

خلاف المشهور ، أمّا أنّ الحرف المصدرى هل يجوز فيه أن يوصل يعفل مبني للمفعول ، نحو : يعجيني أن يكرم عمرو أم لا يجوز؟ فليس محل النزاع .  
ثم قال تعالى : { وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ } ، أي لا تبال عنهم ، ولا تلتفت إلى لومهم إيتاك على إظهار الدعوة .  
قال بعضهم : هذا منسوخٌ بآية القتال ، وهو ضعيف ؛ لأنّ معنى هذا الإعراض ترك المبالاة ، فلا يكون منسوخاً .  
قوله : { إِنَّا كَفَيْتَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ } يقول الله لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم { فاصدع بما تؤمر } ، ولا تخف أحداً غير الله ، فإن الله كافيك أعداءك كما كفاك المستهزئين ، وهم خمسة نفرٍ من رؤساء قريش : الوليد بن المغيرة المخزومي ، وكان رأسهم ، والعاص بن وائل [ السهمي ] ، والأسود بن عبدالمطلب بن الحارث بن أسد بن عبدالعزى أبو زمعة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دعا عليه ، فقال : « اللَّهُمَّ أَعْمِ بَصْرَهُ ، وَأَتَكَلَّهُ بِوَلَدِهِ » ، والأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة ، والحرث بن قيس بن الطلالة ؛ فأتى جبريل محمداً صلى الله عليه وسلم والمستهزءون يطوفون بالبيت ، فقام جبريل صلوات الله وسلامه عليه وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنبه ، فمّر به الوليد بن المغيرة ، فقال جبريل عليه السلام : يا محمد : كيف تجد هذا؟ قال : « بئس عبدالله » قال : قد كَفَيْتَكَ ، وأومأ إلى ساق الوليد ، فمّر برجلٍ من خزاعة نبال يريش تَبَلًا ، وعليه برد يمان ، وهو يهز إزاره ، فتعلقت شظية نبل بإزاره ، فمنعه الكبر أن يتطامن ، فبرزها ، وجعلت تضرب ساقه ؛ فخدشته فمرض منها حتى مات . ومّر به العاص بن وائل ، فقال جبريل : كيف تجد هذا يا محمد؟ قال : بئس عبد الله ، فأشار جبريل عليه السلام إلى أحمص رجليه ، وقال : قد كَفَيْتَكَ ، فخرج على راحلته ، ومعه ابنان له يتنزه ؛ فنزل شعباً من تلك الشعاب ، فوطىء على شبرقة ، فدخلت شوكة في أحمص رجله ، فقال : لِدِعْتُ لِدِعْتُ ؛ فطلبوا ، فلم يجدوا شيئاً ، وانتفخت رجله حتى صارت مثل عنق البعير ، فمات مكانه .  
ومرّ به مرشد بن الأسود بن المطلب ، فقال جبريل : كيف تجد هذا يا محمد؟ قال : « عَبْدُ سُوءٍ » ، فأشار بيده إلى عينيه ، وقال : قد كَفَيْتَكَ ، فعمي .  
قال ابن عباس رضي الله عنه : رماه جبريل بورقة خضراء ؛ فذهب بصره ، ووجعت عينه ، فجعل يضرب برأسه الجدار حتى هلك ، ومّر به الأسود بن عبد يغوث ، فقال جبريل عليه السلام : كَيْفَ تَجِدُ هذا يا محمد؟ قال : بئس عبد الله على أنه [ ابن ] خالي ، فقال جبريل عليه الصلاة والسلام : قد كَفَيْتَكَ فأشار إلى بطنه فاستسقى فمات ، ومّر به الحارث بن قيس ، فقال جبريل عليه السلام كيف تجد هذا يا محمد؟ صلوات الله وسلامه عليك ، قال : عَبْدُ سُوءٍ فأوماً ، فامتخط قيحا ؛ فمات .

(10/71)

قيل : استهزأؤهم ، واقتسامهم أنّ الله تعالى لما أنزل في القرآن سورة البقرة ، وسورة النحل ، وسورة العنكبوت ، كانوا يجتمعون ، ويقولون استهزاء ، يقول هذا إلى سورة البقرة ، ويقول هذا إلى سورة النحل ، ويقول هذا إلى سورة العنكبوت فأنزل الله تعالى : { تَعْلَمُ أَنَّكَ يَصِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ } .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : فصلٌ بأمر ربك : « وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ »  
المصلين [ المتواضعين ] .  
قال بان العربي « ظنَّ بعضه الناس أنَّش المراد هنا بالسجود نفسه ، فرأى هذا  
الموضع محل سجود في القرآن ، وقد شاهدت الإمام بمحراب زكريا من البيت  
المقدس ظهره الله تعالى يسجدُ في هذا الموضع ، وسجدت معه فيها ، ولم  
يره [ جماهير ] العلماء » .  
قال [ القرطبي ] ، وقد ذكر أبو بكر النقاش أنَّ ههنا سجدة عند أبي حذيفة  
رضي الله عنه ويمان بن رثاب ، ورأى أنها واجبة ، قال العلماء : إذا أنزل بالعبد  
بعض المكاره فزع إلى [ الطاعات ] وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« كَانِ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَزَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ » .  
{ واعبد رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ } قال ابن عباس رضي الله عنهما : يريد  
الموت ؛ لأنه أمر متيقن .  
فإن قيل : فأَيُّ فائدة لهذا التَّوَقُّيت مع أنَّ كُلَّ واحد يعلم أنه إذا مات سقطت  
عنه العبادات ؟ .  
فالجواب : المراد : « واعبد رَبَّكَ » في جميع زمان حياتك ، ولا تخل لحظة من  
لحظات الحياة من العبادة .  
روى أبي بن كعب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْحَجْرِ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ يَعِدُّ الْمُهَاجِرِينَ  
وَالْأَنْصَارَ وَالْمُسْتَهْزِئِينَ بِمُحَمَّدٍ » صلى الله عليه وسلم وشَرَّفَ ، وبَجَلَّ ، ومَجَّدَ  
، وعَظَّمَ .

(10/72)

أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (1) يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ  
بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ (2)

قوله : { أتى أمر الله } في « أتى » وجهان :  
أشهرهما : أنه ماض لفظاً مستقيل معنى ، إذ المراد به يوم القيامة ، وإيَّما أبرز  
في صورة ما وقع وأنقضى تحقيقاً له ولصدق المخبر به .  
والثاني : أنه على بابه .  
والمراد به مقدماته وأوائله ، وهو نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أي :  
جاء أمر الله ودنا وقرب .  
وقال ابن عرفة : « تقول العرب : أتاك الأمر وهو متوقِّع بعد أي : أتى امر الله  
وعداً فلا تستعجلوه وقوعاً » .  
وقال قومٌ : المراد بالأمر ههنا عقوبة المكذِّبين والعذاب بالسيف وذلك أنَّ  
النَّصْرَ بن الحارث قال : { اللهم إنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا  
جِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ } [ الأنفال : 32 ] فاستعجل العذاب فنزلت هذه الآية ،  
وقتل النصر يوم بدر صبراً .

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : قوله تعالى : { اقتربت الساعة }  
[ القمر : 1 ] قَالَ الْكُفَّارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّ الْقِيَامَةَ قَدْ قَرِبت  
فَأَمْسَكُوا عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ حَتَّى [ ننظر ] ما هو كائن ، فلما لم ينزل ،  
قالوا : ما نرى شيئاً ، [ فنزل قوله تعالى ] { اقترب لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ }

[ الأنبياء : 1 ] فأشفقوا ، فلما امتدَّت الأيام ، قالوا : يا محمد ما نرى شيئاً مما تخوِّفنا به ، فنزل قوله تعالى { أتى أمْرُ الله } فوثب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفع الناس رءوسهم وظنُّوا أنها قد أتت حقيقة ، فنزل قوله { فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ } فاطمأَنُّوا .

والاستعجال : طلب الشيء قبل حينه . واعلم أنَّه - صلوات الله وسلامه عليه - لما كثر تهديده بعذاب الدنيا والآخرة ولم يروا شيئاً نسبوه إلى الكذب فأجابهم الله - تعالى - بقوله { أتى أمْرُ الله فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ } وتقرير هذا الجواب من وجهين :

أحدهما : أنه وإن لم يأت العذاب ذلك الوقت إلا أنه واجب الوقوع ، والشيء إذا كان بهذه الحالة والصفة فإنه يقال في الكلام المعتاد : إنه قد أتى ووقع إجراء لما يجب وقوعه مجرى الواقع ، يقال لمن طلب الإغاثة وقرب حصولها جاء الفوت .

والثاني : أن يقال : إنَّ أمر الله بذلك وحكمه قد أتى وحصل ووقع ، فأما المحكوم به فإنما لم يقع ، لأنَّ الله - تعالى - حكم بوقوعه في وقت معين فلا يخرج إلى الوجود قبل مجيء ذلك الوقت ، والمعنى : أن أمر الله وحكمه بنزول العذاب قد وجد من الأزل إلى الأبد إلا أنَّ المحكومَ إنما لم يحصل ، لأنَّه - تعالى - خصَّ حصوله بوقتٍ معيَّن { فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ } قبل وقته ، فكان الكفار قالوا : سلّمنا لك يا محمد صحة ما تقول : من أمْر الله - تعالى - حكم بإنزال العذاب علينا إمّا في الدنيا وإمّا في الآخرة ، إلا أنا نعبد هذه الأصنام لتشفع لنا عند الله فنتخلص من العذاب المحكوم به فأجابهم الله - تعالى - بقوله { سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } .

(10/73)

قوله : { عَمَّا يُشْرِكُونَ } يجوز أن تكون « ما » مصدرية فلا عائد لها عند الجمهور أي : عن إشراكهم به غيره ، وأن تكون موصولة اسمية .  
وقرأ العامة { فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ } بالتاء خطاباً للمؤمنين أو للكافرين وقرأ ابن جبير بالياء من تحت عائداً على الكفار أو على المؤمنين .  
وقرأ الأخوان « تُشْرِكُونَ » بتاء الخطاب جرياً على الخطاب في « تَسْتَعْجِلُوهُ » والباقون بالياء عوداً على الكفار ، وقرأ الأعمش وطلحة والجحدري وجم غفير بالتاء من فوق في الفعلين .  
قوله { يُتْرَلُ الملائكة } قد تقدم الخلاف في « يُتْرَلُ » بالنسبة إلى التشديد والتخفيف في البقرة .

وقرأ زيد بن عليّ والأعمش وأبو بكر عن عاصم « تُتْرَلُ » [ مشدداً ] مبنياً للمفعول وبالتاء من فوق . « الملائكة » رفعاً لقيامه مقام الفاعل ، وقرأ الجحدري : كذلك إلا أنه خفف الرّاي .  
وقرأ الحسن ، والأعرج ، وأبو العالية - رحمهم الله - عن عاصم بتاء واحدة من فوق ، وتشديد الزاي مبنياً للفاعل ، والأصل تنزل بتاءين .  
وقرأ ابن أبي عبيدة : « تُتْرَلُ » بنونين وتشديد الرّاي « الملائكة » نصباً ، وكتادة كذلك إلا أنه بالتخفيف .

قال ابن عطية : « وفيهما شذوذٌ كبيرٌ » ولم يبين وجه ذلك .  
ووجهه أنَّ ما قبله وما بعده ضمير غائب ، وتخرجه على الالتفات .

قوله : « بِالرُّوحِ » يجوز أن يكون متعلقاً بنفس الإنزال ، وأن يكون متعلقاً  
بمحدوف على أنه حال من الملائكة ، أي : ومعهم الروح .  
قوله « مِنْ أَمْرِهِ » حال من الروح ، و « مِنْ » إمَّا لبيان الجنس ، وإمَّا للتبويض

قوله « أَنْ أُنذِرُوا » في « أَنْ » ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنها المفسرة؛ لأن الوحي فيه ضرب من [ القول ] ، والإنزال بالروح  
عبارة عن الوحي؛ قال تعالى : { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا }  
[ الشورى : 52 ] وقال : { يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ } [  
غافر : 15 ] .

الثاني : أنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، تقديره : أَنَّ  
الشأن أقول لكم : أنه لا إله إلا أنا ، قاله الزمخشري .  
الثالث : أنها المصدرية التي من شأنها نصب المضارع ، ووصلت بالأمر؛  
كقولهم : كتبت إليه بأن فُؤم ، وتقدم البحث فيه .  
فإن قلنا : إنها المفسرة فلا محل لها ، وإن قلنا : إنها المخففة ، أو الناصبة ففي  
محلها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها مجرورة المحل بدلاً من « الرُّوحِ » لأنَّ التوحيد روحٌ تحيا به  
النفوس :

الثاني : أنها في محل جرٍّ على إسقاط الخافض؛ كما هو مذهب الخليل .  
الثالث : أنها في محل نصب على إسقاطه؛ وهو مذهب سيبويه .  
والأصل : بأن أنذروا؛ فلما حذف الجار جرى الخلاف المشهور .  
قوله : { أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا } هو مفعول الإنذار ، والإنذار قد يكون بمعنى  
الإعلام؛ يقال : أنذرتُهُ ، وأنذرتُهُ بكذا ، أي : أعلموهم بالتوحيد .

(10/74)

وقوله : « فَاتَّقُونَ » التفاتٌ إلى التكلم بعد الغيبة .

فصل

وجه النَّظْم : أَنَّ الله - تعالى - لما أجاب الكفار عن شبهتهم؛ تنزيهاً لنفسه -  
سبحانه وتعالى - عما يشركون؛ فكأنَّ الكفار قالوا : هب أنَّ الله قضى على  
بعض عباده بالشرِّ ، وعلى آخرين بالخير ، ولكن كيف يمكنك أن تعرف هذه  
الأمور التي لا يعلمها إلا الله؟ وكيف صرت بحيث تعرف أسرار الله وأحكامه  
في ملكه وملكوته؟ .

فأجاب الله - تعالى - بقوله : { يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ  
مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونَ } وتقرير هذا الجواب : أَنَّهُ - تعالى -  
ينزل الملائكة على من يشاء من عباده ، وبأمر ذلك العبد أن يبلغ إلى سائر  
الخلق أن إله الخلق كلهم بالتوحيد ، وبالعبادة ، وبين لهم أنهم إن فعلوا ، فازوا  
بخير الدنيا والآخرة ، فهذا الطريق ضربٌ مخصوصٌ بهذه المعارف من دون  
سائر الخلق .

فصل

روى عطاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : يريد ب « الْمَلَائِكَةُ »  
جبريل وحده .  
وقال الواحدِيُّ : يسمَّى الواحد بالجمع؛ إذا كان ذلك الواحد رئيساً مقدِّماً جائزاً ،

كقوله تعالى : { إِنَّا أَرْسَلْنَا } [ القمر : 19 ] ، و { إِنَّا أَنْزَلْنَا } [ النساء : 105 ] ، و { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا } [ الحجر : 9 ] .  
 والمراد بالروح الوحي كما تقدم ، وقيل : المراد بالروح هنا النبوة ، وقال قتادة رحمه الله تعالى : الرحمة ، وقال أبو عبيدة : إِنَّ الروح ههنا جبريل عليه السلام .  
 والباءُ في قوله « بِالرُّوحِ » بمعنى « مع » كقولهم : « حَرَجَ فُلَانٌ بِنِيَابِهِ » أي : ومعه ثيابهُ .  
 والمعنى : نُنَزِّلُ الملائكة مع الروح؛ وهو جبريل ، وتقدير هذا الوجه : أَنَّهُ - تعالى - ما أنزل على محمدٍ - صلوات الله وسلامه عليه - جبريل وحده في أكثر الحوَالِ؛ بل كان يُنَزَّلُ مع جبريل - عليه السلام - أقواماً من الملائكة؛ كما في يوم بدرٍ ، وفي كثير من الغزواتِ ، وكان ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة ملكَ الجبال ، وتارة ملكَ البحار ، وتارة رضوان ، وتارة غيرهم .  
 وقوله « مِنْ أَمْرِهِ » أي أَنَّ ذلك التَّوْرَةَ لا يكون إلا بأمر الله؛ كقوله : { وَمَا تَنْزِيلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ } [ مريم : 64 ] وقوله تعالى : { وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ } [ الأنبياء : 27 ] ، وقوله : { وَفَعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ } [ التحريم : 6 ] .  
 وقوله : { عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ } يريد الأنبياء المخصوصين برسالته : « أَنْ أَنْزِرُوا » قال الزجاج : « أَنْ » بدلٌ من « الرُّوحِ » .  
 والمعنى : ينزل الملائكة بأن أنذروا ، أي : أعلموا الخلائق ، أَنَّهُ لا إله إلا أنا ، والإنذار هو الإعلام مع التخويف .  
 « فَاتَّقُونَ » فخافون . يروى أن جبريل - صلوات الله وسلامه عليه - نزل على آدم - عليه الصلاة والسلام - اثنتي عشرة مرة ، وعلى إدريس أربع مراتٍ ، وعلى نوح - عليه الصلاة والسلام - خمسين مرّةً ، وعلى إبراهيم اثنتين وأربعين مرةً وعلى موسى أربع مراتٍ ، وعلى عيسى عشر مراتٍ ، وعلى محمدٍ صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الأنبياء أربعة وعشرين ألف مرّةً .

(10/75)

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (3) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ تُبْطُقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ (4) وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (5) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ يُرْبَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ (6) وَتَحْمِلُ أَنْفَالَكُمْ إِلَيْهِ بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْإِغْيَةِ إِلَّا نَسِيتُ الْإِنْفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ (7) وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (8) وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِزٌ وَلَوْ سَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ (9)

قوله : { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } ارتفع { عَمَّا يُشْرِكُونَ } اعلم أَنَّ دلائل الإلهيات وقعت في القرآن على نوعين : أحدهما : أن يتمسك بالأظهر مترقياً إلى الأخرى ، فالأخرى كما ذكره في سورة البقرة في قوله تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ } [ البقرة : 21 ] فجعل تغير أحوال الإنسان دليلاً على احتياجه إلى الخالق . ثم استدل بتغير أحوال الآباء ، والأمهات ؛ قال تعالى : { وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ } [ البقرة : 21 ] .  
 ثم استدل بأحوال الأرض؛ فقال تعالى : { الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشاً }

[ البقرة : 22 ] لأن الأرض أقرب إلينا من السماء .  
ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِأَحْوَالِ السَّمَاءِ بَعْدَ الْأَرْضِ؛ فَقَالَ تَعَالَى : { وَالسَّمَاءِ بِنَاءً } [ البقرة : 22 ] .

ثم استدلَّ بالأحوال المتولدة من تركيب السماء ، والأرض؛ فقال سبحانه :  
{ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ } [ البقرة : 22 ] .  
النوع الثاني : أن يستدل بالأشرف ، فالأشرف نازلاً إلى [ الأدون فالأدون ] ؛  
كما ذكر في هذه الآية ، فاستدل على وجود الإله المختار بذكر الأجرام الفلكية  
العلوية ، فقال : { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } وقد  
تقدم الكلام على الاستدلال بذلك أول الأنعام ، ثم استدل ثانياً بخلق الإنسان ،  
فقال عز وجل : { خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ } .  
واعلم أنَّ أشرف الأجسام بعد الأفلاك والكواكب هو الإنسان .  
وعلم أنَّ الإنسان مركبٌ من بدنٍ ونفسٍ ، فقوله تعالى : { خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ  
نُطْفَةٍ } إشارة إلى الاستدلال ببدنه على وجود الصانع الحكيم سبحانه .  
وقوله عز وجل : { خَصِيمٌ مُبِينٌ } إشارة إلى الاستدلال بأحوال نفسه على  
الصانع الحكيم جل ذكره ، أمَّا الاستدلال ببدنه فإنه النطفة متشابهة الأجزاء  
بحسب المشاهدة؛ إلا أنَّ بعض الأطباء يقول : إنه مختلف الأجزاء في الحقيقة؛  
لأنَّ النطفة تتولد من فضلة الهضم .

الثالث : أنَّ الغذاء يحصل له : في المعدة هضم أولٌ ، وفي الكبد هضم ثانٍ ،  
وفي العروق هضم ثالثٌ ، وعند وصوله إلى جواهر الأعضاء هضم رابعٌ .  
ففي هذا الوقت حصل بعض أجزاء الغذاء إلى العظم ، وظهر فيه أثر من  
[ الطبيعة ] العظيمة ، وكذا يقول في اللحم والعصب والعروق ، وغيرها .  
ثم عند استيلاء الحرارة على البدن عند هيجان الشهوة ويحصل ذوبان من جملة  
ذلك الأعضاء؛ وذلك هو النطفة ، وعلى هذا التقدير تكون النطفة جسماً مختلف  
الأجزاء والطبائع .

وإذا عُرف هذا ، فالنطفة : إمَّا أن تكون جسماً متساوي الأجزاء في الطبيعة ،  
والماهية ، أو مختلف الأجزاء ، فإن كان الأول لم يجر أن يكون المقتضي لتوليد  
البدن منها هو الطبيعة الحاصلة في جوهر النطفة ودم الطمث؛ لأنَّ الطبيعة  
تأثيرها بالذات والإيجاب لا بالتدبير والاختيار ، والقوة الطبيعية إذا عملت في  
مادة متشابهة الأجزاء وجب أن يكون فعلها هو الكره .

وعلى هذا الحرف عوّلوا في قولهم : البسائط يجب أن يكون شكلها الكرة؛  
وحيث لم يكن الأمر كذلك؛ علمنا أنَّ المقتضي لحدوث الأبدان الحيوانية ليس  
هو الطبيعة؛ بل فاعل مختار ، وهو يخلق بالتدبير ، والحكمة ، والاختيار ، وإن  
قلنا : إنَّ النطفة جسمٌ مركبٌ من أجزاء مختلفة في الطبيعة والماهية ، فنقول  
: بتقدير أن يكون الأمر كذلك ، فإنه يجب أن يكون تولد البدن منها تدبير فاعل  
مختار حكيم ، وبيانه من وجهين :

الأول : أن النطفة رطوبة سريعة الاستحالة ، وإذا كان كذلك؛ كانت الأجزاء  
الموجودة فيها لا تحفظ الوضع والنسبة ، فالجزء الذي هو مادة الدماغ قد يصير  
أسفل ، والجزء الذي هو مادة القلب قد يحصل فوق ، وإذا كان كذلك وجب  
اختلاف أعضاء الحيوان وحيث لم يكن الأمر كذلك وجب أن لا تكون أعضاء  
الحيوان على هذا الترتيب المعين أمراً دائماً؛ علمنا أنَّ حدوث هذه الأعضاء  
على هذا الترتيب الخاص ليس إلا بتدبير الفاعل المختار .



الوجه الثاني : أَنَّ النطفة بتقدير أنَّها جسمٌ مركَّبٌ من أجسامٍ مختلفة الطبائع إلاَّ أنَّه يجب أن ينتهي تحليل تركيبها إلى آخر يكون كل واحدٍ منها في نفسه جسماً بسيطاً .

وإذا كان كذلك ، فلو كان المدبِّر لها قوة طبيعية لكان كل واحدٍ من تلك البسائط يجب أن يكون شكله هو الكرة فيلزم أن يكون الحيوان على شكل كراتٍ مضمومة بعضها إلى بعض .  
وحيث لم يكن الأمر كذلك علمنا أنَّ مدبِّر أبدان الحيوانات ليس هي الطبائع ، ولا تأثيرات النجوم والأفلاك ، لأنَّ تلك التأثيرات متشابهة؛ فعلمنا أنَّ مدبِّر أبدان الحيوانات فاعلٌ مختارٌ حكيمٌ .

قوله تعالى : { مِنْ نُطْفَةٍ } متعلق بـ « خَلَقَ » و « مِنْ » لابتداء الغاية .  
والنُّطْفَةُ : القطرة من الماء؛ نَطَفَ رَأْسُهُ مَاءً ، أي : قطر ، وقيل : هي الماء الصافي ، ويعبر بها عن ماء الرجل ، ويكنى بها عن اللؤلؤة ، ومنه : صَبِي مَنَطَفٌ إذا كان في أذنه لؤلؤة ، ويقال : ليلةٌ نطوفٌ إذا جاء فيها المطر ، والنَّاطِفُ : ما سال من المائعات يقال : نَطَفَ يَنْطَفُ ، أي : سال فهو نَاطِفٌ ، وفلانٌ يُنَطِفُ بِشَوْءٍ .

قوله : { قَادًا هُوَ خَصِيمٌ } عطف هذه الجملة على ما قبلها ، فإن قيل : الفاء تدل على التعقيب ، ولا سيَّما وقد وجد معها « إذا » التي تقتضي المفاجأة ، وكونه خصيماً مبيناً لم يعقب خلقه من نطفةٍ ، إنما توسَّطت بينهما وسائط كثيرةٌ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه من باب التعبير عن حال الشيء بما يؤولُ إليه ، كقوله تعالى : { أَعْصِرْ خَمْرًا } [ يوسف : 36 ] .

والثاني : أنه أشار بذلك إلى سرعة نسيانهم مبدأ خلقهم .  
وقيل : ثمَّ وسائط محذوفة .

والذي يظهر أن قوله « خَلَقَ » عبارة عن إيجاده ، وتربيته إلى أن يبلغ حدَّ هاتين الصفتين .

و « خَصِيمٌ » : فِعْلٌ مِثَالُ مَبَالِغَةٍ مِنْ خَصِمَ بِمَعْنَى اخْتَصَمَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَخَاصِمٍ ، كَالْحَلِيطِ وَالْجَلِيسِ ، وَمَعْنَى « خَصِيمٌ » جَدُولٌ بِالْبَاطِلِ .

فصل

اعلم أنَّه - سبحانه وتعالى - إنَّما يخلق الإنسان من نطفة بواسطة تغيراتٍ كثيرةٍ مذكورة في قوله :

(10/77)

{ وَلَقَدْ خَلَقْنَا &

1649; لِإِنْسَانٍ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ } [ المؤمنون : 12 ] الآيات إلاَّ أنَّه - تعالى - اختصرها هنا استغناءً بذكرها هناك .

قال الواحدي رحمه الله : الخصيمُ بمعنى المخاصم . وقال أهل اللغة : خصيمُك الذي يُخاصمُك ، وفِعْلٌ بِمَعْنَى مَفَاعِلٍ مَعْرُوفٍ ، كالتَّسْبِيبِ وَالْعَشِيرِ .  
ووجه الاستدلال بكونه خصيماً على وجود الإله المدبِّر الحكيم : أن [ النفوس ]

الإنسانية في أول الفطرة أقلّ فهماً وذكاءً من نفوس سائر الحيوانات؛ ألا ترى أنّ ولد الدجاجة حالما يخرج من قشر البيضة يميّز التصديق والعدوّ ، ويهرب من الهرة ، ويلتجئ إلى الأمّ ويميزُ الغذاء الموافق ، والغذاء الذي لم يوافق .

وأما ولد الإنسان فإنّه حال انفصاله من بطن الأمّ لا يميّز البتّة بين العدوّ والصديق ولا بين الضارّ والنافع ، فظهر أنّ الإنسان في أول الفطرة أقلّ فهماً وذكاءً من نفوس سائر الحيوانات؛ ألا ترى أنّ ولد الدجاجة حالما يخرج من قشر البيضة يميّزُ الصديق والعدوّ ، ويهرب من الهرة ، ويلتجئ إلى الأمّ ويميزُ الغذاء الموافق ، والغذاء الذي لم يوافق .

وأما ولد الإنسان فإنّه حال انفصاله من بطن الأمّ لا يميّز البتّة بين العدوّ والصديق ولا بين الضارّ والنافع ، فظهر أنّ الإنسان في أول الحدوث أنقص حالاً ، وأقلّ فطنة من سائر الحيوانات .

ثم إنّ الإنسان بعد كبره يقوى عقله ويعظم فهمه ، ويصير بحيث يقوى على مساحة السماوات والأرض ، وقوى على معرفة الله - عزّ وجلّ - وصفاته ، وعلى معرفة أصناف المخلوقات من الأرواح والأجسام والفلكيات والعنصریات ، ويقوى على إيراد الشبهات القوية في دين الله - تعالى - والخصومات الشديدة في كل المطالب ، فانتقال نفس الإنسان من تلك البلاد المفترطة إلى هذه الكياسة المفترطة لا بدّ وأن يكون بتدبير مدبر مختار حكيم بنقل الأرواح من نقصانها إلى كمالاتها ، ومن جهالاتها على معارفها بحسب الحكمة والاختيار فهذا هو المراد من قوله تعالى : { قَادًا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ } . الأول : أنه يجادل عن نفسه منازعاً للخصوم بعد أن كان نطفة قدرة وجماداً ، لا حسّ فيه ولا حركة ، والمقصود منه أنّ الانتقال من تلك الحالة الخسيسة إلى هذه الحالة العالية الشريفة لا يحصل إلا بتدبير مدبر حكيم . والثاني : فإذا هو خصيمٌ لربّه ، منكر على خالقه ، قائل : { مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ } [ يس : 78 ] والغرض وصف الإنسان بالإفراط في الوقاحة والجهل والتّمادي في كفران النّعمة .

كما نقل أنّها نزلت في أبي بن خلف الجمحي؛ وكان ينكر البعث جاء بعظم رميم ، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : أتقول إنّ الله - تعالى - يحيي هذه بعدما قد رُمّ؟ .

والصحيح أنّ الآية عامة؛ لأنّ هذه الآيات ذكرت لتقرير الاستدلال على وجود الصّانع الحكيم لا لتقرير وقاحة النّاس وتماديهم في الكفر والكفران . قوله تعالى : { والأنعام خلّقها لكم } والآية هذه الدلالة الثالثة؛ لأنّ أشرف الأجساد الموجودة في العالم السفليّ بعد الإنسان سائر الحيوانات لاختصاصها بالقوى الشريفة ، وهي الحواسّ الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب .

(10/78)

قوله : { والأنعام خلّقها } العامة على النصب ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه نصب على الاشتغال وهو أرجح من الرفع لتقدم جملة فعلية . والثاني : أنه نصب على عطفه على « الإنسان » ، قاله الزمخشريّ ، وابن عطية فيكن « خلّقها » على هذا مؤكداً ، وعلى الأول مفسراً . وقرئ شاداً « والأنعام » رفعا وهي مرجوحة .



قوله : { لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ } يجوز أن يتعلق « لكم » ب « خلقها » ، أي : لأجلكم ولمنافعكم ، ويكون « فيها » خبراً مقدماً ، و « دفء » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون « لكم » هو الخبر ، أو يكون حالاً من « دفء » قاله أبو البقاء

ورده أبو حيان : بأنه إذا كان العامل في الحال معنويًا ، فلا يتقدم على الجملة بأسرها ، ولا يجوز « قائماً في الدار زيدٌ » فإن تأخرت نحو « زيدٌ في الدار قائماً » جاز بلا خلاف ، أو توسّطت بخلاف أجازة الأخفش ومنعه غيره . ولقائل أن يقول : لما تقدم العامل فيها ، وهي معه جاز تقديمها عليه بحالها إلا أن نقول : لا يلزم من تقديمها وهو متأخر تقديمها عليه وهو متقدم لزيادة الفتح

وقال أبو البقاء أيضاً : « ويجوز أن يرتفع « دِفْءٌ » ب « لكم » أو ب « فيها » والجملة كلها حالٌ من الضمير المنصوب » . قال أبو حيان « ولا يسمّى جملة ، لأنّ التقدير : خلقها كائنٌ لكم فيها دفءٌ ، أو خلقها لكم كائناً فيها دفءٌ » .

قال شهابُ الدّين : « قد تقدم الخلاف في تقدير متعلق الجار إذا وقع حالاً أو صفة أو خبراص ، هل يقدر فعلاً أو اسماً ، ولعلّ أبا البقاء نحا إلى الأول فتسميته له جملة صحيحٌ علي هذا » . والدّفءُ : اسم لما يدفأ به ، أي : يسخنُ .

قال الأصمعيّ : ويكون الدّفءُ السخونة ، يقال : اقعد في دفء هذا الاضط ، أي : في كنفه ، وجمعه أدقَاء ، ودَفِيئٌ يومنا فهو دَفِيءٌ ، ودَفِيئُ الرَّجُلِ يَدْفَأُ فهو دَفَانٌ ، وهي دَفَأى ، كَسَكْرَانٍ ، وَسَكْرَى .

والمُدَقِيَّةُ بالتخفيف والتشديد ، الإبل الكثيرة الوبر الكثيرة الوبر والشحم ، وقيل : الدّفءُ : نتاج الإبل والبائها وما ينتفع به منها .

وقرأ زيد بن علي : « دِفْءٌ » بنقل حركة الهمزة إلى الفاء ، والزهرّيّ : كذلك إلا أنّه شدّد الفاء ، كأنّه أجرى الوصل مجرى الوقف ، نحو قولهم : هذا فرحٌ بالتشديد وقفاً .

وقال صاحب اللوامح : « ومنهم من يعوض من الهمزة فيشدّد الفاء وهو أحد وجهي حمزة بن حبيب وقفاً » .

قال شهابُ الدّين : والتشديد وقفاً : لغة مستقلة وإن لم يكن ثمّ حذف من الكلمة الموقوف عليها .

(10/79)

قوله « وَمَنَافِعُ » أراد النَّسْلَ ، والدَّرَّ ، والركوب ، والحمل ، وغيرها ، فعبر عن هذا الوصف بالمنفعة؛ لأنّه الأعمُّ ، والدر والنسل قد ينتفع به بالبيع بالنقود ، وقد ينتفع به بأن تبدّل بالثياب ، وسائر الصّروريات ، فعبر عن جملة الأقسام بلفظ المنافع ليعمّ الكل .

فصل

الحيوانات قسمان :

منها ما ينتفع به الإنسان ، ومنها ما لا يكون كذلك ، والقسم المنتفع به [ أفضل من الثاني ، والمنتفع به إمّا أن ينتفع به الإنسان في ضروراته ، مثل الأكل واللبس أو في غير ضروراته ، والأول أشرف وهو الأنعام ، فلهذا بدأ بذكره

فقال : { وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ } وهي عبارة عن الأزواج الثمانية ، وهي الصَّانُ والمعز والبقر والإبل .  
قال الواحديُّ : تمَّ الكلام عند قوله : { وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا } ثم ابتداء وقال : { لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ } .  
قال صاحبُ النَّظْمِ : أحسنُ الوجهين أن يكون الوقف عند قوله : « خَلَقَهَا » ؛ لأنه عطف عليه { وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ } والتقدير : لكم فيها دفءٌ ولكم فيها جمالٌ .

ولما ذكر الأنعام ، أتبعه بذكر المنافع المقصودة منها ، وهي إما ضرورة ، أو غير ضرورة ، فبدأ بذكر المنافع الضرورية؛ فقال : { لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ } وقد ذكر هذا المعنى في آية أخرى ، فقال سبحانه : { وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأُوبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ } [ النحل : 80 ] .

والمعنى : ملابسٌ ولحفاؤٌ يستدفئون بها ، ثم قال : « وَمَنَافِعُ » والمراد ما تقدم من نسلها ودبرها .  
ثم قال : { وَمِنْهَا تَكْلُونَ } ، « مِنْ » ها هنا لابتداء الغاية ، والتبويض هنا ضعيفٌ .

قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : تقديم الطرف مؤذناً بالاختصاص ، وقد يؤكل من غيرها ، قلت : الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس ، وأما غيرها من البط والدجاج ونحوها من الصَّيد ، فكغير المعتمد به ؛ بل جار مجرى التَّفَكِهِ » .  
قال ابن الخطيب : « ويحتمل أن غالب أطعمتكم منها ؛ لأنكم تحرثون بالبقر ، والحب والثمار التي تأكلونها ، وتكتسبون بها ، وأيضاً بإكراء الإبل وتبيعون نتاجها ، وألبانها ، وجلودها ، وتشترون بها جميع أطعمتكم » .  
فإن قيل : منفعة الأكل مقدمة على منفعة اللبس ، فلم أحرر منفعة الأكل في الذكر؟ .

فالجواب : أنَّ الملبوس أكثر من المطعوم؛ فلهذا قدّم عليه في الذكر فهذه المنافع الضرورية الحاصلة من الأنعام ، وأما المنافع غير الضرورية الحاصلة من الأنعام فأمورٌ :

الأول : قوله { وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ } كقوله { لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ } .  
و « حِينَ » منصوب بنفس « جمالٌ » أو بمحذوفٍ ، على أنه صفة له ، أو معمولٌ لما عمل في « فِيهَا » أو في « لَكُمْ » .  
وقرأ عكرمة ، والضحاك ، والجحدري - رحمهم الله - : « حِينًا » بالتنوين؛ على أنَّ الجملة بعده صفة له ، والعائد محذوف ، أي : حيناً تريحون فيه وحيناً تسرحون فيه ، كقوله : { وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ } [ البقرة : 281 ] وقدّمت الإراحة على [ السرح ] ؛ لأنَّ الأنعام فيها أجمل لملء بطونها وتحقل ضروعها ، بخلاف التسريح؛ فإنها عند خروجها إلى المرعى تخرج جائعة عادمة اللبن ثم تنفرق وتنتشر .

(10/80)

فصل

قد ورد الحين على أربعة أوجه :

الأول : بمعنى الوقت كهذه الآية .

الثاني : انتهى الأجل ، قال : { وَمَتَّعْتَهُمْ إِلَى حِينٍ } [ يونس : 98 ] ، أي : إلى

منتهى آجالهم .  
الثالث : إلى ستة اشهر ، قال تعالى : { تَوْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ } [ إبراهيم : 25 ] .

الرابع : أربعون سنة ، قال تعالى : { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ } [ الإنسان : 1 ] .

أي : أربعون سنة ، يعني آدم - صلوات الله وسلامه عليه - حين خلقه من طينٍ قبل أن ينفخ فيه الروح .

والجمال : مصدر جَمَلَ بضم الميم يَجْمَلُ فهو جَمِيلٌ وهي جَمِيلَةٌ ، وحكى الكسائي : جَمَلَاءُ كَحَمَرَاءُ؛ وأنشد : [ الرمل ]

3297- قَهَيَّ جَمَلَاءُ كَبَدْرٍ طَالَعٍ ... بَدَّتِ الْخَلْقَ جَمِيعاً بِالْجَمَالِ  
ويقال أراح الماشية وهراًحها بالهاء بدلاً من الهمزة ، وسرح الإبل يسرحها سرحاً ، أي : أرسلها ، وأصله أن يرسلها لترعى ، والسَّرْحُ : شجرٌ له ثمْرٌ ،

الواحدة سرحَةٌ ، قال أبي : [ الطويل ]  
3298- أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٍ ... عَلَيَّ كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرَوْقُ

وقال : [ الكامل ]

3299أ- بَطَلٌ كَأَنَّ تِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ ... يُخَدِّي نَعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمٍ  
ثم أطلق على كل إرسال ، واستعير أيضاً للطلاق ، يقال : سَرَحَ فُلَانٌ امْرَأَتَهُ كما استعير الطلاقُ أيضاً من إطلاق الإبل من عقلها ، واعتبر من السَّرْحِ المضى فقيل : ناقة [ سَرْحٌ ] ، أي : سريعة ، وقيل : [ الكامل ]

3299ب- سُرْحُ الْيَدَيْنِ كَأَنَّهَا .....  
وحذف مفعولي « تُرِيحُونَ وَتَسْرَحُونَ » مراعاة للفواصل مع العلم بها .

فصل

الإراحة : رُدُّ الإبل بالعشي إلى مراحها حيث تأوي إليه ليلاً ، وسرح القوم إبلهم سرحاً ، إذا أخرجوها بالغداة إلى المرعى .

قال أهل اللغة : هذه الإراحة أكثر ما تكون أيام الربيع إذا سقط الغيث ، وكثر الكَلَأُ ، وخرجت العرب للنَّجعة ، وأحسن ما يكون النعم في ذلك الوقت .  
ووجه التجميل بها أن الراعي إذا روحها بالعشي وسرحها بالغداة تزينت عند تلك الإراحة والتسريح الألفية ، وكثر فيها النفاء والرغاء ، وعظم وقعهم عند الناس لكونهم مالكين لها .

والمنفعة الثانية قوله : { وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ } .  
الأثقال : جمع ثَقْل ، وهو متاع السفر إلى بلدٍ . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « يريد من مكة إلى [ المدينة ] وإلشام ومصر » .  
وقال الواحدي - رحمه الله - : « والمراد كل بلدٍ لو تكلفتم بلوغه على غير إبلٍ لشقَّ عليكم » .

وخصَّ ابن عباس - رضي الله عنهما - هذه البلاد لأنها متاجر أهل مكة .  
قوله { لَّمْ تَكُونُوا } صفة ل « بَلَدٍ » ، و « إِلَّا بِشَقِّ » حال من الضمير المرفوع في « بِالْغَيْهِ » ، أي : لم تبلغوه إلا ملتبسين بالمشقة .  
والعامية على كسر الشين . وقرأ أبو جعفر ورويت عن نافع ، وأبي عمرو بفتحها ؛ فقيل : هما مصدران بمعنى واحد ، أي : المشقة فمن الكسر قول الشاعر : [ الطويل ]

3300- رَأَى إِبِلًا تَسْعَى وَيَحْسِبُهَا لَهُ ... أَحْيَى تَصِبٍ مِّنْ شِقِّهَا وَدُؤُوبِ

أي : من مشقتها .  
وقيل : المفتوح المصدر ، والمكسور الاسم .  
وقيل : بالكسر نصف الشيء . وفي التفسير : إلاّ بنصف أنفسكم ، كما تقول :  
لَمْ تَنْلُهُ إِلَّا بِقِطْعَةٍ مِنْ كَيْدِكَ عَلَى الْمَجَازِ .

فصل  
أذا حملنا الشقَّ على المشقَّة كان المعنى : لم تكونوا بالغيه إلاّ بالمشقَّة ، وإن  
حملناها على نصف الشيء كان المعنى : لم تكونوا بالغيه إلا عند ذهاب نصف  
قوتكم ونقصانها .

قال بعضهم : المراد من قوله تعالى { وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ } الإبل فقط ، لأنه  
وصفها في آخر الآية بقوله - عز وجل - { وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ } وهذا لا يليق إلاّ  
بالإبل فقط .

والجواب : أنّ هذه الآيات وردت لتعديد منافع الأنعام ، فبعض تلك المنافع  
حاصل في الكل ، وبعضها يختص بالبعض ، لأنّ قوله تعالى : { وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ }  
حاصل في البقر والغنم أيضاً .  
{ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَوُوفٌ رَحِيمٌ } بخلقه حيث جعل لهم هذه المنافع .

فصل  
احتجّ منكرو كرامات الأولياء بهذه الآية ، لأنّ هذه الآية دلت على أنّ الإنسان لا  
يمكنه الانتقال من بلدٍ إلى بلدٍ إلا بشقّ الأنفس ، وحمل الأثقال على [ الجمال ] ،  
فيكون الانتقال من بلدٍ إلى بلدٍ بعيدٍ في ليلةٍ واحدةٍ من غير تعبٍ ، وتحمل  
مشقة خلاف هذه الآية ، فيكون باطلاً .

ولمّا بطل القول بالكرامات في هذه الصورة ، بطل القول بها في سائر الصُّورِ ؛  
لأنه لا قائل بالفرق .

والجواب : أنّا تخصُّ هذه الآية بالأدلة الدالة على وقوع الكرامات .  
قوله : { وَالخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ } العامة على نصبها ؛ نسقاً على الأنعام ،  
وقرأ ابن أبي عبيدة برفعها على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : مخلوقة ومعدّة  
لتركبوها ، وليس هذا ممّا ناب فيه الجائر مناب الخبر لكونه كونا خاصّاً .  
قال القرطبي : « وَسُمِّيَتِ الخَيْلُ خَيْلاً لِاخْتِيَالِهَا فِي مَشِيهَا ، وواحد الخيل خائل  
، كصّائن واحد ضان . وقيل : لا واحد له ، ولما أفرد - سبحانه وتعالى - الخيل ،  
والبغال ، والحمير ، بالذكر ؛ دلّ على أنّها لم تدخل في لفظ الأنعام . وقيل :  
دخلت ؛ ولكن أفردتها بالذكر لما يتعلق بها من الركوب ، فإنّه يكثر في الخيل  
والبغال والحمير » .

قوله : « وَزِينَةً » في نصبها أوجهٌ :  
أحدها : أنه مفعولٌ من أجله وإثما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله تعالى  
: { لِنُرَكِّبُوهَا } وإلى هذا بنفسه لاختلاف الشرط في الأول ، وعدم اتحاد  
الفاعل ، وأنّ الخالق الله والراكب المخاطبون .

الثاني : أنّها منصوبة على الحال ، وصاحبُ الحال إمّا مفعول « خَلَقَهَا » وإمّا  
مفعول « لِنُرَكِّبُوهَا » فهو مصدر ، وأقيم مقام الحال .

الثالث : أن ينتصب بإضمار فعلٍ ، فقدرة الزمخشريّ - رحمه الله - وخلقها  
زينة .

وقدره ابن عطية وغيره : وجعلها زينةً .

الرابع : أنّه مصدرٌ لفعلٍ محذوف أي : « وَلِنُرَكِّبُوهَا بِهَا زِينَةً » .

وقرأ قتادة عن ابن أبي عامر : « لَتَرْكَبُوهَا زِينَةً » بغير واو ، وفيها الأوجه المتقدمة؛ ويريد أن يكون حالاً من فاعل « لَتَرْكَبُوهَا » متزيين .

(10/82)

## فصل

لَمَّا ذَكَرَ مَنَافِعَ الْحَيَوانِ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا مِنَ الْمَنَافِعِ الضَّروريةِ ، ذَكَرَ بَعْدَهُ مَنَافِعَ الْحَيَواناتِ الَّتِي لَيْسَتْ بِضَّروريةِ فَقَالَ : { وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لَتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً } ، وَالْخَيْلِ اسْمُ جِنْسٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنَ لَفْظِهِ كَالْإِبِلِ . وَأَحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِتَحْرِيمِ لَحُومِ الْخَيْلِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَكَمِ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بِهَذِهِ الْآيَةِ ، قَالُوا : مَنَفَعَةُ الْأَكْلِ أَكْبَرُ مِنْ مَنَفَعَةِ الرُّكُوبِ ، فَلَوْ كَانَ أَكْلُ لَحُومِ الْخَيْلِ جَائِزاً ؛ لَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى أَوْلَى بِالذِّكْرِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَذْكُرْهُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَّمَنَا تَحْرِيمَ أَكْلِهِ . وَيَقْوِي هَذَا الِاسْتِدْلَالُ : أَنَّهُ قَالَ - تَعَالَى - فِي صِفَةِ الْأَنْعَامِ { وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ } وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ تَفِيدُ الْحَصْرَ ، فَيَقْتَضِي أَنْ لَا يَجُوزَ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ الْأَنْعَامِ فَوْجِبَ أَنْ يَحْرَمَ أَكْلُ لَحُومِ الْخَيْلِ بِمَقْتَضَى هَذَا الْحَصْرِ . ثُمَّ إِنَّهُ - تَعَالَى - ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا الْكَلَامِ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلرُّكُوبِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنَفَعَةَ الْأَكْلِ مَخْصُوصَةٌ بِالْأَنْعَامِ . وَأَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى : { لَتَرْكَبُوهَا } يَقْتَضِي أَنَّ تَمَامَ الْمَقْصُودِ مِنْ خَلْقِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ، هُوَ الرُّكُوبُ وَالزَّيْنَةُ ، وَلَوْ حَلَّ أَكْلُهَا لَمَا كَانَ تَمَامُ الْمَقْصُودِ مِنْ خَلْقِهَا هُوَ الرُّكُوبُ ، بَلْ كَانَ حَلُّ أَكْلِهَا أَيْضاً مَقْصُوداً ؛ وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ جَوَازُ رُكُوبِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ تَمَامَ الْمَقْصُودِ ؛ بَلْ يَصِيرُ بَعْضُ الْمَقْصُودِ . وَأَجَابَ الْوَاحِدِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يَا أَيُّهَا لَوْ دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ الْخَيْلِ ؛ لَكَانَ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا مَعْلُوماً فِي مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ . وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ قَوْلُ عَامَّةِ الْمَفْسُورِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ إِنَّ تَحْرِيمَ لَحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ كَانَ عَامَ خَيْرٍ بِاطِّلَافٍ ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَمَا كَانَ حَاصِلاً قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ ، لَمْ يَبْقَ لِتَخْصِيصِ هَذَا التَّحْرِيمِ بِهَذِهِ [ السَّنَةِ ] فَائِدَةٌ . وَأَجَابَ غَيْرُهُ : بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ بَيَانُ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ ؛ بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ يَعْزِّفَ اللَّهُ - تَعَالَى - عِبَادَةَ نَعْمِهِ ، وَتَنْبِيهِهِمْ عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ . وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حَيْبَرٍ عَنْ لَحُومِ الْحَمْرِ وَرَخَّصَ فِي لَحُومِ الْخَيْلِ » . وَلَمَّا ذَكَرَ - تَعَالَى - أَصْنَافَ الْحَيَواناتِ الْمُنْتَفِعِ بِهَا ، ذَكَرَ بَعْدَهُ الْأَشْيَاءَ الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ غَالِباً بِهَا فَذَكَرَهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ . فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : { وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ } وَذَلِكَ لِأَنَّ أَنْوَاعَهَا وَأَصْنَافَهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْإِحْصَاءِ ؛ فَذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ . وَرَوَى عَطَاءٌ وَمِقَاتِلٌ وَالضَّحَّاكُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « إِنَّ عَنَ يَمِينِ الْعَرْشِ تَهْرًا مِنْ نُورٍ مِثْلَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْبِحَارِ السَّبْعَةِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ يَدْخُلُ فِيهِ جَبْرَيْلٌ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كُلُّ سَحَرٍ فَيَزِدَادُ نُوراً إِلَيْهِ نُورُهُ وَجَمالاً إِلَى جَمالِهِ ، ثُمَّ يَنْتَفِضُ فَيَخْلُقُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - مِنْ كُلِّ نُقْطَةٍ تَقَعُ مِنْ رَيْشِهِ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ مَلَكٍ ، يَدْخُلُ مِنْهُمْ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ ، وَفِي الْكَعْبَةِ أَيْضاً سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يَعُودُونَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

قوله : { وعلى الله قَصْدُ السَّبِيلِ } الآية والمعنى : إنما ذكرت هذه الدلائل وشرحتها؛ إزاحةً للعدر؛ وإزالة للعلة { لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْتِي وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيْتِي } [ الأنفال : 42 ] .

قوله : { وَمِنْهَا جَائِرٌ } الضمير يعود على السبيل؛ لأنها تؤنث { قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي } [ يوسف : 108 ] أو لأنها في معنى سُبُلٍ ، فأُنث على معنى الجمع ، والقَصْدُ مصدرٌ يوصف به فهو بمعنى قاصد ، يقال : سبيلٌ قَصْدٌ وقاصدٌ ، أي : مستقيمٌ ، كأنه يَقْصِدُ الوجه الذي يؤمه السالك لا يعدل عنه .

وقيل : الضمير يعود على الخلائق؛ ويؤيده قراءة عيسى ، وما في مصحف عبد الله : « وَمِنْكُمْ جَائِرٌ » ، وقراءة عليٍّ : « قَمِنَكَ جَائِرٌ » بالفاء .

وقيل : « أَلٌ » في « السَّبِيلِ » للعهد؛ وعلى هذا يعود الضمير على السبيل التي تتضمنها معنى الآية؛ لأنه قيل : ومن السبيل فأعاد عليها ، وإن لم يجر له ذكر؛ لأنَّ مقابلها يدلُّ عليها ، وأما إذا كانت « أَلٌ » للجنس فيعود على لفظها . والجَوْرُ : العدول عن الاستقامة؛ قال النابغة : [ الطويل ]

3301- ..... يَجُورُ بِهَا الْمَلَأُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي

وقال آخر : [ الكامل ]

302- وَمِنَ الطَّرِيقَةِ جَائِرٌ وَهُدَى ... قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهُ دُو دَخِلَ

وقال أبو البقاء : و « قَصْدٌ » مصدرٌ بمعنى إقامة السبيل ، أو تعديل السبيل ، وليس مصدر قصدته بمعنى أُنَيْتُهُ .

فصل

قوله : { وعلى الله قَصْدُ السَّبِيلِ } يعني بيان طريق الهدى من الصَّلالة ، وقيل : بيان الحقِّ من الباطل بالآيات والبراهين ، والقصد : الصراط المستقيم .

{ وَمِنْهَا جَائِرٌ } يعني : ومن السَّبِيلِ جائر عن الاستقامة معوجٌ ، والقصد من السبيل دين الإسلام ، والجائر منها : اليهودية والنصرانية وسائر ملل الكفر .

قال جابر بن عبد الله : « قَصْدُ السَّبِيلِ » بيانُ الشَّرَائِعِ والفرائض .

وقال ابن المبارك وسهل بن عبد الله : « قَصْدُ السَّبِيلِ » السنة ، « وَمِنْهَا جَائِرٌ » الأهواء والبدع؛ لقوله تعالى : { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ } [ الأنعام : 153 ] .

فصل

قالت المعتزلة : دلت الآية على أنه يجب على الله الإرشاد والهداية إلى الدين وإزالة العلل [ والأعدار ] ؛ لقوله { وعلى الله قَصْدُ السَّبِيلِ } وكلمة « عَلَى »

للوَجُوبِ ، قال تعالى : { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ } [ آل عمران : 97 ]

ودلت الآية أيضاً على أنه تعالى لا يضلُّ أحداً ولا يغويه ولا يصدّه عنه ، لأنه لو كان - تعالى - فاعلاً للضلال؛ لقال { وعلى الله قَصْدُ السَّبِيلِ } وعليه جائرُها ،

أو قال : وعليه الجائر فلما لم يقل ذلك ، بل قال في قصد السبيل أنه عليه ، ولم يقل في جور السبيل أنه عليه ، بل قال : « وَمِنْهَا جَائِرٌ » دلَّ على أنه -

تعالى - لا يضلُّ عن الدين أحداً .

وأجيب : بأنَّ المراد على أنَّ الله - تعالى - بحسب الفضل والكرم؛ أن يبين الدين الحق ، والمذهب الصحيح ، فأما أن يبين كيفية الإغواء والإضلال؛ فذلك

غير واجب .



قوله تعالى : { وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ } يدل على أنه - تعالى - ما شاء هداية الكفار ، وما أراد منهم الإيمان؛ لأنَّ كلمة « لَوْ » تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره ، أي : ولو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين ، وذلك يفيد أنه - تعالى - ما شاء هدايتهم فلا جرم ما هذاهم .  
وأجاب الأصمُّ : بأنَّ المراد : لو شاء أن يلجئكم إلى الإيمان لهداكم ، وهذا يدل على أن مشيئة الإلجاء لم تحصل .  
وأجاب الجبائيُّ : بأنَّ المعنى : ولو شاء لهداكم إلى الجنة وإلى نيل الثواب؛ لكنَّه لا يفعل ذلك إلا بمن يستحقه ، ولم يرد به الهدى إلى الإيمان؛ لأنَّه مقدور جميع المكلفين .  
وأجاب بضعمهم؛ فقال المراد : ولو شاء لهداكم إلى الجنة ابتداء على سبيل التفضل ، إلا أنه - تعالى - [ عَرَّفَكُمْ ] للمنزلة العظيمة بما نصب من الأدلة وبين ، فمن تمسَّك بها فاز ، ومن عدل عنها فاتته وصار إلى العذاب . وتقدم الجواب عن ذلك مراراً .

هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ (10)  
بُنِيَتْ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعُ وَالرَّيْثُونَ وَالنَّخِيلُ وَالْأَعْنَابُ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (11) وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (12) وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذَكِّرُونَ (13) وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَلِيَّةً وَتَلْبَسُوهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (14) وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لِعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (15) وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ (16) أَقْمَنُ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (17)

قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً } لَمَّا استدلَّ على وجود الصانع الحكيم بأحوال الحيوان ، أتبعه بذكر الاستدلال على وجود الصانع الحكيم بعجائب أحوال النبات .  
واعلم أنَّ الماء المنزَّل من السماء هو المطر وهو قسمان :  
أحدهما : الذي جعله الله شراباً لنا ، ولكل حيٍّ .  
فإن قيل : دلت الآية على أنَّ شراب الخلق ليس إلاَّ من المطر ، ومن المعلوم أنَّ الخلق يشربون من المياه التي في قعر الأرض؛ وأجاب القاضي - رحمه الله - : بأنه تعالى بين أنَّ المطر شرابنا ، ولم ينفِ أن نشرب من غيره .  
وأجاب غيره : بأنه لا يمتنع أن يكون الماء العذب تحت الأرض من جملة ما ينزل من السماء؛ لقوله تعالى : { وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدَرُ فَأَسْكِنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى دَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ } [ المؤمنون : 18 ] ولا يمتنع أيضاً في العذاب من الأنهار أن يكون أصلها من المطر .  
والقسم الثاني من المياه النازلة من السماء ما يجعله الله سبباً لتكوين النبات

، وهو قوله { وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسَيِّمُونَ } .  
قوله : « لَكُمْ » يجوز أن يتعلق ب « أَنْزَلَ » ويجوز أن يكون صفة ل « مَاءً »  
فيتعلق بمحذوف ، فعلى الأول يكون [ « شراب » مبتدأ ، و « منه » خبره  
مقدم عليه ، والجملة ايضاً صفة ل « ماء » ، وعلى الثاني يكون « شراب »  
فاعلاً [ بالظرف ، و « مِنْهُ » حال من « شَرَابٌ » ، و « مِنْ » الأولى للتبويض  
، وكذا الثانية عند بعضهم ، لكنّه مجازٌ؛ لأنّه لما كان سقاه بالماء جعل كأنه من  
الماء؛ كقوله : [ الرجز ]  
3303- أُسْنِمَةُ الْآبَالِ فِي رَبَابَةٍ ... أَي : فِي سَحَابَةٍ ، يَعْنِي بِهِ الْمَطَرُ الَّذِي يَنْبِتُ  
بِهِ الْكَلَأَ الَّذِي تَأْكُلُهُ الْإِبِلُ فَتَسْمَنُ أُسْنِمَتُهَا .  
وقال ابنُ الأنباري - رحمه الله- : « هو على حذف مضافٍ إمّا من الأول؛ يعني  
قبل الضمير ، أي : ومن جهته أو سقيه شجر ، وإمّا من الثاني ، يعني قبل شجر  
، أي : شربُ شجر أو حياة شجر » .  
وجعل أبو البقاء : الأولى للتبويض ، والثانية للسببية؛ أي : وبسببه غنابثُ شجرٍ ،  
ودل عليه قوله - سبحانه وتعالى - { يُنْبِثُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ } .  
والشجرها هنا : كلُّ نباتٍ من الأرض حتّى الكَلَأُ ، وفي الحديث : « لا تأكلوا  
ثَمَرَ الشَّجَرِ فَإِنَّهُ سُحْتٌ » يعني : الكَلَأُ ينهى عن تحجر المباحات المحتاج إليها ،  
وأنشدوا شعراً : [ الرجز ]  
3304- نُطِعْمُهَا اللَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ ... يَرِيدُ : يَسْقُونَ الْخَيْلَ اللَّبَنَ إِذَا أُجْدِبَتْ  
الأرض ، قاله الزجاج .  
وقال ابن قتيبة في هذه الآية : المراد من الشجر : الكَلَأُ .  
فإن قيل : قال المفسرون في قوله تعالى : { والنجم والشجر يسجدان }  
[ الرحمن : 6 ] : إن المراد بالنجم : ما ينجم من الأرض ممّا ليس له ساق ،  
ومن الشجر ما له ساق ، وأيضا : عطف الشجر على النجم؛ فيوجب مغايرة  
الشجر للنجم .

(10/86)

فالجواب : أنّ عطف الجنس على النع وبالضدّ مشهور وأيضاً : فلفظ الشجر  
يشعر بالاختلاط ، يقال : تشاجر القوم إذا اختلط أصوات بعضهم ببعض ،  
وتشاجرت الرّماح إذا اختلطت ، وقال تعالى : { حتى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ  
بَيْنَهُمْ } [ النساء : 65 ] ، ومعنى الاختلاط حاصل في العشب ، والكَلَأُ؛ فوجب  
إطلاق لفظ الشجر عليه .  
وقيل المراد بالشجر ما له ساق؛ لأنّ الإبل تقدر على رعي ورق الأشجار الكبار  
وإطلاق الشجر على الكَلَأِ مجازٌ .  
قوله : { فِيهِ تُسَيِّمُونَ } هذه صفة أخرى ل « مَاءً » ، والعامّة على « تُسَيِّمُونَ »  
« بضم التاء من أسام ، أي : [ أرسلها ] لترعى .  
وقرأ زيد بن علي بفتحها ، فيحتمل أن يكون متعدياً ، ويكون فعلٌ وأفعلٌ بمعنى  
، ويحتمل أن يكون لازماً عليّ حذف مضافٍ ، أي : تُسَيِّمُ مَوَاشِيَكُمْ .  
يقال : أسمت الماشية إذا خليتها ترعى ، وسامت هي تسومُ سَوْماً ، إذا رعَتْ  
حيث شاءت فهي سَوَامٌ وَسَائِمَةٌ .  
قال الزجاج - رحمه الله- : « أخذ ذلك من السومة وهي العلامة؛ لأنّها تؤثر في  
الأرض برعيها علاماتٍ » .

وقال غيره : لأنها تعلّم الإرسال والمرعى ، وتقدم الكلام في هذه المادة في آل عمران عند قوله تعالى : { والخيل المسومة } [ الآية : 14 ] .  
 قوله تعالى : { يُبَيِّتُ لَكُمْ } تحتمل هذه الجملة الاستئناف والتبعية ، كما في نظيرتها ، ويقال : أُبَيَّتَ الله الرَّزْعَ فهو منبوت ، وقياسه : مُبَيَّت . وقيل : أُبَيَّتَ قد يجيء لازماً ، كـ « تَبَّت » ؛ وأنشد الفراء : [ الطويل ]  
 3305- رَأَيْتُ دَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أُبَيَّتَ الْبَقْلُ  
 وَأَبَاهُ الْأَصْمَعِيُّ؛ والبيت حجة عليه ، وتأويله : بـ « أُبَيَّت » البقل نفسه على المجاز بعيد جداً .

وقرأ أبو بكر « تُبَيِّتُ » بنون العظمة ، والزهري « تَبَّبْتُ » بالتشديد ، والظاهر أنه تضعيف التَّعْدِي ، وقيل : بل للتكرير ، وقرأ أبي : « تُبَيِّتُ » بفتح الياء وضمَّ الياء . « الرَّزْعُ » وما بعده رفع بالفاعلية ، وتقدم خلافُ القراءة في رفع « السَّمْسُ » وما بعدها ونصبها ، وتوجيه ذلك في سورة الأعراف .

فصل

النبات قسمان :

أحدهما : لرعي الأنعام؛ وهو المراد من قوله « تُسَيِّمُونَ » .  
 والثاني : المخلوق لأكل الإنسان؛ وهو المراد من قوله : { يُبَيِّتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ والزيتون والنخيل والأعناب } .  
 فإن قيل : إنه - تعالى - بدأ في هذه الآية بذكر مأكول [ الحيوان ] وأتبعه بذكر مأكول الإنسان ، وفي بية أخرى عكس الترتيب؛ فقال : { كُلُوا وَارْعُوا أَنْعَامَكُمْ } [ طه : 54 ] فما الفائدة فيه ؟ .

فالجواب : أن هذه الآية مبنيّة على مكارم الأخلاق؛ وهو أن يكون اهتمام الإنسان بمن يكون تحت يده ، أكمل من اهتمامه بنفسه ، وأمّا الآية الأخرى ، فمبنيّة على قوله - عليه الصلاة والسلام - : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ » .

فصل

اعلم أنّ الإنسان خلق محتاجاً إلى الغذاء ، والغذاء ، إمّا من الحيوانات ، وإمّا من النبات ، والغذاء الحيواني أشرف من الغذاء النباتي؛ لأنّ تولد أعضاء الإنسان من [ أكل ] أعضاء الحيوان أسهل من تولدها من غذاء النبات؛ لأنّ المشابهة هناك أكمل وأتم ، والغذاء الحيواني إنما يحصل من إسامة الحيوانات وتنميتها بالرعي؛ وهو الذي ذكره الله في الإسامة .

(10/87)

وأما الغذاء النباتي ، فقسمان : حبوب ، وفواكه : أمّا الحبوب ، فإليها الإشارة بقوله : « الرَّزْعُ » ، وأما الفواكه ، فأشرفها : الزيتون ، والنخيل ، والأعناب أما الزيتون؛ فلأنه فاكهة من وجه ، وإدام من وجه آخر؛ لما فيه من الدهن ، ومنافع الهن كثيرة : للأكل ، والطلاء ، وإشعال السراج .

وأما امتياز النخيل والأعناب من سائر الفواكه ، فظاهر معلوم ، وكما أنّه - تعالى - لما ذكر الحيوانات المنتفع بها على التفصيل ، ثم وصف البقية بقوله تعالى : { وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ } [ النحل : 8 ] فكذلك ههنا ، لمّا ذكر الأنواع المنتفع بها من النبات ، قال في وصف البقية : { وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ } تنبيهاً على أن تفصيل أنواعها ، وأجناسها ، وصفاتها ، ومنافعها ، ما لم يكن ذكره ، فالأولى أن يقتصر فيه على الكلام المجمل ، ثم قال سبحانه وتعالى : { إِنَّ فِي

ذَلِكَ لآيَةٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } .  
 وأعلم أن وجه الدلالة من هذه الآية على وجود الله - تعالى - : هو أنّ الحبة الواحدة تقع في الطين ، فإذا مضى عليها زمنٌ معينٌ ، نفذت في تلك الحبة أجزاء من رطوبة الأرض؛ فتنفتح وتنشق أعلاها وأسفلها؛ فيخرج من أعلاها شجرة صاعدة إلى الهواء ، ومن أسفلها شجرة أخرى غائصة في [ قعر ] الأرض؛ وهي عروق الشجر ، ثمَّ إنّ تلك الشجرة لا تزال تزدادُ ، وتنمو وتقوى ، ثم يخرج منها الأوراق ، والأزهارُ ، والأكمام ، والثمار ، ثمَّ إنّ تلك الشجرة تشتمل على أجسام مختلفة الطبائع؛ كالعنب فإنَّ قشوره وعجمه باردان يابسان كثيفان ، ولحمه وماؤه حارٌّ رطبٌ ، فنسبة هذه الطبائع السفلية إلى هذا الجسم متشابهة ، ونسبة التأثيرات الفلكية ، والتحريكات الكوكبية إلى الكل متشابهة ، فمع تشابه هذه الأشياء ، ترى هذه الأجسام مختلفة في الطبع ، والطعم ، واللون ، والرائحة ، والصفة؛ فدلَّ صريح العقل على أنّ ذلك ليس إلا بفعل فاعل قادر حكيم رحيم .  
 وختم هذه الآية بقوله : { يَتَفَكَّرُونَ } لأنه تعالى ذكر أنّه أنزل من السماء ماءً ، فأنتبت به الزرع ، والزيتون ، والنخيل ، والأعناب ، فكانَ قائلاً قال : لا نسلم أنه - تعالى - هو الذي أنتبتها ، بل يجوز أن يكون حدوثها لتعاقب الفصول الأربعة ، وتأثيرات الشمس والقمر والكواكب ، فما لم يقم الدليل على فساد هذا الاحتمال لا يكون هذا الدليل وافياً بإفادة هذا المطلب ، بل يكون مقام الفكر والتأمل باقياً ، فلهذا ختم الآية بقوله : { لَقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } .  
 قوله تعالى : { وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ } الآية وهذه الآية هي الجواب عن السؤال المتقدم تقريره من وجهين :  
 الأول : أن يقول : هيُّ أن حدوث الحوادث في هذا العالم السفلي مستندة إلى الاتصالات الفلكية إلا أنه لا بدَّ لحركتها واتصالاتها من أسباب ، وأسباب تلك الحركات : إما ذواتها ، وإمّا أمورٌ مغايرةٌ لها ، والأول باطل من وجهين :  
 الأول : أنّ الأجسام متماثلةٌ ، فلو كان الجسم علة لصفة ، لكان كل جسم واجب الاتصاف بتلك الصفة؛ وهو محالٌ .

(10/88)

والثاني : أنّ ذات الجسم لو كانت علة لحصول هذه الحركة ، لوجب دوام هذه الحركة بدوام تلك الذات ، ولو كان كذلك لوجب بقاء الجسم على حالة واحدة من غير تغيير أصلاً؛ وذلك يوجب كونه ساكناً لذاته ، وما أفضى ثبوته إلى عدمه ، كان أصلاً باطلاً .  
 فثبت أنّ الجسم يمتنع أن يكون متحركاً لكونه جسماً ، فيقي أن يكون متحركاً لغيره ، وذلك الغير : إمّا أن يكون سارياً فيه ، أو مبايناً عنه ، والأول باطل لأن البحث المذكور عائد في أن ذلك الجسم بعينه لم يختص بتلك القوة بعينها دون سائر الأجسام؛ فثبت أن محرك الأجسام الأفلاك والكواكب أمور مباينة عنها ، وذلك المباين إن كان جسماً أو جسمانياً ، عاد التقسيم الأول فيه ، وإن لم يكن جسماً ولا جسمانياً ، فإمّا أن يكون موجباً بالذات أو فاعلاً مختاراً ، والأول باطل لأن نسبة ذلك الموجب بالذات إلى جميع الأجسام على التسوية؛ فلم يكن بعض الأجسام بقبول بعض الآثار المعينة أولى من بعض؛ فثبت أنّ محرك تلك الأفلاك والكواكب هو الفاعل القادر المختار المنزّه عن كونه جسماً ،

وجسمانيًّا؛ وذلك هو الله - تعالى - .  
 فالحاصل أنّا وإن حكمنا باستثناء حوادث العالم السفليّ إلى الحركات الفلكية والكوكبية ، فهذه الحركات الفلكية لا يمكن إسنادها إلى [ أفلاكٍ أخرى ] ؛ وإلاّ لزم التسلسلُ؛ وهو محالٌّ؛ فوجب أن يكون خالق هذه الحركات ومدبرها هو الله - تعالى - وإذا كان كذلك ، كان هذا اعترافاً بأنّ الكلّ من الله - تبارك وتعالى - وبإحدائه وتخليقه ، وهذا هو المراد من قوله عز وجل : { وَسَخَّرَ لَكُمْ الليل والنهار والشمس والقمر } يعني : أنّ تلك الحوادث كانت لأجل تعاقب الليل والنهار ، وحركات الشمس والقمر ، فهذه الأشياء لا بدّ وأن يكون حدوثها بتخليق الله - تعالى - وتسخيرها؛ قطعاً للتسلسل .  
 ولمّا تم هذا الدليل ، ختم الآية بقوله : { إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } أي : كلّ عاقل يعلم أنّ القول بالتسلسل باطل ، وأنه لا بدّ من الانتهاء إلى الفاعل المختار .

والجواب الثاني عن ذلك السؤال : أنّ تأثير الطبائع ، والأفلاك ، والكواكب ؛ بالنسبة إلى الكلّ واحد ، ثمّ إنّنا نرى تولد العنب : قشره على طبع ، وعجمه على طبع ، ولحمه على طبع ثالث ، وماؤه على طبع رابع ، ونرى في الورد ما يكون أحد وجهي الورقة الواحدة منه في غاية الصُّفرة ، والوجه الثاني من تلك الورقة في غاية الحمرة ، وتلك الورقة في غاية الرقة واللطافة ، ونعلم بالضرورة أنّ نسبة الأنجم ، والأفلاك ، إلى وجهي تلك الورقة الرقيقة نسبة واحدة ، والطبيعة الواحدة هي المادة الواحدة لا تفعل إلاّ فعلاً واحداً؛ ألا ترى أنهم قالوا : شكل البسيط هو الكرة؛ لأنّ تأثير الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة يجب أن يكون متشابهاً ، والشكل الذي يتشابه جميع جوانبه هو الكرة ، وأيضاً إذا أضأنا الشمع ، فإذا استضاء خمسة أذرع من ضوء ذلك الشمع من أحد الجوانب ، وجب أن يحصل مثل هذا الأثر في جميع الجوانب؛ لأنّ الطبيعة المؤثرة يجب أن تتشابه نسبتها إلى كل الجوانب ، وإذا ثبت هذا ، فنسبة الشمس ، والقمر ، والأنجم ، والأفلاك ، والطبائع إلى وجهي تلك الورقة اللطيفة نسبة واحدة ، والطبائع إلى وجهي تلك الورقة اللطيفة نسبة واحدة ، وثبت أنّ الطبيعة المؤثرة ، متى كانت نسبتها واحدة كان الأثر متشابهاً ، وثبت أنّ الأثر غير متشابه؛ لأنّ أحد وجهي تلك الورقة في غاية الصفة ، والوجه الثاني منها في غاية الحمرة ، وهذا يفيد القطع بأنّ المؤثر في حصول تلك الصفات ، والألوان ، والأحوال - ليس هو الطبيعة؛ بل الفاعل فيها هو الفاعل المختار الحكيم ، وهو الله - تعالى - وهذا هو المراد من قوله تعالى : { وَمَا دَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ } .

(10/89)

ولما كان مدار هذه الحجّة على أنّ المؤثر الموجب بالذات وبالطبيعة ، يجب أن تكون نسبتها إلى الكل متشابهة - لا جرم ختم الآية بقوله تعالى : { إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ } فلَمّا دلّ الحسُّ في هذه الأحكام النباتية على اختلاف صفاتها ، وتنافر أحوالها - على أنّ المؤثر فيها ليس هو الطبيعة - ظهر أنّ المؤثر فيها ليس موجباً بالذات؛ بل الفاعل المختار - سبحانه وتعالى - .  
 فإن قيلك لا يقال : سخّرُ هذا الشيء مسخراً .  
 فالجواب : أنّ المعنى : أنه - تعالى - سخر لنا هذه الأشياء حال كونها مسخرة

تحت قدرته وإذنه .  
فإن قيل : التسخير عبارة عن القهر والقسر ، ولا يليق ذلك إلا بمن هو قادر  
يجوز أن يقهر؛ فكيف يصح ذلك في الليل والنهار ، وفي الجمادات؛ كالشمس  
والقمر؟ .

فالجواب من وجهين :  
الأول : أنه - تعالى - لما دبر هذه الأشياء على طريقة واحدة مطابقة لمصالح  
العباد ، صارت شبيهة بالعبد المنقاد المطواع؛ فهذا المعنى أطلق على هذا  
النوع من التدبير لفظ التسخير .

والجواب الثاني : لا يستقيم إلا على مذهب علماء الهيئة؛ لأنهم يقولون :  
الحركة الطبيعية للشمس والقمر ، هي الحركة من المغرب إلى المشرق ،  
والله تعالى سخر هذه الكواكب بواسطة حركة الفلك الأعظم من المشرق إلى  
المغرب ، فكانت هذه الحركة قسرية؛ فلذلك أطلق عليها لفظ التسخير .  
فإن قيل : إذا كان لا يحصل للنهار والليل وجود إلا بسبب حركات الشمس؛ كان  
ذكر الليل والنهار مغنياً عن ذكر الشمس ، فالجواب : حدوث النهار والليل  
ليس بسبب [ حدوث ] حركة الشمس؛ بل حدوثهما سبب حركة الفلك الأعظم  
الذي دلّ الدليل على أن حركته ليست إلا بتحريك الله - تعالى - وأما حركة  
الشمس ، فإنها علة لحدوث السنة ، لا لحدوث اليوم .

(10/90)

فإن قيل : المؤثر في التسخير هو القدرة ، لا الأمر؛ فكيف قال الله :  
{ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ } ؟ .  
فالجواب : هذه الآية مبنية على أن الأفلاك والكواكب جمادات ، أم لا ، وأكثر  
المسمين على أنها جمادات؛ فلماذا حملوا الأمر في هذه الآية على الخلق  
[ والتقدير ] ، ولفظ الأمر بمعنى الشئان والفعل كثير؛ قال تعالى : { إِنَّمَا قَوْلُنَا  
لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } [ النحل : 40 ] .  
ومنهم من قال : إنها ليست بجمادات ، فهنا يحمل الأمر على الإذن والتكليف .  
قوله : { وَمَا دَرَأَ } عطف على الليل والنهار؛ قاله الزمخشري؛ يعني : ما خلق  
فيها من حيوان وشجر .

وقال أبو البقاء : « في موضع نصب بفعل محذوف؛ أي : وخلق ، أو أنبت » .  
كأنه استبعد تسلط « وَسَخَّرَ » على ذلك؛ فقدّر فعلاً لائقاً ، و « مُخْتَلِفًا » حال  
منه ، و « أَلْوَانُهُ » فاعل به .

وختم الآية الأولى بالتفكير؛ لأن ما فيها يحتاج إلى تأمل ونظر ، والثانية بالعقل؛  
لأن مدار ما تقدم عليه ، والثالثة بالتذكر؛ لأنه نتيجة ما تقدم .

وجمع « آيَاتٍ » في الثانية دون الأولى والثالثة؛ لأن ما يناط بها أكثر؛ ولذلك  
ذكر معها الفعل .

قوله تعالى : { وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِبًا } الآية لما استدلل  
على إثبات الإله أولاً بأجرام السموات ، وثانياً ببدن الإنسان ، وثالثاً بعجائب  
خلق الحيوانات ، ورابعاً بعجائب النبات - ذكر خامساً عجائب العناصر فبدأ  
بالاستدلال بعنصر الماء .

قال علماء الهيئة : ثلاثة أرباع كرة الأرض غائصة بالماء ، وذلك هو البحر  
المحيط ، وحصل في هذا الرابع المسكون سبعة أبحر؛ قال تعالى : { والبحر



يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ { [ لقمان : 27 ] والبحر الذي سخره الله للناس هو هذه البحار ، ومعنى تسخيرها للخلق : جعلها بحيث يتمكن [ الناس ] من الانتفاع بها : إمَّا بالركوب ، أو بالغوص .  
واعلم أنَّ منافع البحار كَثِيرَةٌ ، فذكر منها - تعالى - هنا ثلاثة أنواع :  
الأول : قوله تعالى { لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا } يجوز في « مِنْهُ » تعلقه ب « لَتَأْكُلُوا » وأن يتعلق بمحذوفٍ ؛ لأنه حال من النكرة بعده ، و « مِنْ » لا يتدأء الغاية أو للتبويض ، ولا بدَّ من حذف مضافٍ ، أي : من حيوان ، و « طَرِيًّا » فعلٌ من : طَرَوْ يَطْرُو طَرَاوَةً ؛ ك « سَرَوْ يَسْرُو سَرَاوَةً » .  
وقال الفراء : [ بل يقال : ] « طَرِي يَطْرِي طَرَاءً ممدوداً وطَرَاوَةً ؛ كما يقال : شَقِي يَشْقَى شَقَاءً وَشَقَاوَةً »  
والطراوة ضد اليبوسة أي : غصًّا جديدًا ، ويقال : طَرِيْتُ كذا ، أي : جدَّدْتُهُ ، ومنه الثياب المَطْرَّاة ، والإطراءُ : مدحٌ تجدد ذكره ؛ وأمَّا « طَرَأَ » بالهمز ، فمعناه : طَلَع .  
قال ابن الأعرابي - رحمه الله - : لحمٌ طَرِيٌّ غير مهموز ، وقد طَرَوْ يَطْرُو طَرَاوَةً .

#### فصل

اعلم أنَّه - تعالى - لما أخرج من البحر الملح الرُّعَاق الحيوان الذي لحمه في غاية العذوبة ، علم أنَّه إمَّا حدث لا بحسب الطب ؛ بل بقدره الله - تعالى - وحكمته بحيث أظهر الضد من الضد .

(10/91)

#### فصل

لو حلف لا يأكل اللحم فأكل لحم السمك ، قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا يحنث ؛ لأنَّ لحم السمك ليس بلحم . وقال آخرون : يحنث لأنَّ الله - تعالى - نصَّ عليَّ تسميته لحمًا ، وليس فوق بيان الله بيانًا .  
روي أنَّ أبا حنيفة - رضي الله عنه - لما قال بهذا ، وسمعه سفيان الثوري فأنكر عليه ذلك محتجًا بهذه الآية ؛ فبعث إليه أبو حنيفة رجلًا وسأله عن رجلٍ حلف لا يصلي على البساطِ فصلَّى على الأرض ، هل يحنث أم لا ؟ .  
فقال سفيان - رحمه الله - : لا يحنث ، فقال السائل : أليس أنَّ الله - تعالى - قال : { والله جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بَسَاطًا } [ نوح : 19 ] قال : فعرف سفيان أنَّ ذلك بتلقيين أبي حنيفة - رضي الله عنه - قاله ابن الخطيب .  
وهذا ليس بقويٍّ ؛ لأنَّ أقصى ما في الباب أنَّنا تركنا العمل بظاهر القرآن في لفظ البساط لدليل قام ، فكيف يلزمنا ترك العمل بظاهر القرآن في آية أخرى من غير دليل ، والفرق بين الصورتين من وجهين :  
الأول : أنه لما حلف لا يصلي على البساط ، فلو أدخلنا الأرض تحت لفظ البساط ؛ لزمنا أن نمتعه من الصلاة ؛ لأنه إن صلى على الأرض حنث ، وإن صلى على البساط حنث ، بخلاف ما إذا أدخلنا لحم السمك تحت لفظ اللحم ؛ لأنه ليس في منعه من أكل اللحم على الإطلاق محذورٌ .  
الثاني : أنَّنا نعلم بالضرورة من عرف أهل اللغة ، أنَّ وقوع اسم البساط على الأرض مجازٌ ولم نعرف أن وقوع اسم اللحم على لحم السمك مجازٌ وحجة أبي حنيفة - رضي الله عنه - : أنَّ الأيمان مبناهما على العرف ؛ لأنَّ الناس إذا ذكروا

اللحم على الإطلاق ، لا يفهم منه لحم السمك؛ بدليل أنه إذا قال لغلامه : « اشتر بهذا الدرهم لحماً » فجاء بلحم سمكٍ استحق الإنكار .  
والجواب : أنا رأيناكم في كتاب الأيمان تارة تعتبرون اللفظ ، وتارة تعتبرون المعنى ، وتارة تعتبرون العرف ، وليس لكم ضابط؛ بدليل أنه إذا قال لغلامه : اشتر بهذا الدرهم لحماً فجاء بلحم العصفور استحق الإنكار ، مع أنكم تقولون : إنه يحنث بأكل لحم العصفور؛ فثبت أن العرف مضطرب ، والرجوع إلى نص القرآن متعين .

النوع الثاني من منافع البحر : قوله : { وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا } « الحليّة : اسم لما يتحلى به ، وأصلها الدلالة على الهيئة؛ كالعمّة والخمرة . « تَلْبَسُونَهَا » صفة ، و « مِنْهُ » يجوز فيه ما جاز في « مِنْهُ » قبل ، والمراد بالحلية : اللؤلؤ والمرجان .

فصل

المراد : يلبسهم لبس نسائهم؛ لأنهن من جملتهم ، ولأنّ تزنيهن لأجلهم فكأنها زينتهن ، وتمسك بعض العلماء في عدم وجوب الزكاة في الحلبي المباح لقوله - عليه الصلاة والسلام- :

(10/92)

« لا زكاة في الحلبي » .

ويمكن أن يجاب على تقدير صحّة الحديث : بأن لفظ « الحلبي » مفرد محلى بالألف واللام؛ فيحمل على المعهود السابق ، وهو المذكور في هذه الآية ، فيصير تقدير الحديث : لا زكاة في اللائي ، وحينئذ يسقط الاستدلال بالحديث النوع الثالث من منافع البحر : قوله تعالى : { وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ قَضِيهِ } قال أهل اللغة : مَحَرُّ السَّفِينَةِ شَقُّهَا الْمَاءَ بِصَدْرِهَا . وعن الفراء : أنه صوتٌ جَزِي الْفَلَكَ بِالرِّيَّاحِ .

إذا عرفت هذا ، فقول ابن عباس : « مَوَاجِرَ » أي : جَوَارِي ، إنما حسن التفسير به؛ لأنها لا تشقُّ الماء إلا إذا كانت جارية . وقوله تعالى : { وَلِتَبْتَغُوا مِنْ قَضِيهِ } يعني : لتركبوه للتجارة؛ فتطلبوا الريح من فضل الله ، وإذا وجدتم فضل الله تعالى وإحسانه؛ فلعلكم تقدمون على شكره .

قال القرطبي : « امتنَّ الله على الرِّجال والنساء امتناناً عاماً بما يخرج من البحر ، فلا يحرم عليهم شيء منه ، وإنما حرَّم الله - تعالى - على الرجال الذهب والحريير .

قال - صلوات الله وسلامه عليه - في الحريير والذهب : « هَذَا حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حَلٌّ لِإِتَابَتِهَا » .

وروى البخاري أنّ النبي صلى الله عليه وسلم اتَّخَذَ خَاتِماً مِنْ فَصَّةٍ وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » .

فصل

من حلف لا يلبس حلياً ، فلبس لؤلؤاً لم يحنث ، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - .

وقال بعض المالكية : « هذا ، وإن كان الاسم اللغوي يتناوله فلم يقصده باليمين ، والأيمان مبنية على العرف ، ألا ترى أنه لو حلف لا ينام على فراش فنام على الأرض لم يحنث وكذلك لو حلف لا يستضيء بسراج ، وجلس في

ضوء الشمس لا يحنت ، وإن كان الله سمي الأرض فراشاً والشمس سراجاً »

قوله : { وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاجِرَ فِيهِ } ، « تَرَى » جملة معترضة بين التعليلين : وهما « لِتَأْكُلُوا » ، « وَلِتَبْتَغُوا » ، وإنما كانت اعتراضاً ، لأنه خطاب لواحدٍ بين خطابين لجمع .

و « فِيهِ » يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ « تَرَى » وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِ « مَوَاجِرَ » لِأَنَّهَا بِمَعْنَى شَوَاقٍ ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ « مَوَاجِرَ » أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِيهِ .

و « مَوَاجِرَ » جَمْعُ مَاجِرَةٍ ، وَالْمَجْرُ : الشَّقُّ ، يُقَالُ : مَخَرَتِ السَّفِينَةُ الْبَحْرَ ، أَي : شَقَّتْهُ ، تَمَخَّرَهُ مَخْرًا وَمُخَوْرًا ، وَيُقَالُ لِلسَّفِينِ : بَنَاتٌ مَخْرٌ وَمَخْرٌ ، بِالْمِيمِ وَالْبَاءِ بَدَلٍ مِنْهَا .

وقال الفراء : هُوَ صَوْتُ جَرِي الْفَلَكَ ، وَقِيلَ : صَوْتُ شِدَّةِ هُبُوبِ الرِّيحِ ، وَقِيلَ بَنَاتٌ مَخْرٌ لِسَحَابٍ [ يَنْشَأُ ] صَيْفًا ، وَامْتَخَرَتِ الرِّيحُ وَاسْتَخَرَّتْهَا : إِذَا اسْتَقْبَلَتْهَا بِأَنْفِكَ .

وفي الحديث : « اسْتَمَجِرُوا الرِّيحَ وَأَعِدُّوا النَّبْلَ » يَعْنِي فِي الْاسْتِنجَاءِ ، أَي : يَنْظُرُ أَبْنِ مَجْرَاهَا وَهَبُوبِهَا ؛ فَلَيْسَتْ دَبْرُهَا ؛ حَتَّى لَا يَرِدَ عَلَيْهِ الْبَوْلُ .

(10/93)

والمأخُورُ : الموضع الذي يباع فيه الخمر ، و « تَرَى » هنا بصرية فقط .  
قوله { وَلِتَبْتَغُوا } فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : عَطْفٌ عَلَى « لِتَأْكُلُوا » وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ كَمَا تَقْدِمُ ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ

وثانيها : أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى عَلَّةٍ مَحذُوفَةٍ ، تَقْدِيرُهُ : لِتَنْتَفِعُوا بِذَلِكَ وَلِتَبْتَغُوا ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ .

وثالثها : أَنَّهُ مَتَعَلِقٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، أَي : فَعَلَ ذَلِكَ لِتَبْتَغُوا . وَفِيهِمَا تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

ومعنى { وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ } يَعْنِي : لِتَرْكَبُوهَا لِلتَّجَارَةِ ؛ لِتَطْلُبُوا الرِّيحَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، فَإِذَا وَجَدْتُمْ فَضْلَ اللَّهِ فَلْعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَهُ .

قوله تعالى : { وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ } وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ : ذِكْرُ بَعْضِ النِّعَمِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ فِي الْأَرْضِ ، وَتَقْدِيمُ ذِكْرِ الرُّوَاسِيِّ .

قوله { أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ } أَي : كَرَاهَةٌ أَنْ تَمِيدَ ، أَوْ لئَلَّا تَمِيدَ ، أَي : تَتَحَرَّكَ ، وَالْمِيدُ : هُوَ الْاضْطِرَابُ [ وَالتَّكْفُؤُ ] ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلدَّوَارِ الَّذِي يَعْتَرِي رَاكِبَ الْبَحْرِ : مِيدٌ .

قال وهب : « لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمُورٌ ؛ فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : إِنَّ هَذِهِ غَيْرُ مَقَرَّةٍ أَحَدٍ عَلَى ظَهْرِهَا ، [ فَأَصْبَحَتْ ] وَقَدْ أَرْسَيْتُ بِالْجِبَالِ ، فَلَمْ تَدْرِ الْمَلَائِكَةُ

مِمَّ خَلَقْتَ الْجِبَالَ ؛ كَالسَّفِينَةِ إِذَا أَلْقَيْتَ فِي الْمَاءِ ، فَإِنَّهَا تَمِيلُ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ ، وَتَضْطَرِبُ ، فَإِذَا وَضَعْتَ الْأَجْرَامَ الثَّقِيلَةَ فِيهَا ، اسْتَقَرَّتْ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ » .

قال ابن الخطيب - رحمه الله - وهذا مشكلٌ من وجوه :

الأول : أَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ حَرَكَاتِ هَذِهِ الْأَجْسَامِ بِطَبْعِهَا ، أَوْ لَيْسَتْ بِطَبْعِهَا ؛ بَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ بِتَحْرِيكِ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ ، أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ

الأول فمشكلٌ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَاءِ ، وَالْأَثْقَلُ مِنَ الْمَاءِ يَغُوصُ فِي الْمَاءِ ،

ولا يبقى طافياً عليه ، وإذا لم يبق طافياً ، امتنع أن يقال : إنَّها تميلُ ، وتميدُ وتضطرب ، وهذا بخلاف السفينة؛ لأنها متخذة من الخشب ، وفي داخل الخشب تجويفات مملوءة من الهواء ، فلهذا السَّبب تبقى الخشبة طافية على الماء ، [ فحينئذ ] تميل وتميد وتضطرب على وجه الماء ، فإذا أرسيت بالأجرام الثقيلة ، استقرت وسكنت؛ فافترقا .

وأما على التقدير الثاني : وهو أنَّه ليس للأرض والماء طبع يوجب الثقل والرسوب ، وإنَّما - الله تعالى - أجرى عادته بجعلها كذلك ، وصار الماء محيطاً بالأرض لمجرد إجراء العادة ، وليس ههنا طبيعة للأرض ، ولا للماء ، توجب حالة مخصوصة ، فعلى هذا التقدير؛ علة سكون الأرض : هي أنَّ الله - تعالى - خلق فيها السكون .

وعلة كونها مائدة مضطربة : هي أنَّ الله يخلق فيها الحركة ، وعلى هذا ، فيفسد القول بأنَّ الأرض كانت مائدة مائلة ، فخلق الله تعالى الجبال وأرساها بها؛ لتبقى ساكنة؛ لأنَّ هذا إنما يصح إذا كانت طبيعة الأرض توجب الميلان ، وطبيعة الجبال توجب الإرساء ، والثبات ، ونحن نتكلم على تقدير نفي الطباع الموجبة لهذه الأحوال ، فثبت أن هذا التعليل مشكك على كلِّ تقدير .

(10/94)

الثاني : أنَّ إرساء الأرض بالجبال إنَّما كان؛ لأجل أن تبقى الأرض على وجه الماء ساكنة من غير أن تميد وتميل ، وهذا إنما يعقل إذا كان الماء الذي استقرت الأرض على وجهه واقفاً .  
فنقول : فما المقتضي لسكونه في ذلك الحيز المخصوص؟ فإن كان طبعه المخصوص أوجب وقوفه في ذلك الحيز المعين ، فلم لا نقولُ مثله في الأرض؟ وهو أنَّ طبيعة الأرض المخصوصة أوجبت وقوفها في ذلك الحيز المعين ، وحينئذ يفسد القول بأنَّ الأرض إنما وقفت؛ بسبب أنَّ الله أرساها بالجبال ، وإن كان المقتضي لسكون الماء في حيزه المعين ، هو أنَّ الله - تعالى - سکن الماء بقدرته في ذلك الحيز المخصوص ، فلم لا نقول مثله في سكون الأرض؟ وحينئذ يفسد هذا التعليل أيضاً .

الثالث : أنَّ الأرض كلها جسم ، فيتقدير أن تميل وتضطرب على وجه البحر المحيط ، فلم لم تظهر تلك الحالة للناس؟  
فإن قيل : أليس أنَّ الأرض تحركها البخارات المحتبسة في داخلها عند الزلزال ، وتظهر تلك الحركات للناس ، فبم تنكرون على من يقول : إنه لولا الجبال لتحركت الأرض ، إلاَّ أنَّه - تعالى - لما أرساها بالجبال الثقال ، لم تقو الرياح على تحريكها؟ .

قلنا : تلك البخارات احتبست في [ داخل ] قطعة صغيرة من الأرض ، فلما حصلت الحركة في تلك القطعة الصغيرة ، ظهرت تلك الحركة ، فظهور تلك الحركة في تلك القطعة المعينة من الأرض يجري مجرى اختلاج يحصل في عضو معين من بدن الإنسان ، أما لو تحركت كلية الأرض لم تظهر تلك الحركة؛ ألا ترى أنَّ الساكن في السفينة لا يحسُّ بحركة كلية السفينة ، وإنَّ كانت على أسرع الوجوه ، وأقواها ، فكذا ها هنا .

قال ابن الخطيب - رحمه الله - : والذي عندي ههنا أن يقال : ثبت بالدلائل اليقينية أنَّ الأرض كرة ، وثبت أنَّ الجبال على سطح الكرة جارية مجرى

خشوناتٍ تحصل على وجه هذه الكرة .  
 وإذا ثبت هذا فنقول : لو فرضنا أنّ هذه الخشونات ما كانت حاصلة؛ بل كانت  
 الأرض كرة حقيقية ، خالية عن الخشونات ، والتضريسات - لصارت بحيث  
 تتحرك بالاتسدارة بأدنى سبب؛ لأنّ الجرم البسيط المستدير : إمّا ن يجب كونه  
 متحركاً بالاتسدارة؛ وإن لم يجب ذلك عقلاً ، إلا أنّها بأدنى سبب تتحرك على  
 [ هذا الوجه ] ، فلما حصل على ظاهر سطح الكرة من الأرض هذه الجبال ،  
 وكانت الخشونات الواقعة على وجه الكرة ، فكل واحدٍ من هذه الجبال إنّما  
 يتوجه بطبعه نحو مركز العالم ، وتوجّه ذلك الجبل نحو مركز العالم بثقله  
 العظيم ، وقوته الشديدة ، يكون جارياً مجرى الوتد الذي يمنع كرة الأرض من  
 الاستدارة ، فكان تخلق هذه الجبال على وجه الأرض كالأوتاد المغروزة في  
 الكرة المانعة من الحركة المستديرة ، فكانت مانعة للأرض من الميّد ، والميّل  
 ، والاضطراب ، يبنى أنها منعت الأرض من الحركة المستديرة والله أعلم .  
 قوله : « وأنهاراً » عطف على « رواسي » ؛ لأنّ الإلقاء بمعنى الخلق ، وادّعى  
 ابن عطية رحمه الله : أنّه منصوب بفعلٍ مضمّر ، أي : وجعل فيها أنهاراً .

(10/95)

وليس كما ذكر .  
 وقيل : الإلقاء معناه الجعلُ ، قال تعالى : { وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا }  
 [ فصلت : 10 ] وقدره أبو البقاء : « وشقّ فيها أنهاراً » وهو مناسب .  
 واعلم أنّه ثبت في العلوم العقلية ، أنّ أكثر الأنهار إنما يتفجّر منابعا في الجبال  
 ، فلهذا [ السبب ] لمّا ذكر الجبال ، أتبع ذكرها بتفجير العيون والأنهار .  
 قوله « وسُبُلًا » أي : ودلّيل ، أو جعل فيها طرقاً؛ لتهتدوا بها في أسفاركم؛  
 كقوله تعالى : { وَسَلِّكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا } [ طه : 53 ] إلى ما تريدون .  
 وقوله : { وَعَلَامَاتٍ } أي : وضع فيها علامات .  
 قوله : « وبالنجم » متعلق ب « يَهْتَدُونَ » والعامّة على فتح النون ، وسكون  
 الجيم ، بالتوحيد ، فقيل : المراد به : كوكب بعينه وهو الجدّي أو الثريا .  
 وقيل : بل هو اسم جنس ، وقرأ ابنُ وثاب : بضمهما ، والحسن : بضمّ النون  
 فقط ، وعكس بعضهم النقل عنهما .  
 فأما قراءة الضمّتين ، ففيها تخريجان :  
 أظهرهما : أنه جمع صريح؛ لأنّ فعلاء يجمع على فعل؛ نحو : « سَقُّوْهُ وَسُقُّوْهُ » ،  
 ورَهْرُ ورُهْرُ .  
 والثاني : أنّ أصله النجوم ، وفعل يجمع على فعول؛ نحو : قَلَسَ وَقُلُوسَ ، ثم  
 خَفَّ بحذف الواو ، كما قالوا : أَسُدُّ وَأَسُودُ وَأَسْدُ .  
 قال أبو البقاء : « وقالوا في » خِيَامَ : حَيْمٌ « يعني أنّه نظيره من حيث حذفوا  
 فيه حرف المدّ .  
 وقال ابن عصفور : « إنّ قولهم : « النُّجْمُ » من ضرورات الشُّعر » وأنشد :

[ الرجز ]  
 3306- إنّ الذي قصّى بدًا قاضٍ حكمٍ ... أن تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجْمُ

يريد النجوم . كقوله : [ الرجز ]

3307- حَتَّى إِذَا بُلْتُ حَلَاقِيمُ الخُلُقِ ... يريد الخُلُوقِ .

وأما قراءة الضمّ ، والسكون ، ففيها وجهان :

أحدهما : أنها تخفيف من الضم .  
والثاني : أنها لغة مستقلة . وتقديم كلِّ من الجارِّ ، والمبتدأ ، يفيد الاختصاص ،  
قال الزمخشريُّ - رحمه الله - : « فإن قلت : قوله تعالى : { وبالنجم هُم  
يَهْتَدُونَ } مختصُّ بسفرِ البحر؛ لأنه تعالى لما ذكر صفة البحر ، ومنافعه ، بين  
أن من يسير فيه يهتدون بالنجم .  
وقال بعضهم : هو مطلقٌ في سفر البحر والبرِّ .  
فصل في المراد بالعلامات  
المراد بالعلامات : معالمُ الطريق ، وهي الأشياء التي يهتدى بها ، وهذه  
العلامات هي الجبالُ والرياحُ .  
قال ابنُ الخطيب : « ورايْتُ جماعة يشمُّون التراب؛ فيعرفون الطرقات بشمِّه  
» .  
قال الأخفش - رحمه الله - : تم الكلام عند قوله : « وَعَلَامَاتٍ » ثم ابتداءً :  
{ وبالنجم هُم يَهْتَدُونَ } .  
وقال محمد بن كعب القرظيُّ ، والكلبِيُّ - رحمهما الله - : الجبالُ علاماتُ النهار  
، والنجوم علاماتُ الليل .  
قال السديُّ : أراد بالنجم : الثُّرَيَّا ، وبنات نعش ، والفرقدين ، والجدي ، يهتدى  
بها إلى الطرق ، والقبلة .  
قال القرظيُّ : سأل ابنُ عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف  
وكرم - عن النجم؛ فقال - صلوات الله وسلامه عليه - :

(10/96)

« هُوَ الْجَدِيُّ عَلَيْهِ قَبْلَتَكُمْ وَبِهِ تَهْتَدُونَ فِي بَرِّكُمْ وَبَحْرِكُمْ » ، وذلك أن آخر  
الجدي بنات نعش الصغرى ، والقطب الذي تستوي عليه القبلة بينهما .  
قوله تعالى : { أَقْمَنَ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ } الآية لَمَّا ذكر الدلائل الدالة على  
وجود الإله القادر الحكيم ، أتبعه بذكر إبطال عبادة غير الله - تعالى -  
والمقصود أنه لما دلت الدلائل [ القاهرة ] على وجود إله قادر حكيم ، وثبت أنه  
هو المولى لجميع هذه النعم ، والمعطي لكلِّ هذه الخيرات ، فكيف يحسنُ في  
العقول الاشتغال بعبادة غيره ، لا سيما إن كان غيره جماداً لا يفهم ، ولا يعقل؟  
فلهذا قال تعالى : { أَقْمَنَ يَخْلُقُ } هذه الأشياء التي ذكرناها { كَمَنْ لَا يَخْلُقُ }  
، أي كمن لا يقدر على شيء البتة؛ { أَقْلًا تَذَكَّرُونَ } فإنَّ هذا القدر لا يحتاج إلى  
تدبُّر ، ونظر؛ بل يكفي فيه أن تتنبهوا على ما في عقولكم ، من أن العبادة لا  
تليق إلا بالمنعم الأعظم ، وأنتم ترون في الشاهد إنساناً عاقلاً فاهماً ينعم  
بالنعم العظيمة ومع ذلك فتعلمون أن عبادته تقبح ، فهذه الأصنام جمادات  
محضة ، ليس لها فهمٌ ، ولا قدرة ولا إحساس ، فكيف تعبدونها؟  
قوله { كَمَنْ لَا يَخْلُقُ } إن أريد ب { كَمَنْ لَا يَخْلُقُ } جميع ما عبد من دون  
الله ، كان ورود « مَنْ » واضحاً؛ لأنَّ العاقل يغلب على غيره ، فيعبر عن  
الجميع ب « مَنْ » ولو جيء أيضاً ب « ما » لجاز ، وإن أريد به الأصنام ، ففي  
إيقاع « مَنْ » عليهم أوجهٌ :  
أحدها : إجراؤهم لها مجرى أولي العلم في عبادتهم إيَّاه ، واعتقاد أنها تضرُّ ،  
وتنفع كقول الشاعر : [ الطويل ]



3308- بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتَنِي ... فَقُلْتُ : وَمَنْ لِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرٌ  
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ؟ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ  
فأوقع « مَنْ » على السرب ، لَمَّا عاملها معاملة العقلاء .

الثاني : المشاكلة بينه وبين « مَنْ يَخْلُقُ » .  
[ الثالث : تخصيصه بمن يعلم ، والمعنى : أنه إذا حصل التباين بين من يخلق ]  
وبين « مَنْ لا يخلق » من أولي العلم ، وأنَّ غير الخالق لا يستحقُّ العبادة البتة  
، فكيف يستقيم عبادة الجماد المنجط رتبة ، السَّاقِط منزلة عن المخلوق من  
أولي العلم ؛ كقوله تعالى : { أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا } [ الأعراف : 195 ] إلى  
آخره ؛ وأَمَّا من يجيز إيقاع « مَنْ » على غير العقلاء من غير شرطٍ كقطرب فلا  
يحتاج إلى تأويل .

قال الزمخشري - رحمه الله - : فإن قلت : هو إلزامٌ للذين عبدوا الأوثان ،  
ونحوها ؛ تشبيهاً بالله تعالى - جلَّ ذكره - وقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق -  
سبحانه لا إله إلا هو - فكان حقُّ الإلزام أن يقال لهم : أقمّن لا يخلق كمن يخلق

قلت : حين جعلوا غير الله مثل الله عز وجل ، بتسميتهم والعبادة له ، جعلوا  
الله من جنس المخلوقات ، وتشبيهاً بها ، فأنكر عليهم ذلك بقوله : { أَقْمَنَ  
يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ } .

(10/97)

فصل في الاحتجاج بالآية  
احتجَّ أهل السنَّة بهذه الآية على أنَّ العبد غير خالق لأفعال نفسه ؛ لأنَّه سبحانه -  
عز وجل - ميّز نفسه عن الأشياء التي يعبدونها بصفة الخالقية ؛ لأنَّ الغرض من  
قوله تعالى : { أَقْمَنَ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ } بيان تميّزه عن الأصنام بصفة  
الخالقية ، وأنه إنّما يستحق الإلهية ، والمعبودية ؛ لكونه خالقاً ، وهذا يقتضي أنَّ  
العبد لو كان خالقاً لشيء ؛ وجب أن يكون إلهاً معبوداً ، ولما كان ذلك باطلاً ،  
علمنا أنَّ العبد لا يقدر على الخلق ، والإيجاد .

أجاب المعتزلة من وجوه :  
الأول : المراد من قوله تعالى { أَقْمَنَ يَخْلُقُ } ما تقدم ذكره من السماوات  
والأرض ، والإنسان ، والحيوان ، والنبات ، والبحار ، والنجوم ، والجبال ، كمن لا  
يقدر على خلق شيء أصلاً ، وهذا يقتضي أنَّ من كان خالقاً لهذه الأشياء ؛ فإنه  
يكون إلهاً ، ولم يلزم منه أنه إن قدر على خلق أفعال نفسه أن يكون إلهاً .  
الثاني : أنَّ معنى الآية : أنَّ من كان خالقاً كان أفضل ممّن لا يكون خالقاً ،  
فوجب امتناع التسوية بينهما في الإلهية ، والمعبودية ، وهذا القدر لا يدلُّ على  
أنَّ كلَّ من كان خالقاً ؛ فإنه يجب أن يكون إلهاً ؛ لقوله : { أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ  
بِهَا } [ الأعراف : 195 ] .

ومعناه أنَّ الذي له رجلٌ يمشي بها يكون أفضل من الذي له رجلٌ لا يمشي بها ،  
وهذا يوجب كون الإنسان أفضل من الصنم ، والأفضل لا يليقُّ به عبادة الأخرس .  
فهذا هو المقصود من هذه الآية ، ثم إنها لا تدلُّ على أن من له رجل يمشي بها  
أن يكون إلهاً ، فلذلك ها هنا المقصود من هذه الآية : أنَّ الخالق أفضل من غير  
الخالق ، فيمتنع التسوية بينهما في الإلهية والمعبودية ، ولا يلزم منه أنه بمجرد  
حصول صفة الخالقية يكون إلهاً .

الثالث : أن كثيراً من المعتزلة لا يطلقون لفظ الخالق على العبد . قال الكعبيُّ في تفسيره : إنا لا نقول : إنا لا نخلق أفعالنا ، ومن أطلق ذلك فقد أخطأ؛ إلا في مواضع ذكرها الله تعالى؛ كقوله تعالى : { وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ } [ المائدة : 110 ] ؛ وفي قوله عز وجل : { قَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } [ المؤمنون : 14 ] وأعلم أن أصحاب أبي هاشم يطلقون لفظ الخالق على العبد حقيقة؛ حتى إن أبا عبد الله البصري بالغ وقال : إطلاق لفظ الخالق حقيقة على العبد ، وعلى الله مجاز؛ لأنَّ الخلق عبارة عن التقدير ، وذلك عبارة عن الظنِّ ، والحسبان ، وهو في حقِّ العبد حاصلٌ ، وفي حق الله تعالى محالٌ .

(10/98)

وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ (18) وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ (19) وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ (20) أَمْوَاتٌ غَيْرٌ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ (21) إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ قَالِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكَرَةٌ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ (22)

قوله تعالى : { وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا } لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الاشتغال بعبادة غير الله باطلٌ ، بَيَّنَّ ههنا أَنَّ العبد لا يمكنه الإتيانُ بعبادة الله ، وشكر نعمه على سبيل التمام ، والكمال ، بل العبد وإن أتعب نفسه في القيام بالطاعات ، والعبادات ، وبالغ في شكر نعم الله؛ فإنه يكون مقصراً؛ لأنَّ الاشتغال بشكر النعم مشترطٌ بعلمه بتلك النعم على سبيل التفصيل ، فإنَّ من لا يكون متصوراً ، ولا مفهوماً بمتنع الاشتغال بشكره ، والعلم بنعمة الله على سبيل التفصيل غير حاصل للعبد؛ لأنَّ نعم الله كثيرة ، وأقسامها عظيمة ، وعقول الخلق قاصرة عن الإحاطة بمبادئها فضلاً عن غايتها ، لكنَّ الطريق إلى ذلك أن يشكر الله على جميع نعمه مفضلاً ، ومجملاً .

ثم قال - جلَّ ذكره- : { إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ } ، « لَعْفُورٌ » لتقصيركم في شكر نعمه ، « رَحِيمٌ » بكم حيث لم يقطع نعمه عنكم لتقصيركم . قال بعضهم : إنَّه ليس لله على [ الكافر ] نعمةٌ . وقال الأكثرون : لله على الكافر والمؤمن نعمٌ كثيرة؛ لأنَّ الإنعامَ بخلق السمواتِ ، والأرضِ ، وخلق الإنسان من نطفةٍ ، والإنعام بخلق الخيلِ ، والبغالِ والحَميرِ ، وجميع المخلوقات المذكورة للإنعام يشترك فيها المؤمن ، والكافر .

قوله تعالى : { وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ } قرأ العامة « تُسِرُّونَ » و « تُعْلِنُونَ » بناء الخطاب ، وأبو جعفر ، وشيبة بالياء من تحت ، وقرأ عاصم وحده : « يَدْعُونَ » بالياء ، والباقون بالتاء من فوق ، وقرأ « يَدْعُونَ » مبنياً للمفعول ، وهن وإضحات ، والمعنى : أن الكفار كانوا مع اشتغالهم بعبادة غير الله يسرُّون ضرباً من المكر بمكايد الرسول؛ فذكر هذا زجراً لهم عنها . قوله تعالى : { وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ } تكريزاً؛ لأنَّ قوله تعالى : { أَقَمْنَ يَخْلُقُ } يدلُّ على أن الأصنام لا تخلق شيئاً . فالجواب : أن الأول أنَّهم لا يخلقون شيئاً ، وههنا أنَّهم لا يخلقون شيئاً ، وأنهم مخلوقون كغيرهم؛ فكان هذا زيادة في المعنى . قوله « أَمْوَاتٌ » يجوز أن يكون خبراً ثانياً ، أي : وهم يخلقون وهم أَمْوَاتٌ ،

ويجوز أن يكون « يُخْلُقُونَ » ، و « أَمْوَاتٌ » كلاهما خبر من باب : هذا خُلُوٌ حَامِضٌ ذكره أبو البقاء رحمه الله تعالى ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة ، أي : هم أَمْوَاتٌ .

قوله : { عَيْرٌ أَحْيَاءٌ } يجوز فيه ما تقدم ويكون تأكيداً .  
وقال أبو البقاء : ويجوز أن يكون قصد بها أنهم في الحال غير أحياء؛ ليدفع به توهم أن قوله تعالى : { أَمْوَاتٌ } فيما بعد ، إذ قال تعالى : { إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ } [ الزمر : 30 ] .  
قال شهابُ الدِّينِ : « وهذا لا يخرج عن التأكيد الذي ذكره قبل ذلك » .  
فصل في وصف الأصنام  
اعلم أنه - تعالى - وصف الأصنام بصفات :  
أولها : أنها لا تخلق شيئاً .

(10/99)

وثانيها : أنها مخلوقة .  
وثالثها : أنهم أَمْوَاتٌ غير أحياء ، أي : أنها لو كانت آلهة حقيقية؛ لكانت أحياء غير أَمْوَاتٌ ، أي : لا يجوز عليها الموت ، كالحَيِّ الذي لا يموت - سبحانه - وهذه الأصنام بالعكس .

فإن قيل : لما قال « أَمْوَاتٌ » علم أنها « عَيْرٌ أَحْيَاءٌ » ، فما فائدة قوله تعالى : { عَيْرٌ أَحْيَاءٌ } ؟

والجواب : أن الإله هو الحيُّ الذي لا يحصل عقيب حياته موتٌ ، وهذه الأصنام أَمْوَاتٌ لا يحصل عقيب موتها حياة ، وأيضاً : فهذا الكلام مع عبدة الأوثان ، وهم في نهاية الجهالة ، ومن تكلم مع الجاهل الغرَّ الغبي ، فقد يعبر عن المعنى الواحد ، بعبارة كثيرة ، وغرضه الإعلام بأنَّ ذلك المخاطب في غاية الغباوة ، وإنما يعيد تلك الكلمات؛ لأنَّ ذلك السامع في نهاية الجهالة ، وأنه لا يفهم المعنى المقصود بالعبارة الواحدة .

ورابعها : قوله : { وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ } والضمير في قوله : « يَشْعُرُونَ » عائد على الأصنام ، وفي الضمير في قوله : « يُبْعَثُونَ » قولان : أحدهما : أنه عائد إلى العابد للأصنام ، أي : ما يدري الكفار عبدة الأصنام متى يبعثون .

الثاني : أنه يعود إلى الأصنام ، أي : الأصنام لا يشعرون متى يبعثها الله تعالى . قال ابن عباس - رضي الله عنه : إنَّ الله - تعالى - يبعث الأصنام لها أرواحاً ، ومعها شياطينها ، فتتبرأ من عابديها ، فيؤمر بالكلِّ إلى النَّارِ .

فصل هل توصف الأصنام بموت أو حياة  
الأصنام جمادات ، والجمادات لا توصف بأنها أَمْوَاتٌ ، ولا توصف بأنها لا تشعر بكذا وكذا .

فالجواب من وجوه :  
الأول : أنَّ الجماد قد يوصف بكونه ميتاً؛ قال تعالى : { يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ } [ الأنعام : 95 ] .

الثاني : أنهم لما وصفوا بالإلهية قيل لهم : ليس الأمر كذلك؛ بل هي أَمْوَاتٌ ، لا يعرفون شيئاً ، فحوظبوا على وفق معتقدهم .

الثالث : أنَّ المراد بقوله تعالى : { وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ } [ الملائكة ]

وكان أناسٌ من الكفَّار يعبدونهم؛ فقال الله تعالى : إنهم « أمواتٌ » أي : لا بدَّ لهم من الموت « عَيَّرَ أَحْيَاءٍ » أي : غير باقية حياتهم ، { وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ } أي لا علم لهم بوقت بعثتهم . انتهى .

قوله تعالى : « أَيَّانَ » منصوب بما بعده لا بما قبله؛ لأنَّه استفهام ، وهو معلق لـ « مَا يَشْعُرُونَ » فجملته في محل نصب على إسقاطِ الخافض ، هذا هو الظاهر .

وقيل : إن « أَيَّانَ » ظرف لقوله { إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ } [ النحل : 22 ] يعني : أنَّ الإله واحدٌ يوم القيامة ، ولم يدَّع أحدٌ [ تعدُّد ] الآلهة في ذلك اليوم ، بخلاف أيام الدنيا ، فإنه قد وجد فيها من ادَّعى ذلك ، وعلى هذا فقد تم الكلام على قوله « يَشْعُرُونَ » إلَّا أنَّ هذا القول مخرجٌ لـ « أَيَّانَ » عن [ موضوعها ] ، وهو إمَّا الشرط ، وإمَّا الاستفهام إلى محض الظرفية ، بمعنى وقت مضاف للجملة بعده؛ كقولك « وَقْتُتْ يَذْهَبُ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » فـ « وَقْتُتْ » : منصوبٌ بـ « مُنْطَلِقٌ » مضاف لـ « يَذْهَبُ » .

(10/100)

لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ (23)

قوله تعالى : { إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ } لما زيف طريقة عبدة الأصنام وفساد مذاهبهم ، قال { إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ } ثم ذكر ما لأجله أصرَّ الكفار على الشرك؛ فقال : { فالذين لا يؤمنون بالآخرة فقلوبهم منكروةٌ } جاحدة { وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ } مستعظمون أي : إنَّ المؤمنين في الآخرة يرغبون بالفوز في الثواب الدائم ، ويخافون العقاب الدائم ، فإذا سمعوا الدلائل خافوا ، وتاملوا ، وتفكروا فيما يسمعون ، فلا جرم ينتفعون بسماع الدلائل ، ويرجعون إلى الحقِّ .

وأما الذين لا يؤمنون بالآخرة وينكرونها ، فإنهم لا يرغبون في الثواب ولا يرهبون عن الوقوع في العقاب ، فيبقون منكرين لكلِّ كلامٍ يخالف قولهم ، ويستكبرون عن الرجوع إلى قول غيرهم ، فيبقون مصرِّين على الجهل والضلال .

قوله تعالى : { لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ } .

قد تقدم الكلام على لفظة « لَا جَرَمَ » في سورة هودٍ - عليه السلام - والعامَّة على فتح الهمزة من « أن الله » ، وكسرهما عيسى الثقفي رحمه الله ، وفيها وجهان :  
أظهرهما : الاستئناف .

والثاني : جريان « لَا جَرَمَ » مجرى القسم فيتلقى بما يتلقى به .  
وقال بعض العرب : « لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا [ فَارَقْتُ ] » وهذا يضعف كونها للقسم؛ لتصريحه بالقسم بعدها ، وإن كان أبو حيان أتى بذلك مقوِّياً لجريانها مجرى القسم .

قوله : { إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ } ، أي : أنَّ إصرارهم على الكفر ليس لأجل شبهة تصورها ، بل لأجل التقليد لأسلافهم ، والتكبر؛ قال عليه الصلاة والسلام : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ » .

في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، فقال رجلٌ : يا رسولَ الله - صلى الله عليك - إنَّ الرجلَ يحبُّ أن يكونَ توبهً حسناً ، قال صلى الله عليه وسلم : إنَّ الله - تعالى - جميلٌ يحبُّ الجمالَ ، الكبرُ : بَطْرُ الحقِّ ، وعَمَطُ الباطلِ .

(10/101)

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَادَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ (24) لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِمَّنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ يَغِيرَ عِلْمَ آلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ (25) قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ (26) ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِبُهُمْ وَيَقُولُ ابْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ (27) الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا الْيَسْلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (28) فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا قَلْبُوسٍ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ (29) وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَادَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ (30) جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا يُجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ (31) الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ آدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (32)

قوله تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَادَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ } الآيات . لما قرر دلائل التوحيد ، وأبطل مذاهب عبدة الأصنام ، ذكر بعد ذلك شبهات منكري النبوة مع الجواب عنها .

فالشبهة الأولى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما احتج على صحة بعثته بكون القرآن معجزة؛ طعنوا فيه ، وقالوا : إنه أساطير الأولين ، واختلفوا في هذا القول .

فقيل : هو كلام بعضهم لبعض .

وقيل : قول المسلمين لهم .

وقيل : قول المقتسمين الذين اقتسموا [ مكة ] ومداخل مكة؛ ينقرون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سألهم وفود الحاجِّ عمَّا أنزل الله على رسوله .

قوله : « مَادَا » تقدم الكلام عليها أول البقرة .

وقال الزمخشريُّ : « أو مرفوعٌ بالابتداء ، بمعنى أي شيء أنزله ربُّكم » .

قال أبو حيان : « وهذا غيرُ جائز عند البصريين » . يعني : من كونه حذف

عائده المنصوب ، نحو « رَبُّدٌ صَرَبْتُ » وقد تقدم خلاف النَّاس في هذا ،

والصحيح جوازه ، والقائم مقام الفاعل ، قيل : الجملة من قوله { مَادَا أَنْزَلَ

رَبُّكُمْ } لأنها المقولة ، والبصريون يأبون ذلك ، ويجعلون القائم مقامه ضمير

المصدر؛ لأنَّ الجملة لا تكون فاعلة ، ولا قائمة مقام الفاعل ، و الفاعل

المحذوف : إِمَّا الْمُؤْمِنُونَ ، وإما بعضهم ، وإمَّا الْمُقْتَسِمُونَ .

وقرئ « أَسَاطِيرَ » بالنصب على تقدير : أنزل أساطير ، على سبيل التهكم ، أو

ذكرتم أساطير .

والعامة برفعه على أنَّه خير مبتدأ مضمرة فاحتمل أن يكون التقدير : المنزَّل

أساطير على سبيل التهكم ، أو المذكور أساطير ، وللمزمخشريُّ هنا عبارة

[ فظيعة ] .  
 قوله « لِيَحْمِلُوا » لَمَّا حكى شبهتهم قال : « لِيَحْمِلُوا » وفي هذه اللام ثلاثة  
 أوجه :  
 أحدها : أنها لامُ الأمر الجازمة على معنى الحتم عليهم ، والصغار الموجب لهم ،  
 وعلى هذا فقد تمَّ الكلام عند قوله : « الْأَوَّلِينَ » ثم استؤنف أمرهم بذلك .  
 الثاني : أنها لام العاقبة ، أي : كان عاقبة [ قولهم ] ذلك ؛ لأنهم لم يقولوا  
 أساطير ليحملوا؛ فهو كقوله تعالى : { لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخَرْنَا } [ القصص :  
 8 ] .

قال : [ الوافر ]  
 3309- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَاثْبُوا لِلْحَرَابِ .....  
 الثالث : أنها للتعليل ، وفيه وجهان :  
 أحدهما : أنه تعليل مجازي .  
 قال الزمخشري رحمه الله : واللام للتعليل من غير أن تكون غرضاً؛ نحو قولك  
 « حَرَجْتُ مِنَ الْبَلَدِ مَخَافَةَ الشَّرِّ » .  
 والثاني : أنه تعليل حقيقة .  
 قال ابن عطية بعد حكاية وجه لام العاقبة : « ويحتمل أن يكون صريح لام كي؛  
 على معنى قَدَّرَ هذا؛ لكذا » انتهى .  
 لكنه لم يعلقها بقوله « قَالُوا » إنما قَدَّرَ لها عاملاً ، وهو « قَدَّرَ » هذا .  
 وعلى قول الزمخشري يتعلق ب « قَالُوا » لأنها ليست لحقيقة العلة ، و «  
 كَامِلَةً » حال ، والمعنى لا يخفف من عقابهم شيء ، بل يوصل ذلك العقاب  
 بكليته إليهم ، وهذا يدل على أنه - تعالى - قد يسقط بعض العقاب عن  
 المؤمنين إذ لو كان هذا المعنى حاصلاً للكل ، لم يكن لتخصيص هؤلاء الكفار  
 بهذا التكميل فائدة .

(10/102)

قال - صلوات الله وسلامه عليه - : « أَيَّمَا دَاعٍ دَعَى إِلَى الْهُدَى ، فَاتَّبِعْ ، كَانَ لَهُ  
 مِثْلُ أَجْرٍ مَنْ اتَّبَعَهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ ، وَأَيَّمَا دَاعٍ دَعَى إِلَى الضَّلَالِ  
 فَاتَّبِعْ؛ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ مِنْ اتَّبَعَهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْءٌ » .  
 قوله : { وَمِنْ أَوْزَارٍ } فيه وجهان :  
 أحدهما : أن « مِنْ » مزيدة ، وهو قول الأخفش ، أي : وأوزار الذين ، على  
 معنى : ومثل أوزار؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام - : « كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ  
 مَنْ عَمِلَ بِهَا » .  
 الثاني : أنها غير مزيدة ، وهي للتبعيض ، أي : وبعض أوزار الذين ، وقَدَّرَ أبو  
 البقاء : مفعولاً حذف ، وهذه صفته ، أي : وأوزار من أوزار ، ولا بد من حذف «  
 مِنْ عَمِلَ بِهَا » أيضاً .  
 ومنع الواحدية أن تكون « مِنْ » للتبعيض ، قال : « لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَخْفِيفَ الْأَوْزَارِ  
 عَنِ الْأَتْبَاعِ ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِقَوْلِهِ - صلوات الله وسلامه عليه - : « مِنْ غَيْرِ أَنْ  
 يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ » لكنها للجنس ، أي : ليحملوا من جنس أوزار الأتباع  
 .  
 قال أبو حيان : « والتي لبيان الجنس لا تقدَّر هكذا؛ وإِنَّمَا تقدر الأوزار التي هي  
 أوزار الذين يذلونهم فهو من حيث المعنى موافق لقول الأخفش ، وإن اختلفا



في التقدير « . قوله تعالى : { يَغَيِّرُ عِلْمٌ } حال وفي صاحبها وجهان : أحدهما : أنه مفعول يُضِلُّونَ » أي : يضلون من لا يعلم أنهم ضالُّون؛ قاله الزمخشري . والثاني : أنه الفاعل ، ورجَّح هذا بأنَّه المحدث عنه ، وتقدم الكلام في إعراب نحو : « سَاءَ مَا يَزْرُونَ » وأنها قد تجري مجرى يُنْسِ ، والمقصود منه المبالغة في الرَّجْرِ . فإن قيل : إنه - تعالى - حكى هذه الشُّبهة عنهم ، ولم يجب عنها ، بل اقتصر على محض الوعيد ، فما السبب فيه ؟ . فالجواب : أنه - تعالى - بين كون القرآن معجزاً بطريقتين : الأول : أنه - صلوات الله وسلامه عليه - تحدَّاهم تارة بكل القرآن ، وتارة بعشر سور ، وتارة بسورة واحدة ، وتارة بحديث واحد ، وعجزوا عن المعارضة؛ وذلك يدل على كون القرآن معجزاً . الثاني : أنه - تعالى - حكى هذه الشُّبهة بعينها في قوله : { اِكْتَتَبَهَا فَهِيَ تَمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا } [ الفرقان : 5 ] ، وأبطلها بقوله : { قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ } [ الفرقان : 6 ] أي : أن القرآن مشتمل على الإخبار عن الغيوب ، وذلك لا يتأتَّى إلا ممَّن يكون عالماً بأسرار السماوات ، والأرض ، ولما ثبت كون القرآن معجزاً بهذين الطريقتين ، وتكرر شرحهما مراراً؛ لا جرم اقتصر ههنا على مجرد الوعيد . قوله تعالى : { قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } ذكر هذه الآية مبالغة في وصف أولئك الكفار .

(10/103)

قال بعض المفسرين : المراد بالذين من قبلهم نمرود بن كنعان بنى صرْحاً عظيماً يتأبَل طولهُ خمسة آلاف ذراع ، وعرضه ثلاثة آلاف ذراع - وقيل : فرسخاً - ورام منه الصُّعودَ إلى السماء؛ ليقاتل أهلها ، فَهَبَّتْ رِيحٌ وَأَلْقَتْ رَأْسَهَا فِي الْبَحْرِ ، وَعَزَّ عَلَيْهِمُ الْبَاقِي وَهُمْ تَحْتَهُ ، ولما سقط الصُّرْحُ تلبَّلت ألسن النَّاسِ مِنَ الْفَزَعِ يَوْمئِذٍ؛ فتكلموا بثلاثة وسبعين لساناً؛ فلذلك سُمِّيَتْ بَابِلُ ، وكانوا يتكلمون قبل ذلك بالسريانية؛ فذلك قوله تعالى : { قَاتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ } أي : قصد تخريب بنيانهم من أصولها . والصحيح : أن هذا عامٌّ في جميع المبطلين الذين يحاولون إلحاق الضرر والمكر بالمحقين . واعلم أنَّ الإتيانَ هنا عبارة عن إتيان العذاب ، أي : أنهم لمَّا كفروا؛ أتاهم الله بزلزالٍ تفلقت منها بنيانهم من القواعد ، والأساس؛ والمراد بهذا محض التَّمثيلِ والمعنى : أنَّهم رتبوا منصوباتٍ؛ ليكفروا بها أنبياء الله؛ فجعل هلاكهم مثل قوم بنوا بنياناً ، وعمدوه بالأساطين ، فانهدم ذلك البناءُ ، وسقط السقف عليهم؛ كقولهم : « مَنْ حَفَرَ بَيْتاً لِأَخِيهِ أَوْقَعَهُ اللَّهُ فِيهِ » . وقيل : المراد منه ما يدل عليه الظاهر . قوله تعالى : { مِّنَ الْقَوَاعِدِ } « مِنْ » لابتداء الغاية ، أي : من ناحية القواعد ، أي : أتى أمر الله وعذابه . قوله « مِنْ قَوْعِهِمْ » يجوز أن يتعلَّق ب « حَرَّ » ، وتكون « مِنْ » لابتداء الغاية

، ويجوز يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من « السَّقْف » وهي حال مؤكدة؛ إذ « السَّقْفُ » لا يكون تحتهم .  
وقيل : ليس قوله : « مِنْ قَوْعِهِمْ » تأكيدٌ؛ لأنَّ العرب تقول : « حَرَّ عَلَيْنَا سَقْفُ ، ووقَعَ عَلَيْنَا حَائِطٌ » إذا كان عليه ، وإن لم يقع عليه ، فجاء بقوله « مِنْ قَوْعِهِمْ » ليخرج به هذا الذي في كلام العرب ، أي : عليهم وقع ، وكانوا تحته فهلكوا .  
وهذا غير طائل ، والقول بالتوكيد أظهر .  
وقرأ العامة : « بُيَاتُهُمْ » ، وقوم : بُيَّتُهُمْ ، وفرقة منهم أبو جعفر : بُيَّتُهُمْ .  
والضحاك : بُيوتُهُمْ .  
والعامة : « السَّقْفُ » أيضاً مفرداً ، وفرقة : بفتح السَّيْنِ ، وضمَّ القاف بزنة « عَصْدُ » وهي لغة في « السَّقْفِ » ولعلها مخففة من المضموم ، وكثير استعمال الفرع؛ لخبثه ، كقولهم في لغة تميم « رَجُلٌ » ولا يقولون : رَجُلٌ .  
وقرأ الأعرج : « السَّقْفُ » بضميتين ، وزيد بن علي : بضم السين ، وسكون القاف ، وقد تقدم مثل ذلك في قراءة { وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ } [ النحل : 16 ]  
ثم قال : { وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ } إن حملنا الكلام على محض التمثيل؛ فالمعنى : أتتهم اعتمدوا على منصوباتهم ، ثم تولد البلاء منها بأعيانها ، وإن حملناه على الظاهر ، فالمعنى : أن السَّقْفَ نزل عليهم بغتة .  
ثم بين - تعالى - أن عذابهم لا يكون مقصوراً على هذه القدر ، بل الله - تعالى - يخزيهم [ يوم ] القيامة ، والخزْيُ : هو العذاب مع الهوان؛ فإنه يقول لهم : { أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ } .

(10/104)

قال أبو العباس المقرئ - رحمه الله - : ورد لفظ « الخزي » في القرآن على أربعة [ معان ] :  
الأول : بمعنى العذاب؛ كهذه الآية؛ وكقوله تعالى : { وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ } [ الشعراء : 87 ] أي : لا تُعذِّبني .  
الثاني : بمعنى القتل؛ قال تعالى : { فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } [ البقرة : 85 ] ، أي : القتل .  
قيل : نزلت في بني قريظة ، ومثله : { تَأْنِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ } [ الحج : 9 ] أي : فضيحة . قيل : نزلت في النضر بن الحارث .  
الثالث : بمعنى الهوان ، قال تعالى : { كَسَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخِزْيِ } [ يونس : 98 ] أي الهوان .  
الرابع : بمعنى الفضيحة قال تعالى : { رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ } [ آل عمران : 192 ] أي فضحته ، ومثله : { وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ } [ الشعراء : 87 ] ومثله : { وَلَا تُخْزُونَ فِي صَيْفِي } [ هود : 78 ] ومثله : { أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ } [ المائدة : 33 ] .  
قوله : { أَيْنَ شُرَكَائِيَ } مبتدأ وخبر ، والعامة على « شُرَكَائِيَ » مدوداً ، مهموزاً ، مفتوح الياء ، وفرقة كذلك تسكنها فتسقط وصلاً؛ لالتقاء الساكنين ، وقرأ البزي - بخلاف عنه - بقصره مفتوح الياء ، وقد أنكر جماعة هذه القراءة ، وزعموا أنها غير مأخوذ بها؛ لأنَّ قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة .  
وتعجب أبو شامة من أبي عمرو الداني ، حيث ذكرها في كتابه؛ مع ضعفها ،

وترك قراءات شهيرة واضحة .  
قال شهاب الدين : « وقد روى ابن كثير - أيضاً - قصر التي في القصص ، وروي عنه - أيضاً - قصرُ « ورائي » في مريم ، وروي عنه أيضاً قصرُ : { أن رَأَهُ استغنى } [ العلق : 7 ] في سورة العلق ، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات ، فلا يبعد رواية ذلك هنا عنه .  
وبالجملـة : قصر الممدود ضعيفٌ؛ ذكره غير واحدٍ؛ لكن لا يصلُ به على حدِّ الضرورة .  
قوله : « تُشَاقُونَ » قرأ نافع : بكسر النـن خفيفة ، والأصل : تُشَاقُونِي فحذفها مجتزئاً عنها بالكسرة .  
والباقون : بفتحها ، خفيفة ، ومفعوله محذوف ، أي : تشاقون المؤمنين ، أو تشاقون الله؛ بدليل القراءة الأولى .  
وضَعَّف أبو حاتم هذه القراءة؛ أعني : قراءة نافع ، وقرأت فرقة : بتشديدها مكسورة ، والأصل : تُشَاقُونِي؛ فادغم ، وقد تقدم تفصيل ذلك في :  
{ أتـحـاجـوانـي } [ الأنعام : 80 ] و { قـيـمٌ تُبـشـِرُونَ } [ الحجر : 54 ] وسيأتي في قوله تعالى : { أَفَعَيَّرَ اللهُ تـأمـرونـيا } [ الزمر : 64 ] .

فصل  
قال الزجاج : قوله { أَيْنَ شَرَكَايَ } ، أي : في زعمكم ، واعتقادكم ، ونظيره : { أَيْنَ شَرَكَاؤُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ } [ الأنعام : 22 ] وحسنت هذه الإضافة لأنه يكفي في حسن الإضافة أدنى سبب؛ كما يقال لمن يحمل خشبة : « حُدُّ طَرَقِكَ ، وَأَحْدُ طَرَفِي » فأضاف الطرفَ إليه .  
ومعنى « تُشَاقُونَ » أي : تعادون ، وتخاصمون المؤمنين في شأنهم ، والمشاقَّة : عبارة عن كون أحد الخصمين في شقٍّ ، والخصم الآخر في الشق الآخر .  
ثم قال تعالى : { قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ } قال ابن عباس : يريد الملائكة ، وقال آخرون : هم المؤمنون الذين يقولون حين يرون خزي الكفار في القيامة : { إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسَّوَاءَ } العذاب { عَلَى الْكَافِرِينَ } وفائدة هذا الكلام : أَنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا يَتَكَبَّرُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا ، فَإِذَا ذَكَرَ الْمُؤْمِنُونَ هَذَا الْكَلَامَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ كَانَ هَذَا الْكَلَامَ فِي إِيْذَاءِ الْكُفَّارِ أَكْمَلَ وَحْصُولَ الشَّمَاتَةِ أَقْوَى .

(10/105)

فصل في احتجاج المرجئة بالآية  
احتج المرجئة بهذه الآية على أَنَّ الْعَذَابَ مَخْتَصٌّ بِالْكَافِرِينَ ، [ قالوا : ] فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : { إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسَّوَاءَ } فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَخْتَصٌّ بِالْكَافِرِينَ ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا قَوْلُ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : { إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى } [ طه : 48 ] .  
قوله : « الْيَوْمَ » منصوب ب « الْخِزْيِ » وعمل المصدر فيه « أَلْ » وقيل : هو منصوب بالاستقرار في { عَلَى الْكَافِرِينَ } إِلَّا أَنَّ فِيهِ فَصْلًا بِالْمَعْطُوفِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ؛ وَاعْتَفَرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِي الظُّرُوفِ .  
قوله : { الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمْ } يجوز أن يكون الموصول مجرور المحل؛ نعتاً لما قبله ، أو بدلاً منه ، أو بياناً له ، وأن يكون منصوباً على الذم أو مرفوعاً عليه ،

أو مرفوعاً بالابتداء ، والخبر قوله { قَالِقُوا السِّلْم } والفاء مزيدة في الخبر؛  
قاله ابن عطية  
وهذا لا يجيء إلا على رأي الأخص؛ في إجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً؛  
نحو : « زبْدُ فِقَامٍ » ، أي : قام ، ولا يتوهم أن هذه الفاء هي التي تدخل مع  
الموصول المضمّن معنى الشرط؛ لأنّه لو صرّح بهذا الفعل مع أداة الشرط ،  
لم يجر دخول الفاء عليه؛ فما ضمّن معناه أولى بالمنع؛ كذا قاله أبو حيان ، وهو  
ظاهر .

وعلى الأقوال المتقدمة ، خلا القول الأخير يكون « الَّذِينَ » وصلته داخلاً في  
القول ، وعلى القول الأخير ، لا يكون داخلاً فيه ، وقرأ « تَتَوَقَّاهُمْ » بالياء في  
الموضعين حمزة ، والباقون : بالتاء من فوق؛ وهما واضحتان مما تقدم في  
قوله : { فَتَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ } [ آل عمران : 39 ] وناداه ، وقرأت فرقة : بإدغام  
إحدى التاءين في الأخرى ، وفي مصحف عبد الله : « تَوَقَّاهُمْ » بتاء واحدة ،  
وهي محتملة للقراءة بالتشديد على الإدغام ، وبالتخفيف على حذف إحدى  
التاءين .

و { ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ } حال من مفعول « تَتَوَقَّاهُمْ » ، و « تَتَوَقَّاهُمْ » يجوز أن  
يكون مستقبلاً على بابه؛ إن كان القول واقعاً في الدنيا ، وإن كان ماضياً على  
حكاية الحال إن كان واقعاً يوم القيامة .

قوله « فَالِقُوا » يجوز فيه وجهٌ :

أحدها : أنه خبر الموصول ، وقد تقدم فساده .

الثاني : أن يكون عطفاً على « قَالَ الَّذِينَ » .

الثالث : أن يكون مستأنفاً ، والكلام قد تمّ عند قوله : « أَنْفُسِهِمْ » ثمّ عاد  
بقوله : « فَالِقُوا » إلى حكاية كلام المشركين يوم القيامة؛ فعلى هذا يكون  
قوله : { قَالَ الَّذِينَ أَوْثُوا الْعِلْمَ } إلى قوله « أَنْفُسِهِمْ » جملة اعتراضٍ .  
الرابع : أن يكون معطوفاً على « تَتَوَقَّاهُمْ » قاله أبو البقاء .

(10/106)

وهذا إنّما يتمشي على أن « تَتَوَقَّاهُمْ » بمعنى المضي؛ ولذلك لم يذكر أبو  
البقاء في « تَتَوَقَّاهُمْ » سواه . قوله { مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ } فيه وجهٌ :  
أحدها : أن يكون تفسيراً للسلم الذي ألقوه؛ لأنّه بمعنى القول؛ بدليل الآية  
الأخرى : { قَالِقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلُ } [ النحل : 86 ] قاله أبو البقاء ، ولو قال :  
يُحْكِي بما هو بمعنى القول؛ لكان أوفق لمذهب الكوفيّين .

الثاني : أن يكون منصوباً بقولٍ مضميرٍ ، ذلك القول منصوبٌ على الحال ، أي :  
فألقوا السلم قائلين ذلك .

و « مِنْ سُوءٍ » مفعول « نَعْمَلُ » زبدت فيه « مِنْ » ، و « بَلَى » جوابٌ ل «

مَا كُنَّا نَعْمَلُ » فهو إيجابٌ له .

فصل

قال ابن عباس رضي الله عنه : استسلموا ، وأقروا لله بالعبودية عند الموت ،  
وقالوا { مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ } ، والمراد من هذا السوء الشرك ، فقالت  
الملائكة تكذيباً لهم { بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } من التكذيب ،  
والشرك ، وقيل : تمّ الكلام عند قوله : { ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ } ثم عاد إلى حكاية  
كلام المشركين إلى يوم القيامة ، والمعنى : أنهم يوم القيامة ألقوا السلم؛

وقالوا : { مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ } على سبيل الكذب ، ثم ههنا اختلفوا : فالذين جَوَّزُوا الكذب على أهل القيامة قالوا : إِنَّ قَوْلَهُمْ : { مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ } لغاية الخوف ، والذين لم يجَوِّزُوا الكذب عليهم قالوا : المعنى : ما كنا نعمل مِنْ سُوءٍ عند أنفسنا وفي اعتقادنا ، وقد تقدّم الكلام في قوله الأنعام : { ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } [ الأنعام : 23 ] هل يجوز الكذب على أهل القيامة ، أم لا؟ .  
وقوله : { بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ } يحتمل أن يكون من كلام الله أو بعض الملائكة .

ثم يقال لهم : { فادخلوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا } وهذا يدلُّ على تفاوت منازلهم في العقاب ، وصرَّح بذكر الخلود؛ ليكون الغمُّ [ والحزن ] أعظم .  
قوله : « قَلْبُسَ » هذه لام التأكيد؛ وإنما دخلت على الماضي لجموده وقربه من الأسماء ، والمخصوص بالذم محذوفٌ ، أي : جهنم .  
قوله تعالى : { وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا } الآية .  
لما بين أحوال الكافرين ، أتبعه ببيان أحوال المؤمنين .  
قال القاضي [ المتقي هو : ] تارك جميع المحرّمات وفاعل جميع الواجبات .  
وقال غيره : المتقي : هو الذي يتقي الشرك .  
قوله : « خَيْرًا » العامة على نصبه ، أي : أنزل خيراً .  
قال الزمخشريُّ : « فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ رَفَعَ « أَسَاطِيرُ الْأُولِينَ » وَنَصَبَ هَذَا؟ .  
قلت : فصلاً بين جواب المقر ، وجواب الجاحد ، يعني : أَنْ هَؤُلَاءِ لَمَّا سَأَلُوا لِمَ بَيَّنَّتُمُوهُمْ ، وَأَطْبَقُوا الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ بَيِّنًا مَكْشُوفًا مَفْعُولًا لِلْإِنْزَالِ فِ « قَالُوا خَيْرًا » أَي : أَنْزَلَ خَيْرًا وَأَوْلَيْتُكَ عَدَلُوا بِالْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ ، فَقَالُوا : هُوَ أَسَاطِيرُ الْأُولِينَ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْإِنْزَالِ فِي شَيْءٍ » .

(10/107)

وقرأ زيد بن عليُّ : « خَيْرٌ » بالرفع ، أي : المُنزَلُ خَيْرٌ ، وهي مُؤَيَّدَةٌ لجعل « مَاذَا » موصولة ، وهو الأحسن؛ لمطابقة الجواب لسؤاله ، وإن كان العكس جائزاً ، وقد تقدّم تحقيقه في البقرة .  
قوله : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ } هذه الجملة يجوز فيها أوجه : أحدها : أن تكون منقطعة عما قبلها استئناف إخبار بذلك .  
الثاني : أنّها بدلٌ من « خَيْرًا » . قال الزمخشريُّ : « هُوَ بَدَلٌ مِنْ « خَيْرًا » ؛ حكاية لقول « الَّذِينَ اتَّقَوْا » ، أي : قالوا هذا القول فقدّم تسميته خيراً ثم حكاها » .  
الثالث : أنّ هذه الجملة تفسير لقوله : « خَيْرًا » ، وذلك أنّ الخير هو الوحي الذي أنزل الله فيه : من أحسن في الدنيا بالطاعة؛ فله حسنة في الدنيا ، وحسنة في الآخرة .  
وقوله : { فِي هَذِهِ الدُّنْيَا } الظاهر تعلقه ب « أَحْسَنُوا » ، أي : أوقعوا الحسنة في دار الدنيا ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنّه حكاية حالٍ من « حَسَنَةٌ » ، إذ لو تأخر؛ لكان صفة لها ، ويضعف تعلقه بها نفسها؛ لتقدمه عليها .

فصل

قال المفسرون : إنّ أحياء من العرب كانوا يبعثون أيام الموسم من يأتيهم بخبر النبي صلى الله عليه وسلم فإذا جاء [ سائل ] المشركين الذين قعدوا

على الطريق عن محمد - صلوات الله وسلامه عليه - فيقولون : ساحر ، وكاهن ، وشاعر وكذاب ، كذبوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فيأتي المؤمنون فيسألهم عن محمد صلى الله عليه وسلم وما أنزل عليه؛ فيقولون « خَيْرًا » ، أي أنزل خيراً ، ثم ابتداءً فقال : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ } أي كرامة من الله .

قال ابن عباس - رضي الله عنه - : هي تضعفُ الأجر إلى العشرة . وقال الضحاك : هي النصر والفتح . وقال مجاهد : هي الرزق الحسن ، ويحتمل أن يكون الذي قالوه من الجواب موصوف بأنه خير .  
وقولهم « خَيْرًا » جامع لكونه حقاً وصواباً ، ولكونهم معترفين بصحته ، ولزومه وهذا بالضد من قول الذين لا يؤمنون : إن ذلك أساطير الأولين .  
وتقدم الكلام على « خَيْرٌ » في سورة الأنعام في قوله تعالى : { وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ خَيْرٌ } [ الأنعام : 32 ] .

ثم قال تعالى : { وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّتْ عَدْنٍ } ، أي ولنعم دار المتقين دار الآخرة فحذفت؛ لسبق ذكرها .

هذا إذا لم تجعل هذه الآية متصلة بما بعدها ، فإن وصلتها بما بعدها قلت : { وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّتْ عَدْنٍ } برفع « جَنَّتْ » على أنها اسم ل « نِعْمَ » كما تقول : نِعْمَ الدَّارُ دَارٌ يَنْزِلُهَا رَيْدٌ .  
قوله { جَنَّتْ عَدْنٍ } يجوز أن يكون هو المخصوص بالمدح؛ فيجيء فيها ثلاثة أوجه :

رفعها بالابتداء ، والجملة المتقدمة خبرها .  
أو رفعها بالابتداء ، والخبر محذوف؛ وهو أضعفها ، وقد تقدم تحقيق ذلك .

(10/108)

ويجوز أن يكون « جَنَّتْ عَدْنٍ » خبر مبتدأ مضمرة لا على ما تقدم ، بل يكون المخصوص [ بالمدح ] محذوفاً؛ تقديره : ولنعم دَارُ الْمُتَّقِينَ دارهم هي جنات .  
وقدره الزمخشري : { وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ دَارُ الآخِرَةِ } « ويجوز أن يكون مبتدأ ، والخبر جملة ، من قوله « يَدْخُلُونَهَا » ويجوز أن يكون الخبر مضمراً ، تقديره : لهم جنات عدن ، ودل على ذلك قوله : { لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ } .

والعامة على رفع « جَنَّتْ » على ما تقدم ، وقرأ زيد بن ثابت ، والسلمي « جَنَّتْ » نصباً على الاشتغال بفعل مضمرة ، تقديره : يَدْخُلُونَ جَنَّتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ، وهذا يقوي أن يكون « جَنَّتْ » مبتدأ ، و « يَدْخُلُونَهَا » الخبر في قراءة العامة ، وقرأ زيد بن علي : « وَلَنِعْمَتْ » بتاء التانيث ، مرفوعة بالابتداء و « دَارٌ » خفض بالإضافة ، فيكون « نِعْمَتْ » مبتدأ و « جَنَّتْ عَدْنٍ » الخبر .  
و « يَدْخُلُونَهَا » في جميع ذلك نصب على الحال ، إلا إذا جعلناه خبراً ل « جنات » ، وقرأ نافع في رواية : « يَدْخُلُونَهَا » بالياء من تحت؛ مبنياً للمفعول .

وقرأ أبو عبد الرحمن : « تَدْخُلُونَهَا » بتاء الخطاب مبنياً للفاعل .

قوله : { تَجْرِي مِنَ تَحْتِهَا الأنهار } يجوز أن يكون منصوباً على الحال من « جَنَّتْ »

قاله ابن عطية ، وأن يكون في موضع الصفة ل « جَنَّتْ » قاله

الحوفي ، والوجهان مبنيان على القول في « عَدْنٍ » هل هي معرفة؛ لكونه

علماً ، أو نكرة؟ فقائل الحال : لحظ الأول ، وقائل النعت : لحظ الثاني .



قوله : { لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ } الكلام في هذه الجملة ، كالكلام في الجملة قبلها ، والخبر إمّا « لَهُمْ » وإمّا « فِيهَا » .  
قوله : « كَذَلِكَ » الكاف في محل نصب على الحال من ضمير المصدر؛ أو نعتاً لمصدر مقدر ، أو في محل رفع خبر المبتدأ مضمرة ، أي : الأمر كذلك و { يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ } مستأنف .

فصل

قال الحسن : دار المتقين هي الدنيا؛ لأنّ أهل التّقوى يتزوّدون فيها للآخرة .  
وقال أكثر المفسرين : هي الجنة ، ثم فسرها فقال : { جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا }  
فقوله « جَنَّاتٌ عَدْنٌ » يدل على القصور ، والبساتين ، وقوله : « عَدْنٌ » يدل على الدوام ، وقوله : { تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } يدل على أنه حصل هناك أبنية يرتفعون عليها ، والأنهار جارية من تحتهم ، { لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ } من كل الخيرات ، { كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ } أي : هذا جزاء التّقوى .  
ثم وصف المتقين فقال : { الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ } وهذا مقابل لقوله { الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ } [ النحل : 28 ] .  
وقوله : « طَيِّبِينَ » كلمة مختصرة جامعة لمعان كثيرة؛ فيدخل فيها إتيانهم بالمأمورات ، واجتنابهم عن المنهيات ، واتصافهم بالأخلاق الفاضلة ، وبراءتهم عن الأخلاق المذمومة .

(10/109)

وأكثر المفسرين يقول : إن هذا التّوفي قبض الأرواح .  
وقال الحسن : إنه وفاة الحشر؛ لقوله بعد { ادخلوا الجنة } واحتج الأولون بأن الملائكة لما بشروهم بالجنة ، صارت الجنة كأنها دارهم ، فيكون المراد بقوله : { ادخلوا الجنة } أي : خاصة لكم ، « يَقُولُونَ » يعني الملائكة : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » وقيل : يُبَلِّغُونَهُمْ سَلَامَ اللَّهِ .  
قوله : { الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمْ } يحتمل ما ذكرناه فيما تقدم ، وإذا جعلنا « يَقُولُونَ »  
خبراً فلا بدّ من عائدٍ محذوفٍ ، أي : يقولون لهم ، وإذا لم نجعله خبراً ، كان حالاً من الملائكة؛ فيكون « طَيِّبِينَ » حالاً من المفعول ، و « يَقُولُونَ » حالاً من الفاعل ، وهي يجوز أن تكون حالاً مقارنة ، أي : كان القول واقعاً في الدنيا ، ومقدرة إن كان واقعاً في الآخرة .  
ومعنى « طَيِّبِينَ » ، أي ظاهرين من الشرك ، وقيل : صالحين ، وقيل : زاكية أعمالها وأقوالهم ، وقيل : طيّبي الأنفس؛ ثقة بما يلقونه من ثواب الله - تعالى - وقيل : طيبة نفوسهم ، بالرجوع إلى الله ، وقيل : طيبين ، أي : يكون وفاتهم طيبة سهلة .  
و « ما » في « يَمَّا » مصدرية ، أو بمعنى الذي؛ فالعائد محذوف .

(10/110)

هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ  
وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (33) قَاصِبَاتُهُمْ سَجَّاتٌ مِمَّا عَمِلُوا  
وَخَاقٍ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (34) وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا

مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا جَرْمَانًا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَهْلُ عَلِيِّ الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ (35) وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ فَنَسُوا فِي الْأَرْضِ فَاَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ (36) إِنَّ تَحْرِيصَ عَلِيِّ هَدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ تَاصِرِينَ (37)

قوله تعالى : { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ } الآية . هذه شبهة ثانية لمنكري النبوة؛ فإنهم طلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزل الله ملكاً من السماء؛ يشهد على صديقه في ادعاء النبوة؛ فقال تعالى : { هَلْ يَنْظُرُونَ } في التصديق بنبوتك { إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ } شاهدين بذلك ، ويحتمل أن القوم لما طعنوا في القرآن بقولهم : { أساطير الأولين } وذكر أنواع التهديد ، و الوعيد ، ثم أتبعه بذكر الوعد لمن وصف القرآن بكونه خيراً ، عاد إلى بيان أن أولئك الكفار لا ينزحرون عن كفرهم ، وأقوالهم الباطلة بالبيانات التي ذكرناها ، إلا إذا جاءتهم الملائكة بالتهديد ، أو أتاهم أمر ربك ، وهو عذاب الاستئصال ، وعلى كلا التقديرين قال تعالى : { كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } ، أي : أفعال هؤلاء ، وكلامهم يشبه كلام الكفار المتقدمين وأفعالهم ، وتقدم الكلام على قوله : { إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ } [ الأنعام : 158 ] في آخر الأنعام ، وأن الأخوين يقرآن بالياء من تحت ، و الباقي بالتاء من فوق ، وهما واضحتان؛ لكونه تانيثاً مجازياً .

قوله : { وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ } بتعذبه إياهم ، فإنه أنزل بهم ما استحقوه بكفرهم { ولكن كانوا أنفسهم يظلمون } أي ولكنهم ظلموا أنفسهم؛ بكفرهم ، وتكذيبهم الرسل .

{ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا } أي : عقاب سيئات ما عملوا ، فقوله : « فَأَصَابَهُمْ » عطف على « فَعَلَ الَّذِينَ » وما بينهما اعتراض ، « وَحَاقَ » نزل « بِهِمْ » على وجه الإحاطة بجوانبهم ، { مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ } أي : عقاب استهزائهم .

قوله تعالى : { وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا } الآيات . هذه شبهة ثالثة لمنكري النبوة لأنهم تمسكوا بالقول بالجبر على الطعن في النبوة؛ فقالوا : لو شاء الله الإيمان ، لحصل لنا سواء جئت ، أو لم تجئ ، ولو شاء الكفر لحصل الكفر ، جئت أو لم تجئ ، فالكل من الله ، ولا فائدة في مجيئك ولا في إرسالك وهذا غير ما حكاه الله عنهم في سورة الأنعام في قوله : { سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا } [ الأنعام : 148 ] .

واستدلال المعتزلة به ، مثل استدلالهم بتلك الآية ، والكلام فيه استدلال واعتراض عين ما تقدم هناك ، فلا فائدة ، ولا بأس بأن نذكر منه القليل ، فنقول : الجواب عن هذه الشبهة هي : أنهم قالوا : لما كان الكل من الله - تعالى - كانت بعثة الأنبياء عبثاً؛ فنقول : هذا اعتراض - على الله - تعالى فإن قولهم : إذا لم يكن في بعثة الرسول مزيد فائدة في حصول الإيمان ، ودفع الكفر؛ كانت بعثة الأنبياء غير جائزة من الله - تعالى - .

فهذا القول جار مجرى طلب العلة في أحكام الله - تعالى - وفي أفعاله ، وذلك باطل؛ بل الله تعالى يفعل ما يشاء ، وبحكم ما يريد ، ولا يعترض عليه في أفعاله .

وقال بعض المتكلمين والمفسرين : إنهم ذكروا هذا الكلام استهزاء؛ كقول قوم شعيب : { إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمَ الرَّشِيدَ } [ هود : 87 ] ولو قالوا ذلك اعتقاداً لكانوا مؤمنين .

قوله : { فَهَلْ عَلَى الرَّسْلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمَبِينُ } قالت المعتزلة : إنه - سبحانه وتعالى - ما منع أحداً من الإيمان ، وما أوقعه في الكفر ، والرسل ليس عليهم إلا التبليغ .

وأهل السنة قالوا : معناه أنه - تعالى - أمر الرسول بالتبليغ فوجب عليهم ، فأما أن الإيمان هل يحصل ، أو لا يحصل ؟ فذلك لا يتعلق بالرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ولكنه تعالى يهدي من يشاء بإحسانه ، ويضل من يشاء بخذلانه ، وبدل عليه قوله تعالى : { وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ } فإنه يدل على أنه - تعالى - كان أبداً في جميع الأمم؛ أمراً بالإيمان ، وناهياً عن الكفر .

ثم قال : { فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ } أي : فمنهم من هدام الله إلى الإيمان ، ومنهم من أضله عن الحق ، وأوقعه في الكفر ، وهذا يدل على أن أمر الله لا يوافق إرادته؛ بل قد يأمر بالشيء ولا يريده ، وينهى عن الشيء ويبيده ، وقد تقدم تأويلات المعتزلة ، وأجوبتهم مراراً . والطاغوت : كل معبود من دون الله ، وقيل : اجتنبوا الطاغوت : أي طاعة الشيطان .

قوله : { أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ } يجوز في « أَنْ » أن تكون تفسيرية؛ لأنَّ البعث يتضمن قولاً ، وأن تكون مصدرية ، أي : بعثناه بأن اعبدوا .

قوله : { فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ } يجوز في « مَنْ » « الأولى أن تكون نكرة موصوفة ، والعائد على كلا التقديرين محذوف من الأول ، وقوله « حَقَّتْ » يدل على صحة مذهب أهل السنة؛ لأنَّه تعالى لمَّا أخبر عنه أنه حقت عليه الضلالة ، امتنع أن لا يصدر منه الضلالة ، وإلا لانقلب خبر الله تعالى الصدق كذباً ، وهو محال؛ ويؤيده قوله : { قَرِيبًا هَدَى وَقَرِيبًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ } [ الأعراف : 30 ] ، وقوله : { إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ } [ يونس : 96 ] وقوله : { لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } [ يس : 7 ] ثم قال - عز وجل - : { قَسِيبُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمَكْدُوبِينَ } أي : مآل أمرهم ، وخراب منازلهم بالعذاب ، والهلاك؛ فتعتبروا ، ثم أكد أن من حقت عليه الضلالة؛ فإنه لا يهتدي؛ فقال تعالى : { إِنْ يَخْرُسْ عَلَى هُدَاهُمْ } أي : تطلب بجهدك ذلك؛ { فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ } .

قوله { إِنْ تَخْرُسْ عَلَى هُدَاهُمْ } قرأ العامة بكسر الراء ، مضارع حرص بفتحها ، وهي اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ لُغَةُ الْحِجَازِ .

وقرأ الحسن ، وأبو حيوه : « تَخْرُسُ » بفتح الراء ، مضارع حرص بكسرها ، وهي لغة لبعضهم ، وكذلك النخعي ؛ إلا أنه زاد واواً قبل : « إِنْ » فقراً : « وإنتحرص » .

قوله : « لَا يَهْدِي » قرأ الكوفيون بفتح الياء ، وكسر الدال ، وهذه القراءة تحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله - تعالى - أي : لا يهدي الله من يضل ؛ ف « مَنْ » مفعول « يَهْدِي » ؛ ويؤيده قراءة أبي : « فَإِنَّ اللَّهَ لَا هَادِيَ لِمَنْ يَضِلُّ وَلَمَنْ أَضَلَّ » وأنه في معنى قوله :

{ مَنْ يُضِلُّ اللّٰهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ } [ الأعراف : 186 ] .  
والثاني : أن يكون الموصول هو الفاعل ، أي : لا يهدي المضلين ، و « يَهْدِي »  
يجيء في معنى يهتدي ، يقال : هداهُ فهدى ، أي : اهتدى .  
ويؤيد هذا الوجه : قراءة عبد الله « يَهْدِي » بتشديد الدال المكسورة ، والأصل  
يهتدي ؛ فادغم .

ونقل بعضهم في هذه القراءة كسر الهاء على الإتيان ، وتحقيقه ما تقدم في  
يونس ، والعائد على « مَنْ » محذوف ، أي : الذي يضلّه الله .  
والباقون « لَا يَهْدِي » بضمّ الياء ، وفتح الدال ، مبنياً للمفعول ، و « مَنْ » قائم  
مقام فاعله ، وعائده محذوف أيضاً .  
وجوّز أبو البقاء : أن تكون « مَنْ » مبتدأ ، و « لَا يَهْدِي » خبره - يعني - تقدم  
عليه .

وهذا خطأ؛ لأنه متى كان الخبر فعلاً رافعاً لضميرٍ مستترٍ وجب تأخيره نحو :  
زَيْدٌ لَا يَضْرِبُ ، ولو قدمت لالتبس بالفاعل .  
وقرئ « لَا يَهْدِي » بضم الياء وكسر الدال .  
قال ابن عطية - رحمه الله - : « وهي ضعيفة » .  
قال ابن حيّان : « وإذا ثبت أن « هَدَى » لازم بمعنى اهتدى ، لم تكن ضعيفة؛  
لأنه أدخل همزة التعدية على اللازم ، فالمعنى لا يجعل مهتدياً من أضله الله  
» .

وقوله تعالى : « وَمَا لَهُمْ » حمل على معنى « مَنْ » فلذلك جمع .  
وقرئ : « مَنْ يَضِلُّ » بفتح الياء من « ضَلَّ » أي : لا يهدي من ضل بنفسه  
{ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ } ، أي : [ ما يقيهم ] من العذاب .

وَأَفْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللّٰهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ  
أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (38) لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا  
أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ (39) إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (40)  
وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللّٰهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسْبَةً وَلَا جَزَاءَ  
لِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (41) الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (42) وَمَا  
أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (43)  
بِالنَّبِيِّاتِ وَالرُّبُوبِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ  
يَتَفَكَّرُونَ (44) أَقَامِينَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللّٰهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ  
يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ (45) أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلِبِهِمْ فَمَا هُمْ  
بِمُعْجِزِينَ (46) أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ (47)

قوله : { وَأَفْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ } الآية هذه شبهة رابعة لمنكري النبوة ،  
وهو قولهم : بأن الحشر ، والنشر ، باطل ، لأن هذه البنية إذا مات صاحبها ،  
وتفرقت أجزاؤه ، امتنع عوده بعينه ، وإذا بطل القول بالبعث ، بطل القول  
بالنبوة من وجهين :

الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم يدعو إلى تقرير القول بالمعاد ، وهو باطل؛ فيكون داعياً إلى الباطل؛ ومن كان كذلك لم يكن رسولاً .  
والثاني : أنه يقرر نبوة نفسه ، ووجوب طاعته؛ بناء على الترغيب في الثواب والترهيب من العقاب ، وإذا بطل ذلك ، بطلت نبوته .  
فقوله : { وَأَفْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ } .  
معناه : أنهم كانوا يدعون العلم الضروري بأن الشيء إذا فني وعدمه ، فإنه لا يعود بعينه ، وأن عوده بعينه محال في بديهة العقل .  
وأما بيان أنه لما أبطل القول بالبعث بطل القول بالنبوة ، فلم يصرّحوا به ، فتركوه ، لأنه كلام متبادر إلى العقول ، ثم إنه تعالى بين أن القول بالبعث ممكن؛ فقال : « بَلَى وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا » أي حق على الله التمييز بين المطيع ، والعاصي ، وبين المحق ، والمبطل ، وبين المظلوم ، والظالم؛ وهو قوله تعالى :

{ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَتَهُمُ كَانُوا كَاذِبِينَ }  
وسياتي بيان تقرير هذه الطريقة في سورة « يس » إن شاء الله تعالى ، ثم بين إمكان الحشر ، والنشر؛ بأن كونه - تعالى - موجداً للأشياء ، لا يتوقف على سبق مادة ، ولا مدة ، ولا آلة؛ وهو تعالى إنما يكونها بقوله : « كُنْ » .  
فقال : { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } وكما أنه قدر على ابتداء إيجاده؛ وجب أن يكون قادراً على إعادته .  
قوله : « وَأَفْسَمُوا » ظاهره أنه استئناف خبر ، وجعله الزمخشري نسقاً على « وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا » إيذاناً بأنهما كفرتان عظيمتان ، وقوله « بَلَى » إثبات لما بعد النفي . قوله « وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا » هذان المصدران منصوبان على المصدر المؤكد ، أي : وعد ذلك وعداً وحق حَقًّا .  
وقيل : « حَقًّا » نعت ل « وَعَدًّا » والتقدير : بلى يبعثهم ، وعد بذلك وعداً حَقًّا .

وقرأ الضحاك : « وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقُّ » برفعهما؛ علي أن « وَعَدُّ » خير مبتدأ مضمرة ، أي : بلى يبعثهم وعد على الله ، و « حَقُّ » نعت ل « وَعَدُّ » .  
قوله : « لِيُبَيِّنَ » هذه اللام متعلقة بالفعل المقدر بعد حرف الإيجاب ، أي : بلى يبعثهم ، ليبيِّن ، وقوله « كُنْ فَيَكُونُ » تقدم في البقرة ، « واللام » في « لِشَيْءٍ » وفي « لَهُ » لام التبليغ؛ كهي في قوله قلت له فَمُ فَقَامَ ، وجعلها الزجاج للسبب فيهما ، أي : لأجل شيء أن يقول لأجله ، وليس بواضح .

(10/114)

وقال ابن عطية : « وقوله » أنْ تَقُولَ « ينزل منزلة المصدر ، كأنه قال : قولنا؛ ولكن « أنْ » مع الفعل تعطي استقبالا ليس في المصدر في أغلب أمرها ، وقد يجيء في مواضع لا يلحظ فيها الزمن؛ كهذه الآية؛ وكقوله - سبحانه وتعالى- : { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ } [ الروم : 25 ] إلى غير ذلك .

قال أبو حيان : وقوله : « ولكن » أنْ « مع الفعل يعني المضارع » وقوله : « في أغلب أمرها » ليس بجيد؛ بل تدل على المستقبل في جميع أمورها ، وقوله : « قد تجيء . . . إلى آخره » لم يفهم ذلك من دلالة « أنْ » وإنما فهم من نسبة قيام السماء ، والأرض بأمر الله؛ لأنه يختص بالمستقبل دون الماضي في

حقه - تعالى - .  
ونظيره : { وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَّحِيمًا } [ الأحزاب : 5 ] فكان تدلُّ على اقتران  
مضمون الجملة بالمزمن الماضي ، وهو - سبحانه وتعالى - متَّصِفٌ بذلك في  
كل زمان .  
قوله « قَوْلُنَا » مبتدأ ، و « أَنْ نَقُولَ » خبره ، و « كُنْ فَيَكُونُ » : « كُنْ » من  
« كَانَ » التامة التي بمعنى الحدوث والوجود ، أي : إذا أردنا حدوث شيء ،  
فليس إلَّا أن نقول له احدث فيحدث عقيب ذلك من غير توقُّفٍ .  
وقرأ ابن عامر ، والكسائي « فيكون » بنصب النون ، والباقون بالرفع .  
قال الفراء : ولقراءة الرفع وجهها : أن يجعل قوله « أَنْ نَقُولَ له » كلاماً تاماً ،  
ثم يخبر عنه بأنه سيكون ، كما يقال : « إِنَّ رَبِّدَا يَكْفِيهِ إِنْ أَمَرَ فَيَفْعَلُ » برفع  
قولك « فَيَفْعَلُ » على أن تجعله كلاماً مبتدأ .  
وأما وجه القراءة الأولى : فإن تجعله عطفاً على « أَنْ نَقُولَ » والمعنى : أن  
نقول كن فيكون . هذا قول الجمهور .  
وقال الزجاج : « ويجوز أن يكون نصباً على جواب « كُنْ » » .  
ويجاب بأن قوله كُنْ وإن كانت على لفظ الأمر ، فليس القصد به ههنا الأمر ،  
إنما هو - والله أعلم - الإخبار عن كون الشيء وحدوثه ، وإذا كان كذلك بطل  
قوله : إنه نصب على جواب « كُنْ » .  
فإن قيل : قوله « كُنْ » إن كان خطاباً مع المعدون؛ فهو محالٌ ، وإن كان  
خطاباً مع الموجود ، كان أمراً بتحصيل الحاصل؛ وهو محالٌ .  
فالجواب : أن هذا تمثيل لنفي الكلام والمعايمة وخطاب مع قوم يعقلون ليس  
هو خطاب المعدوم؛ ولأن ما أراده فهو كائن على كلِّ حالٍ ، وعلى ما أراده من  
الإسراع ، ولو أراد خلق الدنيا ، والآخرة بما فيهما من السماوات ، والأرض ، في  
قدر لمح البصر لقدرة على ذلك؛ ولكن خاطب العباد بما يعقلون .  
فصل في دلالة الآية على قدم كلام الله  
دلت هذه الآية على قدم القرآن؛ لأنَّ قوله تعالى { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ  
أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } فلو كان قوله حادثاً؛ لافتقر إحدائه إلى أن يقول له :  
كن فيكون ، وذلك يوجب التسلسل؛ وهو محال؛ فثبت أن كلام الله قديمٌ .

(10/115)

قال ابن الخطيب : وهذا الدليل عندي ليس بالقوي من وجوه :  
أحدها : أن كلمة « إِذَا » لا تفيد التكرار؛ لأن الرجل إذا قال لامرأته : « إذا  
دخلت الدار فأنت طالق » فدخلت الدار مرة واحدة طلقت واحدة ، ولو دخلت  
ثانياً لم تطلق طلقة ثانية ، فعلمنا أن ذلك لا يفيد التكرار؛ وإذا كان كذلك ثبت  
أنه لا يلزم من كل ما يحدثه الله تعالى أن يقول له : كن فيكون ، فلم يلزم  
التسلسل .

وثانيها : أن هذا الدليل إن صح ، لزم القول بقدم لفظ « كُنْ » وهذا معلوم  
البطلان بالضرورة؛ لأنَّ لفظة « كُنْ » مركبة من الكاف والتون ، وعند حصول  
الكاف لم تكن النون حاضرة ، وعند مجيء النون تفوت الكاف ، وهذا يدلُّ على  
أنَّ لفظة « كُنْ » يمتنع كونها قديمة ، وإنما الي يدعي أصحابنا قدمه صفة  
[ مغايرة ] للفظ : « كُنْ » فالذي تدلُّ عليه الآية لا يقول به أصحابنا ، والذي  
يقولون به لا تدلُّ عليه الآية؛ فسقط التمسك به .



ثالثها : أَنَّ الرجل إذا قال : إِنَّ فلاناً لا يقدم على قول ، ولا على فعل ، إلا ويستعين فيه بالله كان عاقلاً؛ لأننا نقول إن استعانته بالله فعل من أفعاله؛ فيلزم أن يكون كل استعانة مسبوقاً باستعانة أخرى إلى غير نهاية؛ وهذا كلام باطل بحسب العرف؛ فكذلك ما قالوه .

ورابعها : أَنَّ هذه الآية مشعرة بحدوث الكلام من وجوه :  
الأول : أن قوله تعالى { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ } يقتضي كون القول واقعاً بالإرادة؛ فيكون محدثاً .  
الثاني : أنه علق القول بكلمة « إِذَا » وهي إنما تدخل للاستقبال .  
الثالث : أن قوله تعالى : { أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } لا خلاف أن ذلك ينبئ عن الاستقبال .  
الرابع : أن قوله « كُنْ فَيَكُونُ » كلمة مقدمة على حدوث الكون بزمان واحد ، والمتقدم على المحدث بزمان واحد؛ يجب أن يكون محدثاً .  
الخامس : أنه معارض بقوله تعالى : { وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا } [ الأحزاب : 37 ] و { وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّفْعُولًا } [ الأحزاب : 38 ] و { اللَّهُ تَزَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ } [ الزمر : 23 ] و { فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ } [ الطور : 24 ] و { وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً } [ الأحقاف : 12 ] فإن قيل : فهب أن هذه الآية لا تدل على قدم الكلام لكنكم ذكرتم أنها تدل على حدوث الكلام ، فما الجواب عنه؟ .

قلنا : نصرف هذه الدلائل إلى الكلام المسموع الذي هو مركب من الحروف ، والأصوات ، ونحن نقول بكونه محدثاً .  
قوله : { وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا } الآية .  
لما حكى عن الكفار أنهم أقسموا بالله جهد أيمانهم ، على إنكار البعث ، دل ذلك على تماديهم في الغي والجهل ، ومن هذا حاله ، لا يبعد إقدامه على إيذاء المسلمين؛ بالضرب ، وغيره من العقوبات؛ وحينئذ يلزم على المؤمنين أن يهاجروا عن ديارهم ، ومساكنهم فذكر - تعالى - في هذه الآية حكم تلك الهجرة ، وبين ما للمهاجرين من الحسنة في الدنيا والآخرة؛ من حيث هاجر ، وصبر ، وتوكل على الله - عز وجل - وذلك ترغيبٌ لغيرهم في طاعة الله - عز وجل - .

(10/116)

قال ابن عباس - رضي الله عنه - : نزلت هذه الآية في صهيب ، وبلال ، وعمار ، وخبَّاب ، وعابس ، وجبير ، وأبي جندل بن سهيل ، أخذهم المشركون بمكة فجعلوا يعذبونهم؛ ليردوهم عن الإسلام ، فأما صهيب فقال لهم : أنا رجل كبير إن كنت لكم لم أنفعكم ، وإن كنت عليكم لم أضركم؛ فافتدى منهم بماله ، فلما رآه أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - قال : رِيحُ البَيْعِ يا صهيب ، وقال عمر رضي الله عنه : « نِعَمَ الرَّجُلِ صهيبٌ ، لو لم يخفِ الله لم يعصه » ، يريد لو لم يخلق الله النار لأطاعه .  
وقال قتادة - رضي الله عنه - : هم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ظلمهم أهل مكة ، وأخرجوهم من ديارهم؛ حتى لحق طائفة منهم بالحبيشة ، ثم بوأهم الله المدينة بعد ذلك؛ فجعلها لهم دار هجرة ، وجعلهم أنصاراً للمؤمنين ، وبسبب هجرتهم ظهرت قوة الإسلام ، كما أن نصرة الأنصار قوت شوكتهم ، ودل عليه قوله تعالى : { وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ } على أن الهجرة إذا لم تكن

لله ، لم يكن لها موقع ، وكانت بمنزلة الانتقال من بلدٍ إلى بلد .  
قوله : { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ } الآية هذه شبهة رابعة لمنكري النبوة ،  
وهو قولهم : بأنَّ الحشر ، والنشر ، باطلٌ ، لأن هذه البنية إذا مات صاحبها ،  
وتفرقت أجزاءه ، امتنع عوده بعينه ، وإذا بطل القول بالبعث ، بطل القول  
بالنبوة من وجهين :  
الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم يدعو إلى تقرير القول بالمعاد ، وهو  
باطل ؛ فيكون داعياً إلى الباطل ؛ ومن كان كذلك لم يكن رسولاً .  
وقوله تعالى : { مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا } أي أنهم كانوا مظلومين في أيدي الكفار .  
قوله : « حَسَنَةٌ » فيها أوجه :  
أحدها : أنها نعتٌ لمصدر محذوف ، أي : تبوئة حسنة .  
الثاني : أنها منصوبة على المصدر الملاقي لعامله في المعنى ؛ لأنَّ معنى  
{ كَتَبُوا لَهُمْ } « لنحسن إليهم » .  
الثالث : أنها مفعول ثانٍ ؛ لأن الفعل قبلها مضمن لمعنى لنعطينهم ، و « حَسَنَةٌ  
» صفة لموصوف محذوفٍ ، أي : داراً حسنة ؛ وفي تفسير الحسن : دار حسنة  
وهي المدينة على ساكنها - أفضل الصلاة والسلام - .  
وقيل : تقديره : منزلة حسنة ، وهي الغلبة على أهل المشرق .  
وقيل : حسنة بنفسها هي المفعول من غير حذف موصوف .  
وقرأ أمير المؤمنين ، وابن مسعود ، ونعيم بن ميسرة : « لَتُؤَيَّبَنَّاهُمْ » بالثاء  
المثلثة والياء ، مضارع أتوى المنقول بهمزة التعدية من « تَوَى بِالْمَكَانِ » أقام  
فيه وسيأتي أنَّه قرئ بذلك في السبع في العنكبوت ، و « حَسَنَةٌ » على ما  
تقدم .

(10/117)

ويريد أنه يجوز أن يكون على نزع الخافض أي « في حَسَنَةٍ » والموصول مبتدأ  
، والجملة من القسم المحذوف وجوابه خبره ، وفيه ردٌّ على ثعلب ؛ حيث منع  
وقوع جملة القسم خبراً .  
وجوز أبو البقاء في : « الَّذِينَ » النصب على الاشتغالِ بفعلٍ مضمَر ، أي :  
لنبوانَّ الذين .  
ورده أبو حيان : بأنه لا يجوز أن يفسر عاملاً ، إلا ما جاز أن يعمل ، وإن قلت  
رَبِّدًا لِأَصْرِيَّ » لم يجز ، فكذا لا يجوز « رَبِّدًا لِأَصْرِيَّ » .  
قوله : { لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } يجوز فيه أن يعود الضمير على الكفار ، أي : لو  
كانوا يعلمون ذلك لرجعوا مسلمين .  
أو على المؤمنين ، أي : لاجتهدوا في الهجرة والإحسان كما فعل غيرهم .  
فصل : الإحسان عند الإعطاء  
روي أنَّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا أعطى الرجل من  
المهاجرين عطاءً يقول : حُذِه بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهِ ، هذا ما وَعَدَكَ اللهُ فِي الدُّنْيَا  
وما ادَّخَرَ لَكَ فِي الآخِرَةِ أَفْضَلَ ، ثم تلا هذه الآية .  
وقيل : المعنى : لنحسن إليهم في الدنيا . وقيل : الحسنه في الدنيا التوفيق  
والهداية .  
قوله تعالى : { الَّذِينَ صَبَرُوا } محله رفعٌ على أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره :  
هم الذين صبروا ، أو نصب على تقدير أمدح ، ويجوز أن يكون تابعاً للموصول

قبله نعتاً ، أو بدلاً ، أو بياناً فمحلّه محلّه .  
والمعنى : أنهم صبروا على العذاب ، وعلى مفارقة الوطن ، وعلى الجهاد ،  
وبذل الأموال ، و الأنفس في سبيل الله .  
قوله تعالى : { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا } الآية هذه الآية شبيهة خامسة  
لمنكري النبوة ، كانوا يقولون : الله أعلى ، وأجلُّ من أن يكون رسوله واحداً  
من البشر؛ بل لو أراد بعثة رسولٍ علينا كان يبعث ملكاً ، وتقدم تقريرُ هذه  
الشبهة في سورة الأنعام؛ فأجاب الله عن هذه الشبهة بقوله : { نُوْحِي إِلَيْهِمْ  
{ والمعنى : أن عادة الله من أول زمان التكليف لم يبعث رسولاً إلا من البشر  
، وهذه العادة مستمرة ، فلا يلتفت إلي طعن هؤلاء الجهال .  
ودلت هذه الآية على أنه ما أرسل أحداً من النساء ، ودلت على أنه ما أرسل  
أحداً من النساء ، ودلت على أنه - تعالى - ما أرسل ملكاً ، إلا أن ظاهر قوله  
تعالى : { جَاءِلِ الْمَلَائِكَةُ رُسُلًا } [ فاطر : 1 ] يدل على أن الملائكة رسل  
الله إلى سائر الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام- ، ثم قال الله تعالى : { فاسألوا  
أهلَ الذكر } .  
قال ابن عباس - رضي الله عنه- : يريد أهل التوراة ، ويدل عليه قوله تعالى :  
{ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ { [ الأنبياء : 105 ] يعني التوراة . وقال  
الزجاج : معناه سلوا كل من يذكر بعلم وتحقيق .

(10/118)

واختلف الناس في أنه هل يجوز للمجتهد تقليد المجتهد؟ منهم من أجازه  
محتجاً بهذه الآية؛ فقال : لمّا لم يكن أحد المجتهدين عالماً ، ووجب عليه  
الرجوع إلى المجتهد العالم بالحكم؛ لقوله تعالى : { فاسألوا أهلَ الذكر إن  
كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } فإن لم يجب؛ فلا أقل من الجواز .  
واحتج نفاة القياس بهذه الآية فقالوا : المكلف إذا نزلت به واقعة ، فإن كان  
عالمًا بحكمها ، لم يجز له القياس ، وإن لم يكن عالماً بحكمها ، ووجب عليه  
سؤال من كان عالماً بها؛ لظاهر هذه الآية ، ولو كان القياس حجة ، لما وجب  
عليه سؤال العالم؛ لأنه يمكنه استنباط ذلك الحكم بالقياس ، فثبت أن تجويز  
العمل بالقياس يوجب ترك العمل بظاهر هذه الآية؛ فوجب أن لا يجوز .  
والجواب : أنه ثبت جواز العمل بالقياس بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم -  
فالإجماع أقوى من هذا الدليل .  
قوله « بِالْبَيِّنَاتِ » فيه ثمانية أوجه :  
أحدها : أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه صفة ل « رِجَالًا » فيتعلق بمحذوفٍ ، أي  
رجالاً ملتبسين بالبينات ، أي : مصاحبين لها وهو وجه حسنٌ لا محذور فيه ،  
ذكره الزمخشري .  
الثاني : أنه متعلق ب « أَرْسَلْنَا » ذكره الحوفي ، والزمخشري ، وغيرهما ، وبه  
بدأ الزمخشري ، فقال : « يتعلق ب « أَرْسَلْنَا » داخلاً تحت حكم الاستثناء مع  
« رِجَالًا » أي : وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات ، كقولك : ما ضربتُ إلا زيداً  
بالسوط؛ لأن أصله : ضَرَبْتُ زَيْدًا بِالسُّوْطِ » .  
وضعه أبو البقاء : بأن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعدها ، إذا تم الكلام على  
« إلا » وما يليها ، قال : إلا أنه قد جاء في الشعر : [ البسيط ]  
3310- نَبْتُهُمْ عَدَبُوا بِالنَّارِ جَارَتُهُمْ ... وَلَا يُعَدَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقال أبو حيان : « وما أجازته الحوفي ، والزمخشري ، لا يجيزه البصريون ؛ إذ لا يجيزون أن يقع بعد « إلا » إلا مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابع لذلك ، وما ظن بخلافه قدر له عامل ، وأجاز الكسائي أن يليها معمول ما بعدها مرفوعاً ، أو منصوباً أو مخفوضاً ، نحو : ما صرَبَ إلا عمراً زيدٌ ، وما صرَبَ إلا زيدٌ عمراً ، وما مرَّ إلا زيدٌ يعمرُّ . »  
 ووافق ابن الأنباري في المرفوع ، والأخفش ، في الطرف ، وعديله ؛ فما قاله يتمشى على قول الكسائي ، والأخفش .  
 الثالث : أنه يتعلق ب « أُرْسَلْنَا » أيضاً ؛ إلا أنه على نية التقديم قبل أداة الاستثناء تقديره : وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً ؛ حتى لا يكون ما بعد « إلا » معمولين متأخرين لفظاً ورتبة داخلين تحت الحصر لما قبل « إلا » ، حكاه ابن عطية .  
 وأنكر الفراء ذلك وقال : « إن صلة ما قبل « إلا » لا يتأخر إلى ما بعد « إلا » لأن المستثنى منه هو مجموع ما قبل « إلا » مع صلته ، فلما لم يصر هذا المجموع مذكوراً بتمامه ؛ امتنع إدخال الاستثناء عليه . »

(10/119)

الرابع : أنه متعلق ب « نُوحِي » كما تقول : أوحى إليه بحق . ذكره الزمخشري ، وأبو البقاء .  
 الخامس : أن الباء مزيدة في « بالبينات » وعلى هذا ؛ فيكون « البينات » هو القائم مقام الفاعل ؛ لأنها هي الموحاة .  
 السادس : أن الجار متعلق بمحذوف ؛ على أنه حالٌ من القائم مقام الفاعل ، وهو « إليهم » ذكرهما أبو البقاء . وهما ضعيفان جداً .  
 السابع : أن يتعلق ب « لا تعلمون » على أن الشرط في معنى : التبيكيت والإلزام ؛ كقول الأجير : إن كنت عملت لك فأعطني حقِّي .  
 قال الزمخشري : وقوله تعالى : { فاسألوا أهلَ الذكر } اعتراضٌ على الوجوه المتقدمة ، ويعني بقوله : « فاسألوا » الجزاء وشرطه ، وأما على الوجه الأخير ، فعدم الاعتراض واضح .  
 الثامن : أنه متعلق بمحذوف جواباً لسؤالٍ مقدر ؛ كأنه قيل : يم أرسلوا؟ فقيل : أرسلوا بالبينات ، والزبر ، كذا قدره الزمخشري . وهو أحسن من تقدير أبي البقاء ؛ بعثوا لموافقته للدال عليه لفظاً ومعنى .  
 فصل في تأويل « إلا »  
 قال البغوي - رحمه الله - : « إلا » بمعنى « عَيْر » ، أي : وما أرسلنا قبلك بالبينات ، والزبر ، غير رجالٍ يوحى إليهم ، ولو لم نبعث إليهم ملائكة .  
 وقيل : تأويله : وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً يوحى إليهم بالبينات والزبر ، والبينات والزبر : كل ما يتكامل به الرسالة ؛ لأن مدارها على المعجزات الدالة على صدق مدعي الرسالة ، وهي البينات على التكليف ، التي يبلغها الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - إلى العباد ، وهي الزبر .  
 ثم قال تعالى : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } أراد بالذكر الوحي وكان - عليه الصلاة والسلام - مبيناً للوحي ، وبيان الكتاب يطلب من السنة . انتهى .  
 فصل القرآن ليس كله مجملاً بل منه المجمل والمبين

ظاهر هذه الآية يقتضي أن هذا الذكر مفتقر على بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمفتقر إلى [ البيان ] مجمل ، فهذا النص يقتضي أن هذا القرآن كله مجمل؛ فلماذا قال بعضهم : متى وقع التعارض بين القرآن والخبر وجب تقديم الخبر؛ لأن القرآن مجمل؛ فلماذا قال بعضهم : متى وقع التعارض بين القرآن والخبر وجب تقديم الخبر؛ لأن القرآن مجمل بنص هذه الآية ، والخبر مبين لهذه الآية ، والمبين مقدم على المجمل . وأجيب : بأن القرآن منه محكم ، ومنه متشابه ، والمحكم يجب كونه مبيناً؛ فثبت أن القرآن كله ليس مجملاً ، بل فيه المجمل .  
 فقوله : { لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } محمول على تلك الجملات .

(10/120)

فصل هل الرسول مبين لكلم ما أنزل الله  
 ظاهر هذه الآية يقتضي أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم هو لمبين لكل ما أنزل الله على المكلفين ، وعند هذا قال نفاة القياس : لو كان القياس حجة ، لما وجب على الرسول بيان كل ما أنزل الله تعالى على المكلفين من الأحكام؛ لاحتمال أن يبين لمكلف ذلك الحكم بطريق القياس ، ولما دلت هذه الآية على أن المبين للتكاليف ، والأحكام؛ هو الرسول ، علمنا أن القياس ليس بحجة .

وأجيب عنه : بأنه صلى الله عليه وسلم لما بين أن القياس حجة فمن رجع في تبين الأحكام والتكاليف إلى القياس؛ كان ذلك في الحقيقة رجوعاً إلى بيان الرسول صلى الله عليه وسلم . قالوا : لو كان البيان بالقياس من بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقع فيه اختلاف .  
 قوله تعالى : { أَقَامِنَ الَّذِينَ مَكَّرُوا السَّيِّئَاتِ } الآية في « السَّيِّئَاتِ » ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نعت لمصدر محذوف ، أي : المكرات السيئات .  
 الثاني : أنه مفعول به على تضمين : « مَكَّرُوا » عملوا وفعّلوا ، وعلى هذين الوجهين ، فقوله { أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ } مفعول ب « أَمِنَ » .  
 الثالث : أنه منصوب ب « أَمِنَ » ، أي : أمنوا العقوبات السيئات ، وعلى هذا فقوله { أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ } بدل من « السَّيِّئَاتِ » .

والمكّر في اللغة : هو السعي بالفساد خفية ، ولا بد هنا من إضمار ، تقديره المكرات السيئات ، والمراد أهل مكة ، ومن حول المدينة .  
 قال الكلبي : المراد بهذا المكر : اشتغالهم بعبادة غير الله - تعالى - والأقرب أن المراد سعيهم في إيذاء الرسول ، وأصحابه على سبيل الخفية ، أي : يخسف الله بهم الأرض؛ كما خسف بالقرون الماضية .

قوله : { أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ } أي : يأتيهم العذاب من السماء من حيث يفجؤهم؛ فيهلكهم بغتة؛ كما فعل بالقرون الماضية .  
 { أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلِبِهِمْ } أي : أسفارهم { لَا يَعْزَّتْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ } [ آل عمران : 196 ] .

وقال ابن عباس - رضي الله عنه - : في اختلافهم . وقال ابن جريج : في إقبالهم وإدبارهم .  
 وقيل : في حال تلقبهم في أمكارهم ، فيحول الله بينهم ، وبين إتمام تلك الحيل

وحمل التقلُّب على هذا المعنى ، مأخوذ من قوله تعالى : { وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ } [ التوبة : 48 ] . { أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ } هذا الجائر متعلق بمحذوفٍ ؛ فإنه حال ، إمَّا من فاعلٍ « يَأْخُذْهُمْ » وإما من مفعوله ، ذكرهما أبو البقاء .  
والظاهر كونه حالاً من المفعول دون الفاعل .  
والتَّخَوُّفُ : تَفَعَّلُ مِنَ الْخَوْفِ ، يُقَالُ : خِفتُ الشَّيْءَ ، وَتَخَوَّفْتُهُ .  
والتَّخَوُّفُ : التَّنْقِصُ ، أَي : نَقَصَ مِنْ أَطْرَافِهِمْ ، وَنَوَاحِيهِمْ ، الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ حَتَّى يَهْلِكَ جَمِيعَهُمْ ، يُقَالُ : تَخَوَّفْتَهُ الدَّهْرُ ؛ وَتَخَوْفَهُ ، إِذَا نَقَصَهُ ، وَأَخَذَ مَالَهُ ، وَحَشَمَهُ ، وَيُقَالُ : هَذِهِ لُغَةٌ بَنِي هَذِيلٍ .

(10/121)

وقال الأعرابيُّ : تَخَوَّفْتُ الشَّيْءَ وَتَخَيَّفْتُهُ إِذَا تَنَقَّصْتُهُ .  
حكى الزمخشريُّ أن عمر - رضي الله عنه - سألهم علي المنبر عن هذه الآية فسكتوا ، فقام شيخٌ من هذيل ، فقال : هذه لغتنا ، التَّخَوُّفُ التَّنْقِصُ ، فقال عمر : فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ .  
قال : نعم ، قال شاعرنا : [ البسيط ]  
3311- تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَأْمِكًا قَرْدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ [ عُوَدَ ] الْبَيْعَةَ السَّنْفَنَ  
فقال عمر - رضي الله عنه - : أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بَدْيَانُكُمْ لَا تَضَلُّوا ، قَالُوا : وَمَا بَدْيَانُنَا؟ قَالَ : شَعْرُ الْجَاهِلِيَّةِ ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَفْسِيرَ كِتَابِكُمْ ، وَكَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ نَسَبَ الْبَيْتِ قَبْلَ ذَلِكَ لَزَهْرٍ ، وَكَانَهُ سَهْوًا ؛ فَإِنَّهُ لِأَبِي كَبِيرِ الْهَذَلِيِّ ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّجُلِ : قَالَ شَاعِرُنَا ، وَكَانَ هَذِيلِيًّا كَمَا حَكَاهُ هُوَ ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ الْمُرَادُ مَا يَقَعُ فِي أَطْرَافِ بِلَادِهِمْ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : { أَقْلًا يَرَوْنَ أَنَّا تَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا } [ الأنبياء : 44 ] أَي : لَا نَعَاجِلُهُمْ بِالْعَذَابِ ، وَلَكِنْ نَنْقُصُ مِنْ أَطْرَافِ بِلَادِهِمْ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِمْ فَيَهْلِكُهُمْ .  
ويحتمل أن التَّنْقِصَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ يَكُونُ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى يَفْنَوْا جَمِيعَهُمْ .  
وقال الضحاكُ ، وَ الْكَلْبِيُّ : مِنَ الْخَوْفِ ، أَي : لَا يَأْخُذُهُمْ بِالْعَذَابِ ، أَوْلًا ؛ بَلْ يَخِيفُهُمْ ، أَوْ بَأَن يَعْذِبُ طَائِفَةً ؛ فَتَخَافُ الَّتِي يَلِيهَا .  
ثم قال : { فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ } أَي يمهل في أكثر الأمر؛ لأنه رءوف رحيم ، فلا يعاجل بالعذاب .

(10/122)

أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَّبِعُهُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ سَجْدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ (48) وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (49) يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوْعِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ (50) وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَإِنِّي قَارِهٌ بُونَ (51) وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَعَيْرَ اللَّهُ تَتَّقُونَ (52) وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضَّرُّ فَأَلَيْهِ تَجَاوَرُونَ (53) ثُمَّ إِذَا كَسَفَ الضَّرُّ عَنْكُمْ إِذَا قَرِيبٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُبَشِّرُكُمْ (54) لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (55)



قوله : { أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ } الآية قرأ الأخوان : « تَرَوْا »  
 بالخطاب جرياً على قوله : « فَإِنَّ رَبِّكُمْ » .  
 والباقون : بالياء جرياً على قوله : { أَقَامِنَ الَّذِينَ مَكَّزُوا } [ النحل : 45 ] .  
 وأما قوله { أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطير } [ الملك : 19 ] فقراءة حمزة أيضاً  
 بالخطاب ، ووافق ابن عامر فيه؛ فحصل من مجموع الآيتين : أَنَّ حمزة  
 بالخطاب فيهما ، والكسائي بالخطاب في الأولى ، والغيبة في الثانية ، وابن  
 عامر بالعكس ، والباقون : بالغيبة فيهما .  
 وأما توجيهُ الأولى فقد تقدم ، وأما الخطاب في الثانية؛ فجرياً على قوله تعالى  
 : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ } [ النحل : 78 ] وَأَمَّا الغيبة؛ فجرياً  
 على قوله تعالى { وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ } [ النحل : 73 ] إلى آخره ، وَأَمَّا  
 تفرقة الكسائي ، وابن عامر بين الموضوعين؛ فجمعاً بين الاعتبارين ، وأنَّ كلا  
 منهما صحيح .

#### فصل

لَمَّا خَوَّفَ المشركين بأنواع العذاب المتقدمة ، أردفه بما يدلُّ على كمال قدرته  
 في تدبير أحوال العالم العلوي ، والسفلي؛ ليظهر لهم أَنَّ مع كمال هذه القدرة  
 القاهرة والقوة الغير متناهية ، كيف يعجز عن إيصال العذاب إليهم؟ وهذه  
 الرؤية لما كانت بصرية وصلت ب « على » ؛ لأن المراد بها الاعتبار ، والاعتبار  
 لا يكون بنفس الرؤية ، حتى يكون مع النظر على الشيء الكامل في أحواله .  
 قوله : { مِن شَيْءٍ } هذا بيان ل « مَا » في قوله : { مَا خَلَقَ اللَّهُ } فإنها  
 موصولة بمعنى الذي .

فإن قيل : كيف يبين الموصول وهو مبهم ب « شيء » وهو مبهم؛ بل أبهم ممَّا  
 قبله؟ .

فالجواب : أن شيئاً قد اتضح ، وظهر بوصفه بالجملة بعده؛ وهي : « يَتَفَيَّؤُ  
 ظِلَالَهُ » .

قال الزمخشري : و « مَا » موصولة ب « خَلَقَ اللَّهُ » وهو مبهم؛ بيانه في  
 قوله { مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُ ظِلَالَهُ } .

وقال ابن عطية : « مِنْ شَيْءٍ » لفظ عامُّ في كل ما اقتضته الصفة من قوله :  
 « يَتَفَيَّؤُ ظِلَالَهُ » .

قال الزمخشري : و « مَا » موصولة ب « خَلَقَ اللَّهُ » وهو مبهم؛ بيانه في  
 قوله { مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُ ظِلَالَهُ } .

وقال ابن عطية : « مِنْ شَيْءٍ » لفظ عامُّ في كل ما اقتضته الصفة من قوله :  
 « يَتَفَيَّؤُ ظِلَالَهُ » .

فظاهر هاتين العبارتين : أن جملة « يَتَفَيَّؤُ ظِلَالَهُ » صفة ل « شَيْءٍ » فأما  
 غيرهما؛ فإنه قد صرح بعدم كون الجملة صفة؛ فإنه قال : والمعنى : من كل  
 شيءٍ له ظلُّ من جبل ، وشجر ، وبناء ، وجسم قائم ، وقوله « يَتَفَيَّؤُ ظِلَالَهُ »  
 إخبار من قوله « مِنْ شَيْءٍ » ليس بوصف له ، وهذا الإخبار يدلُّ على ذلك  
 الوصف المحذوف الذي تقديره : هو له ظل . وفيه تكلف لا حاجة إليه ، والصفة  
 أبين و « مِنْ شَيْءٍ » في محل نصبٍ على الحال من الموصول ، أو متعلق  
 بمحذوف على جهة البيان؛ أعني : من شيء .

والتَّفْيُؤُ : تَفَعَّلُ من قَاءَ يَفِيءُ ، أَي : رَجَعَ ، و « فاء » : قاصر فإذا أريد تعديته  
عَدِّي بالهمزة كقولهِ { مَا أَقَاءَ اللهُ على رَسُولِهِ } [ الحشر : 7 ] أو بالتضعيف  
نحو : قِيَا اللهُ الظِّلَّ فَتَفِيًّا ، وَتَفِيًّا : مطاوع قِيَا ، فهو لازم ، ووقع في شعر أبي  
تَمَام متعدياً في قوله : [ الكامل ]

3312- ..... وَتَفِيًّا ظِلَالَهَا مَمْدُودًا  
واختلف في الفيء ، ف قيل : هو مطلق الظل ، سواء كان قبل الزوال ، أو بعده ،  
وهو الموافق لمعنى الآية ههنا .  
وقيل : ما كان قبل الزوال فهو ظلُّ فقط ، وما كان بعده فهو ظل وفيءٌ ،  
فالظلُّ أعم . يروى ذلك عن رؤية بن العجاج ، وأنكر بعضهم ذلك ، وأنشد أبو  
[ زيد ] للتأبغة الجعدي : [ الخفيف ]

3313- فَسَلَامٌ إِلَهٍ يَعْذُو عَلَيْهِمْ ... وَفِيؤُ الْفِرْدَوْسِ دَاتِ الظَّلَالِ  
فأوقع لفظ « القِيءِ » على ما لم تنسخه الشمس ؛ لأن ظلَّ الجنة ما حصل بعد  
أن كان زائلاً بسبب ضوء الشمس .

وقيل : بل تختصُّ الظلُّ : بما قبل الزوال ، والفيء : بما بعده .  
قال الأزهري : تَفِيؤُ الظَّلَالِ : رُجوعُهَا بعد انتِصَافِ النَّهَارِ ، فالتفِيؤُ : لا يكون إلا  
بالعشيِّ بعدما انصرفت عنه الشمس ، والظل ما يكون بالغداة ، وهو ما لم تنله  
الشمس ؛ قال الشاعِر : [ الطويل ]

3314- فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الصَّحَى تَسْتَطِيعُهُ ... وَلَا القِيءُ مِنْ بَرْدِ العَشِيِّ تَدْوِقُ  
وقال امرؤ القيس : [ الإطويل ]

3315- تَبَيَّمتُ العَيْنَ التي عِنْدَ صَارِحٍ ... يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرَمَ صُهَا طَامٍ  
وقد خطأ ابن قتيبة الناس في إطلاقهم الفيء على ما قبل الزوال وقال : إنما  
يطلق على ما بعده ؛ واستدل بالاشتقاق ؛ فإن الفيء هو الرجوع ، وهو متحقق  
بما بعد الزوال [ قال : وإنما يطلق على ما بعده ] ، فإن الظل يرجع إلى جهة  
المشرق بعد الزوال بعد ما نسخته الشمس قبل الزوال .  
وتقول العربُ في جمع قِيءٍ : « أَقِيَاءٌ » للقليل ، و « قِيؤُ » للكثير ؛ كالبيوت ،  
والعيون ، وقرأ أبو عمرو « تَتَفِيؤُ » بالياء من فوق مراعاة لتأنيث الجمع ، وبها  
قرأ يعقوب ، والباقون بالياء لأنه تأنيث مجازي .  
وقرأ العامة : « ظِلَاله » جمع ظلٍّ ، وعيسى بن عمر « ظِلُّه » جمع ظِلَّة ؛ كـ «  
عُرْفَه » ، وَعُرْفِي » .

قال صاحب اللوامح في قراءة عيسى « ظِلُّه » : والظِلَّةُ : العَيْمُ ؛ وهو جسم  
، وبالكسر : الفيء ، وهو عرض فرأى عيسى : أنَّ التَفْيُؤُ الذي هو الرجوع  
بالأجسام أولى منه بالإعراض ، وأما في العامة فعلى الاستعارة .  
قال الواحدي : « ظِلَاله » أضاف الظلال إلى مفرد ، ومعناه الإضافة إلى ذوي  
الظلال ، وإنما حسن هذا ؛ لأنَّ الذي يرجع إليه الضمير ، وإن كان واحداً في  
اللفظ ، وهو قوله تعالى { إلى مَا خَلَقَ اللهُ } إلا أنه كثير في المعنى ؛ كقوله  
تعالى { لِنَسْتَوُوا على ظُهُورِهِ }

(10/124)

[ الزخرف : 13 ] فأضاف الظُّهور ، وهو جمع إلى ضمير مفرد ؛ لأنه يعود إلى  
واحد أريد به الكثرة في المعنى ، وهو قوله تعالى : { مَا تَرَكُّبُونَ } انتهى .  
قوله تعالى : { عَنِ اليمينِ } فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يتعلق ب « يَتَفَيَّؤُ » ومعناها المجاوزة أي : يتجاوز الظلال عن اليمين إلى الشمال .

الثاني : أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من « ظِلَالَةٌ » .

الثالث : أنها اسم بمعنى جانب ، فعلى هذا ينتصب « إلى » على الظرف .

وقوله : { عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ } فيه سؤالان : أحدهما : ما المراد باليمين والشمائِل ؟ . والثاني : كيف أفرد الأول ، وجمع الثاني ؟ . وأجيب عن الأول بأجوبة :

أحدها : أنَّ اليمين يمين الفلك؛ وهو المشرق ، والشمائِل شماله ، وهو المغرب ، وخصَّ هذان الجانبان؛ لأنَّ أقوى الإنسان جانباه؛ وهما يمينه وشماله ، وجعل المشرق يمينا؛ لأن منه تظهر حركة الفلك اليومية .

الثاني : البلدة التي عرضها أقلُّ من الميل تكونُ الشمس صيفاَ عن يمين البلد فيقع الظل عن يمينهم .

الثالث : أن المنصوب للعبارة كلُّ جرم له ظلُّ ، كالجبل ، والشجر ، والذي يترتب فيه الأيمان ، والشمائِلن إنما هو البشر فقط ، ولكن ذكر الأيمان ، والشمائِل ، هنا على سبيل الاستعارة .

الرابع : قال الزمخشريُّ : { أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ } من الأجرام التي لها ظلال متفيئة عن أيمانها ، وشمائِلها عن جانبي كل واحد منها وشقيبه استعارة من يمين الإنسان ، وشماله لجانبي الشيء ، أي : يرجع من جانب إلى جانب . وهذا قريب ممَّا قبله ، وأجيب عن الثاني بأجوبة :

أحدها : أن الابتداء يقع من اليمين ، وهو شيءٌ واحدٌ؛ فلذلك وحد اليمين ، ثم ينتقص شيئاَ فشيئاَ وحالاَ بعد حال ، فهو بمعنى الجمع ، فصدق على كل حال لفظة الشمائِل؛ فتعدَّد بتعدُّد الحالات ، وإلى قريب منه نحا أبو البقاء - رحمه الله - .

والثاني : قال الزمخشريُّ : واليمين يمعنى الأيمان ، يعني أنَّه مفرد قائم مقام الجمع ، وحينئذ فهما في المعنى جمعا؛ كقوله تعالى { وَيُولُونَ الدِّبَرِ } [ القمر : 45 ] أي الأدبار .

الثالث : قال الفراء : لأنه إذا وحَّد ذهب إلى واحد من ذوات الظلال ، وإذا جمع ذهب إلى كلها؛ لأن قوله تعالى { مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ } لفظه واحد ، ومعناه الجمع ، فعبر عن أحدهما بلفظ الواحد؛ كقوله تعالى { وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ } [ الأنعام : 1 ] وقوله عز وجل : { حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ } [ البقرة : 7 ] .

الرابع : أنَّ إذا فسَّرنا اليمين بالمشرق؛ كانت النقطة التي هي مشرق الشمس واحدة بعينها ، فكانت اليمين واحدة ، وأما الشمائِل فهي عبارة عن الانحرافات الواقعة في تلك الظلال بعد وقوعها على الأرض ، وهي كثيرة؛ فلذلك عبَّر عنها بصيغة الجمع .

الخامس : قال الكرمانِيُّ : « يحتمل أن يراد بالشمائِل الشمال ، والخلف ، والقُدَّام؛ لأنَّ الظل يفيء من الجهات كلها ، فبدأ باليمين؛ لأنَّ ابتداء الفيء منها ، أو تيمُّناً بذكرها ، ثم جمع الباقي على لفظة الشمال؛ لما بين اليمين ، والشمال من التضادِّ ، ونزَّل القُدَّام والخلف منزلة الشمال؛ لما بينهما وبين اليمين من الخلاف » .

السادس : قال ابن عطية : « وما قال بعض الناس من أنّ اليمين أول وقعة للظل بعد الزوال ، ثم الآخر إلى الغروب ، هي عن الشمال ؛ ولذلك جمع الشمال ، وأُفرد اليمين ؛ لتخليط من القول ، ومبطل من جهات » .  
وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « إذا صليت الفجر كان ما بين مطلع الشمس ، ومغربها ظلاً ، ثم بعث الله عليه الشمس دليلاً ؛ فقبض إليه الظل ؛ فعلى هذا فأول دورة الشمس فالظل عن يمين مستقبل الجنوب ، ثم يبدأ الانحراف ، فهو عن الشمال ؛ لأنه حركات كثيرة ، وظلال منقطعة ، فهي شمائل كثيرة ؛ فكان الظل عن اليمين متصلاً واحداً عاماً لكل شيء » .  
السابع : قال ابن الضائع رحمه الله : « وجمع بالنظر إلى الغائتين ؛ لأنّ ظل الغداة يضمحل حتى لا يبقى منه إلا اليسير ، فكأنه في جهة واحدة ، وهي بالعشي - على العكس - لاستيلائه على جميع الجهات ، فلحظت الغائتان في الآية ، هذا من جهة المعنى ، وأما من جهة اللفظ ، ففيه مطابقة ؛ لأنّ « سُجِّدًا » جمع ، فطابقه جمع الشمال ؛ لاتصاله به ؛ فحصل في الآية مطابقة اللفظ للمعنى ، ولحفظهما معاً ؛ وتلك الغاية في الإعجاز » .  
قوله « سُجِّدًا » حال من « ظلاله » ، وسُجِّدًا جمع ساجدٍ ، كشاهدٍ وشهَد ورَاكِعٍ ورُكِعٍ .

والسجودُ : الميل ، يقال : سَجَدتِ النَّخْلَةُ إِذَا مَالَتْ ، وَسَجَدَ الْبَعِيرُ إِذَا طَأَطَأَ رَأْسَهُ ؛ وقال الشاعر : [ الطويل ]

3316- ..... تَرَى الْأَكْمَ فِيهَا سُجِّدًا

للخوافر

فالمراد بهذا السجود التواضع .

واعلم أن انتقاص الظل بعد كماله إلى غاية محدودة ثم ازدياده بعد غاية نقصانه ، وتنقله من جهة إلى أخرى علي وفق تدبير الله ، وتقديره بحسب الاختلافات اليومية الواقعة في شرق الأرض ، وغربها ، وبحسب الاختلافات الواقعة في طول السنة على وجه مخصوص ، وترتيب معين لا يكون إلا لكونها منقادة لله تعالى خاضعة لتقديره وتديبره ؛ فكان السجود عبارة عن تلك الحال

فإن قيل : لم لا يجوز أن يقال : اختلاف هذه الظلال معلل باختلاف سير

الشمس لا لأجل تقدير الله ؟ .

فالجوابُ : أنّا وإن سلمنا ذلك ، فمحرك الشمس بالحركة الخاصة ليس إلا الله - تعالى - فدل على أنّ اختلاف أحوال هذه الظلال لم يقع إلا بتدبير الله تعالى ، وقيل : هذا سجود حقيقة ؛ لأن هذه الظلال واقعة على الأرض ملتصقة بها على

هيئة الساجد ، قال أبو العلاء المعرّي ، في صفة وادٍ : [ الطويل ]

3317- يَحْرِقُ يُطِيلُ الْجُنْحَ فِيهِ سُجُودُهُ ... وَاللَّأَرْضُ زِيَّ الرَّاهِبِ الْمُتَعَبِّدِ

فلما كان شكل الأظلال يشبه شكل الساجدين ، أطلق عليه السجود ، وكان الحسن يقول : أما ظللك ، فسجد لربك ، وأما أنت ، فلا تسجد له ؛ بنسما

صنعت .

وعن مجاهدٍ : ظلُّ الكافر يصلِّي ، وهو لا يصلِّي ، وقيل : ظلُّ كلِّ شيءٍ يسجد لله ، سواء كان ذلك ساجداً لله ، أم لا .

قوله : { وَهُمْ دَاخِرُونَ } في هذه الجملة ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنها حال من الهاء في « ظِلَالَةٌ » . قال الزمخشريُّ : « لأنه في معنى الجمع ، وهو ما خلق الله من كلِّ شيءٍ له ظل ، وجمع بالواو والنون ؛ لأنَّ الدُّخُورَ من أوصاف العقلاء ، أو لأنَّ في جملة ذلك من يعقل فغلب » .  
وقد ردَّ أبو حيان هذا بأن الجمهور لا يجوزون مجيء الحال من المضاف إليه ، وهو نظير جَاءَ نَبِيٌّ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ صَاحِكَةً ، قال : « ومن أجاز مجيئها منه إذا كان المضاف جزءاً ، أو كالجزءِ جوز الحالية منه هنا ؛ لأنَّ الظل كالجزء ؛ إذ هو ناشئ عنه » .

الثاني : أنها حال من الضمير المستتر في « سُجِّدًا » فهي حال متداخلة .  
الثالث : أنها حال من « ظِلَالَةٌ » فينتصب عنه حالان ، ثم لك في هذه الواو اعتباران :

أحدهما : أن تجعلها عاطفة حالاً على مثلها ، فهي عاطفة ، وليست بواو حال ، وإن كان خلو الجملة الاسميَّة الواقعة حالاً من الواو قليلاً أو ممتنعاً على رأيي ، وممن صرح بأنها عاطفة : أبو البقاء .

والثاني : أنها واو الحال ، وعلى هذا فيقال : كيف يقتضي العامل حالين ؟ .  
فالجواب : أنه جاز ذلك ؛ لأن الثانية بدلٌ من الأولى ، فإن أريد بالسجود التذلل والخضوع ، فهو بدل كل من كل ، وإن أريد به [ حقيقته ] ، فهو بدل اشتمال ، إذ السجود مشتمل على الدخور .

ونظير ما نحن فيه : « جَاءَ زَيْدٌ صَاحِكًا وَهُوَ شَاكٌ » فقولك : « وهو شاكٌ »  
يحتمل الحاليَّة من « زَيْدٍ » أو ضمير « صَاحِكًا » ، والدُّخُورُ : التواضع ؛ قال الشاعر : [ الطويل ]

3318- قَلَمٌ يَبْقَى إِلَّا دَاخِرٌ فِي مُحَيِّسٍ ... وَمُنَجَّرٌ فِي عَيْرِ أَرْضِكَ فِي جُحْرِ

وقيل : هو القهر والغلبة ، ومعنى « دَاخِرُونَ » أدلاء صاعرين .  
قوله تعالى : { وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ } الآية قد تقدم أن السجود على نوعين :

سجود كسجود الصلاة بوضع الجبهة على الأرض ، وسجود هو انقياد وخضوع ؛  
فلهذا قال بعضهم : المراد بالسجود ههنا : الانقياد والخضوع ؛ لأنه اللائق بالدابة

وقيل : السجود حقيقة ؛ لأنه اللائق بالملائكة عليهم الصلاة والسلام .  
وقيل : السجود لفظ مشترك بين المعنيين ، وحمل اللفظ المشترك [ على إفادة مجموع معنيين جائز ، فيحمل لفظ السجود ههنا على المعنيين معاً ، أما في حق الدابة فبمعنى التواضع ، وأما في حق الملائكة فبمعنى السجود الحقيقي ؛ وهذا ضعيف ؛ لأن استعمال اللفظ المشترك [ في جميع مفهوماته معاً غير جائز .

قوله تعالى : { مِنْ دَابَّةٍ } يجوز أن يكون بياناً ل { مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ } ويكون لله تعالى في سمائه خلق ؛ يدبون كما يدبُّ الخلق الذي في الأرض ، ويجوز أن يكون بياناً ل { مَا فِي الْأَرْضِ } فقط .  
قال الزمخشريُّ : « فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا جِيءَ بِ « مَنْ » دُونَ « مَا » تَغْلِيْبًا لِلْعُقْلَاءِ عَلَى غَيْرِهِمْ ؟ .

قلت : إنه لو جيء ب « مَن » لم يكن فيه دليلٌ على التغليب ، بل كان متناولاً للعقلاء خاصة ، فجيء بما هو صالح للعقلاء ، وغيرهم؛ إرادة للعموم .  
قال أبو حيان : « وظاهر السؤال تسليم أن مَن قد تشتمل العقلاء ، وغيرهم على جهة التغليب ، وظاهر الجواب تخصيص « مَن » بالعقلاء ، وأن الصالح للعقلاء ما دون « مَن » ، وهذا ليس بجواب لأنه أورد السؤال على التسليم ، ثم أورد الجواب على غير التسليم ، فصار المعنى أن من يغلب بها؛ والجواب لا يغلب بها ، وهذا في الحقيقة ليس بجواب . »

فصل

قال الأخفش : قوله : « مِنْ دَابَّةٍ » يريد من الدواب ، وأخبر بالواحد؛ كما تقول : ما أتاني من رجلٍ مثله ، وما أتاني من الرجال مثله .  
وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « يريد كل دابة على الأرض » .  
فإن قيل : ما الوجه في تخصيص الملائكة ، والدواب بالذكر؟ .  
فالجواب من وجهين :

الأول : أنه تعالى بين في آية الظلال أن الجمادات بأسرها منقادة لله - سبحانه وتعالى - وبين بهذه الآية أن الحيوانات بأسرها منقادة لله - تعالى - لأن أحسنها الدواب ، وأشرفها الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - فلما بين في أحسها ، وفي أشرفها كونها منقادة خاضعة لله - تعالى - كان ذلك دليلاً على أنها بأسرها منقادة خاضعة لله تعالى .

الثاني : قال حكماؤ الإسلام : الدابة : اشتقاقها من الدبيب ، والدبيب عبارة عن الحركة الجسمانية؛ فالدابة اسمٌ لكل حيوان يتحرك ويدب ، فلما ميز الله الملائكة عن الدابة؛ علمنا أنها ليست مما يدب؛ بل هي أرواحٌ محضةٌ مجردة ، وأيضاً فإن الطيران بالجناح مغاير للدبيب؛ لقوله { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ } [ الأنعام : 38 ] .

{ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } يجوز أن تكون الجملة استثنافاً أخبر عنهم بذلك ، وأن يكون حالاً من فاعل « يسجد » .  
قوله « يَخَافُونَ » فيها وجهان :

أن تكون مفسرة لعدم استكبارهم ، كأنه قيل : ما لهم يستكبرون؟ فأجيب بذلك ، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل « لَا يَسْتَكْبِرُونَ » ، ومعنى « يَخَافُونَ رَبَّهُمْ » ، أي : عقابه .

قوله : « مِنْ قَوْفِهِمْ » يجوز فيه وجهان :  
أحدهما : أنه ينعلق ب « يَخَافُونَ » ، أي : يخافون عذاب ربهم كائناً من فوقهم فقوله « مِنْ قَوْفِهِمْ » صفة للمضاف ، وهو عذاب ، وهي صفة كاشفة؛ لأن العذاب إنما ينزل من فوق .

الثاني : أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حال من « رَبَّهُمْ » ، أي : يخافون ربهم عالياً عليهم علو الرتبة والقدرة قاهراً لهم ، ويدل على هذا المعنى قوله تعالى : { وَهُوَ الْقَاهِرُ قَوْقِعَابِهِ } .



[ الأنعام : 18 ] .

فصل دلالة الآية على عصمة الملائكة

دللت الآية على عصمة الملائكة عن جميع الذنوب؛ لأن قوله { وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } يدل على أنهم منقادون لخالقهم ، وأنهم ما خالفوه في أمر من الأمور ، كقوله { وَمَا تَنْزِيلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ } [ مريم : 64 ] ، وقوله : { لَا يَسْفِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ } [ الأنبياء : 27 ] ، وكذلك قوله - جل وعز - : { وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ } [ التحريم : 6 ] وذلك يدل على أنهم فعلوا كل ما أمروا به ، فدل على عصمتهم عن كل الذنوب .  
فإن قيل : هب أن الآية دللت على أنهم فعلوا كل ما أمروا به ، فلم قلت : إنها تدل على أنهم تركوا كل ما نهوا عنه ؟ .

فالجواب : أن كل من نهى عن شيء ، فقد أمر بتركه ؛ وحينئذ يدخل في اللفظ ، فإذا ثبت بهذه الآية كون الملائكة معصومين من كل الذنوب ، وثبت أن إبليس ما كان معصوماً من الذنوب ، بل كان كافراً؛ لزم القطع بأن إبليس ما كان من الملائكة ، وأيضاً : فإنه - تعالى - قال في صفة الملائكة : { وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } ، ثم قال عز وجل لإبليس { أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ } [ ص : 75 ] وقال : { فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا } [ الأعراف : 13 ] وثبت أن الملائكة لا يستكبرون ، وثبت أن إبليس تكبر ، واستكبر ، فوجب أن لا يكون من الملائكة .

وللخصم أن يجيب بأن إبليس لو لم يكن من الملائكة ، لما ذم على تركه المعهود من ترك مخالفة الأمر ، ومن الاستكبار ، فلما خالف الأمر ، واستكبر ، خرج من حيز الملائكة ، ولعن ، وطرده؛ لأنه خالف المعهود من حاله .  
قال ابن الخطيب - رحمه الله - « ولما ثبت بهذه الآية وجوب عصمة الملائكة ، ثبت أن القصة الخبيثة التي يذكرونها في حق هاروت وماروت باطلة ، فإن الله - تبارك وتعالى - وهو أصدق القائلين لما شهد في هذه الآية على عصمة الملائكة وبراءتهم من كل ذنب؛ وجب القطع بأن تلك القصة باطلة كاذبة » .  
واحتج الطاعنون في عصمة الملائكة بهذه الآية فقالوا : إن الله - تعالى - وصفهم بالخوف ، ولولا أنهم يجوزون من أنفسهم الإقدام على الذنوب ، وإلا لم يحصل الخوف والجواب من وجهين :  
الأول : أنه - تعالى - حذرهم من العقاب؛ فقال { وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنْ إِلَهٍ مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ } [ الأنبياء : 29 ] فللخوف من العذاب يتركون الذنب .

الثاني : أن ذلك الخوف خوف الإجلال؛ هكذا نقل عن ابن عباس؛ كقوله تعالى { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } [ فاطر : 28 ] وكقول النبي صلى الله عليه وسلم « إِنِّي لِأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ » حين قالوا له وقد بكى : أَتَبْكِي وقد عَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكِ وَمَا تَأَخَّرَ؟ .

وهذا يدل على أنه كلما كانت معرفة الله أتم ، كان الخوف منه أعظم . وهذا الخوف لا يكون إلا خوف الإجلال والكبرياء .

فصل في استدلال المشبهة بالآية والرد عليهم  
استدل المشبهة بقوله تعالى : { يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ قَوْقِهِمْ } على أنه - تعالى - فوقهم بالذات .

والجواب : أن معناه : يخافون ربهم؛ من أن ينزل عليهم العذاب من فوقهم ، وإذا احتمل اللفظ هذا المعنى؛ سقط استدلالهم ، وأيضاً يجب حمل هذه الفوقية على الفوقية بالقدرة ، والقهر والغلبة؛ لقوله تعالى : { وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ } [ الأعراف : 127 ]

ويقوي هذا الوجه أنه تعالى قال : { يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ } فوجب أن يكون المقتضى لخوفهم هو كون ربهم فوقهم؛ لأن الحكم المرتب على وصف يشعر بكون ذلك الحكم معللاً بذلك الوصف ، وهذا التعليل ، إنما يصدق إذا كان المراد بالفوقية ، القهر والقدرة؛ لأنها هي الموجبة للخوف ، وأما الفوقية بالجهة ، والمكان ، فلا توجب الخوف؛ لأن حارس البيت فوق الملك بالمكان والجهة مع أنه أحسن عبيده .

فصل في أن الملك أفضل من البشر

تمسك قومٌ بهذه الآية علي أن الملك أفضل من البشر من وجوه :  
الأول : قوله تعالى : { وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ } وقد تقدم أن تخصيص هذين النوعين بالذكر ، إنما يحسن إذا كان أحد الطرفين أحسن المراتب ، وكان الطرف الثاني أشرفها ، حتى يكون ذكر هذين الطرفين منها على الباقي ، وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون الملائكة أشرف خلق الله - عز وجل - .

الثاني : أن قوله { وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ } يدلُّ على أنه ليس في قلوبهم تكبر ، وترفع ، وقوله تعالى : { وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ } يدلُّ على أن أعمالهم خالية عن الذنب ، و المعصية ، فمجموع هذين الكلامين يدلُّ على أن بواطنهم ، وظواهرهم ، مبرأون عن الأخلاق الفاسدة ، والأفعال الباطلة ، وأما البشر ، فليسوا كذلك ويدلُّ عليه القرآن والخبر .

أما القرآن فقولته تعالى : { قِيلَ لِلْإِنْسَانِ مَا أَكْفَرَهُ } [ عبس : 17 ] وهذا الحكم عام في الإنسان ، وأقل مراتبه أن تكون طبيعة الإنسان مقتضية لهذه الأحوال الذميمة .

وأما الخبر ، فقولته عليه الصلاة والسلام- : « مَا مَنَّا إِلَّا وَقَدْ عَصَى أَوْ هَمَّ بِمَعْصِيَةٍ غَيْرِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا » .

ونعلم بالضرورة أن المبرأ عن المعصية ، ومن لم يهَمَّ بها أفضل ممن عصى ، أو هَمَّ بها .

الثالث : أن الله - تعالى - خلق الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - قبل البشر بأدوار متطاولة ، وأزمان ممتدة ، ثم إنه - تعالى - وصفهم بالطاعة ، والخشوع ، والخشوع طول هذه المدَّة ، وطول العمر مع الطاعة يوجب مزيد الفضيلة لوجهين :

الأول : قوله - صلوات الله وسلامه عليه- : « الشَّيْخُ فِي قَوْمِهِ كَالنَّبِيِّ فِي أُمَّتِهِ » فصلَّ الشَّيْخُ عَلَى الشَّابِّ؛ وما ذاك إِلَّا لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَمْرُهُ أَطْوَلَ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ طَاعَتَهُ أَكْثَرُ؛ فَكَانَ أَفْضَلَ .

والثاني : قوله - عليه الصلاة والسلام- : « مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » فلما كان شروع الملائكة في الطاعات قبل شروع البشر فيها ، لزم أن يقال : إنهم هم الذين سنَّوا هذه السنة ، وهي طاعة الخالق ، والبشر إنما جاءوا بعدهم ، واستنَّوا بسنَّتهم؛ فوجب بمقتضى هذا الخبر أن كلَّ ما حصل للبشر من الثواب ، فقد حصل مثله للملائكة ، ولهم ثواب القدر الزائد من الطاعة؛ فوجب كونهم أفضل .

قوله تعالى : { وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ } الآية لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ فَهُوَ مَنْقَادٌ لِجَلَالِهِ وَكِبْرِيَاءِهِ ، أَتْبَعَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالنَّهْيِ عَنِ الشَّرِكِ ، وَبِأَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ ، فَهُوَ مُلْكُهُ ؛ وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْكُلِّ .

قوله تعالى : « اثْنَيْنِ » فِيهِ قَوْلَانِ :  
أحدهما : أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لـ « إِلَهَيْنِ » وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ ، وَ « لَا تَتَّخِذُوا » عَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونَ مُتَعَدِيَةً لِوَاحِدٍ ، وَأَنَّ تَكُونَ مُتَعَدِيَةً لِاثْنَيْنِ ، وَالثَّانِي مِنْهُمَا مَحْذُوفٌ ، أَي : لَا تَتَّخِذُوا اثْنَيْنِ إِلَهَيْنِ ، وَفِيهِ بَعْدُ .  
وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : « هُوَ مَفْعُولٌ ثَانٍ » . وَهَذَا كَالْغَلَطِ ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِذَلِكَ أَلْبَتَّةَ .  
وَكَالْمِ الزَّمْخَشَرِيِّ هُنَا يَفْهَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِتَأْكِيدٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : طِفَانٍ قُلْتُ : إِثْمًا جَمَعُوا بَيْنَ الْعَدَدِ ، وَالْمَعْدُودِ ؛ فِيمَا وَرَاءَ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ ، فَقَالُوا : عِنْدِي رَجَالٌ ثَلَاثَةٌ ، وَأَفْرَاسٌ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُودَ عَارٍ عَنِ الدَّلَالَةِ عَنِ الْعَدَدِ الْخَاصِّ ، فَأَمَّا رَجُلٌ وَرَجُلَانِ ، وَفَرَسٌ وَفَرَسَانِ ؛ فَمَعْدُودَانِ فِيهِمَا دَلَالَةٌ عَلَى الْعَدَدِ ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُقَالَ : رَجُلٌ وَاحِدٌ ، وَرَجُلَانِ اثْنَانِ ، فَمَا وَجَّهَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ } ؟ .  
قُلْتُ : الْاسْمُ الْحَامِلُ لِمَعْنَى الْإِفْرَادِ ، وَالتَّثْنِيَةُ دَالٌّ عَلَى شَيْئَيْنِ ، عَلَى الْجِنْسِيَّةِ ، وَالْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ ، فَإِذَا أُريدَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِهِ مِنْهُمَا ، وَالَّذِي يَسَاقُ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ هُوَ الْعَدَدُ شَفَعَ بِمَا يُؤَكِّدُ الْعَدَدَ ، فَدَلَّ بِهِ عَلَى الْقَصْدِ إِلَيْهِ ، وَالْعِنَايَةَ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : « إِثْمًا هُوَ إِلَهُ » ، وَلَمْ تُؤَكِّدْهُ بِوَاحِدٍ لَمْ يَحْسُنْ ، وَخِيَلَتْ أَنَّكَ أَثْبَتَ الْإِلَهِيَّةَ ، لَا الْوَاحِدَانِيَّةَ » .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ : « لَمَّا كَانَ الْاسْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْإِفْرَادِ ، وَالتَّثْنِيَةُ قَدْ يَتَجَوَّزُ فِيهِ ؛ فَيُرَادُ بِهِ [ الْجِنْسُ ] ؛ نَحْوُ : نِعَمَ الرَّجُلِ رَبِّدٌ ، وَنِعَمَ الرَّجُلَانِ الزُّبَيْدَانِ .  
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : [ الْوَافِرُ ]

3319- فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكِّي ... وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوْلَاهَا الْكَلَامُ  
أَكَّدَ الْوَضُوعَ لِهَمَا بِالْوَصْفِ ، فَقِيلَ : إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَقِيلَ : إِلَهُ وَاحِدٌ » .

فصل

قَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ : الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِهِ : « اثْنَيْنِ » : أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَيْتَنَكِرًا مُسْتَقْبَحًا ، فَإِذَا أُريدَ الْمِيَالِغَةُ فِي التَّنْفِيرِ عَنْهُ عَبَّرَ عَنْهُ بِعِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ لِيَصِيرَ تَوَالِي تِلْكَ الْعِبَارَاتِ سَبَبًا لِقُوفِ الْعَقْلِ عَلَى قَبْحِهِ ، وَالْقَوْلُ بِوَجُودِ إِلَهَيْنِ مُسْتَقْبِحٌ فِي الْعَقْلِ ؛ فَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْعَقْلَاءِ لَمْ يَقُلْ بِوَجُودِ إِلَهَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْوَجُودِ ، وَالْعَدَمِ ، وَصِفَاتِ الْكَمَالِ فَالْمَقْصُودُ مِنْ تَكَرِيرِ « اثْنَيْنِ » تَأْكِيدُ التَّنْفِيرِ عَنْهُ ، وَتَوْقِيفُ الْعَقْلِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْقَبْحِ ، وَأَيْضًا فَقَوْلُهُ « إِلَهَيْنِ » لَفْظٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ : ثُبُوتِ الْإِلَهِ ، وَثُبُوتِ التَّعَدُّدِ .

فَإِذَا قِيلَ : { لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ } لَمْ يَفْهَمْ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ النَّهْيَ ، وَقَعَ عَنِ إِثْبَاتِ الْإِلَهِ ، وَعَنِ إِثْبَاتِ التَّعَدُّدِ ، وَعَنِ مَجْمُوعِهِمَا ، فَلَمَّا قَالَ : { لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ } أَثْبَتَ أَنَّ قَوْلَهُ : « لَا تَتَّخِذُوا » نَهَى عَنِ إِثْبَاتِ التَّعَدُّدِ فَقَطْ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّثْنِيَّةَ مُنَافِيَةٌ لِلْإِلَهِيَّةِ ، وَتَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهِهِ :

الأول : أَنَّا لَوْ فَرضْنَا مَوْجُودَيْنِ ، يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاجِبًا لِدَاتِهِ ؛ لَكَانَ مُشْتَرِكَيْنِ فِي الْوَجُوبِ الْبَالِغَيْنِ ، وَمَا بِهِ الْمَشَارَكَةُ ، غَيْرَ مَا بِهِ الْمُبَايَنَةُ ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُرَكَّبٌ مِنْ جِزْئَيْنِ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُمْكِنٌ ؛ فَثَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ وَاجِبَ الْوَجُودِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ يَنْفِي الْقَوْلَ بِكُونِهِمَا وَاجِبِي الْوَجُودِ .

الثاني : أَمَا لو فرضنا إلهين ، وحاول أحدهما تحريك جسم ، والآخر تسكينه ؛ امتنع كون أحدهما أولى بالفعل من الثاني ؛ لِأَنَّ الحركة الواحدة والسكون الواحد ، لا يقبل القسمة أصلاً ، ولا التفاوت أصلاً ؛ وإذا كان كذلك امتنع أن تكون القدرة على أحدهما أكمل من القدرة على الثاني ؛ وإذا ثبت هذا ، امتنع كون إحدى القدرتين أولى بالتأثير من الثانية ، وإذا ثبت هذا ، فإمَّا أن يحصل مراد كل منهما ، وهو محال ، أو لا يحصل مراد كلٍّ واحدٍ منهما البتة ؛ وحينئذٍ يكون كل واحدٍ منهما عاجزاً ؛ والعاجز لا يكون إلهاً . فثبت أن كونهما اثنين ينفي كون كل واحد منهما إلهاً .

الثالث : لو فرضنا غلهين اثنين ، لكان إمَّا أن يقدر أحدهما على أن يستتر ملكه عن الآخر ، أو لا يقدر ، فإن قدر ؛ فذلك الآخر ضعيفٌ ، وإن لم يقدر ، فهو ضعيفٌ .

الرابع : أن أحدهما : إمَّا أن يقوى على مخالفة الآخر ، أو لا يقوى عليه ، فإن لم يقو عليه ، فهو ضعيف ، وإذا قوي عليه ، فالأول المغلوبُ ضعيفٌ ؛ فثبت أن الاثنينية والإلهية متضادان .

فالمقصود من قوله { لَا تَتَّخِذُوا إلهين اثنين } هو التنبيه على حصول المناقاة ، والمضادة بين الإلهية ، وبين الاثنينية .

ولما ذكر هذا الكلام قال : { إِيَّامًا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ } ، أي : إنه لَمَّا دل الدليل على أنه لا بد للعالم من الإله ، وثبت أن القول بوجود إلهين محالٌ ؛ ثبت أنه لا إله إلا الواحد الأحد .

ثم قال { فَإِيَّايَ فَارْهَبُون } وهذا رجوعٌ من الغيبة إلى حضور ، والتقدير : أنه لَمَّا ثبت أن الإله واحد ، وأن المتكلم بهذا الكلام إلهٌ ؛ ثبت حينئذٍ أنه لا إله للعالم إلا المتكلم بهذا الكلام ، فحينئذٍ يحسن منه أن يعدل من الغيبة إلى الحضور ؛ ويقول : { فَإِيَّايَ فَارْهَبُون } .

قوله تعالى : { فَإِيَّايَ } منصوب بفعلٍ مضميرٍ مقدرٍ بعده ، يفسره هذا الظاهر ، أي : إِيَّايَ ارْهَبُوا فَارْهَبُون ، وقدره ابن عطية : ارْهَبُوا إِيَّايَ ، فَارْهَبُون .

قال أبو حيان : وهو ذهولٌ عن القاعدة النحوية ؛ وهي أن المفعول إذا كان ضميراً متصلاً ، والفعل متعدِّ لواحِدٍ ، وجب تأخير الفعل ؛ نحو : { إِيَّاكَ تَعْبُدُ } [ الفاتحة : 5 ] ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة ؛ كقوله : [ الرجز ]

3320- إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ ... وقد مرَّ تقريره أول البقرة .  
وقد يجابُّ عن ابن عطية : بأنه لا يقبُح في الأمور التقديرية ما يقبُح في اللفظية .

(10/132)

وفي قوله : « إِيَّايَ » التفاتٌ من غيبة ؛ وهي قوله « وَقَالَ اللَّهُ » إلى تكلم ، وهو قوله « فَإِيَّايَ » ثم التفاتٌ إلى الغيبة أيضاً ، في قوله تعالى : { وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } .

فصل

قوله « فَارْهَبُون » يفيد الحصر ، وهو أنه لا يرهب الخلق إلا منه ، ثم قال :

{ وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } .  
قال ابن عطية : « والواو في قوله : { وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } عاطفة على قوله « إِلَهُ وَاحِدٌ » ، ويجوز أن تكون واو ابتداءً » .  
قال أبو حيان : « ولا يقال : واو ابتداءً إلا لواو الحال ، ولا يظهر هنا الحال » .  
قال شهاب الدين : وقد يطلقون واو ابتداءً ، ويريدون بها واو الاستئناف ؛ أي : التي لم يقصد بها عطف ولا تشريك ، وقد نضوا على ذلك ؛ فقالوا : قد يؤتى بالواو أول الكلام ، من غير قصد إلى عطف ، واستدلوا على ذلك بإتيانهم بها في أول أشعارهم وهو كثير جداً .  
ومعنى قوله : « عاطفة على قوله : إِلَهُ وَاحِدٌ » أي : أنها عطفت جملة على مفرد ، فيجب تأويلها بمفرد ؛ لأنها عطفت على الخبر ؛ فيكون خبراً ، ويجوز - على كونها عاطفة - أن تكون عاطفة على الجملة بأسرها ، وهي قوله تعالى : { إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ } . وكان ابن عطية - رحمه الله - قصد بواو الابتداء هذا ؛ فإنها استنافية .

فصل

قال أهل السنة : هذه الآية تدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ؛ لأنها من جملة ما في السماوات والارض ، وليس المراد من كونها لله ، أنها مفعولة لأجله ، ولطاعته ؛ لأن فيها المباحات ، والمحظورات التي يؤتى بها ، لغرض الشهوة ، واللذة ، لا لغرض الطاعة ؛ فوجب أن يكون المراد من كونها لله تعالى أنها واقعة بتكوينه وتخليقه .

قوله : { وَلَهُ الدِّينَ وَاصِباً } حال من « الدِّينُ » والعامل فيها الاستقرار المتضمن الجارّ الواقع خبراً ، والواصبُ : الدائمُ ؛ قال حسّان : [ المديد ]  
3321- عَيْرَتُهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ ... وَهَزِيمٌ رَعْدُهُ وَاصِبٌ  
وقال ابو الأسود : [ الكامل ]

3322- لا أَبْتِغِي الحَمْدَ القَلِيلَ بَقَاؤُهُ ... يَوْمًا يَذُمَّ الدَّهْرَ أَجْمَعَ وَاصِبًا  
والواصبُ : العليل لمداومة السقم له ؛ قال تعالى : { وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ } [ الصافات : 9 ] أي : دائم ، وقيل : من الوصب ، وهو التعب ؛ ويكون حينئذٍ على النسب ، أي : ذا وَصَبٍ ؛ لأنَّ الدِّينَ فيه تكاليف ، ومشاق على العباد ؛ فهو كقوله : [ المتقارب ]

3323- ... أَصْحَى فُؤَادِي بِهِ قَاتِنًا  
أي : ذا فُتُونٍ ، وقيل : الواصبُ : الخالص ، ويقال : وَصَبَ الشَّيْءُ ، يَصِيبُ وَصُوبًا ، إذا دام ، ويقال واظَبَ على الشَّيْءِ ، وَوَاصَبَ عليه إذا دام ، وَمَفَارَةٌ وَاصِبَةٌ ، أي : بعيدة ، لا غاية لها .  
وقال ابن قتيبة : ليس من أحدٍ يدان له ، ويطاع إلاَّ انقطع ذلك بسبب في حال الحياة ، أو بالموتِ إلا الحقَّ - سبحانه وتعالى - فإنَّ طاعته دائمة لا تنقطع .

(10/133)

قال ابن الخطيب : وأقولُ : الدين قد يعنى به الانقياد ؛ يقال : يا من دانت له الرِّقَابُ ، أي : انقادت لذاته ، أي : وله الدينُ واصلًا ، أي : انقياد كل ما سواه له لازمٌ أبدًا ؛ لأنَّ انقياد غيره له معلل ، بأنَّ غيره ممكن لذاته ، والممكن لذاته يلزم أن يكون محتاجًا إلي السبب ، في طرفي الوجود ، والعدم ، فالماهيات يلزمها الإمكان لزومًا ذاتيًا والإمكان يلزمه الاحتياج إلى المؤثر لزومًا ذاتيًا ، ينتج

أنَّ الماهيات يلزمها الاحتياج إلى المؤثِّر لزوماً ذاتياً ، فهذه [ الماهيات ] موصوفة بالانقياد لله - تعالى - إتصافاً ، دائماً ، واجباً ، لازماً ، ممتنع التَّغير . ثم قال { أَغَيَّرَ اللَّهُ تَبَقُّونَ } ، أي : تخافون؛ استيفهام على طريق الإنكار ، أي : أنكم بعد ما عرفتم أن إله العالم واحد ، وأن كلَّ ما سواه محتاجٌ إليه ، في حدوثة وبقائه ، فبعد العلم بهذه الأصول ، كيف يعقل أن يكون للإنسان رغبة في غير الله أو رهبة من غير الله؟! .

قوله تعالى : { وَمَا يَكُم } يجوز في « مَا » وجهان : أحدهما : أن تكون موصولة ، والجاء صلتها ، وهي مبتدأ ، والخبر قوله : « فَمِنْ اللَّهِ » والفاء زائدة في الخبر؛ لتضمن الموصول معنى الشرط ، تقديره : والذي استقرَّ بكم ، و « مِنْ نِعْمَةٍ » بيانٌ للموصول . وقدَّر بعضهم متعلق « يَكُم » خاصّاً ، فقال : « وَمَا حَلَّ بِكُمْ أَوْ نَزَلَ بِكُمْ » . وليس بجيد؛ إذ لا يقدر إلا كوناً مطلقاً .

الثاني : أنها شرطية ، وفعل الشرط بعدها محذوف ، وإليه نحا الفراء ، وتبعه الحوفيُّ وأبو البقاء .

قال الفراء : التقدير « وما يكن بكم » . وقد ردَّ هذا؛ بأنَّه لا يحذف فعلٌ إلا بعد « إِنْ » خاصّة في موضعين :

أحدهما : أن يكون من باب الاشتغال؛ نحو { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ } [ التوبة : 6 ] لأن المحذوف في حكم المذكور .

الثاني : أن تكون « إِنْ » متلوّة ب « لا » النافية ، وأن يدلَّ على الشرط ما تقدّمه من الكلام؛ كقوله : [ الوافر ]

3324- فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ ... وَإِلَّا يَغْلِي مَفْرَقَكَ الْخُسَامُ

أي : وإلا تطلقها ، فحذف؛ لدلالة قوله « فَطَلَّقَهَا » عليه .

فإن لم توجد « لا » النافية ، أو كانت الأداة غير « إِنْ » لم تحذف إلا ضرورة ، مثال الأول قول الشاعر : [ الرجز ]

3325- قَالَتْ بِنْتُ الْعَمِّ : يَا سَلَمَى وَإِنْ ... كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً؛ قَالَتْ : وَإِنْ

أي : وإن كان فقيراً راضية؛ ومثال الثاني قول الشاعر : [ الرمل ]

3326- صَعْدَةٌ تَابَتْهُ فِي حَائِرٍ ... أَيْتَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِيلُ

وقول الآخر : [ الخفيف ]

@\_3327- فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو ... هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

فصل

لما بيَّن أنَّ الواجب على العاقل أن لا يتَّقِيَ غير الله ، بين ههنا أنه يجب عليه أن لا يشكر أحداً إلا الله تعالى؛ لأنَّ الشكر إنما يلزم على النعمة ، وكلُّ نعمة تحصل للإنسان ، فهي من الله تعالى ، لقوله { وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ } .

(10/134)

واحتجُّوا على أن الإيمان حصل بتخليق الله بهذه الآية؛ فقالوا : الإيمان نعمة وكلُّ نعمة فهي من الله ، فالإيمان من الله تعالى ، وأيضاً : فالنعمة عبارة عن كل ما ينتفع به ، وأعظم الأشياء نفعاً هو الإيمان ، فثبت أنَّ الإيمان نعمة ، وكلُّ نعمة فهي من الله؛ لقوله { وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ } وهذا اللفظ يفيد العموم ، وأيضاً : فالموجود إمّا واجب لذاته ، وهو الله - تعالى - وإما ممكن لذاته ، والممكن لذاته ، لا يوجد إلا لمرجح؛ إن كان واجباً لذاته ، كان حصول



ذلك الممكن بإيجادِ الله - تعالى - وإن كان مُمَكِّنًا لذاته ، عاد التقسيمُ الأول فيه والتسلسل؛ وهو محال ، فلا بدَّ أن ينتهي إلى إيجاد الواجب لذاته؛ فثبت بهذا أن كل نعمة فهي من الله .

واعلم أنَّ النعم : إمَّا دينيَّة أو دنيويَّة ، أما النعمُ الدينيَّة : فهي إمَّا معرفة الحقِّ لذاه ، وإمَّا معرفة الخير؛ لأجل العمل به ، وأما النعمُ الدنيويَّة فهي : إمَّا نفسانية ، وإمَّا بدنيَّة ، وإمَّا خارجية ، وكل واحدٍ من هذه الثلاثة جنس تحت أنواع خارجة عن الحصر والتحديد؛ كما قال : { وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا } [ إبراهيم : 34 ] انتهى .

قوله : { إِذَا مَسَّكُمُ الضَّرُّ } قال ابن عباسٍ - رضي الله عنهما- : يريد الأسقام ، والأمراض ، والقحط ، والحاجة .

[ قوله ] : { قَالِيهِ تَجَاوَزُونَ } الفاء جواب « إِذَا » والجَوَازُ : رفع الصَّوت؛ قال رؤية يصف راهباً : [ المتقارب ]

3328- يَدَاوُمُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِكِ ... طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جَوَارٍ  
ومنهم من قَيَّدَهُ بِالاسْتِغَاثَةِ؛ وَأَنشَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ : [ الكامل ]

3329 ... جَارٌ سَاعَاتِ النَّيَامِ لِرَبِّهِ  
... وَقِيلَ : الْجَوَارُ : كَالْحَوَارِ ، جَارُ النَّوْرِ ، وَخَارٌ : وَاحِدٌ ،  
إِلَّا أَنَّ هَذَا مَهْمُوزُ الْعَيْنِ ، وَذَلِكَ مُعْتَلِّهَا .

وق لايرغب : « جَارٌ إِذَا أَفْرَطَ فِي الدُّعَاءِ ، وَالتَّضَرُّعُ تَشْبِيهًا بِجَوَارِ الْوَحْشِيَّاتِ  
« وَقَرَأَ الزَّهْرِيُّ : « تَجْرُونَ » مَحذُوفُ الْهَمْزَةِ ، وَإِلْقَاءُ حَرَكَتِهَا عَلَى السَّاكِنِ  
قَبْلِهَا ، كَمَا قَرَأَ نَافِعٌ : « رِدَا » فِي { رِذَاءٌ } [ القصص : 34 ] .

ومعنى الآية : أَنَّهُ - تَعَالَى - بَيَّنَّ أَنَّ جَمِيعَ النِّعَمِ مِنَ اللَّهِ ، ثُمَّ إِذَا اتَّفَقَ لِأَحَدٍ  
مَضْرُوءٌ تَزِيلُ تِلْكَ النِّعَمِ؛ فَإِلَى اللَّهِ يَسْتَعِيثُ؛ لَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ لَا مَفْزَعَ لِلخَلْقِ إِلَّا اللَّهُ ،  
فكَأَنَّهُ - تَعَالَى - قَالَ لَهُمْ : فَأَيْنَ أَنْتُمْ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي حَالِ الرِّخَاءِ ،  
وَالسَّلَامَةِ .

قوله : { ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضَّرُّ } « إِذَا » الأولى شرطية ، والثانية : فجائية جوابها ،  
وفي الآية دليل على أنَّ « إِذَا » الشرطية لا تكون معمولة لجوابها؛ لأنَّ ما بعد  
« إِذَا » الفجائية لا يعمل فيما قبلها .

[ وقراء قتادة ] : « كَاشِفٌ » على فاعل . قال الزمخشريُّ : « بمعنى « فعل »  
وهو أقوى من « كَشَفَ » لأن بناء المغالبة يدل على المبالغة » .

قوله : « مِنْكُمْ » يجوز أن يكن صفة ل « قَرِيقٌ » ، و « مِنْ » للتبعيض ،  
ويجوز أن يكون للبيان ، قال الزمخشريُّ : « كأنه قال : إذا فريقٌ كافرٌ ، وهم  
أنتم » .

(10/135)

## فصل

بين - تعالى - أنَّ عند كشف الضَّرِّ ، وسلامة الأحوال ، يفترقون : فريق منهم  
يبقى على ما كان عليه عند الصَّراء ، أي : لا يفزع إلا إلى الله ، وفريق منهم  
يتغيرون فيشركون بالله - تعالى - غيره؛ وهذا جهلٌ وضلالٌ؛ لأنَّه لما شهدت  
فطرته الأصليَّة عند نزول البلاء ، والضَّرُّ في ألا يفزع إلا إلى الله ، ولا يستغاث  
إلا بالله - فعند زوال البلاء يجب ألا يزول عن ذلك الاعتقاد؛ ونظير هذه الآية  
قوله تعالى : { فَلَمَّا تَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ } [ لقمان : 13 ] .

قوله : { لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ } في هذه اللام ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن تكون لام كي ، وهي متعلقة ب « يُشْرِكُونَ » ، أي : أن إشراكهم  
سببه كفرهم به .

الثاني : أنها لام الصيرورة ، أي : صار أمرهم إلى ذلك .

الثالث : أنها لام الأمر ، وإليه نحا الزمخشري .

وقرأ ابو العالية ، ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « فِيمَتَّعُوا » بضم الياء من تحت ، ساكن الميم ، مفتوح الياء مضارع «  
مُتَّعَ » مبيئاً للمفعول ، « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ » بالياء من تحت أيضاً ، وهذا  
المضارع في هذه القراءة ، يجوز أن يكون حذف منه النون فيه؛ إما للنصب ،  
عطفاً على « لِيَكْفُرُوا » وإن كانت لام « كي » ، أو للصيرورة ، وإما لنصب  
أيضاً ، ولكن على جواب الأمر إن كانت اللام للأمر ، ويجوز أن يكون حذفها  
للجزم؛ عطفاً على « لِيَكْفُرُوا » وإن كانت للأمر أيضاً .

فصل

قال بعض المفسرين : هذه لام العاقبة؛ كقوله تعالى : { فَالتَّالِقَةُ آتَتْكَ آيَاتٍ فَارِعُونَ  
لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخَرْنَا } [ القصص : 8 ] يعني : أن عاقبتك تلك التضمرات ،  
ما كانت إلا هذا الكفر .

والمراد بقوله : « بِمَا آتَيْنَاهُمْ » كشف الضر ، وإزالة المكروه ، وقيل : لمراد  
به القرآن وما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من النبوة والشرائع .

ثم توعدهم فقال : « فِيمَتَّعُوا » ، [ والمراد منه التهديد ] ؛ كقوله { قَمَنَ سَاءَ  
قَلْبِي وَمَنْ سَاءَ فَلْيَكْفُرْ } [ الكهف : 29 ] وقوله : { قَسَوْفَ تَعْلَمُونَ }  
أمركم ، وما ينزل بكم من العذاب .

(10/136)

وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيْبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَالِهًا لَتَسْأَلَنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ (56)  
وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ (57) وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَى  
ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ  
أُبْمُسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (59) لِلَّذِينَ لَا  
يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (60) وَلَوْ  
يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا بُرِكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ  
مُسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ (61) وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ  
مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ السُّبْحَةُ الْكُذِبَ إِنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ  
مُفْرَطُونَ (62) تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى آلِهِمِ مِنْ قَبْلِكَ قُرْآنًا لَّهُمُ الشَّيْطَانُ  
أَعْمَالَهُمْ فَهَوَّوْا وَلَهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (63) وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا  
لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (64)

قوله : { وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيْبًا } الآية لما بين فساد قول أهل الشرك  
بالدلائل القاهرة ، شرح في هذه الآية تفاصيل أقوالهم .

قوله : { لِمَا لَا يَعْلَمُونَ } الضمير في قوله : « يَعْلَمُونَ » يجوز أن يعود للكفار ،  
أي : لما يعلم ، ومعنى « لَا يَعْلَمُونَ » أنهم يسمونها آلهة ، ويعتقدون أنها تضرر  
، وتنفع ، وتشفع ؛ وليس الأمر كذلك .

وجوز أن تكون للآلهة ، وهي الأصنام ، أي : الأشياء غير موصوفة بالعلمز

قال باضهم : والأوّل أولى؛ لأنّ نفي العلم عن الحي حقيقة ، وعن الجماد مجازاً ، وأيضاً : الضمير في « وَيَجْعَلُونَ » عائدٌ على المشركين ، فكذلك في قوله { لِمَا لَا يَعْلَمُونَ } ، وأيضاً فقوله : { لِمَا لَا يَعْلَمُونَ } جمعٌ بالواو والنون؛ وهو بالعقلاء أليق منه بالأصنام .

وقيل : الثاني أولى؛ لأنّ إذا أعدناه إلى المشركين؛ افتقرنا إلى إضمار؛ فإن التقدير : ويجعلون لما لا يعلمون إلهاً ، أو لما لا يعلمون كونه نافعاً ضارّاً ، وإذا أعدناه إلى الأصنام ، لم نفتقر إلى الإضمار؛ لأن التقدير : ويجعلون لما لا علم لها .

وأيضاً : لو كان هذا العلم مضافاً إلى المشركين ، لفسد المعنى؛ لأنه من المحال أن يجعلوا نصيباً مما رزقهم ، لما لا يعلمونه .  
فإذا قلنا بالقول الأول ، احتجنا إلى الإضمار ، وذلك يحتمل وجوهاً :  
أحدها : ويجعلون لما لا يعلمون له حقاً ، ولا يعلمون في طاعته [ تَفْعَاءً ] ، ولا في الإعراض عنه ضراً .

قال مجاهدٌ : يعلمون أنّ الله خلقهم ويضّرهم وينفعهم ، ثم يجعلون لما لا يعلمون أنّه ينفعهم ، ويضّرهم نصيباً .  
وثانيها : ويجعلون لما لا يعلمون إلهيتها .

وثالثها : ويجعلون لما لا يعلمون السبب في صيرورتها بلهة معبودة .  
قوله « تَصِيباً » هو المفعول الأول للجعل ، والجارُّ قبله هو الثاني ، أي :  
ويصيّرون الأصنام .

[ وقوله : ] { مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ } يجوز أن يكون نعتاً ل « تَصِيباً » وأن يتعلق بالجعل؛ ف « مِنْ » على الأول للتبويض ، وعلى الثاني للابتداء .  
فصل

في المراد بالنصيب احتمالات :

أحدها : أنهم جعلوا لله نصيباً من الحرث ، والأنعام؛ يتقرّبون به إلى الله ، ونصيباً للأصنام؛ يتقربون به إليها ، كما تقدم في آخر سورة الأنعام .  
والثاني : قال الحسنُ - رحمه الله - : المراد بهذا النصيب : البَحِيرَةُ ، و السَّائِبَةُ ، والوَصِيلَةُ ، والحَامُ .

والثالث : ربما اعتقدوا في بعض الأشياء ، أنّه لما حصل بإعانة بعض تلك الأصنام ، كما أنّ المنجمين يورّعون موجودات هذا العالم على الكواكب السبعة ، فيقولون : لرجلٍ كذا وكذا من المعادن ، والنبات ، والحيوان ، وللمشترى أشياء أخرى .

ثمّ لَمَّا حكى عن المشركين هذا المذهب ، قال : { تَاللّهِ لِنَسْأَلَنَّ } وهذا في هؤلاء الاقوام خاصة بمنزلة قوله : { فَوَرَبِّكَ لِنَسْأَلَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [ الحجر : 92 ، 93 ] ، فأقسم الله سبحانه وتعالى - جل ذكره - على نفسه أنّه يسألهم ، وهذا تهديد شديد؛ لأن المراد من هذا أنه يسألهم سؤال توبيخ ، وتهديد ، وفي وقت هذا السؤال احتمالان :

الأول : أنه يقع هذا السؤال عند قرب الموت ، ومعينة ملائكة العذاب ، وقيل : عند عذاب القبر ، وقيل : في الآخرة .

الثاني : أنه يقع ذلك في الآخرة ، وهذا أولى ؛ لأنه - تعالى - قد أخبر بما يجري هناك من ضروب التوبيخ عند المسألة ، فهو إلى الوعيد أولى .  
النوع الثاني من كلماتهم الفاسدة : قوله : { وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ } ونظيره قوله : { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً } [ الزخرف : 19 ] كانت خزاغة ، وكنانة تقول : الملائكة بنات الله .  
قال ابن الخطيب : « أَطُنُّ أَنْ الْعَرَبُ إِنَّمَا أَطْلَقُوا لَفْظَ الْبَنَاتِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمَا كَانُوا مُسْتَتْرِينَ عَنِ الْعَيُونِ ، أَشْبَهُوا النِّسَاءَ فِي الْإِسْتِتَارِ ، فَأَطْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَنَاتِ » .  
وهذا الذي ظنَّه ليس بشيءٍ ، فإنَّ الجِنَّ أَيْضاً مُسْتَتْرُونَ عَنِ الْعَيُونِ ، وَلَمْ يَطْلُقُوا عَلَيْهَا لَفْظَ الْبَنَاتِ .  
ولمَّا حكى عنهم هذا القول قال : « سُبْحَانَهُ » والمراد : تنزيه ذاته عن نسبة الولد إليه .

وقيل : تعجب الخلق من هذا الجهل الصَّريح ، وهو وصف الملائكة بالأنوثة ، ثم نسبتها بالولدية إلى الله - سبحانه وتعالى - والمعنى : معاذ الله .  
قوله : { وَلَهُمْ مَّا يَشْتَهُونَ } يجوز فيه وجهان :  
أحدهما : أن هذا الجملة من مبتدأ ، وخبر ، أي : يجعلون لله البنات ، ثمَّ أخبر أنَّ لهم ما يشتهون .

وجوَّز الفَرَّاءُ ، والحوْفِيُّ ، والزمخشريُّ ، وأبو البقاء - رحمة الله عليهم - أن تكون « مَا » منصوبة المحلِّ؛ عطفاً على « الْبَنَاتِ » و « لَهُمْ » عطف على الله ، أي : ويجعلون لهم ما يشتهون .  
قال أبو حيان : وقد ذهبوا عن قاعدة نحوية ، وهو أنه لا يتعدَّى فعل المضمَر إلى ضميره المتَّصل ، إلا في باب « ظَنَّ » وفي « عَدَمَ » و « قَدَّ » ولا فرق بين أن يتعدى الفعل بنفسه ، أو بحرف الجرِّ؛ فلا يجوز : زَيْدٌ ضربه ، أي : ضرب نفسه ، ولا « زَيْدٌ مَرَّ بِهِ » ، أي : مر بنفسه ، ويجوز : « زيد ظنه قائماً » ، و « زيد فقده وعدمه » أي : [ ظن نفسه قائماً ، وفقد ] نفسه ، وعدمها . إذا تقرَّر هذا ، فجعل « مَا » منصوبة عطفاً على « الْبَنَاتِ » يُوَدِّي إلى تعدِّي فعل الضمير المتَّصل ، وهو واو « يَجْعَلُونَ » إلى ضميره المتَّصل ، وهو « هُمْ » في « لَهُمْ » انتهى .

وهذا يحتاج إلى إيضاح أكثر من هذا ، وهو أنَّه لا يجوز تعدي فعل الضمير المتصل ، ولا فعل الظاهر إلى ضميرها المتصل ، إلا في باب « ظَنَّ » وأخواتها من أفعال القلوب ، وفي « قَدَّ » و « عَدَمَ » فلا يجوز زيدٌ ضربه زيدٌ ، أي : ضَرَبَ نفسه ، ويجوز : زَيْدٌ ظنَّه قائماً ، وظنَّه زَيْدٌ قائماً ، وزَيْدٌ فقده وعدمه ، وفقده وعدمه زَيْدٌ ، ولا يجوز تعدي فعل المضمَر المتصل إلى ظاهر ، في باب من الأبواب ، لا يجوز : زيدٌ ضَرَبَ نفسه ، وفي قولنا « على ضميرها المتصل » قيدان :

أحدهما : كونه ضميراً ، فلو كان ظاهراً كالنفس لم يمتنع ، نحو : زَيْدٌ ضرب نفسه وصرَّب نفسه زيد .

(10/138)

والثاني : كونه متَّصلاً ، فلو كان منفصلاً؛ جاز ، نحو : زيدٌ ما ضرب إلاَّ إِيَّاهُ ، وما صَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ إِيَّاهُ ، وأدلة هذه المسألة المذكورة في كتب النحو .

وقال مكي : « وهذا لا يجوز عند البصريين ، كما لا يجوز : جعلت لي طعاماً إنّما يجوز جعلت لنفسي طعاماً ، فلو كان لفظ القرآن : ولأنفسهم ما يشتهون ، جاز ما قال الفرّاء عند البصريين ، وهذا أصلٌ يحتاج إلى تعليل ، وبسطٍ كثيرٍ » . وقال أبو حيّان - بعدما حكى أنّ « ما » في موضع نصبٍ عن الفرّاء ، ومن تبعه - وقال أبو البقاء ، وقد حكاؤه ؛ وفيه نظرٌ .

قال شهابُ الدّين : « وأبو البقاء لم يجعل النَّظْرَ في هذا الوجه ، إنّما جعله في تضعيفه ، بكونه يؤدّي على تعدي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل في غير ما استثنى ، فإنه قال : « وضعّف قومٌ هذا الوجه ، وقالوا : لو كان كذلك لقال : ولأنفسهم ، وفيه نظرٌ » فجعل النظر في تضعيفه لا فيه » . وقد يقال : وجه النَّظْرِ أنّ الممتنع تعدي ذلك الفعل ، أي : وقوعه على ما جر بالحرف ، نحو : « زيد مرّ به » فإن المرور واقعٌ ب « زيدٍ » ، وأمّا ما نحن فيه ، فليس الجعل واقعاً بالجاعلين ، بل ما يشتهون . وكان أبو حيّان يعترض دائماً على القاعدة المتقدمة بقوله تعالى : { وهزى إِلَيْكَ بِجِدَعِ النَّخْلَةِ } [ مريم : 25 ] { واضمم إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ } [ القصص : 32 ] .

والجواب عنهما ما تقدّم ، وهو أنّ الهزّ ، والضمّ ليسا واقعين بالكاف ، وقد تقدّم لنا هذا البحث في مكان آخر ، وإنّما أعدته لصعوبته ، وخصوصيته ، هذا بزيادة فائدة ، وأراد بقوله : { وَلَهُمْ مَّا يَشْتَهُونَ } [ النحل : 57 ] أي : الشيء الذي يشتهونه ، وهو السُّنْبُرُ .

ثمّ إنه - تعالى - ذكر أنّ الواحد من هؤلاء المشركين لا يرضى بالنبت لنفسه فالذي لا يرتضيه لنفسه كيف ينسبه لله - تعالى - فقال تعالى : { وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَى } .

التبشيرُ في عرف اللغة : مختصٌّ بالخبر الذي يفيد السرور ، إلا أنّ أصله عبارة عن الخبر الذي يؤثر في تغيير بشرة الوجه ، ومعلومٌ أنّ السرور كما يوجب تغير البشرة ، فيكذلك الحزن يوجبه ؛ فوجب أن يكون التبشيرُ حقيقة في القسمين ، ويؤكدّه قوله تعالى : { فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } [ آل عمران : 21 ] . وقيل : المراد بالتبشير ههنا الإخبار .

قوله : { ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا } يجوز أن تكون « ظلَّ » ليست على بابها من كونها تدلّ على الإقامة نهاراً على الصّفة المسندة إلى اسمها ، وأن تكون بمعنى : « صار » وعلى التقديرين هي ناقصة ، و « مُسْوَدًّا » خبرها .

(10/139)

وأما « وجهه » ففيه وجهان : أشهرهما ، وهو المتبادر إلى الدّهن أنه اسمها . والثاني : أنه بدلٌ من الضمير المستتر في « ظلَّ » : بدل بعضٍ من كلٍّ ، أي : ظلَّ أحدهم وجهه ، أي : ظل وجه أحدهم .

قوله : « كَظِيمٌ » يجوز أن يكون بمعنى فاعل ، وأن يكون بمعنى مفعول كقوله : { وَهُوَ مَكْظُومٌ } [ القلم : 48 ] ، والجمله حالٌ ، ويجوز أن يكون : « وَهُوَ كَظِيمٌ » حالاً من الضمير في « ظلَّ » أو من « وَجْهِهِ » أو من الضمير في : « مُسْوَدًّا » .

وقال أبو البقاء : « فلو قرئ هنا « مُسْوَدُّ » يعني بالرفع ، كلان مستقيماً على

أن يجعل اسم « ظل » مضمراً فيها ، والجملة خيرها .  
وقال في سورة الزخرفي [ الآية : 17 ] : « ويقرآن بالرفع على أنه مبتدأ ،  
وخبّر في موضع خبر ظلّ » .  
قوله : { يتواری } يحتمل أن تكون مستأنفة ، وأن تكون حالاً ممّا كانت الأولى  
حالاً منه إلا « وجهه » فإنه لا يليق ذلك به ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير  
في : « كَظِيمٌ » .  
قوله { مِنَ الْقَوْمِ مِن سِوَاءِ } تعلق هنا جاران بلفظ واحد لاختلاف معناه  
فإنّ الأولى للابتداء ، والثانية للعلّة ، أي : من أجل سوء ما بشرّ به .  
قوله : « أَيْمَسِيكُهُ » قال أبو البقاء : « في موضع الحال ، تقديره : يتواری ، أي  
: مُتَرَدِّدًا هَلْ يَمْسِكُهُ أَمْ لَا؟ » .  
وهذا خطأ عند النحويين؛ لأنهم نصوا على أنّ الحال ، لا تقع جملة طلبية ، و  
الذي يظهر أن هذه الجملة الاستفهامية معمولة لشيء محذوف هو حال من  
فاعل « يَتَوَارَى » ، ليتم الكلام ، أي : يتواری ناظراً ، أو متفكراً : « أَيْمَسِيكُهُ  
على هُونٍ . . . أَمْ يَدُسُّهُ » على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ « مَا » .  
وقرأ الجحدريّ : أَيْمَسِيكُهَا ، أم يدسّها مراعاة للأنثى ، أو لمعنى « مَا » .  
وقرئ : أَيْمَسِكُهُ أم يدسّها ، والجحدري ، وعيسى - رحمهما الله - على « هَوَانٍ  
» بزنة فدان ، وفرقة على « هَوْنٍ » وهي قلقة؛ لأنّ الهون بفتح الهاء : الرَّفْقُ ،  
واللين ، ولا يناسب معناه هنا ، وأمّا الهوان فمعنى « هُونٍ » المضموم .  
قوله : { على هُونٍ } فيه وجهان :

أحدهما : أنه حال من الفاعل ، وهو مروى عن ابن عباس - رضي الله عنهما -  
فإنه قال : أَيْمَسِكُهُ مع [ رضاء ] بهوان نفسه ، وعلى رغم أنفه .  
والثاني : أنه حال من المفعول ، أي : يمسكها ذليلة مهانة .  
والدّس : إخفاء الشيء ، وهو هنا عبارة عن الواد .

فصل

معنى الآية : أنّ وجهه يتغير بتغير المغموم ، ويقال لمن لقي مكروهاً قد اسود  
وجهه غمّاً ، وحزناً ، وإنما جعل اسوداد الوجه كناية عن الغمّ؛ لأنّ الإنسان إذا  
قوي فرحه انشرح صدره ، وانبسط روح قلبه من داخل البدن ، ووصل إلى  
الأطراف ، ولا سيّما إلى الوجه لما بين القلب ، والدماغ من التعلّق الشديد ،  
وإذا وصل الرّوح إلى ظاهر الوجه أشرق الوجه ، وتلألأ ، واستنار ، وإذا قوي غمّ  
الإنسان احتقن الرّوح في داخل القلب ، ولم يبق منه أثر قويّ في ظاهر الوجه  
، فلا جرم يصفّر الوجه ، ويسودّ ، ويظهر فيه أثر الأرضية ، والكآبة؛ فثبت أنّ  
من لوازم الفرح استنارة الوجه ، وإشراقه ، ومن لوازم الغمّ كمودة الوجه ،  
وغيرته ، وسواده ، فلهذا قال : { ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ } أي ممتلئ  
غمّاً « يتواری » به من القوم يتنحى عنهم ويتغيّب من سوء ما بشرّ .

(10/140)

قال المفسّرون : كان الرجل في الجاهليّة إذا ظهر آثار الطلق بامرأته تواری  
واختفى عن القوم إلى أن يعلم ما يولد له ، فإن كان ذكراً؛ ابتهج به وإن كان  
أنثى حزناً ، ولم يظهر أيّاماً يدبر فيها رأيه ماذا يصنع بها؟ وهو قوله :  
{ أَيْمَسِيكُهُ على هُونٍ } ، أي : أحتبسها؟ والإمساك هنا : الحبس ، كقوله :  
{ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ } [ الأحزاب : 37 ] والهون : الهوان .



قال النضر بن شميل : يقال : إنه أهون عليه هوناً ، وهواناً ، وأهنته هوناً وهواناً ، وقد تقدّم الكلام فيه في سورة الأنعام عند قوله تعالى : { عَدَابَ الْهَوْنِ } [ الأنعام : 93 ] .

{ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ } والدَّسُّ : إخفاء الشيء في الشيء ، كانت العرب يدفنون البنات أحياء خوفاً من الفقر عليهن ، وطمع غير الأكفأ فيهن . قال قيس بن عاصم : يا رسول الله : « إني واريبت ثمانى بنات في الجاهلية ، فقال - صلوات الله وسلامه عليه - : أَعْتِقْ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَقِيَّةً » ، فقال : يا نبيّ الله إني ذو إبلٍ ، فقال - عليه الصلاة والسلام - « أهدِ عن كلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ هَدْيًا » .

وروي « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَا أَجِدُ حِلَاوَةَ الْإِسْلَامِ مِنْذُ اسْلَمْتُ قَدْ كَانَ لِي بِنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَأَمَرْتُ أَمْرًا أَنْ تُرَبِّتَهَا وَتَطْبِئَهَا ، فَأَخْرَجْتَهَا إِلَيَّ فَلَمَّا انْتَهَيْتُ بِهَا إِلَى وَادٍ بَعِيدٍ الْقَعْرِ أَلْقَيْتُهَا فِيهِ ، فَقَالَتْ : يَا أَبَتِ قَتَلْتَنِي ، فَكَلِمًا تَذَكَّرْتُ قَوْلَهَا لَمْ يَنْفَعْنِي شَيْءٌ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ هَدَمَهُ الْإِسْلَامُ ، وَمَا كَانَ فِي الْإِسْلَامِ يَهْدِمُهُ الْاسْتِغْفَارُ » .

واعلم أنهم كانوا مختلفين في قتل البنات ، فمنهم من يذبحها ، ومنهم من يحفر الحفيرة ، ويدفنها إلى أن تموت ، ومنهم من يرميها من شاهق جبل ، ومنهم من يغرقها ، وكانوا يفعلون ذلك تارة للغيرة ، وتارة للحمية ، وتارة خوفاً من الفقر ، والفاقة ، ولزوم التّفقة .

وكان صعصعة عم الفرزدق إذا أحسن شيئاً من ذلك ، وجه إلى والد البنت إبلاً يستحيها بذلك ، فقال الفرزدق مفتخراً به : [ المتقارب ]  
3330- وَعَمِّي الَّذِي مَنَعَ الْوَائِدَاتِ ... وَأَحْيَا الْوَيْدَ فَلَمْ تُؤَدِّرْ  
{ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } ؛ لأنهم بلغوا في الاستنكاف من البنت إلى أعظم الغايات .

(10/141)

أولها : أنه يُسَوِّدُ وجهه .  
ثانيها : أنه يختفي عن القوم من شدة نفرتة عنها .  
وثالثها : يقدم على قتلها مع أن الولد محبوبٌ بالطبع ، وذلك يدلُّ على أن النفرة من البنت تبلغ مبلغاً لا مزيد عليه ، فالشيء الذي يبلغ الاستنكاف عنه إلى هذا الحدِّ العظيم ، كيف يليقُ بالعاقل أن ينسبه لإله العالم القديم المقدّس العالی عن مشابهة جميع المخلوقات ؟ .  
ونظير هذه الآية قوله تعالى : { أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى } [ النجم : 21 ، 22 ] .

فصل

قال القرطبيُّ : ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ابئلي من البنات بشيء ، فأحسن إليهن كنَّ له سنراً من النار » .  
وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَتَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ ، وَضَمَّ أَصَابِعَهُ » أخرجهما مسلم .

فصل

قال القاضي : « دلت هذه الآية على بطلان الجبر؛ لأنهم يضيفون إلى الله - تعالى - من الظلم ، والفواحش ما إذا أضيف إلى أحدهم أجهد نفسه في البراءة منه ، والتباعد عنه ، فحكمهم في ذلك مشابهة لحكم هؤلاء المشركين ، بل أعظم؛ لأن إضافة البنات إلى الله إضافة قبح واحد ، وذلك أسهل من إضافة كل القبائح والفواحش إلى الله - تعالى - . »

وجوابه : لما ثبت بالدليل استحالة الصاحبة والولد على الله أردفه الله - تعالى - بذكر هذا الوجه الإقناعي ، وإلا فليس كل ما قبح في العرف قبح من الله - تعالى - ألا ترى أنه لو زين رجل إماءه ، وعبيده ، وبالع في تحسين صورهم ، ثم بالغ في تقوية الشهوة فيهم وفيهن ، ثم جمع بين الكل ، وأزال الحائل ، والمانع ، فإن هذا بالاتفاق حسن من الله - تعالى - وقبيح من كل الخلق ، فعلمنا أن التعويل بالوجوه المبنية على العرف إنما تحسن إذا كانت مسبوقه بالدلائل القطعية اليقينية ، وقد ثبت بالبراهين القطعية امتناع الولد على الله ، فلا جرم حسنت تقويتها بهذه الوجوه الإقناعية .

وأما أفعال العباد فقد ثبت بالدلائل القطعية أن خالقها هو الله سبحانه وتعالى فكيف يمكن إلحاق أحد البابين بالآخر .  
ثم قال : { لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السُّوءِ } والمثلُ السُّوءُ : عبارة عن الصِّفةِ السُّوءِ ، وهي احتياجهم إلى الولد ، وكراهيتهم الإناث خوفاً من الفقر والعارِ { وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى } ، أي : الصِّفةُ العالية المقدسة ، وهي كونه تعالى منزهاً عن الولد .

قال ابن عباس - رضي الله عنه - : مثل السُّوءِ : النَّارُ ، والمثل الأعلى شهادة أن لا إله إلا الله { وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } .  
فإن قيل : كيف جاء { وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى } مع قوله تعالى : { فَلَا تَصْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالُ } [ النحل : 74 ] .  
فالجواب : أن المثل الذي يضربه الله حقُّ وصدقٌ ، والذي يذكره غيره باطل .

(10/142)

قال القرطبي في الجواب : « إن قوله تعالى : { فَلَا تَصْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالُ } ، أي : الأمثال التي توجب الأشباه ، والتقائض ، أي : لا تضربوا لله مثلاً يقتضي نقصاً وتشبهاً بالخلق ، والمثل الأعلى : ووصفه بما لا شبيه له ولا نظير . »  
قوله تعالى : { وَلَوْ يُوَاجِدُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ } الآية لما حكى عن القوم عثم كفرهم ، وقبيح قولهم ، بين أنه يمهل هؤلاء الكفار ، ولا يعاجلهم بالعقوبة إظهاراً للفضل ، والرحمة ، والكرم .  
قالت المعتزلة : هذه الآية دالة على أن الظلم والمعاصي ليست فعلاً لله تعالى ، بل تكون أفعالاً للعباد؛ لأنه - تعالى - أضاف ظلم العباد إليهم ، فقال - عز وجل - { وَلَوْ يُوَاجِدُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ } ، وأيضاً : لو كان خلقاً لله لكانت مؤاخذتهم بها ظلماً من الله ، ولما منع الله - تعالى - العباد من الظلم ، فإن يكون منزهاً عن الظلم أولى؛ ولأن قوه تعالى : « يظلمهم » الباء فيه تدل على العلية ، كما في قوله تعالى : { ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ } [ الحشر : 4 ] . وقد تقدم الجواب مراراً .

فصل  
ظاهر الآية يدلُّ على أن إقدام الناس على الظلم؛ يوجب إهلاك جميع الدواب ،

وذلك غير جائز؛ لأن الدَّابَّةَ لَمَّا لم يصدر عنها ذنبٌ ، فكيف يجوز إهلاكها بسبب ظلم النَّاسِ ؟ .

وأجيب بوجهين :  
أحدهما : أَنَّا لا نسلم أن قوله : { مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ } يتناول جميع الدَّوَابِّ .

قال الجبائي - رحمه الله - : إن المراد لو يؤاخذهم الله بما كسبوا من كفر ، ومعصية لعجل هلاكهم ، وحينئذ لا يبقى لهم نسلٌ ، ومن المعلوم أنه لا أحد إلا وفي أحد أبائه من يستحق العذاب ، وإذا هلكوا ؛ فقد بطل نسلهم ، فكان يلزمه أن لا يبقى في العالم أحد من النَّاسِ ، وإذا [ هلكوا ] ، وجب ألا يبقى أحد من الدَّوَابِّ أيضاً ، لأن الدَّوَابِّ مخلوقَةٌ لمنافع العباد ، وهذا وجهٌ حسن .  
الثاني : أنَّ الهلاك إذا ورد على الظلمة ، ورد أيضاً على سائر النَّاسِ والدَّوَابِّ ، فكان ذلك الهلاك في حق الظلمة عذاباً ، وفي حق [ غيرهم امتحاناً ] ، وقد وقعت هذه الواقعة في زمن نوح - عليه الصلاة والسلام - .  
الثالث : أنه تعالى لو أخذهم لانقطع القطر ، وفي انقطاعه انقطاع النَّبْتِ ، فكان لا يبقى على ظهرها دابَّةٌ .

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - سمع رجلاً يقول : إن الظَّالِمَ لا يَصُفُّ إِلَّا نفسه فقال : « لا والله ، بل إنَّ الحبارى لتموتُ في وكرها بظلم الظالم » .  
وعن ابن مسعود - رضي الله عنه : كَادَ الْجُعَلُ يَهْلِكُ فِي جحره بذنب ابن آدم ؛ فهذه الوجوه الثلاثة مبنية على أن لفظ الدابة يتناول جميع الدَّوَابِّ .  
والجواب الثاني : أنَّ المراد بالدَّابَّةِ الكافر ، قوله تعالى : { قَادًا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ } [ الأعراف : 34 ] .  
قوله : { وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ } ، أي : البنات التي يكرهونها لأنفسهم ومعنى : « ويجعلون » : يصفون الله بذلك ، ويحكمون به له ، كقولك : جعلتُ زيدا على النَّاسِ ، أي : حكمت بهذا الحكم .

(10/143)

وتقدّم معنى الجعل عند قوله تعالى : { مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ } [ المائدة : 103 ] .

قوله : { وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ } بسكون النَّاءِ تخفيفاً ، وهي تشبه تسكين لام { بلى وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ } [ الزخرف : 80 ] ، وهمزة { بَارِكُمْ } [ البقرة : 54 ] ونحوه .

والألسنة : جمع لسان مراداً به التذكير ، فجمع كما جمع فعال المذكر نحو : « جَمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ » ، وإذا أريد به التأنيث جمع جمع أفعال ، كذِرَاعٍ ، وَأُدْرَعٍ .  
وقرأ معاذ بن جبل رضي الله عنه : « الكذُّبُ » بضم الكافِ وَالذَّالِ ، ورفع الباء ، على أنه جمع كذُوبٍ ، كصَبُورٍ وَصُبْرٍ ، وهو مقيسٌ .

وقيل : هو جمع كاذبٍ ، نحو « شَارِفٌ وَشُرْفٌ » ؛ كقول الشاعر : [ الوافر ]  
3331- أَلَا يَا حَمْرَ الشَّيْرِ التَّوَاءِ . . . . .

وهو حينئذٍ صفة ل : « أَلْسِنَتُهُمْ » ، وحينئذٍ يكون « أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى » مفعولاً به والمراد بالحسن : البُتُونُ .

وقال يمانٌ : يعني بالحسنة : الجنة في المعادِ .

فإن قيل : كيف يحكمون بذلك ، وهم منكرون القيامة ؟ .

فالجواب : أن جميعهم لم ينكر القيامة ، فقد قيل : إنه كان في العرب جمعٌ يقرُّون بالبعث ، ولذلك كانوا يربطون البعير النَّفيسَ على قبرٍ ، ويتركه إلى أن يموت ويقولون : إن ذلك الميت إذا حشر؛ يحشر معه مركوبه .  
وقيل : إنهم كانوا يقولون : إن كان محمداً صادقاً في قوله بالبعث ، تحصل لنا الجنة بهذا الدين الذي نحن عليه .

قيل : وهذا القول أولى ، لقوله بعد : « لا جرمَ أن لهم النَّارَ » فردَّ عليهم قولهم ، وأثبت لهم النَّارَ؛ فدلَّ على أنهم حكموا لأنفسهم بالجنة .  
قوله : { لا جرمَ أن لهم النَّارَ } ، أي : حقاً . قال ابن عباسٍ - رضي الله عنه - نعم إن لهم النَّارَ .

قال الزجاج : « لا » رد لقولهم ، أي : ليس الأمر كما وصفوا ، « جرم » [ فعلهم ] أي : كسب ذلك القول لهم النار ، فعلى هذا اللفظ « أن » في محلِّ نصب بوقوع الكسب عليه .

وقال قطربٌ : « أن » في موضع رفع ، والمعنى : وجب أن لهم النَّارَ ، وكيف كان الإعراب ، فالمعنى : أنه يحق لهم النَّارَ ، ويجبُ .  
قوله : { وَآلَهُمْ مُّفْرَطُونَ } قرأ نافعٌ بكسر الراء ، اسم فاعل من أفرط ، إذا تجاوز فالمعنى : أنهم متجاوزون الحد في معاصي الله - تعالى - أو في الإفراط ، فأفعل هنا قاصر .

وقال الفارسيُّ : كأنه من أفرط ، أي : صار ذا فرطٍ ، مثل : أجب ، أي : صار ذا جرب ، والمعنى : أنهم ذو فرطٍ إلى النَّارِ كأنهم قد أرسلوا إلى من يهتئُّ لهم مواضع إلى النَّارِ .

والباقون يفتحها ، اسم مفعولٍ من : أفرطته ، وفيه معنيان : أحدهما : أنه من أفرطته خلفي ، أي : تركته ونسيته ، حكى الفراء أن العرب تقول أفرطت منهم ناساً ، أي : خلفتهم ، والمعنى : أنهم منسيون متروكون في النَّارِ .

والثاني : أنه من أفرطته ، أي : قدمته إلى كذا ، وهو منقولٌ بالهمزة من فرط إلى كذا ، أي : تقدّم إليه ، كذا قاله أبو حيان ، وأنشد للقطامي : [ البسيط ]

(10/144)

3332- واستعجلونا وكأئوا من صحابيتنا ... كما تعجل فرطاً ليؤزاد  
فجعل « فرطاً » قاصراً ، و « أفرطاً » منقولاً .  
وقال الزمخشريُّ : « بمعنى مقدّمون إلى النَّارِ معجلون إليها ، من أفرطت فلاناً وفرطته ، إذا قدّمته إلى الماء » .  
فجعل « فَعَلَ » ، و « أَفَعَلَ » بمعنى؛ لأنَّ « أَفَعَلَ » منقولٌ من « فَعَلَ »  
والقولان محتملان ، ومنه الفرط ، أي : المتقدم ، قال صلى الله عليه وسلم :  
« أتأ فرطكم على الحوض » ، أي : سابقكم ، ومنه « جعله فرطاً لأبويه ودُخراً » ، أي : متقدماً بالشفاعة ، وبتثقيل الموازين ، والمعنى على هذا : أنهم قدموا إلى النَّارِ ، وأنهم فرط الذين يدخلون بعدهم .  
وقرأ أبو جعفر في رواية « مُفْرَطُونَ » بتشديد الرَّاءِ مكسورة من فرط في كذا ، أي : قصّر ، وفي رواية مفتوحة من فرطته معدى بالتضعيف؛ أي من « فرط » بالتخفيف أي : تقدّم ، وسبق .  
وقرأ عيسى بن عمر والحسن - رضي الله عنهما - « لا جرمَ إن لهم النار وإنهم

« بكسر » إن « فيهما على أنهما جواب قسم ، أغنت عنه : « لا جرم » .  
ثم بين - تعالى - أن هذا الصُّنْع الذي صدر من مشركي قريش ، قد صدر عن  
سائر الأمم السَّابِقة في حق أنبيائهم - صلوات الله وسلامه عليهم - .  
فقال : { تَاللّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ قَرِينًا لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ }  
أي : كما أرسلنا إلى هذه الأمة ، وهذا تسليّة للرسول صلى الله عليه وسلم  
فيما كان يناله من الغم بسبب جهالات القوم .  
قالت المعتزلة : هذه الآية تدلُّ على فساد قول المجبرة من وجوه :  
أحدها : أنه إذا كان خالق أعمالهم هو الله - تعالى - ، فلا فائدة في التزيين .  
والثاني : أن ذلك التزيين لما كان بخلق الله - تعالى - لم يجر ذمُّ الشيطان  
بسببه .

والثالث : أن ذلك التزيين هو الذي يدعو الإنسان إلى الفعل ، وإذا كان حصول  
الفعل بخلق الله - تعالى - كان ضرورياً ، فلم يكن التزيين داعياً .  
والرابع : أن على قولهم : الخالق لذلك العمل ، أجدر بأن يكون ولياً لهم من  
الدَّاعي إليه .

الخامس : أنه - تعالى - أضاف التزيين إلى الشَّيْطَان ، ولو كان ذلك المزيّن هو  
الله - تعالى - لكانت إضافته إلى الشَّيْطَان كذباً .  
والجواب : إن كان مزين القبائح في أعين الكفّار هو الشيطان ، فمزين تلك  
الوساوس في عين الشيطان إن كان شيطاناً آخر؛ لزم التَّسلسل ، وإن كان هو  
الله - تعالى - فهو المطلوبُ .  
قوله : { فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ } يجوز أن تكون هذه الجملة حكاية حال ماضية ، أي  
: فهو ناصرهم ، أو آتية .

(10/145)

ويرادُ باليوم يوم القيامة ، والمعنى : فهو وليُّ أولئك الذين زين لهم أعمالهم  
يوم القيامة ، وأطلق اسم اليوم على يوم القيامة لشهرته ، والمقصود أنه لا  
وليَّ لهم ، ولا ناصرٍ لهم؛ لأنهم إذا عاينوا العذاب ، وقد نزل بالشَّيْطَان كنزوله  
بهم ، رَأَوْا أنه لا مخلص له منه كما لا مخلص لهم منه؛ جاز أن يوبَّخوا بأن يقال  
لهم : « هذا وليُّكم اليوم » على وجه السُّخرية .  
وجوّز الزمخشري أن يعود الضمير على قريش ، فيكون حكاية حال في الحال  
لا ماضية ، ولا آتية ، والمعنى : أن الشيطان يتولى إغواءهم ، وصرّفهم عنك كما  
فعل بكفّار الأمم قبلك ، فعلى هذا رجح عن الإخبار عن المم الماضية إلى  
الإخبار عن كفّار مكة ، وسماه ولياً لهم؛ لطاعتهم له ، ولهم عذاب أليم في  
الآخرة .

وجوّز الزمخشري أيضاً أن يكون عائداً على « أمم » ، ولكن على حذف  
مضاف تقديره : فهو وليُّ أمثالهم اليوم .  
واستبعده أبو حيان ، وكان الذي حمّله على ذلك قوله : « الْيَوْمَ » فإنه ظرف  
خال ، وقد تقدّم أنه على حكاية الحال الماضية ، أو الآتية .  
ثم ذكر - تعالى - أنه مع هذا الوعيد الشَّدِيد ، قد أقام الحجّة ، وأزاح العلة فقال  
تعالى : { وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ } ، أي وما  
أنزلنا عليك القرآن إلا لتبين بواسطة بيانات القرآن الأشياء التي اختلفوا فيها  
يعني أهل الملل ، والنحل ، والأهواء ، مثل التوحيد ، والشرك ، والجبر ، والقدر

، وإثبات المعاد ونفيه ، ومثل : تحريمهم الحلال كالبحيرة والسائبة وغيرهما ، وتحليلهم أشياء محرمة كالهيئة .

فصل

قالت المعتزلة : واللام في « لُتَبِّينَ » تدلُّ على أنَّ أفعال الله معللة بالأغراض ، كقوله تعالى : { كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ { [ إبراهيم : 1 ] وقوله عز وجل { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } [ الذاريات : 56 ] .  
والجواب : أنه لما ثبت بالعقل امتناع التعليل ، وجب صرفه إلى التأويل .  
قوله : { وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً } فيه وجهان :

أحدهما : أنهما انتصبا على أنهما مفعولان من أجلهما؛ والناصب : { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ } ولما اتحد الفاعل في العلة ، والمعلول؛ وصلَّ الفعل إليهما بنفسه ، ولما لم يتحد في قوله : { وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ } ، أي : لأن تبين على أنَّ هذه اللام لا تلزم من جهة أخرى ، وهي كون مجرورها « أَنْ » ، وفيه خلاف في خصوصية هذه المسألة ، وهذا معنى قول الزمخشري فإنه قال : « معطوفان على محل « لُتَبِّينَ » إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعول بهما؛ لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب ، ودخلت اللام على : « لُتَبِّينَ » ؛ لأنه فعل المخاطب لا فعل المنزل ، وإنما ينتصب مفعولاً له ما كان فعلاً لذلك الفعل المعلل .  
قال أبو حنَّان - رحمه الله - : « قوله : معطوفان على محل « لُتَبِّينَ » ليس بصحيح؛ لأنَّ محله ليس نصباً ، فيعطف منصوب ، ألا ترى أنَّه لو نصبه لم يجز لاختلافِ الفاعل » .

(10/146)

قال شهابُ الدِّينِ : « الزمخشريُّ لم يجعل النَّصبَ لأجلِ العطفِ على محله إِمَّا جعله بوصول الفعل إليهما لِاتِّحَادِ الفاعِلِ ، كما صرح به فيما تقدَّم أنفاً ، وإنما جعل العطف لأجل التشريك في العلة لا غير ، يعني : أنهما علتان ، كما أنَّ « لُتَبِّينَ » علة ، ولئن سلمنا أنه نصب عطفاً على المحل ، فلا يضر ذلك ، وقوله : « لأنَّ محله ليس نصباً » ممنوع ، وهذا ما لا خلاف فيه من أن محل الجار ، والمجرور النصب؛ لأنه فضلة ، إلا أن تقوم مقام مرفوع ، ألا ترى إلى تخريجهم قوله : « وَأَرْجُلِكُمْ » في قراءة النصب على العطف على محل « برءوسِكُمْ » ، ويجيزون : مررت بزيد وعمرو على خلاف في ذلك بالنسبة إلى القياس ، وعدمه لا في أصل المسألة ، وهذا بحق حسنٌ » .

فصل

قال الكلبيُّ : وصف القرآن بكونه هدي ، ورحمة لقوم يؤمنون ، يدل على أنَّه ليس كذلك في حق الكلِّ ، لقوله في أول البقرة : { هُدًى لِلْمُتَّقِينَ } [ البقرة : 2 ] ، وإِنَّمَا خص المؤمنين بالذِّكر؛ لأنهم هم المنتفعون به ، كقوله : { إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا } [ النازعات : 45 ] ؛ لأنَّ المنتفع بالإنذار هؤلاء القوم فقط .

(10/147)



وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ  
يَسْمَعُونَ (65) وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ  
فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ (66) وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ  
تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (67)

قوله تعالى : { والله أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً } الآية اعلم أَنَّ المقصود الأعظم  
من هذا القرآن العظيم تقرير أصول أربعة : الإلهيات ، والنبوات ، والمعاد ،  
وإثبات القضاء والقدر ، وللمقصود الأعظم من هذه الأصول الأربعة : تقرير  
الإلهيات ، ولهذا السبب كلما امتد الكلام في فصل من الفصول ، عاد إلى تقرير  
الإلهيات ، فهنا لَمَّا امتد الكلام في وعيد الكفار ، عاد إلى تقرير الإلهيات ،  
فقال : { والله أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً } وقد تقدّم تقرير هذه الدلائل ؛  
وقال تعالى : { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ } سماع إنصاف وتدبر ؛  
والمراد : سماع القلوب لا سماع الأذان .  
والنوع الثاني من الدلائل : الاشتدال بعجائب أحوال الحيوانات .  
قوله تعالى : { وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ } والعبرة : العِظَةُ .  
قرأ ابن كثير ، و أبو عمرو ، وحفص عن عاصم ، وحمزة والكسائي « نُسْقِيكُمْ  
» بضمّ النون هنا ، وفي المؤمنين ، والباقون بفتح النون فيهما .  
وهذه الجملة يجوز أن تكون مفسّرة للعبرة ، كأنه قيل : كيف العبرة ؟ فقيل :  
نسقيكم من بين فرث ، ودم لبناً خالصاً ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ ،  
[ مضمراً ] ، والجملة جواب لذلك السؤال ، أي : هي ، أي : العبرة نسقيكم ،  
ويكون كقوله : « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي حَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » .  
واختلف النَّاسُ : هل سَقَى ، وأسقى لغتان بمعنى واحد ، أم بينهما فرق ؟ .  
خلافٌ مشهورٌ ، فقيل : هما بمعنى واحد ، وأنشد جمعاً بين اللغتين فقال :  
[ الوافر ]

3333- سَقَى قَوْمِي بَيْتِي مَجْدٍ وَأَسْقَى ... نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هَلَالٍ  
دعى للجمع بالسقي ، والخصب ، و « نُمَيْرًا » هو المفعول الثاني ، أي : ما  
نميراً ، وللداعي لأرض بالسقيا وغيرها : أسقى فقط .  
وقال الأزهري - رحمه الله - : العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام ، ومن  
السَّمَاءِ ، أو نهر يجري أسقيته ، أي : جعلته شرباً له ، وجعلت له منه مسقى ،  
فإذا كان للمنفعة قالوا : « سَقَى » ، ولم يقولوا : « أسقى » .  
وقال الفارسي : « سَقَيْتُهُ حَتَّى رَوَى ، وَأَسْقَيْتُهُ نَهْرًا جَعَلْتُهُ لَهُ شَرْبًا » .  
وقيل : سقاه إذا ناوله الإناء ؛ ليشرب منه ، ولا يقال من هذا أسقاه .  
وقرأ أبو رجاء « نُسْقِيكُمْ » بضمّ الياء من أسفل ، وفي فاعله وجهان :  
أحدهما : هو الله - تعالى - .  
والثاني : أنه ضمير النعم المدلول عليه بالأنعام ، أي : نعماً يجعل لكم سقياه .  
وقرئ : « نُسْقِيكُمْ » بفتح التاء من فوق . قال ابن عطية : وهي ضعيفة  
قال أبو حيان : « وضعفها عنده - والله أعلم - أنه أتت في : « نُسْقِيكُمْ » وذكر  
في قوله : « مِمَّا فِي بُطُونِهِ » ، ولا ضعف من هذه الجهة ؛ لأنّ التذكير ،  
والتأنيث باعتبارين » .  
قال شهابُ الدِّينِ : وضعفها عنده من حيث المعنى ، وهو أنّ المقصود الامتنان  
على الخلق ، فنسبة السقي إلى الله هو الملائم لا نسبته إلى الأنعام .

قوله : { مِمَّا فِي بُطُونِهِ } يجوز أن تكون « مِنْ » للتبعيض ، وأن تكون لابتداء الغاية وعاد الضمير ها هنا على الأنعام مفرداً مذكراً .  
قال الزمخشريُّ : ذكر سبويه الأنعام في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على أفعال ، كقولهم « تَوْبُ أَسْمَالٍ » ، ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً ، وَأَمَّا { فِي بُطُونِهَا } [ المؤمنون : 21 ] في سورة المؤمنين ، فلأنَّ معناه الجمع ، ويجوز أن يقال في « الأنعام » وجهان : أحدهما : أن يكون جمع تكسيرٍ : « تَعَمُّ » كأَجْبَالٍ فِي جَبَلٍ . وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع ، فإذا ذكر ، فكما يذكر « تَعَمُّ » في قوله : [ الرجز ]

3334- فِي كُلِّ عَامٍ تَعَمُّ يَحْوَوْتُهُ ... يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَيَنْبِجُوْتُهُ

وإذا أثبت فيه وجهان : أنه تكسير نعم ، وأنه في معنى الجمع .  
قال أبو حيان : أمَّا ما ذكره عن سبويه ، ففي كتابه في هذا الباب ، ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل ما نصه : « وَأَمَّا أَجْمَالٌ ، وَفُلُوسٌ فَإِنَّهَا تَنْصَرَفُ ، وَمَا أَشْبَهَهَا ؛ لِأَنَّهَا ضَارَعَتِ الْوَاحِدَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَقْوَالٌ ، وَأَقَاوِيلٌ ، وَأَعْرَابٌ ، وَأَعْرَابِيٌّ ، وَأَيْدٍ ، وَأَيَادٍ فَهَذِهِ الْأَحْرَفُ تَخْرُجُ إِلَى مِثَالٍ : مَفَاعِلٌ ، وَمَفَاعِيلٌ كَمَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ الْوَاحِدُ ، إِذَا كَسَرَ الْجَمْعُ ، وَأَمَّا مَفَاعِلٌ ، وَمَفَاعِيلٌ ، فَلَا يَكْسَرُ ؛ فَيَخْرُجُ الْجَمْعُ إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِ هَذَا الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ هُوَ الْغَايَةُ فَلَمَّا ضَارَعَتِ الْوَاحِدَ صَرَفَتْ » .

ثمَّ قال : وكذلك الفعول لو كسرت مثل الفلوس ؛ لأنَّ يجمع جمعاً لأخرجته إلى فعائل كما تقول : جَدُودٌ ، وَجَدَائِدٌ ، وَرَكَوْبٌ ، وَرَكَائِبٌ ، وَرَكَابٌ .  
ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل ، لم يجاوز هذا البناء ، ويقوي ذلك أنَّ بعض العرب تقول : « أتي » للواحد فيضم الألف ، وَأَمَّا أفعالٌ ؛ فقد تقع للواحد ، من العرب من يقول : « هو للأنعام » ، قال - الله عزَّ وجلَّ - : { تُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ } . وقال أبو الخطاب : سمعت من العرب من يقول : هذا ثوب أكياش . قال : والذي ذكره سبويه : هو الفرق بين مفاعل ومفاعيل ، وبين أفعال وفُعوول وإن كان الجميع أبنية للجمع من حيث إنَّ مفاعل ، ومفاعيل لا يجمعان ، وأفعال وفُعوول قد يخرجان إلى بناء شبه مفاعل ، أو مفاعيل فلما كانا قد يخرجان إلى ذلك انصرفا ، ولم ينصرف « مفاعل » و « مفاعيل » لشبه ذينك بالمفرد من حيث إنه يمكن جمعها وامتناع هذين من الجمع ، ثمَّ قوي شبههما بالمفرد بأن بعض العرب يقول في « أتي » « أتي » بضم الهمزة ، يعني أنه قد جاء نادراً فعول ، من غير المصدر للمفرد ، وبأن بعض العرب قد يوقع أفعالاً للمفرد من حيث أفرد الضمير فيقول : هو الأنعام ، وإمَّا ذلك على سبيل المجاز ؛ لأنَّ الأنعام في معنى النعم والتَّعم يفرد ؛ كما قال الشاعر : [ الوافر ]  
3335- تَرَكْنَا الْخَيْلَ وَالنَّعْمَ الْمَفْدَى ... وَقُلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا : أَقِيمِي

(10/149)

ولذلك قال سبويه : طوأمَّا أفعال فقد يقع للواحد « فقوله : » قد يقع للواحد « دليلٌ على أنه ليس ذلك بالوضع ، فقول الزمخشريُّ : « إنَّه ذكره في الأسماء المفردة على أفعال » تحريف في اللفظ ، وفهم عن سبويه ما لم

يرده ، ويدلُّ على ما قلناه : أنَّ سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة نص على أنَّ أفعالاً ليس من أبنيتها .  
قال سيبويه في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة : « وليس في الكلام أفعال ، ولا أفعول ، ولا أفعال ، ولا أفعال ، ولا أفعال إلا أن تكسّر عليه اسماً للجمع » ، قال : « فهذا نصُّ منه على أنَّ أفعالاً لا يكون في الأسماء المفردة »

قال شهاب الدّين : الذي ذكره الزمخشريّ ، وهو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو كافٍ في تسويغ عودِ الضمير مفرداً ، وإن كان أفعالاً قد يقع موقع الواحد مجازاً ، فإنَّ ذلك ليس بصائرٍ فيما نحن بصدده ، ولم يحرف لفظه ، ولم يفهم عنه غير مراده لما ذكرناه من هذا المعنى الذي قصده .  
وقيل : إنّما ذكر الضمير؛ لانه يعود على البعض ، وهو الإناث؛ لأنَّ الذُّكور لا ألبان لها ، والعبارة إنّما هي في بعض الانعام .

وقال الكسائي - رحمه الله - : « أي في بطون ما ذُكر » .  
قال المبرّد : وهذا سائغ في القرآن ، قال تعالى : { كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرَهُ } [ عبس : 11 ، 12 ] اي : هذا الشيء الطالع ، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي .

ولا يجوز : جاريتك ذهب ، وعلامك ذهبت ، وعلى هذا خرج قوله : [ الرجز ]  
3336- فِيهَا حَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ ... كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ  
أي : كأن المذكور .

وقيل : جمع التكسير فيما لا يعقل يعامل معاملة الجماعة ، ومعاملة الجمع .  
ففي هذه السورة اعتبر معنى الجمع ، وفي سورة المؤمنين ، اعتبر معنى الجماعة ، ومن الأوّل قول الشّاعر : [ الرجز ]

3337- مِثْلُ الْفِرَاحِ تُنْفَتُ حَوَاصِلُهُ ... وقيل : لأنه يسدُّ مسدَّ الواحد يفهم الجمع فإنه يسد مسدّم نعم ، ونعم يفهم الجمع؛ ومثله قول الشاعر : [ الرجز ]

3338- وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ وَبَرَدٌ ... لأنه يسد مسدّها « لين » .  
ومثله قولهم هو أحسن الفتيان ، وأجمله أي : أحسن فتى إلا أنَّ هذا لا ينقاس عند سيبويه وأتباعه .

وذكر أبو البقاء سنّة أوجهٍ تقدم منها في غضون ما ذكر خمسة ، والبيادس : أنه يعود على الفحل؛ لأنَّ اللبن يكون من طرق الفحل الناقة ، فأصل اللبن من الفحل .

قال : « وهذا ضعيف؛ لأنَّ اللبن ، وإن نسب إلى الفحل ، فقد جمع البطون وليس في فحل الأنعام إلا واحداً ، ولا للواحد بطون ، فإن قيل : أراد الجنس ، فقد ذكر » .

يعني أنه قد تقدّم أنَّ التذكير باعتبار جنس الأنعام ، فلا حاجة إلى تقدير عوده على فحل المراد به الجنس ، وهذا القول نقله مكي عن إسماعيل القاضي - رحمه الله - ولم يعقبه بنكير .

(10/150)

قال القرطبي : واستنبط القاضي إسماعيل من عود هذا الضمير أن لبن الفحل يقبل التّحريم .

وقال : إنّما جيء به مذكراً؛ لأنَّه راجع إلى ذكر التّعم؛ لأنَّ اللبن للذكور محسوب

ولذلك قضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن اللبن محرّم حين أنكرته عائشة - رضي الله عنها - في حديث : « أَفْلَحَ أَخِي أَبِي الْقَعِيسِ فِاللْمَرَاةِ السَّقِيَّةِ وَلِلرَّجُلِ اللَّفَاخُ » .

أحدها : أَنَّهُ متعلق بالسَّقِي على أَنَّها لابتداء الآية ، فإن جعلنا ما قبلها كذلك ، تعين أن يكون مجرورها بدلاً من مجرور « من » الأولى ، لئلا يتعلق عاملان متّحدان لفظاً ومعنى [ بمعمول ] واحد ، وهو ممتنع إلا في بدل الاشتمال ؛ لأنَّ المكان مشتمل على ما حلَّ فيه ، وإن جعلتها للتبعية هان الأمر .  
الثاني : أَنَّها في محل نصب على الحال من « لَبَنًا » ، إذ لو تأخّرت ، لكانت مع مجرورها نعتاً . قال الزمخشري : « وَإِنَّمَا قَدَّمَ ؛ لأنه موضع العبرة ، فهو قمنٌ بالتقدم » .

الثالث : أَنَّها مع مجرورها حالٌ من الضمير الموصول قبلها .  
والقَرْتُ : فضالة ما يبقى من العلف في الكرش ، وكثيفٌ ما يبقى من الأكل في الأمعاء ، ويقال : فرث كبده ، أي : فثتها ، وأفرث فلانٌ فلاناً ؛ أونقعه في بليّة يجري مجرى الفرث .

روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : « إذا استقرّ العلف في الكرش ، صار أسفله قرناً ، وأعلاه دماً ، وأوسطه لبناً ، فيجري الدّم في العروق واللبن في الصّرع ، ويبقى الفرث كما هو » .  
قوله : « لَبَنًا » هو المفعول الثاني للسَّقِي .

وقرئ : « سَيِّغًا » بتشديد الياء ، بزنة « سَيِّد » وتصريفه كتصريفه . وخفف عيسى بن عمر ، نحو « مَيِّت » ، و « هَيِّن » ، ولا يجوز أن يكون فعلاً ، إذ كان يجب أن يكون سيوغاً كقول .

ومعنى : « سَائِعًا لِلنَّهَارِ » ، أي هنيئاً يجري بسهولة في الحلق ، وقيل : إنه لم [ يشرق ] أحدٌ باللبن قط .

فصل

قال ابن الخطيب : اللَّبْنُ والدّم لا يتولدان ألبنة في الكرش ، والدليل عليه الحسن ، فإن هذه الحيوانات تذبّج دجها متوالياً ، وما رأى أحدٌ في كرشها لا دماً ، ولا لبناً ، ولو كان تولد الدّم ، واللبن في الكرش ؛ لوجب أن يشاهد ذلك في بعض الأحوال ، والشيء الذي دلت المشاهدة على فساده ؛ لم يجر المصير إليه ، بل الحق أنّ الحيوان إذا تناول الغذاء ، ووصل ذلك العلف إلى معدته إن ك ان إنساناً ، وإلى كرشه إن كان من الأنعام وغيرها ، فإذا طبخ ، وحصل الهضم الأول فيه ، فما كان منه صافياً انجذب إلى الكبد ، وما كان كثيفاً ، نزل إلى الأمعاء ، ثم ذلك الذي يحصل منه في الكبد ينطبخ فيها ، ويصير دماً ، وذلك هو الهضم الثاني ، ويكون ذلك الدم مخلوطاً بالصّفراء ، والسّوداء ، وزيادة المادة المائية ، أمّا الصّفراء ، فتذهب إلى المرارة ، والسّوداء إلى الطحال ، و الماء إلى الكلية ، ومنها إلى المثانة ، وأما ذلك الدم فإنه يدخل في الأوردة ، وهي العروق النابتة من الكبد ، وهناك يحصل الهضم الثالث ، وبين الكبد ، وبين الصّرع عروق كثيرة ، فينصب الدّم من تلك العروق إلى الصّرع والصّرع لحمٌ غددي رخو أبيض ، فيقلب الله - تعالى - الدم عند إصباحه إلى ذلك اللحم الغددي الرّخو الأبيض ، من صورة الدّم إلى صورة اللبن فهذا هو القول الصحيح في كيفية تولد اللبن .

فإن قيل : هذه المعاني حاصلة في الحيوان الذَّكَر ، فلم لم يحصل منه اللَّبَنُ؟ قلنا : الحكمة الإلهية قد اقتضت تدبير كل شيء على الوجه اللائق به الموافق لمصلحته ، فمزاج الذَّكَر من كل حيوان يجب أن يكون حاراً يابساً ، ومزاج الأنثى يجب أن يكون بارداً رطباً ، والحكمة فيه أن الولد إنما يتكوَّن في داخل بدن الأنثى؛ فوجب أن يكون بدن الأنثى مختصاً بمزيد الرطوبات لوجهين : الأول : أن الولد إنما يتولد من الرطوبات ، فوجب أن يحصل في بدن الأنثى رطوبات كثيرة لتصير مادة لتولد الولد .

والثاني : أن الولد إذا كبر ، وجب أن يكون بدن الأم قابلاً للتَّمُدُّد؛ حتى يتسع لذلك الولد ، فإذا كانت الرُّطوبات غالبية على بدن الأم ، كان بدنهما قابلاً للتَّمُدُّد؛ فيتسع للولد ، فثبت بما ذكرنا أنه - تعالى - خصَّ بدن الأنثى من كل حيوان بمزيد الرُّطوبات لهذه الحكمة ، ثم إن تلك الرطوبات التي كانت تصير مادة لازدياد بدن الجنين حين كان في رحم الأم ، فعند انفصال الجنين ، تنصب إلى الثدي ، والضرع ، ليصير مادَّةً لغذاء ذلك الطفل الصَّغِير ، فظهر أن السبب الذي لأجله يتولد اللبن من الدَّم في حق الأنثى غير حاصل في حق الذَّكَر ، فظهر الفرق .

وقد تقدَّم ما نقل عن ابن عباس - رضي الله عنه - في أن الفِثْر يكون في أسفل الكرش ، والدم يكون في أعلاه ، و اللبن يكون في الوسط ، وبيننا أن هذا القول على خلاف الحس والتجربة .

واعلم أن حدوث اللبن في الثدي ، واتصافه بالصفات الموافقة لتغذية الطفل مشتمل على حكم عجيبة ، يشهد صريح العقل بأنها لا تحصل إلا بتدبير الفاعل الحكيم والمدبر الرحيم ، وبيانه من وجوه :

الأول : أنه - تعالى - خلق في أسفل المعدة منفذاً يخرج منه ثقل الغذاء فإذا تناول الإنسان غذاء ، أو شربة رقيقة؛ انطبق ذلك المنفذ انطباقاً كلياً ، لا يخرج منه شيء من ذلك المأكول ، والمشروب إلى أن يكمل انهضامه في المعدة ، وينجذب ما صفا منه إلى الكبد ، ويبقى الثقل هناك ، فحينئذ يفتح ذلك المنفذ ، وينزل منه ذلك الثقل ، وهذا من العجائب التي لا يمكن حصولها إلا بتدبير الفاعل الحكيم؛ لأنه متى كانت الحاجة إلى خروج ذلك الجسم من المعدة انفتح فحصل الانطباق تارة ، و الانفتاح أخرى ، بحسب الحاجة ، وتقدير المنفعة ممَّا لا يتأتى إلا بتدبير الفاعل الحكيم .

(10/152)

الثاني : أنه - تعالى - أودع في الكبد قوةً ، تجذب الأجزاء اللطيفة الحاصلة في ذلك المأكول ، والمشروب ، ولا تجذب الأجزاء الكثيفة ، وخلق في الأمعاء قوةً تجذب تلك الأجزاء الكثيفة التي هي الثقل ، ولا تجذب الأشياء اللطيفة البتة ، ولو كان الأمر بالعكس ، لاختلفت مصلحة البدن ، ولفسد نظام هذا التركيب .

الثالث : أنه - سبحانه وتعالى - أودع في الكبد قوةً هاضمة طابخة ، حتى إن تلك الأجزاء اللطيفة؛ تنطبق في الكبد ، وتنقلب دماً ، ثم إنه - تعالى - أودع في المرارة قوةً جاذبة للصَّفراء ، وفي الطحال قوةً جاذبة للسَّوداء ، وفي الكلية قوة جاذبة لزيادة المائية ، حتى يبقى الدم الصَّافي الموافق لتغذية البدن ، وتخصيص كل واحد من هذه الأعضاء بتلك القوة الحاصلة ، لا يمكن إلا بتدبير الحكيم العليم .

الرابع : أنَّ في الوقت الذي يكون الجنين في رحم الأم ينصب من ذلك الدم نصيب وافر إليه حتى يصير مادة تنمي أعضاء ذلك الولد ، وازدياده ، فإذا انفصل ذلك الجنين عن الرَّحِم ينصب ذلك النَّصِيب إلى جانب الثدي ليتولد منه اللبن الذي يكون غذاء له ، فإذا كبر ذلك الولد لم ينصب ذلك النَّصِيب لا إلى الرَّحِم ، ولا إلى الثدي ، بل ينصبُّ على مجموع بدن المتغذي ، فانصبابُ ذلك الدَّم في كلِّ وقتٍ إلى عضوٍ آخر انصباباً موافقاً للمصلحة ، والحكمة لا يتأتى إلا بتدبير الفاعل المختار الحكيم .

الخامس : أنَّ عند تولد اللبن في الضرع أحدث - تعالى - في حلمة الثدي ثقباً صغيرة ومساماً ضيقة ، ولما كانت هذه المسامُ ضيقة جداً ، فحينئذ لا يخرج منها إلا ما كان في غاية الصِّفاء ، واللطفة ، وأمَّا الأجزاء الكثيفة فإنَّه لا يمكنها الخروج من تلك المنافذ الضيقة فتبقى في الدَّاخل ، والحكمة في إحداث تلك الثقوب الصغيرة والمنافذ الضيقة في رأس الحلمة؛ لكي تكون كالمصفاة ، فكل ما كان لطيفاً خرج ، وما كان كثيفاً؛ احتبس في الدَّاخل ، فهذا الطريق يصير ذلك اللبن خالصاً موافقاً لبدن الصَّبِي « سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ » .

السادس : أنه - تعالى - ألهم ذلك الصبي إلى المص؛ فإنَّ الأم إذا ألقت حلمة الثدي في فم الصبي ، فذلك الصبيُّ في الحال يأخذ في المص ، ولولا أنَّ الفاعل المختار الرحيم قد ألهم ذلك الطفل الصغير ذلك العمل المخصوص ، وإلا لم يحصل تخليق ذلك اللبن في الثدي .

السابع : أنَّنا بيَّنا أنه - تعالى - إنما خلق اللبن من فضلة الدَّم ، وإنما خلق الدَّم من الغذاء الذي يتناوله الحيوان ، فالشَّاة لَمَّا تناولت العشب ، وتولدت منه الدم ، وتولدت اللبن من بعض أجزاء ذلك الدَّم ، ثمَّ إنَّ اللبن حصلت فيه أجزاء ثلاثة على طبائع متضادة ، فما فيه من الدهن يكون حاراً رطباً ، وما فيه من المائية يكون بارداً رطباً ، وما كان فيه من الجنية يكون بارداً يابساً ، وهذه الطبائع ما كانت حاصلة في العشب الذي تناولته الشَّاة ، فظهر بهذين أنَّ هذه الأجسام لا تزال تنقلب من صفة على صفة ، ومن حالة إلى حالة ، مع أنَّه لا يناسب بعضه بعضاً ، ولا يشاكل بعضه بعضاً ، وعند ذلك فإنَّ هذه الأحوال إنما تحدث بتدبير فاعل مختار حكيم رحيم ، يدبِّر أحوال هذا العالم على وفق مصالح العباد .

(10/153)

قال المحققون - رضي الله عنهم - : اعتبار حدوث اللبن كما يدلُّ على وجود الصَّانع المختار ، فكذلك يدلُّ على إمكان الحشر والنشر؛ لأنَّ العشب الذي يأكله الحيوان إنما يتولد من الماء والأرض ، فخالق العالم دبَّر تدبيراً آخر ، فقلب ذلك العشب دماً ، ثم دبَّر تدبيراً آخر فقلب ذلك الدَّم لبناً خالصاً ، ثمَّ أحدث من ذلك اللبن الدهن والجبن ، وهذا الاستقرار يجلب على أنه - تعالى - قادرٌ على قلب هذه الأجسام من صفة إلى صفة ، ومن حالة على حالة ، وإذا كان كذلك ، لم يمتنع أيضاً أن يكون قادراً على قلب أجزاء إبدان الموات إلى صفة الحياة والعقل كما كانت قبل ذلك ، فبهذا الاعتبار يدلُّ من هذا الوجه على أنَّ البعث والقيامة أمرٌ ممكنٌ غير ممتنع .

قوله : { وَمِنْ تَمَرَاتِ النَّخِيلِ } فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه متعلق بمحذوف ، فقدَّره الزمخشري : ونسقيكم من ثمرات النَّخِيل والأعناب ، أي : من عصيرها؛ وحذف لدلالة « نُسْقِيكُمْ » قبله عليه قال



: « وَتَتَّخِذُونَ بِيَانٍ وَكُشِفَ عَنْ كَيْفِيَةِ الْإِسْقَاءِ » .  
وقدَّره أبو البقاء : خلق لكم أو جعل لكم وما قدَّره الزمخشري أليق .  
لا يقال : لا حاجة إلى تقدير نسقيكم ، بل قوله : « وَمِنْ ثَمَرَاتٍ » عطف على  
قوله : « مِمَّا فِي بُطُونِهِ » فيكون عطف بعض متعلقات الفعل الأوَّل على  
بعض ؛ كما تقول : سَقَيْتُ زَيْدًا مِنَ اللَّبَنِ وَمِنَ الْعَسَلِ ، فلا يحتاج إلى تقدير  
فعل قَبْلَ قولك : من العسل .  
لا يقال ذَلِكَ ؛ لِن « تُسْقِيكُمْ » الملفوظ به وُقِعَ تفسيرا ل « عِبْرَةٌ » الأنعام ، فلا  
يليق تعلق هذا به ؛ لأنه ليس من العبرة المتعلقة بالأنعام .  
قال أبو حيان : وقيل : متعلق ب « تُسْقِيكُمْ » فيكون معطوفاً على مِمَّا فِي  
بُطُونِهِ « أو : ب « نسقيكم » محذوفة دلَّ عليها « تُسْقِيكُمْ » انتهى .  
ولم يعقبه تنكير ، وفيه ما تقدَّم .  
الثاني : أنه متعلق ب « تَتَّخِذُونَ » ، و « مِنْهُ » تكرير للظرف توكيداً ؛ نحو : زَيْدٌ  
فِي الدَّارِ فِيهَا ، قاله الزمخشري - رحمه الله تعالى - وعلى هذا فالهاء في «  
مِنْهُ » فيها سِنَّةٌ أوجه :  
أحدها : أنها تعود على المضاف المحذوف الذي هو العصير ؛ كما رجع في قوله  
تعالى :

(10/154)

{ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } [ الأعراف : 4 ] إلى الأهل المحذوف .  
الثاني : أنها تعود على معنى الثمرات ؛ لأنها بمعنى الثمر .  
الثالث : أنها تعود على النخيل .  
الرابع : أنها تعود على الجنس .  
الخامس : أنها تعود على البعض .  
السادس : أنها تعود على المذكور .  
الوجه الثالث من الأوجه الأول : أنه معطوف على قوله : « فِي الْأَنْعَامِ »  
فيكون في المعنى خبراً عن اسم إنَّ في قوله - عز وجل - : { وَإِنَّ لَكُمْ فِي  
الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً } التقدير : وإن لكم في الأنعام ومن ثمرات النخيل لعبرة ،  
ويكون قوله : « تَتَّخِذُونَ » بياناً وتفسيراً للعبرة ، كما وقع « تُسْقِيكُمْ »  
تفسيراً لها أيضاً .  
الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، فقدَّره الطبري : ومن ثمرات النخيل  
والأعناب ما تتخذون .  
قال أبو حيان : « وهو لا يجوز على مذهب البصريين » .  
قال شهاب الدين : وفيه نظر ؛ لأنَّ له أن يقول : ليست « ما » هذه موصولة ،  
بل نكرة موصوفة ، وجاز حذف الموصوف والصفة جملة ؛ لأنَّ في الكلام « مِنْ  
» ، ومتى كان في الكلام « مِنْ » اطرد الحذف ، نحو : « مِمَّا ظَعَنَ وَمِمَّا أَقَامَ »  
؛ ولهذا نظره مكِّيُّ بقوله - تعالى - : { وَمَا مِمَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ } [ الصافات  
: 164 ] ، أي : إلا من له مقام معلوم ، قال : فحذفت « مَنْ » دلالة « مِنْ »  
عليها في قوله : « وَمَا مِمَّا إِلَّا لَهُ » .  
ولمَّا قدَّر الزمخشري الموصوف ، قدره : « ثمر تتخذون منه » ؛ ونظَّره بقول  
الشاعر : [ الرجز ]  
3339- يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ ... تقديره : بكفِّي رجل ، إلا أنَّ

الحذف في البيت شأناً؛ لعدم « مِنْ » .  
ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه؛ قال : « وقيل : هو صفة لمحذوفٍ تقديره : شيئاً  
تتخذون منه بالنصب ، أي : وإن من ثمرات النَّخِيلِ وإن شئت « شيءٌ » -  
بالرفع - على الابتداء ، و « مِنْ ثمراتٍ » خبره » .  
قال الواحدي : « و « الأَعْنَابِ » عطف على الثَّمَرَاتِ لا على « النَّخِيلِ » ؛ لَنَّهُ  
يصير التقدير : ومن ثمرات الأَعْنَابِ ، والعنب نفسه ثمرة وليس له ثمرة أخرى  
» .

وَالسَّكَّرُ : بفتحين فيه أقوال :  
أحدها : أنه من أسماء الخمر؛ كقول الشاعر : [ البسيط ]  
3340- يَنْسَ الصُّحَاةُ وَيُنَسَّ الشَّرْبُ شَرِبُهُمْ ... إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُرَاءُ وَالسَّكَّرُ  
الثاني : أنه في الأصل مصدر ، ثم سُمِّيَ به الخمر ، يقال : سَكَرَ يَسْكُرُ سُكْرًا  
وَسُكْرًا؛ نحو : رَشِدَ يَرشُدُ رُشْدًا وَرَشْدًا؛ قال الشاعر : [ الوافر ]  
3341- وَجَاءُوا وَتَأْتِيهِمْ سَكَّرٌ عَلَيْنَا ... فَأَجَلَى الْيَوْمَ وَالسَّكَرَانُ صَاحِي  
قاله الزمخشري .  
الثالث : أنه اسم للخلِّ بلغة الحبشة؛ قاله ابن عَبَّاسٍ .  
الرابع : أنه اسم للعصير ما دام حلواً؛ كأنه سُمِّيَ بذلك لميله لذلك لو ترك .  
الخامس : أنه اسم للطعم ، قاله أبو عبيدة ج وأنشد : [ الرجز ]

(10/155)

3342- جَعَلْتُ أَعْرَاضَ الْكِرَامِ سَكَّرًا ... أي : تنقلتُ بأعراضهم .  
وقيل في البيت بأنه من الخمر ، وأنه إذا انتهك أعراض النَّاسِ كان يخمر بها .  
وقال الضحاك والنَّخَعِيٌّ ومن يبيحُ شرب النبيذ : السَّكَّرُ هو النبيذ؛ وهو نقيع  
التمر والزبيب إذا اشتدَّ ، والمطبوخ من العصير .  
ومن حرَّمه يقول : المراد من الآية : الإخبار لا الإحلال .  
قوله : { وَرِزْقًا حَسَنًا } يجوز أن يكون من عطف المتغايرات ، وهو الظاهر؛  
كما قال المفسرون : إنه كالزَّيْبِ وَالخَلِّ وَالذَّبْسِ ونحو ذلك وأن يكون من  
عطف الصِّفَاتِ بعضها على بعض ، أي : تتخذون منه ما يجمع بين السَّكَّرِ  
وَالرِّزْقِ الْحَسَنِ؛ كقوله : [ المتقارب ]  
3343 ... - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ  
فصل

ذهب ابن مسعود ، وابن عمر ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، ومجاهد إلى أن  
السَّكَّرَ الخمر ، والرِّزْقَ الْحَسَنَ الخَلُّ والرُّبُّ وَالتَّمْرُ وَالزَّيْبُ .  
قالوا : وهذا قبل تحريم الخمر؛ لأن هذه السورة مكية ، وتحريم الخمر نزل في  
سورة المائدة .  
قال بعضهم : ولا حاجة إلى التزام النَّسِيخِ؛ لأنه - تعالى - ذكر ما في هذه الأشياء  
من المنافع ، وخاطب المشركين بها؛ لأنها من أشربتهم ، فهي منفعة في حقهم

ثم إنه - تعالى - نَبَّهَ في هذه الآية أيضاً على تحريمها؛ لأنه مَيَّزَ بينها وبين الرِّزْقِ  
الْحَسَنِ في الذكر ، فوجب أنَّ السَّكَّرَ لا يكون رزقاً حسناً؛ وهو حَسِينٌ بحسب  
السَّهْوَةِ ، فوجب أن يقال : بأن الرجوع عن كونه حسناً بحسب الشريعة ، وإِنَّمَا  
يكون كذلك إذا كانت محرَّمة .

ثم إنه - تعالى - لما ذكر هذه الوجوه التي هي دلائل على التوحيد من وجه ، وتعدد للنعم العظيمة من وجه آخر - قال - جل ذكره- : { إن في ذلك لآية لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } أي : من كان عاقلاً ، علم بالضرورة أن هذه الأحوال لا يقدر عليها إلا الله تعالى - ، فيحتج بأصولها على وجود الإله القادر الحكيم .

(10/156)

وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ (68) ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (69) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنكُم مَّن يَبدُ إِلَىٰ أَرْدَلِ العُمرِ لَكِي لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ (70) وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعِنةِ اللّهِ يَجْحَدُونَ (71) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِعِنةِ اللّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ (72) وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلا يَضُرُّهُمْ لَئِن لَّهُم رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا وَلا يَسْتَطِيعُونَ (73) فَلَا تَضْرِبُوا لِلّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (74)

قوله تعالى { وأوحى ربك إلى النحل } الآية لما بين أن إخراج الألبان من النعم ، وإخراج السكر من ثمرات النخل والأعشاب دلائل قاهرة على أن لهذا العالم إلهاً قادراً مختاراً حكيماً فكذلك إخراج العسل من النحل دليل قاطع على إثبات هذا المقصود .

اعلم أنه - تعالى - قال : { وأوحى ربك إلى النحل } يقال : وحي وأوحى وهو هنا الإلهام ، والمعنى : أنه - تعالى - قرّر في أنفسها هذه الأعمال العجيبة التي يعجز عنها العقلاء من البشر ، وبيانه من وجوه :

الأول : أنها تبني البيوت مسدّسة من أضلاع متساوية ، لا يزيد بعضها على بعض بمجرد طبائعها ، والعقلاء من البشر لا يمكنهم بناء مثل تلك البيوت إلا بالآلات وأدوات مثل : المسطرة والبيكار .

الثاني : أنه ثبت في الهندسة أن تلك البيوت لو كانت مشكلة بأشكال سوى المسدّسات ، فإنه يبقى بالضرورة فيما بين تلك البيوت فرجٌ خالية ضائقة أما إذا كانت تلك البيوت مسدّسة ، فإنه لا يبقى فيها فرجٌ خالية ضائقة فاهتداء ذلك الحيوان الضعيف إلى تلك الحكمة الخفية الدقيقة اللطيفة من الأعاجيب .

الثالث : أن النحل يحصل فيما بينها واحد يكون كالرئيس للبقية ، وذلك الواحد يكون أعظم جنة من الباقي ، ويكون نافذ الحكم على البقية وهم يخدمونه ويحملونه عند تعبه ، وذلك أيضاً من الأعاجيب .

الرابع : أنها إذا نفرت وذهبت من وكرها مع الجماعة إلى موضع آخر ، فإذا أرادوا عودها إلى وكرها ، ضربوا الطبول وآلات الموسيقى ، وبواسطة تلك الألحان يقدر على ردها إلى أوكارها ، وهذه أيضاً حالةٌ عجيبة ، فلما امتاز هذا الحيوان بهذه الخواص العجيبة الدالة على مزيد الذكاء والكياسة ، ليس إلا على سبيل الإلهام ، وهي حالة شبيهة بالوحي ، لا جرم قال - سبحانه وتعالى - في حقها : { وأوحى ربك إلى النحل } .

فصل

قال أبو العباس أحمد بن علي المقرئ - رحمه الله - : الوحي يردُّ على سنَّة  
أوجه :  
الأول : الرِّسالة؛ قال - تعالى - : { إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ } [ النساء : 163 ] ، أي :  
أرسلنا إليك .  
الثاني : الإلهام؛ قال - تعالى - : { وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ } [ النحل : 68 ] .  
الثالث : الإيماء ، قال - تعالى - : { فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا } [ مريم : 11 ]  
أي : أوما إليهم .  
الرابع : الكتابة ، قال - تعالى - : { وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ  
لِيُجَادِلُوكُمْ } [ الأنعام : 121 ] أي : يكتبون إليهم .  
الخامس : الأمر ، قال - تعالى - : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْحَى إِلَيْكُمْ أَنْ  
تَقْرَأُوا } [ الزلزلة : 5 ] ، أي :  
أمرها .  
السادس : الخلق ، قال - تعالى - : { وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا } [ فصلت :  
12 ] ، أي : خلق .  
قال القرطبي : الإلهام هو ما يخلقه الله - تعالى - في القلب ابتداء من غير  
سبب ظاهر؛ قال - تعالى - : { وَتَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا }  
[ الشمس : 7 ، 8 ] ومن غير ذلك البهائم وما يخلقه الله فيها من إدراك  
منافعها ، واجتناب مضارِّها ، وتدبير معاشها ، وقد أخبر الله - تعالى - عن  
الأرض فقال :

(10/157)

{ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْحَى إِلَيْكُمْ } [ الزلزلة : 4 ، 5 ] .  
واعلم أن الوحي قد ورد في حقِّ الأنبياء؛ قال - تعالى - : { وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ  
يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ } [ الشورى : 51 ] ، وفي حقِّ الأولياء؛  
قال - تعالى - : { وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى الْحَوَارِيِّينَ } [ المائدة : 111 ] وبمعنى  
الإلهام في حقِّ بقية البشر؛ قال - تعالى - : { وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى }  
[ القصص : 7 ] وفي حقِّ سائر الحيوانات بمعنى خاص .  
قال الزجاج : يجوز أن يقال : سَمِّيَ هذا الحيوان نحلاً؛ لأن الله - تعالى - نحل  
النَّاسِ العسل الذي يخرج من بطونها .  
وقال غيره : النَّحْلُ يذكر ويؤنث على قاعدة أسماء الأجناس ، فالتأنيث فيها لغة  
الحجاز ، ولذلك أنشأ الله - تعالى - وكذلك كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا  
الهاء .  
وقرأ ابن وثاب : « النَّحْلُ » بفتح الحاء ، فيحتمل أن يكون لغة مستقلة ، وأن  
يكون إتباعاً .  
قوله « أَنْ اتَّخِذِي » يجوز أن تكون مفسَّرة ، وأن تكون مصدرية .  
واستشكل بعضهم كونها مفسَّرة ، قال : لأنَّ الوحي هنا ليس فيه معنى القول؛  
إذ هو الإلهام لا قول فيه .  
وفيه نظر؛ لأن القول لكل شيء بحسبه .  
و « مِنَ الْجِبَالِ » « مِنْ » فيه للتبعيض؛ إذ لا يتهيأ لها ذلك في كل جبل ولا  
شجر ، وتقدِّم القول في « يَعْرِشُونَ » ومن قرأ بالكسر والضم في الأعراف .  
والمراد ب « مِمَّا يَعْرِشُونَ » ما يبنون لها من الأماكن التي تأوي إليها ، وقرئ :  
« يَبْنُونَ » بكسر الباء .

فصل  
اعلم أن النَّحْلَ نوعان :  
أحدهما : ما يسكن الجبال والغياض ولا يتعهدها أحد من النَّاسِ .  
والثاني : ما يسكن البيوت ويتعهدها الناس ، فالأول هو المراد بقوله عز وجل :  
{ أن اتخذي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ } .  
والثاني هو المراد بقوله - عز وجل - { وَمِمَّا يَعْرِشُونَ } وهو خلايا النحل ،  
واختلفوا فيه .  
فقال بعضهم : لا يبعد أن يكون لهذه الحيوانات عقول مخصوصة ، بحيث يمكن  
أن يتوجَّه عليها أمر الله ونهيه .  
وقال آخرون : المراد منه أنه - تعالى - خلق غرائز وطبائع توجب هذه الأحوال ،  
وسياتي الكلام على ذلك في قوله - تعالى - : { يَا أَيُّهَا النَّمْلُ } [ النمل : 18 ]  
إن شاء الله - تعالى - .  
ثم قال - تعالى - : { ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ } « مِنْ » هنا للتبويض ؛ لأنها لا  
تأكل من كل الثمرات ؛ فهو كقوله : { وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ } [ النحل : 23 ]  
أو لابتداء الغاية .  
قال ابن الخطيب : رأيتُ في كتب الطبِّ أن الله - تعالى - دبر هذا العالم على  
وجه يحدث في الهواء طللٌ لطيف في الليل ، ويقع ذلك الطلُّ على أوراق  
الأشجار ، وقد تكون الأجزاء الطليَّة لطيفة صغيرة متفرقة على الأوراق  
والأزهار ، وقد تكون كثيرة بحيث يجمع منها أجزاءً متساوية محسوسة  
كالترنجيبين ، فإنه طللٌ ينزل من الهواء يجمع على أطراف أوراق الشجر في  
بعض البلدان ، وذلك محسوس ، فالقسم الأول : هو الذي أهم الله - تعالى -  
هذا النَّحْلَ ، حتى أنها تلتقط تلك الذرات من الأزهار والأوراق والأشجار بأفواهها  
، وتأكلها وتتغذى بها ، فإذا شبعت ، التقت بأفواهها مرة أخرى شيئاً من تلك  
الأجزاء ، ثم تذهبُ بها إلى بيوتها وتضعها هناك كأنها تدخر لنفسها غذاءها ، فإذا  
اجتمع في بيوتها من تلك الأجزاء الطلية شيء كثير ، فذلك هو العسل .

(10/158)

ومنهم من يقول : إِنَّ النَّحْلَ تأكل من الزهار الطيبة والأوراق العطرة أشياء ،  
ثم إنه - تعالى - يقلب تلك الأجسام في داخل أبدانه عسلاً ، ثم إنها تقيء مرَّة  
أخرى ؛ فذلك هو العسل .  
والأول أقرب ، ولا شك أنه طللٌ يحدث في الهواء ويقع على أطراف الأشجار  
والأزهار ، فكذلك ههنا ، ونحن نشاهد أن النَّحْلَ إنما يتغذى بالعسل ؛ ولذلك إذا  
أخرجوا العسل من بيوت النَّحْلِ تركوا لها بقية من العسل لأجل أن يتغذى بها ،  
فعلما أنها تتغذى بالعسل ، وأنها إنما تقع على الأشجار والأزهار ؛ ليتغذى بتلك  
الأجزاء الطلية العسلية الواقعة من الهواء ، وإذا كان ذلك ، فقوله : « مِنْ كُلِّ  
الثَّمَرَاتِ » أن « مِنْ » هنا لابتداء الغاية لا للتبويض .  
قوله : { فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ } أي : إذا أكلت من كل الثمرات ، فاسلكي سبل  
ربك الطرق التي ألهمك وأفهمك في عمل العسل ، أو اسلكي في طلب تلك  
الثمرات سبل ربك .  
قوله تعالى : « دُلَّالًا » جمع دُلُول ، ويجوز أن يكون حالاً من السبل ، أي : دَلَّهَا  
لها الله - تعالى - ؛ كقوله - عز وجل - : { جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلُولًا } [ الملك :

[ 15 ] وأن يكون حالاً من فاعل « اسلُكي » ، أي : مطيعة منقادة ، بمعنى أن أهلها ينقلونها من مكانٍ إلى مكانٍ ولها يعسوب إذا وقف وافتت وإذا سارت .

وانتصاب « سُئِلَ » يجوز أن يكون على الظرفية ، أي : فاسلُكي ما أكلت في سبل ربك ، أي في مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النوار ونحوه عسلا ، وأن يكون مفعولاً به أي : اسلُكي الطرق التي أفهمك وعلمك في عمل العسل . قوله : { يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا } التفات وإخبار بذلك ، والمقصود منه أن يحتج المكلف به على قدرة الله وحكمته وحسن تدبيره .

واعلم أننا إذا حملنا الكلام على أن النحل تاكل الأوراق والتثمرات ثم تتقيأ ، فذلك هو العسل فظاهر ، وإذا ذهبنا إلى أن النحل يلتقط الأجزاء الطلية بفمه ، فالمراد من قوله : { يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا } ، أي : من أفواهها ، فكل تجويف في داخل البدن يسمى بطناً ، كقولهم : بَطُونُ الدِّمَاغِ ، أي : تجاويف الدماغ ، فكذا قوله - تعالى - { يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا } أي : من أفواهها . قوله : { سَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ } أنه تارة يشرب وحده ، وتارة تتخذ منه الأشربة ، و { مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ } أبيض وأحمر وأصفر .

(10/159)

وقوله - تعالى - : { فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ } ، أي : في العسل . روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْقِهِ عَسَلًا ، فَسَقَاهُ ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : إِنِّي سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا ، رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ ، فَسَقَاهُ قَبْرًا » .

وقال عبد الله بن مسعود : « الْعَسَلُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ » . فإن قيل : كيف يكون شفاء للناس وهو يضرب بالصفراء ويهيج المرار ؟ فالجواب : أنه - تعالى - لم يقل : إنه شفاء لكل الناس وشفاء لكل داء في كل حال ، بل لما كان شفاء للبعض ومن بعض الأدوية ، صلح بأن يوصف بأنه فيه شفاء ؛ والذي يدل على أنه شفاء في الجملة : أنه قلَّ معجون من المعاجين إلا وتمامه وكماله إنما يحصل بالعجن بالعسل ، والأشربة المتخذة منه في الأمراض البلغمية عظيمة النفع .

وقال مجاهد - رحمه الله - : المراد بقوله - تعالى - : { فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ } القرآن ؛ لقوله - تعالى - : { وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ } [ يونس : 57 ] .

وقال - صلوات الله وسلامه عليه - : « عَلَيكُمْ بِالشِّفَاءَيْنِ : الْعَسَلِ وَالْقُرْآنِ » . وعلي هذا تم الكلام عند قوله : { مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ } ، ثم ابتداء وقال : { فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ } أي : في هذا القرآن .

وهذا القول ضعيف ؛ لما تقدم من الحديث ؛ ولأن الضمير يجب عوده إلى أقرب مذكور وهو الشراب ، وأما عوده إلى غير مذكور ، فلا يناسب . فإن قيل : ما المراد بقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : « وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ »

؟ فالجواب : لعنه - صلوات الله وسلامه عليه - علم بالوحي أن ذلك العسل



سيظهر نفعه بعد ذلك ، فلمّا لم يظهر نفعه في الحال - مع أنه - عليه الصلاة و السلام - كان عالمًا بأنه سيظهر نفعه بعد ذلك - كان هذا جاريًا مجرى الكذب ، فلهذا أطلق عليه هذا اللفظ .

ثم إنه - تعالى - ختم الآية بقوله - تعالى - : { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } أي : ما ذكرنا من اختصاص النَّحْلِ بتلك العلوم الدقيقة والمعارف الغامضة؛ مثل بناء البيوت المسدّسة واهتدائها إلى جمع تلك الأجزاء الواقعة من جو الهواء على أطراف أوراق الأشجار بعد تفرّقها ، فكل ذلك أمور عجيبة دالة على أن إله هذا العالم ربّه على رعاية الحكمة والمصلحة . قوله - تعالى - : { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ } الآية لَمَّا ذَكَرَ - تعالى - عجائب أحوال الأنهار والنبات والأنعام والنحل ، ذكر بعض عجائب أحوال الناس في هذه الآية .

واعلم أن العقلاء ضبطوا مراتب عمر الإنسان في أربع مراتب : أولها : سنُّ النشوئ والنماء .

(10/160)

وثانيها : سن الوقوف وهو سنُّ الشباب .  
وثالثها : سن الانحطاط القليل ، وهو سنُّ الكهولة .  
ورابعها : الانحطاط الكبير ، وهو سن الشيخوخة .  
فاحتجّ - تعالى - بانتقال الحيوان من بعض هذه المراتب إلى بعض ، على أن ذلك التّأقّل هو الله - تعالى - ثم قال : { ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ } عند قضاء آجالكم صبياناً ، أو شباباً ، أو كهولاً أو شيوخاً .  
{ وَمِنْكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمْرِ } ، أي : أرداه لقوله - عزَّ وجلَّ - : { وَاتَّبِعْكَ الْأُرْدَلُونَ } [ الشعراء : 111 ] وقوله - تعالى - : { إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا } [ هود : 27 ] .

قال مقاتل : يعني الهرم . وقال قتادة : تسعون سنة .  
وقيل : ثمانون سنة .

قيل : هذا مختصُّ بالكافر؛ لأن المسلم لا يزداد بطول العمر إلا كرامة على الله ، ولا يجوز أن يقال إنه رده إلى أَرْدَلِ الْعَمْرِ؛ لقوله - تعالى - : { ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ } [ التين : 5 ، 6 ] ، فبيّن أن الذين آمنوا وعملوا الصّالحات ما رُدُّوا إلى أسفل سافلين .  
وقال عكرمة : من قرأ القرآن ، لم يردّ إلى أَرْدَلِ الْعَمْرِ .  
قوله : « لِكَيْلَا » في هذه اللام وجهان :

أحدهما : أنّها لام التعليل ، و « كَيْ » بعدها مصدرية ليس إلا وهي ناصبة بنفسها للفعل بعدها ، وهي منصوبة في تأويل مصدر مجرور باللام ، واللام متعلقة ب « يُرَدُّ » .

قال الحوفيُّ : إنّها لام « كَيْ » ، و « كَيْ » للتأكيد .  
وفيه نظر؛ لأنّ اللام للتعليل و « كَيْ » بعدها مصدرية لا إشعار لها بالتعليل والحالة هذه ، وأيضاً فعملها مختلف .

والثاني : أنّها لام الصّيرورة .  
قوله : « سَيِّئاً » يجوز فيه التنازع؛ لأنه تقدمه عاملان : يعلم وعلم ، أي : الفعل والمصدر ، فعلى رأي البصريين - وهو المختار - يكون منصوباً ب « عِلْم »

وعلى رأي الكوفيين يكون منصوباً ب « يَعْلَم » .  
وهو مردود؛ إذ لو كان كذلك لأضمر في الثاني ، فيقال : لكيلا يعلم بعد علم إِيَّاه  
شيئاً .

ومعنى الآية : لا يعقل بعد عقله الأوّل شيئاً ، إن الله عليم قدير .  
قال ابن عبّاس - رضي الله عنه - : يريد بما صنع أولياؤه وأعداؤه ، « قَدِيرٌ »  
على ما يريد .

فصل

هذه الآية كما دلّت على وجود الإله العالم القادر الفاعل المختار ، فهي أيضاً  
تدلّ على صحّة البعث والقيامة؛ لأنّ الإنسان كان معدوماً محضاً ، ثمّ أوجده  
الله ، ثمّ أعدمه مرّة ثانية ، فدلّ على أنّه لمّا كان معدوماً في المرة الأولى ،  
وكان عوده إلى العدم في المرّة الثانية جائزاً؛ فلذلك لمّا صار موجوداً ثمّ عدم  
، وجب أن يكون عوده إلى الوجود في المرّة الثانية جائزاً ، وأيضاً : كان ميتاً  
حين كان نطفة ، ثمّ صار حيّاً ، ثمّ مات فلما كان الموت الأوّل جائزاً ، كان عود  
الموت جائزاً؛ وكذلك لمّا كانت الحياة الأولى جائزة ، وجب أن يكون عود الحياة  
جائزاً في المرّة الثانية ، وأيضاً الإنسان في أول طفولته جاهلٌ لا يعرف شيئاً ،  
ثمّ صار عالماً عاقلاً ، فلما بلغ أرذل العمر ، عاد إلى ما كان عليه في زمان  
الطفولة؛ وهو عدم العقل والفهم فعدم العقل والفهم في المرة الأولى عاد  
بعينه في آخر العمر ، فكذلك العقل الذي حصل ثمّ زال ، وجب أن يكون جائز  
العود في المرّة الثانية ، وإذا ثبتت هذه الجملة ، ثبت أنّ الذي مات وعدم فإنه  
يجوز عود وجوده ، وعود حياته ، وعود عقله مرّة أخرى ، ومتى كان الأمر كذلك  
، ثبت أن القول بالبعث والحشر والنشر حقٌّ .

(10/161)

قوله : { وَاللّٰهُ فَصَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ } الآية هذا اعتبار بحال  
أخرى من أحوال الإنسان؛ لأنّنا نرى أكيس النّاس وأكثرهم عقلاً يفني عمره في  
طلب القدر القليل من الدنيا ولا يتيسّر له ذلك ، ونرى أجلاف النّاس وأقلهم  
عقلاً وفهماً يفتح عليه أبواب الدنيا ، وكلّ شيءٍ خطر بباله أو دار في خياله ،  
فإنه يحصل له في الحال ، ولو كان السّبب هو جهد الإنسان وعقله ، لوّجب أن  
يكون العاقل أفضل في هذه الأحوال ، فلمّا رأينا أن الأعقل الأفضل أقلّ نصيباً  
، والأجهل الأخس أوفر نصيباً - علمنا أنّ ذلك بسبب قسمة القسام؛ كما قال -  
تعالى- : { تَخَنُّ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } [ الزخرف : 32 ]  
وهذا التفاوت غير مختصّ بالمال ، بل حاصل في الدّكاء والبلادة ، والحسن  
والقيح ، والعقل والحمق والصحة والسقم وغير ذلك .

قوله : { فَمَا الَّذِيْنَ فَضَّلُوْا بِرِزْقِهِمْ عَلٰى مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُهُمْ } فيه قولان :  
الأول : أنّ المراد من هذا الكلام تقرير ما تقدّم من أن السّعادة والنّحوسة لا  
يحصلان إلا من الله - تعالى - ، والمعنى : إنا رزقنا الموالى والمماليك جميعاً ،  
فهم في رزقي سواء ، فلا يحسبنّ الموالى أنّهم يرزقون مماليكهم من عندهم  
شيئاً ، وإنما ذلك رزقي أجرته على أيديهم إلى مماليكهم .

والحاصل : أن الرّزاق هو الله - تعالى - ، وأن المالك لا يرزق العبد؛ وتحقيق  
القول فيه : أنه ربما كان العبد أكمل عقلاً ، وأقوى جسماً ، وأكثر وقوفاً على  
المصالح والمفاسد من المولى؛ وذلك يدلّ على أن ذلة العبد وعزة ذلك المولى

من الله؛ كما قال جل ذكره- : { وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ } [ آل عمران : 26 ] .  
 الثاني : أن المراد من الآية : الرد على من أثبت شريكاً لله - عزَّ وجلَّ- ، وعلى هذا القول ففيه وجهان :  
 الأول : أن يكون هذا ردّاً على عبدة الأصنام؛ كأنه قيل : إنَّه - تعالى - فصلَّ الملوك على ممالिकهم ، فجعل المملوك لا يقدر على ملكٍ مع مولاه ، فإذا لم يكن عبيدكم معكم سواءً في الملك ، فكيف تجعلون هذه الجمادات معي سواءً في العبودية .  
 والثاني : قال ابن عباس - رضي الله عنه- : « نزلت هذه الآية في نصارى نجران ، حين قالوا : إنَّ عيسى ابن مريم ابن الله » ، والمعنى : أنكم لا تشركوني عبيدكم فيما ملكتم فتكونوا سواءً ، فكيف جعلتم عبيدي ولداً وشريكاً لي في هذه الألوهية؟ .

(10/162)

قوله : { فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ } في هذه الجملة أوجه :  
 أحدها : أنَّها على حذف أداة الاستفهام ، تقديره : أفهم فيه سواءً ، ومعناه النفي ، أي : ليسوا مستويين فيه .  
 الثاني : أنها إخبار بالتساوي ، بمعنى أن ما يطعمونه ويلبسونه لمماليكهم ، إنما هو رزقي أجرته على أيديهم فهم فيه سواءً .  
 الثالث : قال أبو البقاء : إنَّها واقعة موقع الفعل ، ثم جوز في ذلك الفعل وجهين :  
 أحدهما : أنه منصوب في جواب النَّفي ، تقديره : فما الذين فصلَّوا برادِّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم ، فيستووا .  
 الثاني : أنه معطوفٌ على موضع « يرادِّي » فيكون مرفوعاً ، تقديره : فما الذين فصلَّوا يرذون ، فما يستوون .  
 قوله : { أَقْبِنِعْمَةَ اللَّهِ يَجْحَدُونَ } [ فيه وجهان :  
 أحدهما : لا شبهة في أن المراد من قوله { أَقْبِنِعْمَةَ اللَّهِ يَجْحَدُونَ } الإنكار على المشركين الذين أورد الله تعالى هذه الحجة عليهم .  
 الثاني [ : الباء في قوله : { أَقْبِنِعْمَةَ اللَّهِ } يجوز أن تكون زائدة؛ لأنَّ الجحود لا يتعدَّى بالباء؛ كما تقول : حُذِ الْخَطَامَ وَالْخَطَامَ ، وتعلقت زيدا وبريدٍ ، ويجوز أن يراد بالجحود الكفر ، فعدي بالباء لكونه بمعنى الكفر .  
 وقرأ عاصم في رواية أبي بكر : « تَجْحَدُونَ » بالخطاب؛ لقوله : « بَعْضَكُمْ » و« خَلَقَكُمْ » ، والباقون بالغيبة؛ مراعاةً لقوله - عزَّ وجلَّ- : { فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ } وقوله : { فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ } واختاره أبو عبيدة وأبو حاتم؛ لقرب المخبر عنه ، وأيضاً فظاهر الخطاب أن يكون مع المسلمين ، والمسلمون لا يخاطبون بجحد النعمة ، وهذا إنكار على المشركين .  
 فإن قيلك كيف يصيرون جاحدين بنعمة الله عليهم بسبب عبادة الأصنام؟ .  
 فالجواب من وجهين :

الأول : أنَّه لما كان المعطي لكل الخيرات هو الله - تعالى- ، فالمثبت له شريكاً ، فقد أضاف إليه بعض تلك الخيرات ، فكان جاحداً لكونها من عند الله ، وأيضاً فإنَّ أهل الطبائع وأهل النجوم يضيفون أكثر هذه النعم إلى الطبائع وإلى

النُّجُوم ، وذلك يوجب كونهم جاحدين لكونها من عند الله .  
 الثاني : قال الزجاج : إنه - تعالى - لَمَّا بين الدلائل ، وأظهرها بحيث يفهما كل  
 عاقل ، كان ذلك إنعاماً عظيماً منه على الخلق ، فعند ذلك قال : { أَقْبِنِعْمَةَ  
 اللَّهُ يَجْحَدُونَ } في تقرير هذه البيانات وإيضاح هذه البينات « يَجْحَدُونَ » .  
 قوله : { وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا } الآية هذا نوع آخٍ من أحوال  
 الناس استدلَّ به على وجود الإله المختار الحكيم ، وتنبيهها على إنعام الله على  
 عبده بمثل هذه النعم ، وهذا الخطاب للكلِّ ، فتخصيصه بآدم وحواء - صلوات  
 الله وسلامه عليهما - خلافٌ للدليل ، والمعنى : أنه - تعالى - خلق النساء  
 ليتزوج بها الذكور ، ومعنى « مِنْ أَنْفُسِكُمْ » كقوله - تعالى - :

(10/163)

{ فاقتلوا أَنْفُسَكُمْ } [ البقرة : 54 ] وقوله : { فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ }  
 [ النور : 61 ] ، أي : بعضكم بعضاً ، ونظيره : { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ  
 أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا } [ الروم : 21 ] .  
 قال الأطباء وأهل الطبيعة : المنى إذا انصبَّ إلى الخصية اليمنى من الذكر ، ثم  
 انصبَّ منه إلى الجانب الأيمن من الرَّحِم ، كان الولد ذكراً تاماً ، وإن انصبَّ إلى  
 الخصية اليسرى ، ثم انصبَّ منها إلى الجانب الأيسر من الرَّحِم ، كان الولد  
 أنثى تاماً في الأنوثة ، وإن انصبَّ منها إلى الخصية اليمنى ، وانصبَّ منها إلى  
 الجانب الأيسر من الرَّحِم ، كان ذكراً في طبيعة الإناث ، وإن انصبَّ إلى  
 الخصية اليسرى ، ثم انصبَّ إلى الجانب الأيمن من الرَّحِم ، كان هذا الولد أنثى  
 في طبيعة الذكور .  
 وحاصل كلامهم : أن الذكور الغالب عليها الحرارة واليبوسة ، والغالب على  
 الإناث البرودة والرطوبة ، وهذه العلة ضعيفة ، فإثنا رأينا في النساء من كان  
 مزاجه في غاية السخونة ، وفي الرجال من كان مزاجه في غاية البرودة ، ولو  
 كان الموجب للذكورة والأنوثة ذلك ، لامتنع ذلك ؛ فثبت أن خالق الذكر والأنثى  
 هو الإله القادر الحكيم .

قوله : « وَحَفْدَةٌ » فيه أوجه :  
 أظهرها : أنه معطوف على « تَيْنَ » بقيد كونه من الأزواج ، وفسر هذا بأنه  
 أولاد الأولاد .

الثاني : أنه من عطف الصفات لشيء واحد ، أي : جعل لكم بنين خدماً ،  
 والحفدة : الخدم .

الثالث : أنه منصوب ب « جَعَلَ » مقدّرة ، وهذا عند من يفسر الحفدة  
 بالأعوان والأصهار ، وإنما احتيج إلى تقدير « جَعَلَ » ؛ لأن « جَعَلَ » الأولى  
 مقيدة بالأزواج ، والأعوان والأصهار ليسوا من الأزواج ، والحفدة : جمع حافدٍ ؛  
 كخادم وخدم .

قال الواحدي - رحمه الله - : « ويقال في جمعه : الحفد بغير هاء ؛ كما يقال :  
 الرصد ، ومعنى الحفدة في اللغة : الأعوان والخدم » .

وفيهم للمفسرين أقوال كثيرة ، واشتقاقهم من قولهم : حَفَدَ يَحْفُدُ حَفْدًا  
 وَحْفُودًا وَحَفْدَانًا ، أي : أسرع في الطاعة ، وفي الحديث : « وَإِلَيْكَ تَسْعَى

وَتَحْفُدُ » ، أي : تُسرِع في طاعتك ؛ وقال الآخر : [ الكامل ]  
 3344- حَفَدَ الْوَلَائِدُ حَوْلَهُنَّ وَأَسْلَمَتْ ... بِأَكْفَهِنَّ أَرْمَهُ الْأَجْمَالِ

ويستعمل « حَفَدَ » أيضاً متعدياً؛ يقال : حَفَدَنِي فهو حافِدٌ؛ وأنشد أيضاً :  
[ الرمل ]

3345- يَحْفَدُونَ الصَّيْفَ فِي أَيْتَانِهِمْ ... كَرَمًا ذَلِكَ مِنْهُمْ عَيْرٌ ذُلٌ  
وحكى أبو عبيدة أنه يقال : أَحْفَدَ رَبَاعِيًّا ، وقال بعضهم : الحَفْدَةُ الأَصْهَارُ؛  
وأنشد : [ الطويل ]

3346- فَلَوْ أَنَّ تَفْسِي طَاوَعَنِي لِأَصْبَحْتَ ... لَهَا حَفْدٌ مِمَّا يُعَدُّ كَثِيرٌ  
وَلَكِنَّهَا تَفْسٌ عَلَيَّ أَبِيَّةٌ ... عَيُوفٌ لِإِضْهَارِ اللَّئَامِ قَدُورٌ  
ويقال : سَيْفٌ مُحْتَفِدٌ ، أي : سَرِيعُ القَطْعِ؛ وقال الأصمعي : أصل الحفد مقارنة  
الْحَطَى .

قوله : { وَرَزَقَكُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ } ولَمَّا ذَكَرَ إِنْعَامَهُ عَلَى عِبِيدِهِ بِالمَنْكُوحِ وَمَا فِيهِ  
مِنَ المَنَافِعِ وَالمَصَالِحِ ، ذَكَرَ إِنْعَامَهُ عَلَيْهِمَ بِالمَطْعُومَاتِ الطَّيِّبَةِ ، وَ « مِنْ » فِي  
« مِّنَ الطَّيِّبَاتِ » لِلتَّبَعِيضِ .

ثم قال { أَفْبَالِبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ } قال ابن عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - يَعْنِي :  
بِالأَصْنَامِ وَقَالَ مِقَاتِلٌ : يَعْنِي : بِالشَّيْطَانِ ، وَقَالَ عَطَاءٌ : يَصَدِّقُونَ أَنَّ لِي  
شَرِيكًا وَصَاحِبَةً وَوَلَدًا .

(10/164)

{ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ } أي : بَأَن يَضِيفُوهَا إِلَى غَيْرِ اللَّهِ وَلَا يَضِيفُونَهَا إِلَى  
اللَّهِ ، وَقِيلَ : يَكْفُرُونَ بِالتَّوْحِيدِ وَالإِسْلَامِ  
وقيل : يَحْرَمُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحَلَّهَا اللَّهُ لَهُمْ؛ مِثْلُ : البَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ  
وَالمَوْصِيَلَةِ وَالمَحَامِ ، وَيَبِيحُونَ لِأَنفُسِهِمْ مَحْرَمَاتِ حَرَمَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَهِيَ المَيْتَةُ  
وَلَحْمُ الخَنْزِيرِ { وَمَا ذُبِحَ عَلَى النِّصْبِ } [ المائدة : 3 ] ، أي : يَجْحَدُونَ  
وَيَكْفُرُونَ بِإِنْعَامِ اللَّهِ فِي تَحْلِيلِ الطَّيِّبَاتِ وَتَحْرِيمِ الخَبَائِثِ ، وَيَحْكُمُونَ بِتِلْكَ  
الأحكام الباطلة .

قوله - تعالى - : { وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا } الآية لَمَّا شَرَحَ  
الدَّلَائِلَ الدَّالَّةَ عَلَى صِحَّةِ التَّوْحِيدِ ، وَأَتْبَعَهَا بِذِكْرِ أَقْسَامِ النِّعَمِ العَظِيمَةِ ، أَتْبَعَهَا  
بِالرَّدِّ عَلَى عِبَادَةِ الأصْنَامِ؛ قَالَ { وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا  
مِّنَ السَّمَاوَاتِ } يَعْنِي : المَطَرُ وَالأَرْضُ ، وَيَعْنِي التَّنْبَاتُ وَالتَّمَارُ .

قوله تعالى : { مِّنَ السَّمَاوَاتِ } فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ :  
أَحَدُهَا : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بـ « يَمْلِكُ » ، وَذَلِكَ عَلَى الإِعْرَابِينَ الأُولَى فِي نَصْبِ «  
شَيْئًا » .

الثاني : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ عَلَيَّ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ « رِزْقًا » .

الثالث : أَنَّهُ يُتَعَلَّقُ بِنَفْسِ « رِزْقًا » إِنْ جَعَلْنَاهُ مَصْدِرًا .

وقال ابن عطية - بعد أن ذكر أعمال المصدر منونا- : وَالمَصْدَرُ يَعْمَلُ مِضَافًا  
بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الانفصالِ ، وَلَا يَعْمَلُ إِذَا دَخَلَ الألفُ وَالألفُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَعَّلَّ  
فِي حَالِ الأَسْمَاءِ وَبَعْدَ عَنِ الفِعْلِيَّةِ ، وَتَقْدِيرِ الانفصالِ فِي الإِضَافَةِ حَسَنَ عَمَلِهِ؛  
وَقد جَاءَ عَامِلًا مَعَ الألفِ وَالألفِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : [ المَتَقَارِبِ ]

3347- صَعِيفُ التُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ .....

وقوله : [ الطويل ]

3348- . . . . . فَلَمْ أَتَكُلْ عَن

الصَّرْبِ مِسْمَعًا

قال أبو حيان : أما قوله : « باتِّفاق » إن عني به من البصريين ، فصحيحٌ ، وإن عني به من النحويين ، فليس بصحيح؛ إذ قد ذهب بعضهم على أنه وإن أضيف لا يعمل ، فإن وجد بعده منصوب أو مرفوع قدّر له عاملاً ، وأما قوله : « في تقدير الانفصال » فليس كذلك ، إلا أن تكون إضافته غير محضة؛ كما قال به ابن الطراوة وابن برهان ، ومذهبهما فاسد؛ لأن هذا المصدر قد نعت وأكد بالمعرفة ، وقوله : « لا يعمل . . . إلى آخره » ناقضه بقوله : « وقد جاء عاملاً . . . إلى آخره » .

قال شهاب الدين : فغاية ما في هذا أنه نحا إلى أقوال قال بها غيره ، وأما المناقضة ، فليست صحيحة؛ لأنه عني أولاً أنه لا يعمل في السّعة ، وثانياً أنه قد جاء عاملاً في الضرورة ، ولذلك قيده فقال : « في قول الشاعر » .  
قوله : « شيئاً » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : انه منصوبٌ على المصدر ، أي : لا يملك لهم ملكاً ، أي : شيئاً من الملك .

والثاني : أنه بدلٌ من « رزقاً » أي : لا يملك لهم رزقاً شيئاً ، وهذا غير مقيد؛ إذ من المعلوم أن الرزق شيء من الأشياء ، ويؤيد ذلك أن ابيدل يأتي لأحد معنيين : البيان أو التأكيد ، وهذا ليس فيه بيان؛ لأنه أعم ، ولا تأكيد .

(10/165)

الثالث : أنه منصوب ب « رزقاً » على أنه اسمٌ مصدر ، واسم المصدر يعمل عمل المصدر ، على خلاف في ذلك .  
ونقل مكّي : أن اسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلا في شعر ، وقد اختلف النقلة عن البصريين؛ فمنهم من نقل المنع ، ومنهم من نقل الجواز .  
وقد ذكر الفارسي انتصابه ب « رزقاً » كما تقدّم .  
ورد عليه ابن الطراوة : بأن الرزق اسم المرزوق ، كالرعي ، والطحن . وردّ على ابن الطراوة؛ بأن الرزق بالكسر أيضاً مصدر ، وقد سمع فيه ذلك ، وظاهر هذا أنه مصدر بنفسه لا اسم مصدر .  
قوله تعالى : { وَلَا يَسْتَطِيعُونَ } يجوز في الجملة وجهان :

العطف على صلة « ما » ، والإخبار عنهم بنفي الاستطاعة على سبيل الاستثناف ، ويكون قد جمع الضمير العائد على « ما » باعتبار معناها؛ إذ المراد بذلك أهتهم .

ويجوز أن يكون الضمير عائداً على العابدين .

فإن قيل : قال - تعالى - : { وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ } فعبر عن الأصنام بصيغة « ما » وهي لغير العاقل ، ثم جمع بالواو والنون فقال : « ولا يَسْتَطِيعُونَ » ، وهو مختص بأولي العلم .

فالجواب : أنه عبر عنها بلفظ « ما » اعتباراً باعتقادهم أنّها آلهة ، والفائدة في قوله : « ولا يَسْتَطِيعُونَ » أنّ من لا يملك شيئاً قد يوصف باستطاعته أن يمتلكه بطريق من الطرق فبين - تعالى - أنّ هذه الأصنام لا تملك وليس لها استطاعة تحصيل الملك .

ثم قال - تعالى - : { فَلَا تَصْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالُ } يعني : الأشباه فتشبهونه بخلقه وتجعلون له شريكاً؛ فإنه واحد لا مثل له - سبحانه وتعالى - .

ثم قال : { إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } يعني : أن الله يعلم ما عليكم من



العقاب العظيم ، وأنتم لا تعلمون خطأ ما تضربون من الأمثال ، وحذف مفعول العلم اختصاراً أو اقتصاراً .

(10/166)

صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَيَمِينُ رَزْقَتَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (75)  
وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ  
أَبْتَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ  
مُسْتَقِيمٍ (76) وَلِلَّهِ عَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أُمِرَ السَّاعَةَ إِلَّا كَلِمَةٍ الْبَصَرِ أَوْ  
هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (77)

ثم ضرب مثلاً للمؤمن والكافر؛ فقال - تعالى - : { صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ } ، هذا مثل الكافر رزقه الله مالاً فلم يقدم فيه خيراً .

قوله : { وَمَنْ رَزَقْتَاهُ } يجوز في « مَنْ » هذه أن تكون موصولة ، وأن تكون موصوفة ، واختاره الزمخشري رحمه الله ، قال : « كأنه قيل : وحرراً رزقناه ليطابق عبداً » ومحلها النصب على « عَبْدًا » ، وقد تقدّم الكلام [ إبراهيم : 24 ] في المثل الواقع بعد « صَرَبَ » .

وقوله : { سِرًّا وَجَهْرًا } يجوز أن يكون منصوباً على المصدر ، أي : إنفاق سرّاً وجهراً ، ويجوز أن يكون حالاً . وهذا مثل المؤمن من أعطاه الله مالاً ، فعمل فيه بطاعة الله وأنفقه في رضاه سرّاً وجهراً ، فأثابه الله عليه الجنة .

قوله تعالى : { هَلْ يَسْتَوُونَ } إنّما جميع الضمير وإن تقدّمه ثنان؛ لأنّ المراد : جنس العبيد والأحرار المدلول عليهما ب « عَبْدًا » وب « مَنْ رَزَقْتَاهُ » . وقيل : على الأغنياء والفقراء المدلول عليهما بهما أيضاً ، وقيل : اعتباراً بمعنى « مَنْ » فإنّ معناها جمع فراعى معناها بعد أن راعى لفظها .

فصل

قيل : المراد بقوله : { عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ } هو الصنم؛ لأنّه عبد بدليل قوله : { إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا } [ مريم : 93 ] وهو مملوك لا يقدر على شيء ، والمراد بقوله : { وَمَنْ رَزَقْتَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا } : عابد الصنم؛ لأن الله - تعالى - رزقه المال ، فهو ينفق منه على نفسه وعلى أتباعه سرّاً وجهراً فهما لا يتساويان في بديهة العقل ، بل صريح العقل شاهد بأن عابد الصنم أفضل من الصنم ، فكيف يجوز الحكم بأنه مساوٍ لربّ العالمين في العبودية؟ . وقيل : المراد بالعبد : المملوك عبد معيّن ، قيل : أبو جهل ، وب { وَمَنْ رَزَقْتَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا } أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - . وقيل : عام في كل عبد بهذه الصفة ، وفي كل حرّ بهذه الصفة .

فصل

دلّت هذه الآية على أن العبد لا يملك شيئاً . فإن قيل : دلّت الآية على أن عبداً من العبيد لا يقدر على شيء ، فلم قلت : إن كل عبد كذلك؟ .

فالجواب : أنه ثبت في أصول الفقه : أن الحكم المذكور عقيب الوصف المناسب يدل على كون ذلك الوصف علة لذلك الحكم ، وكونه عبداً وصف مشعرٌ بالذلِّ والمقهورية وقوله : { لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ } حكمٌ مذكورٌ عقبه ، وهذا يقتضي أن العلة لعدم القدرة على شيءٍ ، هو كونه عبداً ، وأيضاً قال بعده : { وَمَنْ رَزَقْتَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا } [ فميز هذا القسم الثاني عن القسم الأول ، وهو العبد بهذه الصفة ، وهو أنه رزقه رزقاً حسناً ] فوجب ألا يحصل هذا الوصف للعبد ، حتّى يحصل الإمتياز بين الثاني وبين الأوّل ، ولو ملك العبد ، لكان الله قد آتاه رزقاً حسناً؛ لن الملك الحلال رزق حسن .

(10/167)

ثم اختلفوا؛ فروي عن ابن عباس - رضي الله عنه - وغيره التشدد في ذلك ، حتى قال : لا يملك الطلاق أيضاً .  
وأكثر الفقهاء على أنه يملك الطلاق ، واختلفوا في أن المالك إذا ملكه شيئاً ، هل يملكه أم لا؟ وظاهر الآية ينفيه .  
فإن قيل : لم قال : { عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ } وكل عبدي فهو مملوك وغير قادر على التصرف؟ .  
فالجواب : ذكر المملوك ليحصل الإمتياز بينه وبين الحر؛ لأن الحر قد يقال : إنه عبد الله ، وأما قوله : { لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ } للتمييز بينه وبين المكاتب والعبد المأذون؛ لأنهما يقدران على التصرف .  
قوله { الحمد لله } قال ابن عباس - رضي الله عنه - : على ما فعل بأوليائه وأنعم عليهم بالتوحيد .  
وقيل : المعنى أن الحمد كله لله ، وليس شيء من الحمد للأصنام؛ لأنها لا نعمة لها على أحد .  
وقوله عز وجل - : { بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } ، أي : أنهم لا يعلمون أن كل الحمد لي ، وليس شيء منه للأصنام .  
وقال القاضي - رحمه الله - : قال للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - : { قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ } [ النمل : 59 ] .  
وقيل : هذا خطاب لمن رزقه الله رزقاً حسناً أن يقول : الحمد لله على أن ميّزه في هذه القدرة على ذلك العبد الضعيف .  
وقيل : لما ذكر هذا المثل مطابقاً للغرض كاشفاً عن المقصود ، قال بعده : { الحمد لله } يعني : الحمد لله على قوّة هذه الحجّة وظهور هذه البينة .  
ثم قال : { بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } ، أي : أنها مع غاية ظهورها ونهاية وضوحها ، لا يعلمونها هؤلاء الجهال .  
قوله - تعالى - : { وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ } الآية وهذا مثل ثان لإبطال قول عبدة الأصنام؛ وتقريره : أنه لما تقرّر في أوائل العقول أن الأبكم العاجز لا يساوي في الفضل والشرف الناطق القادر الكامل مع استوائهما في البشرية فلأن يحكم بأن الجماد لا يكون مساوياً لرب العالمين في المعبودية أولى .  
قال الواحدي : قال أبو زيد : الأبكم هو العيبي المفحم ، وقد بكم بكمأً وبكامةً وقال أيضاً : الأبكم : الأقطع اللسان ، وهو الذي لا يحسن الكلام .  
روى ثعلب عن ابن الأعرابي : الأبكم الذي لا يعقل . وقال الزجاج : الأبكم

المطبق الذي لا يسمع ولا يبصر .  
 ثم قال : { لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ } إشارة إلى العجز التام والتقصان الكامل .  
 وقوله : { كَلَّ عَلَى مَوْلَاهُ } الكَلُّ التَّقْيِلُ ، والكَلُّ العيال ، والجمع : كَلُولٌ ،  
 والكَلُّ : من لا ولد له ولا والد ، والكَلُّ أيضاً : اليتيم . سَمِّيَ بذلك ؛ لثقله على  
 كافله ؛ قال الشاعر : [ الطويل ]  
 3349- أَكُولٌ لِمَالِ الْكَلِّ قَبْلَ شَبَابِهِ ... إِذَا كَانَ عَظْمُ الْكَلِّ عَيْرَ شَدِيدٍ  
 قال أهل المعاني : « أصل الكَلُّ من الغلط الذي هو نقيضُ الحَدَّةِ ، يقال كَلَّ  
 السَّكِينُ : إذا غلظت شفرته فلم تقطع ، وكَلَّ اللسانُ : إذا غلظ فلم يقدر على  
 الكلام ، وكَلَّ فلانٌ عَنِ الأَمْرِ : إذا ثقل عليه فلم ينبعث فيه ، فمعنى « كَلَّ عَلَى  
 مَوْلَاهُ » ، أي : غليظ وثقيل على مولاه أهل ولايته » .

(10/168)

قوله : { أَيَّتَمَّا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ } شرط وجزاؤه ، وقرأ ابن مسعود ، وابن وثاب ،  
 وعلقمة : « يُوجِّهُ » بهاء واحدة ساكنة للجزم ، وفي فاعله وجهان :  
 أحدهما : ضمير الباري - تعالى - ، ومفعوله محذوف ؛ [ تقديره كقراءة العامة ]

والثاني : أنه ضمير الأبكم ، ويكون « يُوجِّهُ » لازماً بمعنى « يَتَّوَجَّهُهُ » .  
 يقال : وَجَّهَهُ وتَوَجَّهَ بِمَعْنَى ، وقرأ علقمة أيضاً وطلحة كذلك ، إلا أنه بضم الهاء ،  
 وفيها أوجه :  
 أحدها : أَنَّ « أَيَّتَمَّا » ليست هنا شرطية ، و « يُوجِّهُهُ » خبر مبتدأ مضمرة ، أي :  
 أَيَّتَمَّا هُوَ يُوَجِّهُهُ ، أي : الله - تعالى - ، والمفعول محذوف ، وحذفت الياء من قوله  
 : « لَا يَأْتِ » تخفيفاً ؛ كما حذفت في قوله : { يَوْمَ يَأْتِ } [ هود : 105 ] و  
 { إِذَا يَسْرُ } [ الفجر : 4 ] .

والثاني : أن لام الكلمة حذفت تخفيفاً لأجل التضعيف ، وهذه الهاء هي الضمير  
 ، فلم يحلها جزم ، ذكر هذين الوجهين أبو الفضل الرّازي .  
 الثالث : أن « أَيَّتَمَّا » أهملت حملاً على « إِذَا » ؛ لما بينهما من الأُخُوَّةِ في  
 الشرط ؛ كما حملت « إِذَا » عليها في الجزم في بعض المواضع ، وحذفت الباء  
 من « يَأْتِ » تخفيفاً أو جزم على التوهّم ، ويكون « يُوجِّهُهُ » لازماً بمعنى : «  
 يَتَّوَجَّهُهُ » كما تقدّم .

وقرأ عبد الله أيضاً : « تُوجِّهُهُ » بهاءين بتاء الخطاب ، وقال أبو حاتم - وقد  
 حكى هذه القراءة - : « إِنَّ هَذَا لِقِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ لَازِمٌ » وكأنه لم  
 يعرف توجيهها ، وقرأ علقمة وطلحة أيضاً : « يُوجِّهُهُ » بهاء واحدة ساكنة للجزم  
 ، والفعل مبني للمفعول ؛ وهي واضحة .

وقرأ ابن مسعود أيضاً : « تُوجِّهُهُ » كالعامة إلا أنه بتاء الخطاب ، وفيه التفاتٌ ،  
 وفي الكلام حذف وهو حذف المقابل ؛ لقوله : { أَحَدُهُمَا أَهْيَأُ } كأنه قيل :  
 والآخر ناطقٌ متصرف في ماله ، وهو خفيف عليّ مولاه { أَيَّتَمَّا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ  
 يَحْيَى } ، ودل على ذلك { هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ } .  
 ونقل أبو البقاء - رحمه الله - أنه قرئ : « أَيَّتَمَّا تَوَجَّهَ » بالتاء وفتح الجيم  
 والهاء فعلاً ماضياً فاعله ضمير الأبكم .

قوله : { وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ } الرّاجح أن يكون مرفوعاً ؛ عطفاً على الضمير  
 المرفوع في « يَسْتَوِي » ، وسوّغه الفصل بالضمير ، والنصب على المعية

مرجوح ، والجملة من قوله : { وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ } إِمَّا اسْتِثْنَاءٌ أَوْ حَالٌ .  
فصل

لَمَّا وَصَفَ اللَّهُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ ، وَهَذِهِ صِفَاتُ الْأَصْنَامِ وَهُوَ أَنَّهُ  
أَبْكُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، أَي : عَاجِزٌ كُلُّهُ عَلَى مَوْلَاهُ ، ثَقِيلٌ ، أَيْنَمَا يَرْسُلُهُ لَا يَأْتِ  
بَخَيْرٍ ؛ لِأَنَّ أَبْكُمْ لَا يَفْهَمُ ، قَالَ : هَلْ يَسْتَوِي هَذَا الْمَوْصُوفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ ،  
وَهَذِهِ صِفَاتُ الْأَصْنَامِ لَا تَسْمَعُ وَلَا تَعْقِلُ وَلَا تَنْطِقُ ، وَهُوَ كِلْتَا عَلَى عَابِدِهِ يَحْتَاجُ  
إِلَى أَنْ يَحْمَلَهُ وَيَخْدُمَهُ وَيَضَعَهُ ، { هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ } يَعْنِي :  
اللَّهُ قَادِرٌ مُتَكَلِّمٌ يَأْمُرُ بِالتَّوْحِيدِ ، { وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } .

(10/169)

قال الكلبي : يدلکم على صراط مستقيم .  
وقيل : هو رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وقيل : كلا المثليين للمؤمن والكافر ، يرويه عطية عن ابن عباس رضي الله عنه .  
قال عطاء : الأبيكم : أبي بن خلف ، { وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ } : حمزة ، وعثمان بن  
عفان وعثمان بن مظعون - رضي الله عنهم - .  
وقال مقاتل : نزلت في هاشم بن عمرو بن الحارث بن ربيعة القرشي ، وكان  
قليل الخير ، يعادي رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وقيل : نزلت في عثمان بن عفان ومولاه ، كان مولاه يكره الإسلام .  
وقيل : المراد كل عبد موصوف بهذه الصفات الذميمة ، وكل حر موصوف بتلك  
الصفات الحميدة ، وهذا أولى من القول الول ؛ لأن وصفه - تعالى - إياهما  
بكونهما رجلين يمنع من حمل ذلك على الوثن ، وكذلك وصف الآخر بأنه على  
صراط مستقيم يمنع من حمله على الله - تعالى - .  
قوله - تعالى - : { وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } الآية لما مثل الكافر بالأبيكم  
العاجز ، ومثل نفسه بالذي يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم ، ومعلوم أنه  
لا يكون أمراً بالعدل وهو على صراط مستقيم إلا إذا كان كاملاً في العلم  
والقدرة فذكر في هذه الآية بيان كونه كاملاً في العلم والقدرة .  
أمّا بيان كمال العلم ، فقوله - تعالى - : { وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } أفاد  
الحصر بأن العلم بهذه الغيوب ليس إلا لله - تعالى - .  
وأما بيان كمال القدرة ، فقوله - عز وجل - : { وَمَا أَمُرُ السَّاعَةَ إِلَّا كَلِمَةٍ الْبَصَرِ  
{ وَالسَّاعَةَ : هي الوقت الذي تقوم فيه القيامة ، سَمَّيْتُ سَاعَةً ؛ لِأَنَّهَا تَفْجَأُ  
الإنسان في ساعة يموت الخلق كلهم بصيحة واحدة أي إذا قال له : { كُنْ  
فَيَكُونُ } [ يس : 82 ] والمراد بـ « لَمَحَ الْبَصَرِ » : طرفه العين وهو النظر  
بسرعة ، يقال : لَمَحَ بَبَصَرِهِ لَمَحًا وَلَمَحَانًا ، وَقِيلَ : أَصْلُهُ مِنْ لَمَحَانَ التَّبَرُّقِ ،  
وقولهم : لِأَرْبَيْتِكَ لَمَحًا بَاصِرًا ، أَي : أَمْرًا وَاضِحًا ، والمراد بيان كمال القدرة .  
وقوله : { أَوْ هُوَ أَقْرَبُ } ليس المراد منه الشك ، بل المراد : بل هو أقرب .  
قال الزجاج : المراد به : الإبهام على المخاطبين أنه - تعالى - يأتي بالسَّاعَةَ  
إمّا بقدر لمح البصر ، أو بما هو أسرع ؛ لِأَنَّ لَمَحَ الْبَصَرِ عبارة عن انتقال الطرف  
من أعلى الحدقة إلى أسفلها ، وَالْحَدَقَةُ مركبة من أجزاء لا تتجزأ ، فلمح البصر  
عبارة عن المرور على جملة أجزاء الحدقة ، ولا شك أن تلك الأجزاء كثيرة ،  
والزَّمانُ الذي يحصل فيه لمح البصر مركب من أزمانٍ متعاقبةٍ ، والله - تعالى -

قادرٌ علي إقامة القيامة في زمان واحد من تلك الأزمان؛ فلهذا قال - تعالى - :  
 { أَوْ هُوَ أَقْرَبُ } تنبيهاً علي ذلك ، فقوله : { أَوْ هُوَ أَقْرَبُ } ، أي : أمره ،  
 فالضمير للأمر ، والتقدير : أو أمر الساعة أقرب من لمح البصر .  
 { إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } نزلت في الكفار الذين استعجلوا القيامة  
 استهزاءً .

(10/170)

وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ  
 وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (78) أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا  
 يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (79) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ  
 بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ  
 إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَبَّتْنَا إِلَىٰ حِينٍ (80) وَاللَّهُ جَعَلَ  
 لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ  
 وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ (81) فَإِنْ تَوَلَّوْا  
 فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ (82) يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ  
 الْكَافِرُونَ (83)

قوله - تعالى - : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ } لما بين كمال القدرة  
 والعلم ، عاد إلي الدلائل الدالة على وجود الصانع المختار ، فقال : { وَاللَّهُ  
 أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ }  
 قرأ حمزة والكسائي : « إُمَّهَاتِكُمْ » بكسر الهمزة ، والباقون بضمها ، وأصل  
 أُمَّهَاتِكُمْ « : إِمَّاتِكُمْ ، إلا أنه زيدت الهاء فيه كما زيدت في « أراق » ف قيل :  
 أهراق ، وشدت زيادتها في الواحدة في قوله : [ الرجز ]  
 3350- أُمَّهَاتِي خِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي ... والجملة من قوله : { لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا }  
 حالٌ من مفعول « أَخْرَجَكُمْ » غير عالمين و « شَيْئًا » إمَّا مصدر ، أي : شيئاً  
 من العلم ، وإمَّا مفعول به والعلم هنا العرفان ، وتقدّم الكلام في « أُمَّهَاتِكُمْ »  
 في النساء .  
 فصل

خلق الإنسان في مبدأ الفطرة خالياً عن معرفة الأشياء .  
 ثم قال تعالى - : { وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ } والمعنى : أن  
 النفس الإنسانية ك انت في أول الخلقة خالية عن المعارف والعلوم ثم إن الله  
 تعالى أعطاهها هذه الحواس؛ لتستفيد بها المعارف والعلوم ، وتحقيق الكلام فيه  
 أن يقال : التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ إمَّا أن تكون كسبيّة أو بديهيّة؛ والكسبيّة لا  
 يمكن حصولها إلا بواسطة تركيبات البديهيّات ، فلا بد من سبق العلوم البديهيّة

فإن قيل : هذه العلوم البديهيّة إمَّا أن يقال : كانت حاصلة منذ خلقنا ، أو ما  
 كانت حاصلة؛ ولأول باطل؛ لأننا بالضرورة نعلم أنّا حين كنّا جنيناً في رحم الأمّ  
 ما كنّا نعرفُ ن النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ لا يجتمعان ، وما كنّا نعرفُ أن الكلَّ أعظم من  
 الجزء .

وأما القسم الثاني : فإنه يقتضي أن هذه العلوم البديهيّة حصلت في نفوسنا  
 بعد أنّها ما كانت حاصلة ، وحينئذٍ لا يمكن حصولها إلا بكسب وطلب ، وكلّ ما

كان كسباً فهو مسبوق بعلوم أخرى إلى غير نهاية ، وذلك محال .  
 فالجواب : أن هذه العلوم البديهية ما كانت حاصلة في نفوسنا أولاً ، ثم إنها  
 حدثت ، وحصلت ، أما قوله : فيلزم أن تكون كسبية ، فهذه المقدمة ممنوعة ،  
 بل نقول : إنها إنما حدثت في نفوسنا بعد عدمها ، بواسطة إعانة الحواس التي  
 هي السَّمْع والبصر ، فإن النفس كانت في مبدأ الخلقة خالية عن جميع العلوم ،  
 إلا أنه تعالى خلق السمع والبصر فإذا أبصر الطفل شيئاً أو سمعه مرة بعد  
 أخرى ، ارتسم في خياله ماهية ذلك المبصر والمسموع؛ وكذلك القول في  
 سائر الحواس ، فيصير حصول الحواس سبباً لحضور ماهيات المحسوسات في  
 النفس والعقل .

ثم إن تلك الماهيات على قسمين :  
 أحدهما : ما يكون حضوره مزجياً تاماً في جرم الدِّهن ، بإسناد بعضها إلى بعض  
 بالتَّفي أو الإثبات ، مثل أنه إذا حضر في الدِّهن أن الواحد ما هو؟ وأن نصف  
 الاثنین ما هو؟ كان حضور هذين التَّصوُّرين في الدِّهن علة تامة في جرم الدِّهن؛  
 بأن الواحد محكوم عليه بأنه نصلف الاثنین ، وهذا القسم هو العلوم البديهية .

(10/171)

والقسم الثاني : ما لا يكون كذلك ، وهو العلوم النَّظريَّة؛ مثل أنه إذا حضر في  
 الدِّهن بأنَّ الجسم ما هو؟ والمحدث ما هو؟ فإن مجرد هذين التَّصوُّرين في  
 الدِّهن لا يكفي في جرم الدِّهن بأنَّ الجسم محدث ، بل لا بدَّ فيه من [ دليل ]  
 منفصل وعلوم سابقة .

والحاصل أن العلوم الكسبية إنما يمكن اكتسابها بواسطة العلوم البديهية ،  
 وحدثت العلوم البديهية إنما تكون عند حدوث تصوُّر موضوعاتها ، وتصور  
 محمولاتها ، وحدثت التَّصورات إنما كان بسبب إعانة هذه الحواس على  
 إحداثها؛ فظهر أن السبب الأول لحدوث هذه المعارف في النفوس والعقول هو  
 أنه - تعالى - أعطى هذه الحواس .

فلهذا قال - تعالى - : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّن بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً  
 وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ } ليصير حصول هذه الحواس سبباً  
 لانتقال نفوسكم من الجهل إلى العلم بالطريق المذكور .

وقال المفسرون : « وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ » لتسمعوا مواعظ الله تعالى ،  
 والأبصار لتبصروا دلائل [ آلاء ] الله ، « والأفئدة » لتعقلوا عظمة الله .  
 و « الأفئدة » جمع فؤاد؛ نحو : أغربة وغراب ، قال الزجاج : ولم يجمع « فؤاد  
 » على أكثر العدد ، وما قيل : « فئدان » كما قيل : « غراب وغربان » .

ولعلَّ الفؤاد إنما جُمع على جمع القلة؛ تنبيهاً على أن السَّمْع والبصر كثيران ،  
 وأن الفؤاد قليل؛ لأنَّ الفؤاد إنما خلق للمعارف الحقيقية ، والعلوم اليقينية ،  
 وأكثر الخلق ليسوا كذلك ، بل يكونوا مشغولين بالأفعال البهيمية والصفات  
 السبعية ، فكان فؤادهم ليس بفؤاد؛ فلهذا جمع جمع القلة قاله ابن الخطيب .

وقال الزمخشري - رحمه الله تعالى - : « إنَّه من الجموع التي استعملت للقلة  
 والكثرة ، ولم يسمع فيها غير القلة ، نحو : « شُسوع » ، فإنَّها للكثرة ،  
 وتستعمل في القلة ، ولم يسمع غير شُسوع . كذا قال وفيه نظر فقد سمع  
 فيهم « أشساع » فكان ينبغي أن يقال : غلب « شُسوع » .

فإن قيل : قوله - عز وجل - : { وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ } ، عطف على



قوله : « أُخْرِجَكُمْ » وهذا يقتضي أن يكون جعل السَّمع والبصر متأخراً عن الإخراج من البطن؛ وليس كذلك .  
فالجواب : أن حرف الواو لا يوجب الترتيب ، وأيضاً إذا حملنا السمع على الإسماع والبصر على الرؤية ، زال السؤال ، هذا إذا جعلنا قوله - تعالى - : « وَجَعَلَ » معطوفاً على « أُخْرِجَكُمْ » فيكون داخلاً فيما أخبر به عن المبتدأ ويجوز أن يكون مستأنفاً .  
فصل

قيل : معنى الكلام : لا تعلمون شيئاً ممّا أخذ عليكم من الميثاق في أصلاب آبائكم ، وقيل : لا تعلمون شيئاً ممّا قضى عليكم به من السعادة والشقاوة ، وقيل : لا تعلمون شيئاً ، أي : من منافعكم .

(10/172)

قال البغوي - رحمه الله - : « تَمَّ الكلام عند قوله - تعالى - : { لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً } ثمّ ابتداءً فقال : { وَجَعَلَ لَكُمْ السمع والأبصار والأفئدة } ؛ لأنّ الله - تعالى - جعل هذه الأشياء لهم قبل الخروج من بطون الأمّهات ، وإمّا أعطاهم العلم بعد الخروج » .

وسياتي الكلام في حكمة ذكره السمع بلفظ المصدر ، والأبصار والأفئدة بلفظ الاسم في سورة السّجدة إن شاء الله - تعالى - .

وقوله - تعالى - : { وَجَعَلَ لَكُمْ السمع } ، أي لتسمعوا به الأمر والنهي ، « والأبصار » أي : لتبصروا بها آثار منفعة الله ، « والأفئدة » لتصلوا بها إلى معرفته - سبحانه وتعالى - وقوله : { وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } ، أي : نِعْمه .  
قوله - تعالى - : { أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطير مُسَخَّرَاتٍ } الآية هذا دليلٌ آخر على كمال قدرة الله وحكمته .

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي : « أَلَمْ تَرَوْا » بالتاء من فوق ، والباقون : بالياء على الحكاية لمن تقدّم ذكره من الكفار .

قوله : { مَا يُمَسِّكُهُنَّ } يجوز أن تكون الجملة حالاً من الضمير المستتر في « مُسَخَّرَاتٍ » ، ويجوز أن تكون حالاً من الطير ، ويجوز أن تكون مستأنفة .  
ومعنى « مُسَخَّرَاتٍ » : مذلات ، « في جَوْ السَّمَاءِ » وهو الهواء بين السَّمَاء والأرض؛ قال : [ الطويل ]

3351- قَلِسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لَمَلَأِكُ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وقيل : الجوّ ما يلي الأرض في سمت العلوّ واللوح والسُّكّاء أبعده منه .

قال كعب الأحبار - رضي الله عنه - : إنّ الطير يرتفع اثنا عشر ميلاً ولا يرتفع فوق هذا ، وفوق الجوّ السُّكّاء ، وفوق السُّكّاء السماء ، و { مَا يُمَسِّكُهُنَّ } الله { تعالى ، أي : في حال القبض ، والبسط ، والاسطفاف ينزلهم كيف يعتبرونها في وحدانيّته .

{ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } خصّ هذه الآيات بالمؤمنين؛ لأنّهم هم المنتفعون بها .

فصل

جسد الطائر جسم ثقيل ، يمتنع بقاؤه في الجوّ معلّقاً بلا علاقة ولا دعامة ، فوجب أن يكون الممسك له في الجوّ هو الله - تعالى - ، والظاهر أن إبقاءه في الجوّ فعله باختياره ، وهذا يدلُّ على أنّ فعل العبد خلق الله - تعالى - .

قال القاضي - رحمه الله - : إنما أضاف - تعالى - هذا الإمساك إلى نفسه؛ لأنه - تعالى - هو الذي أعطى الآلات التي يمكن الطير بها من تلك الأفعال ، فلما كان - تعالى جل ذكره - هو المسبب لذلك ، صحت هذه الإضافة .  
والجواب : هذا ترك للظاهر من غير دليل .  
قوله - تعالى - : { وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا } الآية وهذا نوع آخر من دلائل التوحيد .  
قوله : « سَكَنًا » يجوز أن يكون مفعولاً أولاً ، على أنَّ الجعل تصيير والمفعول الثاني أحد الجارين قبله ، ويجوز أن يكون الجعل بمعنى الخلق فيتعدى لواحدٍ ، وإنما وحد السكن؛ لأنه بمعنى ما يسكنون فيه ، قاله أبو البقاء .

(10/173)

وقد يقال : إنه في الأصل مصدر ، وإليه ذهب ابن عطية ، فتوحيده واضح إلا أن أبا حيان منع كون مصدراً ولم يذكر وجه المنع ، وكأنه اعتمد على قول أهل اللغة : إن السكن « فَعَلَ » بمعنى « مَفْعُول » : كَالْقَبْضِ وَالنَّفْضِ بِمَعْنَى الْمَنْقُوضِ وَالْمَقْبُوضِ؛ وَأَنْشَدَ الْفَرَاءِ فَقَالَ : [ البسيط ]  
3352- جَاءَ الشَّتَاءُ وَلَمَّا اتَّخَذُ سَكَنًا ... يَا وَيْحَ نَفْسِي مِنْ حَفْرِ الْقَرَامِيصِ  
وَالسَّكَنِ : مَا سَكَنْتَ إِلَيْهِ وَمَا سَكَنْتَ فِيهِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « السَّكَنُ مَا يَسْكُنُ إِلَيْهِ وَيَنْقَطِعُ إِلَيْهِ مِنْ بَيْتٍ أَوْ إِلْفٍ » .  
واعلم أن البيوت التي يسكن فيها الإنسان على قسمين :  
أحدهما : البيوت المتخذة من الحجر والمدر ، وهي المرادة من قوله : { جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا } وهذا القسم لا يمكن نقله بل الإنسان ينتقل إليه .  
والثاني : البيوت المتخذة من القباب والخيام والفساطيط ، وهي المرادة بقوله : { وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا } وهذا القسم يمكن نقله مع الإنسان .  
قوله : { يَوْمَ ظَعْنِكُمْ } قرأ نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو بفتح العين ، والباقون بإسكانها ، وهما لغتان كالنَّهْرِ وَالنَّهْرِ .  
وزعم بعضهم أن الأصل الفتح ، والسكون تخفيف لأجل حرف الحلق؛ كَالشَّعْرِ وَالشَّعْرِ » .  
والظعنُ مصدر ظعن ، أي : ارتحل ، والظعينةُ : الهوجد فيه المرأة وإلا فهو محمل ، ثم كثر حتى قيل للمرأة : ظعينة .  
فصل  
والمعنى : جعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً ، يعني : الخيام ، والقباب والأخبية ، والقساطيط من الأنطاع والأدم : ، « تَسْتَخِفُّونَهَا » أي : يخف عليكم حملها { يَوْمَ ظَعْنِكُمْ } رحلتكم في سفركم ، والظعنُ : سير [ البادية ] لنجعة أو لحضور ماء أو طلب مرتع ، والظعنُ أيضاً : الهودج؛ قال : [ الهزج ]  
3353- أَلَا هَلْ هَاجَكَ الْأَطْعَانُ إِذْ بَاتُوا ... وَإِذْ جَادَتْ يَوْشِكُ الْبَيْنِ غُرْبَانُ  
{ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ } في بلدكم لا يثقل عليكم في الحاليتين ، و « مِنْ » راجعة إلى الحاليتين { وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأُوبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا } يعني : أصواف الصَّانِ ، وأوبار الإبل ، وأشعار المعز ، والكنایات راجعة إلى الأنعام ، وذكر الأصواف والأوبار ولم يذكر القطن والكتان؛ لأنهما لم يكونا بلاد العرب .  
قوله : « أَثَا » فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب عطفاً على « بُيُوتًا » أي : وجعل لكم من أصوافها أثاناً ، وعلى هذا يكون قد عطف مجروراً على مجرورٍ ، ومنصوباً على منصوب ، ولا فصل هنا بين حرف العطف والمعطوف حينئذ .

وقال أبو البقاء - رحمه الله - : « وقد فصل بينه وبين حرف العطف بالجار والمجرور ، وهو قوله عز وجل : { وَمِنْ أَصْوَافِهَا } وهو ليس بفصل مستقبح كما زعم في الإيضاح؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور مفعول ، و تقديم مفعول على مفعول قياس » .

وفيه نظر؛ لأنه عطف مجروراً على مثله ، ومنصوباً على مثله .  
والثاني : أنه منصوب على الحال ، ويكون قد عطف مجروراً على مثله تقديره : وجعل لكم من جلود الأنعام ، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها بيوتاً حال كونها أثاناً ، ففصل للمفعول بين المتعاطفين ، وليس المعنى على هذا ، إنما هو على الأول .

(10/174)

والأثاث : متاع البيت إذا كان كثيراً ، وأصله : مِنْ أَثِّ الشَّعْرُ وَالتَّبَاثُ؛ إذا كسفا وتكاثرا؛ قال امرؤ القيس : [ الطويل ]

3354- وَقَرَعُ بُعْثِي الْمَنِّ أَسْوَدَ قَاحِمٍ ... أَثِيبُ كَقِنُو النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ  
ونساءً أَثَائِثٌ ، أَي : كثيرات اللحم كأنَّ عليهنَّ أَثَانًا ، وَفَلَانٌ كَثُرَ أَثَانُهُ . وقال  
الزمخشري : الأثاث ما جدَّ من فرش البيت ، والحُرْثِيُّ : ما قدم منها؛ وأنشد :  
[ البسيط ]

3355- تَقَادِمَ الْعَهْدُ مِنْ أُمَّ الْوَلِيدِ بِنَا ... دَهْرًا وَصَارَ أَثَاثُ الْبَيْتِ حُرْثِيًّا  
وهل له واحدٌ من لفظه؟ فقال الفراء : لا ، وقال أبو زيد : واحده أَثَاثة وجمعه  
في القلة : أَثْثَةٌ ؛ كـ « بَنَاتٌ » و « أَبْنَةٌ » ، وقال أبو حيان : وفي الكثير على  
أثث ، وفيه نظر؛ لأنَّ « فعلاً » المضعَّف يلزم جمعة على أفعله في القلة  
والكثرة ، ولا يجمع على « فُعْلٌ » إلا في لفظتين شدَّتا ، وهما : عَيْنٌ وَحُجَجٌ  
جمع عَيَّانٍ وَحَجَّاجٍ ، وقد نص النحاة على منع القياس عليهما ، فلا يجوز : زمام  
وَرُؤْمٌ بل أَرْمَةٌ وقال الخليل : الأثاث والمتاع واحد ، وجمع بينهما لاختلاف  
لفظهما؛ كقوله : [ الوافر ]

3356- ... وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا

وقوله : [ الطويل ]

3357- ... وَهِنْدُ أَمَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالتَّبَعْدُ  
وقيل : متاعاً ؛ بلاغاً ينتفعون به ، « إلى حين » يعني : الموت ، وقيل : إلى  
حين البلى .

قوله - تعالى- : { وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا } الآية فالإنسان إما أن  
يكون مقيماً أو مسافراً ، والمسافر إما أن يكون غنياً يستصحب معه الخيام أو  
لا .

فالقسم الأول أشار إليه بقوله : { جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا } ، وأشار إلى  
القسم الثاني بقوله : { وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا } وأشار إلى القسم  
الثالث بقوله تعالى : { جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا } فإن المسافر إذا لم يكن له  
خيمة يستظل بها ، فإِنَّهُ لَا بَدَّ وَأَنْ يَسْتَظِلَّ إِمَّا بِجِدَارٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ بِالْغَمَامِ؛ كما  
قال - سبحانه- : { وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ } [ الأعراف : 160 ] .

قوله تعالى : { وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْتَانًا } جمع « كِنٌّ » ؛ وهو ما حفظ من الرِّيحِ والمطرِ ، وهو في الجبل : الغار ، وقيل : كلُّ شيءٍ وقى شيئاً ، ويقال : اسْتَكَّنَ وأَكَنَّ ، إذا صار في كِنٍّ .  
واعلم أ بلاد العرب شديدة الحرِّ ، وحاجتهم إلى الظلِّ ودفع الحرِّ شديدة؛ فلهذا ذكر الله - تعالى - هذه المعاني في معرض النِّعمة العظيمة ، وذكر الجبال ولم يذكر السهول وما جعل لهم من السهول أكثر؛ لأنهم كانوا أصحاب جبال ، كما قال - تعالى - : { وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأُوبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا } ؛ لأنهم كانوا أصحاب وبر وشعر ، كما قال - عز وجل - : { وَبُرِّدُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ } [ النور : 43 ] وما أنزل من الثلج أكثر لكنهم كانوا لا يعرفون الثلج . وقال { تَقِيكُمْ الْحَرَّ } وما يقي من البرد أكثر؛ لأنهم كانوا أصحاب حرِّ .

(10/175)

ولمَّا ذكر الله - تعالى - أمر المسكين ، ذكر بعده أمر الملبوس؛ فقال - جل ذكره - : { وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ } والسَّرابيل : القُمص واحدُ سربال .  
قال الزجاج - رحمه الله - : « كل ما لبسته فهو سِرْبَال ، من قميص أو دِرْع أو جَوْشَن أو غيره » ؛ وذلك لأن الله - تعالى - جعل السَّرابيل قسمين : أحدهما : ما يقي الحرِّ والبرد . والثاني : ما يقي به من البأسِ والحروب . فإن قيل : لم ذكر الحرِّ ولم يذكر البرد؟ .  
فالجواب من وجوه :  
أحدها : قال عطاء الخراساني : المخاطبون بهذا الكلام هم العرب ، وبلادهم حارَّة [ يابسة ] ، فكانت حاجتهم إلى ما يدفع الحرَّ أشدَّ من حاجتهم إلى ما يدفع البرد ؛ كما قال - سبحانه وتعالى - { وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأُوبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا } وسائر أنواع الثياب أشرف ، إلا أنه - تعالى - ذكر هذا النوع؛ لأن عاداتهم بلبسها أكثر .  
والثاني : قال المبرِّد : ذكر أحد الصِّدِّيقين تنبيه على الآخر؛ كقوله : [ الطويل ] 3358- كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا ... إِذَا حَذَقْتَهُ رَجُلَهَا حَذْفُ أُعْسَرَا  
لمَّا ثبت في العلوم العقليَّة أن العلم بأحد الصِّدِّيقين يستلزم العلم بالصدِّ الآخر ، فإنَّ الإنسان إذا خطر بباله الحر ، خطر بباله البرد أيضاً وكذا القول في النور والظلمة ، والسَّواد والبياض .  
الثالث : قال الزجاج : « وما وقى من الحرِّ وقى من البرد ، فكان ذكر أحدهما مغنياً عن الآخر » .  
فإن قيل : هذا بالصدِّ أولى؛ لأن دفع الحرِّ يكفي فيه السَّرابيل التي هي القُمص دون تكلف زيادة ، أما البرد فإنه لا يندفع إلا بزيادة تكلف .  
فالجواب : أن القميص الواحد لمَّا كان دافعاً للحر ، كانت السَّرابيل التي هي الجمع دافعة للبرد .  
قوله : { كَذَلِكَ يُبَيِّنُ } ، أي : مثل ذلك الإتمام السابق ، { يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ } في المستقبل .  
وقرأ ابنُ عباس - رضي الله عنهما - : « تَبَيَّنُ » بفتح التاء الأولى ، « نِعْمَتُهُ » بالرفع على الفاعلية ، وقرأ أيضاً : « نِعْمَةٌ » جمع نعمة مضافة لضمير الله - تعالى - ، وقرأ أيضاً : « لِعَلَّكُمْ تَسَلِّمُونَ » بفتح التاء واللام مضارع سَلِمَ من

السلامة ، وهو مناسب لقوله : « تَقِيكُمْ بِأَسْكُمُ » ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الدُّرُوعَ الملبوسة في الجيب ، أو تؤمنوا فتسلموا من عذاب الله .  
 قوله : « فَإِنْ تَوَلَّوْا » يجوز أن يكون ماضياً ، ويكون التفتاتاً من الخطاب المتقدّم ، وأن يكون مضارعاً ، ولأصل : تتولّوا ، فحذف نحو : « تَنَزَّلُ وَتَذَكَّرُونَ » ولا التفتات على هذا ، بل هو جارٍ على الخطاب السّابق .  
 ومعنى الكلام : فإن أعرضوا ، فلا يلحقك في ذلك عتب ولا تقصير ، وليس عليك إلا ما فعلت من التبليغ التّام .  
 قوله : { فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ } هو جواب الشرط ، وفي الحقيقة جواب لشرط محذوف ، أي : فأنت معذور ، وأتى ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ؛ وذلك لأن تبليغه سبب في عذره ، فأقيم السبب مقام المسبب ، ثمّ ذمّم بأنهم يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها ، وذلك نهاية في كفران النّعمة ، وجيء بـ طئّم « هنا للدلالة أن إنكارهم أمر مستبعد بعد حصول المعرفة ؛ لأنّ من عرف النّعمة حقّه أن يعترف لا أن ينكر ، وفي المراد بالنّعمة وجوه :  
 قال القاضي : هي جميع ما ذكر الله تعالى في الآيات المتقدّمة ، ومعنى إنكارهم : أنهم ما أفردوه - تعالى - بالشكر والعبادة ، بل شكروا غيره وقالوا : إنما حصلت هذه النعمة بشفاعة الأصنام .

(10/176)

وقيل : المراد بالنّعمة هنا : نبوة محمد صلى الله عليه وسلم عرفوا أنّها حق ثمّ أبكروها ، ونبوته نعمة عظيمة ؛ كما قال - تعالى - : { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ } [ الأنبياء : 107 ] .  
 وقيل : { يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا } ، أي : لا يستعملونها في طلب رضوان الله ، ثم قال جل ذكره : { وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ } .  
 فإن قيل : ما معنى قوله : { وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ } مع أنّهم كلهم كافرون ؟ .  
 فالجواب من وجوه :  
 الأول : إنما قال - عز وجل - { وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ } ؛ لأنه كان فيهم من لم تقم عليه الحجّة ؛ كالصّبي وناقص العقل ، فأراد بالأكثر ؛ البالغين الأصحاء .  
 والثاني : أن المراد بالكافر : الجاحد المعاند ، فقال : « وَأَكْثَرُهُمُ » ؛ لأنه كان فيهم من لم يكن معانداً ، بل جاهلاً بصدق الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ولم يظهر له كونه نبياً حقاً من عند الله .  
 الثالث : ذكر الأكثر وأراد الجميع ؛ لأن أكثر الشيء ، يقوم مقام الكل ؛ كقوله : { الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } [ لقمان : 25 ] .

(10/177)

وَيَوْمَ يَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤَدُّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ (84)  
 وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يَحْفَظُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ (85) وَإِذَا رَأَى  
 الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شِركَاؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ  
 قَالِقُوا إِنِّيهِمُ الْقَوْلُ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ (86) وَالْقَوَا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلْمُ وَصَلَّ

عَنْهُمْ مِمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ (87) الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا  
فَوْقَ الْعَذَابِ مِمَّا كَانُوا يُفْسِدُونَ (88)

قوله : { وَيَوْمَ تَبَعْتُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا } الآية لما بيّن أنهم عرفوا نعمة الله  
ثم أنكروها ، وذكر أن أكثرهم كافرون أتبعه بذكر الوعيد؛ فذكر حال يوم القيامة

قوله : { وَيَوْمَ تَبَعْتُ } فيه أوجه :

أحدها : منصوب بإضمار « اذْكَرْ » .

الثاني : بإضمار « خوفهم » .

الثالث : تقديره : ويوم تبعث ، وقعوا في أمر عظيم .

الرابع : أنه معطوف على ظرف محذوف ، أي : ينكرونها اليوم ويوم تبعث .

والمراد بأولئك الشهداء : الأنبياء - صلوات الله عليهم؛ كما قال - سبحانه

وتعالى - : { فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا } [ النساء : 41 ] .

قوله : { ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا } قال الزمخشري : « فإن قلت : ما معنى

« ثُمَّ » هذه ؟ قلت : معناه : أنهم يُمْتَعُونَ بعد شهادة الأنبياء عليه السلام بما

هو أظلم منه ، وهو أنهم يمنعون الكلام ، فلا يؤذن لهم في إلقاء معذرة ولا

[ إدلاء ] حجة : . انتهى .

ومفعول الإذن محذوف ، أي : لا يؤذن لهم في الكلام؛ كما قال - تعالى - :

{ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ } [ المرسلات : 36 ] أي : في الرجوع إلى الدنيا .

وقيل : لا يؤذن لهم في الكلام أصلاً ، { وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ } أي : لا تزال

عتابهم وهي ما يعتبون عليها ويلامون؛ يقال : استعتبت فلاناً بمعنى : أعتبته ،

أي : أزلت عتابه ، و « اسْتَفْعَلَ » بمعنى : « أَفْعَلَ » غير مستنكر ، قالوا :

اسْتَدَيْتُ فلاناً وَأَدَيْتُهُ بمعنى واحد .

وقيل : السّين على بابها من الطلب ، ومعناه : أنهم لا يسألون أن يرجعوا عما

كانوا عليه في الدنيا ، فهذا استعتاب معناه طلب عتابهم .

وقال الزمخشري « ولا هم يسترضون ، أي : لا يقال لهم : أرضوا ربكم؛ لأن

الآخرة ليست بدار عمل » . وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله - تعالى - في

سورة حم السجدة؛ لأنه أليق لاختلاف القراء فيه . ثم إنّه - تعالى - أكد هذا

الوعيد فقال : { وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ } أي : أن هؤلاء المشركين إذا

رأوا العذاب ووصلوا إليه ، فعند ذلك { فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ } ولا

يؤخرون ولا يمهلون؛ لأن التوبة هناك غير موجودة .

قوله : « فَلَا يُخَفِّفُ » هذه الفاء وما حيزها جواب « إِذَا » ، ولا بدّ من إضمار

مبتدأ قبل هذه الفاء ، أي : فهو لا يخفف؛ لأن جواب « إِذَا » متى كان مضارعاً

، لم يحتج إلى فاء سواء كان موجباً؛ كقوله - تعالى - : { وَإِذَا تَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا

بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ } [ الحج : 72 ] أم منفيّاً؛ نحو : « إِذَا جَاءَ رَبُّدٌ لَا يَكْرُمُكَ » .

قوله تعالى : { وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ } وهذا من بقیة وعید

المشركين ، وفي الشركاء قولان :

الأول : أن الله - تعالى - يبعث الأصنام فتكذب المشركين ، ويشاهدونها في

غاية الدلّ والحقارة ، وكل ذلك مما يوجب زيادة الغمّ والحسرة في قلوبهم .



والثاني : أن المراد بالشركاء : الشياطين الذين دعوا الكفار إلى الكفر؛ قاله الحسن - رضي الله عنه - ، وإنما ذهب إلى هذا القول؛ - لأنه - تعالى - حكى عن الشركاء أنهم كذبوا الكفار ، والأصنام جمادات فلا يصح منهم هذا القول . وهذا بعيد؛ لأن الله - تعالى - قادرٌ على خلق الحياة في الأصنام وعلى خلق العقل والنطق فيها .

قوله : { وَالْقَوْمَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامُ } العامة على فتح السين واللام . وقرأ أبو عمرو في رواية بسكون اللام ، ومجاهد بضم السين واللام ، وكأنته جمع سلام؛ نحو : فُذال وفُذِل ، والسَّلْمُ واحد ، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة النساء .

فصل

والمعني : أن المشركين إذا رأوا تلك الشركاء ، { قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَائُنَا الَّذِينَ كُنَّا تَدْعُوا مِنْ دُونِكَ } ، وفائدة هذا القول من وجهين : الأول : قال أبو مسلم - رحمه الله - : « مقصود المشركين إحالة الذنب على الأصنام؛ ظناً منهم أن ذلك ينجيهم من عذاب الله ، أو ينقص من عذابهم ، عند هذا تكذيبهم تلك الأصنام » .

قال القاضي : « هذا بعيد؛ لأن الكفار يعلمون علماً ضرورياً في الآخرة أن العذاب ينزل بهم ، ولا ينفعهم فدية ولا شفاعة » .

والثاني : أن المشركين يقولون هذا الكلام تعجباً من حضور تلك الأصنام ، مع أنه لا ذنب لها ، واعترافاً بأنهم كانوا مخطئين في عبادتها .

ثم حكى - تعالى - أن الأصنام يكذبونهم ، فقال : { قَالِقَوْمًا إِلَهُكُمْ لَكُمْ لَكَاذِبُونَ } ، والمعنى : أنه - تعالى - يخلق الحياة والعقل والنطق في تلك الأصنام فيلقوا إليهم ، أي : يقولون لهم : « إني كاذبون » .

فإن قيل : إن المشركين لم يقولوا ، بل أشاروا إلى أنام ، فقالوا : هؤلاء شركاؤنا الذين كنا ندعو من دونك ، وقد كانوا صادقين في كل ذلك ، فكيف قالت الأصنام طياتكم لكاذبون ؟ .

فالجواب من وجوه :

أصحها : أن المراد من قولهم : « هؤلاء شركاؤنا » ، أي : أن هؤلاء هم الذين كنا نقول : إنهم شركاء الله في العبودية ، فالأصنام كذبوهم في إثبات هذه الشركة .

وقيل : المراد : إنهم لكاذبون في قولهم : إنا نستحق العذاب بدليل قوله - تعالى - { كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ } [ مريم : 82 ] .

ثم قال : { وَالْقَوْمَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامُ } قال الكلبي : استسلم العابد والمعبود ، وأقرّوا لله بالربوبية وبالبراءة عن الشركاء والأنداد .

وقيل : استسلم المشركون يومئذ إلى الله تعالى وإنفاذ الحكمة فيهم ولم تغن عنهم آلهتهم شيئاً ، { وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ } : زال عنهم ما كانوا يفترون من أنها تشفع لهم عند الله ، وقيل : ذهب ما زين لهم الشيطان من أن لله صاحبة وشريكاً .

وقوله : { الَّذِينَ كَفَرُوا } يجوز أن يكون مبتدأ ، والخير « زدناهم » وهو واضح ، وجوز ابن عطية أن يكون « الذين كفروا » بدلاً من فاعل « يفترون » ، ويكون « زدناهم » مستأنفاً .

ويجوز أن يكون « الَّذِينَ كَفَرُوا » نصباً على الدَّمِّ أو رفعاً عليه ، فيضم  
التَّاصِبَ والمبتدأ وجوباً .

فصل

لما ذكر وعيد الذين كفروا ، أتبعه ب « وعيد » من ضمَّ إلى كفره صدَّ الغير عن  
سبيل الله ، وهو منعهم عن طريق الحقِّ .

وقيل : صدَّهم عن المسجد الحرام ، { زَدْتَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ } ؛ لأنهم  
زادوا على كفرهم صدَّ الغير عن الإيمان .

قال - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ سَنَّ سُنَّةَ سَيِّئَةٍ فَعَلَيْهِ وَرُهَا وَوَرُزُّ مِنْ  
عَمَلِ بِهَا »

« . » قال ابن عباس - رضي الله عنه - [ ومقاتل ] : « المراد بتلك الزيادة  
خمسة أُنْهَارٍ من صفر مذابٍ؛ تسيل من تحت العرش ، يعدَّبون بها ثلاثة بالليل  
واثنان بالنهار » .

وقال سعيد بن جبیر : زدناهم عذاباً بحیَّاتٍ كالخبث ، وعقارب كالبغال تلسعهم  
، وقيل : يخرجون من حرِّ النار إلى زمهرير .

وقيل : يضعف لهم العذاب بما كانوا يفسدون ، أي : بذلك الصَّدِّ .

(10/180)

وَيَوْمَ تَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ بَشِيرًا عَلَى هَؤُلَاءِ  
وَنَذِيرًا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (89)

قوله تعالى : { وَيَوْمَ تَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ } الآية .  
وهذا نوع آخر من التَّهْدِيدِ ، والأمة عبارة عن القرن والجماعة ، والمراد أن كلَّ  
نبيٍّ شاهدٌ على أمته؛ لأن الأنبياء كانت تبعث إلى الأمم من أنفسهم لا من  
غيرهم .

وقيل : المراد أن كلَّ جمع وقرن يحصل في الدنيا ، فلا بدَّ وأن يحصل فيهم  
واحدًا يكون شهيداً عليهم ، أمَّا الشَّهيدُ على الذين كانوا في عصر الرسول -  
صلوات الله وسلامه عليه - فهو الرسول؛ لقوله - تعالى - : { وَيَكُونُ الرَّسُولُ  
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا } [ البقرة : 143 ] وقوله : { وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ } .  
وقال الأصم : المراد بالشَّهيد هو الله - تعالى - ينطق عشرة من أعضاء الإنسان  
تشهد عليه ، وهي : الأذنان ، والعينان ، والرجلان ، واليدان ، والجلد واللسان .  
قال : والدليل عليه أنه قال في صفة الشَّهيد أنه من أنفسهم ، وهذه الأعضاء لا  
شكَّ أنها من أنفسهم .

وأجاب القاضي عنه : بأنه - تعالى - قال : { شَهِيدًا عَلَيْهِمْ } ، أي : على الأمة ،  
فيجب أن يكون غيرهم ، وأيضاً قال : « مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ » فيجب أن يكون ذلك  
الشَّهيد من الأمة ، وأحد الأعضاء لا يصح وصفها أنها من الأمة ، وأما حمل  
الشهداء على الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - فبعيد؛ لأن كونهم مبعوثين  
إلى الخلق أمر معلوم بالضرورة ، فلا فائدة في حمل هذه الآية عليه .

قوله : { وَتَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } يجوز أن يكون « تَبَيَّنَّا » في موضع  
الحال ، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله ، وهو مصدر ولم يجرى من المصادر  
على هذه الرُّبُوعِ إلا لفظتان : هذا والتَّلَقَاءُ ، وفي الأسماء كثيراً ، نحو « التَّمْسَاحِ  
والتَّمْثَالِ » وأما المصادر فقياسها فتح الأول؛ دلالة على التَّكثِيرِ كـ « التَّطَوَّافِ »

« و » التَّجْوَالِ .  
 وقال ابن عطية : إِنَّ « التَّبَيَّنَ » اسمٌ وليس بمصدر والنحويون على خلافه .  
 قال شهاب الدين - رحمه الله - : وقد رَوَى الواحدِيُّ بإسناده ، عن الزجاج أنه  
 قال : « التَّبَيَّنَ » اسمٌ في معنى البيان .  
 وجه تعلق هذا الكلام بما قبله : أنه - تعالى - قال : { وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى  
 هَؤُلَاءِ } أي : أنه أزاح علتهم فيما كلفوا ، فلا حجة لهم ولا معذرة .  
 وقال نفاةُ القياس : دلت هذه الآية على أَنَّ القرآنَ تَبَيَّنَ لكل شيءٍ ، والعلوم  
 إمَّا دينية ، أو غير دينية ، فالتى ليست دينية ، لا تعلق لها بهذه الآية ؛ لَأَنَّ نَعْلَمُ  
 بالضرورة أنه تعالى إنما مدح القرآنَ بكونه مشتملاً على علوم الدين ، وأمَّا غير  
 ذلك ، فلا التفات إليه ، وأمَّا علومُ الدِّينِ : فإمَّا الأصول ، وإما الفروع .  
 فأما علم الأصول : فهو بتمامه موجوٌ في القرآن .  
 وأمَّا علم الفروع : فالأصل براءة الدِّمَّةِ ، إلا ما ورد على سبيل التفصيل في هذا  
 الكتاب ، وذلك يدلُّ على أنه لا تكليف من الله إلا ما ورد في هذا القرآن ، وإذا  
 كان كذلك ، كان القول بالقياس باطلاً ، وكان القرآن وافياً بتبيان كل الأحكام .

(10/181)

قال الفقهاء : إنما كان القرآن « تَبَيَّنًا لكل شيءٍ » ؛ لأنه دلَّ على أَنَّ الإجماع  
 حجةٌ ، وبر الواحد ، والقياس حجةٌ ، فإذا ثبت حكم من الأحكام بأحد هذه  
 الأصول ، كان ذلك الحكم ثابتاً بالقرآن ، وقد تقدمت هذه المسألة في سورة  
 الأعراف .  
 قال المفسرون : « تَبَيَّنًا لكل شيءٍ » يحتاج إليه الأمر ، والنهي والحلال ،  
 والحرام ، والحدود ، والأحكام ، « وَهُدًى » من الصَّلَاةِ ، « وَرَحْمَةً » و  
 بشرى « وبشارة » للمسلمين « ، قوله : « للمسلمين » متعلق ب « بشرى  
 » ، وهو متعلق من حيث المعنى ب « هدى ورحمة » أيضاً .  
 وفي جواز كون هذا من التنازع ، نظر ، من حيث لزوم الفصل بين المصدر ،  
 ومعموله بالظرف ، حال إعمالك غير الثالث ؛ فتأملهُ .  
 وقياس من جَوَزَ [ التنازع ] في فعل التعجب ، والتزام إعمال الثاني ؛ لئلا يلزم  
 الفصل أن يجوم هذا على هذه الحالة .

(10/182)

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ  
 وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (90) وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَفْضُوا  
 الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (91)  
 وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ بَعْرُهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ  
 تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ  
 فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (92) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ  
 وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَنْتَسألَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (93) وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ  
 فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا الْيُسُوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ  
 عَظِيمٌ (94) وَلَا تَسْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ تَمَتًّا قَلِيلًا إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

تَعْلَمُونَ (95) مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنْجَزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ  
بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (96) مَن عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْتَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ  
فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97)

قوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ } لإيَّة لما شرح الوعد ، والوعيد ، والترغيب ، والترهيب ، أتبعه بقوله : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ } فجمع في هذه الآية ما يتصل بالتكاليف؛ فنضاً ، ونفلاً ، وما يتصل بالأخلاق ، والآداب : عموماً وخصوصاً .

روى ابن عباس - رضي الله عنه - : أن عثمان بن مظعون الجمحي قال : ما أسلمتُ أولاً إلا حياءً من محمد - صلوات الله وسلامه عليه - ولم ينقرر الإسلام في قلبي فحضرتة ذات يوم ، فبينما هو يحدثني ، إذ رأيت بصره شخص إلى السماء ، ثم خفضه عن يمينه ، ثم عاد لمثل ذلك؛ فسألته - صلوات الله وسلامه عليه - فقال : « بينما أنا أحدثك إذ بجبريل - صلوات الله وسلامه عليه - ينزل عن يميني ، فقال : يا محمد ، إِنَّ اللَّهَ - تعالى - يأمرك بالعدل : شهادة أن لا إله إلا الله ، والإحسان : القيام بالفرائض ، وإيتاء ذي القربى ، أي : صلة القربى ، وينهى عن الفحشاء : الزنا ، والمنكر : ما لا يعرف في شريعة ، ولا سنة ، واليغي : الاستطالة » . قال عثمان : فوقع الإيمان في قلبي ، فأتيت أبا طالب؛ فأخبرته ، فقال : يا معشر قريش ، أتبعوا ابن أخي؛ ترشدوا ، ولئن كان صادقاً أو كاذباً ، فإنه ما يأمركم إلا بمكارم الأخلاق ، فلما رأى الرسول صلى الله عليه وسلم من عمه اللين قال : يا عمّاه ، أأمر الناس أن يبيعوني ، وتدع نفسك! وجهد عليه؛ فأبى أن يسلم؛ فنزل : { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ } [ القصص : 56 ] .

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - « إِنَّ أجمع آية في القرآن لخيرٍ وشرٍّ هذه الآية » .

وعن قتادة : ليس في القرآن من خلق حسن ، كان في الجاهلية يعمل ، ويستحسن ، إلا أمر الله - تعالى - به في هذه الآية ، وليس من خلق سيئ ، إلا نهى عنه في هذه الآية .

وعن عليّ - رضي الله عنه - أنه قال : طأمر الله - تعالى - نبيّه أن يعرض نفسه على قبائل العرب؛ فخرج ، وأنا معه وأبو بكر - رضي الله عنه - فوقفنا على مجلس عليهم الوقار ، فقال أبو بكر - رضي الله عنه - : ممّن القوم؟ فقالوا : من شيبان ، فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الشهادتين إلى أن ينصروه؛ فإن قريشاً كذبوه ، فقال مقرون بن عمرو : إلام تدعونا ، أأخا قريش؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ } الآية فقال مقرون : دعوت والله ، إلى مكارم [ الأخلاق ] ومحاسن الأعمال ، ولقد أفك قوم كذبوك ، وظاهروا عليك » .

فصل  
قال ابن عباس - رضي الله عنه - : العدلُ : التوحيدُ ، والإحسانُ : أداءُ الفرائضِ ، وعنه : العدلُ : الإخلاصُ في التوحيد ، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم :

« أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ » وَسَمِّيَ هَذَا إِحْسَانًا؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ إِلَى نَفْسِهِ .  
وقيل : العدلُ : في الأفعال ، والإحسان : في الأقوال؛ فلا تفعل إلا ما هو عدلٌ ،  
ولا تقل إلا ما هو إحسانٌ .

قوله : { وَإِيَّاءِ ذِي الْقُرْبَى } مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، ولم يذكر متعلقات  
العدل والإحسان والبعي؛ ليعمَّ جميع ما يعدل فيه ، ويحسن به وإليه ويبغي فيه  
، ولذلك لم يذكر المفعول الثاني للإيتاء ، ونصَّ على الأول حصًّا عليه؛ لإدلائه  
بالقراءة ، فَإِنَّ إِيْتَاءَهُ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ . قال - صلوات الله وسلامه عليه - : « إِنَّ  
أَعَجَلَ الطَّاعَةَ تَوَابًا صَلَّةُ الرَّحْمِ » .

وقوله : { وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ } قيل : الزَّنا ، وقيل : البُخل ، وقيل : كل  
[ ذنب ] صغيرة كانت أو كبيرة ، وقيل : ما قبح من القول أو الفعل ، وأما  
المنكر فقول : الكفر بالله ، وقيل : ما لا يعرف في شريعة ولا سنة ، والبعي :  
التكبر والظلم .

فصل

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى - كلاماً حاصله : « إِنَّ فِي الْمَأْمُورَاتِ  
كثرة ، وفي المنهيات كثرة ، وإنتما يحسن في تفسير لفظ بمعنى إذا كان بين  
ذلك اللفظ والمعنى مناسبة ، وألا يكون ذلك التفسير فاسداً ، فإذا فسّرنا  
العدل بشيء مثلاً ، وجب أن يتبين مناسبة العدل لذلك المعنى ، وألا يكون  
مجرد تحكم ، فنقول : إنه - تعالى - أمر في هذه الآية بثلاثة أشياء؛ وهي :  
العدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ، ونهى عن ثلاثة أشياء؛ وهي : الفحشاء  
والمنكر والبعي ، فوجب أن يكون كل ثلاثة منها متغايرة؛ لأن العطف يوجب  
المغايرة ، فنقول : العدل عبارة عن الأمور المتوسّطة بين طرفي الإفراط  
والتفريط ، وذلك واجب الرعاية في جميع الأشياء ، فنقول : التكليف إما في  
الاعتقادات وإما في أعمال الجوارح .

أما الاعتقاد فنذكر منه أمثلة :

أحدها : ما قاله ابن عباس - رضي الله عنهما - : إن العدل هو قولنا : لا إله إلا  
الله ، وتحقيقه : أن نفي الإله تعطيلٌ محضٌ ، وإثبات أكثر من إله واحد إشراكٌ  
وتشبيه ، وهما مذمومان ، والعدل هو إثبات إله واحد .

وثانيها : أن القول بأن الإله ليس بوجود ولا شيء تعطيل محضٌ ، والقول بأنه  
جسم مركب ومتحيز تشبيه محضٌ ، والعدل : إثبات إله واحدٍ موجودٍ منزهٍ عن  
الجسميّة والأجزاء والمكان .

وثالثها : أن القول بأن الإله غير موصوف بالصفات من العلم والقدرة تعطيل  
محضٌ ، والقول بأن صفاته حادثة متغيرة تشبيه محضٌ ، العدل : إثبات أن الإله  
عالم قادرٌ حيٌّ ، وأن صفاته ليست محدثة ولا متغيرة - سبحانه وتعالى - .

ورابعها : أن القول بأن العبد ليس له قدرة ولا اختيار جبر محضٌ ، والقول بأن  
العبد مستقلٌ بأفعاله قدر محضٌ؛ وهما مذمومان ، والعدل أن يقال : إن العبد  
يفعل الفعل بواسطة قدرة وداعية يخلقهما الله فيه .

وأما رعاية العدل في أفعال الجوارح فنذكر منه أمثلة :

أحدها : قال قوم : لا يجب على العبد شيء من الطاعات ، ولا يجب عليه  
الاحتراز عن شيء من المعاصي ، ونفورا التكليف أصلاً .

وقال المانويّة وقوم من الهنّد : إنه يجب على الإنسان أن يجتنب الطيّبات ، ويحترز عن كل ما يميل الطبع إليه ، ويبالغ في تعذيب نفسه ، حتّى إن المانويّة يخصّون أنفسهم ويحترزون عن التّزوج ، ويحترزون عن أكل الطّعام الطيّب ، والهند يحرقون أنفسهم ، ويرمون أنفسهم من شاهق الجبل ، فهذان الطريقتان مذمومان ، والعدل هو شرعنا .

وثانيها : قيل : إنه كان في شرع موسى - صلوات الله وسلامه عليه - في القتل العمد استيفاءً القصاص لا محالة ، وفي شرع عيسى - صلوات الله وسلامه عليه - العفو ، وأمّا في شرعنا : فإن شاء استوفى القصاص ، وإن شاء عفا عن الدّيّة ، وإن شاء عفا مطلقاً .

وقيل : كان في شرع موسى - صلوات الله وسلامه عليه - الاحتراز العظيم عن الحائض؛ حتّى إنّه يجب إخراجها من الدّار ، وفي شرع عيسى صلى الله عليه وسلم حلّ وطئها ، والعدل ما حكم به شرعنا؛ وهو تحريم وطئها فقط .

وثالثها : قال - تعالى - : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا } [ البقرة : 143 ] وقال - جل ذكره - : { وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا } [ الفرقان : 67 ] وقال - جل ذكره - : { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ } [ الإسراء : 29 ] ، وقال صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا » .

ورابعها : أن شريعتنا أمرت بالختان ، والحكمة فيه : أن رأس الذّكر جسم شديد الإحساس ، فلو بقيت القلفة ، لبقى العضو على كمال قوّته ، فيعظم الالتدّاد ، أمّا إذا قطعت الجلد ، بقي العضو عارياً ، فيلقى الثياب وسائر الأجسام ، فيتصلّب فيضعف حسّه ويقل شعوره ، فيقلّ الالتدّاد بالوقاع ، فتقلّ الرّغبة فيه ، فأمرت الشريعة بالختان؛ سعياً في تقليل تلك اللذة ، حتّى يصير ميل الإنسان إلى الوقاع معتدلاً ، وألاً تصير الرّغبة فيه داعية غالبية على الطبع . فالذي ذهب إليه المانويّة من الإخصاء وقطع الآلات مذموم؛ لأنه إفراط ، وإبقاء تلك الجلد مبالغة في تقوية تلك اللذة ، والعدل الوسط هو الختان .

واعلم أن الرّيادة على العدل قد تكون إحساناً ، وقد تكون إساءة؛ فالعدل في الطاعات هو أداء الواجبات ، والزيادة على الواجبات طاعات ، فهي من جملة الإحسان؛ ولهذا قال - صلوات الله وسلامه عليه - لجبريل - صلوات الله وسلامه عليه - حين سأله عن الإحسان : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ » .

وسمّي هذا المعنى بالإحسان؛ لأنه بالمبالغة في الطاعة ، كأنه يحسن إلى نفسه بإيصال الخير والفعل الحسن ، ويدخل في الإحسان التعظيم لأمر الله ، والشفقة على خلق الله ، ويدخل في الشفقة على خلق الله أقسام كثيرة ، وأعظمها : صلة الرحم؛ فلهذا أفرده - تعالى - بالذكر ، فقال - تعالى - : { وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ } وأما الثلاثة التي نهى الله عنها؛ وهي : « الفحشاء والمنكر والبغي » فنقول : إنه - تعالى - أودع في النّفس البشرية قوى أربعة؛ وهي : الشهوانيّة البهيميّة ، والغضبّيّة والسبعيّة ، والوهميّة الشيطانيّة ، والعقليّة الملكيّة .



فالعقلية الملكيّة لا يحتاج الإنسان إلى تهذيبها؛ لأنه من جوهر الملائكة .  
وأما القوّة الشهوانية فرغبتها في تحصيل اللذات الشهوانية ، وهذا النوع  
مخصوص بالفحشاء ، ألا ترى أنه - تعالى - سمي الزنا فاحشة؛ فقال - جل  
ذكره - : { إِنَّهُ كَانَ قَاحِشَةً } [ الإسراء : 32 ] ، وقوله - تعالى - : { وينهى  
عَنِ الفحشاء } المراد منه : المنع من تحصيل اللذات الشهوانيّة .  
وأما القوّة الغضبية السبعية : فهي أبداً تسعى في إيصال الشرور والأذى إلى  
سائر النَّاس ، وهذا ممّا ينكره الناس ، فالمنكر عبارة عن الإفراطِ الحاصل من  
أثار القوّة الغضبيّة .

وأما القوة الوهمية الشيطانية : فهي أبداً تسعى في الاستعلاء على الناس ،  
والترفع وإظهار الرّئاسة والتكبر ، وذلك هو المراد من البغي؛ فإنه لا معنى  
للبغي إلا التّطاول على الناس والترفع عليهم .  
قوله : « يَعْظُكُمْ » يجوز أن يكون مستأنفاً في قوّة التعليل للأمر بما تقدم ، أي  
: أن الوعظ سبب في أمره لكم بذلك ، وجوّز أبو البقاء أن يكون حالاً من  
الضمير في « يَنْهَى » .

وفي تخصيصه الحال بهذا الفاعل فقط نظر؛ إذ يظهر جعله حالاً من فاعل «  
يَأْمُرُ » أيضاً ، بل أولى؛ فإنّ الوعظ يكون بالأوامر والنّواهي ، فلا خصوصية له  
بالنّهى .

ثم قال تعالى : { لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } قال الكعبي : دلّت الآية على أنّه - تعالى -  
لا يخلق الجور والفحشاء من وجوه :

الأول : أنه - تعالى - كيف ينهاهم عما يخترعه فيهم ، وكيف ينهي ويريد تحصيله  
فيهم؟ ولو كان الأمر ما قالوه ، لكان كأنّه - تعالى - قال : إنّما يأمركم بخلاف  
ما خلقه فيكم ، وينهاكم عن أفعال خلقها فيكم ، وذلك باطلٌ في بديهة العقل .

الثاني : أنه - تعالى - أمر بالعدل ، والإحسان ، وإيتاء ذي القربى ، ونهى عن  
الفحشاء والمنهكر والبغي ، فلو أنّه - تعالى - أمر بتلك الثلاثة ، ثم إنه - تعالى -  
ما فعلها ، لدخل تحت قوله - تعالى - : { أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ  
أَنْفُسَكُمْ } [ البقرة : 44 ] ، وقوله - عز وجل - : { لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ  
كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ } [ الصف : 2 ، 3 ] .

الثالث : أن قوله - تعالى - : { لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } ليس المراد منه التّرجّي  
والتمني؛ فإن ذلك محالٌ على الله - تعالى - ، فوجب أن يكون معناه : أنه -  
تعالى - يعظكم لإرادة أن يذكروا طاعته ، وذلك يدلُّ على أنه يريد الإيمان من  
الكل .

الرابع : أنه - تعالى - لو صرّح وقال : إن الله يأمر بالعدل ، والإحسان ، وإيتاء  
ذي القربى ، ولكنه يمنع منه ويصدُّ عنه ، ولا يمكن العبد منه ، ثم قال - تعالى -  
: { وينهى عَنِ الفحشاء والمنكر والبغي } ، ولكنه يوجد كل هذه الثلاثة في  
العبد شاء أم أبى ، وأراده منه ومنعه من تركه ، ومن الإحتراز عنه؛ لحكم كل  
واحدٍ عليه بالركاكة وفساد النظم والتركيب ، وذلك يدلُّ على كونه - تعالى -  
منزهاً عن فعل القبائح .

(10/186)

والمعتمد في الجواب مسألة العلم والدّاعي .  
فصل

اتَّفَقَ المتكلمون من أهل السنة ومن المعتزلة على أن تذكر الأشياء من فعل الله - تعالى - لا من فعل العبد؛ لأنَّ التذکر عبارة عن طلب المتذكر ، فحال الطلب إمَّا أن يكون لديه شعور أو لا يكون؛ فإن كان له شعور به ، فذلك الذكر حاصلٌ ، والحاصل لا يطلب تحصيله ، وإن لم يكن له به شعور ، فكيف يطلبه بعينه؛ لأنَّ توجيه الطلب إليه بعينه حال ما لا يكون بعينه متصوراً محال . إذا ثبت هذا ، فقوله : { لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } معناه : أن المقصود من هذا الوعد أن يقدموا على تحصيل ذلك التذکر ، فإذا لم يكن التذکر فعلاً له ، فكيف طلب منه تحصيله؟ وهذا هو الذي يحتجُّ به أهل السنة على أن قوله : { لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } لا يدلُّ على أنه - تعالى - يريد ذلك منه . قوله - تعالى - : { وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ } الآية لما جمع المأمورات والمنهيات في الآية الأولى على سبيل الإجمال ، ذكر في هذه الآية بعض تلك الأقسام ، فبدأ بذكر الوفاء بالعهد . قال الزمخشري : عهد الله : هي البيعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام؛ لقوله - تعالى - : { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ } [ الفتح : 10 ] ، { وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } وقيل : كل عهد يلتزمه الإنسان باختياره . قال ابن عباس - رضي الله عنه - : والوعدُّ من العهد . وقال ميمون بن مهران : من عاهدته ، أوف بعهدة مسلماً كان أو كافراً ، فأئما وفاء العهد لله - تعالى - . وقال الأصم : المراد منه الجهاد ، وما فرض الله في الأموال من حق ، وقيل : عهد الله هو اليمين بالله . قال الشعبي : العهد يمين الله ، وكفارته كفارة يمين ، وإنما يجب الوفاء باليمين إذا لم يكن الصلاح في خلافه؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ قَرَأَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ » . واعلم أن قوله - تعالى - : { وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ } يجب أن يكون مختصاً بالعهد التي يلتزمها الإنسان باختيار نفسه ، ويؤيده قوله - عز وجل - بعد ذلك : { وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا } ، وأيضاً : يجب ألا يحمل العهد على اليمين؛ لأنَّ لو حملناه على اليمين ، لكان قوله بعد ذلك : { وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } تكراراً؛ لأنَّ الوفاء بالعهد والمنع من النقض متقاربان؛ لأنَّ الأمر بالفعل يستلزم التَّهْيِ عن التَّرك؛ إلا إذا قلنا : إن الوفاء بالعهد عامٌ يدخل تحته اليمين ، ثم إنَّه تعالى - خصَّ اليمين بالذكر؛ تنبيهاً على أنَّه أولى أنواع العهد على ما اتَّقدَّم ، يلتزمه الإنسان باختياره ، ويدخل فيه عهد الجهاد ، وعهد الوفاء بالملتزمات من المنذورات والمؤكدات بالحلف .

(10/187)

قوله : « بَعْدَ تَوْكِيدِهَا » متعلق بفعل التَّهْيِ ، والتَّوكِيد مصدر وكَد يُوكَدُ بالواو وفيه لغة أخرى : أكَد يُوكَدُ بالهمز ، ومعناه : التقوية؛ وهذا كقولهم : أَرَحْتُ الكتابَ وَوَرَّحْتُهُ ، وليست الهمزة بدلاً من واو كما زعم أبو إسحاق؛ لأنَّ الاستعمالين في المادتين متساويان ، فليس ادِّعاء كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر ، وتبع مكى الزجاج - رحمهما الله تعالى - في ذلك ، ثم قال : طولاً يحسن أن يقال : الواو بدل من الهمزة ، كما لا يحسن أن يقال ذلك في « أحد

« ، إذ أصله « وَحَد » فالهمزة بدلٌ من الواو « يعني : أنه لا قائل [ بالعكس ] . وكذلك تبعه في ذلك الزمخشري أيضاً ، و « تَوَكِيدَهَا » مصدر مضافٌ لمفعوله ، وأدغم أبو عمرو الدَّال في التَّاء ، ولا ثاني له في القرآن ، أعني : أنه لم يدغم دال مفتوحة بعد ساكن إلا في هذا الحرف . قوله تعالى : { وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ { الجملة حال : إِمَّا من فاعل « تَنقُضُوا » ، وإمَّا من فاعل المصدر وإن كان محذوفاً .

فصل

المعنى : ولا تنقضوا الأيمان بعد تشديدها فتحثنوا فيها ، و { وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا } : شهيداً عليكم بالوفاء . { إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ } قالت الحنفية : يمين اللغو هي يمين الغموس ؛ لقوله - تعالى - : { وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } فهي عن نقض الأيمان فوجب أن يكون كل يمين قابلاً للبر والحنث ، ويمين الغموس غير قابلة للبر والحنث ، فوجب ألا يكون من الأيمان . وقال غيرهم : هي قول الإنسان في معرض حديثه : لا والله ، وبلي والله ؛ لأن قوله - تعالى - { بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } إنما تقال للفرق بين الأيمان المؤكدة بالعزم وبالعقد ، وبين غيرها .

واعلم أن قوله - تعالى - : { وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } عامٌّ دخله التخصيص ؛ لما تقدّم من قوله - عليه الصلاة والسلام - : « مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ قَرَأَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ » . ثم إنه - تعالى - ضرب مثلاً لنقض العهد ، فقال - جل ذكره - : { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَصَّتْ عَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ } ، أي : من بعد إبرامه وإحكامه . قال الكلبي ومقاتل - رحمهما الله تعالى - : هي امرأة خرقاء حمقاء من قريش ، يقال لها : ربطة بنت عمرو بن سعد بن كعب بن زيد مناة بن تميم ، وتلقب ب « جعراء » ، وكانت بها وسوسة وكانت اتخذت مغزلاً بقدر ذراع ، وصنارة مثل الأصبع ، وفلكة عظيمة على قدرها ، وكانت تغزل الغزل من الصوف أو الشعر والوبر هي وجواربها ، فكنَّ يغزلن إلى نصف النهار ، فإذا انتصف النهار ، أمرتهنَّ بنقض جميع ما غزلن ، فكان هذا دأبها .

(10/188)

والمعنى : أئها لم تكلَّ عن العمل ، ولا حين عملت كفت عن النقض ، فكذلك أنتم إذا نقضتم العهد لا كفيتم عن العهد ، ولا حين [ عهدتم ] وفيتم به . وقيل : المراد بالمثل : الوصف دو التَّعيين ؛ لأن القصد بالأمثال صرف المكلف عن الفعل إذا كان قبيحاً ، والدُّعاء إليه إذا كان حسناً ، وذلك يتم دون التَّعيين . قوله تعالى : « أَنْكَاتًا » فيه وجهان : أظهرهما : أنه حال من « عَزَلَهَا » ، والأَنْكَاتُ : جمع نَكَث بمعنى منكوث ، أي : منقوض . والثاني : أنه مفعول ثانٍ لتضمين « نَقَصَتْ » معنى صَيَّرت ؛ كما تقول : فرقته أجزاء .

وجوّز الزجاج فيه وجهاً ثالثاً ، وهو النصب على المصدرية ؛ لأنَّ معنى نكثت : نقصت ، ومعنى نقصت : نكثت ؛ فهو ملاق لعامله في المعنى . قيل : وهذا غلط منه ؛ لأنَّ الأنكاث جمع نكث ، وهو اسمٌ لا مصدر ، فكيف يكون

قوله : « أَنْكَاتًا » بمعنى المصدر؟ .  
والأَنْكَاتُ : الأنقاض ، واحدها نِكْتٌ ؛ وهو ما نقض بعد القتل غزلاً كان أو حبلاً .  
فصل

قال ابن قتيبة : هذه الآية متصلة بما قبلها ، والتقدير : وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ، فإِنَّكُمْ إِنْ فعلتم ذلك ، كنتم مثل امرأة غزلت غزلاً وأحكمته ، فلما استحكم ، نقضته فجعلته أنكاثاً .  
قوله تعالى : { تَتَّخِذُونَ } يجوز أن يكون الجملة حالاً من واو « تكونوا » ، أو من الضمير المستتر في الجاز ؛ إذ المعنى : تكونوا مشبهين كذا حال كونكم متخذين ، وهذا استفهام على سبيل الإنكار .  
قوله : « دَخَلًا بَيْنَكُمْ » هو المفعول الثاني ل « تَتَّخِذُونَ » ، والدَّخْلُ : الفساد والدَّغْلُ .

وقيل : « دَخَلًا » مفعول من أجله ، وقيل : الدَّخْلُ : الدَّاخِلُ في الشيء ليس منه .

قال الواحدي - رحمه الله تعالى - : « الدَّخْلُ والدَّغْلُ : الغِشُّ والخِيَانَةُ » .  
وقيل : الدَّخْلُ : ما أدخل في الشيء على فسادٍ ، وقيل : الدَّخْلُ والدَّغْلُ : أن يظهر الوفاء به ويبطن الغدر والنقض .

وقوله تعالى : « أَنْ تَكُونَ » أي : بسبب أن تكون ، أو مخافة أن تكون ، و « تكون » يجوز أن تكون تامة؛ فتكون « أُمَّةٌ » فاعلها ، وأن تَكُونَ ناقصة ، فتكون « أُمَّةٌ » اسمها وهي مبتدأ ، و « أَرْبَى » خبره ، والجملة في محل نصب على الحال على الوجه الأول ، وفي موضع الجر على الوجه الثاني ، وجَوَّز الكوفيون أن تكون « أُمَّةٌ » اسمها ، و « هِيَ » عماد ، أي : ضمير فصل ، و « أَرْبَى » خبر « تَكُونَ » ، والبصريون لا يجيزون ذلك؛ لأجل تنكير الاسم ، فلو كان الاسم معرفة ، لجاز ذلك عندهم .

فصل

قال مجاهد - رحمه الله - : كانوا يحالفون الحلفاء ، فإذا وجدوا قوماً أكثر منهم وأعزَّ ، نقضوا حلف هؤلاء ، وحالفوا الأكثر ، فالمعنى : طلبتم العز بنقص العهد؛ بأن كانت أمة أكثر من أمةٍ ، فنهاهم الله - تعالى - عن ذلك .

(10/189)

ومعنى « أَرْبَى من أُمَّةٍ » ؛ أي : أزيدُ في العدد ، والقوَّة ، والشَّرَفُ .  
ثم قال - جل ذكره- : { إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ } ، أي يختبركم الله بأمره إِبَّاكُم بالوفاء بالعهد .

والضمير في « به » يجوز أن يعود على المصدر المنسبك من « أَنْ تَكُونَ » ، تقديره : إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بكون أُمَّةٍ ، أي : يختبركم بذلك .  
وقيل : يعود على الرِّبَا المدلول عليه بقوله : « هِيَ أَرْبَى » .  
وقيل : على الكثرة؛ لأنَّها في معنى الكثير .

قال ابن الأنباري رحمه الله تعالى : ملا كان تأنيثها غير حقيقي ، حملت على معنى التذكير؛ كما حملت الصَّيْحَةُ على الصَّيَّاح ولم يتقدم للكثرة للفظ ، وإنما هي مدلول عليها بالمعنى من قوله تعالى : { هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ } .  
ثم قال : { وَلَيَبْيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } في الدُّنْيَا ، فيميِّز المحقَّ من المبطل .

قوله - تعالى- : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً } الآية لما أمر القوم بالوفاء بالعهد وتحريم نقضه ، أتبعه ببيان أنه - تعالى - قادرٌ على أن يجمعهم على هذا الوفاء ، وعلى سائر أبواب الإيمان ، ولكِنَّه - سبحانه وتعالى جل ذكره - بحكم الألوهية يصلُّ من يشاء ويهدي من يشاء .  
والمعتزلة حملوا ذلك على الإلجاء ، أي : لو أراد أن يلجئهم إلى الإيمان أو إلى الكفر ، لقدّر عليه ، إلاَّ أنَّ ذلك يبطل التَّكليف ، فلا جرم ما ألجأهم إليه ، وفوَّض الأمر إلى اختيارهم ، وقد تقدّم البحث في ذلك .  
وروى الواحدي رحمه الله : أنَّ عزيراً قال : رَبِّ ، خلقت الخلق فتضلُّ من تشاء وتهدي من تشاء ، فقال : يا عزير ، أعرض عن هذا ، فأعاده ثانياً ، فقال : يا عزير أعرض عن هذا ، فأعاده ثالثاً ، فقال : أعرض عن هذا وإلا محوُّ اسمك من [ ديوان ] النبوة .  
قالت المعتزلة : ومما يدلُّ على أن المراد من هذه المشيئة مشيئته الإلجاء أنه - تعالى - قال بعده : { وَلِنُسْأَلَنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } فلو كانت أعمال العباد بخلق الله - تعالى- ، لكان سيؤالهم عنها عبثاً ، وتقدّم جوابه .  
قوله تعالى- : { وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَحَلًا بَيْنَكُمْ } وليس المراد منه التَّحذير عن نقض مطلق الإيمان ، وإلاَّ لزم التكرار الخالي عن الفائدة في موضع واحد ، بل المراد نهى أولئك الأقوام المخاطبين بهذا الخطاب عن بعض أيمان مخصوصة أو أقدموا عليها .  
فلهذا قال المفسرون : المراد : نهى الذين بايعوا الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - عن نقض عهده؛ لأن قوله : { فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا } لا يليق بنقض عهد قبله ، وإنما يليق بنقض عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإيمان به وبشرائعه .  
وقوله - تعالى- : { فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا } منصوب بإضمار « أَنْ » على جواب النهي .

(10/190)

وهذا مثل يذكر لكل من وقع في بلاءٍ بعد عافيةٍ ، أو سقط في ورطة بعد سلامة ، أو محنة بعد نعمة .  
قوله : { بِمَا صَدَدْتُمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ } « مَا » مصدرية ، و « صَدَدْتُمْ » يجوز أن يكون من الصُّدود ، وأن يكون من الصَّدِّ ، ومفعوله محذوف ، ونكرت « قدم » قال الزمخشري « فَإِن قُلْتَ : لِمَ وَحَدَّثَ الْقَدَمَ وَنَكَرْتَ ؟ » .  
قلت : لاستعظام أن تزلَّ قدم واحدة عن طريق الحقِّ بعد أن ثبتت عليه ، فكيف بأقدام كثيرة؟ « .  
قال أبو حيان : « الجمع تارة يلحظ فيه المجموع من حيث هو مجموع ، وتارة يلحظ فيه اعتبار كل فرد فرد ، فإذا لوحظ فيه المجموع ، كان الإسناد معتبراً فيه الجمعية ، وإذا لوحظ فيه كل فرد فردٍ ، فإنَّ الإسناد مطابق للفظ الجمع كثيراً ، فيجمع ما أسند إليه ، ومطابق لكل فرد فردٍ فيفرد؛ كقوله : { وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مُتَّكِنًا وَآتَتْ } [ يوسف : 31 ] لما كان لوحظ في قوله : « لَهُنَّ » معنى لكل واحدة ، ولو جاء مراداً به الجمعية أو على الكثير في الوجه الثاني ، لجمع المتكناً؛ وعلى هذا يحمل قول الشاعر : [ الطويل ]  
3359- فَإِنِّي رَأَيْتُ الصَّامِرِينَ مَتَاعُهُمْ ... يَمُوتُ وَيَفْتَى فَارِضِيهِ مِنْ وَعَائِيَا

أي : رأيت كلَّ ضامرٍ ، ولذلك أفرد الضمير في « يَمُوتُ وَيَفْتَى » ، ولَمَّا كان المعنى : لا يتخذ كل واحدٍ منكم جاء « فَتَزَلُّ قَدَمُ » مراعاةً لهذا المعنى . ثم قال : « وَتَذُوقُوا السَّوَاءَ » مراعاةً للمجموع أو للفظ الجمع على الوجه الكثير ، إذا قلنا : إِنَّ الإسناد لكل فرد فرد ، فتكون الآية قد تعرَّضت للتهي عن اتِّخاذ الأيمان دخلاً باعتبار المجموع ، وباعتبار كل فرد فرد ، ودلَّ على ذلك بإفراد « قَدَمُ » وجمع الضمير في « وَتَذُوقُوا » .

قال شهاب الدين - رضي الله عنه - : وبهذا التقدير الذي ذكره أبو حيان يفوت المعنى الجزل الذي اقتنصه الزمخشري من تنكير « قَدَمُ » وإفرادها ، وأمَّا البيت المذكور ، فإن النحويين خرَّجوه على أن المعنى : يَمُوتُ من ثم ومن ذكر ، وأفرد الضمير لذلك لا لما ذكر .

فصل

المعنى : وتذوقوا العذاب بصدِّكم عن سبيل الله ، وقيل : معناه : سهَّلتكم نقض العهد على النَّاسِ بنقضكم العهد ، { وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } ، أي : ذلك السَّوء الذي تذوقونه « عَذَابٌ عَظِيمٌ » .

ثم أكد هذا التحذير فقال - جل ذكره- : { وَلَا تَسْتُرُوا عَهْدَ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ قَلِيلًا } أي : لا تنقضوا عهودكم تطلبون بنقضها عرضاً قليلاً من الدنيا ، ولكن أوفوا بها فإنَّ ما عند الله من الثَّواب لكم على الوفاء { هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ } فضل ما بين العوضين .

ثم ذكر الدليل القاطع على أنَّ ما عند الله خير فقال : { مَا عِنْدَكُمْ يَنْقَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ } ، أي الدنيا وما فيها تفنى ، { وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ } فقوله : { مَا عِنْدَكُمْ يَنْقَدُ } مبتدأ وخبر ، والنَّفَادُ : القنَاءُ والذهاب ، يقال : « نَفَدَ » بكسر العين « يَنْقَدُ » بفتحها نَفَاداً ونُفُوداً ، وأما نَقَدَ بالدَّال المعجمة ففعله نَقَدَ الفتح يَنْقُدُ بالضمِّ ، وسيأتي .

(10/191)

ويقال : أنفذ القوم إذا قَنِي زادهم ، وَخَصَّمُ مُنَافِدٌ لينفذ حجة صاحبه ، يقال : نافذته فنفذته .

وقوله : « بَاقٍ » تقدَّم الكلام عليه في الوقف في سورة الرعد ، وهذه الآية حجة عليه . فَوَلِّهِ تَعَالَى : { وَلَتَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا } قرأ ابن كثير ، ووعاصم وابن ذكوان : « وَلَتَجْزِيَنَّ » بنون العظمة التفتاتاً من الغيبة إلى التكلّم ، وتقدم تقرير الالتفات .

والباقيون بقاء الغيبة رجوعاً إلى الله - تعالى - ؛ لتقدم ذكره العزيز في قوله : { مَا عِنْدَكُمْ يَنْقَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ } .

قوله : { يَا أَحْسَنَ مَا كَانُوا } يجوز أن يكون [ « أفعل » ] على بابها من التفضيل ، وإذا جازاهم بالأحسن ، فلأن يجازيهم بالحسن أولى . وقيل : ليست للتفضيل ، وكانهم فرُّوا من مفهوم أفعل ؛ إذ لا يلزم من المجازاة بالأحسن المجازاة بالحسن ، وهو وهم ، لما تقدَّم من أنَّه من مفهوم الموافقة بطريق الأولى ، والمعنى : ولنجزين الذين صبروا على الوفاء في السَّراء والصَّراء { يَا أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } .

ثم إنه رغب المؤمنين في الإتيان بكل ما كان من شرائع الإسلام؛ فقال تعالى : { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ } وفيه سؤالٌ : وهو أن لفظة «



مَنْ « في قوله : « مَنْ عَمَلَ » تفيد العموم ، فما الفائدة في ذكر الذِّكْر والأنثى؟ .  
والجواب : أن هذه الآية للوعد بالخيرات ، والمبالغة في تقرير الوعد من أعظم دلائل الكرم والرَّحمة ، فأتى بذكر الذِّكْر والأنثى للتأكيد ، وإزالة الوهم بالتخصيص .

قوله : « مِنْ ذَكَرَ » « مِنْ » للبيان ، فتتعلق بمحذوف ، أعني : من ذكر ، ويجوز أن يكون حَالاً من فاعل « عَمَلَ » ، وقوله : « وَهُوَ مُؤْمِنٌ » جملة حَالِيَّة أيضاً .

وهذه الآية تدلُّ على أن الإيمان مغاير للعمل الصالح؛ لأنه - تعالى - جعل الإيمان شرطاً في كون العمل الصالح موجباً للتَّوَاب ، وشرط الشيء مغاير لذلك الشَّيْء .

فإن قيل : ظاهر الآية يقتضي أنَّ الإتيان بالعمل الصَّالِح إنما يفيد الأثر بشرط الإيمان ، وظاهر قوله تعالى : { فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ } [ الزلزلة : 7 ] يدل على أن العمل الصالح يفيد الأثر سواء كان مع الإيمان أو عدمه .  
فالجواب : أن إفادة العمل الصالح للحياة الطيبة مشروط بالإيمان ، أمَّا إفادته لأثر غير هذه الحياة الطيبة وهو تخفيف العذاب؛ فإنه لا يتوقف على الإيمان .

فصل  
قال سعيد بن جبير - رحمه الله - وعطاء : « الحياة الطَّيِّبَةُ : هي الرِّزْقُ الحلال » وقال الحسن : هي القناعة ، وقال مجاهد وقتادة : هي الجنة .  
قال القاضي : الأقرب أنها تحصل في الدنيا؛ لقوله تعالى : { وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } والمراد : ما [ لا ] يكون في الآخرة .

(10/192)

قوله : « وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ » راعى معنى « مَنْ » ، فجمع الضمير بعد أن راعى لفظها ، فأفرد في « لنحيينه » وما قبله ، وقرأ العامة : « ولنجزينه » بنون العظمة؛ مراعاة لما قبله ، وقرأ ابن عامر في رواية بياء الغيبة ، وهذا ينبغي أن يكون على إضمار قسم ثان ، فيكون من عطف جملة قسمة على جملة قسمة مثلها ، حذفنا وبقي جوابها ، ولا جائز أن يكون من عطف جواب على جواب؛ لإفضائه إلى [ إخبار ] المتكلم عن نفسه إخبار الغائب ، ولا يجوز؛ لو قلت : « زيد قال : والله لأضربن هندا ولينفيتها ريء » لم يجز ، فإن أضمرت قسماً آخر ، جاز ، أي : وقال : والله لينفيتها فإن لك في مثل هذا التركيب أن تحكي لفظه ، ومنه { وَلَيَحْلِقَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى } [ التوبة : 107 ] وأن يحكي معناه ، ومنه { يَحْلِقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا } [ التوبة : 74 ] ولو جاء على اللفظ ، لقل ما قلنا .

(10/193)

فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (98) إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (99) إِنَّمَا سُلْطَانُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ (100) وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا

يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (101) قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ  
 مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (102) وَلَقَدْ تَعَلَّمَ  
 أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ  
 مُبِينٌ (103) إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ )  
 (104) إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ )  
 (105) مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ  
 مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (106) ذَلِكَ  
 بِأَنَّهُمْ اسْتَحْبَبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ )  
 (107) أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَتْهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ  
 الْعَافِلُونَ (108) لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (109) ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ  
 لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا لَنُمَّ جَاهِدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ  
 رَحِيمٌ (110) يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ نَجْدِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوقَى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ  
 وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ (111)

قوله - تعالى - { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ } الآية لما قال - تعالى - : { وَلَتَجْزِيَنَّهُمْ  
 أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [ النحل : 97 ] ، أرشد إلى العمل الذي به  
 يخلص أعماله من الوسواس ، فقال - جل ذكره - : { فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ } أي  
 : فإذا أردت ، فأضمر الإرادة .

قال الزمخشري : « لَأَنَّ الْفِعْلَ يَوْجَدُ عِنْدَ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ ، عَلَى  
 حَسَبِهِ ، فَكَانَ مِنْهُ سَبَبٌ قَوِيٌّ وَمَلَابَسَةٌ ظَاهِرَةٌ » .

وقال ابن عطية : « « فَإِذَا » وَصَلَةٌ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمَلُهَا فِي هَذَا ،  
 وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ : فَإِذَا أَخَذْتَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، فَاسْتَعِذْ » .

وهذا مذهب الجمهور من القراء والعلماء ، وقد أخذ بظاهر الآية - فاستعاذ بعد  
 أن قرأ - من الصحابة - أبو هريرة - رضي الله عنه - ، ومن الأئمة : مالكو ابن  
 سيرين وداود ، ومن القراء حمزة - رضي الله عنهم ؛ قالوا : لَأَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ  
 : { فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ } لِلتَّعْقِيبِ ، وَالْفَائِدَةُ فِيهِ : أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ يَسْتَحِقُّ بِهِ ثَوَابًا  
 عَظِيمًا ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِالِاسْتِعَاذَةِ ، وَقَعَتِ الْوَسْوَسَةُ فِي قَلْبِهِ ، وَذَلِكَ الْوَسْوَسُ  
 يَحْبِطُ ثَوَابَ الْقِرَاءَةِ ، فَإِذَا اسْتَعَاذَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ، انْدَفَعَتْ تِلْكَ الْوَسْوَسُ ، وَبَقِيَ  
 الثَّوَابُ مَصُونًا عَنِ الْإِنْحِطَاطِ .

وذهب الأكثرون : إلى أن الاستعاذة مقدمة على القراءة ، والمعنى : إذا أردت  
 أن تقرأ القرآن ، فاستعذ ؛ كقوله : إِذَا أَكَلْتُ ، فَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَإِذَا سَافَرْتَ ،  
 فَتَأَهَّبْ ، وَقَوْلُهُ - تعالى - { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } [ المائدة  
 : 6 ] ، وَأَيْضًا : قَدْ ثَبِتَ أَنَّ الشَّيْطَانَ أَلْقَى الْوَسْوَسَةَ فِي أَثْنَاءِ قِرَاءَةِ الرَّسُولِ -  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ - عز وجل - : { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ  
 رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانَ فِي أُمْنِيَّتِهِ } [ الحج : 52 ] ، وَمِنْ  
 الظَّاهِرِ أَنَّهُ - تعالى - إنما أمر الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بالاستعاذة  
 عند القراءة ؛ لدفع تلك الوسواس ، وهذا المقصود إنما يحصل عند تقديم  
 الاستعاذة .

وذهب عطاء إلى أن الاستعاذة واجبة عند قراءة القرآن ، كانت في الصلاة أو  
 غيرها .

ولا خلاف بين العلماء في أن التَّعَوُّذَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ أَوْكَدٌ .  
 وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْخُطَابَ لِلرَّسُولِ - صلوات الله وسلامه عليه - ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ  
 الْكَلِّ ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ - عليه الصلاة والسلام - إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا لِلِاسْتِعَاذَةِ عِنْدَ  
 الْقِرَاءَةِ ، فَغَيْرُهُ أَوْلَى ، وَالْمُرَادُ بِالشَّيْطَانِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : قَيْلٌ : إِبْلِيسُ ، وَقِيلَ :

الجنس؛ لأنَّ جميع المردة لهم حظُّ في الوسوسة .  
ولما أمر رسوله - صلوات الله وسلامه عليه - بالاستعاذة من الشيطان ، وكان ذلك يوهم أنَّ للشيطان قدرة على التصرُّف في أبدان النَّاس ، فأزال الله تعالى هذا الوهم وبيَّن أنه لا قدرة له ألبيته على الوسوسة؛ فقال - تعالى- : { إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ } ويظهر من هذا أنَّ الاستعاذة إنما تفيد إذا حضر في قلب الإنسان كونه ضعيفاً ، وأنَّه لا يمكنه التحفُّظ عن وسوسة الشيطان إلا بعصمة الله تعالى ، ولا قوَّة على طاعة الله إلا بتوفيق الله ، وإلتفويض الحاصل على هذا الوجه هو المراد من قوله : { وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ } ، والاستعاذة بالله هي الاعتصام به .

(10/194)

ثم قال : { إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ } قال ابن عبَّاس - رضي الله عنهما- : « يطيعونه ، يقال : توليته ، أي : أطعته ، وتوليت عنه ، أي : أعرضت عنه .

قوله : { وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ } الضمير في « به » الظاهر عوده على الشيطان ، لتتحد الضمائر ، و المعنى : والذين هم به مشركون بسببه؛ كما تقول للرجل إذا تكلم بكلمة مؤدِّية إلى الكفر : كفرت بهذه الكلمة ، أي : من أجلها؛ فكذلك قوله : { وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ } والمعنى : من أجل حمله إيَّاهم على الشُّرك صاروا مشركين .

وقيل : والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون بالله ، ويجوز أن يعود على « رَبِّهِمْ » .

قوله : { وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ } والتبديل : رفع الشيء مع وضع غيره مكانه ، وهو هنا النسخ

قوله : { وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ } في هذه الجملة وجهان :

أظهرهما : أنها اعتراضٌ بين الشرط وجوابه .

والثاني : أنها حالية؛ فعلى الأول يكون المعنى : والله أعلم بما ينزل من الناسخ والمنسوخ ، والتغليظ والتخفيف ، أي : هو أعلم بجميع ذلك في مصالح العباد ، وهذا توبيخٌ للكفار على قولهم : « إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ » ، أي : إذا كان هو أعلم بما ينزل ، فما بالهم ينسبون محمداً إلى الافتراء؛ لأجل التبديل والنسخ ، وقوله : { بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } أي : لا يعلمون حقيقة القرآن ، وفائدة النسخ والتبديل ، وأن ذلك لمصالح العباد ، وقولهم : « إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ » نسبوا إليه صلى الله عليه وسلم الافتراء بأنواع من المبالغات وهي الحصر والخطاب ، واسم الفاعل الدال على الثبوت والاستقرار ، ومفعول « لا يعلمون » محذوف للعلم به ، أي : لا يعلمون أنَّ في نسخ الشرائع وبعض القرآن حكماً بالغة .

قوله : { قُلْ تَرَاهُ رُوحَ الْقُدُسِ } تقدّم تفسيره في البقرة .

قال الزمخشري رحمه الله : « رُوحُ الْقُدُسِ : جبريل - صلوات الله وسلامه عليه - أضيف إلى القدس وهو الطاهر؛ كما تقول : حاتم الجود ، وزيد الخير ، والمراد : الرُّوح المقدس ، وحاتم الدواد ، وزيد الخير » .

و « مِنْ » في قوله : « مِنْ رَبِّكَ » صلة للقرآن ، أي أن جبريل نزل القرآن من ربك؛ ليثبت الذين آمنوا ، أي : ليلوهم بالنسخ ، حتَّى إذا قالوا فيه : هو الحقُّ من ربِّنا ، حكم لهم بثبات القدم في الدِّين ، وصحَّة اليقين بأن الله حكيم فلا

يفعل إلا ما هو حكمة وصواب .  
قوله تعالى : { وَهُدًى وَبِشْرَى } يجوز أن يكون عطفاً على محلّ « لِيُثَبِّتَ »  
فينصبان ، أو على لفظه باعتبار المصدر المؤول؛ فيجران ، والتقدير : تثبتاً لهم  
، وإرشاداً وبشارة ، وقد تقدم كلام الزمخشري في نظيرهما وما ردّه به أبو  
حيّان عليه وجوابه .

(10/195)

وجوّز أبو البقاء ارتفاعهما خبر مبتدأ محذوف ، أي : وهو هدى ، والجملة حال  
وقرئ : « لِيُثَبِّتَ » مخففاً من « أُثَبِّتَ » .

فصل

قد تقدّم أن أبا مسلم الأصفهاني ينكر النسخ في هذه الشريعة ، فقال : المراد  
ههنا : وإذا بدلنا آية مكان آية ، أي : في الكتب المتقدمة؛ مثل آية تحويل القبلة  
من بيت المقدس إلى الكعبة ، قال المشركون : أنت مفتر في هذا التبديل ،  
وأكثر المفسرين على خلافه ، وقالوا : إن النسخ واقع في هذه الشريعة .

فصل

قال الشافعي - رضي الله عنه - : القرآن لا ينسخ بالسنة؛ لقوله - تعالى - :  
{ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ } وهذا يقتضي أن الآية لا تنسخ إلا بآية أخرى ، وهذا  
ضعيف؛ لأن هذه الآية تدلّ على أنه - تعالى - يبدّل آية بآية أخرى ، ولا دلالة فيها  
على أنه - تعالى - لا يبدّل آية إلا بآية ، وأيضاً : فجبريل - عليه السلام - قد ينزل  
بالسنة كما ينزل بالآية .

قوله - تعالى - : { وَلَقَدْ تَعَلَّمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ } الآية هذه حكاية  
شبهة أخرى من شبهات منكري نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لأنهم  
كأنوا يقولون : إن محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - إنما يذكر هذه  
القصص ، وهذه الكلمات إنما يستفيدها من إنسان آخر ويتعلّمها منه .  
واختلفوا في ذلك البشر؛ فقال ابن عباس - رضي الله عنه - : كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يعلم فتى بمكة اسمه « بلعام » ، وكان نصرانياً أعجمي  
اللسان يقال له : أبو ميسرة ، وكان يتكلم بالرومية ، فكان المشركون يرون  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل عليه ويخرج ، فكانوا يقولون : إنما  
يعلمه « بلعام » .

وق لعكرمة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقرئ غلاماً لبني المغيرة  
، يقال له : « يعيش » ، وكان يقرأ الكتب ، فقالت قريش : إنما يعلمه « يعيش » .

وقال الفراء : كان اسمه « عائش » مملوك لحويطب بن عبد العزى ، وكان قد  
أسلم وحسن إسلامه ، وكان أجمياً ، وقيل : اسمه « عدّاس » غلام « عتبة بن  
ربيعة » .

وقال ابن إسحاق : كان رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه - كثيراً ما  
يجلس عند المروة إلى غلام رومي نصراني عبد لبني الحضرمي ، يقال له : «  
جبر » ، وكان يقرأ الكتب ، وقال عبد الله بن مسلم الحضرمي : كان لنا عبدان  
من أهل عين التمر ، يقال لهما : يسار ويكنى : أبا فكيهة ، وجبر ، وكانا يصنعان  
السيوف بمكة ، وكانا يقرآن التوراة والإنجيل ، فرما مر بهما النبي صلى الله  
عليه وسلم وهما يقرآن ، فيقف ويسمع .

قال الضحاك : وكان - صلوات الله وسلامه عليه - إذا آذاه الكفار يقعد إليهما ، فيستروح بكلامهما ، فقال المشركون : إنما يتعلم محمد منهما فنزلت الآية . وقيل : سلمان الفارسي رضي الله عنه ، فكذبهم الله - تعالى - بقوله : { لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ } . قوله تعالى : { لِسَانُ الَّذِي } العامة على إضافة « لِسَانٌ » إلى ما بعده ، و المراد باللسان هنا : القرآن ، والعرب تقول للغة : لسان . وقرأ الحسن - رضي الله عنه - : اللسان معرّفاً ب « أل » ، و « الَّذِي » نعت له وفي هذه الجملة وجهان : أحدهما : لا محل لها ؛ لاستئنافها ، قاله الزمخشري . والثاني : أنّها حال من فاعل « يَقُولُونَ » ، أي : يقولون ذلك والحال هذه ؛ أي : علمهم بأعجمية هذا البشر ، وإبانة عربية هذا القرآن كان ينبغي أن يمنعهم من تلك المقالة ؛ كقولك : تَشْتُمُ فلاناً وَهُوَ قَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ ، أي : وعلمك بإحسانه إليك كان يمنعك من شتمه ، قاله أبو حيان رحمه الله . ثم قال : « وإتّما ذهب الزمخشري إلى الاستئناف لا إلى الحال ؛ لأن من مذهبه أنّ مجيء الحال جملة اسمية من غير واو شاذ ، وهو مذهب مرجوح تبع فيه الفراء » . و « أَعْجَمِيٌّ » خبر على كلتا القراءتين ، والإلحاد في اللغة : الميل ، يقال : لَحَدَّ وَالْحَدَّ ؛ إذا مال عن القصد ، ومنه يقال للعدل عن الحقّ : مُلِد . وقرأ حمزة والكسائي : « يَلْحَدُونَ » بفتح الاء والحاء ، والباقون بضم الاء وكسر الحاء . قال الواحدي - رحمه الله - : والألبي ضم الاء ؛ لأنه لغة القرآن ، ويدلُّ عليه قوله - تعالى - : { وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ } [ الحج : 25 ] وتقدّم خلاف الفراء في المفتوح في الأعراف . والإلحاد قد يكون بمعنى الإمالة ؛ ومنه يقال : الْحَدَّتْ لَهُ لَحْدًا ؛ إذا حفرت له في جانب القبر مائلاً عن الاستواء ، وقبر مُلْحَدٌ وَمَلْحُودٌ ، ومنه المُلْحَدُ ؛ لأنه أمال مذهبه عن الأديان كلها ، لم يمله عن دينٍ إلى دينٍ ، وفسّر الإلحاد في هذه الآية بالقولين . قال الفراء : يَمِيلُونَ مِنَ الْمَيْلِ . وق لالزجاج : يَمِيلُونَ مِنَ الْإِمَالَةِ ، أي : لسان الذي يميلون القول إليه أعجمي . والأعجمي : قال أبو الفتح الموصلي : « تركيب » « ع ج م » وضع في كلام العرب للإبهام والإخفاء ، وضدّه البيان والإيضاح ؛ ومنه قولهم : رَجُلٌ أَعْجَمٌ وَأَمْرَأَةٌ عَجْمَاءٌ ؛ إذا كانا لا يفصحان ، والأعجمي : من لم يتكلم بالعربية . وقال الراغب : العجم خلاف العرب ، والعجم منسوب إليهم ، والأعجم : من في لسانه عجمه عربياً كان أو غير عربي ؛ اعتباراً بقلة فهمه من العجمة . والأعجمي منسوب إليه ، ومنه قيل للبهيمة : عجماء ؛ لأنها لا تفصح عما في نفسها ، وصلوات النهار عجماء ، أي : لا يجهر فيها ، والعجم : النَّوَى لاختفائه . قال بعضهم : معناه أن الحروف المجردة لا تدلُّ على م اتدلُّ عليه الموصولة وأعجمت الكتاب ضد أعربته ، وأعجمته : أزلت عتمته ؛ كأشكيتُهُ : أزلت شكائتُهُ .

قال الفراء وأحمد بن يحيى : الأعجم : هو الذي في لسانه عجمة ، وإن كان من العرب ، والأعجمي والعجمي : الذي أصله من العجم قال أبو علي الفارسي : الذي لا يفصح سواؤه كان من العرب أو من العجم؛ ألا ترى أنهم قالوا : زياد الأعجم؛ لأنه كانت في لسانه عجمة مع أنه كان عربياً؟ وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى في « الشعراء » ، و « حم السجدة » .  
وق لبعضهم : العجمي منسوب إلى العجم وإن كان فصيحاً ، والعربي منسوب إلى العرب وإن لم يكن فصيحاً .

#### فصل

المعنى : إنَّ لسان الذي ينسبون التعلُّم منه أعجمي ، وهذا القرآن عربي فصيح ، فتقرير هذا الجواب كأنه قال : هب أنه يتعلم المعاني من ذلك الأعجمي ، إلا أنَّ القرآن إنما كان معجزاً لما في ألفاظه من الفصاحة ، فبتقدير أن تكونوا صادقين في أن محمداً - عليه الصلاة والسلام - يتعلم تلك المعاني من ذلك الرجل ، إلا أن ذلك لا يقدر في المقصود؛ لأن القرآن إنما كان معجزاً لفصاحته اللفظية .

ولما ذكر - تعالى - هذا الجواب ، أردفه بالتهديد؛ فقال - عز وجل - : { إنَّ الذين لا يؤمنون بآياتِ الله لا يَهْدِيَهُمُ اللهُ } قال القاضي : لا يهديهم إلى طريق الجنة لقوله بعده : { وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } أي : أنهم لما تركوا الإيمان بالله ، لا يهديهم الله إلى الجنة ، بل يسوقهم إلى النار ، ثم إنه - تعالى - بين كونهم كاذبين في ذلك القول ، فقال - تعالى - : { إِنَّمَا يَفْتَرِي الكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللهِ وَأولئِكَ هُمُ الكاذبون } والمقصود منه أنه - تعالى - بين في الآية السابقة أن الذي قالوه بتقدير أن يصح لم يقدر في المقصود ، ثم بين في هذه الآية أن الذي قالوه لم يصح ، وهم كذبوا فيه ، والدليل على كذبهم وجوه :  
أحدها : أنهم لا يؤمنون بآيات الله تعالى وهم كفرون ، وإذا كان الأمر كذلك ، كانوا أعداء للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - وكلام العدو ضرب من الهديان ولا شهادة لمتهم .

وثانيها : أن التعلُّم لا يتأتى في جلسه واحدة ولا يتم بالخفية ، بل التعلُّم إنما يتم إذا اختلف المتعلم إلى المعلم أزمناً متطاولة ، وإذا كان كذلك ، اشتهر فيما بين [ الخلق ] أن محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - يتعلم العلوم من فلان ومن فلان .

وثالثها : أن العلوم الموجودة في القرآن كثيرة ، وتعلُّمها لا يتأتى إلا إذا كان المعلم في غاية الفضل والتحقيق ، فلو حصل فيهم إنسان بلغ في العلم والتحقيق إلى هذا الحد ، لكان مشاراً إليه بالأصابع في التحقيق والتدقيق في الدنيا ، فكيف يمكن تحصيل هذه العلوم العالية الشريفة والمباحث النفيسة من عند فلان وفلان؟

وإذا كان الأمر كذلك ، فالطَّعن في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بأمثال هذه الكلمات الركيكة يدلُّ على أن الحجة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة باهرة ، وهذه الآية تدلُّ على أن الكذب من أكبر الكبائر وأفحش الفواحش؛ لأن كلمة « إنما » للحصر ، والمعنى : أن الكذب والفرية لا يقدم عليهما إلا من كان غير مؤمن بآيات الله - تعالى - .



فإن قيل : قوله { لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ } فعل ، وقوله تعالى : { وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ } اسم وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية قبيح فما السبب في حصولها هنا؟ .  
فالجواب : الفعل قد يكون لازماً وقد يكون مفارقاً ، ويدلُّ عليه قوله - تعالى - : { ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ } [ يوسف : 35 ] ذكره بلفظ الفعل تنبيهاً على أن ذلك الحبس لا يدوم .  
وقال فرعون لموسى : { لَئِنِ اتَّخَذتِ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ } [ الشعراء : 29 ] ذكره بصيغة الاسم تنبيهاً على الدوام ، وقالوا في قوله - تعالى - : { وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى } [ طه : 121 ] لا يجوز أن يقال : إن آدم - صلوات الله وسلامه عليه - عاصٍ وعاوٍ؛ لأن صيغة الفعل لا تفيد الدوام ، وصيغة الاسم تفيده .

إذا عرفت هذه المقدمات ، فقوله - تعالى - : { إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ } تنبيه على أن من أقدم على الكذب فإنه دخل في الكفر . ثم قال - جل ذكره - { وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ } ؛ تنبيهاً على أن صفة [ الكذب ] فيهم ثابتة [ راسخة ] دائمة؛ كما تقول : كذبت ، وأنت كاذب ، فيكون قولك : « أنت كاذب » زليدة في الوصف بالكذب ، ومعناه : إنَّ عادتكَ أن تكون كاذباً .  
واعلم أن الآية تدلُّ على أن الكاذب المفتري هو الذي لا يؤمن بآيات الله ، والأمر كذلك؛ لأنه لا معنى للكفر إلا إنكار الإلهية ونبوة الأنبياء ، ولا معنى لهذا الإنكار .  
روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : هَلْ يَكْذِبُ الْمُؤْمِنُ؟ قال : « لَا » ثم قرأ هذه الآية .

قوله تعالى : { مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ لَ يَجُوزَ فِيهِ أَوْجُهُ } :  
أحدهما : أن يكون بدلاً من « الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » ، أي : إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ مَنْ كَفَرَ ، واستثنى منهم المكره ، فلم يدخل تحت الافتراء .  
الثاني : أنه بدل من « الْكَاذِبُونَ » .  
الثالث : أنه بدل من « أُولَئِكَ » ، قاله الزمخشري .  
فعلى الأول يكون قوله : { وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ } جملة معترضة بين البدل والمُبدل منه .

واستضعف أبو حيان الأوجه الثلاثة؛ فقال : « لأنَّ الأوَّلَ يقتضي أنه لا يفترى الكذب إلا من كفر بالله من بعد إيمانه ، والوجود يقتضي أن المفتري هو الذي لا يؤمن بالله سواء كان ممن كفر بعد إيمانه أو كان ممن لم يؤمن قط؛ بل الأكثر الثاني ، وهو المفتري .

قال : وأما الثاني : فيؤول المعنى إلى ذلك؛ إذ التقدير : وأولئك ، أي : الذين لا يؤمنون هم من كفر بالله من بعد إيمانه ، والذين لا يؤمنون هم المفترون .

وأما الثالث : فكذلك؛ إذ التقدير : أن المشار إليهم هم من كفر بالله من بعد إيمانه ، مخبراً عنهم بأنهم الكاذبون .

الوجه الرابع : قال الزمخشري : « أن ينتصب على الدَّم » .  
قال ابن الخطيب : وهو أحسن الوجوه عندي وأبعدها من التَّعَسُّف .  
الخامس : أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة على الدَّم .  
السادس : أن يرتفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : فعليهم غضب ؛  
لدلالة ما بعد « مَنْ » الثانية عليه .  
السابع : أنها مبتدأ أيضاً ، وخبرها وخبر « مَنْ » الثانية قوله : « فعليهم غضب » .

قال ابن عطية رحمه الله : « إذ هو واحد بالمعنى ؛ لأنَّ الإخبار في قوله -  
تعالى- : { مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ } إنما قصد به الصنف الشارح بالكفر » .  
قال أبو حيان : « وهذا وإن كان كما ذكر ، إلا أنَّهما جملتان شرطيتان ، وقد  
فصل بينهما بأداة الاستدراك ، فلا بدَّ لكل واحدة منهما على انفرادها من جواب  
لا يشتركان فيه ، فتقدير الحذف أجرى على صناعة الإعراب ، وقد ضعُفوا  
مذهب الأَخفش في ادِّعائه أن قوله - تعالى - : { قَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ  
الْيَمِينِ } [ الواقعة : 91 ] وقوله - جل ذكره - : { قَرُوحٌ وَرَبِحَانٌ } [ الواقعة :  
89 ] جواب ل « أَمَا » و « إِنَّ » ، هذا ، وهما أداتا شرط وليست إحداهما  
الأخرى » .

الثامن : أن تكون « مَنْ » شرطية ، وجوابها مقَدَّر ، تقديره : فعليهم غضب ؛  
لدلالة ما بعد « مَنْ » الثانية عليه ، وقد تقدَّم أن ابن عطية جعل الجزاء لهما  
معاً ، وتقدم الكلام معه فيه .  
قوله تعالى : { إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ } فيه أوجه :  
أحدها : أنه مستثنى مقدم من قوله : « فأولئك عليهم غضب » وهذا يكون فيه  
منقطعاً ؛ لأن المكره لم يشرح بالكفر صراحة .  
وقال أبو البقاء : وقيل : ليس بمقدَّم ؛ فهو كقول لبيد : [ الطويل ]  
3360- أَلَا كُلُّ نَبِيٍّ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ .....  
فظاهر كلامه يدل على أن بيت لبيد لا تقديم فيه ، وليس كذلك ؛ فإنه ظاهر في  
التقديم جدًّا .

الثاني : أنه مستثنى من جواب الشرط ، أو من خبر المبتدأ المقَدَّر ، تقديره :  
لعليهم غضب من إله إلا من أكره ، ولذلك قدر الزمخشري جزاء الشرط قبل  
الاستثناء وهو استثناء متصل ؛ لأنَّ الكفر يكون بالقول من غير اعتقاد كالمكره ،  
وقد يكون - والعياذ بالله - باعتقاد ، فاستثنى الصنف الأول .  
{ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ } جملة حالية { إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ } في هذه الحالة ، وهذا يدلُّ  
على أن محلَّ الإيمان القلب ، والذي [ محله ] القلب إما الاعتقاد ، وإما كلام  
النفس ؛ فوجب أن يكون الإيمان عبارة : إما عن المعرفة ، وإما عن التصديق  
بكلام النفس .

قوله تعالى : { وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ } الاستدراك واضح ؛ لأن قوله : { إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ }  
{ قد يسبق الوهم إلى الاستثناء مطلقاً ، فاستدرك هذا ، وقوله : { وَقَلْبُهُ  
مُطْمَئِنٌّ } لا ينفي ذلك الوهم ، و « مَنْ » إما شرطية أو موصولة ، ولكن متى  
جعلت شرطية ، فلا بدَّ من إضمار مبتدأ قبلها ، لأنه لا يليها الجمل الشرطية ،  
قاله أبو حيان ؛ ثم قال : ومثله : [ الطويل ]

3361-... ولكن متى يسترقد القوم أُرْفِدْ

أي : ولكن أنا متى يسترقد القوم .  
وإنما لم تقع الشرطية بعد « لَكِنْ » ؛ لأنَّ الاستدراك لا يقع في الشروط ، هكذا قيل ، وهو ممنوع .

وانتصب « صَدْرًا » على أنه مفعول للشرح ، والتقدير : ولكن من شرح بالكفر صدره ، وحذف الضمير ؛ لأنه لا يشكل بصدر غيره ؛ إذ البشر لا يقدر عليّ بشر صدر غيره ، فهو نكرة يراد بها المعرفة ، والمراد بقوله : { مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا } ، أي : فتحه ووسعه لقبول الكفر .

فصل

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : نزلت هذه الآية في عمّار بن ياسر ؛ وذلك أن المشركين أخذوه وأباه ياسر وأمه سمية وصهيباً وبلالاً وخبّاباً وسالمًا فعذبوهم .

وأما سمية : فإنها ربطت بين بعيرين ووجئ في قُبْلِها بحربة ، فقتلت وقتل زوجها ، وهما أول قتيلين في الإسلام - رضي الله عنهما - .  
وقال مجاهد : أول من أظهر الإسلام سبعة : رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ، وخبّاب ، وصهيب ، وبلال ، وعمّار ، وسمية - رضي الله عنهم - .  
أما الرسول صلى الله عليه وسلم فمنعه أبو طالب ، وأما أبو بكر - رضي الله عنه - فمنعه قومه ، وأخذ الآخرون ، وألبسوا الدروع الحديد ، ثم أجلسوهم في الشمس ، فبلغ منهم الجهد لحرّ الحديد والشمس ، وأتاهم أبو جهل يشتمهم ويشتم سمية ، ثم طعنها في فرجها بحربة .  
وقال آخرون : ما نالوا منهم غير بلال ؛ فإنهم جعلوا يعدّبونه ، ويقول : أَحَدٌ أَحَدٌ ، حتى ملوه فتركوه .

وقال خبّاب : ولقد أوقدوا لي ناراً ما أطفأها إلا ودك ظهري ، وقال مقاتل : نزلت في جبر مولى عامر الحضرمي ، أكرهه سيده على الكفر ، فكفر مكرهاً وقلبه مطمئن بالإيمان ، ثم أسلم مولى جبر وحسن إسلامهما ، وهاجر جبر مع سيده .

فصل

الإكراه الذي يجوز عنده التلّفُظ بكلمة الكفر : هو أن يعدّب بعذاب لا طاقة له به ؛ مثل : التخويف بالقتل ؛ ومثل الصّرب الشديد ، والإنلافات القويّة ، وأجمعوا على أن عند ذكر كلمة الكفر يجب عليه أن يبرئ قلبه عن الرّضا ، وأن يقتصر على التّعريضات ؛ مثل أن يقول : إن محمداً كذّاب ، ويعني عند الكفار أو يعني به محمداً آخر ، أو يذكره على نيّة الاستفهام بمعنى الإنكار ، وهنا بحثان : الأول : أنه إذا أعجله من أكرهه عن إحضار هذه النيّة ، أو لأنه لمّا عظم خوفه زال عن قلبه ذكر هذه النيّة كان ملوماً وعفو الله متوقع .

البحث الثاني : لو ضيق المكره الأمر عليه وشرح له أقسام التّعريضات ، وطلب منه أن يصرّح بأنه ما أراد شيئاً منها ، وما أراد إلا ذلك المعنى - فهنا يتعيّن إما التزام الكذب ، وإما تعريض النفس للقتل ، فمن الناس من قال : يباح له الكذب ههنا ، ومنهم من قال : ليس له ذلك ، وهو الذي اختاره القاضي ؛ قال : لأن الكذب إنما يقبح لكونه كذباً ، فوجب أن يقبح على كل حال ، ولو جاز أن يخرج عن القبح لرعاية بعض المصالح ، لم يمنع أن يفعل الله الكذب لرعاية بعض المصالح ، وحينئذ لا يبقى وثوق بوعد الله ولا وعيده ؛ لاحتمال أنّه فعل ذلك الكذب لرعاية بعض المصالح التي لا يعرفها إلا الله - تعالى - .

## فصل

أجمعوا على أنه لا يجب عليه التكلم بكلمة الكفر ، وبدل عليه وجوه :  
أحدها : أن بلائاً صبر على العذاب ، وكان يقول : أحد أحد ، ولم يقل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بنس ما صنعت ، بل عظمه عليه ، فدل ذلك على أنه  
لا يجب التكلم بكلمة الكفر .

وثانيها : ما روي أن مسيلمة الكذاب أخذ رجلين ، فقال لأحدهما : ما تقول في  
محمد؟ فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما تقول في؟ قال :  
أنت أيضاً فتركه ، وقال للآخر : ما تقول في محمد؟ قال : رسول الله ، فقال :  
ما تقول في؟ قال : أنا أصمُّ ، فأعاد عليه ثلاثاً ، فأد جوابه ، فقتله ، فبلغ ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما الأول فقد أخذ برخصة الله ، وأما  
الثاني : فقد صدع بالحقِّ ، فهنيئاً له فسَمَّى التلفظ بكلمة الكفر رخصة ،  
وعظم حال من أمسك عنه حتى قتل .

وثالثها : أن بذل [ النفس ] في تقرير الحق أشق ، فوجب أن يكون أكثر ثواباً؛  
لقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : « أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ أَحْمَرُهَا » أي : أشقها .  
ورابعها : أن الذي أمسك عن كلمة الكفر طهر قلبه ولسانه عن الكفر ، وأما  
الذي تلفظ بها فهب أن قلبه طاهرٌ ، إلا أن لسانه في الظاهر قد تلتخ بتلك  
الكلمة الخبيثة؛ فوجب أن يكون حال الأول أفضل .

## فصل

الإكراه له مراتب :

أحدها : أن يجب الفعل المكروه عليه؛ كما لو أكره على شرب الخمر ، وأكل  
الخنزير ، وأكل الميتة ، فإذا أكره عليه بالسَّيف فهانها ، يجب الأكل؛ وذلك لأن  
صون الرُّوح عن الفوات واجبٌ ، ولا سبيل إليه في هذه الصورة إلا بالأكل ،  
وليس في هذا الأكل ضررٌ على حيوان ، وإلا إهانته لحقَّ الله ، فوجب أن يجب؛  
لقوله - تعالى - : { وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } [ البقرة : 195 ] .  
المرتبة الثانية : أن يصير ذل كالفعل مباحاً ولا يصير واجباً؛ كما لو أكره على  
التلفظ بكلمة الكفر ، فهنا يباح له ذلك ، ولكنه لا يجب .  
المرتبة الثالثة : أنه لا يجب ولا يباح ، بل يحرم؛ كما لو أكرهه إنسان على قتل  
إنسان ، أو على قطع عضو من أعضائه ، فهنا يبقى الفعل على الحرمة  
الأصلية ، وهل يسقط القصاص عن المكروه أم لا؟ .

(10/202)

قال الشافعي - رضي الله عنه - في أحد قوليهِ : يجب القصاص؛ لأنَّ قتله  
عمداً عدواناً ، فوجب عليه القصاص؛ لقوله - تعالى - : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ } [ البقرة : 178 ] ، وأيضاً : أجمعنا على أن  
المكروه إذا قصد قتله فإنَّ له أن يدفعه عن نفسه ولو بالقتل ، فلما كان يوهم  
إقدامه على القتل ، أوجب إهداء دمه ، فلأن يكون عند صدور القتل عنه حقيقة  
يصير دمه مهدرأً أولى .

## فصل

من الأفعال ما يمكن الإكراه عليه كالقتل والتكلم بكلمة الكفر ، ومنها ما لا

يقبل الإكراه ، قيل : وهو الزَّنا؛ لأن الإكراه يوجب الخوف الشديد ، وذلك يمنع من انتشار الآلة ، فحيث دخل الزَّنا في الوجود ، دل على أنه وقع بالاختيار لا على سبيل الإكراه .

وقيل : الإكراه على الزَّنا مقصور؛ كما لو انتشر ذكره وهو نائمٌ فاستدخلته المرأة في تلك الحالة ، أو كان به مرض الانتصاب ، فلا يزال منتشرًا ، أو علم أنه لا يخلص من الإكراه إلا باستحضار الأسباب الموجبة للانتشار .

فصل

قال القرطبي - رحمه الله تعالى - : ذهب بعض العلماء إلى أن الرُّخصة إنما جاءت في القول ، وأما في الفعل فلا رخصة فيه؛ مثل أن يكره على السُّجود لغير الله تعالى أو الصَّلَاة لغير القبلة ، أو قتل مسلم ، أو ضربه ، أو أكل ماله ، أو الزَّنا ، أو شرب الخمر ، أو أكل الرِّبا ، روي ذلك عن الحسن البصري ، وهو قول الأوزاعي والشافعي وبعض المالكيَّة - رضي الله تعالى عنهم - .

فصل

قال القرطبي : وأما بيع المكره والمضغوط فله حالتان : الأول : أن يبيع ماله في حق وجوب عليه ، فذلك ماضٍ سائغ لا رجوع فيه؛ لأنَّه يلزمه أداء الحقِّ من غير المبيع ، وأما بيع المكره ظلمًا أو قهراً ، فذلك لا يجوز عليه ، وهو أولى بمتاعه يأخذه بلا ثمن ، ويتبع المشتري بالثمن ذلك الظالم فإن فات المتاع ، رجع بثمنه أو بقيمته بالأكثر من ذلك على الظالم إذا كان المشتري غير عالم لظلمه ، وأما يمين المكره فغير لازمة عند مالك والشافعي - رضي الله عنهما - وأكثر العلماء ، قال ابن العربي : « واختلفوا في الإكراه على الحنث هل يقع أم لا؟ » .

قال ابن العربي رحمه الله : « وأي فرق بين الإكراه على اليمين في أنها لا تلزم ، وبين الحنث في أنه لا يقع » .

فصل

إذا أكره الرَّجل على أن يحلف وإلَّا أخذ ماله ، فقال مالك : لا تقيَّة في المال ، فإنما يدرأ المرء بيمينه عن بدنه . وقال ابن الماجشون : « لا يحنث وإن درأ عن ماله أيضاً » . قال القرطبي : وأجمع العلماء على أن من أكره على الكفر فاختر القتل ، أنه يكون أعظم أجراً عند الله ممَّن اختار الرخصة » .

(10/203)

فصل

قال الشافعي وأحمد - رضي الله عنهما - : لا يقع طلاق المكره ، وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : يقع .

واستدلَّ الشافعي - رضي الله عنه - بقوله - تعالى - : { لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ [ البقرة : 256 ] ، ولا يمكن أن يكون المراد نفي ذاته؛ لأن ذاته موجودة؛

فوجب حمله على نفي آثاره ، أي : لا أثر له ولا عبرة به ، وقال - صلوات الله وسلامه عليه - : « رُفِعَ عن أمّتي الحَطَأُ والنَّسِيَانُ وما اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » .

وقال - عليه الصلاة والسلام - : « لا طلاق في إغلاق » ، أي : إكراه . فإن قالوا طلقها ، فيدخل تحت قوله - تعالى - : { فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ } [ البقرة : 230 ] .

فالجواب : لَمَّا تعارضت الدلائل ، وجب أن يبقى ما كان على ما كان هو لنا .  
فصل

قال القرطبي - رحمه الله- : « وأما نكاح المكره : فقال سحنون : أجمع أصحابنا على إبطال نكاح المكره والمكرهه وقالوا : لا يجوز المقام عليه ؛ لأنَّه لم ينعقد ، فإن وطئها المكره على التَّكاح ، لزمه المسمَّى من الصَّدَاق ولا حد عليه » .

قوله : { فَعَلَيْهِمْ عَصَبٌ مِّنَ اللَّهِ } أي : إنه - تعالى - حكم عليهم بالعذاب ، ثم وصف ذلك العذاب فقال - تعالى - : { وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } .

قوله : { ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ } مبتدأ وخبره ؛ كما تقدم ، والإشارة بـ « ذلك » إلى ما ذكر من الغضب والعذاب ؛ ولذلك وَحَّد ، كقوله : « بين ذلك » و : [ الرجز ]

3362- كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ ..... .

قوله : { اسْتَحَبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ } أي : ذلك الارتداد وذلك الإقدام على الكفر ؛ لأجل أَنَّهُمْ رَجَّحُوا الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ، { وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ } أي : ذلك الارتداد إنما حصل لأجل أنه - تعالى - ما هداهم إلى الإيمان ، وما عصمهم عن الكفر .

قال القاضي : المراد أن الله تعالى لا يهديهم إلى الجنة ، وهذا ضعيف ؛ لأن قوله - تعالى - : { وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ } معطوف على قوله : { ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ } فوجب أن يكون قوله : { وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ } علة وسبباً موجِباً لإقدامهم على ذلك الارتداد ، وعدم الهداية يوم القيامة إلى الجنة ليس سبباً لذلك الارتداد ولا علة ، بل كسباً عنه ولا معلولاً له ، فبطل هذا التأويل .

ثم أكد أنه - تعالى - صرفهم عن الإيمان ؛ فقال - عز وجل - : { أولئك الذين طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ } قال القاضي : الطبع ليس يمنع من الإيمان لوجوه :

الأول : أنه - تعالى - أشرك ذكر ذلك في معرض الدَّم ، ولو كانوا عاجزين عن الإيمان به لما استحقوا الدَّم بتركه .

الثاني : أنه - تعالى - أشرك بين السَّمْع ، والبصر ، والقلب في هذا الطبع ، ومعلوم أن مع فقد السمع والبصر قد يصحُّ أن يكون مؤمناً ، فضلاً عن طبع يلحقهما في القلب .

(10/204)

الثالث : وصفهم بالغفلة ، ومن منع من الشيء لا يوصف بأنه غافل عنه ، فثبت أن المراد بهذا الطبع السُّمة والعلامة التي يخلقها في القلب ، وتقدَّم الجواب في أول سورة البقرة .

ثم قال - تعالى - : { وأولئك هُمُ الْغَافِلُونَ } قال ابن عباس - رضي الله عنهما- : أي : عما يراد بهم في الآخرة .

ثم قال : { لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ } ، أي : المغبونون ، والموجب لهذا الخسران أنه - تعالى - وصفهم بصفات ستة :

أولها : أنهم استوجبوا غضب الله .

وثانيها : أنهم استحقوا العذاب الأليم .

وثالثها : أنهم استحبوا الحياة الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ .



ورابعها : أنه - تعالى - حرمهم من الهداية .  
 وخامسها : أنه - تعالى - طبع على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم .  
 وسادسها : أنه - تعالى - جعلهم من الغافلين عما يراد بهم من العذاب الشديد  
 يوم القيامة ، فكل واحد من هذه الصفات من أعظم الموانع عن الفوز  
 بالسعادات والخيرات ، ومعلوم أنه - تعالى - إنما أدخل الإنسان في الدنيا ؛  
 ليكون كالتاجر الذي يشتري بطاعته سعادات الآخرة ، فإذا حصلت هذه الموانع  
 العظيمة ، عظم خسارته ؛ فلهذا قال - تعالى - : { لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الآخرة هُمْ  
 الخاسرون } أي هم الخاسرون لا غيرهم .  
 قوله - تعالى - : { ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا } الآية لما ذكر في الآية المتقدمة  
 حال من كفر بالله من بعد إيمانه ، وحال من أكره على الكفر ذكر [ بعده ] حال  
 من هاجر من بعد ما فتن .  
 في خبر « إِنَّ » هذه ثلاثة أوجه :  
 أحدها : قوله - تعالى - : { لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ } ، و « إِنَّ رَبَّكَ » الثانية ، واسمها  
 تأكيد للأولى واسمها ؛ فكأنه قيل : ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ إِنَّ رَبَّكَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ، وحينئذ  
 يجوز في قوله : « لِلَّذِينَ » وجهان :  
 أحدهما : أن يتعلق بالخبرين على سبيل التنازع ، أو بمحذوف على سبيل  
 البيان ؛ كأنه قيل : الغفران والرحمة للذين هاجروا .  
 الثاني : أن الخبر هو نفس الجار بعدها ؛ كما تقول : إِنَّ زَيْدًا لَكَ ، أي : هو لك لا  
 عليك ، بمعنى : هو ناصرهم لا خاذلهم ، قال معناه الزمخشري ، ثم قال : «  
 كما يكون الملك للرجل لا عليه ، فيكون محملاً منقوعاً غير مضرور » .  
 قال شهاب الدين : « قد يتوهم أن قوله : « مَنقُوعاً » استعمال غير جائز ؛ لما  
 قاله الأهوازي عليه رحمة الله في شرح موجز الرماني : إِنَّهُ لا يقال : مَنقُوعٌ »  
 اسم مفعول من نفعته ، فإن الناس قد ردُّوا على الأهوازي » .  
 الثالث : أن خبر الأولى مستغنى عنه بخبر القانية ، يعني : أنه محذوف لفظاً ؛  
 لدلالة ما بعده عليه ، وهذا معنى قول أبي البقاء : « وقيل : لا خبر ل « إِنَّ »  
 الأولى في اللفظ ؛ لأنَّ خبر الثانية أغنى عنه » .

(10/205)

وحيئنذ لا يحسن ردُّ أبي حيان عليه بقوله : « وهذا ليس بجيد ؛ لأنه ألغى حكم  
 الأولى ، وجعل الحكم للثانية ، وهو عكس ما تقدّم ، وهو لا يجوز » .  
 قوله : { مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا } قرأ ابن عامر : « فُتِنُوا » مبنياً للفاعل ، أي : فتنوا  
 أنفسهم فإن عاد الضمير على المؤمنين ، فالمعنى : فتنوا أنفسهم بما أعطوا  
 المشركين من القول ظاهراً ، أو أنهم صبروا على عذاب المشركين ، فكأنهم  
 فتنوا أنفسهم .

وإن عاد على المشركين ، فهو واضح ، أي : فتنوا المؤمنين .  
 والباقون « فُتِنُوا » مبنياً للمفعول ، والضمير في « بَعْدَهَا » للمصادر المفهومة  
 من الأفعال المتقدمة ، أي : من بعد الفتنة ، والهجرة ، والجهاد .  
 وقال ابن عطية : « عائذٌ على الفتنة ، أو الفتنة والهجرة أو الجهاد أو التوبة » .  
 فصل

وجه القراءة الأولى أمور :  
 الأول : أن يكون المراد أنَّ أكابر المشركين - وهم الذين آذوا فقراء المسلمين

- لو تابوا وهاجروا وصبروا ، فإنَّ الله يقبل توبتهم .  
والثاني : أن « قَتَن » و « أفتن » بمعنى واحد؛ كما يقال : مَانَ وَأَمَانَ بمعنى واحد .

والثالث : أن أولئك الضعفاء لما ذكروا كلمة الكفر على سبيل التقيّة؛ فكأنهم فتنوا أنفسهم؛ لأن الرخصة في إظهار كلمة الكفر ما نزلت في ذلك الوقت .  
وأما وجه القراءة الثانية فظاهر؛ لأن أولئك المفتونين هم المستضعفون الذين حملهم المشركون على الرجوع عن الإيمان ، فيين - تعالى - أنهم إذا هاجروا وجاهدوا وصبروا ، فإن الله تعالى يغفر لهم تكلمهم كلمة الكفر .  
فصل

يحتمل أن يكون المراد بالفتنة : هو وأنهم عدُّوا ، وأنهم خوَّفوا بالتعذيب ، ويحتمل أن يكون المراد : أن أولئك المسلمين ارتدُّوا .  
وقال الحسن - رضي الله عنه - : هؤلاء الذين هاجروا من المؤمنين كانوا بمكة ، فعرضت لهم فتنة فارتدُّوا ، وشكوا في الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ثم أسلموا وهاجروا ، ونزلت هذه الآية فيهم .

وقيل : نزلت في عيد الله بن سعد بن أبي سرح ، وكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فاستزله الشيطان فلحق بالكفار ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة بقتله ، فاستجار له عثمان ، وكان أخاهً لأمه ، فأجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إنه أسلم وحسن إسلامه فأنزل الله هذه الآية؛ قاله الحسن وعكرمة .

وهذه الرواية إنا تصحَّ إذا جعلنا هذه السورة مدنية أو جعلنا هذه الآية منها مدنيّة ، ويحتمل أن يكون المراد : أن أولئك الضعفاء المعدِّين تكلموا بكلمة الكفر على سبيل التقيّة ، فقله : { مِنْ بَعْدِ مَا قُتِبُوا } { يحتمل كل واحدٍ من هذه الوجوه ، وليس في اللفظ ما يدل على التَّعيين .

وإذا كان كذلك ، فهذه الآية إن كانت نازلة فيمن أظهر الكفر ، فالمراد أن ذلك مما لا إثم فيه ، وأن حاله إذا هاجر وجاهد وصبر كحال من لم يكره ، وإن كانت نازلة فيمن ارتدَّ ، فالمراد أن التوبة والقيام بما يجب عليه يزيل ذلك العقاب ، ويحصل له الغفران والرحمة .

(10/206)

قوله : { يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ } يجوز أن ينتصب « يَوْمَ » ب « رَجِيمٌ » ولا يلزم من ذلك [ تقييد ] رحمته بالظرف؛ لأنه إذا رحم في هذا اليوم ، فرحمته في غيره أخرى وأولى .

وأن ينتصب ب « اذْكُرْ » مقدّرة ، وراعى معنى « كل » فأنت الضمائر في

قوله « تُجَادِلُ . . . إلي آخره » ؛ ومثله قوله : [ الكامل ]

3363- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرَّةٍ ... فَتَرَكَنَّ كُلُّ قَرَارَةٍ كَالدَّرْهَمِ

إلا أنه زاد في البيت الجمع على المعنى ، وقد تقدّم أول الكتاب .

وقوله : { وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } حملاً على المعنى؛ فلذلك جمع .

فإن قيل : النَّفس لا تكون لها نفس أخرى ، فما معنى قوله : « تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا » ؟ .

فالجواب : أن النَّفس قد يراد بها بدن [ الإنسان ] الحيّ ، وقد يراد بها ذات الشيء وحقيقته ، فالنفس الأولى هي الجنة والبدن ، والثانية : عينها وذاتها؛

فكانه قيل : يوم يأتي كل إنسان يجادل عن ذاته ، ولا يهمله شأن غيره ، قال - تعالى - : { لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ } [ عبس : 37 ] .  
روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال لكعب الأحبار : خوفا ، قال يا أمير المؤمنين : والذي نفسي بيده لو وافيت يوم القيامة بمثل عمل سبعين نبيا ، لأنت عليك تارات وأنت لا يهملك إلا نفسك ، وإن لجهنم زفرة ما يبقى ملك مقرب ، ولا نبي مرسل إلا وقع جاثيا على ركبتيه ، حتى إن إبراهيم خليل الرحمن - صلوات الله وسلامه عليه - ليدلي بالخلعة فيقول : يا رب ، أنا خليلك إبراهيم لا أسألك إلا نفسي ، وأن تصديق ذلك الذي أنزل عليكم : { يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا } ، ومعنى المجادلة عنها : الاعتذار ؛ كقولهم : { يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا } ، ومعنى المجادلة عنها : الاعتذار ؛ كقولهم : { هؤلاء أضلونا } [ الأعراف : 38 ] ، وكقولهم : { والله ربنا ما كنا مشركين } [ الأنعام : 23 ] .  
{ وتوفى كل نفس ما عملت } فيه محذوف ، أي : جزاء ما عملت من غير بخس ولا نقصان ، { وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } لا ينقصون .  
روي عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنه - في هذه الآية قال : « ما تزال الخصومة بين الناس يوم القيامة ، حتى تخاصم الروح الجسد ، فنقول الروح : يا رب ، لم تكن لي يد أبطش بها ، ولا رجل أمشي بها ، ولا عين أبصر بها ، ولا أذن أسمع بها ، ولا عقل أعقل به ، حتى جئت فدخلت في هذا الجسد فضعفت عليه أنواع العذاب ، ونجني ، ويقول الجسد : يا رب ، أنت خلقتني بيدك ، فكنت كالخشبة ، وليس لي يد أبطش بها ، ولا رجل أمشي بها ، ولا عين أبصر بها ، ولا سمع أسمع به ، فجاء هذا كشعاع النور ، فيه نطق لساني ، وأبصرت عيني ، ومشت رجلي ، وسمعت أذني ، فضعفت عليه أنواع العذاب ، ونجني منه ، قال : فيضرب الله لهما مثلاً؛ أعمى ومقعداً دخلا [ بستاناً ] فيه ثمار ، فالأعمى لا يبصر الثمر ، والمقعد لا يتناوله ، فحمل الأعمى المقعد فأصابا من الثمر ، [ فغشيهما ] العذاب . »

(10/207)

وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ أُمَّةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَّاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (112)  
وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ (113) فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنَّ كُفْرَكُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ (114)

قوله - تعالى - : { وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً } الآية .  
اعلم أنه - تعالى - هدد الكفار بالوعيد الشديد في الآخرة ، وهدهم أيضاً بآفات الدنيا ، وهي الوقوع في الجوع والخوف ؛ كما ذكر - تعالى - في هذه الآية .  
واعلم أن المثل قد يضرب بشيء موصوف بصفة معينة ، سواء كان ذلك الشيء موجوداً أو لم يكن ، وقد يضرب بشيء موجود معين ، فهذه القرية يحتمل أن تكون موجودة ويحتمل أن تكون غير موجودة .  
فعلى الأول ، قيل : إنها مكة ، كانت آمنة ، لا يهاج أهلها ولا يغار عليها ، مطمئنة قارة بأهلها لا يحتاجون إلى الانتجاع كما يفعله سائر العرب ، { يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ } يحمل إليها من البر والبحر ، { فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ } جمع

التَّعْمَةُ ، وقيل : جمع نُعْمَى ، مثل : بؤسَى وأبؤس فأذاقهم لباس الجوع ، ابتلاههم الله بالجوع سبع سنين ، وقطعت العرب عنهم البيرة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى جهدوا وأكلوا العظام المحرقة ، والجيف ، والكلاب الميَّنة والعلهز : وهو الوبر يعالج بالدم . قال ابن الخطيب : والأقرب أنَّها غير مكة؛ لأنها ضربت مثلاً لمكة ، ومثل مكة يكون غير مكة .

وهذا مثل أهل مكة؛ لأنَّهم كانوا في الطمأنينة والخصب ، ثم أنعم الله عليهم بالتَّعْمَةِ العظيمة ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم فكفروا به ، وبالغوا في إيذائه ، فسلب الله عليهم البلاء ، وعذبهم بالجوع سبع سنين ، وأمَّا الخوف فكان يبعث إليهم السَّرايا فيغيرون عليهم . وفي الآية سوَّالات :

السؤال الأول : أنه - تعالى - وصف القرية بصفات : أحدها : كونها آمنة ، والمراد : أهلها ، لأنها مكان الأمن ، ثم قال « مُطْمَئِنَّةٌ » ، والاطمئنان هو الأمن ، فلزم التكرار .

والجواب : أن قوله : « آمِنٌ » إشارة إلى الأمن ، وقوله : « مُطْمَئِنَّةٌ » إشارة إلى الصَّحَّة؛ لأن هواء هذه البلد لمَّا كان ملائماً لأمزجتهم ، فلذلك اطمأنتوا واستقروا فيه؛ قال العقلاء : [ الرجز ]

3364- تَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا نِهَائَةٌ .. الأَمْنُ وَالصَّحَّةُ وَالْكَفَايَةُ

السؤال الثاني : الأنعم جمع قلة ، فكان المعنى : أنَّ أهل تلك القرية كفرت بأنواع قليلة من نعم الله ، فعذبها الله ، وكان اللائق أن يقال : إنهم كفروا بنعم عظيمة لله تعالى ، فاستوجبوا العذاب ، فما السبب في ذكر جمع القلة ؟ .

والجواب : أن المقصود التَّشْبِيه بالأدنى على الأعلى ، يعني : أن كفران النعم القليلة لما أوجب العذاب ، فكفران النعم الكثيرة أولى بإيجاب العذاب .

و « أنعم » فيها قولان :

أحدهما : أنها جمع « نعمة » ؛ نحو : « شِدَّةٌ وَأَشَدُّ » . قال الزمخشري : « جمع نعمة على ترك الاعتداد بالتاء؛ كدُرْعٌ وَأَدْرُعٌ » .

وقال قطرب : هي جمع « نَعْم » ، والنَّعْم : النَّعِيمُ؛ يقال : « هذه أَيَّامٌ طُعْمٌ وَنُعْمٌ فلا تَصُومُوا » .

(10/208)

السؤال الثالث : نقل أن ابن الرَّائِدِي قال لابن الأعرابي الأديب : هل يذاق اللباس؟ قال ابن الأعرابي : لا بأس ولا لباس؛ يا أيُّها النَّسْتَّاسُ ، هبْ أَتُكْ تَشَكُّ أَنْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ نَبِيًّا لَوْ مَا كَانَ عَرَبِيًّا؟ وَكَانَ مَقْصُودُ ابْنِ الرَّائِدِي الطَّعْنَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَهُوَ أَنَّ اللَّبَاسَ لَا يَذَاقُ بَلْ يَلْبَسُ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ : فَكَسَاهُمُ اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ، أَوْ يُقَالَ : فَأَذَاقَهُمُ اللَّهُ طَعْمَ الْجُوعِ .

والجواب : من وجوه :

الأول : أن ما أصابهم من الهزال والشحوب ، وتغيير ظاهرهم عمَّا كانوا عليه من قبل كاللباس لهم .

الثاني : أن الأحوال التي حصلت لهم عند الجوع نوعان :

أحدهما : المذوق هو الطعام ، فلما فقدوا الطعام صاروا كأنهم يذوقون الجوع .

والثاني : أن ذلك الجوع كان شديداً كاملاً ، فصار كأنه أحاط بهم من كل

الجهات ، فأشبهه اللباس .  
فالحاصل أنه حصل في ذلك الجوع حالة تشبه المذوق ، وحالة تشبه الملبوس ،  
فاعتبر تعالى كلا الاعتبارين ، فقال : { قَادِقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ } .  
الثالث : أن التقدير : عرفها الله لباس الجوع والخوف ، إلا أنه - تعالى - عبّر  
عن التعريف بلفظ الإذافة ، وأصل الذوق بالفم ، ثم يستعار فيوضع موضع  
التعريف والاختيار الذواق بالفم ، تقول : ناظر فلاناً وذُق ما عنده؛ قال الشاعر  
: [ الطويل ]

3365- وَمَنْ يَذُقُ الدُّنْيَا فَإِنِّي طَعَمْتُهَا ... وَسِيقَ إِلَيْنَا عَذْبُهَا وَعَذَابُهَا  
ولباس الجوع والخوف : ما ظهر عليهم من الضمور ، وشحوب اللون ، ونهكة  
البدن وتغيّر الحال؛ كما تقول : تعرّفت سوء أثر الخوف والجوع على فلان ،  
فكذقت لباس الجوع والخوف على فلان .  
الرابع : أن يحمل لفظ اللباس على المماسّة ، فصار التقدير : فأذاقها الله  
مساس الجوع والخوف .

ثم قال - تعالى - : { يَمَّا كَانُوا يَصْنَعُونَ } قال ابن عباس - رضي الله عنهما - :  
يريد تكذيبهم للنبي صلى الله عليه وسلم وإخراجه من مكة وهمهم بقتله صلى  
الله عليه وسلم .

قال الفراء : ولم يقل بما صنعت ، ومثله في القرآن كثير؛ كقوله : { فَجَاءَهَا  
بِأَسْتَبَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ } [ الأعراف : 4 ] ولم يقل : قائله .  
وتحقيق الكلام : أنه - تعالى - وصف القرية بأنها مطمئنة يأتيها رزقها رغداً  
فكفرت بأنعم الله ، فكلّ هذه الصفات وإن أجريت بحسب اللفظ على القرية ،  
إلا أن المراد في الحقيقة أهل القرية ، فلذلك قال : { يَمَّا كَانُوا يَصْنَعُونَ } .  
قوله : « وَالْخَوْفِ » العامة على جرّ « الْخَوْفِ » نسقاً على « الْجُوعِ » ،  
وروي عن أبي عمرو نصبه ، وفيه [ أوجه ] :

أحدها : أنه يعطف على « لِبَاسَ » .  
الثاني : أنه يعطف على موضع الجوع؛ لأنه مفعول في المعنى للمصدر ،  
التقدير أي : ألبسهم الجوع والخوف ، قاله أبو البقاء .  
وهو بعيد؛ لأن اللباس اسم ما يلبس وهو استعارة بليغة .  
الثالث : أن ينتصب بإضمار فعل؛ قاله أبو الفضل الرّازي .  
الرابع : أ ، يكون على حذف مضاف ، أي : ولباس الخوف ، ثم حذف المضاف  
وأقيم المضاف إليه مقامه ، قاله الزمخشري .

(10/209)

ووجه الاستعارة ما قال الزمخشري : « فإن قلت : الإذافة واللباس استعارتان  
، فما وجه صحتهما والإذافة المستعارة موقعة على اللباس المستعار فما وجه  
صحة إيقاعها عليه؟ .

قلت : الإذافة جرت عندهم مجرى الحقيقة؛ لشيوعها في البلايا ، والشدائد ،  
وما يمس الناس منها ، فيقولون : ذاق فلانُ البؤس والضر وإذافة العذاب شبيهة  
ما يُدرك من أثر الصّرر والألم ، بما يُدرك من طعم المُرّ والبشع ، وأما اللباس  
فقد شبيه به؛ لاشتماله على اللبس ما غشي الإنسان ، والتبس به من بعض  
الحوادث ، وأما إيقاع الإذافة على لباس الجوع والخوف ، فلائّه لما وقع عبارة  
عما يغشى منهما ويلبس؛ فكانه قيل : فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف

، ولهم في هذا طريقان :  
أحدهما : أن ينظروا فيه إلى المستعار له ، كما نظروا إليه ههنا؛ ونهحوه قول  
كثيرة عَزَّة : [ الكامل ]  
3366- عَمُرُ الرَّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ صَاحِكًا ... عَلَقَتْ لِصُكَّتِهِ رِقَابُ الْمَالِ  
استعار الرداء للمعروف ، لأه يصون عرض صاحبه صون الرداء لما يلقي عليه ،  
ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف والتَّوَال لا وصف الرداء؛ نظراً إلى  
المستعار له .

والثاني : أن ينظر فيه إلى المستعار؛ كقوله : [ الوافر ]  
3367- يُتَازَعُنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو ... رُؤَيْدِكَ يَا أَحَا عَمْرٍو بِنِ بَكْرِ  
لِي الشَّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي ... وَدُونِكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرِ  
أراد بردائه : سيفه ، ثم قال : « فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرِ » فنظر إلى المستعار في  
لفظ الاعتجار ، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقال : فَكَسَاهُمْ لِبَاسِ الْجُوعِ  
والخوف ، ولقال كثير : صَافِي الرَّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ صَاحِكًا « انتهى .  
وهذا نهاية ما يقال في الاستعارة .  
وقال ابن عطية : لَمَّا بَاشَرَهُمْ ، صَارَ ذَلِكَ كَاللِّبَاسِ؛ وهذا كقول الأعشى :

[ المتقارب ]  
3368- إِذَا مَا الصَّحِيعُ تَنَّى حَيْدَهَا ... تَنَّتَتْ عَلَيْهِ فَكَانَتْ لِبَاسًا  
ومثله قوله - تعالى - : { هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ } [ البقرة : 187 ] ؛  
ومثله قول الشاعر : [ الطويل ]

3369- وَقَدْ لَبِسْتُ بَعْدَ الرَّبْرِ مُجَاشِيعٌ ... لِبَاسَ الَّتِي حَاصَتْ وَلَمْ تَغْسَلِ الدَّمَا  
كان العار لما بآشرهم ولصق بهم ، كأنهم لیسوه .  
وقوله : « فَأَذَاقَهَا » نظير قوله { دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ } [ الدخان :  
49 ] ؛ ونظيره قول الشاعر : [ الرجز ]

3370- دُوتَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْسُ وَدُقْ ... وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ : « فَأَذَاقَهَا اللَّهُ  
الخوف والجوع » وفي مصحف أبي : « لِبَاسَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ » .  
قوله : { يَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ } يجوز أن تكون « مَا » مصدرية أو بمعنى الذي ،  
والعائد محذوف ، أي : بسبب صنعهم ، أو بسبب الذي كانوا يصنعونه .  
والواو في « يَصْنَعُونَ » عائدة على « أَهْلٌ » المقدر قبل « قَرْيَةٍ » ، ونظيره  
قوله : { أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ } [ الأعراف : 4 ] بعد قوله : { وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا  
[ الأعراف : 4 ] .

قوله - تعالى - : { وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ } الآية لما ذكر المثل ذكر الممثل  
فقال : « وَلَقَدْ جَاءَهُمْ » يعني : أهل مكة ، « رَسُولٌ مِنْهُمْ » ، أي : من  
أنفسهم يعني : محمداً صلى الله عليه وسلم { فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ } قال  
ابن عباس - رضي الله عنه - : يعني الجوع .

(10/210)

وقيل : القتل يوم بدر ، والأول أولى؛ لقوله - تعالى - بعده : { فَكُلُوا مِمَّا  
رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ لِيَّاهُ تَعْبُدُونَ } ، أي : إن  
ذلك الجوع بسبب كفرهم ، فتركوا الكفر حتى تأكلوا .  
وقوله : { مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ } [ المائدة : 88 ] ، أي من [ الغنائم ] ؛ قاله ابن  
عباس - رضي الله عنه - .



وقال الكلبى : « إن رؤساء مكة كلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهدوا ، وقالوا : عاديت الرجال ، فما بال النساء والصبيان ؟ وكانت الميرة قد قطعت عنهم بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأذن بحمل الطعام إليهم . »

قوله تعالى : { واشكروا نعمة الله } صرح هنا بالنعمة؛ لتقديم ذكرها مع من كفر بها ، ولم يجر ذلك في البقرة ، بل قال : { واشكروا لله } [ البقرة : 172 ] لما تقدم ذلك ، وتقدم نظير ما هنا .

(10/211)

إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (115) وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْسِكُمْ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (116) مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (117)

قوله - تعالى - : { إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ } الآية وقد تقدم الكلام عليها في سورة البقرة ، وحصر المحرمات في هذه الأشياء الأربعة المذكور عليها في سورة الأنعام؛ عند قوله - تعالى - : { قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا } [ الأنعام : 145 ] ، وفي سورة المائدة في قوله : { أَجَلَتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ } [ المائدة : 1 ] ، وأجمعوا على أن المراد بقوله : { إِلَّا مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ } هو قوله - تعالى - في سورة البقرة : { إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ بِهِ لِعَیْرِ اللَّهِ } [ البقرة : 173 ] وقوله - تعالى - : { والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وَمَا أَكَلَ السَّعِ إِلَّا مَا دَكَّيْتُمْ } [ المائدة : 3 ] فهذه الأشياء داخلة في الميئة . ثم قال - تعالى - : { وَمَا دُيِّحَ عَلَى النَّصَبِ } [ المائدة : 3 ] وهذا أحد الأقسام الداخلة تحت قوله { وَمَا أُهْلِيَ بِهِ لِعَیْرِ اللَّهِ } [ البقرة : 173 ] ، فثبت أن هذه السور الأربعة دالة على حصر المحرمات ، فيها سورتان مكيتان ، وسورتان مدنيتان ، فإن البقرة مدنيّة ، وسورة المائدة من آخر ما أنزل الله تعالى بالمدينة ، فمن أنكر حصر التحريم في هذه الأربعة ، إلا ما خصّه الإجماع والدلائل القاطعة ك أن في محل أن يخشى عليه؛ لأن هذه السورة دلت على أن حصر المحرمات في هذه الأربعة كان مشروعاً ثابتاً في أول زمان مكة وآخره ، وأول زمان المدينة وآخره وأنه - تعالى - أعاد هذا البيان في هذه السورة؛ قطعاً للأعداء وإزالة للريبة . قوله - تعالى - : { وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ } الآية لما حصر المحرمات في تلك الأربعة ، بالغ في تأكيد زيادة الحصر ، وزيف طريقة الكفار في الزيادة على هذه الأشياء الأربعة تارة ، وفي التقصان عنها أخرى؛ فإنهم كانوا يُحَرِّمُونَ الْبَحِيرَةَ وَالسَّيِّئَةَ وَالْوَصِيلَةَ وَالْحَامَ ، وكانوا يقولون : { مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورَتَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَ } [ الأنعام : 139 ] فقد زادوا في المحرمات وزادوا أيضاً في المحللات؛ لأنهم حللوا الميئة ، والدّم ، ولحم الخنزير ، وما أُهْلِيَ بِهِ لِعَیْرِ اللَّهِ ، فبين - تعالى - أن المحرمات هذه هي الأربعة ، وبيّن أن الأشياء التي يقولون : هذا حلالٌ وهذا حرامٌ ، كذبٌ وافتراء على الله تعالى ، ثم ذكر الوعيد الشديد على هذا الكذب . قوله : « الْكَذِبَ » العامة على فتح الكاف ، وكسر الدال ، ونصب الباء ، وفيه

أربعة أوجه : أظهرها : أنه منصوب على المفعول به ، وناصبه : « تَصِفُ » ، و « مَا » مصدرية ويكون معمول القول الجملة من قوله : { هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ } ، و « لِمَا تَصِفُ » علةٌ لِلتَّهْيِ عَنْ قَوْلِ ذَلِكَ ، أَي : وَلَا تَقُولُوا : هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ؛ لِأَجْلِ وَصْفِ أَلْسِنَتِكُمْ بِالْكَذْبِ ، وَإِلَى هَذَا نَحَا الزَّجَاجِ [ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ] وَالْكَسَائِي .  
والمعنى : لَا تَحْلَلُوا وَلَا تَحَرِّمُوا لِأَجْلِ قَوْلِ تَنْطِقَ بِهِ أَلْسِنَتِكُمْ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ .

(10/212)

فإن قيل : حمل الآية عليه يُؤدِّي إلى التَّكْرَارِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : { لَتَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ } لِيَحْصَلَ فِيهِ هَذَا الْبَيَانُ الرَّائِدُ ؛ وَنِظَائِرُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى يَذْكَرُ كَلَامًا ، ثُمَّ يَعِيدُهُ بَعِينَهُ مَعَ فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ .  
الثاني : أن ينتصب مفعولاً به للقول ، ويكون قوله : « هَذَا حَلَالٌ » بدلاً من « الْكَذِبَ » ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ ، أَوْ يَكُونُ مَفْعُولًا بِمَضْمَرٍ ، أَي : فَيَقُولُوا : هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ، وَ « لِمَا تَصِفُ » علةٌ أَيْضًا ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا تَقُولُوا الْكَذِبَ لَوْصَفِ أَلْسِنَتِكُمْ ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ يَطْلُبُ الْكَذِبَ ، وَ « تَصِفُ » أَيْضًا يَطْلُبُهُ ، أَي : وَلَا تَقُولُوا الْكَذِبَ لِمَا تَصِفُهُ أَلْسِنَتِكُمْ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .  
الثالث : أن ينتصب على البديل من العائد المحذوف على « مَا » ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي ، وَالتَّقْدِيرُ : لِمَا تَصِفُهُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْحَوْفِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .  
الرابع : أن ينتصب بإضمار أعني ؛ ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَى عَلَيْهِ

وَقَرَأَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ يَعْمَرَ ، وَطَلْحَةُ : « الْكَذِبَ » بِالْخَفْضِ ، وَفِيهِ وَجْهَانُ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمَوْصُولِ ، أَي : وَلَا تَقُولُوا لَوْصَفِ أَلْسِنَتِكُمْ الْكَذِبَ ، أَوْ لِذَلِكَ تَصِفُهُ أَلْسِنَتِكُمْ الْكَذِبَ ، جَعَلَهُ نَفْسَ الْكَذِبِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ .  
وَالثَّانِي : - ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ - : أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ل « مَا » الْمَصْدَرِيَّةِ .  
ورده أبو حيان : أَنَّ التُّحَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبُكُ مِنْ « أَنْ » وَالْفِعْلُ لَا يَنْعَتُ ؛ لَا يَقَالُ : يُعْجِبُنِي أَنْ تَخْرُجَ السَّرِيعُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ بَاقِيِ الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ وَبَيْنَ « أَنْ » فِي النَّعْتِ .

وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبِلَةَ ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - : بِضَمِّ الْكَافِ وَالذَّالِ ، وَرَفَعَ الْبَاءَ صِفَةً لِلْأَلْسِنَةِ ، جَمَعَ كَذُوبٌ ؛ كَصَبُورٌ وَضُبْرٌ ، أَوْ جَمَعَ كَاذِبٌ ، كَشَارْفٌ ، أَوْ جَمَعَ كَذَّابٌ ؛ نَحْوُ « كِتَابٌ وَكُتِّبَ » ، وَقَرَأَ مُسْلِمَةُ بْنُ مَحَارِبٍ فِيمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ نَصَبَ الْبَاءَ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ ذَكَرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ : أَحَدُهَا : أَنَّ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الشَّتْمِ ، يَعْنِي : وَهِيَ فِي الْأَصْلِ نَعْتٌ لِلْأَلْسِنَةِ ؛ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ قَبْلَهَا .

الثاني : أن تكون بمعنى الكلم الكواذب ، يعني : أنها مفعول بها ، والعامل فيها إما « تَصِفُ » ، وَإِمَّا الْقَوْلَ عَلَى مَا مَرَّ ، أَي : لَا تَقُولُوا الْكَلِمَ الْكُذُوبَ أَوْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمْ الْكَلِمَ الْكُذُوبَ .

الثالث : أن يكون جمع الكذاب ، من قولك : كَذَبَ كَذَابًا ، يَعْنِي : فَيَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعْنَى وَصْفِ الْأَلْسِنَةِ ، فَيَكُونُ نَحْوُ : كُتِبَ فِي جَمْعِ كِتَابٍ .

وقد قرأ الكسائي : « ولا كِدَاباً » بالتخفيف ، كما سيأتي في سورة النبأ إن شاء الله - تعالى - .

واعلم أن قوله : { تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ } من فصيح الكلام وبلغه ، كأن ماهية الكذب وحقيقته مجهولة ، وكلامهم الكذب يكشف عن حقيقة الكذب ، ويودح ماهيته ، وهذه مبالغة في وصف كلامهم بكونه كذباً؛ ونظيره قول أبي العلاء المعري : [ الوافر ]

(10/213)

3371- سَرَى بَرَقُ الْمَعْرَةِ بَعْدَ وَهْنٍ ... قَبَاتٍ بِرَامَةٍ يَصِفُ الْكَلَالَا  
المعنى : إذا سرى ذلك البرق يصف الكلال ، فكذا هاهنا .  
فصل

وروي الدارمي بإسناده عن الأعمش قال : « ما سمعت إبراهيم قط يقول : حلالاً ولا حراماً ، ولكن كان يقول : كانوا يتكفرون ، وكان يستحبون » وقال ابن وهب : قال مالك : لم يكن من فتيا الناس أن يقولوا : هذا حلالٌ وهذا حرامٌ ، ولكن يقولوا : إياكم كذا وكذا ، لم أكن لأصنع هذا ، ومعنى هذا : أن التحليل والتحرير إنما هو لله - عز وجل - وليس لأحد أن يقول أو يصرح بهذا في عين من الأعيان ، إلا أن يكون الباري - سبحانه وتعالى - فيخبر بذلك عنه ، فأما ما يئول إليه اجتهاده ، فإنه يحرم عليه أن يقول ذلك ، بل يقول : إني أكره كما كان مالك - رضي الله عنه - يفعل .  
قوله : « لَتَفْتَرُوا » في هذه اللام ثلاثة أوجه :  
أحدها : قال الواحدي : إنه بدلٌ من « لِمَا تَصِفُ » ؛ لأن وصفهم الكذب هو افتراءٌ [ على الله ] .

قال أبو حيان : « وهو على تقدير جعل » ما « مصدرية ، أما إذا كانت بمعنى الذي ، فاللام فيها ليست للتعليل ، فيبدل منها ما يفهم التعليل ، وإنما اللام في « لِمَا » متعلقة ب « لا تَقُولُوا » على حدِّ تعلقها في قولك : لا تقولوا لما أحل الله هذا حرام ، أي : لا تسموا الحلال حراماً ، وكما تقول : لا تقل لزبد : عمرو أي : لا تطلق عليه هذا الاسم » .

قال شهاب الدين : وهذا وإن كان ظاهراً ، إلا أنه لا يمنع من إرادة التعليل وإن كانت بمعنى الذي .

الثاني : أنها للصيرورة؛ إذ لم يفعلوه لذلك الغرض؛ لأن ذلك الافتراء ما كان غرضاً لهم .

والمعنى : أنهم كانوا ينسبون ذلك التحريم والتحليل إلى الله - تعالى - ويقولون : إن الله أمرنا بذلك .

قال ابن الخطيب : فعلى هذا تكون لام العاقبة؛ كقوله - تعالى - : { لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرْنَا } [ القصص : 8 ] .

الثالث : أنها للتعليل الصريح ، ولا يبعد أن يصدر عنهم مثل ذلك . ثم إنَّه - تعالى - أوعد المفترين فقال : { إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُفْلِحُونَ } ثم

بين أن ما هم فيه من [ متاع ] الدنيا يزول عنهم عن قرب ، فقال : { مَتَاعٌ قَلِيلٌ } قال الزجاج : معناه : متاعهم قليلٌ . وقال ابن عباس رضي الله عنهما :

بل متاع كل الدنيا متاع قليل ، ثم يردون إلى عذاب اليم .  
وفي « متاعٌ » وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ ، و « قَلِيلٌ » خبره .  
وفيه نظر؛ للابتداء بالثُّكْرَة من غير مسوِّغ ، فإن ادُّعِيَ إضافة نحو : متاعهم  
قَلِيلٌ ، فهو بعيد جدًّا .  
الثاني : أنه خبر مبتدأ مضمَر ، أي : بقاؤهم ، أو عيشتهم ، أو منفعتهم فيما هم  
عليه .

(10/214)

---

وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا  
أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (118) ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ  
ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ (119)

قوله تعالى - : { وعلى الذين هادوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ } الآية لما بيَّن ما  
يحلُّ وما يحرم لأهل الإسلام ، أتبعه ببيان ما خصَّ اليهودية من المحرَّمات ،  
فقال : { وعلى الذين هادوا حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ } وهو المذكور  
في سورة الأنعام عند قوله - تعالى - : { وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي  
ظُفْرٍ } [ الأنعام : 146 ] .  
وقوله : « مِنْ قَبْلُ » متعلق ب « حَرَّمْنَا » أو ب « قَصَصْنَا » والمضاف إليه  
قبل تقديره : من قبل تحريمنا على أهل ملتك .  
« وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ » بتحريم ذلك عليهم { ولكن كانوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ } فحرَّمنا  
عليهم بغيهم ، وهو قوله : { قَبِظْلِمِ مَنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ }  
[ النساء : 160 ] .  
قوله - تعالى - : { ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ } الآية بين ههنا أن  
الافتراء على الله ومخالفة أمره ، لا يمنعهم من التوبة وحصول المغفرة  
والرحمة ، ولفظ « السُّوء » يتناول كل ما لا ينبغي ، وهو الكفر والمعاصي ،  
وكل من يفعل السُّوء فإنما يفعله جهلاً ، أما الكفر فلأن أحداً لا يرضى به مع  
العلم بكونه كفراً؛ لأنه لو لم يعتقد كونه حقاً ، فإنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأما  
المعصية ، فلأن العالم لم تصدر عنه المعصية ما لم تصر الشهوة غالبية للعقل ،  
فثبت أن كل من عمل السُّوء فإنما يقدم عليه بسبب الجهالة ، ثم تابوا من بعد  
ذلك ، أي : من بعد تلك السيئة .  
وقيل : من بعد تلك الجهالة ، ثم إنهم بعد التوبة عن تلك السيئات أصلحوا ، أي  
: آمنوا وأطاعوا الله .  
قوله : « من بعدها » أي : من بعد عمل السُّوء والتوبة ، والإصلاح ، وقيل :  
على الجهالة ، وقيل على السُّوء ، لأنه في معنى المعصية .  
« بجهالة » حال من فاعل « عملوا » ، ثم أعاد قوله : « إن ربك من بعدها »  
على سبيل التأكيد ، « لَعَفُورٌ رَحِيمٌ » لذلك السُّوء الذي صدر عنه بسبب  
الجهالة .

(10/215)

---

إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (120) شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ  
 أُخْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (121) وَأَتَيْنَاهُ فِي الْآيَاتِ حَسَنَةً وَإِنَّا فِي  
 الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ (122) ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ ابْتَغِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ  
 مِنَ الْمُشْرِكِينَ (123)

قوله - تعالى - : { إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا } الآية .  
 لما زَيَّفَ مذاهب المشركين في مواضع من هذه السورة ، وهب إتيانهم  
 الشركاء والأنداد لله تعالى ، وطعنهم في نبوة الأنبياء عليهم السلام ، وقولهم :  
 لو أرسل الله إليهم رسولا ، لكان من الملائكة ، وتحليل الأشياء المحترمة ،  
 وتحريم الأشياء المحللة ، وبالغ في إبطال مذاهبهم ، وكان إبراهيم - عليه  
 الصلاة والسلام - رئيس الموحدون ، وهو الذي دعا الناس إلى التوحيد والشرائع  
 ، وإبطال الشرك ، وكان المشركون يفتخرون به ويعترفون بحسن طريقته ،  
 [ ويقرون ] بوجوب الاقتداء به ، لا جرم ذكره الله تعالى في آخر هذه السورة ،  
 وحكى على طريقته بالتوحيد؛ ليصير ذلك حاملا لهؤلاء المشركين على الإقرار  
 بالتوحيد والرجوع عن الشرك .

قوله تعالى : « أُمَّةٌ » تطلق الأمة على الرجل الجامع لخصال محمودة؛ قال  
 ابن هانئ : [ السريع ]

3372- وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ  
 وقيل : « فُعْلَةٌ » تدل على المبالغة ، « فُعْلَةٌ » بمعنى المفعول ، كالدُّخْلَةِ  
 والنُّخْبَةِ ، فالأمة : هو الذي يؤتم به؛ قال - تعالى - : { إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا }  
 [ البقرة : 124 ] قال مجاهد : كان مؤمنا وحده ، والناس كلهم كانوا كفارا ،  
 فلهذا المعنى كان وحده أمة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في  
 زيد بن عمرو بن نفيل : « يَبْعَثُهُ اللَّهُ أُمَّةً وَحْدَهُ » .

وقيل : إِيَّاهُ - صلوات الله وسلامه عليه - هو السبب الذي لأجله جعلت أمته  
 ممتازين عن سواهم بالتوحيد والدين الحق ، ولما جرى مجرى السبب  
 لحصول تلك الأمة سماها الله تعالى بالأمة إطلاقاً لاسم المسبب على السبب .  
 وعن شهر بن حوشب : لم تبق أرض إلا وفيها أربعة عشر ، يدفع الله بهم البلاء  
 عن أهل الأرض ، إلا زمن إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - فإنه كان وحده  
 . والأمة تطلق على الجماعة؛ لقوله - تعالى - : { أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ }  
 [ القصص : 23 ] وتطلق على أتباع الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ، كقولك :

نحن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وتطلق على الدين والملة؛ كقولهم :  
 { إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ } [ الزخرف : 23 ] وتطلق على الحين والزمان؛  
 كقوله - تعالى - : { إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ } [ هود : 8 ] وقوله - جل ذكره - :  
 { وَاذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ } [ يوسف : 45 ] أي : بعد حين ، وتطلق على القامة ، يقال  
 : فلان حسن الأمة ، أي : حسن القامة ، وتطلق على الرجل المنفرد بدين لا  
 يشرك فيه غيره؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام - : « يُبْعَثُ زَيْدٌ بِنُ عَمْرٍو بْنِ  
 نُفَيْلٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَحْدَهُ » .

وتطلق على الأم ، يقال : هذه أمة فلان يعني : أمه ، وتطلق أيضاً على كل  
 جنس من أجناس الحيوان؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ  
 أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَّمِ لَأَمْرَتْ بِقَتْلِهَا » .

وقال ابن عباس : - رضي الله عنه - : خلق الله ألف أمة ستمائة في البحر ، وأربعمائة في البر .  
 قوله تعالى : { قَانِتًا لِلَّهِ } القانت : هو القائم بأمر الله تعالى . وقال ابن عباس : مطيعاً لأمر الله تعالى .  
 قوله تعالى : « حَنِيفًا » : [ مائلاً ] إلى ملة الإسلام ميلاً لا يزول عنه ، وقيل حنيفاً : مستقيماً على دين الإسلام . وقيل : مخلصاً .  
 قال ابن عباس : إنه أول من اختتن وأقام مناسك الحج ، وهذه صفة الحنيفية . { وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } أي : أنه كان من الموحدين في الصغر والكبر ، أما في حال صغره : فإنكاره بالقول للكواكب على عدم ربوبيتها ، وأما في كبره : فمناظرته لملك زمانه ، وكسر الأصنام حتى آل أمره أنه ألقى في النار .  
 قوله تعالى : « شَاكِرًا » يجوز أن يكون خبراً ثالثاً ، أو حالاً من أحد الضميرين في « قَانِتًا » و « حَنِيفًا » . قوله : « لَأَنْعِمَهُ » يجوز تعلقه ب « شَاكِرًا » أو ب « اجْتَبَاهُ » ، و « اجْتَبَاهُ » إما حال وإما خبر آخر ل « كان » و « إلى صِرَاطٍ » يجوز تعلقه ب « اجْتَبَاهُ » و ب « هَذَا » على [ قاعدة ] التنازع .  
 فإن قيل : لفظ الأنعم جمع قلة ، ونعم الله على إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - كانت كثيرة فلم قال : « شَاكِرًا لَأَنْعِمَهُ » ؟ .  
 فالجواب : أنه كان شاكراً لجميع نعم الله سبحانه وتعالى القليلة ، فكيف الكثيرة ؟ .

ومعنى « اجْتَبَاهُ » : اختاره واصطفاه للنبوة ، والاجتباء : هو أن يأخذ الشيء بالكلفة ، وهو « افْتِعَالٌ » من « جَبَيْتُ » وأصله جمع الماء في الحوض ، والجبابة هي الحوض ، { وَهَذَا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ } إلى دين الحق .  
 { وَأَتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً } يعني : الرسالة والخلة . وقيل : لسان صدق ، وقال مقاتل بن حيان : هو قول المصلي : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كما صليت على إبراهيم .

وقال قتادة - رضي الله عنه - إن الله حببه إلى كل الخلق . وقيل : أولاداً أبراراً على الكبر . { وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لِمِنَ الصَّالِحِينَ } : في أعلى مقامات الصالحين في الجنة .

قوله - تعالى - : { ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ } الآية .  
 لما وصف إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - بهذه الصفات العالية الشريفة ، قال - جل ذكره - { ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ } . قال الزمخشري في « ثُمَّ » هذه : إنها تدل على تعظيم منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجلال محله ، والإيدان بأن الشرف ما أوتي خليل الرحمن من الكرامة ، وأجل ما أولي من النعمة : اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملته ، من قبل أنها دلت على تباعد هذا النعت في المرتبة من بين سائر النعوت التي أثنى الله - سبحانه وتعالى - عليه بها .

(10/217)

قوله تعالى : { أَنْ اتَّبِعْ } يجوز أن تكون المفسرة ، وأن تكون المصدرية ، فتكون مع منصوبها مفعول الإيحاء .

قوله تعالى : « حَنِيفًا » حال ، وتقدم تحقيقه في البقرة [ الآية : 135 ] . وقال ابن عطية : قال مكّي : ولا يكون - يعني : « حَنِيفًا » - حالاً من «



إِبْرَاهِيمَ « عليه السلام؛ لأنه مضاف إليه .  
 وليس كما قال؛ لأن الحال قد يعمل فيها حروف الجرّ ، إذا عملت في ذي  
 الحال؛ كقولك : مَرَرْتُ بِهِ قَائِمًا .  
 وما ذكره مكّي من امتناع الحال من المضاف إليه ، فليس على إطلاقه؛ كما  
 تقدم تفصيله في البقرة .  
 وأما قول ابن عطية - رحمه الله - : إن العامل الخافض ، فليس كذلك؛ إنما  
 العامل ما تعلق به الخافض ، وكذلك إذا حذف الخافض ، نصب مخفوضه .  
 فصل

قال قوم : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان على شريعة إبراهيم - صلوات  
 الله وسلامه عليه - وليس له شرعٌ معيّن ، بل المقصود من بعثته : إحياء  
 [ شرع ] إبراهيم صلى الله عليه وسلم بهذه الآية ، وهذا ضعيف؛ لأنه - تعالى -  
 وصف إبراهيم - عليه السلام - في هذه الآية بأنه ما كان من المشركين ، فلما  
 قال { أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ } ، كان المراد ذلك .  
 فإن قيل : النبي صلى الله عليه وسلم إنما نفى الشرك وأثبت التوحيد؛ بناء  
 على الدلائل القطعية ، وإذا كان كذلك ، لم يكن متابعاً له ، فيمتنع حمل قوله :  
 « أَنْ اتَّبِعْ » على هذا المعنى؛ فوجب حمله على الشرائع التي يصح حصول  
 المتابعة فيها .

فالجواب : أنه يحتمل أن يكون المراد بمتابعته في كيفية الدّعوة إلى التوحيد؛  
 وهي أن يدعو بطريق الرفق ، والسهولة ، وإيراد الدلائل مرّة بعد أخرى بأنواع  
 كثيرة على ما هو الطريقة المألوفة في القرآن .  
 قال القرطبي : وفي هذه الآية دليل على جواز اتباع الأفضل للمفضول؛ لما  
 يؤدّي إلى الثواب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء - صلوات الله  
 وسلامه عليهم - وقد أمر بالاعتداء بهم؛ فقال - تعالى - : { قَبِّهْدَاهُمْ اِقْتَدِهِ }  
 [ الأبعاد : 90 ] ، وقال - تعالى - هنا : { ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ  
 حَنِيفًا } .

(10/218)

إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَجْكُم بِبَيْنِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
 فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (124) ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ  
 وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّى عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ  
 بِالْمُهْتَدِينَ (125) وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ  
 لِلصَّابِرِينَ (126) وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي صَيْقٍ  
 مِمَّا يَمْكُرُونَ (127) إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ (128)

قوله - تعالى - : { إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ } الآية .  
 لما أمر محمّداً - صلوات الله وسلامه عليه - بمتابعة إبراهيم - عليه الصلاة  
 والسلام - وكان محمّد اختار يوم الجمعة ، وهذه المتابعة إنّما تحصل إذا قلنا :  
 إن إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - كان قد اختار في شرعه يوم الجمعة ،  
 وعند هذا القائل أن يقول : فلم اختار اليهود يوم السبت؟ .  
 فأجاب الله - تعالى - عنه بقوله : { إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ }  
 ، وفي الآية قولان :

الأول : روى الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال : « أمرهم موسى - صلوات الله وسلامه عليه - بالجمعة ، وقال : تفرغوا لله في كل سبعة أيام يوماً واحداً ، وهو يوم الجمعة لا تعملوا فيه شيئاً من أعمالكم ، فأبوا أن يفعلوا ذلك ، وقالوا : لا نريد إلا اليوم الذي فرغ فيه من الخلق ، وهو يوم السبت ، فجعل الله - تعالى - السبت لهم ، وشدّد عليهم فيه ، ثم جاءهم عيسى - عليه الصلاة والسلام - أيضاً بالجمعة ، فقالت النصرى : لا نريد أن يكون عيدهم بعد عيدنا ، واتخذوا الأحد » .

وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنَّ الله كتَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ قَبَّلْنَا ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ وَهَدَانَا اللهُ إِلَيْهِ ، فَهُمْ لَنَا فِيهِ نَبِيٌّ ، وَالْيَهُودُ عَدَاؤُا وَالنَّصَارَى بَعْدَ ذَلِكَ » .

واعلم أن أهل الملل اتفقوا على أنه - تعالى - خلق العالم في ستة أيام ، وبدأ - تعالى - بالخلق والتكوين في يوم الأحد ، وتمَّ في يوم الجمعة ، وكان يوم السبت يوم الفراغ ، فقالت اليهود : نحن نوافق ربنا في ترك الأعمال ، فعينوا يوم السبت لهذا المعنى ، وقالت النصرى : مبدأ الخلق والتكوين يوم الأحد ، فنجعل هذا اليوم عيدا ص لنا .

وأما وجه جعل يوم الجمعة عيداً؛ فلأنه يوم كمال الخلق وتمامه ، وحصول التمام والكمال يوجب الفرح الكامل والسرور العظيم ، فجعل يوم الجمعة يوم العيد أولى .

والقول الثاني : اختلافهم في السبت هو أنهم أحلُّوا الصيد فيه تارة وحزّموه [ تارة ] .

قوله - تعالى - : { إِنَّمَا جُعِلَ } العامة على بنائه للمفعول ، وأبو حيوة على بنائه للفاعل ، و « السَّبْتُ » مفعول به .

{ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ } ، أي : يحكم للمحقين بالثواب ، وللمبطلين بالعقاب .

قوله - تعالى - : { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة } الآية لما أمر محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - بأتباع إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، بين الشيء الذي أمره بمتابعته فيه؛ فقال - عز وجل - : { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة } .

(10/219)

واعلم أنه - تعالى - أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدعو النَّاسَ بأحد هذه الطرق الثلاثة ، وهي : { بالحكمة والموعظة الحسنة } ، والمجادلة بالطريق الأحسن ، وذكر - تعالى - هذا الجدل في آية أخرى ، فقال - تعالى - : { وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } [ العنكبوت : 46 ] ولما ذكر الله - تعالى - هذه الطرق الثلاثة ، وعطف - تعالى - بعضها على بعض وجب أن تكون طرقاً متغايرة .

واعلم أن الدّعوة إلى المذاهب لا بد وأن تكون مبنية على حجة وبينة ، والمقصود من ذكر تلك الحجة : إما تقرير ذلك المذهب ، وذلك على قسمين : لأن تلك الحجة إما أن تكون حجة قطعية مبرّأة عن احتمال النقيض ، أو لا تكون كذلك ، بل تكون حجة تفيد الظن الظاهر ، والإقناع الكامل ، فظهر بهذا التقسيم انحصار الحجج في هذه الأقسام الثلاثة :

أولها : الحجة القطعية المفيدة للعقائد اليقينية ، وذلك هو المسمّى بالحكمة .  
وثانيها : الأمارات الظنية ، و الدلائل الإقناعية ، وهي الموعظة الحسنة .  
وثالثها : الدلائل التي يكون المقصود منها : إلزام الخصوم وإقحامهم ، وذلك هو  
الجدل ، ثم هذا الجدل على قسمين :  
أحدهما : أن يكون دليلاً مركباً من مقدّمات مسلمة عند الجمهور ، أو من  
مقدّمات مسلمة عند ذلك الخصم ، وهذا هو الجدل الواقع على الوجه الأحسن .

والقسم الثاني : أن يكون ذلك الدليل مركباً من مقدّمات فاسدة باطلة ، إلّا أن  
قائلها يحاول ترويجها على المستمعين ، بالسّفاهة والشّغب ، والحيل الباطلة ،  
و الطرق الفاسدة ، وهذا القسم لا يليق بأهل [ الفضل ] ، إنما اللائق بهم  
القسم الأول ، وهو المراد بقوله : { وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } .

فصل

قال المفسرون : قوله : « بِالْحِكْمَةِ » أي : بالقرآن ، « وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ »  
يعني : مواعظ القرآن . وقيل « الْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ » هو الدعاء إلى الله -  
تعالى - ب التّرجيب والتّرهيب ، وقيل : بالقول اللين من غير غلظ ولا تعنيف .  
{ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } ناظرهم بالخصومة ، « الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » أي :  
أعرض عن أذاهم ، أي : ولا تقصّر في تبليغ الرسالة ، والدعاء على الحقّ ،  
والآية نسختها آية القتال .

{ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ صَلَّى عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ } ، أي : إنك يا  
محمد مكلف بالدعوة إلى الله ، وأما حصول الهداية فلا يتعلق بك ، فهو أعلم  
بالضّالين وأعلم بالمهتدين .

قوله - تعالى - : { وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوْا } العامة على « الْمُعَاقِلَةِ » وهي  
بمعنى : « فَعَلَّ » ؛ كَسَافَرَ ، وابن سيرين : « عَقَبْتُمْ » بالتشديد بمعنى :  
قَعَبْتُمْ [ بالانتصار ففَقُوا ] بمثل ما فعل بكم .  
وقيل : تَبَعْتُمْ ، والباء معدّية ، وفي قراءة ابن سيرين إمّا للسببية وإما مزيدة .  
فصل

قال الواحدي رحمه الله : هذه الآية فيها ثلاثة أقوال :  
أحدها : وهو قول ابن عبّاس في رواية عطاء وأبي بن كعب والشعبي - رضي  
الله عنهم - : أن النبي صلى الله عليه وسلم لمّا رأى حمزة وقد مثلوا به ، قال :

(10/220)

« وَاللَّهِ لَأَمْتَلَنَّ بِسَبْعِينَ مِنْهُمْ مَكَاتِكَ » فنزل جبريل - صلوات الله وسلامه عليه  
- بخواتيم سورة النحل ، فكفّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك عما  
أراد؛ وعلى هذا قالوا : سورة النحل مكّية إلا هذه الثلاث آيات .  
والقول الثاني : أن هذا كان قبل الأمر بالسيف والجهاد ، حين كان المسلمون لا  
يبدؤون بالقتال ، ولا يقاتلون إلا من قاتلهم ، وبدلّ عليه قوله - تعالى - :  
{ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا } [ البقرة : 190 ] وفي  
هذه الآية أمرؤا بأن يعاقبوا بمثل ما يصيبهم من العقوبة ولا يزيدوا ، فلمّا أعرّ  
الله الإسلام وأهله ، نزلت « براءة » وأمرؤا بالجهاد ، ونسخت هذه الآية ، قاله  
ابن عبّاس والضحاك .

والقول الثالث : أن المقصود من هذه الآية نهي المظلوم عن استيفاء الزيادة

من الظالم ، وهذا قول مجاهد ، والنخعي ، وابن سيرين .  
وقال ابن الخطيب : وحمل هذه الآية على قصّة لا تعلق لها بما قبلها ، يوجب حصول سوء الترتيب في كلام الله - تعالى - وهو في غاية البعد ، بل الأصوب عندي أن يقال : إنه - تعالى - أمر محمّداً صلى الله عليه وسلم بدعوة الخلق إلى الدين الحقّ بأحد الطرق الثلاثة ، وهي الحكمة ، والموعظة ، والجدال بالطريق الأحسن ، ثم إن تلك الدعوة تتضمّن أمرهم بالرجوع عن دين آبائهم وأسلافهم ، والحكم عليهم بالكفر والضلالة ، وذلك مما يشوش قلوبهم ، ويوحش صدورهم ، ويحمل أكثرهم على قصد ذلك الدّاعي بالقتل تارة ، وبالضرب ثانياً ، وبالسنّ ثالثاً ، ثم إنّ ذلك الدّاعي المحقّ إذا سمّع تك السّفاهات ، لا بد وأن يحمله طبعه على تأديب أولئك السّفهاء؛ تارة بالقتل ، وتارة بالضرب ، فعند هذا أمر المحقّين في هذا المقام برعاية العدل والإنصاف ، وترك الزيادة ، فهذا هو الوجه الصحيح الذي يجب حمل الآية عليه .  
فإن قيل : فكيف تقدحون فيما روي أنه - صلوات الله وسلامه عليه - ترك العزم على المثلة ، وكفر عن يمينه بسبب هذه الآية ؟ .  
قلنا : لا حاجة إلى القدح في تلك الرواية؛ لأننا نقول : تلك الواقعة داخلية في عموم هذه الآية ، فيمكن التمسك بتلك الواقعة بعموم هذه الآية ، وذلك لا يوجب سوء الترتيب في كلام الله - تعالى - .

فصل

في هذه الآية دليلٌ على جواز التماثل في القصاص ، فمن قتل بحدّ قتل بمثلها ، ومن قتل بحجرٍ ، قتل بمثله ، ولا يتعدى قدر الواجب ، واختلفوا فيمن ظلمه رجل فأخذ ماله ، ثم اتّمن الظالم المظلوم على مال ، هل يجوز للمظلوم خيانة الظالم في القدر الذي ظلمه ؟ .  
فقال ابن سيرين ، والنخعي ، وسفيان ، ومجاهد : له ذلك لعموم هذه الآية .  
وقال مالك وجماعة : لا يجوز؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدّ الأمانة إلى من ائتمّك ولا تحنّ من حانك »

(10/221)

رواه الدارقطني .

وقال القرطبي : « ووقع في مسند ابن إسحاق : أنّ هذا الحديث إنّما ورد في رجل زنا بامرأة بخر ، ثم تمكن الآخر من زوجة الثاني بأن تركها عنده وسافر ، فاستشار ذلك الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأمر ، فقال له : « أدّ الأمانة إلى من ائتمّك ولا تحنّ من حانك » وعلى هذا يقوى قول مالك - رضي الله عنه - في المال؛ لأن الخيانة لاحقة في ذلك » .

فصل

اعلم أنه - تعالى - أمر برعاية العدل والإنصاف في هذه الآية ورّتب ذلك على أربع مراتب :

الأولى : قوله : { وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ } يعني : إن رغبتُم في استيفاء القصاص ، فاقنعوا بالمثل ولا تزيدوا عليه؛ فإن استيفاء الرّيادة ظلمٌ ، والظلم ممنوع منه في عدل الله ورحمته ، وفي قوله - تعالى - : { وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ } دليل على أن الأولى ألا يفعل؛ كما يقول الطبيب للمريض : إن كنت تأكل الفاكهة ، فكل التفاح ، فإن معناه : الأولى بك

ألاً تأكله ، فذكر - تعالى - بطريق الرَّمز والتعريض [ على ] أن الأولى تركه .  
 والمرتبة الثانية : الانتقال من التعريض إلى التصريح ، وهو قوله - عز وجل - : {  
 وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ } وهذا تصريح بأن الأولى ترك ذلك الانتقام ؛  
 لأن الرحمة أفضل من القسوة ، والانتفاع أفضل من الإيلام .  
 المرتبة الثالثة : وهو الأمر بالجزم بالتَّرك ، وهو قوله : « وَاصْبِرْ » ؛ لأن في  
 المرتبة الثانية ذكر أن التَّرك خيرٌ وأولى ، وفي هذه المرتبة الثالثة صرَّح بالأمر  
 بالصَّبر في هذا المقام ، ولمَّا ك ان الصبر في هذا المقام شديداً شاقاً ، ذكر  
 بعده ما يفيد سهولته؛ فقال - تعالى - : { وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ } أي :  
 بتوفيقه ومعونته ، وهذا هو السبب الكلي الأصلي في حصول جميع أنواع  
 الطاعات .

ولما ذكر هذا السبب الكليَّ الأصلي ، ذكر بعده ما هو السببُ الجزئي القريب ؛  
 فقال - جل ذكره- : { وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي صَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ } ؛  
 وذلك لأنَّ إقدام الإنسان على الانتقام ، وعلى [ إنزال ] الضرر بالغير لا يكون  
 إلا من هيجان الغضب ، وشدة الغضب لا تحصل إلا لأحد أمرين :  
 أحدهما : فوات نفع كان حاصلًا في الماضي ، وإليه الإشارة بقوله تعالى :  
 { وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ } قيل : معناه : ولا تحزن على قتلى « أحدٍ » ، أي : ولا  
 تحزن بفوات أولئك الأصدقاء وقيل : ولا تحزن عليهم في إعراضهم عنك ،  
 ويرجع حاصله إلى فوات النفع .  
 والسبب الثاني : أن شدة الغضب قد تكون لتوقع ضرر في المستقبل ، وإليه  
 الإشارة بقوله : { وَلَا تَكُ فِي صَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ } ، ومن وقف على هذه  
 اللطائف ، عرف أنه لا يمكن كلام [ أدخل ] في الحسن والضبط من هذا الكلام

(10/222)

قوله : « لِلصَّابِرِينَ » يجوز أن يكون عامًا ، أي : الصبر خير لجنس الصَّابرين ،  
 وأن يكون من وقوع الظاهر موقع المضمرة ، أي : صبركم خير لكم .  
 قوله : « إِلَّا بِاللَّهِ » أي : بمعونته ، فهي للاستعانة .  
 قوله : « فِي صَيْقٍ » قرأ ابن كثير هنا وفي التَّمَلُّم : بكسر الصاد ، والباقون :  
 بالفتح ، فقيل : همَّا لغتان بمعنى في هذا المصدر ؛ كالقول والقيل .  
 وقيل : المفتوح مخفف من « صَيْقٍ » ؛ ك « مَيْتٍ » في « مَيْتٍ » ، أي : في  
 أمر صَيْقٍ ، فهو مثل هَيْنٍ في هَيْنٍ ، و « لَيْنٍ » في « لَيْنٍ » ، قاله ابن قتيبة .  
 وردَّه الفارسي : بأن الصفة غير خاصة بالموصوف ، فلا يجوز ادعاء الحذف  
 ولذلك جاز : مررت بكاتب ، وامتنع بأكل .  
 وأما وجه القراءة بالفتح ، قال أبو عبيدة الصَّيْقُ بالكسر في قلة المعاش  
 والمساكن ، وما كان في القلب ، فإنه الصَّيْقُ .  
 وقال أبو عمرو : « الصَّيْقُ بالكسر : الشدة ، والصَّيْقُ بالفتح : الغمُّ » .  
 قوله تعالى : { مِّمَّا يَمْكُرُونَ } متعلق ب « صَيْقٍ » و « مَا » مصدرية ، أو  
 بمعنى الذي ، والعائد محذوف .

فصل

هذا من الكلام المقلوب؛ لأن الصَّيْقُ صفة ، والصفة تكون حاصلة في  
 الموصوف ، ولا يكون الموصوف حاصلاً في الصفة ، فيكون المعنى : فلا يكن

الضيق فيك؛ لأن الفائدة في قوله : { وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ } هو أَنَّ الضَّيْقَ إِذَا عَظُمَ وَقَوِيَ ، صار كالشيء المحيط بالإنسان من الجَوَانِبِ ، وصار كالقَمِيصِ المحيط به ، فكانت الفائدة في هذا اللفظ هذا المعنى .  
 المرتبة الرابعة : قوله : { إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا } المناهي ، { وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ } وهذا يجري مجرى التهديد؛ لأنه في المرتبة الأولى : رغب في ترك الانتقام على سبيل الرمز ، وفي الثانية : عدل عن الرمز إلى التصريح ، وهو قوله - عز وجل - : { وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ } ، وفي المرتبة الثالثة : أمر بالصبر على سبيل الجزم ، وفي هذه المرتبة الرابعة : كأنه ذكر الوعيد على فعل الانتقام ، فقال : { إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا } عن استيفاء الزيادة ، { وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ } : في ترك أصل الانتقام؛ فكأنه قال : إن أردت أن أكون معك ، فكن من المتقين ومن المحسنين ، وهذه المعية بالرحمة والفضل والتربية .

وقوله - تعالى - : { الَّذِينَ اتَّقَوْا } إشارة على التعظيم لأمر الله ، وقوله - جل ذكره - { وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ } إشارة إلى الشفقة على خلق الله ، وذلك يدل على أن كمال سعادة الإنسان في التعظيم لأمر الله ، والشفقة على خلق الله - تعالى - .

قيل لهرم بن حَيَّان عند قرب وفاته : أوص ، فقال : إنما الوصية في المال ولا مال لي ، ولكن أوصيك بخواتيم سورة النحل ، قال بعضهم : إن قوله - جل ذكره - : { وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ } منسوخ بآية السيف ، وهذا في غاية البعد؛ لأن المقصود من هذه الآية تعليم حسن الأدب في كيفية الدَّعوة إلى الله - سبحانه وتعالى - ، وترك التَّعدي وطلب الزيادة ، ولا تعلق بهذه الأشياء بآية السيف والله أعلم بمراده .  
 روى أبو أمامة ، عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النَّحْلِ ، لَمْ يُحَاسِبْهُ اللَّهُ - تعالى - بالتَّعْييم الذي أَنْعَمَ عليه في دَارِ الدُّنْيَا ، وَأَعْطِيَ مِنَ الأَجْرِ كَالَّذِي مَاتَ فَأَحْسَنَ الوَصِيَّةَ » .

(10/223)

سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (1)

قوله تعالى : { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا } الآية .  
 قال النحويون : « سُبْحَانَ » اسم علم للتسبيح يقال : سبحت تسبيحاً فالتسبيح هو المصدر ، وسبحان اسم على للتسبيح؛ كقوله : « كَفَّرْتُ اليمينَ تَكْفِيرًا وَكُفْرَانًا » ، وتقدّم الكلام عليه في أول البقرة ، ومعناه تنزيه الله عن كل سوء .  
 والنصب على المصدر ، كأنه وضع موضع « سَبَّحت الله تسبيحاً » وهو مفرد ، إذا أفرد ، وفي آخره زائدتان : الألف والنون ، فامتنع من الصرف؛ للتقدير والزيادتين .

وعن سيبويه أن من العرب من ينكّره؛ فيقول : « سُبْحَانًا » بالتنزيه .  
 وقال أبو عبيد : لا ينتصب على التداء ، فكأنه قال : « يا سُبْحَانَ الله ، يا سُبْحَانَ



الذي أسرى يعبده .  
قال القرطبي : سُبْحَانَ ، اسم موضوع موضع المصدر ، وهو غير متمكن ؛ لأنه لا يجري بوجوه الإعراب ، ولا يدخل فيه الألف واللام ، ولم يجر منه فعلٌ ، ولم ينصرف ؛ لأنَّ في بخره زائدتين ، ومعناه التنزيه ، والبراءة لله ، فهو ذكر ؛ فلا يصلح لغيره ، فأما قول من قال : [ السريع ]  
3373- أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عُلْمَةِ الْفَاخِرِ  
فإنما ذكره على طريق التآدر .

روى طلحة بن عبيد الله أنه قال للنبيِّ صلى الله عليه وسلم : « ما معني سبحان لله » فقال : « تنزيه الله عن كلِّ سوءٍ » .  
وقال صاحبُ النظم : « السَّحَّحُ فِي اللُّغَةِ التَّبَاعِدُ ؛ قَالَ تَعَالَى : { إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا } [ المزمّل : 7 ] أي : تباعدًا طويلًا فمعنى « سَبَّحَ » : تنزيهه عمَّا لا ينبغي » .

وللتسبيح معانٍ أخرى ؛ قد يكون بمعنى الصلاة ؛ كقوله : { قَلَوْلًا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ } [ الصافات : 143 ] أي المصلين والسبحة ؛ صلاة النافلة ، وإنما قيل للمصلي : « مُسَبِّحٌ » ؛ لأنه معظم لله بالصلاة ، ومُنِيرٌ لَهُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي ؛ وقد يرد التسبيح بمعنى الاستثناء ؛ كقوله تعالى : { قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ } [ القلم : 28 ] أي تستنون .  
وتأويله أيضاً يعود إلى تعظيم الله في الاستثناء بمشيئته ، وجاء في الحديث : « لأخرقتُ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ » قيل : معناه ؛ وجهه وقيل : معناه ؛ نور وجهه الذي إذا رآه الرَّائي ، قال : « سبحان الله » . ويكون « سُبْحَانَ الله » بمعنى التعجب .

وقوله : « أُسْرِي » و « سَرَى » لغتان ، وتقدّم الكلام عليهما في سورة هود [ آية : 81 ] ، وأن بعضهم خصَّ « أُسْرِي » بالليل .  
قال الزمخشريُّ هنا : فإن قلت : الإسراء لا يكون إلا ليلاً ؛ فما معنى ذكر الليل ؟

قلت : أراد بقوله « ليلاً » بلفظ التنكير ، تقليل مدّة الإسراء ، وأنه أُسْرِي به في بعض الليل ، من « مكة » إلى « الشام » مسيرة أربعين ليلة ؛ وذلك أن التنكير دلٌّ على البعديّة ، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة « من الليل » ، أي : بعضه ؛ كقوله :

(10/224)

{ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدُ بِهِ } [ الإسراء : 79 ] . انتهى .  
فيكون « سَرَى » و « أُسْرِي » ك « سَقَى » و « أُسْقَى » والهمزة ليست للتعديّة ؛ وإنما المعدى الباء في « بعده » ، وقد تقدّم أنها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور ، في البقرة ، خلافاً للمبرّد .  
وزعم ابن عطية أن مفعول « أُسْرِي » محذوف ، وأن التعديّة بالهمزة ؛ فقال : « ويظهر أنّ « أُسْرِي » معدّاهُ بالهمزة إلى مفعول محذوف ، أي : أسرى الملائكة بعده ؛ لأنه يقلق أن يسند « أُسْرِي » وهو بمعنى « سَرَى » إلى الله تعالى ؛ إذ هو فعلٌ يقتضي الثقل ؛ ك « مَشَى ، وجرى ، وأحضر ، وانتقل » فلا يحسن إسناد شيء من هذا مع وجود مندوحة عنه ، فإذا وقع في الشريعة شيء من ذلك ، تأولناه ؛ نحو : أُتِيَتْهُ هَرُولَةٌ » .

وهذا كله إنما بناءً؛ اعتقاداً علي أن التعدية بالباء تقتضي مضاحبة الفاعل للمفعول في ذلك ، وتقدّم الردّ على هذا المذهب في أوّل البقرة في قوله تعالى : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَدَهَبَ بِسَمْعِهِمْ } [ البقرة : 20 ] .  
ثم جَوَزَ أن يكون « أُسْرِي » بمعنى « سَرَى » على حذف مضاف؛ كقوله : { دَهَبَ اللَّهُ بِئُورِهِمْ } [ البقرة : 17 ] يعني : فيكون التقدير : الذي أُسْرِي ملائكته بعبدِه ، والحامل له على ذلك ما تقدّم من اعتقاد المصاحبة . والعبد هو محمد صلى الله عليه وسلم .  
قوله : « لَيْلًا » منصوب على الظرف ، وقد تقدم فائدة تنكيره . و « مِنْ » المسجد » » لا ابتداء الغاية .

فصل في وقت الإسراء  
قال مقاتل : « كان قبل الهجرة بسنة عشر شهراً » ، ونقل الزمخشري عن أنس والحسين : كان قبل البعثة ، واختلفوا في المكان الذي أُسْرِي به منه ، ف قيل : هو المسجد الحرام بعينه؛ لظاهر القرآن ، وقوله - عليه الصلاة والسلام- : « بَيْتَنَا أَمَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقُظَانِ ، إِذْ أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْبِرَاقِ » .  
وقيل : أُسْرِي به من دار أم هانئ بنت أبي طالب ، وعلى هذا ، فالمراد بالمسجد الحرام الحرم .  
قال ابن عباس : « الحرم كله مَسْجِدٌ » ، وهذا قول الأكثرين . وقوله : { إلى المسجد الأقصى } .  
اتفقوا على أنه بيت المقدس ، وسمي بالأقصى؛ لبعده المسافة بينه وبين المسجد الحرام .

وقوله : { بَارَكْنَا حَوْلَهُ } .  
قيل : بالأزهار والثمار .  
وقيل : لأنه مقرّ الأنبياء ، ومهبط الملائكة .  
واعلم أنّ كلمة : « إلى » لانتهاى الغاية ، فمدلول قوله : { إلى المسجد الأقصى } أنه وصل إلى ذلك ، فأما أنه دخل المسجد أم لا ، فليس في اللفظ دلالة عليه ، إلا أنه ورد الحديث أنّه صلى الله عليه وسلم صلى فيه .  
قوله : « حوله » فيه وجهان : أظهرهما : أنه منصوب على الظرف ، وقد تقدّم في تحقيق القول فيه أوّل البقرة .

(10/225)

والثاني : أنه مفعولٌ . قال أبو البقاء : « أي : طَيَّبْنَا وَتَمَيَّنَّا » .  
يعني ضمّنه معنى ما يتعدّى بنفسه ، وفيه نظر؛ لأنه لا يتصرّف .  
قوله : « لِنُرِيَهُ » قرأ العامة بنون العظمة؛ جرباً علي « بَارَكْنَا » وفيهما التفتات من الغيبة في قوله « الذي أُسْرِي بعبدِه » إلى التكلم في « بَارَكْنَا » و « لِنُرِيَهُ » ، ثم التفت إلى الغيبة في قوله : « إنه هُوَ » إن أعدنا الضمير إلى الله تعالى ، وهو الصحيح ، ففي الكلام التفتان .  
وقرأ الحسن « لِنُرِيَهُ » بالياء من تحت ، أي : الله تعالى ، وعلى هذه القراءة يكون في هذه الآية أربعة التفتات : وذلك أنه التفت أولاً من الغيبة في قوله « الذي أُسْرِي بعبدِه » إلى التكلم في قوله « بَارَكْنَا » ثم التفت ثانياً من التكلم في « بَارَكْنَا » إلى الغيبة في « لِنُرِيَهُ » على هذه القراءة ، ثم التفت ثالثاً من

هذه الغيبة إلى التكلم في « آيَاتِنَا » ، ثم التفت رابعاً من هذا التكلم إلى الغيبة في قوله « إِنَّهُ هُوَ » على الصحيح في الضمير؛ أنه لله ، وأمّا على قول نقله أبو البقاء أن الضمير في « إِنَّهُ هُوَ » للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يجيء ذلك ، ويكون في قراءة العامة التفاتٌ واحدٌ ، وفي قراءة الحسن ثلاثة . وأكثر ما ورد الالتفاتُ فيه ثلاث مراتٍ على ما قاله الزمخشريُّ في قول امرئ القيس :

[ المتقارب ]

3374- تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ .....  
الآيات . وتقدّم النزاعُ معه في ذلك ، وبعض ما يجابُ به عنه أوّل الفاتحة .  
ولو ادّعى مُدَّعٍ أَنَّهَا خَمْسَةُ التَّفَاتَاتِ لِاحْتِجَاجِ فِي دَفْعِهِ إِلَى دَلِيلٍ وَاضِحٍ ،  
والخامس : الالْتِفَاتُ مِنْ « إِنَّهُ هُوَ » إِلَى التَّكْلَمِ فِي قَوْلِهِ { وَأَتَيْنَا مُوسَى  
الْكِتَابَ } [ الإسراء : 2 ] الآية .

والرؤيةُ هنا بصرية . وقيل : قلبية ، وإليه نحا ابن عطية ، فإنه قال : « ويحتمل  
أن يريد : لئري محمداً للناس آية ، أي : يكون النبي صلى الله عليه وسلم آية  
في أن يصنع الله ببشر هذا الصنيع » فتكون الرؤية قلبية على هذا .  
فصل في معنى « لئريه »

معنى الرؤية هو ما رأى في تلك الليلة من العجائب والآيات الدالة على قدرة  
الله تعالى .

فإن قيل : قوله : { لئريه من آياتنا } يدلُّ على أنه تعالى ما أراه إلا بعض  
الآيات؛ لأن كلمة « مِنْ » للتبويض وقال في حق إبراهيم : { وَكَذَلِكَ نُرِي  
إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } [ الأنعام : 75 ] فيلزم أن يكون معراج  
إبراهيم - عليه السلام - أفضل من معراج محمد صلى الله عليه وسلم قلنا :  
فالجواب أن الذي رآه إبراهيم ملكوت السموات والأرض ، والذي رآه محمد  
بعض آيات الله ، ولا شك أن آيات الله أفضل .

(10/226)

ثم قال : { إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } أي : السميعُ لأقوال محمدٍ صلى الله عليه وسلم  
وسلم أي : ألمجيبُ لدعائه البصير : أي : لأفعاله العالم بكونها خالصة عن  
شوائب الربا ، مقرونة بالصدق والصفاء .

فصل في كيفية الإسراء  
اختلفوا في كيفية ذلك الإسراء ، فالأكثر على أنه أسري بجسد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .

وروي عن عائشة وحذيفة : أن ذلك كان رؤيا ، قالوا : ما فُقد جسد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولكن الله أسرى بروحه . فالكلام في هذا الباب في  
مقامين .

الأول : في غثبات الجواز العقلي .

والثاني : في الوقوع .

فالمقام الأول ؛ وهو الجواز العقلي : فنقول : الحركة الواقعة في السرعة إلى  
هذا الحدِّ ممكنة في نفسها ، والله - تعالى - قادرٌ على جميع الممكنات ،  
والدليل على أن هذه الحركة السريعة ممكنة غير ممتنعة تفتقر إلى مقدمتين :  
الأولى : أن الحركة الواقعة إلى هذا الحدِّ يدلُّ عليها وجوهٌ :

الأول : أن الفلك الأعظم يتحرّك من أوّل الليل إلى آخره ما يقرب من نصف

الدَّور ، وثبت في الهندسة أنَّ نسبة القطر إلى الدَّور نسبة الواحد إلى ثلاثة وسبعة فيلزم أن تكون نسبة نصف القطر إلى نصف الدور نسبة الواحد إلى ثلاثة وسبعة فبتقدير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتفع من مكة إلى ما فوق الفلك الأعظم ، فهو لم يتحرَّك إلا مقدار نصف القطر ، فلمَّا حصل في ذلك القدر من الزمان حركة نصف الدَّور ، كان حصول الحركة بمقدار نصف القطر أولى بالإمكان ، فهذا برهانٌ قاطعٌ على أنَّ الارتفاع من مكة إلى ما فوق العرش في مقدار ثلث الليل أمرٌ ممكنٌ في نفسه ، وإذا كان كذلك ، كان حصوله في كلِّ الليل أولى بالإمكان .

الثاني : ثبت في الهندسة أن قرص الشمس يساوي كرة الأرض مائة وستين مرَّة ، وكذا وكذا وكذا ، ثم إنا نشاهد أنَّ طلوع القرص يحصل في زمان لطيفٍ سريع ، فدلَّ على أنَّ بلوغ الحركة في السُّرعة إلى هذا الحدِّ أمرٌ ممكنٌ في نفسه .

الثالث : أنه كما يستبعدُ في العقل صعود الجسم الكثيف عن مركز العالم إلى ما فوق العرش ، فكذلك يستبعد نزول الجسم اللطيف الرُّوحاني من فوق العرش إلى مركز العالم ، فإن كان القولُ بمعراج محمد صلى الله عليه وسلم في الليلة الواحدة مهنتاً في العقول ، فإن القول بنزول جبريل - عليه السلام - من العرش إلى مكة في اللحظة الواحدة ممتنعاً ، ولو حكمنا بهذا الامتناع ، كان ذلك طعناً في بُرْهَانِ جميع الأنبياء - عليهم السلام - والقول بثبوت المعراج فرغٌ على تسليم جواز أصل النبوة؛ فيلزم القائل بامتناع حصول حركةٍ يسريعةٍ إلى هذا الحدِّ ، القول بامتناع جبريل - عليه السلام - من الانتقال في اللحظة من العرش إلى مكة ، ولمَّا كان ذلك باطلاً ، كان ما ذكروا أيضاً باطلاً .

(10/227)

فإن قالوا : نحن لا نقول : إنَّ جبريل - عليه السلام - جسمٌ ينتقل من مكانٍ إلى مكان ، وإنما نقول : المراد من نزول جبريل - عليه السلام - هو زوال الحجب الجسمانية عن جسم محمد صلى الله عليه وسلم حتَّى يظهر في روحه من المكاشفات والمشاهدات بعض ما كان حاضراً متجلياً في ذات جبريل - عليه السلام - .

قلنا : تفسير الوحي بهذا الوجه هو قول الحكماء ، أمَّا جمهور المسلمين فيقولون : إنَّ جبريل - عليه السلام - جسمٌ ، وأنَّ نزوله عبارة عن انتقاله من عالم الأفلاك [ إلى مك ] ، وإذا كان كذلك ، كان الإلزام المذكور قوياً .  
رُوي أنه - عليه السلام - لما ذكر قصة المعراج كذبه الكلُّ ، وذهبوا إلى أبي بكرٍ ، وقالوا له : « إنَّ صاحبك يقول كذا وكذا » ، فقال أبو بكر : « إنَّ كان قد قال ذلك ، فهو صادقٌ » ، ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الرسول له تلك التفاصيل ، وكلما ذكر شيئاً ، قال أبو بكر - رضي الله عنه - : « صدَّقْتَ » ، فلمَّا تمَّ الكلام ، قال أبو بكر : « أشهدُ أنَّك رسولُ الله حقاً » ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « وأشهدُ أنَّك صديقٌ حقاً » .  
وحاصل الكلام أنَّ أبا بكرٍ كانه قال : لمَّا سلمتُ رسالته فقد صدَّقته فيما هو أعظمُ من هذا ، فكيفَ أكذبه في هذا؟! .

الرابع : أكثر أرباب الملل والتَّحلِّ يسلمون وجود إبليس ، ويسلمون أنه هو الذي يلقي الوسوسة في قلوب بني آدم ، فلما جوَّزوا مثل هذه الحركة

السريعة في حقِّ إبليس ويسلمون ، فلأن يسلموا جوازها في حقِّ أكابر الأنبياءِ أولى ، وهذا الإلزام قوي على من يسلم أن إبليس جسمٌ ينتقل من مكانٍ إلى مكانٍ .

وأما من يقول : « إنه من الأرواح الخبيثة الشَّريفة ، وأنه ليس بجسم ، ولا جسمانيٌّ ، فلا يرد عليهم هذا الإلزام إلا أن أكثر أرباب الملل والتَّحل يوافقون على أنه جسمٌ لطيفٌ ينتقل .

فإن قالوا : إن الملائكة والشياطين يصحُّ في حقِّهم مثل هذه الحركة السريعة ، إلا أنهم اجسامٌ لطيفةٌ ، فلا يمتنع حصولٌ مثل هذه الحركة السريعة في ذاتها ، أما الإنسان فإنه جسمٌ كثيفٌ ، وكيف يعقل حصولٌ مثل هذه الحركة فيه ؟ قلنا : نحن إنما استدللنا بأحوال الملائكة والشياطين على أن حصول حركةٍ منتهية في السرعة إلى هذا الحدِّ ممكن في نفس الأمر .

فأما بيانُ أنَّ هذه الحركة ، لما كانت ممكنة الوجود في نفسها ، كانت أيضاً ممكنة الحصول في جسم البدن الإنسانيِّ ، فذاك مقامٌ آخر يأتي تقريره إن شاء الله تعالى .

الخامس : أنه جاء في القرآن أنَّ الرياح كانت تسير بسليمان - صلوات الله عليه - إلى المواضع البعيدة في الأوقات القليلة؛ قال تعالى :

(10/228)

{ عُدُّوْهَا سَهْرٌ وَرَوَاحُهَا سَهْرٌ } [ سبأ : 12 ] بل نقول : الحسُّ يدلُّ على أنَّ الرياح تنتقل عند شدَّة هبوبها من مكانٍ إلى مكانٍ في غاية البعد في اللحظة الواحدة ، وذلك أيضاً يدلُّ على أنَّ مثل هذه الحركة السريعة في نفسها ممكنةٌ .

السادس : أن القرآن يدلُّ على أنَّ الذي عنده علمٌ من الكتاب أحضر عرش بلقيس من أقصى اليمن إلى أقصى الشام في مقدار لمح البصر ، قال تعالى : { قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ } [ النمل : 40 ] .

وإذا كان ذلك ممكناً في حقِّ بعض النَّاس ، علمنا أنه في نفسه ممكنٌ .

السابع : أن من الناس من يقول : إنَّ الحيوان إنما يُبصرُ المرئيات لأجل أن الشَّعاع يخرج من عينيه ويتَّصل بالمرئيات ، فإذا فتحنا العين ، ونظرنا إلى شخص ، رأيناه ، فعلى قول هؤلاء انتقل شعاع العين من أبقارنا إلى الشخص في تلك اللحظة اللطيفة ، وذلك يدلُّ على أنَّ الحركة الواقعة على هذا الحدِّ من السرعة من الممكنات لا من الممتنعات ، فثبت بهذه الوجوه أن حصول الحركة المنتهية في السرعة إلى هذا الحدِّ أمرٌ ممكن الوجود في نفسه .

المقدمة الثانية : في بيان أنَّ هذه الحركة ، لما كانت ممكنة الوجود في نفسها ، وجب ألاَّ يمتنع حصولها في جسم محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنَّه ثبت بالدلائل القطعية أن الأجسام متماثلة في تمام ماهيتها ، فلما صحَّ حصول مثل هذه الحركة في حقِّ بعض الأجسام ، وجب إمكان حصولها في سائر الأجسام ، وذلك يوجب القطع بأنَّ حصول مثل هذه الحركة في جسد محمد صلى الله عليه وسلم أمر ممكن الوجود في نفسه .

وإذا ثبت هذا فنقول : ثبت بالدليل أنَّ خالق العالم قادرٌ على كلِّ الممكنات ، وثبت أنَّ حصول الحركة البالغة في السرعة إلى هذا الحدِّ في جسد محمد

صلى الله عليه وسلم ممكن؛ فوجب كونه تعالى قادراً عليه ، فلزم من مجموع هذه المقامات : أن القول بثبوت هذا المعراج أمر ممكن الوجود في نفسه ، أقصى ما في الباب أنه يبقى التعجب ، إلا أن التعجب غير مخصوص بهذا المقام ، بل هو حاصل في جميع المعجزات ، فانقلاب العصا ثعباناً يبلع سبعين ألف حبل من الحبال والعصي ، ثم تعود في الحال عصاً صغيرة ، كما كانت أمر عجيبي ، وخروج الناقة من الجبل الأصم أمر عجيبي ، وإطلاق الجبل في الهواء أمر عجيبي ، وكذا سائر المعجزات ، فإن كان مجرد التعجب يوجب الإنكار والدفع ، لزم الجزم بفساد القول بنبوة كل الأنبياء عليهم السلام ، لكن القول بآيات المعجزات فرع على تسليم أصل النبوة ، وإن كان مجرد التعجب لا يوجب الإنكار والإبطال ، فكذا هنا .

فصل في ترجيح القول بالإسراء بالجسد والروح  
قال المحققون : إنه تعالى أسرى بروح محمد صلى الله عليه وسلم وجسده من مكة إلى المسجد الأقصى؛ وبدل عليه القرآن والخبر : أما القرآن ، فهذه الآية؛ وتقرير الدليل أن العبد اسم لمجموع الجسد والروح ، قال تعالى :

(10/229)

{ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى { [ العلق : 9-10 ] وقال تعالى : { وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ { [ الجن : 19 ] .  
وأما الخبر ، فما روى أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فَرَجَ عَن سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ ، فَتَرَلَ جَبْرِيْلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَفَرَجَ صَدْرِي ، ثُمَّ عَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا ، فَفَرَّغَهُ فِي صَدْرِي ، ثُمَّ أَطْبَقَهُ » .  
وروى مالك بن صعصعة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم حدثهم عن ليلة الإسراء به قال : « بَيْنَا أَنَا فِي الْحَطِيمِ - وَرُبَّمَا قَالَ : « فِي الْحَجْرِ - بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْطَانِ ، فَأَتَيْتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا ، فَشَقَّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مِرَاقِ الْبَطْنِ وَأَسْتُخْرِجَ قَلْبِي ، فَعُغِيسِلَ ، ثُمَّ حُشِيَ ، ثُمَّ أُعِيدَ » .  
وفي رواية سعيد وهشام : « ثُمَّ عَسَلَ الْبَطْنَ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ مَلَأَ إِيمَانًا وَحِكْمَةً ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِالْبُرَاقِ ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَيْضًا طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ ، وَدُونَ الْبَعْلِ ، تَقَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرْفِهِ ، فَكَرَبْتُهُ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَ جَبْرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حَتَّى أَتَيْتُ الْبَيْتَ الْمَقْدَسَ قَالَ : قَرَبْتُهُ فِي الْحَلْقَةِ الَّتِي تَرْتَبِطُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ » قال : « ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجْتُ ، فَجَاءَنِي جَبْرِيْلُ بِإِنَاءٍ مِنْ حَمْرٍ وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ ، فَقَالَ جَبْرِيْلُ : أَخَذْتَ الْفِطْرَةَ ، فَأَنْطَلِقَ بِي جَبْرِيْلُ؛ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا . . » الحديث .

واحتج المنكرون بوجوه عقلية ونقلية :  
أما العقلية : فأولها : أن الحركة البالغة في السرعة إلى هذا الحد غير معقولة .  
وثانيها : أن صعود الجرم الثقيل إلى السموات غير معقول .  
وثالثها : أن صعوده إلى السماوات يوجب انخراق الأفلاك ، وذلك محال ، ولأن هذا المعنى ، لو صح ، لكان أعظم من سائر معجزاته ، فكان يجب أن يظهر ذلك عند اجتماع الناس حتى يستدلوا به على صدقه في ادعاء النبوة ، فاما أن يحصل ذلك في وقت لا يراه أحد ، ولا يشاهده يكون عبثاً؛ وذلك لا يليق بالحكيم .



وَأَمَّا النُّقْلُ : فقولُه تعالى : { لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا } [ الإسراء : 1 ] وقوله : { وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَبْتَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ } [ الإسراء : 60 ] وما تلك الرؤيا إلا حديث المعراج ، والرؤيا لما في المنام ، وإنما كانت فتنة للناس ؛ لأن كثيراً ممن آمن به ، لما سمع هذا الكلام كذبهُ وكفر ، وكان حديث المعراج سبب فتنة الناس .

وأيضاً : فحديث المعراج اشتمل على أشياء بعيدة .  
منها : ما رُوِيَ من شقِّ بطنه وتطهيره بماءٍ رَمَمَ ، وهو بعيد ؛ لأن الذي يمكن غسله بالماء هو النَّجَاسَات العينية ، ولا تأثير لذلك في تطهير القلب عن العقائد الباطلة ، والأخلاق الذميمة .  
وأيضاً : فما رُوِيَ من ركوب البراق - وهو بعيد - لأنه تعالى ، لما سيره من هذا العالم إلى عالم الأفلاك ، فإيُّ حاجةٍ إلى البراق .

(10/230)

وما رُوِيَ أنه تعالى أوجب خمسين صلاة ، ثم إنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم لا زال يتردّد بين يدي الله ، وبين موسى عليه السلام .  
قال القاضي : وهذا يقتضي نسخ الحكم قبل حضور وقته ، فإنه يوجبُ البداء ، وذلك على الله محال ؛ فثبت أنَّ ذلك الحديث مشتمل على ما لا يدور قبوله ، فكان مردوداً .

فالجواب عن الوجوه العقلية قد سبق .  
وَأَمَّا قوله : { لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا } ، فهذا كلام مجمل ، وفي شرحه وجوه :  
الأول : أن خيرات الجنة عظيمة ، وأهوال النار شديدة ، فلو أنه - عليه السلام - ما شاهدهما في الدنيا ، ثمَّ شاهدهما في ابتداء يوم القيامة ، فربما رغب في خيرات الجنة ، أو خاف من أهوال النار ، أمَّا لما شاهدهما في الدنيا في ليلة المعراج ، فحينئذ لا يعظم وقعهما في قلبه يوم القيامة ، فلا يبقى مشغول القلب بهما ، وحينئذ يتفرغ للشفاعة .  
الثاني : لا يمتنع أن تكون مشاهدته ليلة المعراج للأنبياء والملائكة سبباً لتكامل مصلحتهم أو مصلحتهم .

الثالث : لا يبعد أنه إذا صعد الفلك ، وشاهد أحوال السماوات ، والكرسي ، والعرش ، صارت مشاهدة أحوال هذا العالم وأهواله حقيرة في عينه ، فيحصل له زيادة قوَّة في القلب ، باعتبارها يكون شروعه في الدعوة إلى الله تعالى أكمل ، وقلة التفاته إلى أعداء الله أقوى ، يبين ذلك أنَّ من عاين قدرة الله في هذا الباب لا يكون حاله في قوَّة النفس وثبات القلب على احتمال المكاره في الجهاد وغيره إلا أضعاف ما يكون لمن لم يعاين ، فقوله : { لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا } كالدلالة على أن فائدة ذلك الإسراء مختصة به ، وعائدة إليه ؛ على سبيل التعيين وأما قوله : { وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَبْتَاكَ } [ الإسراء : 60 ] فيأتي الجواب عند تفسير تلك الآية في هذه السورة ، ونبيِّن أن تلك الرؤيا رؤيا عيان لا رؤيا منام .

وأما حديث المعراج ، فلا اعتراض على الله - تعالى - في أفعاله يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد .

واعلم أن العروج إلى السَّمَاء ، وإلى ما فوق العرش ، فهذه الآية لا تدلُّ عليه ، ومنهم من استدلُّ عليه بأوَّل سورة النجم ، ومنهم من استدلُّ عليه بقوله :

{ لَتَرَكِبَنَّ طَبَقًا عَن طَبِقٍ } [ الانشقاق : 19 ] وسيأتي تفسيرها في موضعه  
إن شاء الله تعالى .

فصل

رُوِيَ لِمَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُسْرِي بِهِ فَكَانَ ب « ذِي طَوْيِ »  
« قَالَ : « يَا جَبْرِيلُ : إِنَّ قَوْمِي لَا يُصَدِّقُونَنِي ، قَالَ : يُصَدِّقُكَ أَبُو بَكْرٍ ، وَهُوَ  
الصَّدِيقُ »

« . « قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَمَّا  
كَانَتْ لَيْلَةُ أُسْرِي بِي ، فَأَصْبَحْتُ بِمَكَّةَ ، فَصِفْتُ بِأَمْرِي ، وَعَرَفْتُ النَّاسَ مُكَدِّبِينَ  
» ، فَرُوِيَ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَعَدَ مُعْتَزِلًا حَزِينًا ، فَمَرَّ بِهِ أَبُو جَهْلٍ بَنُ هِشَامٍ ،  
فَجَلَسَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ كَالْمُسْتَهْزِئِ : هَلْ اسْتَقَدْتِ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ : تَعَمْ ، أُسْرِي  
بِي اللَّيْلَةَ ، قَالَ : إِلَى أَيِّنَ؟ قَالَ : إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ ، قَالَ : ثُمَّ أَصْبَحْتَ بَيْنَ  
ظَهْرَيْنِنَا؟ قَالَ : تَعَمْ ، قَالَ أَبُو جَهْلٍ : يَا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ هَلُمَّ ،  
فَانْقَضَتْ إِلَيْهِ الْمَجَالِسُ ، فَجَاءُوا حَتَّى جَلَسُوا إِلَيْهَا قَالَ : فَحَدَّثْتُ قَوْمَكَ مَا  
حَدَّثْتَنِي ، قَالَ : تَعَمْ ، إِنِّي أُسْرِي بِي اللَّيْلَةَ ، قَالُوا : إِلَى أَيِّنَ؟ قَالَ : إِلَى بَيْتِ  
الْمُقَدَّسِ ، قَالُوا : ثُمَّ أَصْبَحْتَ بَيْنَ ظَهْرَيْنِنَا؟ قَالَ : نَعَمْ قَالَ : فَمَنْ بَيْنَ مُصَفِّقِي ،  
وَمِنْ بَيْنِ وَاضِعِ يَدِهِ عَلَى رَأْسِهِ مُتَعَجِّبًا ، وَارْتَدَّ نَاسٌ مَمَّنْ كَانَ آمَنَ بِهِ وَصَدَّقَهُ ،  
وَسَعَى رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي صَاحِبِكَ يَزْعُمُ أَنَّهُ  
أُسْرِي بِهِ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ؟ قَالَ : أَوْ قَدْ قَالَ؟ قَالُوا : تَعَمْ ، قَالَ : لَئِنْ قَالَ  
ذَلِكَ ، لَقَدْ صَدَقَ ، قَالُوا : وَتَصَدَّقَهُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ فِي لَيْلَةٍ ، وَجَاءَ  
قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ؟ قَالَ : تَعَمْ إِنِّي لِأَصَدِّقُهُ بِمَا هُوَ أَعَدُّ مِنْ ذَلِكَ ، أَصَدَّقَهُ بِخَبَرِ  
السَّمَاءِ بُعْدُوهُ أَوْ رَوْحَةَ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَبُو بَكْرٍ « الصَّدِيقُ » ، قَالَ : وَفِي الْقَوْمِ  
مَنْ قَدْ أَتَى الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى ، فَقَالُوا : هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَعَنَّهُ لَنَا؟ قَالَ : تَعَمْ ،  
قَالَ : فَذَهَبْتُ أَنْعَثُ وَأَنْعَثُ وَأَنْعَثُ ، فَمَا زِلْتُ أَنْعَثُ حَتَّى التَّسَّسَ عَلَيَّ ، فَجِيءَ  
بِالْمَسْجِدِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : أَمَّا النَّعْثُ فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَصَابَ ، ثُمَّ قَالُوا :  
يَا مُحَمَّدُ ، أَخْبِرْنَا عَنْ عَيْرَتَا ، فَهِيَ أَهَمُّ إِلَيْنَا ، هَلْ لَقِيبَتٍ مِنْهَا شَيْئًا؟ قَالَ : تَعَمْ ،  
مَرَرْتُ عَلَى عَيْرِ بَنِي فُلَانٍ ، وَهِيَ بِالرَّوْحَاءِ ، وَقَدْ أَضَلُّوا بَعِيرًا لَهُمْ ، وَهُمْ فِي  
طَلَبِهِ ، وَفِي رَحَالِهِمْ قَدْحٌ مِنْ مَاءٍ ، فَعَطِشْتُ فَأَخَذْتُهُ فَشَرِبْتُهُ ، ثُمَّ وَصَعْتُهُ ،  
فَسَلَوُهُمْ : هَلْ وَجَدُوا الْمَاءَ فِي الْقَدْحِ حِينَ رَجَعُوا إِلَيْهِ ، قَالُوا : هَذِهِ آيَةٌ .  
قَالَ : وَمَرَرْتُ بِعَيْرِ بَنِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ رَاكِبَانِ قَعُودًا لَهُمَا يَذِي مَوْضِعٍ ، فَتَفَرَّ  
بَعِيرُهُمَا مِنِّي قَرَمَى فُلَانًا ، فَأَنْكَسَرَتْ يَدُهُ ، فَسَلَوُهُمَا عَنْ ذَلِكَ قَالُوا : وَهَذِهِ آيَةٌ

قَالُوا : فَأَخْبِرْنَا عَنْ عَيْرَتَا ، قَالَ : مَرَرْتُ بِهَا بِالنَّعِيمِ ، قَالُوا : فَمَا عَدَّتْهَا وَأَحْمَالُهَا  
، وَهَيْئَتُهَا ، وَمَنْ فِيهَا؟ فَقَالَ : نَعَمْ هَيْئَتُهَا كَذَا وَكَذَا ، وَفِيهَا فُلَانٌ ، يَقْدُمُهَا جَمَلٌ  
أُورِقٌ ، عَلَيْهِ غِرَارَتَانِ مَخِيطَتَانِ ، تَطْلُعُ عَلَيْكُمُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، قَالُوا :  
وَهَذِهِ آيَةٌ أُخْرَى ، ثُمَّ خَرَجُوا يَسْتَدُونُ نَحْوَ الشَّيْئَةِ يَقُولُونَ : لَقَدْ قَصَّ مُحَمَّدٌ بَيْنَنَا  
وَبَيْنَهُ ، حَتَّى أَتَوْا كَدَى فَجَلَسُوا عَلَيْهَا ، فَجَعَلُوا يَنْتَظِرُونَ مَتَى تَطْلُعُ الشَّمْسُ  
فِيكَذِّبُونَهُ ، إِذْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : « وَاللَّهِ « هَذِهِ الشَّمْسُ قَدْ طَلَعَتْ »

(10/231)

وقال آخرون : والله ، هذه الإبلُ قد طلعتُ ، يَقْدُمُهَا بَعِيرٌ أُورِقٌ ، وَفِيهَا فُلَانٌ كَمَا  
قَالَ لَهُمْ فَلَمْ يُؤْمِنُوا ، وَقَالُوا : « إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ » .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَقَدْ رَأَيْتَنِي فِي الْجَحْرِ ، وَقُرَيْشٍ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَائِي ، فَسَأَلْتَنِي عَنْ أَشْيَاءٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، لَمْ أُبَيِّنْهَا فَكَّرْتُ كَرَبًا مَا كَرِهْتُ مِثْلَهُ قَطُّ ، قَالَ : قَرَعَهُ اللَّهُ إِلَيَّ أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، مَا يَسْأَلُونَنِي عَنْ بَيْتِي إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ ، وَقَدْ رَأَيْتَنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي ، فَإِذَا رَجُلٌ يَتَوَبُّ جَعْدٌ ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَتْوَاءِ ، وَإِذَا عَيْسَى قَائِمٌ يُصَلِّي ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةً بِنِ مَسْعُودِ النَّفْقِيِّ ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمُ قَائِمٌ يُصَلِّي ، أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا صَاحِبِكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - فَحَاطَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَمَمْتُهُمْ فَلَمَّا قَرَعْتُ مِنَ الصَّلَاةِ ، قَالَ لِي قَائِلٌ : هَذَا مَالِكُ صَاحِبِ النَّارِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَالْتَقَيْتُ إِلَيْهِ فَبَدَأَنِي بِالسَّلَامِ . »

(10/232)

فصل

اختلفوا في الرؤية ، فقال ابن عباس : رآه بفؤاده مرتين ، وأبو هريرة أطلق الرؤية ، وصرح ابن خزيمة وآخرون بالرؤية بالعينين ، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري والتووي في فتاويه ، واستدل من منع ذلك بما روى مسلم عن أبي ذر قال : قلت : يا رسول الله ، هل رأيت ربك قال : « نُورٌ » وفي رواية : « رَأَيْتُ نُورًا » .

وقالوا : لم يمكن رؤية الباقي بالعين الفانية ، ولهذا قال تعالى لموسى فيما رُوي في الكتب الإلهية : « يَا مُوسَى ، إِنَّهُ لَا يَرَانِي حَيًّا إِلَّا مَاتَ وَلَا يَابَسَ إِلَّا تَدَّهَدَهَ » .

قالت عائشة وجماعة : « إِنَّ ذَلِكَ كَانَ رُؤْيَا مَنْامٍ » . وقال غيرهما من الصحابة : إِنَّ ذَلِكَ كَانَ بِالْيَقِظَةِ ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ . واختلف العلماء في أَنَّ الْإِسْرَاءَ وَالْمِعْرَاجَ ، هَلْ كَانَا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَوْ كُلِّ وَاحِدٍ فِي لَيْلَةٍ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِسْرَاءَ فِي الْيَقِظَةِ ، وَالْمِعْرَاجَ فِي الْمَنَامِ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْإِسْرَاءَ كَانَ مَرَّتَيْنِ ، مَرَّةً بِرُوحِهِ مَنْامًا ، وَمَرَّةً بِرُوحِهِ يَقِظَةً ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَعَدُّدِ الْإِسْرَاءِ فِي الْيَقِظَةِ ، وَقَالُوا : « إِنَّهَا أَرْبَعُ إِسْرَاءَاتٍ » لَتَعَدُّدِ الرُّوَايَاتِ فِي الْإِسْرَاءِ ، وَاخْتِلَافِ مَا يَذْكُرُ فِيهَا ، فَبَعْضُهُمْ يَذْكُرُ شَيْئًا لَمْ يَذْكُرْهُ الْآخَرُ ، وَبَعْضُهُمْ يَذْكُرُ شَيْئًا ذَكَرَهُ الْآخَرُ ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى التَّعَدُّدِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ قَدْ يَحْذِفُ بَعْضَ الْخَبَرِ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ، أَوْ يَنْسَاهُ ، أَوْ يَذْكُرُ مَا هُوَ الْأَهَمُّ عِنْدَهُ ، أَوْ يَبْسِطُ تَارَةً ، فَيَسْوَقهُ كُلَّهُ ، وَتَارَةً يَحْذِفُ الْمَخَاطَبَ بِمَا هُوَ الْأَنْفَعُ لَهُ ، وَمَنْ جَعَلَ كُلَّ رُوَاةٍ إِسْرَاءً عَلَى حِدَةٍ ، فَقَدْ أَبْعَدَ هَذَا؛ لِأَنَّ كُلَّ السِّيَاقَاتِ فِيهَا السَّلَامُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ، وَفِي كُلِّ مِنْهَا تَعْرِيفُهُ بِهِمْ ، وَفِي كُلِّهَا تَفَرُّضٌ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتِ ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَدْعَى تَعَدُّدَ ذَلِكَ؛ وَمَا عَدَدَ ذَلِكَ؟ هَذَا فِي غَايَةِ الْبَعْدِ وَالِاسْتِحَالَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ذَكَرَ هَذَا الْفَصْلَ ابْنُ كَثِيرٍ .

(10/233)

وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ الْأَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا (2)

قوله تعالى : { وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ } الآية .  
لما ذكر الله - تعالى - في الآية الأولى إكرامه محمداً صلى الله عليه وسلم أنه أسرى به ، ذكر في هذه الآية إكرام موسى - عليه السلام - قبله بالكتاب الذي آتاه .

وفي « آتَيْنَا » ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تعطف هذه الجملة على الجملة السابقة من تنزيه الربّ تبارك وتعالى ، ولا يلزم في عطف الجمل مشاركة في خبر ولا غيره .  
الثاني : قال العسكريُّ : إنه معطوف على « أُسْرَى » واستبعده أبو حيّان .  
ووجه الاستبعاد : أن المعطوف على الصّلة صلة ، فيؤدّي التقدير إلى صيرورة التركيب : سبحان الذي أسرى وآتينا ، وهو في قوة : الذي آتينا موسى ، فيعود الضمير على الموصول ضمير تكلم من غير مسوّغ لذلك .  
والثالث : أنه معطوف على ما في قوله « أُسْرَى » من تقدير الخبر ، كأنه قال : أُسْرَيْنَا بعيدنا ، أَرْبِنَاهُ آيَاتِنَا وَآتَيْنَا ، وهو قريبٌ من تفسير المعنى لا الإعراب .  
قوله : « وَجَعَلْنَاهُ » يجوز أن يعود ضميرُ النَّصب للكتاب ، وهو الظاهر ، وأن يعود لموسى - عليه السلام - .

وقوله : لِأَلْبِنِي إِسْرَائِيلَ « يجوز تعلقه بنفس « هُدَى » كقوله : { يَهْدِي لِلْحَقِّ } [ يونس : 35 ] ، وأن يتعلق لاجعل ، أي : جعلناه لأجلهم ، وأن يتعلق بمحذوف نعتاً ل « هُدَى » .

قوله : « أَلَّا يَتَّخِذُوا » يجوز أن تكون « أَنْ » ناصبة على حذف حرف العلة ، أي : وجعلناه هدىً لئلا يتخذوا . وقيل : « لا » مزيدة ، و التقدير : كراهة أن تتخذوا ، وأن تكون المفسرة بمعنى « أي » و « لا » ناهية ، فالفعل منصوب على الأوّل ، مجزوم على الثاني ، وأن تكون مزيدة عند بعضهم ، والجملة التي بعدها معمولة لقولٍ مضمّر ، أي : مقولاً لهم : لا تتخذوا ، أو قلنا لهم : لا تتخذوا ، قاله الفارسيُّ . وهذا ظاهر في قراءة الخطاب . وهذا مردودٌ بأنه ليس من مواضع زيادة طأنٍ .

وقرأ أبو عمرو « أَلَّا يَتَّخِذُوا » بياء الغيبة؛ جرياً على قوله « لَبِنِي إِسْرَائِيلَ » والياقون بالخطاب التفاتاً . ومعنى الآية : { وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ } ؛ لئلا يتخذوا من دوني وكيلاً أي : ربّاً يكلون إليه أمورهم .  
و « أَنْ » في قراءة من قرأ بالياء في « أَلَّا يَتَّخِذُوا » في موضع نصب على حذف الخافض ، أي : لئلا يتخذوا ، ومن قرأ بالتاء فتحتمل « أَنْ » ثلاثة أوجه : أن تكون لا موضع لها ، وهي التفسيرية .

وأن تكون زائدة ، ويكون الكلام خبراً بعد خبر؛ على إضمار القول .  
وأن تكون في موضع نصبٍ و « لا » زائدة ، وحرف الجرّ محذوفٌ مع « أَنْ » قاله مكّي .

(10/234)

ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا (3)

قوله : { ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ } .  
العامّة على نصب « ذُرِّيَّةَ » وفيها أوجه :  
أحدها : انها منصوبة على الاختصاص ، وبه بدأ الزمخشري .

الثاني : أنَّها منصوبة على البدل من « وكيلاً » ، أي : ألاَّ تتخذوا من دوني ذرية من حملنا .

الثالث : أنَّها منصوبة على البدل من « مُوسَى » ذكره أبو البقاء ، وفيه بعدُ .

الرابع : أنَّها منصوبة على المفعول الأول ل « تتخذوا » والثاني هو « وكيلاً »

فقدّم ، ويكون « وكيلاً » ممّا وقع مفرد اللفظ ، والمعنى به جمع ، أي : لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلاً كقوله : { وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا } [ آل عمران : 80 ] .

الخامس : أنَّها منصوبة على النداء ، أي : يا ذرية من حملنا ، وهو قول مجاهد

وخصَّ الواحديُّ هذا الوجه بقراءة الخطاب في « تتخذوا » وهو واضحٌ عليها ،

إلاَّ أنه لا يلزم ، وإن كان مكّيُّ قد منع منه؛ فإنه قال : « فأَمَّا من قرأ » لا

يتخذوا « بالياء ف » ذرية « مفعول لا غير ، ويبعد النداء؛ لأن الياء للغيبة ،

والنداء للخطاب ، فلا يجتمعان إلا على بعدٍ » وليس كما زعم؛ إذ يجوز أن ينادي

الإنسان شخصاً ، ويخبر عن آخر ، فيقول : « يَا زَيْدُ ، يَنْلِقُ بَكْرًا ، وَفَعَلْتَ كَذَا »

و « يَا زَيْدُ لِيَفْعَلْ عَمْرُو كَيْتَ وَكَيْتَ » .

السادس : قال مكّيُّ : وقيل : نصب على إضمار « أعني » . وقرأت فرقة

دُرَيْتَهُ « بالرفع ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنَّها خبر مبتدأ مضمرة تقديره : هم ذريّة ، ذكره أبو البقاء وليس

بواضح .

والثاني : أنَّها بدل من واو « تتخذوا » قال ابن عطية : « ولا يجوز ذلك في

القراءة بالتاء ، لأنك لا تبدل من ضمير المخاطب ، لو قلت : « صَرَبْتُكَ زَيْدًا »

على البدل ، لم يجزُ » .

وردَّ عليه أبو حيّان هذا الإطلاق ، وقيل : « ينبغي التفصيل ، وهو إن كان بدل

بعض أو اشتمالٍ ، جاز ، وإن كان كلاً من كلِّ ، وأفاد الإحاطة؛ نحو : « جِئْتُمْ

كَبِيرَكُمْ وَصَغِيرَكُمْ » جَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ » .

قال : « وهو الصحيح » .

قال شهاب الدين : وتمثيل ابن عطية بقوله « صَرَبْتُكَ زَيْدًا » قد يدفع عنه هذا

الرد .

وقال مكّيُّ : « ويجوز الرفع في الكلام على قراءة من قرأ بالياء على البدل

من المضمرة في « يتخذوا » ولا يحسن ذلك في قراءة التاء؛ لأنَّ المخاطب لا

يبدل منه الغائب ، ويجوز خفض على البدل من بني إسرائيل »

قال شهاب الدين : أمّا الرفع ، فقد تقدّم أنه قرئ به ، وكأنه لم يطلّع عليه ،

وأما الجرُّ فلم يقرأ به فيما علمت ، ويرد عليه في قوله « لأنَّ المخاطب لا يبدل

منه الغائب » ما ورد على ابن عطية ، بل أولى؛ لأنه لم يذكر مثلاً يبيّن مراده ،

كما فعل ابن عطية .

(10/235)

قوله : { مَنْ حَمَلْنَا } : يجوز أن تكون موصولة ، وموصوفة .

قال قتادة : النَّاسُ كُلُّهُمْ ذُرِيَّةُ نُوحٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِأَنَّهُ كَانَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ

ثَلَاثَ بَنِينَ : هَامَ وَيَافِثَ ، وَالنَّاسِ كُلُّهُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ أَوْلَئِكَ ، فَكَانَ قَوْلُهُ : يَا

ذُرِيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ قَامَ مَقَامَ { يَا أَيُّهَا النَّاسُ } [ البقرة : 21 ] .

وهذا يدلُّ على أنه ذهب إلى أنه منصوبٌ على النداء ، وقد تقدّم نقله عن

مجاهدٍ أيضاً .  
 ثم إنه تعالى أثنى على نوح ، فقال : { إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا } أي : كثير الشكر ،  
 روي أنه - عليه السلام - كان إذا أكل قال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي ، وَلَوْ  
 شَاءَ لَجَاعَنِي » ، وإذا شرب ، قَالَ « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَسْقَانِي وَلَوْ شَاءَ لَأَطْمَأَنِنِي  
 » ، وإذا اكتسى ، قال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي ، وَلَوْ شَاءَ أَعْرَانِي » ، وإذا  
 احتدَى ، قال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي حَذَانِي ، وَلَوْ شَاءَ أَحْقَانِي » ، وإذا قصى  
 حاجته ، قال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْرَجَنِي مِنَ الْأَذَى فِي عَافِيَةٍ ، وَلَوْ شَاءَ حَبَسَهُ  
 » .

وَرُوِيَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْإِفْطَارَ ، عَرَضَ طَعَامَهُ عَلَى مَنْ آمَنَ بِهِ فَإِنْ وَجَدَهُ  
 محتاجاً ، أثره به .

فإن قيل : ما وجه ملائمة قوله : { إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا } بما قبله؟ فالجواب :  
 التقدير : كأن قيل : لا تتخذوا من دوني وكيلاً ، ولا تشركوا بي؛ لأن نوحاً - عليه  
 السلام - كان عبداً شكوراً ، وإنما يكون شكوراً ، إذا كان موحداً لا يرى حصول  
 شيء من النعم إلا من فضل الله ، وأنتم ذرية قومه ، فاقتدوا بنوح ، كما أن  
 آباءكم اقتدوا به .

(10/236)

وَقَصَّيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتْفَيْدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلَنَّ عُلُوقًا  
 كَبِيرًا (4)

لما ذكر إنعامه على بني إسرائيل بإنزال التوراة ، وبأنه جعل التوراة هدى لهم ،  
 بين أنهم ما اهتموا بهداه ، بل وقعوا في الفساد ، فقال : { وَقَصَّيْنَا إِلَىٰ بَنِي  
 إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ { وَالْقِضَاءُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ وَضْعِ الْأَشْيَاءِ عَنْ إِحْكَامِ ،  
 ومنه قوله : { فَقَصَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ } [ فصلت : 12 ] .  
 وقول الشاعر : [ الكامل ]

3375- وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قِصَاهُمَا .....  
 ويكون أمراً؛ كقوله تعالى : { وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَٰهَهُ } [ الإسراء :  
 23 ] .

ويكون حكماً؛ كقوله : { إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ } [ يونس : 93 ] ويكون خلقاً؛  
 كقوله : { فَقَصَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ } ومعناه [ في ] الآية : أَعْلَمْتَاهُمْ ،  
 وأخبرناهم فيما آتيناهم من الكتب أنه سيُفْسِدُونَ .  
 وقال ابن عباس وقتادة : « وَقَصَّيْنَا عَلَيْهِمْ » .

و « إلى » بمعنى « على » والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ .  
 و « قَصَى » يتعدى بنفسه : { فَلَمَّا قَضَىٰ رَبُّهُ مِّنْهَا وَطَرًا } [ الأحزاب : 37 ]  
 { فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَىٰ الْأَجَلَ } [ القصص : 29 ] ، وإنما تعدى هنا ب « إلى »  
 لتضمينه معنى : أَنْقَدْنَا وَأَوْحَيْنَا ، أي : وأنفذنا إليهم بالقضاء المحتوم . ومتعلق  
 القضاء محذوف ، أي : بفسادهم .

وقوله « لُتْفَيْدُنَّ » جواب قسم محذوف تقديره : والله لُتْفَيْدُنَّ فِي الْأَرْضِ  
 مَرَّتَيْنِ وهذا القسم مؤكد لمتعلق القضاء .

ويجوز أن يكون « لُتْفَيْدُنَّ » جواباً لقوله : « وَقَصَّيْنَا » ، لأنه ضمّن معنى  
 القسم ، ومنه قولهم : « قِضَاءُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » فيجرون القضاء والتدبر مجرى



القسم ، فَيُتَلَقَّيَانِ بِمَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقِسْمُ .  
والعامة على توحيد « الكتاب » مراداً به الجنس ، وابن جبير وأبو العالية « في  
الكتب » جمعاً ، جَاءُوا بِهِ نَصًّا فِي الْجَمْعِ .  
وقرأ العامة بضمّ التاء وكسر السّين مضارع « أَفْسَدَ » ، ومفعوله محذوف  
تقديره : لِنُفْسِدَنَّ الْأَدْيَانَ ، ويجوز ألا يقدر مفعولٌ ، أي : لِنُوقِعَنَّ الْفَسَادَ .  
وقرأ ابن عباس ونصر بن عليّ وجابر بن زيد « لِنُفْسِدَنَّ » ببناءه للمفعول ، أي  
: لِنُفْسِدَنَّكُمْ غَيْرُكُمْ : إمّا من الإضلال أو من الغلبة . وقرأ عيسى بن عمر بفتح  
التاء وضمّ السين ، أي : فَسَدْتُمْ بِأَنْفُسِكُمْ .  
قوله : « مَرَّتَيْنِ » منصوب على المصدر ، والعامل فيه « لِنُفْسِدَنَّ » لأن  
التقدير : مَرَّتَيْنِ مِنَ الْفَسَادِ .  
وقوله : « عُلُّوا » العامة على ضمّ العين واللام مصدر علا يعلو ، وقرأ زيد بن  
عليّ « عَلِيًّا » بكسرهما والياء ، والأصل الواو ، وإنما أُعِلَّ عَلَى اللُّغَةِ الْقَلِيلَةُ ؛  
وذلك أن فِعْلاً الْمَصْدَرُ ، الْأَكْثَرُ فِيهِ التَّصْحِيحُ ؛ نَحْوُ : عَتَا عُتُوًّا ، وَالْإِعْلَالُ قَلِيلٌ ؛  
نَحْوُ { أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا } [ مريم : 69 ] على أحد الوجهين ؛ كما  
سيأتي ، وإن كان جمعاً ، فالكثير الإعلال ، نحو : « جِيئًا » وشدّ : بَهُؤُ وَبُهُؤُ ،  
وَنَجُوٌّ وَنُجُوٌّ ، وَقَاسَهُ الْفِرَاءُ .

فصل

معني { وَقَصَيْنَا } : أَوْحَيْنَا { إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ  
{ ، أي بالمعاصي وخلاف أحكام التوراة .  
{ فِي الْأَرْضِ } يعني أرض الشام وبيت المقدس .  
{ وَلَتَعْلَنَّ عُلُّوًّا كَبِيرًا } أي : يكون استعلاؤكم عليّ النَّاسِ بغير الحقِّ استعلاءً  
عظيمًا ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِكُلِّ مُتَكَبِّرٍ مُتَجَبِّرٍ : قَدِ عَلَا وَتَعَظَّمَ .

(10/237)

فَإِذَا جَاءَ وَعَدُّ أَوْلَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ  
وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا (5) ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيِّنَ  
وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا (6)

قوله : { وَعَدُّ } أي : موعود ، فهو مصدر واقع موقع مفعول ، وتركه  
الزمخشريّ على حاله ، لكن بحذف مضافٍ ، أي : وَعَدُّ عِقَابٍ أَوْلَاهُمَا . وقيل :  
الوعدُّ بمعنى الوعيد ، وقيل : بمعنى الموعد الذي يراد به الوقت ، فهذه أربعة  
أوجهٍ ، والضمير عائِدٌ على المرّتين .  
قوله : « بُادَا لَنَا » العامة على « عِبَادَ » بزنة فِعَالٍ ، وزيد بن عليّ والحسن «  
عَبِيدًا » على فَعِيلٍ ، وتقدّم الكلام على ذلك .  
وقوله : « فَجَاسُوا » عطف على « بَعَثْنَا » ، أي : تَرَبَّبَ عَلَى بَعَثْنَا إِيَّاهُمْ هَذَا .  
وَجُوسٌ بفتح الجيم وضمها مصدر جاسٍ يَجُوسُ ، أي : فَتَشَّ وَنَقَبَ ، قاله أبو  
عبيدٍ ، وقال الفراء : « قَتَلُوا » قال حسان : [ الطويل ]  
3376- وَمِنَّا الَّذِي لَاقَى بِسَيْفِ مُحَمَّدٍ ... فَجَاسَ بِهِ الْأَعْدَاءُ عَرِضَ الْعَسَاكِرِ  
وقال أبو زيد : « الْجُوسُ وَالْحُوسُ وَالْحُوسُ وَالْهُوسُ طَلَبُ الطُّوفِ بِاللَّيْلِ » .  
وقال قطربٌ : « جَاسُوا : تَزَلُّوا » . وأنشد : [ المتقارب ]  
3377- فَجَسْنَا دِيَارَهُمْ عَنُوءَ ... وَأَبْنَا بِسَادَاتِهِمْ مُوْتَقِيْنَا

وقيل : « جَاسُوا بِمَعْنَى دَاسُوا » ، وأنشد : [ الرجز ]  
3378- إِلَيْكَ جُسْنَا اللَّيْلَ بِالْمَطِيِّ ... وقيل : الْجَوْسُ : التردد . ق لاليث :  
الْجَوْس ، والجوسان : التردد وقيل : طلب الشيء باستقصاء ، ويقال : «  
جَاسُوا » بالحاء المهملة ، وبها قرأ طلحة وأبو السَّمَال ، وقُرئ « فَجُوسُوا »  
بالجيم ، بزنة تُكْسُوا .  
و « خلال الدِّيَار » العامة على « خلال » وهو محتمل لوجهين :  
أحدهما : أنه جمعُ خلل ؛ كجبال في جبل ، وجمال في جمل .  
والثاني : أنه اسمٌ مفرّدٌ بمعنى وسطٍ ، وبدل له قراءة الحسن « خَلَلَ الدِّيَارِ »  
«  
قوله : « وكان وعداً » ، أي : وكان الجوسُ ، أو وكان وعدُّ أولاهما ، أو وكان  
وعدُّ عقابهم .  
قوله تعالى : { الكرة } : مفعول « رَدَدْنَا » وهي في الأصل مصدر كَرَّ يَكُرُّ ،  
أي : رجع ، ثم يعبر بها عن الدَّوْلَةَ والقهر .  
قوله : « عَلِيَهُمْ » يجوز تعلقه ب « رَدَدْنَا » ، أو بنفس الكثرة ؛ لأنه يقال : كَرَّ  
عليه ، فتعدَّى ب « على » ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «  
الكثرة » .  
قوله : « تَفِيْرًا » منصوبٌ على التمييز ، وفيه أوجهٌ :  
أحدها : أنه فعيلٌ بمعنى فاعل ، أي : أكثر نافرًا ، أي : من يَنْفِرُ معكم .  
الثاني : أنه جمع نفرٍ ؛ نحو : عَبْدٍ وعبيدٍ ، قاله الزجاج ؛ وهم الجماعة الصَّائِرُونَ  
إلى الأعداء .  
الثالث : أنه مصدر ، أي أكثر خروجًا إلى الغزو ؛ قال الشاعر : [ المتقارب ]  
3379- فَأَكْرَمُ بِقَحْطَانَ مِنْ وَالِدٍ ... وَحَمِيْرَ أَكْرَمَ بِقَوْمٍ تَفِيْرًا  
والمفضل عليه محذوفٌ ، فقدره بعضهم : أكثر نفيرًا من أعدائكم ، وقدَّره  
الزمخشريُّ : أكثر نفيرًا ممَّا كنتم .  
فصل في معنى الآية  
معنى الآية : { قَادًا جَاءَ وَعَدُّ أَوْلَاهِمَا } يعني أوْل المرَّتين .  
قال قتادة : « إفسادهم في المرَّة الأولى ما خالفوا من أحكام التوراة وركبوا  
المحارم » .

(10/238)

وقال ابن إسحاق : « إفسادهم في المرَّة الأولى قتل شعيا في الشجرة ،  
وارتكابهم المعاصي » .  
{ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا } .  
قال قتادة : « يعني جالوت وجنوده ، وهو الذي قتله داود ، فذاك هو عودُ الكثرة  
«  
وقال سعيد بن جبیر : « سنحاريب من أرض نينوى » وقال ابن إسحاق : «  
بُحْتَنَصَّرَ البَابِلِيُّ وَأَصْحَابَهُ » وهو الأظهر ، فقتل منهم أربعين ألفاً ممن يقرأ  
التوراة ، وذهب بالبقية إلى أرضه ، فبقوا هناك في الذلِّ إلى أن قيَّض الله ملكاً  
آخر من أهل بابل ، واتَّفَق أن تزوِّجَ بامرأةٍ من بني إسرائيل ، فطلبت تلك  
المرأةُ من ذلك الملك أن يرُدَّ بني عسرائيل على بيت المقدس ، ففعل ، وبعد  
مدة قامت فيهم الأنبياء ، ورجعوا إلى أحسن ما كانوا ، وهو قوله : { ثُمَّ رَدَدْنَا

لَكُمْ الْكِرَّةَ عَلَيْهِمْ } .  
 وقال آخرون : يعني بقوله : { بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا } هو أنه تعالى ألقى  
 الرُّعْبَ من بني إسرائيل في قلوب المجوس ، فلما كثرت المعاصي فيهم ،  
 أزال ذلك الرعب عن قلوب المجوس ، فقصدوهم ، وبالغوا في قتلهم ،  
 وإفنائهم ، وإهلاكهم .  
 وأعلم أنه لا يتعلق كثير غرض في معرفة الأقسام بأعيانهم ، بل المقصود هو  
 أنهم لما أكثروا من المعاصي ، سلط الله عليهم أقواماً قتلوهم وأفنوهم .  
 فصل في الاحتجاج على صحة القضاء والقدر  
 احتجوا بهذه الآية على صحة القضاء والقدر من وجهين :  
 الأول : أنه تعالى قال : { وَقَضَيْتَنَّا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي  
 الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ } ، وهذا القضاء أقل احتمالاته الحكم الجزم والخبر الحتم ،  
 فثبت أنه تعالى أخبر عنهم أنهم سيقدمون على الفساد والمعاصي خيراً وجزماً  
 ، حتماً ، لا يقبل التسخُّ ؛ لأنَّ القضاء معناه الحكم الجزم ، ثم إنه تعالى أكد  
 القضاء بقوله : { وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا } .  
 فنقول : عدم وقوع ذلك الفساد منهم يستلزم انقلاب خير الله الصدق كذباً ،  
 وانقلاب حكمه الجازم باطلاً ، وانقلاب علمه الحقَّ جهلاً ، وكل ذلك محال ،  
 فكان عدم إقدامهم على ذلك الفساد محالاً ، وكان إقدامهم عليه واجباً  
 ضرورياً ، لا يقبل التسخُّ والرفع ، مع أنَّهم كلَّفوا بتركه ، ولعنوا على فعله ؛ وذلك  
 يدل على أن الله قد يأمر بالشيء ويصد عنه وقد ينهى عن الشيء ويسعى فيه

الثاني : قوله : { بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ } والمراد به الذين  
 تسلطوا على بني إسرائيل بالقتل والنهب والأسر ، فبين تعالى أنه هو الذي  
 بعثهم على بعثهم على بني إسرائيل ، ولا شك أن قتل بني إسرائيل ونهب  
 أموالهم وأسر أولادهم كان مشتملاً على الظلم الكبير والمعاصي العظيمة .  
 ثم إنه تعالى أضاف كل ذلك إلى نفسه بنفسه بقوله : ثم { بَعَثْنَا } وذلك يدلُّ  
 على أن الخير والشر والطاعة والمعصية من الله تعالى . أجاب الجبائيُّ عنه  
 من وجهين :

الأول : قوله : « بَعَثْنَا » هو أنه تعالى أمر أولئك القوم بغزو بني إسرائيل؛ لما  
 ظهر فيهم من الفساد ، فأضيف ذلك الفعل إلى الله من حيث الأمر .  
 والثاني : أن المراد : حَلِيَّتًا بينهم وبين بني إسرائيل ، وما ألقينا الخوف من بني  
 إسرائيل في قلوبهم ، فالمراد من هذا البعث التخليُّ وعدم المنع .  
 والجواب الأوَّل ضعيفٌ؛ لأن الذين قصدوا تخريب بيت المقدس ، وإحراق  
 التوراة ، وقتل حفاظ التوراة لا يجوز أن يقال : إنهم فعلوا ذلك بأمر الله .  
 والجواب الثاني أيضاً ضعيفٌ؛ لأنَّ البعث عبارة عن الإرسال ، والتخليُّ عبارة  
 عن عدم المنع ، فالأول فعلٌ ، والثاني تركٌ ، فتفسير البعث بالتخليُّ تفسير  
 لأحد الضدَّين بالآخر ، وإنه لا يجوز ، فثبت صحَّة ما ذكرناه .

(10/239)

إِنْ أَحْسَبْتُمْ أَحْسَبْتُمْ لَأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا  
 وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيَبُتُّوا مَا عَلَوُا تَتْبِرًا (7)  
 عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُذْتُمْ عُدَّتْكُمْ وَعَدَّتْكُمْ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا (8)

قوله تعالى : { إِنَّ أَحْسَنَكُمْ لَأَنْفُسِكُمْ } الآية لما حكى تعالى عنهم بأنهم لما عصوا ، سلب الله عليهم أقواماً قصدوهم بالقتل والنهب ، فعند ذلك ظهر أنهم أطاعوا ، فقال تعالى : إن أطاعوا ، فقد أحسنوا إلى أنفسهم ، وإن أصرُّوا على المعصية ، فقد أساءوا إلى أنفسهم ، وقد تقرَّر في العقول أن الإحسان إلى النَّفْسِ حسنٌ مطلوبٌ ، وأن الإساءة إليها قبيحةٌ ، فلهذا المعنى قال تعالى : { إِنَّ أَحْسَنَكُمْ لَأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا } .  
قوله تعالى : { فَلَهَا } : في اللام أوجه : أحدها : أنها بمعنى « على » أي : فعليها كقوله : [ الطويل ]

3380- ... فَحَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ  
أي : على اليدين . وحروف الإضافة يقوم بعضها مقام بعضٍ؛ كقوله : { يَا رَبَّنَا أَوْحِ لَهَا } [ الزلزلة : 5 ] أي : إليها .

والثاني : أنها بمعنى « إلى » .  
قال الطبريُّ : « أي : فعليها ترجعُ الإساءة » .  
الثالث : أنها على بابها ، وإنما أتى بها دون « على » للمقابلة في قوله : « لَأَنْفُسِكُمْ » فأتى بها ازدواجاً .

وهذه اللام يجوز أن تتعلق بفعل مقدر كما تقدَّم في قول الطبريِّ ، وإمَّا بمحذوف على أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره : فلها الإساءة لا غيرها .  
قال الواحدي : « لا بُدَّ في الآية من إضمارٍ؛ والتقدير : وقلنا : « إِنَّ أَحْسَنَكُمْ ، أَحْسَنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ » والمعنى : إِنَّ أَحْسَنْتُمْ بفعل الطاعات ، فقد أحسنتم إلى أنفسكم من حيث إن تفعلوا تلك الطاعة يفتح الله عليكم أبواب الخيرات والبركات وإن أسأتم بفعل المحرِّمات ، أسأتم إلى أنفسكم من حيث إن شؤم تلك المعاصي يفتح الله عليكم أبواب العقوبة .  
قال أهل المعاني : « هذه الآية تدلُّ على أن رحمة الله تعالى غالبية على غضبه؛ دليل أنه لما حكى عنهم الإحسان ، أعاده مرتين؛ فقال : { إِنَّ أَحْسَنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ } ولما حكى عنهم الإساءة ، اقتصر على ذكرها مرة واحدة ، فقال : { وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا } ولولا أن جانب الرحمة غالبٌ ، وإلا لما كان ذلك » .

قوله : « فإذا جاء وعدُ الآخرة » ، أي : المرَّة الآخرة ، فحذفت « المرَّة » للدلالة عليها ، وجواب الشرط محذوفٌ ، تقديره : بَعَثْنَاهُمْ ، لِيَسْؤَعُوا وَجُوهَكُمْ ، وإنما حسن هذا الحذف لدلالة ما تقدَّم عليه من قوله : { بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَنَا } [ الإسراء : 5 ] والمرَّة الآخرة هي إقدامهم على قتل زكريا ويحيى - عليهما الصلاة والسلام - وقصدتهم قتل عيسى حين رفعه .  
قال الواحديُّ : « فبعث الله عليهم بختنصر البابليِّ المجوسيِّ ، فسبى بني إسرائيل ، وقتل ، وخرَّب بيت المقدس ، وسلط عليهم الفرس والرُّوم : خردوش وطيطوس؛ حتى قتلوهم ، وسبَّوهم ، ونفَّوهم عن ديارهم » .  
قال ابن الخطيب : « والتواريخ تشهد أن يختنصر كان قبل بعث عيسى وزكريَّا بسنين متطاولةً ، ومعلوم أن الملك الذي انتقم من اليهود بسبب هؤلاء ملك من الرُّوم ، يقال له : قُسطنطينُ » .

قوله : { لَيْسُوْءُ وَأُوْجُوْهُكُمْ } متعلق بالجواب المقدر .  
يقال : سَاءَهُ يَسُوْءُهُ ، أي : أْحْرَتْهُ وَإِنَّمَا عَزَا الْإِسَاءَةَ إِلَى الْوَجُوْهِ؛ لِأَنَّ آثَارَ  
الأعراض الفسائِيَّة الحاصلة في القلب إِنَّمَا تَظْهَرُ عَلَى الْوَجْهِ ، فَإِن حَصَلَ  
الفرح في القلب ظَهَرَتِ التُّصْرَةُ وَالْإِشْرَاقُ وَالْإِسْفَارُ فِي الْوَجْهِ ، وَإِن حَصَلَ  
الحزن والخوف في القلب ظَهَرَ الْكَلُوْحُ وَالْغَبْرَةُ وَالسَّوَادُ فِي الْوَجْهِ ، فَلِهَذَا  
عَزِيَّتْ الْإِسَاءَةُ عَلَى الْوَجُوْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَنَظِيْرُ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْقُرْآنِ كَثِيْرٌ .  
وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَأَبُو بَكْرٌ « لَيْسُوْءٌ » بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ وَهَمْزَةُ مَفْتُوحَةٌ  
أَخْرَأَ .

والفاعل : إما الله تعالى ، وإمَّا الْوَعْدُ ، وَإمَّا الْبَعْثُ ، وَإمَّا التَّفْيِيْرُ ، وَالْكَسَائِي  
بنونٍ لِلْعِظْمَةِ ، أي : لَيْسُوْءٌ نَحْنُ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ { بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ  
عِبَادًا لَنَا } و « وَدَدْنَا » و « أَمَدَدْنَا » وما بعده من قوله : « عُذَّتَا » و « جَعَلْنَا »  
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ « لَيْسُوْءُوا » مُسْتَدًا إِلَى ضَمِيْرِ الْجَمْعِ الْعَائِدِ عَلَى الْعِبَادِ أَوْ أَوْلِي  
الْبَاسِ ، أَوْ عَلَى التَّفْيِيْرِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَعْده من قوله  
{ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيَبْتَلُوا مَا عَلَّمُوا } وَفِي عَوْدِ الضَّمِيْرِ  
عَلَى التَّفْيِيْرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّفْيِيْرَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْمُخَاطَبِيْنَ ، فَكَيْفَ يُوَصَفُ ذَلِكَ التَّفْيِيْرَ  
بِأَنَّهُ يَسُوْءٌ وَجُوْهُهُمْ؟ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيْدَ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى لَفْظِهِ ، دُونَ  
مَعْنَاهُ؛ مِنْ بَابِ « عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ » .

وَقَرَأَ أَبُوُّ « لَيْسُوْءَنْ » بِلَامِ الْأَمْرِ وَنُونِ التَّوْكِيدِ الْخَفِيْفَةِ وَنُونِ الْعِظْمَةِ ، وَهَذَا  
جَوَابٌ لِ « إِذَا » وَلَكِنْ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ ، أَي : فَلَيْسُوْءَنْ ، وَدَخَلَتْ لَامُ الْأَمْرِ  
عَلَى فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَتَحْمِلَنَّ خَطَايَاكُمْ } [ الْعَنْكَبُوتُ : 12 ] .  
وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ « لَيْسُوْءَنْ » وَ « لَيْسُوْءَنْ » بِالْيَاءِ وَالنُّونِ الَّتِي لِلْعِظْمَةِ ،  
وَ نُونِ التَّوْكِيدِ الشَّدِيْدَةِ ، وَاللَّامِ الَّتِي لِلْقِسْمِ ، وَفِي مَصْحَفِ أَبِيُّ « لَيْسُوْءٌ »  
بِضْمِ الْهَمْزَةِ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَجْتَزِيْ  
عَنِ الْوَاوِ بِالضَّمَّةِ؛ كَقَوْلِهِ : [ الْوَافِرُ ]

3381- قَلُّوا أَنْ الْأَطْبَاءَ كَانُ حَوْلِي .....

يريد : « كَانُوا حَوْلِي » وَقَوْلِ الْآخِرِ : [ الْكَامِلُ ]

3382- . . . . . إِذَا مَا النَّاسُ جَاعُ

وَأَجْدَبُوا

يريد « جَاعُوا » ، فَكَذَا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ ، أَي : لَيْسُوْءُوا ، كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الشَّهِيرَةِ  
، فَحَذَفَ الْوَاوِ .

وَقَرَأَ « لَيْسِيْءٌ » بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ السِّيْنِ وَيَاءِ بَعْدَهَا ، أَي : لِيُقَبِّحَ اللَّهُ  
وَجُوْهُكُمْ ، أَوْ لِيُقَبِّحَ الْوَعْدَ ، أَوْ الْبَعْثَ . وَفِي مَصْحَفِ أَنْسٍ « وَجْهَكُمْ » بِالْإِفْرَادِ؛  
كَقَوْلِهِ : [ الْوَافِرُ ]

3383- كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا .....

وكقوله : [ الرَّجَزُ ]

3384- فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ سَجِيْنَا

وكقوله :

3385- . . . . . وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيْبٌ

قوله : « وَليُخْلُوا » مِنْ جَعَلَ الْأَوَّلَى لَامٌ « كَيْ » كَانَتْ هَذِهِ أَيْضًا لَامٌ « كَيْ »  
مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا ، عَطْفٌ عَلَى أُخْرَى ، وَمِنْ جَعَلَهَا لَامٌ أَمْرٌ كَأَبِيٍّ ، أَوْ لَامٌ  
قِسْمٌ؛ كَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَالْلامُ فِي « لِيَدْخُلُوا » تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : الْأَمْرَ  
وَالتَّعْلِيْلَ ، وَ « كَمَا دَخَلُوهُ » نَعَتْ مُصَدِّرٌ مَحْذُوفٌ ، أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيْرِهِ ، كَمَا  
يَقُولُ سَبِيْوِيْهِ ، أَي : دَخَلُوا كَمَا دَخَلُوهُ ، وَ « أَوَّلَ مَرَّةٍ » ظَرْفٌ زَمَانٍ ، وَتَقَدَّمَ  
الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَرَاءَةٍ .

والمراد بالمسجد بيت المقدس ونواحيه .  
 قوله : { وَلِيْتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا } التتبير الهلاك ، يقال : تبر الشيء تبراً وتباراً  
 وتبرية إذا هلك ، وتبره : أهلكه ، وكل شيء جعلته مكسراً مفتتاً ، فقد تبرته ،  
 ومنه قيل : تب الزجاج ، وتبر الذهب لمكسره ، ومنه قوله تعالى : { إِنَّ هَؤُلَاءِ  
 مُتَّبَرُونَ مِمَّا فِيهِ } [ الأعراف : 139 ] ، وقوله : { وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا }  
 [ نوح : 28 ] وقوله : « ما علوا » يجوز في « ما » أن تكون مفعولاً بها ، أي :  
 ليهلكوا الذي علوه ، أي : غلبوا عليه وظفروا وقيل : ليهدموه : كقوله :  
 [ الطويل ]

3386- وَمَا النَّاسُ إِلَّا عَامِلَانِ ، فَعَامِلٌ ... يُتَّبَرُ مَا بَيْنِي وَآخِرُ رَافِعٌ  
 ويحتمل : « وَيُتَّبَرُوا مَا دَامُوا غَالِبِينَ » أي : ما دام سلطانهم جارياً على بني  
 إسرائيل ، وعلى هذا تكون ظرفية ، أي : مدة استيلائهم ، وهذا يحوج إلى  
 حذف مفعولٍ ، اللهم إلا أن يكون القصد مجرد ذكر الفعل ؛ نحو : هو يعطي  
 ويمنع .

وقوله : « تَتْبِيرًا » ذكر للمصدر على معنى تحقيق الخير ، وإزالة الشك في  
 صدقه كما في قوله تعالى : { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } [ النساء : 164 ] أي  
 حقاً ، والمعنى لِيُدْمَرُوا وَيُخْرَبُوا ما غلبوا عليه .

ثم قال : { عَسَى رَبِّكُمْ أَنْ يَزَحَمَكُمْ } والمعنى : لعل ربكم أن يرحمكم ،  
 ويعفو عنكم يا بني إسرائيل بعد انتقامه منكم برد الدولة إليكم .  
 { وَإِنْ عُدْتُمْ عُدَّتَا } أي : إن عدتم إلى المعصية ، عدنا إلى العقوبة ، قال  
 القفال : « وإنا حملنا هذه الآية على عذاب الدنيا ؛ لقوله تعالى في سورة  
 الأعراف خبراً عن بني إسرائيل : { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ  
 الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ } [ الأعراف : 167 ] ثم قال : { وَإِنْ  
 عُدْتُمْ عُدَّتَا } أي وإنهم قد عادوا إلى فعل ما لا ينبغي ، وهو التكذيب بمحمد  
 صلى الله عليه وسلم وكتمان ما ورد في التوراة والإنجيل ، فعاد الله عليهم  
 بالتعذيب على أيدي العرب ، فجرى على بني النضير ، وقريظة وبني قينقاع ،  
 ويهود خيبر ما جرى من القتل والجلاء ، ثم الباقون منهم مقهورون بالحزبة ، لا  
 ملك لهم ولا سلطان . ثم قال تعالى : { وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا } .  
 يجوز أن تكون « حصيراً » بمعنى فاعل ، أي : حاصرة لهم ، محيطة بهم ،  
 وعلى هذا : فكان ينبغي أن تؤنث بالتاء كجيرة . وأجيب : بأنها على النسب ،  
 أي ذات حصر ؛ كقوله : { السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ } [ المزمل : 18 ] ، أي ذات  
 انفطار ، وقيل : الحصير : الحبس ، قال لبيد : [ الكامل ]

3387- وَمَقَامَةٌ غُلِبَ الرَّجَالُ كَأَنَّهُمْ ... جَنَّ لَدَى بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامٌ  
 وقال أبو البقاء : « لَمْ يُوْتِنَهُ ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ » وهذا منه سهو ؛ لأنه  
 يُوْدِّي إلى أن تكون الصفة التي على فاعيل ، إذا كانت بمعنى فاعل ، جاز حذف  
 التاء منها ، وليس كذلك لما تقدم من أن فَعِيلًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ يلزم تأنيثه ،  
 وبمعنى مفعول يجب تذكيره ، وما جاء شاذاً من النوعين يُؤَوَّلُ .



وقيل : إنما لم يؤنث لأنّ تأنيث « جهنم » مجازيٌّ .  
 وقيل : لأنها في معنى السَّجْنِ والمحبس ، وقيل : لأنها بمعنى فراش .  
 ويجوز أن تكون بمعنى مفعول أي : جعلناها موضعاً محصوراً لهم ، والمعنى :  
 أنّ عذاب الدنيا ، وإن كان شديداً إلا أنه قد يتفلسف بعض الناس عنه ، والذي يقع  
 فيه يتخلص عنه إمّا بالموت ، أو بطريق آخر ، وأما عذاب الآخرة ، فإنّه يكون  
 محيطاً به ، لا رجاء في الخلاص منه .

(10/243)

إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ  
 أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا (9) وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (10)

قوله تعالى : { إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ } الآية .  
 لما شرح فعله في حقّ عباده المخلصين ، وهو الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم وإيتاء التوراة لموسى - عليه السلام ، وما فعله في حقّ العصاة ،  
 وهو تسليط البلاء عليهم - كان ذلك تنبيهاً على أنّ طاعة الله توجب كلّ خير ،  
 ومعصيته توجب كلّ بلية ، ولا جرم أثنى على القرآن ، فقال تعالى : { إِنَّ هَذَا  
 الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ } .

قوله تعالى : { لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ } : نعث لموصوفٍ محذوفٍ أي : للحالة ، أو  
 للملة ، أو للطريقة قال الزمخشري : « وَأَيْتَمَا قَدَّرْتَ ؛ لَمْ تَجِدْ مَعَ الْإِثْبَاتِ دَوَّقَ  
 البلاغة الذي تجده مع الحذف ؛ لما في إبهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد  
 مع إيضاحه » .

قال ابن الخطيب : وقولنا : هذا الشيء أقوم من ذاك إنما يصح في شيئين  
 اشتركا في معنى الاستقامة ، ثم كان حصول معنى الاستقامة في إحدى  
 الصورتين ، أكثر وأكمل من حصوله في الصورة الثانية ، وهذا هنا محال ؛ فكان  
 وصفه بأنه أقوم مجازاً ، إلا أن لفظ « أَفْعَلُ » قد جاء بمعنى الفاعل ، كقولنا :  
 « اللُّهُ أَكْبَرُ » ، أو يحمل هذا اللفظ على الظاهر المتعارف ، ومثل هذه الكناية  
 كثيرة الاستعمال في القرآن ؛ كقوله تعالى : { ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ }  
 [ المؤمنون : 96 ] أي بالخصلة التي هي أحسن .

ومعنى « هِيَ أَقْوَمُ » أي : إلى الطريقة التي هي أصوب .  
 وقيل : إلى الكلمة التي هي أعدلُ وهي شهادة أن لا إله إلا الله { وَيُبَشِّرُ } -  
 يعني القرآن - { الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ } أي : بأن لهم  
 { أَجْرًا كَبِيرًا } وهو الجنة .

قوله تعالى : { وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ } : فيه وجهان :  
 أحدهما : أن يكون عطفاً على « أَنَّ » الأولى ، أي : يُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ بِشَيْئَيْنِ :  
 بأجر كبير ، وبتعذيب أعدائهم ، ولا شك أنّ ما يصيب عدوّك سرورٌ لك ، وقال  
 الزمخشري : « وباحتمل أن يكون المراد : ونخبر بأنّ الذين » .  
 قال أبو حيان : « فلا يكون إذ ذاك داخلاً تحت البشارة » . قال شهاب الدّين :  
 قول الزمخشريّ يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون قوله « وباحتمل أن يكون المراد : ونخبر بأنّ » من باب  
 الحذف ، أي : حذف « وَيُخَيِّرُ » وأبقى معهوله ، وعلى هـ إذا فيكون « أَنَّ  
 الَّذِينَ » غير داخِلٍ في حيز البشارة بلا شك ، ويحتمل أن يكون قصده : أنه يريد

بالبشارة مجرّد الإخبار ، سواءً كان بخيرٍ أم بشرٍ ، وهل هو فيهما حقيقةً أو في أحدهما ، وحينئذ يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز؛ أو استعمالاً للمشترك في معنیه؛ وفي المسألتين خلافٌ مشهورٌ ، وعلى هذا : فلا يكون قوله « وأنّ الذين لا يؤمنون » غير داخلٍ في حيز البشارة ، إلا أنّ الظاهر من حال الزمخشريّ : أنّه لا يجيزُ الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا استعمال المشترك في معنیه .

(10/244)

فصل  
اعلم أنّ العمل الصّالح ، كما يوجب لفاعله التّفّع الأكمل الأعظم ، كذلك تركه يوجب الضّرر الأكمل الأعظم ، فإن قيل : كيف يليق لفظ البشارة بالعذاب ؟ . فالجواب : هذا مذکورٌ على سبيل التهكم ، أو من باب إطلاق أحد الصّدّين على الآخر؛ كقوله تعالى : { وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا } [ الشورى : 40 ] وتقدّم الكلام عليه قبل الفصل ، فإن قيل : هذه الآية [ واردة ] في شرح أحوال اليهود ، وهم ما كانوا ينكرون الإيمان بالآخرة ، فكيف يليق بهذا الموضع قوله تعالى : { وأنّ الذين لا يؤمنون بالآخرة اعتدّوا لهم عذاباً أليماً } ؟ . فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أنّ أكثر اليهود ينكرون الثواب والعقاب الجسمانيين . والثاني : أن بعضهم قال : { لن تمسّتنا النار إلاّ أياماً معدوداتٍ } [ آل عمران : 24 ] فهم بهذا القول صاروا كالمنكرين للآخرة .

(10/245)

وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا (11)

في الباعين ثلاثة أوجه : أحدها : أنهما متعلقتان بالدعاء على بائهما؛ نحو : « دَعُوْهُ بِكَذَا » والمعنى : أنّ الإنسان في حال ضجره قد يدعو بالشر ، ويلج فيه ، كما يدعو بالخير ويلج فيه . والثاني : أنهما بمعنى « في » بمعنى أنّ الإنسان إذا أصابه ضرٌّ ، دعا وألج في الدعاء ، واستعجل الفرج؛ مثل الدعاء الذي كان يحبُّ أن يدعوهُ في حالة الخير ، وعلى هذا : فالمدعوُّ به ليس الشرُّ ولا الخير ، وهو بعيدٌ . الثالث : أن تكون للسبب ، ذكره أبو البقاء ، والمعنى لا يساعده ، والمصدر مضافٌ لفاعله . وحذفت الواو ولفظها الاستقبال بلام الساكنة؛ كقوله تعالى : { سَدَّعُ الزبانية } [ العلق : 18 ] وحذف في الخط أيضاً ، وهي غير محذوفة في المعنى . فصل في نظم الآية وجه التّظلم : أن الإنسان بعد أن أنزل الله - تعالى - عليه هذا القرآن ، وخصه بهذه النعم العظيمة ، قد يعدل على التمسك بشرائعه ، والرّجوع إلى بيانه ، ويقدم علماً لا فائدة فيه ، فقال : { وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ } .

واختلفوا في المراد من دعاء الإنسان بالشرِّ ، ف قيل : المراد منه النضر بن الحارث ، حيث قال : اللّهُمَّ ، إن كان هذا هو الحقُّ من عندك . فأجاب الله دعاءه ، وَضَرَبَتْ رَقَبَتَهُ ، وكان بعضهم يقول : اثْبَتْنَا بِعَذَابِ اللَّهِ ، وآخرون يقولون : مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلْجَهْلِ ، وَلَا عِتْقَادَ أَنْ مُحَمَّدًا - صلوات الله وسلامه عليه - كاذبٌ فيما يقول .

وقيل : المراد أنَّ الإنسان في وقت الضجر يلعن نفسه ، وأهله وولده ، وماله ؛ كدعائه رَبَّهُ أَنْ يهب له النعمة والعافية ، ولو استحباب الله دعاءه على نفسه في الشرِّ ، كما يستجيب له في الخير ، لهلك ، ولكنَّ الله لا يستجيبُ ؛ لفضله .

رُوي أنَّ النبي المصطفى - صلوات الله وسلامه عليه - « دفع إليَّ سودة بنت رَمْعَةَ أسيراً ، فأقبل يئنُّ بالليل ، فقالت له : مَا لَكَ تَيْنٌ؟ فَشَكَى أَلَمَ الْقَدِّ ، فَأَرَحْتُ لَهُ مِنْ كِتَافِهِ ، فَلَمَّا تَأَمَّتْ أَخْرَجَ يَدَهُ ، وَهَرَبَ فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِهِ ، فَأَعْلَمَ بِشَأْنِهِ ، فَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ : اللَّهُمَّ اقْطَعْ يَدَهَا ، قَرَعَتْ سَوْدَةَ - رضي الله عنها - يَدَهَا تَتَوَقَّعُ أَنْ يَقْطَعَ اللَّهُ يَدَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ دُعَائِي عَلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ عَذَابًا مِنْ أَهْلِي رَحْمَةً ؛ لِأَنِّي بَشَرٌ أَعْصَبُ كَمَا تَعْصَبُونَ » .

وقيل : يحتمل أن يكون المراد أنَّ الإنسان قد يبالغ في الدعاء طلباً للشيء ، يعتقد أنَّ خيرَه فيه ، مع أنَّ ذلك الشيء منيع لشرِّه وضرره ، وهو يبالغ في طلبه ؛ لجهله بحال ذلك الشيء ، وإنما يقدم على مثل هذا العمل ؛ لكونه عجولاً مُعْتَرِياً بطواهر الأمور غير متفحِّص عن حقائقها ، وأسرارها .

ثم قال تعالى : { وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا } .

وقيل : المراد الجنس ؛ لأنَّ أحداً من النَّاسِ لا يعرى عن عجلة ، ولو تركها ، لكان تركها أصلح له في الدِّين والدُّنيا ، ومعنى القولين واحدٌ ؛ لأنَّ إذا حملنا الإنسان على آدم - صلوات الله وسلامه عليه - فهو أبو البشر وأصلهم ، فإذا وصف بالعجلة ، كانت الصفة لازمة لأولاده .

وقال ابنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - : « عَجُولًا » صَجُورًا لا صبر له على سراء ولا ضراء .

(10/246)

وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِيَبْتَلُوا  
فَصَلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِجَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَلْنَاهُ تَفْصِيلًا )  
(12)

قوله : { وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ } الآية .

في تقرير النظم وجوهٌ :  
أحدها : أنه تعالى لما بيَّن في الآية المتقدمة ما أوصل إلى الخلق من نعم الدِّين ، وهو القرآن ، أتبعه بما أوصله إليهم من نعم الدُّنيا ، فقال عزَّ وجلَّ : { وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ } فكما أنَّ القرآن ممتزجٌ من المحكم والمتشابه ، فكذلك الزَّمان مشتمل على الليل والنَّهار ، فالمحكم كالنَّهار ، والمتشابه كالليل ، وكما أن المقصود من التكليف لا يتمُّ إلا بذكر المحكم والمتشابه ، فكذلك الوقت والزَّمان لا يكمل الانتفاع به إلا بالليل والنَّهار .

وثانيها : أنه تعالى لما بيَّن أن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ، وليس الأقوم

إلا ذكر الدلائل الدالة على التوحيد والنبوة ، لا جرم أردفه بذكر دلائل التوحيد ، وهو عجائب العالم العلوي والسفلي .  
 وثالثها : أنه لما وصف الإنسان بكونه عجولاً ، أي : متنقلاً من صفة إلى صفة ، ومن حالة على حالة بين أن أحوال كل هذا الالم كذلك ، وهو الانتقال من النور على الظلمة وبالصد ، وانتقال نور القمر من الزيادة إلى النقصان ، قوله تعالى : { آيَاتِنِ } : يجوز أن يكون هو المفعول الأول ، و « اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ » ظرفان في موضع الثاني ، قدما على الأول ، والتقدير : وجعلنا آيتين في الليل والنهار ، والمراد بالآيتين : إمّا الشمس والقمر ، وإمّا تكوير هذا على هذا ، وهذا على هذا ، ويجوز أن يكون « آيَاتِنِ » هو الثاني ، و « اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ » هما الأول ، ثم فيه احتمالان :  
 أحدهما : أنه على حذف مضاف : إمّا من الأول ، أي : نيري الليل والنهار ، وهما القمر والشمس ، وإمّا من الثاني ، أي : ذوي آيتين .  
 والثاني : أنه لا حذف ، وأنها علامتان في أنفسهما ، لهما دلالة على شيء آخر . قال أبو البقاء : طفلك أضاف في موضع ، ووصف في آخر « يعني أنه أضاف الآية إليهما في قوله « آية الليل » و « آية النهار » ووصفهما في موضع آخر بأنهما آيتان ؛ لقوله : { وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتِنِ } هذا كله إذا جعلنا الجعل تصبيراً متعدياً لاثنتين ، فإن جعلناه بمعنى « خَلَقْنَا » كان « آيَاتِنِ » حالاً ، وتكون حالاً مقدرّة .  
 واستشكل بعضهم أن يكون « جَعَلَ » بمعنى صيّر ، قال : « لَأَنَّهُ يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مَوْجُودَيْنِ عَلَى حَالَةٍ ، ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهَا إِلَى أُخْرَى » .  
 فصل في المقصود ب : « آيتين »  
 ومعنى « آيَاتِنِ » أي : علامتين دالّتين على وجودنا ، ووجدانيتنا ، وقُدْرَتِنَا .  
 قيل : المراد من الآيتين نفس الليل والنهار ، أي الله تعالى جعلهما دليلين للخلق على مصالح الدين والدنيا .  
 أمّا في الدين فلأن كل واحد منهما مضاد للآخر ، مغاير له ، مع كونهما متعاقبين على الدوام من أقوى الدلائل على أنهما غير موجودتين بذاتيهما ، بل لا بُدَّ لهما من فاعل يدبرهما ، ويقدرهما بالمقادير المخصوصة .

(10/247)

وأما في الدنيا؛ فلأنّ مصالح الدنيا لا تتمّ إلا بالليل والنهار ، فلولا الليل ، لما حصل السكون والراحة ، ولولا النهار ، لما حصل الكسب والتصرف .  
 ثم قال تعالى : { فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ } وعلى هذا تكون الإضافة في آية الليل والنهار للتبيين ، والتقدير : فمحونا الآية التي هي الليل ، وجعلنا الآية التي هي النهار مبصرة ، ونظيره قولنا : نفس الشيء وذاته ، فكذلك آية الليل هي نفس الليل ، ومنه يقال : « دَخَلْتُ بِلَادَ خُرَاسَانَ » أي : دخلت البلاد التي هي خُرَاسَانَ ، فكذا هنا .  
 وقيل : على حذف مضاف ، أي : وجعلنا نيري الليل والنهار ، وقد تقدّم .  
 وفي تفسير « المَحْوِ » قولان :  
 الأول : ما يظهر في القمر من الزيادة والنقصان ، فيبدو في أوّل الأمر في صورة الهلال ، ثم يتزايد نوره ، حتى يصير بديراً كاملاً ، ثم ينقص قليلاً قليلاً ، وذلك هو المحو ، إلى أن يعود إلى المحاق .

والثاني : أنَّ نور القمر هو الكلفُ الذي يظهر في وجهه ، يروى أن الشمس والقمر كانا سواءً في النور .

قال ابن عباس رضي الله عنه : « جَعَلَ اللهُ تعالى نُورَ الشَّمْسِ سَبْعِينَ جُزْءًا ، وَنُورَ الْقَمَرِ سَبْعِينَ جُزْءًا ، فَمَحَا مِنْ نُورِ الْقَمَرِ تِسْعَةَ وَسِتِّينَ جُزْءًا ، فَجَعَلَهَا مَعَ نُورِ الشَّمْسِ ، فَأَرْسَلَ اللهُ تعالى جبريل - عليه الصلاة والسلام - فَأَمَرَ جَنَاحَهُ عَلَى وَجْهِ الْقَمَرِ ، فَطَمَسَ عَنْهُ الضُّوءَ » .

ومعنى « المَحْوِ » في اللغة : إذهب الأثر ، تقول : مَحَوْتُهُ أَمْحُوهُ ، وَأَمْتَحَى ، وَأَمْتَحَى : إِذَا دَهَبَ أَثَرُهُ .

وحمل المَحْوُها هنا على الوجه الأوَّل أولى؛ لأنَّ اللام في قوله : { لَتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ } متعلق بالوجه الأول ، وهو محوُ آية الليل ، وجعل آية النهار مبصرة؛ لأنَّ بسبب اختلاف أحوال نور القمر تعرف السِّنون والحساب ، ويتغى فضل الله تعالى .

وأهلُ التجارب يَبْتَوْنَ أنَّ اختلاف أحوال القمر في مقادير النور له أثر عظيم في أحوال هذا العالم ومصالحه ، مثل أحوال البحار ف يالمدِّ والجزر ، ومثل أحوال التجربات على ما يذكره الأطباء في ك تبهم ، وبسبب زيادة نُور القمر ونقصانه تحصل الشهور ، وبسبب معاودة الشهور تحصل السِّنون العربية المبنية على رؤية الهلال .

ويمكن أيضاً إذا حملنا المحو على الكلف أن يكون برهاناً قاهراً على صحَّة قول المسلمين في المبدأ والمعاد؛ لن جرم القمر بسيط عند الفلاسفة ، فحصول الأحوال المختلفة الحاصلة بسبب المحو يدلُّ على أنه ليس بسبب الطبيعة ، بل لأجل أن الفاعل المختار خصَّص بعض أجزائه بالنور الضعيف وبعض أجزائه بالنور القوي ، وذلك يدل على أن مدبِّر العالم فاعلٌ مختارٌ بالذات ، واعتذر الفلاسفة عنه بأنَّه ارتكز في وجه القمر أجسام قليلة الضوء مثل ارتكاز وجه الكواكب في أجرام الأفلاك ، فلمَّا كانت تلك الأجرام أقلَّ ضوءاً من جرم القمر ، لا جرم شوهدت تلك الأجرام في وجه القمر ، كالكلف في وجه الإنسان ، وهذا ليس بشيء؛ لأن جرم القمر لما كان متشابه الأجزاء ، فحصول تلك الأجرام الظلمانيَّة في بعض أجزاء القمر دون سائر الأجزاء ليس إلا لمخصِّصٍ حكيم ، وكذلك القولُ في أحوال الكواكب؛ لأنَّ الفلك جرمٌ بسيطٌ متشابه الأجزاء ، فلم يكن حصول جرم الكواكب في بعض جوانبه أولى من حصوله في سائر الجوانب ، وذلك يدلُّ على أنَّ اختصاص ذلك الكوكب بذلك الموضع المعين من الفلك لأجل تخصيص العالم الفاعل المختار .

(10/248)

روي أن ابن الكواء سأل عليّاً - رضي الله عنه - عن السَّواد الذي في القمر ، فقال : هو أثرُ المَحْوِ .

قوله : « مُبْصِرَةٌ » فيه أوجه :

أحدها : أنه من الإسناد المجازي؛ لأنَّ الإبصار فيها لأهلها؛ كقوله : { وَآتَيْنَا تَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً } [ الإسراء : 59 ] لمَّا كانت سبباً للإبصار؛ لأن الإضاءة سببٌ لحصول الإبصار ، فأطلق الإبصار على الإضاءة إطلاقاً لاسم المسبَّب على السَّبب .

وقيل : « مُبْصِرَةٌ » : مضيئة ، وقال أبو عبيدة : قد أبصر النهار ، إذا صار الناس

يبصرون فيه ، فهو من باب أفعل ، والمراد غير من أسند الفعل إليه؛ كقولهم : « أَصْعَفَ الرَّجُلُ » أي : صَعَفْتُ ماشيته ، و « أَجَبَنَ الرَّجُلُ » إذا كان أهله جنباء ، فالمعنى أن أهلها بصراء .

وقرأ علي بن الحسين وقتادة « مَبْصَرَةٌ » بفتح الميم والصاد ، وهو مصدر أقيم مقام الاسم ، وكثر هذا في صفات الأمكنة نحو : « مَدَابِئَةٌ » .

ثم قال - عز وجل - : { لِيَتَّبِعُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ } أي لتبصروا كيف تتصرفون في أعمالكم ، { وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ } أي لو ترك الله الشمس والقمر كما خلقهما ، لم يعرف الليل من النهار؛ ولم يدر الصائم متى يفطر ، ولم يدر وقت الحج ، ولا وقت حلول الآجال ، ولا وقت السكون والراحة .

واعلم أن الحساب مبني على أربع مراتب : الساعات ، والأيام ، والشهور ، والسنين ، فالعدد للسنين ، والحساب لما دون السنين ، وهي الشهور ، والأيام ، والساعات ، وبعد هذه المراتب الأربعة لا يحصل إلا التكرار؛ كما أنهم ربّوا العدد على أربع مراتب : الآحاد ، والعشرات ، والمئات ، والألوف ، وليس بعدها إلا التكرار .

قوله : { وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَا } فيه وجهان : أحدهما : أنه منصوب على الاشتغال ، ورجح نضبه؛ لتقدم جملة فعلية؛ وكذلك « وكُلَّ إنسان أَلزَمْتَاهُ » .

والثاني - وهو بعيد - : أنه منصوب نسقاً على « الْحِسَابِ » ، أي : لتعلموا كل شيء أيضاً ، ويكون « فَصَّلْنَا » على هذا صفة .

والمعنى : أنه تعالى لما ذكر أحوال آتبي الليل والنهار ، وهما من وجه : دليلان قاطعان على التوحيد ، ومن وجه آخر : نعمتان عظيمتان من الله على الخلق ، فلما شرح الله تعالى حالهما ، وفصل ما فيهما من وجوه الدلالة على الخالق؛ ومن وجوه النعم العظيمة على الخلق ، كان ذلك تفصيلاً نافعاً وبياناً كاملاً ، فلا جرم قال : { وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَا } أي : فصلنا لكم كل ما تحتاجون إليه في

مصالح دينكم ودنياكم ، فهو كقوله : { مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ } [ الأنعام : 38 ] وقوله : { وَتَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ } [ النحل : 89 ] وإنما ذكر المصدر ، وهو قوله : « تَفْصِيلاً » لأجل تأكيد الكلام وتقريره ، فكانه قال : « وَفَصَّلْنَا حَقًّا على الوجه الذي لا مزيد عليه » .

(10/249)

وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا (13) أَقْرَأ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا (14)

قوله : { وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ } الآية . في كيفية النظم وجوه :

أولها : أنه تعالى لما قال : { وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَا تَفْصِيلاً } [ الإسراء : 12 ] كان معناه أن ما يحتاج إليه من شرح دلائل التوحيد ، والنبوة ، والمعاد ، فقد صار مذكوراً وأن كل ما يحتاج إليه من شرح أحوال الوعد والوعيد ، والترغيب والترهيب ، فقد صار مذكوراً ، وإذا كان الأمر كذلك ، فقد أزيحت الأعدار ، وأزيلت العلل ، فلا جرم : كل من ورد عرصة القيامة ، أَلزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ، ونقول له : { أَقْرَأ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا } .



وثانيها : أنه تعالى ، لَمَّا بَيَّنَّ أنه أوصل إلى الخلق أصناف الأشياء النافعة لهم في الدِّين والدنيا مثل آيتي الليل والنهار ، وغيرهما ، كان منعماً عليهم بجميع وجوه التَّعم ، وذلك يقتضي وجوب اشتغالهم بخدمته وطاقته ، فلا جرم : كل من ورد عرصة القيامة ، فإنه يكون مسئولاً عن أعماله وأقواله .

وثالثها : أنه تعالى بَيَّنَّ أنه ما خلق الخلق إلا ليشغلوا بعبادته ، كما قال تعالى : { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } [ الذاريات : 56 ] فلما شرح أحوال الشمس والقمر والنهار والليل ، كان المعنى : إنما خلقت هذه الأشياء لتنتفعوا بها ، فتصيروا متمكِّنين من الاشتغال بطاقتي وخدمتي ، وإذا كان كذلك ، فكل من ورد عرصة القيامة ، سألته ، هل أتى بتلك الخدمة والطاعة ، أو تمرَّد وعصى .

وقرئ « في عُنُقِهِ » بإسكان النون وهو تخفيفٌ شائعٌ .  
فصل

اختلفوا في الطائر ، فقال ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - : « عمله ، وما قدر عليه من خير أو شرٍّ ، فهو ملازمه ، أينما كان » .

وقال الكلبي ومقاتل : « خيره وشره معه لا يفارقه حتَّى يحاسبه » ، وقال الحسن : يمنه وشؤمه ، وعن مجاهد : « ما من مولود إلا في عنقه ورقة ، مكتوب فيها شقيٌّ أو سعيدٌ » .

وقال أهل المعاني : أراد بالطائر ما قضى عليه أنه عامله ، وما هو صائر إليه من سعادة أو شقاوة ، سمِّي طائراً على عادة العرب فيما كانت تتفاءل وتتشاءم به من سوانح الطير وبوارحها ، فكانوا غذا أرادوا الإقدام على عمل من الأعمال ، وأرادوا أن يعرفوا أن ذلك العمل يسوقهم إلى خير أو إلى شرٍّ ، اعتبروا أحوال الطير ، وهو أنه يطير بنفسه ، أو يحتاج إلى إزعاجه ، وإذا طار ، فهو يطير متيامناً أو متياسراً ، أو صاعداً إلى الجوِّ ، أو إلى غير ذلك من الأحوال التي كانوا يعتبرونها ، ويستدلون بكل واحد منها على أحوال الخير والشر بالطائر ، فلما كثر ذلك منهم ، سمي الخير والشر بالطائر تسمية للشيء باسم لازمه ، ونظيره قوله تعالى : { إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ } [ يس : 18 ] وقوله عزَّ وجلَّ : { قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ } [ يس : 19 ] فالمعنى : أن كلَّ إنسان أَلزَمناه عمله في عنقه .

وقال أبو عبيدة والقتيبيُّ : الطائر عند العرب الحظُّ ، وتسمَّيه الفرس البخت ، فالطائر ما طار له من خير وشرٍّ من قولهم : طار سهمٌ فلان بكذا ، وخصَّ العنق من سائر الأعضاء؛ لأنه موضع القلائد والأطواق وغيرهما مما يزين ، أو يشين ، فما يزين ، فهو كالتطوُّق والحليِّ ، وما يشين ، فهو كالغُلِّ ، فعمله إن كان خيراً فهو زينة كالتطوُّق ، أو كان شراً ، فهو شينٌ كالغُلِّ في رقبته ، فيقوله : « في عُنُقِهِ » كناية عن اللزوم؛ كما يقال : جعلت هذا في عنقك أي : قلدتك هذا العمل ، وألزمتك الاحتفاظ به ، ويقال : قلدتك كذا ، وطوَّقتك كذا ، أي : صرفته إليك ، وألزمتك إياه ، ومنه « قلدُّه السُّلطانُ كذا » أي صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة ، ومكان الطوق ، ومنه يقال : فلانٌ يقلدُ فلاناً أي : جعل ذلك الاعتقاد كالقلادة المربوطة في عنقه .

وهذه الآية أدل دليل على أن كل ما قدره الله - تعالى - على الإنسان ، وحكم به عليه في سابق علمه ، فهو واجب الوقوع ، ممتنع العدم؛ لأنه تعالى بين أن ذلك العمل لازم له ، وما كان لازماً للنشيء؛ كان ممتنع الزوال عنه ، واجب الحصول له ، وأيضاً : فإن الله - تعالى - أضاف ذلك الإلزام إلى نفسه بقوله : « أَلَزَمْتَاهُ » ، وذلك تصريح بأن الإلزام إنما صدر منه كقوله تعالى : { وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى } [ الفتح : 26 ] وقال - صلوات الله وسلامه عليه - : « جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .  
قوله تعالى : { وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا } .  
العامية على « نُخْرِجُ » بنون العظمة مضارع « أَخْرَجَ » ، و « كِتَابًا » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول به .  
والثاني : أنه منصوب على الحال من المفعول المحذوف؛ إذ التقدير : ونخرجه له كتاباً ، أي : ونخرج الطائر .  
ويُرْوَى عن أبي جعفر : « وَيَخْرُجُ » مبنياً للمفعول ، كتاباً نصب على الحال ، والقائم مقام الفاعل ضمير الطائر ، وعنه أنه رفع « كتاباً » وُخْرِجَ على أنه مرفوعٌ بالفعل المبنى للمفعول ، والأولى قراءة قلقة .  
وقرأ الحسن : « وَيَخْرُجُ » بفتح الياء وضمّ الراء ، مضارع « خَرَجَ » « كِتَابٌ » فاعل الطائر ، أي : ويخرج له طائره في هذا الحال ، وقرئ « وَيُخْرِجُ » بضمّ الباء وكسر الراء ، مضارع « أَخْرَجَ » والفاعل ضمير الباري تعالى ، « كِتَابًا » مفعول .  
قوله تعالى : « يَلْقَاهُ » صفة ل « كتاباً » ، و « مَنْشُورًا » حالٌ مِنْ هاء « يَلْقَاهُ » و « جَوَّزَ الزمخشري وأبو البقاء وأبو حيان أن يكون نعتاً ل « كِتَابًا » ، وفيه نظر؛ من حيث إنه يلزم تقدم الصفة غير الصريحة ، على الصريحة ، وقد تقدم ما فيه .  
وقرأ ابن عامر وأبو جعفر « يُلْقَاهُ » بضمّ الياء وفتح اللام وتشديد القاف ، مضارع لقي بالتشديد قال تعالى :

(10/251)

{ وَلَقَاهُمْ نَصْرَهُ وَسُرُورًا } [ الإنسان : 11 ] والباقون بالفتح والسكون والتخفيف مضارع « لَقِيَ » .

فصل

قال الحسن : بسطنا لك صحيفة ، ووكل بك ملكان ، فهما عن يمينك ، وعن شمالك ، فأما الذي عن يمينك ، فيحفظ حسناتك ، وأما الذي عن شمالك ، فيحفظ سيئاتك؛ حتى إذا متّ طويبت صحيفتك ، وجعلت معك في قبرك؛ حتى تخرج لك يوم القيامة ، فقوله : { وَنُخْرِجُ لَهُ } أي : من قبره .  
قوله تعالى : { اقْرَأْ كِتَابَكَ } : على إضمار القول ، أي : يقال له : اقرأ ، وهذا القول : إما صفة أو حال ، كما في الجملة قبله . وهذا القائل هو الله تعالى .  
قال الحسن : « يَقْرَأُوهُ أُمَّيًا كَانَ ، أو غير أُمَّيًا » .

وقال أبو بكر بن عبد الله - رضي الله عنه - : يؤتى المؤمن يوم القيامة بصحيفته ، وحسناته في ظهرها ، يغبطه الناس عليها ، وسيئاته في جوف صحيفته ، وهو يقرؤها ، حتى إذا ظن أنها قد أوقته ، قال الله له : « قَدْ عَقَرْتُ »

لَكَ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ « فيعظم سروره ويصير من الذين قال الله - عز وجل - في حقهم : { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ صَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ } [ عبس : 38 ، 39 ] . قوله تعالى : { كَفَىٰ يَنْفُسِكَ } فيه ثلاثة أوجه :

المشهور عند المعربين: أَنَّ « كَفَىٰ » فعل ماضٍ ، والفاعل هو المجرور بالباء ، وهي فيه مزيدة ، ويدل عليه أنها إذا حذف ارتفع؛ كقوله : [ الطويل ]  
3388- وَبُخِرِنِي عَن غَائِبِ الْمَرْءِ هَدِيَّةً ... كَفَى الْهَدْيُ عَمَّا عَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرًا  
وقوله : [ الطويل ]

3389- ..... كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ تَاهِيًا  
وعلى هذا؛ فكان ينبغي أن يؤنث الفعل؛ لتأنيث فاعله ، وإن كان مجروراً؛  
كقوله { مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِّن قَرْيَةٍ } [ المؤمنون : 6 ] { وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّن آيَةٍ }  
[ الأنعام : 4 ] . وقد يقال : إنه جاء على أحد الجائزين؛ فإن التأنيث مجازي .  
والثاني : أن الفاعل ضمير المخاطب ، و « كَفَى » على هذا اسم فعل أمر ، أي  
: اكتف ، وهو ضعيف؛ لقبول « كَفَى » علامات الأفعال .  
الثالث : أن فاعل « كَفَى » ضمير يعود على الاكتفاء ، وتقدم الكلام على هذا .  
و « الْيَوْمَ » نصيبٌ ب « كَفَى » .  
قوله : « حَسِيبًا » فيه وجهان :

أحدهما : أنه تمييزٌ ، قال الزمخشريُّ : « وهو بمعنى حاسبٍ ؛ كضرب القداح؛  
بمعنى ضاربها ، وصرم بمعنى صارم ، ذكرهما سيبويه ، و « على » متعلقة به  
من قولك : حَسِبَ عَلَيْهِ كَذَا ، ويجوز أن يكون بمعنى الكافي ووضع موضع  
الشهيد ، فعدي ب « عَلَى » لأنَّ الشاهد يكفي المدَّعي ما أهَمَّهُ ، فإن قلت :  
لِمَ ذكر « حَسِيبًا » ؟ قلت : لأنه بمنزلة الشاهد ، والقاضي ، والأمين ، وهذه  
المور يتولاها الرجال؛ فكأنه قيل : كفى بنفسك رجلاً حسيباً ، ويجوز أن تتأول  
النفس بمعنى الشخص ، كما يقال : ثلاثة أنفسٍ . قلت : ومنه قول الشاعر :

[ الوافر ]  
3390- ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ ... لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي  
والثاني : أنه منصوبٌ على الحال ، وذكر لما تقدم ، وقيل : حسيبٌ بمعنى  
محاسبٍ؛ كخليطٍ وجليسٍ بمعنى : مخالطٍ ومجالسٍ .  
قال الحسن - رضي الله عنه - : « عَدَلٌ ، وَاللَّهِ ، فِي حَقِّكَ مِنْ جَعَلَكَ حَسِيبًا  
نَفْسِكَ » .  
وقال السديُّ : « يقول الكافر يومئذٍ : إِنَّكَ قَضَيْتَ أَتَّكَ لست بظلام للعبيد ،  
فاجعلني أحاسبُ نفسي فيقال له : اقرأ كتابك ، كفى بنفسك اليوم عليك  
حسيباً » .

(10/252)

مِن اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ  
أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا (15)

هذه الآية تدلُّ على أن ثواب العمل الصَّالح مختصُّ بفاعله ، وعقاب الذنب  
مختصُّ بفاعله ، لا يتعدَّى منه إلى غيره ، كقوله تعالى : { وَأَنْ لِّئْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ  
مَا سَعَىٰ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ } [ النجم : 39 ، 40 ] .  
قال الكعبيُّ : « الآية دالةٌ على أن العبد متمكن من الخير والشر ، وأنه غير

مجبور على فعل بعينه أصلاً؛ لأنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى جَلَّ ذِكْرُهُ : { مَّنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا } إنما يليق بالقادر على الفعل المتيقن منه ، كيف شاء وأراد ، وأما المجبور على أحد الطرفين ، الممنوع من الطرف الثاني ، فهذا لا يليق بهذه الآية « وتقدّم الجواب . ثم إنه تعالى أعاد تقرير أن كلَّ أحدٍ مختصُّ بعمل نفسه ، فقال تعالى : { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ } . قال الزجاج : يقال : وَرَرَ يَزُرُ ، فهو وَازِرٌ وَوَزِرٌ وَرِزْرٌ وَرِرٌّ ، ومعناه : أثمٌ يَأْتُمُ إِنَّمَا .

وقال : في تأويل الآية وجهان :  
الأول : أن المذنب لا يؤاخذ بذنب غيره ، بل كلُّ أحدٍ مختصُّ بذنب نفسه .  
والثاني : أنه لا ينبغي أن يعمل الإنسان بالإثم؛ لأنَّ غيره عمله كقول الكفار : { إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ } [ الزخرف : 23 ] .

فصل  
دلّت هذه الآية على أحكام :  
الأول : قال الجبائي : في الآية دلالة على أنه تعالى لا يعذب الأطفال بكفر آبائهم ، وإلا لكان الطفل يؤاخذ بذنب أبيه . وذلك خلاف ظاهر الآية .  
الثاني : روى ابن عمر - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ الْمَيِّتَ لِيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » .  
وطعن عائشة - رضي الله عنها - في صحّة هذا الخبر بهذه الآية . فإن تعذيب الميت ببكاء أهله أخذ للإنسان بجرم غيره ، وهو خلاف هذه الآية .  
والحديث لا شك في صحّته؛ لأنّه في الصحيحين .  
وفي الصحيحين أيضاً عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ » .  
وفي صحيح البخاري : « الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ » .  
وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إِنَّهُ مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ » .  
وقال - صلوات الله وسلامه عليه - : « الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ ، إِذَا قَالَتِ النَّائِحَةُ : وَاعْصُدَاهُ ، وَتَاصِرَاهُ ، وَكَاسِيَاهُ حَبْداً الْمَيِّتُ ، قِيلَ لَهُ : أَنْتِ عَصُدَاهُ ، أَنْتِ تَاصِرَاهُ ، أَنْتِ كَاسِيَاهُ » .  
وفي رواية : « مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ قَبْلَهُمْ بَأَكْبَهُمْ ، فَيَقُولُ : وَاجِبِلَاهُ ، وَيُسْنَدَاهُ وَيُنَيْسَاهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، إِلَّا وَكَلَّ بِهِ مَلَكَانِ يَلْهَدَانِهِ أَهْكَذَا كُنْتَ « اللَّهْدُ وَاللَّهُرُّ مِثْلُ اللَّكْرِ وَالِدْفَعِ » .

وروى البخاري عن النعمان بن بشير ، قال : أغمي على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته عمرة تبكي ، وتقول : واجبلاه واكذا واكذا ، تُعَدِّدُ عَلَيْهِ ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئاً إلا قيل لي : أنت كذلك؟ فلما مات لم تبك عليه .

(10/253)

فإن قيل : أنكرت عائشة وغيرها ذلك ، وقالت لما ذكر لها حديث ابن عمر : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، أما إنّه لم يكذب ولكنه تسيى أو أخطأ إنما مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها ، فقال صلى الله عليه وسلم : « إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا » متفق عليه .

وَلَمُسْلِمٍ : إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرِ يَهُودِيٍّ ، فَقَالَ : « إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَكُونُ عَلَيْهِ الْآنَ » .  
وفي رواية مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا : إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » وقالت : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } [ الإسراء : 15 ] وقال بعض العلماء : إِنَّمَا هَذَا فِيمَنْ أَوْصَى أَنْ يَنَاحَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ .  
والجواب أنه يجب قبول أن الحديث لا يمكن رُدُّه؛ لثبوته وإقرار أعيان الصحابة له على ظاهره .  
وعائشة - رضي الله عنها - لم تخبر أَنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفى ذلك ، وَإِنَّمَا تَأَوَّلَتْ عَلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ ، وَمِنْ أَثْبَتَ وَسَمِعَ حُجَّةَ عَلَى مَنْ نَفَى وَأَنْكَرَ .  
وظاهر القرآن لا حجة فيه؛ لأنَّ الله - تعالى - نفى أن يحمل أحد من ذنب غيره شيئاً ، والميِّتُ لا يحمل من ذنب النَّائِحَةِ شيئاً ، بل إِثْمُ النَّوْحِ عَلَيْهَا ، وهو قد يَعَذَّبُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى بِطَرِيقِ نُوحِهَا ، كَمَنْ سَنَّ سِنَّ سَيِّئَةٍ ، مَعَ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ ، مَعَ مَنْ أَجَابَهُ .  
والحديث الذي روتهُ حديثٌ آخر لا يجوز أن يرَدَّ بِهِ خَيْرُ الصَّادِقِ؛ لأنَّ القوم قد يشهدون كثيراً ممَّا لا تشهد ، مَعَ أَنَّ رِوَايَتَهَا تَحَقِّقُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تعالى - إِذَا جَازَ أَنْ يَزِيدَ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ ، جَازَ أَنْ يَعَذَّبَ الْمَيِّتَ ابْتِدَاءً بِبُكَاءِ أَهْلِهِ .

ثم في حديث ابن رواحة وغيره ممَّا تقدَّم ما ينصُّ على أن ذلك في المسلم؛ فَإِنَّ ابْنَ رِوَاحَةَ كَانَ مُسْلِمًا ، وَلَمْ يَوْصَ بِذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ رَوَوْهُ ، لَوْ فَهَمُوا مِنْهُ الْمَوْصِي ، لَمَا عَجَبُوا مِنْهُ ، وَأَنْكَرَهُ مِنْ أَنْكَرِهِ؛ فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ أَمَرَ بِمَنْكَرٍ ، كَانَ عَلَيْهِ إِثْمُهُ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ خَاصًّا بِالْمَوْصِي ، لَمَا خَصَّ بِالنَّوْحِ ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَنْكَرَاتِ ، وَلَا بِالنَّوْحِ عَلَى نَفْسِهِ ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَاتِ .  
وق لبعض العلماء : لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى النَّاسِ النَّوْحُ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَهُوَ مِنْ أُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي لَا يَدْعُونَهَا فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَتَنَاهَى عَنْهَا أَكْثَرُ النَّاسِ خَرَجَ الْحَدِيثُ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ فِيمَنْ لَمْ يَنْهَ عَنِ النَّائِحَةِ ، وَهِيَ عَادَةُ النَّاسِ ، فَيَكُونُ تَرْكُهُ لِلنَّهْيِ مَعَ غَلْبَةِ ظَنِّهِ بِأَنَّهَا تَفْعَلُ إِقْرَارًا لِلْمَنْكَرِ وَتَرْكًا لِإِنْكَارِهِ ، فَيَعَذَّبُ عَلَى مَا تَرَكَهُ مِنَ الْإِنْكَارِ ، وَرَضِيَ بِهِ مِنَ الْمَنْكَرِ ، وَأَمَّا مَنْ نَهَى عَنْهُ ، وَعَصَى أَمْرَهُ ، فَاللَّهُ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ يَعَذَّبَهُ .

(10/254)

قال ابن تيمية : وهذا قريبٌ . وأجود منه ، إن شاء الله - تعالى - أن العذاب على قسمين :  
أحدهما : ألمٌ وأذى يلحق الميِّت بسبب غيره ، وإن لم يكن من فعله؛ كما يلحق أهل القبور من الأذى بمجاورة الجار السيئ ، وبالأعمال القبيحة عند القيور ، والجلوس على القبر ، أو التعمُّط عليه ، إلى غير ذلك من الأشياء التي يتألم الإنسان بها حيًّا وميتًا ، وإن لم تكن من فعله . فهذا الميِّت لما عصي الله بسببه ، ونيج عليه ، لحقهُ عذابٌ وألمٌ من هذه المعصية .  
قال القاضي : سُئِلْتُ عَنْ مَيِّتٍ دُفِنَ فِي دَارِهِ ، وَبُقِرَ قَبْرُهُ أَوْلَادٌ يَشْرَبُونَ وَيَسْتَعْمَلُونَ آلَةَ اللّهُو ، هَلْ يَتَأَذَى الْمَيِّتُ ؟ .  
فأجبت : أَنَّهُ يَتَأَذَى .

وروى بإسناده عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الْمَيِّتَ يُؤْذِيهِ فِي قَبْرِهِ مَا يُؤْذِيهِ فِي بَيْتِهِ » .  
وعن ابن عباس - رضي الله عنه - : إذا مات لأحدكم الميت ، فأحسنوا كفنه ، وعجلوا إنفاذ وصيته ، وأعمقوا له في قبره ، وجنبوه جار السوء .  
قيل : يا رسول الله : وهل ينفع الجائر الصالح في الآخرة؟ قال : وهل ينفع في الدنيا؟ قالوا : نعم ، قال : وكذلك ينفعه في الآخرة .  
الثاني : أن طبع البشر يحب في حياته أن يبكى عليه بعد موته؛ لما فيه من الشرف والذكر ، كما يحب أن يثنى عليه ، ويذكر بما يحب ، وكما يحب أن يكون المال والسلطان لعقبه ، وإن أيقن أنه لا لذة له بذلك بعد الموت ، فعوقب بنقيض هذه الإرادة من عذاب التوح والبيكاء؛ ليعلم الناس بذلك ، فيتناهون عن هذه أو يكرهونه ، فمن لم يكره التوح والبيكاء ، فهو باق على موجب طبعه ، ومن كرهه ، كانت تلك الكراهة مانعة من لحوق الذم به .  
الثالث : قال القاضي : دلت هذه الآية على أن الوزر والإثم ليس من فعل الله - تعالى - ، وذلك من وجوه :  
أحدها : أنه لو كان كذلك ، لامتنع أن يؤخذ العبد به ، كما لا يؤخذ بوزر غيره .  
وثانيها : أنه كان يحب ارتفاع الوزر أصلاً؛ لأن الوزر إنما يصح أن يوصف بذلك ، إذا كان مختاراً يمكنه التحرز ، ولهذا المعنى لا يوصف الصبي بذلك .  
الرابع : أن جماعة من الفقهاء المتقدمين امتنعوا من ضرب الدية على العاقلة ، قالوا : لأن ذلك يفضي إلى مؤاخذه الإنسان بفعل الغير ، وذلك مضادٌ لهذه الآية .  
ونجيب عنها بأن المخطئ [ غير مؤاخذ ] على ذلك الفعل ، فكيف يصير غيره مؤاخذاً بسبب ذلك الفعل ، بل ذلك تكليف واقع ابتداءً من الله تعالى .

(10/255)

ثم قال تعالى : { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا } .  
إقامة للحجة وقطعاً للعدر .  
واستدلوا بهذه الآية على أن وجوب شكر النعم لا يثبت بالعقل ، بل بالسمع؛  
كقوله تعالى : { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا } .  
وذلك لأن الوجوب لا يتقرر إلا بترتيب العقاب على الترك ، ولا عقاب قبل الشرع بهذه الآية ، ويقول تعالى : { رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ } [ النساء : 165 ] .  
وقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بَعْدَ أَنْ قَبَلْنَا رُسُلَهُمْ لَفَئِدَ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْذُلَ وَنُخْرِ } [ طه : 134 ] .  
ولقائل أن يقول : هذا الاستدلال ضعيف من وجهين :  
الأول : أنه لو لم يثبت الوجوب العقلي ، لم يثبت الوجوب الشرعي البتة ، وهذا باطل .

فذلك باطل ، وبيان الملازمة من وجوه :  
أنه إذا جاء الشارع ، وادعى كونه نبياً من عند الله - تعالى - وأظهر المعجزة ، فهل يجب على المستمع استماع قوله ، والتأمل في معجزاته ، أو لا يجب؟  
فإن وجب بالعقل ، فقد ثبت الوجوب العقلي ، وإن وجب بالشرع ، فهو باطل؛  
لأن ذلك الشارع إما أن يكون هو ذلك المدعى أو غيره ، والأول باطل؛ لأنه



يرجع حاصل الكلام إلى أن ذلك الرجل يقول : الدليل على أنه يجب قبول قولي أنني أقوله . وهذا إثبات للشيء بنفسه ، وإن كان الشارع غيره ، كان الكلام كما في الأول ، ولزم الدَّور والتسلسل ، وهما محالان .

وثانيها : أن الشارع ، إذا جاء ، وأوجب بعض الأفعال ، وحَرَّمَ بعضها ، فلا معنى للإيجاب أو التحريم إلا أن يقول : إن تركت كذا ، أو فعلت كذا ، عاقبتك ، فنقول : إمَّا أن يجب عليه الاحتراز عن العقاب ، وذلك الاحتراز إمَّا أن يجب بالعقل ، أو بالسمع ، فإن وجب بالعقل ، فهو المقصود ، وإن وجب بالسمع ، لم يتقرَّر معنى هذا الوجوب إلا بسبب ترتيب العقاب عليه ، وحينئذٍ يعود التقسيم الأول ، ويلزم التسلسل .

وثالثها : أن مذهب أهل السنة أنه يجوز من الله - تعالى - أن يعفو عن العقاب على ترك الواجب ، وإذا كان كذلك ماهية الوجوب حاصلة ، مع عدم العقاب ، فلم يبق إلا أن يقال : ماهية الوجوب إمَّا تتقرَّر بسبب حصول الخوف من الدَّم والعاقب؛ فثبت بهذه الوجوه أن الوجوب العقلي لا يمكن دفعه ، وإذا ثبت هذا فنقول : في الآية قولان :

الأول : أن تجري الآية على ظاهرها ، ونقول : العقل هو رسول الله إلى الخلق ، بل هو الرسول الذي لولاه ، لما تقررت رسالته أحد من الرُّسل . فالعقل هو الرسول الأصلي ، فكان معنى الآية : حتى نبعث رسولا؛ أي رسول العقل .

والثاني : أن نخصَّص عموم الآية ، فنقول : المراد وما كنا معدِّبين حتى نبعث رسولا أي رسول العقل في الأعمال التي لا سبيل إلى معرفة وجوبها إلا بالشرع لا بعد مجيء الشرع ، وتخصيص العموم وإن كان عدولا عن الظاهر إلا أنه يجب المصير إليه عند قيام الدلالة ، وقد بينا قيام الدلائل الثلاثة على أنها لو نفينا الوجوب العقلي ، لزمنا نفي الوجوب الشرعي .

قال ابن الخطيب : والذي نذهب إليه : أن مجرد العقل يدلُّ على أنه يجب علينا فعل ما ينتفع به ، وترك ما يتضرَّر به؛ لأنَّ مجبولون على طلب النفع ، والهرب من الضرر ، فلا جرم : كان العقل وحده كافيا في الوجوب في حقنا ، أما مجرد العقل فلا يدلُّ على أنه يجب على الله تعالى شيء ، وذلك لأنه منزَّه عن طلب النفع ، والهرب من الضرر ، فامتنع أن يحكم العقل عليه بوجوب فعلٍ أو تركه .

(10/256)

وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْبَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا (16)

قرأ العامَّةُ « أَمَرْنَا » بالقصر والتخفيف ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه من الأمر الذي هو ضدُّ النهي ، ثم اختلف القائلون بذلك في متعلق هذا لأمر ، فعن ابن عَبَّاس - رضي الله عنهما - في آخرين : أنه أمرناهم بالطاعة ، ففسقوا ، وقد ردَّ هذا الزمخشريُّ ردًّا شديداً ، وأنكره إنكاراً بليغاً في كلام طويل ، حاصله : أنه حذف ما لا دليل عليه ، وقدَّر هو متعلق الأمر : الفسق ، أي : أمرناهم بالفسق ، قال : « أي : أمرناهم بالفسق ، فعملوا ، لأنه يقال : أَمَرْتُهُ ، فقام ، وأمرته ، فقراً ، وهذا لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيامٌ أو قراءة ، فكذا هاهنا ، لمَّا قال : { أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا } .

وجب أن يكون المعنى : أمرناهم بالفسق ، ففسقوا ، ولا يقال : هذا يشكل بقوله : أمرته فعصاني ، أو فخالفتني؛ فإنَّ هذا لا يفهم منه إلاَّ أنَّ المأمور به قيامٌ أو قراءةٌ ، فكذا هاهنا ، كما قال : { أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ، فَفَسَقُوا فِيهَا } .  
 وجب أن يكون المعنى : أمرناهم بالفسق ، ففسقوا ، ولا يقال : هذا يشكل بقوله : أمرته فعصاني ، أو فخالفتني؛ فإنَّ هذا لا يفهم منه أنَّي أمرته بالمعصية ، والمخالفة؛ لأنَّ المعصية مُخَالَفَةٌ للأمرِ ، ومُنَاقِصَةٌ له ، فيكونُ كونها مأموراً بها محالاً .

فهذا الضرورة تركنا هذا الظاهر ، وقلنا : الأمر مجازٌ؛ لأنَّ حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم : افسقوا ، وهذا لا يكون ، فبقي أن يكون مجازاً ، ووجه المجاز : أنه صَبَّ عليهم النعمة صبّاً ، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي ، واتِّباع الشهوات ، فكأنَّهم مأمورون بذلك؛ لتسبب إيلاء النعمة فيه ، وإنما خولهم فيها ليشكروا .

ثم قال : « فإن قلت : فهلاً زعمت أن معناه : أمرناهم بالطاعة ففسقوا؟ قلت : لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز ، فكيف حذف ما لا دليل قائم على نقيضه؟ وذلك أن المأمور به ، إمَّا حذف لأنَّ « فَفَسَقُوا » يدلُّ عليه ، وهو كلامٌ مستفيضٌ؛ يقال : « أَمَرْتُهُ ، فَقَامَ » و « أَمَرْتُهُ فَقَرَأَ » لا يفهم منه إلاَّ أن المأمور به قيامٌ أو قراءةٌ ، ولو ذهبت تقدّر غيره ، رمت من مخاطبك علم الغيب ، ولا يلزم [ على ] هذا قولهم : أمرته ، فعصاني « أو قَلِمَ يَمْتَثِلُ » لأنَّ ذلك منافٍ للأمر مناقضٌ له ، ولا يكون ما يناقض الأمر مأموراً به ، فكان محالاً أن يقصد أصلاً؛ حتّى يجعل دالاً على المأمور به ، فكان المأمور به في هذا الكلام غير منويٍّ ، ولا مراد؛ لأن من يتكلم بهذا الكلام لا ينوي لأمره مأموراً به؛ فكأنه يقول : كان مني أمر ، فكان منه طاعة ، كما أن من يقول : « فلان يأمر وينهى ، ويعطي ويمنع » لا يقصد مفعولاً .  
 فإن قلت : هلا كان ثبوت العلم بأنَّ الله لا يأمر بالفحشاء دليلاً على أن المراد : أمرناهم بالخير؟ .

(10/257)

قلت : لأنَّ قوله « فَفَسَقُوا » يدافعه؛ فكأنك أظهرت شيئاً ، وأنت تضمّر خلافه ، ونظير « أَمَرَ » : « شاء » في أن مفعوله استفاض حذف مفعوله؛ لدلالة ما بعده عليه؛ تقول : لو شاء ، لأحسن إليك ، ولو شاء ، لأساء إليك ، تريد : لو شاء الإحسان ، ولو شاء الإساءة ، ولو ذهبت تضمّر خلاف ما أظهرت ، وقلت : قد دلتُ حال من أسندت إليه المشيئة أنه من أهل الإحسان ، أو من أهل الإساءة ، فاترك الظاهر المنطوق ، وأضمر ما دلت عليه حال المسند إليه المشيئة ، لم تكن على سدادٍ .

وتتبعه أبو حيان في هذا ، فقال : أمّا ما ارتكبه من المجاز ، فبعيد جدّاً ، وأما قوله : « لأنَّ حذف ما لا دليل عليه غير جائز » فتعليلٌ لا يصح فيما نحن بسبيله ، بل ثمَّ ما يدل على حذفه ، وقوله : « فكيف يحذف ما الدليل على نقيضه قائم » إلى « علم الغيب » فنقول : حذف الشيء تارة يكون لدلالة موافقه عليه ، ومنه ما مثّل به في قوله « أَمَرْتُهُ ، فَقَامَ » ، وتارة يكون لدلالة خلافه أو ضده ، أو نقيضه؛ كقوله تعالى : { وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } [ الأنعام : 13 ] أي : ما سكن وتحرك ، وقوله : { سَرَّابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ } [ النحل : 81 ] ، أي :

والبرد ، وقول الشاعر : [ الوافر ]  
3391- وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضًا ... أَرِيدُ الْحَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي  
أَلْحَيْرَ الَّذِي أَتَا أَتْعِيهِ ... أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَّبِعِينِي  
أي : وَأَجْتَنِبُ الشَّرَّ ، وتقول : « أَمَرْتُهُ ، فَلَمْ يُحْسِنْ » فليس المعنى : أمرته  
بعدم الإحسان ، بل المعنى : أمرته بالإحسان ، فلم يحسن ، والآية من هذا  
القبيل ، يستدل على حذف التقيض بنقيضه ، كما يستدل على حذف النظير  
بنظيره ، وكذلك : « أَمَرْتُهُ ، فَأَسَاءَ إِلَيَّ » ليس المعنى : أَمَرْتُهُ بالإساءة ، بل  
أمرته بالإحسان ، وقوله : « وَلَا يَلَزُمُ هَذَا قَوْلُهُمْ :  
أَمَرْتُهُ فَعَصَانِي » نقول : بل يلزم ، وقوله « لَأَنَّ ذَلِكَ مَنَافٍ » أي : لَأَنَّ الْعَصِيَانَ  
مَنَافٍ ، وهو كلامٌ صحيح ، وقوله : « فَكَانَ الْمَأْمُورُ بِهِ غَيْرَ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ وَلَا مَنُوي  
» لا يسلم بل مدلولٌ عليه ومنويٌ لا دلالة الموافق بل دلالة المناقض ؛ كما بيَّنا ،  
وقوله : « لَا يَتَوَي مَأْمُورًا بِهِ » لَا يَلْسَمُ ، وقوله « لَأَنَّ قَفَسُوا » يدافعه ،  
إلى آخره « قلنا : نعم ، نوى شيئاً ، وبظهر خلافه ؛ لَأَنَّ نَقِيضَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وقوله  
: ونظير « أَمَرَ » « شَاءَ » ليس نظيره ؛ لَأَنَّ مَفْعُولَ « أَمَرَ » كَثَرَ التَّصْرِيحَ بِهِ .  
قال سبحانه جل ذكره : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ } [ الأعراف : 28 ] { أَمَرَ  
رَبِّي بِالْقِسْطِ } [ الأعراف : 29 ] { أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا } [ الطور :  
32 ] ، وقال الشاعر : [ البسيط ]  
3392- أَمَرْتُكَ الْحَيْرَ فَاَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ .....  
قال شهاب الدين رحمه الله : والشَّيْخُ رَدُّ عَلَيْهِ رَدٌّ مُسْتَرِيحٌ مِنَ النَّظَرِ ، وَلَوْ لَا  
خَوْفُ السَّامَةِ عَلَى النَّاطِرِ ، لَكَانَ لِلنَّظَرِ فِي كِلَاهُمَا مَجَالٌ .

(10/258)

قال ابن الخطيب : ولقائل أن يقول : كما أن قوله : « أَمَرْتُهُ » ، فَعَصَانِي «  
يدل على أن المأمور به شئ غير المعصية من حيث إن المعصية منافية للأمر  
مناقضة له ، فكذلك قوله : أمرته ففسق يدل أن المأمور به شيء غير الفسق ؛  
لأن الفسق عبارة عن الإتيان  
بضد المأمور به ، فكونه فسقاً ينافي كونه مأموراً به ، كما أن كونها معصية  
ينافي كونها مأموراً بها ؛ فوجب أن يدل هذا اللفظ على أن المأمور به ليس  
بفسق ، وهذا في غاية الظهور .  
الوجه الثاني : أن « أَمَرْتَا » بمعنى كَثَرْتَا قال الواحدي : العرب تقول : أَمَرَ  
القومُ : إذا أكثرُوا . ولم يرض به الزمخشري في ظاهر عبارته ، فإنه قال :  
وفسر بعضهم « أَمَرْتَا » بـ « كَثَرْتَا » وجعله من باب : « فَعَلْتُهُ ، فَفَعَلْتُ » كـ  
تَبَرَّئْتُ فَتَبَّرْتُ . وفي الحديث : « حَيْرُ الْمَالِ سَكَةٌ مَابُورَةٌ ، وَمُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ » ،  
أي : كثيرة التناج . وقد حكى أبو حاتم هذه اللغة ، يقال : أَمَرَ الْقَوْمَ ، وأمرهم  
الله ، ونقله الواحدي عن أهل اللغة ، وقال أبو علي : « الْجَيِّدُ فِي « أَمَرْتَا » أَنْ  
يَكُونَ بِمَعْنَى « كَثَرْتَا » وَاسْتَدَلَّ أَبُو عبيدة بما جاء في الحديث ، فذكره ؛ يقال :  
أَمَرَ اللَّهُ الْمَهْرَةَ ، أي : كَثُرَ وَلَدُهَا ، قال : « وَمَنْ أَنْكَرَ » أَمَرَ اللَّهُ الْقَوْمَ « أي :  
كَثُرَهُمْ [ لم يلتفت إليه ؛ لثبوت ذلك لغة ] ويكون مَمَّا لَزِمَ وَتَعَدَى بِالْحَرَكَةِ  
المختلفة ؛ إذ يقال : أَمَرَ الْقَوْمَ ، كَثُرُوا ، وأمرهم الله : كَثُرَهُمْ ] ، وهو من باب  
المطاوعة : أَمَرَهُمُ اللَّهُ ، فَاتَمَرُوا ، كقولك : سَتَرَ أَلَهُ عَيْنَهُ ، فَسَتَرَتْ ، وَجَدَعَ  
أَنْقَهُ فَجَدَعَ ، وَثَلَمَ سِنَّهُ ، فَثَلَمَتْ .

وقرأ الحسن ، ويحيى بن يعمر ، وعكرمة « أَمْرًا » بكسر الميم؛ بمعنى « أَمْرًا » بالفتح ، حكى أبو حاتم ، عن أبي زيد : أنه يقال : « أَمَرَ الله [ ماله ] ، وأمره » بفتح الميم وكسرها ، وقد ردَّ الفراء وهذه القراءة ، ولا يلتفت لردِّه؛ لثبوتها لغة بنقل العدول ، وقد نقلها قراءة عن ابن عباس أبو جعفر ، وأبو الفضل الرازيُّ في « لوامحه » فكيف تردُّ؟ .

وقرأ عليُّ بن أبي طالب ، وابن أبي إسحاق وأبو رجاء - رضي الله عنهم - في آخرين « أَمْرًا » بالمدِّ ، ورويت هذه قراءة عن ابن كثير وأبي عمرو ، وعاصم ونافع ، واختارها يعقوب ، والهمزة فيه للتعدية .

وقرأ عليُّ أيضاً ، وابن عباس ، وأبو عثمان النهديُّ : « أَمْرًا » بالتشديد ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنَّ التضعيف للتعدية ، عدَّاه تارة بالهمزة ، وأخرى بتضعيف العين ، كأخرجه وخرَّجته .

والثاني : أنه بمعنى جعلناهم أمراء ، واللازم من ذلك « أَمَّرَ » ق لالفارسي : « لا وجه لكون » أَمْرًا « من الإمارة؛ لأنَّ رئاستهم لا تكون إلا لواحد بعد واحد ، والإهلاك إنما يكون في مدَّة واحدة » . وُرِّدَ على الفارسي : بأنَّ لا نسلم أنَّ الأمير هو الملك؛ حتى يلزم المترف إذا ملك ، ففسق ، ثم كذلك ، كثر الفساد ، ونزل بهم على الآخر من ملوكهم العذاب ، واختار أبو عبيدة قراءة العامة وقال : فإنَّ المعاني الثلاثة تجتمع فيها ، يعني : المر ، والإمارة ، والكثير .

(10/259)

المترف في اللغة : المُتَعَمِّم ، والغنيُّ : الَّذِي قد أبطرتة التَّعَمَّة ، وسعة العيش . قوله تعالى : { فَفَسَقُوا فِيهَا } أي : خرجوا عمَّا أمرهم الله . { فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ } : أي : وجب عليها العذاب . { فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا } أي : خَرَّبْنَاهَا ، وأهلكنا من فيها ، وهذا كالتقرير ، لقوله - تعالى - : { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا } [ الإسراء : 15 ] . وقوله تعالى : { وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَّهَاتِ رُسُلًا } [ القصص : 59 ] .

فصل في الاحتجاج لأهل السنة

استدلَّ أهل السنة بهذه الآية على صحَّة مذهبهم من وجوه : الأول : أنَّ ظاهر الآية يدلُّ على أنَّه تعالى أراد إهلاكهم ابتداءً ، ثم توسَّل إلى إهلاكهم بهذا الطريق؛ وهذا يدلُّ على أنَّه - تعالى - إنما خصَّ المترفين بذلك الأمر لعلمه بأنَّهم يفسقون ، وذلك يدلُّ على أنَّه تعالى أراد منهم الفسق . الثالث : أنه - تعالى - قال : { فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ } أي : حقَّ عليها القول بالتَّعْذِيب والكفر ، ومتى حقَّ عليها القول بذلك ، امتنع صدور الإيمان منهم؛ لأنَّ ذلك لا يستلزم انقلاب خبر الله الصدق كذباً ، وذلك محالٌ ، والمفضي إلى المحال محالٌ .

قال الكعبيُّ - رحمه الله - إنَّ سائر الآيات دلَّت على أنَّه - تعالى - لا يبتدئ بالتعذي والإهلاك؛ لقوله تعالى { إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ } [ الرعد : 11 ] . وقوله عزَّ وجلَّ : { مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَائِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ } [ النساء : 147 ] وقوله - عز ذكره : { وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ } [ القصص : 59 ] .

وكلُّ هذه الآيات تدل على أنه لا يبتدئ بالإضرار ، وأيضاً : ما قبل هذه الآية يدلُّ علي هذا المعنى ، وهو قوله - تعالى - : { مَن اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ } [ الإسراء : 15 ] .  
ومن المحال أن يقع بين آيات القرآن تناقض؛ فثبت أن هذه الآيات محكمة ، والآيات التي نحن في تفسيرها مجملة؛ فيجب حمل هذه الآية علتك الآيات .  
واعلم أن أحسن الناس كلاماً في تأويل هذه الآية على وجه يوافق قول المعتزلة : « القَّالُ » - رحمه الله تعالى - فإنه ذكر وجهين :  
الأول : أنه - تعالى - أخبر أنه لا يعذب أحداً بما يعلمه منه ، ما لم يعمل به أي : لا يجعل علمه حجة على من علم أنه إذا أمره عصاه ، بل يأمره ، فإذا ظهر عصيانه للناس ، فحينئذ يعاقبه .  
وقوله - تعالى - : { وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا } .  
معناه : وإذا أردنا إمضاء ما سبق من القضاء بإهلاك قوم بظهور معاصيهم ، فحينئذ { أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا } . أي : أمرنا المنعمين فيها المتعززين الظانين أن أموالهم وأولادهم وأنصارهم ترد عنهم بأسنا بالإيمان والعمل بشرائع ديني ، على ما يبلغهم عني رسولي ، ففسقوا ، فحينئذ يحق عليهم القضاء السابق بإهلاكهم ، لظهور معاصيهم ، فحينئذ أدمرنا .

(10/260)

والحاصل : أن المعنى : وإذا أردنا أن نهلك قرية بسبب علمنا بأنهم لا يقدمون إلا على المعصية لم نكتف [ في تحقيق ] ذلك الإهلاك بمجرد ذلك العلم ، بل أمرنا مترفيها ، ففسقوا ، فإذا ظهر منهم ذلك الفسق ، فحينئذ نوقع العذاب الموعود به .  
الوجه الثاني : أن التأويل : وإن أردنا أن نهلك قرية بسبب ظهور المعاصي من أهلها ، لم نعالجهم بالعذاب في أول ظهور المعاصي بينهم ، بل أمرنا مترفيها بالرجوع عن تلك المعاصي .  
وإنما خص المترفين بذلك الأمر؛ لأن المترف هو المنعم ، ومن كثرت نعمة الله عليه ، كان قيامه بالشكر واجب ، فإذا أمرهم بالتوبة والرجوع عن المعاصي مرة بعد أخرى ، مع أنه لا يقطع عنهم تلك النعم ، بل يزيدنا حالاً بعد حال ، فحينئذ يظهر عنادهم وتمردهم وبعدهم عن الرجوع عن الباطل إلى الحق ، فحينئذ يصب الله البلاء عليهم صباً . ثم قال القلال - رحمه الله - : وهذان التأويلان راجعان إلى أن الله - تعالى - أخبر عن عباده أنه لا يعاجل بالعقوبة أمة ظالمة؛ حتى يعذر إليهم غاية الإعذار ، الذي يقع منه اليأس من إيمانهم ، كما قال - تعالى - في قوم نوح - عليه السلام - : { وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فِجَارًا كَفَّارًا } [ نوح : 27 ] ، وقال عز وجل : { أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدَّ أَمَنَ } [ هود : 36 ] وقال تعالى في غيرهم : { فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ } [ الأعراف : 101 ] فأخبر الله تعالى عنهم أولاً أنه لا يظهر العذاب إلا بعد بعثة الرسل ، ثم أخبر ثانياً في هذه الآية : أنه - تعالى - إذا بعث الرسل أيضاً ، فكذبوا ، لم يعاجلهم بالعذاب ، بل يتابع عليهم النصائح والمواعظ ، فإن بقوا مصرين ، فهناك ينزل عليهم عذاب الاستئصال .  
وأجاب الجبائي فقال : ليس المراد من الآية أنه تعالى يريد إهلاكهم قبل أن يعصوا ويستحقوا ذلك؛ لأنه لا يظلم ، وهو على الله محال ، بل المراد من

الإرادة قرب تلك الحالة ، فكان التقدير : وإذا قرب وقت إهلاك قرية أمرنا متر فيها ، ففسقوا فيها ، وهو كقول القائل : إذا أراد المريض أن يموت ازدادت أمراضه شدة ، وإذا أراد التجر أن يفتقر أتاه الخسران من كل جهة ، وليس المراد أن المريض يريد أن يموت على الذنوب ، والتاجر يريد أن يفتقر ، وإنما يعنون أنه سيصير كذلك؛ فكذا هاهنا .  
واعلم أن هذه الوجوه جواب عن الوجه الأول من الوجوه الثلاثة المتقدمة في التمسك بهذه الآية ، وكلها عدول عن ظاهر اللفظ ، وأما الوجه الثاني والثالث فبقي سليماً عن الطعن .

(10/261)

وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا (17)

والمراد منه أن الطريق الذي ذكرناه هو عادتنا مع الذين يفسقون ، ويتمردون فيما تقدم من القرون الذين كانوا بعد نوح؛ حادٍ وثمود ، وغيرهم ، ثم إنه - تعالي - خاطب رسوله - صلوات الله عليه - بما يكون خطاباً وردعاً وزجراً للكُلِّ ، فقال جل ذكره : { وكفى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا } وهذا تخويف لكفار « مكة » .  
و « كَمْ » نصب بأهلكنا ، و « مِنَ الْقُرُونِ » تمييز ل « كَمْ » و « مِنْ بَعْدِ نُوحٍ » : « مِنْ » لابتداء الغاية ، والأولى للبيان ، فلذلك اتَّحَدَ متعلقهما ، وقال الحوفي : « الثانية بدل من الأولى » ، وليس كذلك؛ لاختلاف معنيهما ، والباء بعد « كَفَى » تقدم الكلام عليها ، وقال ابن عطية : « إنما يجاء بهذه الباء في موضع مدح أو ذم » والباء في « بِذُنُوبِ » متعلقة ب « خَبِيرًا » وعلقها الحوفي ب « كَفَى » .  
قال افراء - رحمه الله - : لو ألغيت الباء؛ من قوله : « بِرَبِّكَ » جاز ، وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به أو يذم؛ كقولك : كفاك به ، وأكرم به رجلاً ، وطاب بطعامك طعاماً ، وجاد بثوبك ثوباً .  
أما إذا لم يكن مدحاً أو ذمّاً ، لم يجر دخولها ، فلا يجوز أن يقال : « قَامَ بِأَخِيكَ » وأنت تريد : « قَامَ أَخُوكَ » .

فصل في مقدار القرن

قال عبد الله بن أبي أوفى : القرنُ : عشرون ومائة سنة ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أول قرنٍ ، وكان آخره يزيد بن معاوية ، وقيل : مائة سنة .

رُوِيَ عن محمد بن القاسم عن عبد الله بن بسر المازني : أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على رأسه ، وقال : « سَيَعِيشُ هَذَا الْعُلَامَ قَرْنًا » وقال محمد بن القاسم - رضي الله عنه - : فما زلنا نعدُّ له؛ حتى تمت له مائة سنة ، ثم مات .

وقال الكلبي : ثمانون سنة .

وقيل : أربعون سنة .

(10/262)



مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَذْجُورًا (18) وَمَنْ أَدَّ الْأَخْرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ قَوْلَيْكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا (19) كَلَّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا (20)

قوله - تعالى- : { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ } الآية .  
« مَنْ » شرطية ، و « عَجَّلْنَا » جوابها ، و « ما يشاء » مفعولها ، و « لِمَنْ نُرِيدُ » بدل بعض من كل ، من الضمير في « لَهُ » بإعادة العامل ، و « لِمَنْ نُرِيدُ » تقديره : لمن نريد تعجيله له .  
[ قوله : ] « ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ » « جَعَلَ » هنا تصيرية .  
وقوله : « يَصْلَاهَا » الجملة حال : إمَّا من الضمير في « لَهُ » وإمَّا من « جَهَنَّمَ » و « مَذْمُومًا » حال من فاعل « يَصْلَاهَا » قيل : وفي الكلام حذف ، وهو حذف المقابل؛ إذ الأصل : من كان يريد العاجلة ، وسعى لها سعيها ، وهو كافرٌ لدلالة ما بعده عليه ، وقيل : بل الأصل : من كان يريد العاجلة بعمله للأخرة كالمنافق .

ومعنى « يَصْلَاهَا » : يدخلها .  
« مَذْمُومًا » : مطروداً ، « مَذْجُورًا » : مُبْعَدًا .  
وقوله : « سَعَى لَهَا » : فيه وجهان :  
أحدهما : أنه مفعول به؛ لأنَّ المعنى : وعمل لها عملها .  
والثاني : أنه مصدر ، و « لَهَا » أي : من أجلها .  
والجملة من قوله : « وَهُوَ مُؤْمِنٌ » هذه الجملة حال من فاعل « سَعَى » .  
قوله تعالى : { كَلَّا نُمِدُّ } : « كَلَّا » منصوب ب « نُمِدُّ » و « هَؤُلَاءِ » بدل ، « وَهَؤُلَاءِ » : عطف عليه ، أي : كلٌّ فريق نمدُّ هَؤُلَاءِ الساعين بالعاجلة ، وهؤلاء الساعين للأخرة ، وهذا تقدير جيد ، وقال الزمخشري في تقديره : « كلٌّ واحدٍ من الفريقين [ نُمِدُّ ] » . قال أبو حيان : « كذا قدره الزمخشري ، وأعربوا » هَؤُلَاءِ « بدلاً من « كَلَّا » ولا يصح أن يكون بدلاً مِنْ « كل » على تقدير : كلٌّ واحدٍ؛ لأنَّه إذ ذاك بدل كلٍّ من بعض ، فينبغي أن يكون التقدير : كل الفريقين » .

و « مِنْ عَطَاءِ » متعلق ب « نُمِدُّ » والعطاء اسم مصدر واقع موقع اسم المفعول .

والمحظور : الممنوع ، وأصله من الحظر ، وهو : جمعُ الشيء في حظيرة ، والحظيرة : ما يعمل من شجرٍ ونحوه؛ لتأوي إليه الغنم ، والمحتظرُ : من يعمل الحظيرة .

فصل

قال القفال - رحمه الله - : هذه الآية داخله في معنى قوله : { وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْرَمْتَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ } [ الإسراء : 13 ] : ومعناه : أن العمال في الدنيا قسان :

منهم من يريد بعمله الدنيا والرياسة ، فهذا يأنف من الانقياد للأنبياء - عليه الصلاة والسلام- ، والدخول في طاعتهم؛ خوفاً من زوال الرِّياسة عنهم ، فهذا قد جعل طائر نفسه شؤماً؛ لأنه في قبضة الله؛ فيؤتبه الله في الدنيا منها قدراً لا كما يشاء ذلك الإنسان ، بل كما يشاء الله .

بل إن عاقبته جهنم يدخلها فيصلها بحرّها مذموماً ملوماً ، مدحوراً مطروداً  
من رحمة الله .

وفي لفظ هذه الآية فوائد :

أحدها أنّ العقاب عبارة عن مضرة مقرونة بالإهانة بشرط أن تكون دائمة  
خالية عن المنفعة .

وثانيها : أن من الجهال من إذا ساعدته الدنيا اغترب بها ، وطنّ أن ذلك لأجل  
كرامته على الله - تعالى - فيبين - تعالى - بهذه الآية أن مساعدة الدنيا لا ينبغي  
أن يستدل بها على رضا الله تعالى لأنّ الدنيا قد تصلح مع أنّ عاقبتها المصير  
إلى العذاب والإهانة ، فهذا الإنسان أعماله تشبه طائر السوء في لزومها له ،  
وكونها سائقة له إلى أشدّ العذاب .

وثالثها : قوله : { لِمَنْ تُرِيدُ } يدلّ على أنّه لا يحصل الفوز بالدنيا لكلّ أحدٍ ، بل  
كثير من الكفار يعرضون عن الدين في طلب الدنيا ، ثم يبقون محرومين عن  
الدنيا ، وعن الدين ، فهؤلاء هم الأخسرون أعمالاً الذي ضلّ سعيهم في الحياة  
الدنيا ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

وأما القسم الثاني : وهو قوله تعالى : { وَمَنْ أَرَادَ الآخرةَ وَسعى لَهَا سَعْيَهَا  
وَهُوَ مُؤْمِنٌ } فشرط تعالى فيه ثلاثة شروطٍ »

أحدها : أن يريد بعمله الآخرة أي : ثواب الآخرة ، فإنه إن لم ينو ذلك ، لم ينتفع  
بذلك العمل ؛ لقوله تعالى : { وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاّ مَا سعى } [ النجم : 37 ]  
وقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

والثاني : قوله جلّ ذكره : { وَسعى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ } ، وذلك يقتضي أن  
يكون ذلك العمل من باب القرب والطاعات ، وكثير من الضلال يتقربون بعبادة  
الأوثان ، ولهم فيها تاويلان :

أحدهما : أنهم يقولون : إله العالم أجلُّ وأعظم من أن يقدر الواحد منّا على  
إظهار عبوديته ، وخدمته ، ولكن غاية قدرتنا أن نشتغل بعبودية بعض المقربين  
من عباد الله ، مثل أن نشتغل بعبادة الكواكب ، أو ملكٍ من الملائكة ، ثم إنّ  
الملك أو الكواكب يشتغلون بعبادة الله - تعالى - .

فهؤلاء يتقربون إلى الله - تعالى - بهذا الطريق ، وهذه طريق فاسدة ، فلا جرم  
لم ينتفع بها .

والتاويل الثاني : أنهم قالوا : اتخذنا هذه التماثيل على صور الأنبياء والأولياء ،  
والمراد من عبادتها أن يصير أولئك الأنبياء والأولياء شعفاءنا عند الله - تعالى - ،  
وهذا الطريق أيضاً فاسد؛ فلا جرم لم ينتفع بها .

وأيضاً : نقل عن الجنيد أنّهم يتقربون إلى الله - تعالى - بقتل أنفسهم تارة ،  
وبإحراق أنفسهم أخرى ، وهذا الطريق أيضاً فاسد ، فلا جرم لم ينتفع بها ،  
وكذا القول في جميع فرق المبطلين الذين يتقربون إلى الله - تعالى -  
بمذاهبهم الباطلة .

والشرط الثالث : قوله تعالى : { وَهُوَ مُؤْمِنٌ } .

وهذا الشرط معتبر؛ لأنّ الشرط في كون أعمال البرّ موجبة للثواب هو الإيمان ،  
فإذا لم يوجد ، لم يحصل المشروط ، ثمّ إنه - تعالى - أخبر أنّ عند حصول  
هذه الشرائط يصير السعي مشكوراً ، والعمل مبروراً .

واعلم أن الشُّكر عبارة عن مجموع أمور ثلاثة :  
اعتقاد كونه محسباً في تلك الأعمال ، والثناء عليه بالقول ، والإتيان بأفعال تدلُّ  
على كونه معظماً عند ذلك الشَّاكر ، والله - تعالى - يعامل المطيعين بهذه  
الأمور الثلاثة ، فإنَّه تعالى عالمٌ بكونهم محسنين في تلك الأعمال ، وإنه تعالى  
يشي عليهم بكلامه؛ وإنَّه تعالى يعاملهم بمعاملة دالة على كونهم مطيعين عند  
الله - تعالى - .

وإذا كان مجموع هذه الثلاثة حاصلًا ، كانوا مشكورين على طاعتهم من قبل  
الله - تعالى - .

يروى في كتب المعتزلة : أنَّ جعفر من حرب حضر عنده رجل من أهل السِّنة ،  
وقال : الدليل على أن الإيمان حصل بخلق الله تعالى : أنا نشكر على الإيمان ،  
ولو لم يكن الإيمان حاصلًا بإيجاده ، لامتنع أن نشكره عليه؛ لأنَّ مدح الإنسان  
وشكره على ما ليس من عمله قبيحٌ . قال الله - تعالى - : { وَيُحِبُّونَ أَنْ  
يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا } [ آل عمران : 188 ] .

فعجز الحاضرون على الجواب ، فدخل ثمامة بن الأشرس ، وقال : إنَّا نمدحُ  
الله - تعالى - ونشكره على ما أعطانا من القدرة ، والعقل ، وإنزال الكتب ،  
وإيضاح الدلائل ، والله - تعالى - يشكرنا على فعل الإيمان ، قال الله - تعالى - :  
{ قَالُوا لَكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا } قالوا : فضحك جعفر بن حربٍ وقال : صعبت  
المسألة ، فسهلت .

واعلم أن قولنا : مجموع القدرة مع الداعي يوجبُ الفعل كلاً واضح؛ لانه «  
تعالى» هو الذي أعطى الموجب التام لحصول الإيمان ، فكان هو المستحقُّ  
للسُّكر ، ولما حصل الإيمان للعبد ، وكان الإيمان موجباً للسَّعادة التَّامة ، صار  
العبدُ أيضاً مشكوراً ، ولا منافاة بين الأمرين .

فصل

اعلم أنَّ كلَّ من أتى بفعلٍ ، فإنَّما أن يقصد به تحصيل خيراتِ الدنيا ، أو تحصيل  
الآخرة ، أو يقصد به مجموعهما ، أو لم يقصد به واحد منهما .  
فإن قصد به تحصيل خيراتِ الدنيا فقط ، أو تحصيل الآخرة فقط ، فالله -  
تعالى - ذكر حكم هذين القسمين في هذه الآية ، وأما القسمُ الثالثُ فينقسمُ  
ثلاثة أقسامٍ : إمَّا أن يكون طلب الآخرة راجحاً أو مرجوحاً ، أو يكون الطلبان  
متعادلين .

فإن كان طلب الآخرة راجحاً ، فهل يكون هذا العمل مقبولاً عند الله تعالى  
بحيث يحتمل أن يقال : إنه غير مقبولٍ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم حاكياً  
عن الله - تعالى - أنه قال : « أَتَا أَعْتَى الْأَعْيَاءِ عَنِ الشَّرِكِ مِنْ عَمَلٍ عَمَلًا  
أَشْرَكَ فِيهِ عَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشَرِيكُهُ

. » وأيضاً : طلب رضوانِ الله - تعالى - إما أن يكون سبباً مستقلاً بكونه باعثاً  
على ذلك الفعل ، وداعياً إليه ، وإمَّا ألا يكون . فإن كان الأول امتنع أن يكون  
لغيره مدخلٌ في ذلك البعث والدعاء؛ لأنَّ الحكم إذا أسند إلى سبب كامل تامٍّ ،  
امتنع أن يكون لغيره مدخل فيه ، وإن كان الثاني ، فيكون الدَّاعي إلى ذلك  
الفعل هو المجموع ، وذلك المجموع ليس هو طلب الرضوان من الله - تعالى -؛  
لأنَّ المجموع الحاصل من الشَّيء ومن غيره يجب أن يكون مغايراً لطلب  
رضوانِ الله؛ فوجب ألا يكون مقبولاً ، ويحتمل أن يقال : لما كان طلب الآخرة  
راجحاً على طلب الدنيا تعارض المثلُّ بالمثل ، فيبقى القدر الزائدُ داعية خالصة  
لطلب الآخرة؛ فوجب كونه مقبولاً .

(10/265)

---

وَأَمَّا إِذَا كَانَ طَلِبُ الدُّنْيَا وَطَلِبُ الآخِرَةِ مُتَعَادِلَيْنِ ، أَوْ كَانَ طَلِبُ الدُّنْيَا رَاجِحًا ،  
فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ خَيْرٌ مِمَّا إِذَا كَانَ طَلِبُ  
الدُّنْيَا خَالِيًا بِالْكَلْبَةِ عَنِ الطَّلَبِ الآخِرَةِ .  
وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، وَهُوَ الإِقْدَامُ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ دَاعٍ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ  
صُدُورَ الْفِعْلِ مِنَ الْقَادِرِ ، هَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُصُولِ الدَّاعِي أَمْ لَا ؟ .  
فَالَّذِينَ يَقُولُونَ : إِنَّهُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى حُصُولِ الدَّاعِي ، قَالُوا : هَذَا الْقِسْمُ مَمْتَنِعٌ  
الْحُصُولِ ، وَالَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ ، قَالُوا : هَذَا الْفِعْلُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْبَاطِنِ ،  
وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ .  
فَصَلِّ فِي مَعْنَى الآيَةِ

مَعْنَى الآيَةِ أَنَّهُ تَعَالَى يَمُدُّ الْفَرِيقَيْنِ بِالْأَمْوَالِ ، وَيُوسِّعُ عَلَيْهِمَا فِي الرِّزْقِ ، وَالْعَزَّةُ  
وَالزُّيْنَةُ فِي الدُّنْيَا ؛ لِأَنَّ عَطَاءَهُ لَيْسَ بِضَيْقٍ عَلَى أَحَدٍ مُؤْمِنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ؛ لِأَنَّ  
الْكُلَّ مَخْلُوقٌ فِي دَارِ الْعَمَلِ ؛ فَوَجِبَ إِزَاحَةُ الْعَذْرِ وَإِزَالَةُ الْعَلَّةِ عَنِ الْكُلِّ .  
وَالتَّنْوِينِ فِي « كَلَّا » عَوْضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، أَي كَلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ .

(10/266)

---

اُنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا (21)

« كَيْفَ » نَصَبٌ : إِهْمًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ ، وَإِمَّا عَلَى الْحَالِ ، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ لـ  
« اُنْظُرْ » بِمَعْنَى فِكْرٍ ، أَوْ بِمَعْنَى أَبْصُرْ .  
وَالْمَعْنَى : أَنَا أَوْصَلْنَا إِلَى مُؤْمِنٍ ، وَقَبَضْنَا عَنْ مُؤْمِنٍ آخَرَ ، وَأَوْصَلْنَا إِلَى كَافِرٍ ،  
وَقَبَضْنَا عَنْ كَافِرٍ آخَرَ ، وَقَدْ بَيَّنَّ - تَعَالَى - وَجْهَ الْحَكْمَةِ فِي هَذَا التَّفَاوُتِ ، فَقَالَ  
جَلَّ ذِكْرُهُ : { تَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ  
بَعْضٍ دَرَجَاتٍ } [ الزَّخْرَفُ : 32 ] .  
وَقَالَ تَعَالَى فِي آخِرِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ : { وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ }  
[ الْأَنْعَامُ : 165 ] الآيَةِ .  
ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : { وَلِلآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا } أَي : مِنْ دَرَجَاتِ الدُّنْيَا ،  
وَمِنْ تَفْضِيلِ الدُّنْيَا ، وَالمَعْنَى : أَنَّ الآخِرَةَ أَعْظَمُ وَأَشْرَفُ مِنَ الدُّنْيَا .  
أَي : أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، وَالْكَافِرِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ ، فَتُظْهِرُ فَضِيلَةَ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : { أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ  
مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا } [ الْفُرْقَانُ : 24 ] .

(10/267)

---

لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَحْدُومًا (22)

لما بيّن تعالى أن النَّاسَ فريقان؛ منهم : من يريد بعمله الدنيا فقط ، وهم أهل العذاب ، ومنهم : من يريد طاعة الله ، وهم أهل الثواب ، ثم بشرط في ذلك ثلاثة شروط : أن يريد الآخرة ، وأن يعمل عملاً ، ويسعى سعياً موافقاً لطلب الآخرة ، وأن تكون مؤمناً لا جرم فصل في هذه الآية تلك المجملات ، فبدأ أولاً بشرح حقيقة الإيمان ، وأشرف أجزاء الإيمان هو التوحيد ، ونفي الشرك ، فقال عزّ وعلا : { لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ } .

ثم ذكر عقبيه سائر الأعمال التي يكونُ المشتغلُ بها ساعياً سعي الآخرة . قال المفسرون : الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره كقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ } [ الطلاق : 1 ] وقيل : الخطاب للإنسان ، وهذا أولى؛ لأنَّه تعالى عطف عليه قوله - تعالى - : وقيل : الخطاب للإنسان ، وهذا أولى؛ لأنَّه تعالى عطف عليه قوله تعالى - : { وَيُقَضَىٰ لِرَبِّكَ الْأَلْفُ بَعْدَ النَّبَاةِ } [ الإسراء : 23 ] إلى قوله تعالى : { إِمَّا يَنْتَحِرَنَّ مِنْكُمُ الْمَالَ بَعْضُهُ مِنْ أَيْدِيكُمْ فَیُؤْتَاهُ اللَّهُ لَبِيبًا عَلِيمًا } [ الإسراء : 23 ] .

وهذا لا يليق بالنبي صلوات الله وسلامه عليه - لأنَّ أبويه ما بلغا الكبر عنده . الأول : أن المشرك كاذب ، والكاذب يستوجب الذمَّ ، والخذلان . الثاني : أنه لما ثبت بالدليل : أنه لا إله ولا مدبّر إلا الواحد الأحد ، فحينئذ : يكون جميع النعم حاصله من الله - تعالى - ، فمن أشرك بالله ، فقد أضاف بعض تلك النعم إلى غير الله ، مع أن الحق أن كلها من الله ، فحينئذ يستحق الذمَّ؛ لأنَّ المستحقَّ للشكر على تلك النعم هو الخالق لها ، فلمَّا جحد كونها من الله - تعالى - فقد قابل إحسان الله - تعالى - بالإساءة والجحود ، فاستوجب الذمَّ ، ويستحقُّ الخذلان؛ لأنَّه لما أثبت لله شريكاً ، استحقَّ أن يفوض أمره إلى ذلك الشريك ، ولمَّا كان ذلك الشريك معدوماً ، بقي بلا ناصرٍ ولا حافظٍ ولا معين ، وذلك عينُ الخذلان .

الثالث : أن الكمال في الوحدة ، والنقصان في الكثرة ، فمن أثبت الشريك ، فقد وقع في جانب النقصان .

قوله تعالى : { فَتَقَعْدَ } : يجوز أن تكون على بابها ، فينتصب ما بعدها على الحال ، ويجوز أن تكون بمعنى « صار » فينتصب على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزمخشريُّ ، وأنشدوا في ذلك .

3393- لَا يُفْنِعُ الْجَارِيَةَ الْخِصَابُ ... وَلَا الْوَسَّاحَانَ وَلَا الْجِلْبَابُ  
مِنْ دُونَ أَنْ تَلْتَقِيَ الْأَرْكَابُ ... وَيَقْعَدَ الْأَيْرُ لَهُ لِعَابُ

أي : وبصير ، و البصريون لا يقيسون هذا ، بل يقتصرون به على المثل في قولهم : « شَحَدَ شَفْرَتَهُ؛ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرَبَةٌ » .

وقال الواحديُّ : « فَتَقَعْدَ » : انتصب؛ لأنَّه وقع بعد الفاء؛ جواباً للنهي ، وانتصابه بإضمار « أن » كقولك : لا تنقطع عنَّا ، فنحيفوك ، والتقدير : لا يكن منك انقطاع؛ فيحصل أن نحفوك ، فما بعد الفاء متعلق بالجملة المتقدمة بحرف الفاء ، وإثما سمَّاه النحويون جواباً؛ لكونه مشابهاً للجزاء في أن الثاني مسبب عن الأول؛ ألا ترى أن المعنى : إن انقطعت جفوتك ، كذلك تقدير الآية إن جعلت مع الله إلهاً آخر ، قعدت مذموماً مخذولاً .

فصل في معنى القعود في الآية

ذكروا في هذا القعود وجوهاً :

أحدها : أن معناه المكث أي : فتمكث في الناس مذموماً مخذولاً ، وهذه اللفظة مستعملة في لسان العرب والفرس في هذا المعنى ، إذا سأل الرجل غيره : ما يصنع فلان في تلك البلدة؟ فيقول المجيب : هو قاعدٌ بأسوأ حالٍ . معناه : المكث ، سواء كان قائماً أو قاعداً وثانيها : أن من شأن المذموم المخذول أن يقعد نادماً متفكراً على ما فرط منه .

وثالثها : أن المتمكن من تحصيل الخيرات يسعى في تحصيلها ، والساعي إنما يتأتى بالقيام ، وأما العاجز عن تحصيلها ، فإنه لا يسعى ، بل يبقى جالساً قاعداً عن الطلب ، فلما كان القيام على الرجل أحد الأمور التي يتم بها الفوز بالخيرات ، وكان القعود والجلوس علامة على عدم تلك المكنة والقدرة ، لا جرم جعل القيام كناية عن القدرة على تحصيل الخيرات ، والقعود كناية عن العجز والضعف .

(10/269)

وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا (24)

قوله تعالى : { وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه } .

لما ذكر في الآية المتقدمة ما هو الركن الأعظم في الإيمان ، أتبعه بذكر ما هو من شعائر الإيمان وشرائعه ، وهي أنواع :

الأول : أن يشتغل الإنسان بعبادة الله سبحانه وتعالى ، ويتحرز عن عبادة غير الله تعالى .

والقضاء : الحكم الجزم البت الذي لا يقبل النسخ؛ لأن الواحد منا ، إذا أمر غيره بشيء لا يقال : قضى عليه ، فإذا أمره أمراً جزماً ، وحكم عليه بذلك على سبيل البت والقطع ، فهذا هنا يقال : قضى عليه ، وروى ميمون بن مهران عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال في هذه الآية : كان الأصل : « ووصي ربك » ، فالتصقت إحدى الواوين بالصاد ، فصارت قافاً فقرأ « وقضى ربك » .

ثم قال : ولو كان على القضاء ما عصى الله أحد قط؛ لأن خلاف قضاء الله ممتنع ، هذا رواه عنه الضحاك بن مزاحم ، وسعيد بن جبير ، وهو قراءة علي وعبد الله .

وهذا القول بعيد جداً؛ لأنه يفتح باب أن التحريف والتغيير قد تطرق إلى القرآن ، ولو جوزنا ذلك ، لارتفع الأمان عن القرآن ، وذلك يخرج عن كونه حجة ، وذلك طعن عظيم في الدين .

وقرأ الجمهور « قضى » فعلاً ماضياً ، فقيل : هي على موضوعها الأصلي؛ قال ابن عطية : « ويكون الضمير في « تعبدوا » للمؤمنين من الناس إلى يوم القيامة » .

وقال ابن عباس وقتادة والحسن بمعنى : أمر .



وقال مجاهد : بمعنى : أوصى .  
وقال الربيع بن أنس : أوجب وألزم .  
وقيل بمعنى : حكم .  
وقرأ يعض ولد معاذ بن جبل : « وقضاء ربك » اسماً مصدرًا مرفوعاً بالابتداء ،  
و « أَلَّا تَعْبُدُوا » خبره .  
قوله تعالى : { أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ } : يجوز أن تكون « أَنْ » مفسرة؛ لأنها بعد  
ما هو بمعنى القول ، و « لَا » ناهية ، ويجوز أن تكون الناصبة ، و « لا » نافية ،  
أي : بأن لا ، ويجوز أن تكون المخففة ، واسمها ضمير الشأن ، و « لا » ناهية  
أيضاً ، والجملة خبرها ، وفيه إشكال؛ من حيث وقوع الطلب خبراً لهذا الباب ،  
ومثله في هذا الإشكال قوله : { أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ } [ النمل : 8 ] ،  
وقوله : { أَنْ عَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا } [ النور : 9 ] لكونه دعاء ، وهو طلبٌ أيضاً ،  
ويجوز أن تكون الناصبة ، و « لا » زائدة . [ قال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون  
في موضع نصب ، [ أي : ] ألزم ربك عبادته و « لا » زائدة » ] . قال أبو حيان  
: « وهذا وهم؛ لدخول « إِلَّا » على مفعول « تَعْبُدُوا » فلزم أن يكون نفيًا ، أو  
نهيًا » .  
قوله تعالى : { وبالوالدين إِحْسَانًا } قد تقدم نظيره في البقرة .

(10/270)

وقال الحوفي : « الباء متعلقة ب « قَصَى » ويجوز أن تكون متعلقة بفعل  
محذوف تقديره : وأوصى بالوالدين إحسانًا ، و « إِحْسَانًا » مصدر ، أي :  
يحسنون بالوالدين إحسانًا » .  
وقال الواحدي : « الباء من صلة الإحسان ، فقدّمت عليه؛ كما تقول : بزيد  
فانزل » وقد منع الزمخشري هذا الوجه؛ قال : « لَأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ  
مَعْمُولُهُ » . قال شهاب الدين : والذي ينبغي أن يقال : إِنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ إِنْ عُنِيَ  
بِهِ أَنَّهُ يَنْحَلُّ لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ ، وفعل ، فالأمر على ما ذكر الزمخشري ، وإن كان  
بدلاً من اللفظ بالفعل ، فالأمر على ما قال الواحدي ، فالجواز والمنع بهذين  
الاعتبارين .  
وقال ابن عطية : « قوله { وبالوالدين إِحْسَانًا } عطف على « أَنْ » الأولى ،  
أي : أمر الله أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَأَنْ تَحْسِنُوا بِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا » . واختار أبو  
حيان أن يكون « إِحْسَانًا » مصدرًا واقعاً موقع الفعل ، وَأَنَّ « أَنْ » مفسرة ،  
و « لا » ناهية ، قال : فيكون قد عطف ما هو بمعنى الأمر على نهْيٍ؛ كقوله : [

الطويل ]  
3394- ..... يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكِ أَسَى وَتَجَمَّلِ  
قلت : و « أَحْسَنَ » و « أَسَاءَ » يتعديان ب « إلى » وب « الباء » . قال تعالى  
: { وَقَدْ أَحْسَنَ بِي } [ يوسف : 100 ] وقال كثير عزة : [ الطويل ]  
3395- أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةَ .....  
وكانه ضَمَّنَ « أَحْسَنَ » لمعنى « لَطَفَ » فتعدى تعديته .

فصل في نظم الآية  
لما أمر بعبادة نفسه أتبعه ببرّ الوالدين ، ووجه المناسبة بين الأمرين أمور :  
أولها : أَنَّ السبب الحقيقي لوجود الإنسان هو تخليق الله وإيجاده ، والسبب  
الظاهري هو الأبوان ، فأمر بتعظيم السبب الحقيقي ، ثم أتبعه بالأمر بتعظيم

السبب الظاهري .  
وثانيها : أنَّ الموجود : إما قديمٌ ، وإما محدثٌ ، ويجب أن تكون معاملة الإنسان مع الإله القديم بالتعظيم والعبودية ، ومع المحدث بإظهار الشفقة ، وهو المراد من قوله - صلوات الله البرِّ الرَّحِيمِ وسلامه عليه - : « والتعظيم لأمر الله ، والشفقة على خلق الله » وأحقُّ الخلق بالشفقة الأيوان ؛ لكثرة إنعامهما على الإنسان . فقوله تعالى : { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ } إشارة إلى التَّعْظِيمِ لأمر الله تعالى ، وقوله تعالى : { وبالوالدين إِحْسَانًا } إشارة إلى الشَّفَقَةِ على خلق الله .  
وثالثها : أنَّ الاشتغال بشكر المنعم واجبٌ ، ثمَّ المنعم الحقيقي هو الخالق سبحانه وتعالى جلَّ ذكره لا إله إلا هو ، وقد يكون بعض المخلوقين منعمًا عليك ، وشكره أيضًا واجبٌ ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ » ، وليس لأحدٍ من الخلائق نعمةٌ على الإنسان مثل ما للوالدين ، وتقديره من وجوه :  
أحدها : أن الولد قطعةٌ من الوالدين ؛ قال - عليه السلام - : « قَاطِمَةٌ بَصْعَةٌ مِنِّي يُؤْذِنِي مَا يُؤْذِيهَا » .  
وأيضاً شفقة الوالدين على الولد عظيمة ، وجدهما في إيصال الخير إلى الولد أمرٌ طبيعيٌّ ، واحترازهما عن إيصال الضرر إليه أمرٌ طبيعيٌّ أيضاً ؛ فوجب أن تكون نعم الوالدين على الولد كثيرة ، بل هي أكثر من كلِّ نعمة تصل من إنسان إلى إنسان .

(10/271)

وأيضاً : حال ما يكون الإنسان في غاية الصَّعْفِ ونهاية العجز يكون جميعُ أصناف نعم الأبوين في ذلك الوقت واصله إلى الولد ، وإذا وقع الإنعام على هذا الوجه ، كان موقعه عظيماً .  
وأيضاً : فإيصال الخير إلى الغير قد يكون لداعية إيصال الخير إليه ، وإيصال الخير إلى الولد ليس لهذا الغرض ، فكان الإنعام فيه أتمَّ وأكمل ، فثبت بهذه الوجوه أنه ليس لأحدٍ من المخلوقين نعمةٌ على غيره مثل ما للوالدين على الولد ، فلهذا بدأ الله بشكر نعمة الخالق ؛ فقال تعالى : { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ } ثمَّ أَرَدَ بِشُكْرِ نِعْمَةِ الْوَالِدِينَ ، فقال تعالى : { وبالوالدين إِحْسَانًا } . فإن قيل : إنَّ الوالدين إنما طلبا تحيل اللذة لأنفسهما ؛ فلزم منه دخول الولد في الوجود ، ودخوله في عالم الآفات والمخافات ، فأبيُّ إنعامٍ للأبوين على الولد .

يحكى أن بعض المنتسبين للحكمة كان يضربُ أباه ، ويقول : هو الذي أدخلني في عالم الكون والفساد ، وعزَّضني للموت ، والفقر ، والعمى ، والزَّمانة .  
وقيل لأبي العلاء المعرِّي : ماذا تكتب على قبرك؟ فقال اكتبوا عليه : [ الكامل ]

3396- هَذَا جَنَاهُ أَبِي عَلَيَّ ... يَ وَمَا جَنَيْتُ عَلَى أَحَدٍ

3397- وَتَرَكْتُ فِيهِمْ نِعْمَةً أَلْ ... عَدَمَ الَّتِي سَبَقَتْ نَعِيمَ الْعَاجِلِ

وَلَوْ أَنَّهُمْ وَلَدُوا لَعَاتُوا بَشِدَّةً ... تَزْمِي بِهِمْ فِي مُوَبِقَاتِ الْأَجْلِ

وقيل للإسكندر : أستاذك أعظم ملة عليك أم والدك؟ فقال : الأستاذ أعظم منة؛ لأنه تحمّل أنواع الشدائد عند تعليمي وأوقفني في نور العلم ، وأمّا الوالدُ

فإنه طلب تحصيل لذة الوقاع لنفسه ، فأخرجني إلى آفاتِ عالمِ الكونِ  
والفساد . ومن الكلمات المشهورة المأثورة : « حَيْرُ الآبَاءِ مِنْ عَلْمِكَ »  
والجواب :

هَبْ أَنَّهُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ طَلَبَ لَذَّةَ الوَقَاعِ ، إِلَّا أَنْ الأَهْتِمَامَ بِإِصَالِ الخَيْرَاتِ إِلَيْهِ ،  
وَدَفَعَ الآفَاتِ مِنْ أَوَّلِ دُخُولِهِ فِي الوجودِ إِلَى وَقتِ بُلُوغِهِ الكِبَرِ ، أليسَ أَنَّهُ أعْظَمُ  
مِنْ جَمِيعِ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَاتِ الخَيْرَاتِ وَالمِيرَاتِ؟ فَسَقَطَتْ هَذِهِ الشَّبَهَاتُ .  
وَاعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ الآيَةِ يَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُوجِبُ المِبَالِغَةَ فِي  
الإِحْسَانِ إِلَى الوَالِدِينَ ، مِنْهَا أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي الآيَةِ المَتَقَدِّمَةِ : { وَمَنْ  
أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ قَأُولُكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا }  
[ الإسراء : 19 ] ، ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِهَذِهِ الآيَةِ المَشْتَمِلَةِ عَلَى الأَعْمَالِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا  
الفُوزُ بِسَعَادَةِ الآخِرَةِ ، وَذَكَرَ مِنْ جَمَلَتِهَا بَرًّا بِالْوَالِدِينَ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ  
الطَّاعَةَ مِنْ أَصُولِ الطَّاعَاتِ الَّتِي تَفِيدُ سَعَادَةَ الآخِرَةِ .  
وَمِنْهَا أَنَّهُ تَعَالَى بَدَأَ بِذِكْرِ الأَمْرِ بِالتَّوْحِيدِ ، وَثَنَى بِطَاعَةِ اللَّهِ ، وَثَلَّثَ بِبَرِّ الوَالِدِينَ ،  
وَهَذِهِ دَرَجَةٌ عَالِيَةٌ وَمِبَالِغَةٌ عَظِيمَةٌ فِي تَعْظِيمِ هَذِهِ الطَّاعَةِ .  
وَمِنْهَا : أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ : « وَإِحْسَانًا بِالْوَالِدِينَ » ، بَلْ قَالَ : { وَبِالْوَالِدِينَ  
إِحْسَانًا } ، فَتَقْدِيمُ ذِكْرِهِمَا يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الأَهْتِمَامِ .

(10/272)

ومنها : أنه تعالى قال : « إِحْسَانًا » بلفظ التنكير ، والتنكير يدلُّ على التعظيم ،  
أي : إِحْسَانًا عَظِيمًا كَامِلًا ؛ لِأَنَّ إِحْسَانَهُمَا إِلَيْكَ قَدْ بَلَغَ الغَايَةَ العَظِيمَةَ ؛ فَوَجِبَ  
أَنْ يَكُونَ إِحْسَانُكَ إِلَيْهِمَا كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَحْسُنْ إِلَيْهِمَا كَذَلِكَ ، فَلَا تَحْصُلُ  
المِكَافَأَةُ ؛ لِأَنَّ إِنْعَامَهُمَا عَلَيْكَ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الإِبْتِدَاءِ ، وَفِي الأَمْثَالِ المَشْهُورَةِ :  
« إِنَّ البَّادِيََّ بالبَّرِّ لَا يُكَاْفَا » .

قوله تعالى : { إِمَّا يَبْلُغَنَّ } قرأ الأخوان « يَبْلُغَنَّ » بألف التثنية قبل نون  
التوكيد المشددة المكسورة ، والباقون دون ألف وفتح النون ، فأما القراءة  
الأولى ، ففيها أوجه :

أحدها : أن الألف ضمي ر الوالدين؛ لتقدّم ذكرهما ، و « أَحَدُهُمَا » بدلٌ منه ، و  
« أَوْ كِلَاهُمَا » عطف عليه ، وإليه نحا اليرمخشري وغيره ، واستشكله بعضهم  
بأنَّ قولَهُ « أَحَدُهُمَا » يدلُّ بَعْضُ مِنْ كَلِّ ، لَا كُلُّ مِنْ كَلِّ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَافٍ بِمَعْنَى  
الأول ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ « أَوْ كِلَاهُمَا » عطف على البديل ، فيكون بدلًا ، وَهُوَ مِنْ  
بَدَلِ الكَلِّ مِنَ الكَلِّ ؛ لِأَنَّهُ مَرَادِفٌ لِألف التثنية ، لكنّه لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ؛  
فَعَرُوهُ عَنِ الفَائِدَةِ ؛ إِذِ المِستَفَادُ مِنْ ألف التثنية هُوَ المِستَفَادُ مِنْ « كِلَاهُمَا »  
فلم يفد البديل زيادة على المبدل منه .

قال شهاب الدين : هذا معنى قول أبي حيّان ، وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول :  
مسلمٌ أَنَّهُ لَمْ يَفِدِ البَدَلَ زِيَادَةً عَلَى المَبْدَلِ مِنْهُ ، لَكِنَّهُ لَا يَضُرُّ ؛ لِأَنَّهُ شَأْنُ التَّأَكِيدِ ،  
وَلَوْ أَفَادَ زِيَادَةً أُخْرَى غَيْرَ مَفهُومَةٍ مِنَ الأَوَّلِ كَانَ تَأْسِيسًا لَا تَأَكِيدًا ، وَعَلَى تَقْدِيرِ  
تَسْلِيمِ ذَلِكَ ، فَقَدْ يَجَابُ عَنْهُ بِمَا قَالَ ابن عطية؛ فإنه قال بعد ذكره هذا الوجه :

وهو بدلٌ مقسّم؛ كقول الشاعر : [ الطويل ]

3398- وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

إِلَّا أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ تَعَقَّبَ كَلَامَهُ ، فَقَالَ : « أَمَّا قَوْلُهُ : بَدَلٌ مَقْسَمٌ ؛ كَقَوْلِهِ :

3399- « وَكُنْتُ ..... »

فليس كذلك؛ لأنَّ شرطه العطف بالواو ، وأيضر فشرطه : ألاَّ يصدق المبدل منه على أحد قسميه ، لكن هنا يصدق على أحد قسميه؛ ألا ترى أنَّ الألف ، وهي المبدل منه يصدق على أحد قسميها ، وهو « كلاهما » فليس من البدل المقسَّم « . ومتى سلّم له الشرطان ، لزم ما قاله .  
 الثاني : أن الألف ليست ضميراً ، بل علامة تنبيه ، و « أَحَدُهُمَا » فاعل بالفعل قبله ، و « أو كِلَاهُمَا » عطف عليه ، وقد ردَّ هذا الوجه : بأنَّ شرط الفعل الملحوق به علامة تنبيه : أن يكون مسنداً لمثنى؛ نحو : قَامَا أَخَوَاكَ ، أو إلى مفرَّقٍ بالعطف بالواو خاصة على خلاف فيه؛ نحو : « قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، لكنَّ الصحيح جوازُه؛ لوروده سماعاً كقوله : [ الطويل ]  
 3400- . . . . . وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

(10/273)

والفعلُ هنا مسندٌ إلى « أحدهما » وليس مثنى ، ولا مفرَّقاً بالعطف بالواو .  
 الثالث : نقل عن الفارسي أن « كلاهما » توكيد ، وهذا لا بد من إصلاحه بزيادة ، وهو أن يجعل « أحدهما » يدل بعض من كل ، ويضمير بعده فعل رافعٍ لضمير تنبيه ، ويقع « كلاهما » توكيداً لذلك الضمير تقديره : أو يبلغا كلاهما ، إلا أنه فيه حذف المؤكد وإبقاء التوكيد ، وفيها خلاف ، أجازها الخليل وسيبويه نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ أَحَاكَ أَنْفُسَهُمَا » بالرفع والنصب ، فالرفع على تقدير : هما أنفسهما ، والنصب على تقدير أعينهما أنفسيهما ، ولكن في هذا نظر؛ من حيث إنَّ المنقول عن الفارسي منع حذف المؤكد وإبقاء توكيده ، فكيف يخرج قوله على أصل لا يجيزه؟ .

وقد نصَّ الزمخشريُّ على منع التوكيد ، فقال : « فإن قلت : لو قيل : « إِمَّا يَبْلُغَانَّ كِلَاهُمَا » كان « كِلَاهُمَا » توكيداً لا بدلاً ، فما لك زعمت أنه بدل؟ قلت : لأنه معطوفٌ على ما لا يصحُّ أن يكون توكيداً للاتين ، فانتظم في حكمه ؛ فوجب أن يكون مثله « قلت : يعني أنَّ « أحدهما » لا يصلح أن يكون توكيداً للمثنى ، ولا لغيرهما ، فكذا ما عطف عليه؛ لأنه شريكه .  
 ثم قال : « فإن قلت : ما ضرَّك لو جعلته توكيداً مع كون المعطوف عليه بدلاً ، وعطفت التوكيد على البدل؟ قلت : لو أريد توكيد التنبيه ، ل قيل : « كِلَاهُمَا » فحسب ، فلما قيل : « أَحَدُهُمَا أو كِلَاهُمَا » علم أنَّ التوكيد غير مرادٍ ، فكان بدلاً مثل الأول » .

الرابع : أن يرتفع « كِلَاهُمَا » بفعل مقدرٍ تقديره : أو يبلغُ كلاهما ، ويكون أحدهما « بدلاً من الفالضمير بدل بعضٍ من كل ، والمعنى : إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ أو يبلغ كلاهما .

قال البغوي - رحمه الله - فعلى قراءة حمزة والكسائي قوله : « أَحَدُهُمَا أو كِلَاهُمَا » كلام مستأنف؛ كقوله تعالى : { تَمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ } [ المائدة : 71 ] وقوله تعالى : { وَأَسْرُوا النجوى الذين ظَلَمُوا } [ الأنبياء : 3 ] فقوله : { الذين ظَلَمُوا } ابتداء .

وأما القراءة الثانية فواضحة ، و « إِمَّا » هي « إن » الشرطية زيدت عليها « ما » توكيداً ، فأدغم أحد المتقاربين في الآخر بعد أن قلب إليه ، وهو إدغام واجب ، قال الزمخشريُّ : « هي إن الشرطية زيدت عليها » ما « توكيداً لها؛ ولذلك دخلت النون ، ولو أفردت « إن » لم يصح دخولها ، لا تقول : إن تُكرمَنَّ

زيداً ، يُكْرِمُكَ ، ولكن : إِمَّا تُكْرِمْتَهُ .  
وهذا الذي قاله الزمخشريُّ نصَّ سيبويه على خلافه ، قال سيبويه :  
وَإِنْ بَشَّرْتَ ، لم تُفْحَمِ النون ، كما أنك ، إن شئت ، لم تجئ ب « مَا » قال أبو  
حَبَّان : « يعني مع النون وعدمها » وفي هذا نظر؛ لأنَّ سيبويه ، إنما نصَّ على  
أنَّ نون التوكيد لا يجب الإتيان بها بعد « أَمَّا » وإن كان أبو إسحاق قال بوجوب  
ذلك ، وقوله بعد ذلك : كما أنك إن بَشَّرْتَ لم تجئ ب « مَا » ليس فيه دليل  
على جواز توكيد الشرط مع « إِنْ » وحدها .

(10/274)

و « عِنْدَكَ » ظرف ل « يَبْلَعَنَّ » و « كِلَا » مثناةٌ معنى من غير خلاف ، وإنما  
اختلفوا في تثنيها لفظاً : فمذهب البصريين : أنها مفردة لفظاً ، ووزنها على  
فعل ؛ ك « مَعَى » وألفها منقلبة عن واو ، بدليل قلبها تاء في « كِلْتَا » مؤنث «  
كِلا » هذا هو المشهور ، وقيل : أَلْفَهَا عَيْنِ يَاءٍ ، وليس بشيء ، وقال الكوفيون :  
هي مثناة لفظاً ؛ وتبعهم السهيليُّ مستدلين على ذلك بقوله : [ الرجز ]  
3401- في كِلْبِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَآجِدِهِ .....  
فنطق بمفردها ؛ ولذلك تعرَّبُ بالألف رفعاً والياء نصباً وجرأً ، فألفها زائدة على  
ماهية الكلمة كألف « الزيدان » ÷ ولامها محذوفة عند السهيليِّ ، ولم يأت عن  
الكوفيين نصُّ في ذلك ، فاحتمل أن يكون الأمر كما قال السهيليُّ ، وأن تكون  
موضوعة على حرفين فقط ، لأنَّ مذهبهم جواز ذلك في الأسماء المعربة .  
قال أبو الهيثم الرَّازِيُّ وأبو الفتح الموصليُّ ، وأبو عليٍّ الجرجانيُّ إن « كِلا »  
اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، ووزنه فعل ، ولامه معتلٌ بمنزلة لام « حَجَى  
وَرَصَى » وهي كلمة وضعت على هذه الخلقة يؤكد بها الاثنان خاصة ، ولا تكون  
إلا مضافة ؛ لأنها لو كانت تثنية ، لوجب أن يقال في النَّصْبِ وَالخَفْضِ : « مَرَرْتُ  
بِكِلْيِ الرَّجُلَيْنِ » بكسر الياء ، كما يقال : « بَيْنَ يَدَيِ الرَّجُلِ : و » مِنْ ثَلَاثِي  
الَلَّيْلِ » و « يَا صَاحِبِي السَّجْنِ » و « طَرَفِي النَّهَارِ » ، ولما لم يكن كذلك ،  
علمنا أنها ليست تثنية ، بل هي لفظة مفردة ، وضعت للدلالة على التثنية ، كما  
أنَّ لفظة « كل » اسمٌ واحدٌ موضوعٌ للجماعة ، فإذن أُخْبِرَتْ عن لفظه ، كما  
تخبر عن الواحد؛ كقوله تعالى : { وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرْدًا } [ مريم :  
95 ] ، فكذا إن أُخْبِرَتْ عن « كِلَا » أُخْبِرَتْ عن واحدٍ ، فقلت : كلا أخويك كان  
قائماً .  
قال الله تعالى : { كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا } [ الكهف : 33 ] . ولم يقل : « آتتا  
»  
وحكمها : أنها متى أضيفت إلى مضمرة أعربت إعراب المثنى ، أو إلى ظاهر ،  
أُعْرِبَتْ إعراب المقصور عند جمهور العرب ، وبنو كنانة يعربونها إعراب المثنى  
مطلقاً ، فيقولون : رأيت كِلَى أَخَوَيْكَ ، وكونها جرت مجرى المثنى مع المضمرة  
، دون الظاهر يطول ذكره .  
ومن أحكامها : أنها لا تضاف إلا إلى مثنى لفظاً [ ومعنى نحو : « كلا الرجلين  
» ] ، أو معنى لا لفظاً ؛ نحو : « كِلَاتَا » ولا تضاف إلى مفرقين بالعطف نحو «  
كِلا زَيْدٍ وَعَمْرٍو » إلا في ضرورة؛ كقوله : [ الطويل ]

(10/275)

3402- إِنَّ لِلْحَيْرِ وَاللَّسْرِ مَدَى ... وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ  
والأكثر مطابقتها فيفرد خبرها وضميرها؛ نحو: كلاهما قائم ، وكلاهما ضربته ،  
ويجوز في قليل : قائمان ، وضربتهما؛ اعتباراً بمعناهما ، وقد جمع الشاعر  
بينهما في قوله : [ البسيط ]

3404- كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزِي بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أُتْفِيهَمَا رَابِي  
وقد يتعين اعتبار اللفظ؛ نحو: كلانا كفيل صاحبه ، وقد يتعين اعتبار المعنى ،  
ويستعمل تابعاً توكيداً ، وقد لا يتبع ، فيقع مبتدأ ، ومفعولاً به ، ومجروراً ، و  
« كِلْتَا » في جميع ما ذكر ك « كِلَا » وتأؤها بدل عنواو ، وألفها للتأنيث ، ووزنها  
فعلى؛ كذكرى ، وقال يونس : أَلْفَهَا أَصْلٌ ، وتأؤها مزيدة ، ووزنها فعتل ، وقد  
ردَّ عليه الناس ، والنسب إليها عند سيويه : « كِلَوِي » كمدكرها ، وعند يونس  
: كِلْتَوِي؛ لئلا تلتبس ، ومعنى الآية أَنَّهُمَا يَبْلُغَانِ إِلَى حَالَةِ الضَّعْفِ والعجز ،

فيصيران عندك في بحر العجم ، كما كنت عندهما في أول العمر .  
قوله تعالى : { فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ } قوله : أَفٌّ : اسم فعل مضارع بمعنى  
أتضجر ، وهو قليل؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَبْأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ أَوَامِرٌ ، وَأَقْلٌ مِنْهُ اسْمٌ  
الماضي ، وَأَقْلٌ مِنْهُ اسْمٌ الْمَضَارِعِ؛ ك « أَف » وَأَوْه ، أَي : أَتَوَجَّعُ ، وَوِيٌّ ، أَي :  
أَعْجَبُ ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَعْرَبَ؛ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ مَعْرَبٍ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ كَثِيرَةٌ ،  
وَصَلَهَا الرُّمَانِي إِلَى تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ لَفْظَةً ، بِهَا تَمَّتِ الْأَرْبَعُونَ ،  
وَهِيَ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ مَعَ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ : أَفٌ ، أَفٌّ ، أَفٌّ ، بِالْتَشْدِيدِ مَعَ  
التنوين وعدمه ، أَفٌ ، أَفٌ ، أَفٌ ، بِالْتَخْفِيفِ مَعَ التَّنْوِينِ وَعَدْمِهِ ، أَفٌ بِالسُّكُونِ  
وَالْتَخْفِيفِ؛ أَفٌ بِالسُّكُونِ وَالتَّشْدِيدِ ، أَفٌّ ، أَفَّةٌ ، أَفَّةٌ ، أَفَا مِنْ غَيْرِ إِمَالَةٍ ،  
وَبِالإِمَالَةِ الْمُحْضَةِ ، وَبِالإِمَالَةِ بَيْنَ بَيْنٍ ، أَفُو أَفٌ ] : بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ  
مَعَ كَسْرِ الْهَمْزَةِ : إِفٌّ ، إِفٌّ ، إِفٌّ : بِالتَّشْدِيدِ مَعَ التَّنْوِينِ وَعَدْمِهِ ، أَفٌ ، إِفٌ بِالتَّخْفِيفِ  
مَعَ التَّنْوِينِ وَعَدْمِهِ ، إِفَّا بِالإِمَالَةِ ، وَسَتْ مَعَ فَتْحِ الْهَمْزَةِ : أَفٌّ ، أَفٌّ ، بِالتَّشْدِيدِ مَعَ  
التنوين وعدمه ، أَفٌ بِالسُّكُونِ ، أَفَا بِالْأَلْفِ ، فَهَذِهِ تِسْعٌ وَثَلَاثُونَ لُغَةً ، وَتَمَامُ  
الأربعين « » أَفَاهُ « » بِهَاءِ السُّكُوتِ ، وَفِي اسْتِخْرَاجِهَا بِغَيْرِ هَذَا الصَّابِطِ الَّذِي  
ذَكَرْتَهُ عَسْرٌ وَنَصَبٌ ، يَحْتَاجُ فِي اسْتِخْرَاجِهِ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ ، وَمِنْ كَلَامِ أَهْلِهَا ،  
إِلَى تَتَبُّعِ كَثِيرٍ ، وَأَبُو حِيَانَ لَمْ يَزِدْ عَلَيَّ أَنْ قَالَ : « » وَنَحْنُ نَسْرُدُهَا مُضْبُوطَةً كَمَا  
رَأَيْنَاهَا « » ، فَذَكَرَهَا ، وَالتَّسَاخُ خَالِفُوه فِي ضَبْطِهِ ، فَمِنْ ثَمَّ جَاءَ فِيهِ الْخَلَلُ ،  
فَعَدَلْنَا إِلَى هَذَا الصَّابِطِ الْمَذْكُورِ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ .

وقد قرئ من هذه اللغات بسبع : ثلاث في المتواتر ، وأربع في الشاذ ، فقرأ  
نافع وحفص بالكسر والتنوين ، وابن كثير ، وابن عامر بالفتح دون تنوين ،  
والباقون بالكسر دون تنوين ، ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء ، وقرأ نافع في  
رواية : أَفٌ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ ، وَأَبُو السَّمَّالِ بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَّنْوِينٍ ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ  
بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ : « أَفٌ » بِالسُّكُونِ .  
قال ابن الخطيب : وَالبَحْثُ الْمَشْكَلُ هَا هُنَا أَنَا لَمَّا نَقَلْنَا أَنْوَاعاً مِنَ اللُّغَاتِ فِي  
هَذِهِ اللَّفْظَةِ ، فَمَا السَّبَبُ فِي أَنَّهُمْ تَرَكُوا أَكْثَرَ تِلْكَ اللُّغَاتِ فِي قِرَاءَةِ هَذِهِ  
اللَّفْظَةِ ، وَاقْتَصَرُوا عَلَى وَجْهِ قَلِيلَةٍ مِنْهَا؟ .



## فصل

في تفسير هذه اللفظة وجوهٌ : أحدها : قال الفراء : تقول العرب : « لعلَّ فلاناً يتأقَّفُ من ريحٍ وجدها » معناه يقول : أفُّ أفُّ .

والثاني : قال الأصمعي : الأفُّ : وسخُّ الآذانِ ، والتُّفُّ : وسخُّ الأظفارِ ، يقال ذلك عند استقذار الشيء ، ثم كثر ، حتَّى استعملوه عند محلِّ ما يتأدُّون . الثالث : قال أبو عبيدة - رحمه الله - : أصل الأفُّ والتُّفُّ : الوسخُ على الأصابع إذا قَتَلَتْهَا .

الرابع : الأفُّ : ما يكون في المغابن من الوسخِ ، والتُّفُّ ما يكون في الأصابع من الوسخِ .

الخامس : الأفُّ : وسخ الأظفارِ ، والتُّفُّ ما رفعت بيدك من الأرض من شيءٍ حقيرٍ .

السادس : قيل : أفُّ : معناه قلةٌ ، وهو مأخوذ من الأفيفِ ، وهو الشيء القليل ، وتُفُّ : إتباعٌ له ؛ كقولهم شيطانٌ ليطانٌ ، خبيثٌ نبيثٌ .

السابع : روى يعلبُ عن ابن الأعرابيِّ : الأفُّ : الضجرُ . الثامن : قال القتيبيُّ : أصل هذه الكلمة أنه إذا سقط عليك ترابٌ أو رماذٌ ، نفخت فيه لتزيله ؛ والصَّوْتُ الحاصل عند تلك النفخة هو قولك : أفُّ ، ثم إنهم توسَّعوا ، فذكروا هذه اللفظة عند كلِّ مكروهٍ يصل إليهم .

قال مجاهدٌ : معنى قوله : { قَلَّا تَقُلُّ لَهُمَا أَفٌّ } أي : لا تتقدَّرهما : كما أنَّهما لم يتقدَّرا حين كنت تخرى وتبول .

وروي عن مجاهد أيضاً : إذا وجدت منهما رائحة تؤذيك ، فلا تقل لهما : أفُّ . فصل في دلالة الأفِّ

قول القائل : « لا تقلُ لفلانٍ : أفُّ » مثل يضرب للمنع من كلِّ مكروهٍ وأذيةٍ ، وإن خفَّ وقلَّ .

واختلف الأصوليون في أنَّ دلالة هذا اللفظ على المنع من سائر أنواع الإيذاء دلالةٌ لفظيةٌ ، أو دلالةٌ مفهومةٌ بالقياس ، فقيل : إنها دلالةٌ لفظيةٌ ، لأنَّ أهل العرف ، إذا قالوا : لا تقل لفلانٍ أفُّ ، عنوا به أنَّه لا يتعرض له بنوع من أنواع الأذى ، فهو كقوله : فلانٌ لا يملكُ نقيراً ولا قطميراً فهو بحسب العرف يدلُّ على أنه لا يملك شيئاً .

وقيل : إنَّ هذا اللفظ ، إنَّما دلَّ على المنع من سائر أنواع الأذى بالقياس الجليِّ .

وتقريره : أنَّ الشَّرْعَ ، إذا نصَّ على حكم في صورةٍ ، وسكت عن حكم في صورةٍ أخرى ، فإذا أردنا إلحاق الصورة المسكوت عن حكمها بالصورة المذكور حكمها ، فهذا على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون ثبوت ذلك الحكم في محلِّ السكوت أولي من ثبوته في محلِّ الذِّكر كهذه الصورة ؛ فإنَّ اللفظ إنما دلَّ على المنع من التأفيف ، والصَّرب أولى بالمنع .

وثانيها : أن يكون الحكم في محلِّ السكوت مساوياً للحكم في محلِّ الذِّكر ، وهذا يسمِّيه الأصوليون : « القياس في معنى الأصل » كقوله صلوات الله وسلامه عليه : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ ، فُؤِمَ عَلَيْهِ الْبَاقِي » فإنَّ الحكم في الأمة وفي العبد سواء .

وثالثها : أن يكون الحكم في محلّ السكوت أخفى من الحكم في محلّ الذّكر ، وهو أكثر القياسات .

إذا عرف هذا ، فالمنع من التأفيف ، إنما دلّ على المنع من الضرب بالقياس الجليّ من باب الاستدلال بالأدنى على الأعلى ؛ لأنّ التأفيف غير الضرب ، فالمنع من التأفيف لا يكون منعاً من الضرب ، وأيضاً : المنع من التأفيف لا يستلزم المنع من الضرب عقلاً ؛ لأنّ الملك الكبير ، إذا أخذ ملكاً عظيماً ، كان عدوّاً له ، فقد يقول للجلاد : إِيَّاكَ أَنْ تَسْتَخَفَّ بِهِ أَوْ تَشَافِهَهُ بِكَلِمَةٍ مَوْحِشَةٍ ، لكن اضرب رقبتة ، وإذا كان هذا معقولاً في الجملة ، علمنا أنّ المنع من التأفيف يغيّر المنع من الضرب ، وغير مستلزم للمنع من الضرب في الجملة إلا أنّنا علمنا في هذه الصورة : أنّ المقصود من هذا الكلام المبالغة في تعظيم الوالدين ، لقوله تعالى : { وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفُضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ } .

فكانت دلالة المنع من التأفيف على المنع من الضرب بالقياس من باب الاستدلال بالأدنى على الأعلى .

قوله : « وَلَا تَنْهَرُهُمَا » أي : لَا تَرْجُرْهُمَا ، وَالتَّهْرُ : الرَّجْرُ بِصِيَاغٍ وَغَلْظَةٍ وَأَصْلُهُ الظهور ، ومنه « التَّهْرُ » لظهوره ، وقال الزمخشري - رحمه الله تعالى - : « التَّهْيُ وَالتَّهْرُ وَالتَّهْمُ أَحْوَاثٌ » .

ويقال نهرة وانتهره ، إذا استقبله بكلامٍ يزجره ، قال تعالى : { وَآمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ } [ الضحى : 10 ] .

فإن قيل : المنع من التأفيف يدلّ على المنع من الانتهاز ؛ بطريق الأولى ، فلما قدم المنع من التأفيف ، كان المنع من الانتهاز بعده عيناً ، ولو فرضنا أنه قدّم المنع من الانتهاز على المنع من التأفيف ، كان مفيداً ؛ لأنه يلزم من المنع من الانتهاز المنع من التأفيف ، فما السبب في رعاية هذا الترتيب ؟ .

فالجواب : أن المراد من قوله تعالى : { فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ } المنع من إظهار الصّجر بالقليل والكثير ، والمراد من قوله { وَلَا تَنْهَرُهُمَا } المنع من إظهار المخالفة في القول على سبيل الردّ عليه .

قوله تعالى : { وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } لَمَّا منعه من القول المؤذي ، وذلك لا يكون أمراً بالقول الطيب ، فلا جرم : أردفه بأن أمره بالقول الحسن ، فقال : { وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } .

قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : هو أن يقول له : يا أبتاهُ يا أمّاهُ ، وقال عطاء : هو أن تتكلم معهما بشرط ألا ترفع إليهما بصرك .

وقال مجاهد : لا تُسَمِّهُمَا وَلا تَكْتُمُهُمَا ، فهو كقول عمر - رضي الله عنه - .

فإن قيل : إنّ إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - كان أعظم النّاس حلماً وكرماً وأديباً ، فكيف قال لأبيه : « يا أزرُ » على قراءة « لأبيه أزرُ » بالضمّ { إني أراك وقومك في ضلالٍ مبين } [ الأنعام : 74 ] فخاطبه بالاسم ، وهو إبداء له ، ثم نسبه ونسب قومه إلى الضلال ، وعو أعظم أنواع الإبداء .

فالجواب أن قوله تعالى : { وقضى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وبالوالدين إِحْسَانًا } يدلُّ على أَنَّ حَقَّ الله متقدِّمٌ على حَقِّ الأبوين ، فإقدام إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - على ذلك الإيذاء ، إنما كان تقديمًا لحق الله تعالى على حَقِّ الأبوين .

قوله تعالى : { واخفض لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ } .  
والمقصود المبالغة في التواضع ، وهذه استعارة بليغة .  
قال القفال - رحمه الله تعالى - : وفي تقريره وجهان :  
الأول : أَنَّ الطائر ، إذا أراد ضمَّ فرخه إليه للتربية خفض له جناحه ، فلهذا صار خفض الجناح كناية عن حسن التربية ، فكأنه قال للولد : اكفل والديك ؛ بأن تَضُمَّهُمَا إلي نفسك ، كما فعلا ذلك بك حال صغرك .  
والثاني : أَنَّ الطائر ، إذا أراد الطيران ، تَشَرَّ جناحيه ، ورفعهما ؛ ليرتفع ، وإذا أراد ترك الطيران ، خفض جناحيه ، فجعل خفض الجناح كناية عن التواضع واللين .

وقال الرمخشري : « فإن قلت : ما معنى جناح الذلِّ ؟ قلت : فيه وجهان : أحدهما : أن يكون المعنى : واخفض لهما جناحك ، كما قال : { واخفض جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ } [ الحجر : 88 ] فأضافه إلى الذلِّ [ أو الذلِّ ] ، كما أضيف حاتم إلى الجود على معنى : واخفض لهما جناحك الدليل أو الذلول .  
والثاني : أن تجعل لُدُّه أو لُدُّه جناحاً خفيضاً ؛ كما جعل لبيد للشمال يداً ، وللقرّة زماماً ، في قوله : [ الكامل ]

3405- وَعْدَاةٌ بِرِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وَقَرَّةٌ ... إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا  
مبالغة في التذلل والتواضع لهما « انتهى ، يعني أنه عبّر عن اللين بالذلِّ ، ثم استعار له جناحاً ، ثم رشّح هذه الاستعارة بأن أمره بخفض الجناح .  
ومن طريف ما يحكى : أن أبا تمام ، لمّا نظم قوله : [ الكامل ]  
3406- لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي ... صَبٌّ قَدْ اسْتَعْدَيْتُ مَاءَ بُكَائِي  
جاءه رجل بقصعة ، وقال له : أعطني شيئاً من ماء الملام ، فقال : حتى تأتيني بريشة من جناح الذلِّ ؛ يريد أن هذا مجاز استعارة كذاك ، وقال بعضهم :  
[ الطويل ]

3407- أَرَأَشُوا جَنَاحِي ثُمَّ بَلَّوهُ بِاللَّيْ ... فَلَمْ أَسْتَطِعْ مِنْ أَرْضِهِمْ طَيْرَاتَا  
وقرأ العامة « الذلِّ » بضم الذال ، وابن عباس في آخرين بكسرها ، وهي استعارة ؛ لأن الذلِّ في الدوابِّ ؛ لأنّه ضدُّ الصعوبة ، فاستعير للأناسيِّ ، كما أن الذل بالضم ضدُّ العزِّ .

قوله : « من الرَّحْمَةِ » فيه أربعة أوجه :  
أحدها : أنها للتعليل ، فتتعلق ب « اخفضْ » ، أي : اخفض من أجل الرَّحْمَةِ .  
والثاني : أنها لبيان الجنس ؛ قال ابن عطية : « أي : إنَّ هذا الخفض يكون من الرحمة المستكنة في التَّفْسِ » .  
الثالث : أن تكون في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ « جَنَاحِ » .  
الرابع : أنها لابتداء الغاية .

قوله : « كَمَا رَبَّيَانِي » في هذه الكاف قولان :  
أحدهما : أنها نعتٌ لمصدر محذوف ، فقدّره الحوفيُّ : « ارحمهما رحمة مثل تربيتها [ لي ] » . وقدّره أبو البقاء : « رحمة مثل رحمتها » كأنه جعل التربية رحمة .

والثاني : أنها للتعليل ، أي : ارحمهما؛ لأجل تربيتهما؛ كقوله : { واذكروه كَمَا هَدَاكُمْ } [ البقرة : 198 ] .  
قال القرطبي : ولا يختصُّ بَرُّ الوالدين بأن يكونا مسلمين ، بل إن كانا كافرين يَبْرُهُما ، ويحسن إليهما .  
قال القفال - رحمه الله- : إنَّه لم يقتصر في تعليم البرِّ بالوالدين على تعليم الأفعال ، بل أضاف إليه تعليم الأقوال ، وهو أن يدعو لهما بالرحمة ، فيقول : رَبِّ ارحمهما ، ولفظة الرحمة جامعة لكلِّ الخيرات في الدِّين والدنيا ، ثم يقول : { كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا } يعني : رَبِّ افعل بهما هذا النوع من الإحسان ، كما أحسنا إليَّ في تربيتهما ، والتربية هي التَّمِيَّةُ من قولهم : رَبَّا الشَّيْءَ ، إذا انتفخ قال تعالى : { فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ } [ الحج : 5 ] .  
واختلف المفسرون في هذه الآية ، فقا لابن عباس - رضي الله عنهما- : إنها منسوخة بقوله تعالى : { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ } [ التوبة : 113 ] فلا ينبغي للمسلم أن يستغفر لوالديه إذا كانا مشركين ، ولا يقول : رَبِّ ارحمهما .  
وقيل إنها مخصوصة بالمسلمين غير منسوخة ، وهذا أولى من القول الأول؛ لأنَّ التخصيص أولى من النَّسخ .  
وقيل : لا نسخ ، ولا تخصيص؛ لأنَّ الوالدين ، إذا كانا كافرين ، فله أن يدعو لهما بالهداية والإرشاد ، وأن يطلب الرحمة لهما بعد حصول الإيمان .  
فصل في أنَّ الأمر يفيد التكرار أم لا؟  
قوله جلِّ ذكره : { وَقُلْ رَبِّ ارحمهما } أمرٌ ، وظاهر الأمر لا يفيد التَّكرار ، فيكفي في العمل بمقتضى هذه الآية ذكر هذا القول مرَّةً واحدة .  
سئل سفيان : كم يدعو الإنسان لوالديه؟ أفي اليوم مرَّة ، أو في الشهر ، أو في السنَّة؟ فقال : نرجو أن يجزيه إذا دعا لهما في أواخر الشهادات؛ كما قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ } [ الأحزاب : 56 ] فكانوا يرون أن التشهد يجزي عن الصلاة على النبيِّ - صلوات الله وسلامه عليه- .  
وكقوله تعالى : { واذكروا الله في أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ } [ البقرة : 203 ] فهم يكرِّرون في أدبار الصلاة .

(10/280)

رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنَّ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا (25)

قال تعالى : { رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ } من بَرِّ الوالدين وعقوقهما { إن تَكُونُوا صَالِحِينَ } ، أي : إنَّا قد أمرناكم في هذه الآية بإخلاق العبادات لله ، وبالإحسان بالوالدين ، ولا يخفى على الله ما تضررونه في أنفسكم من الإخلاص وعدم الإخلاص ، فالله تعالى مطلع على ما في نفوسكم .  
{ إن تَكُونُوا صَالِحِينَ } أي : إن كنتم براءً عن جهة الفساد في أحوال قلوبكم ، وكنتم أَوَّابِينَ ، أي : راجعين إلى الله ، فإنَّ حكم الله في الأَوَّابِينَ أنَّه غفورٌ لهم ، يكفر عنهم سيئاتهم .  
والأَوَّابُ : على وزن فَعَّال ، وهو يفيد المداومة والكثرة؛ كقولهم : قَتَل ،

وضَّرَاب .  
قال سعيد بن المسيَّب - رحمه الله- : الأَوَّاب الذي يذنب ، ثم يتوب . وقال  
سعيد بن جبیر : هو الرَّجَّاع إلى الخير .  
وقال ابن عباس - رضي الله عنه- : هو الرَّجَّاع إلى الله تعالى فيما ينوبه . وعنه  
أيضاً قال : هم المَسْبُحُونَ؛ لقوله تعالى : { يَا جِبَالَ أُوبِي مَعَهُ } [ سبأ : 10 ] .  
وقال قتادة : المصلون .  
وقيل : هو الرجل تكون منه البادرة إلى أوبه ، لا يريد بذلك الخير ، فإنَّه لا يؤخذ  
به .  
وقال عونُ العقيلي : هم الذين يصلُّون صلاة الضحى؛ لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم خرج إلى أهل قباء ، وهم يُصلُّون الضحى ، فقال : صلاة الأوابين إذا  
رمضت الفصال من الضحى .  
وروي عن ابن عباس أنه قال : إنَّ الملائكة لتحفُّ بالذين يصلُّون بين المغرب  
والعشاء ، وهي صلاة الأوابين .

(10/281)

وَأَتِ دَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ  
كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27)

قيل : هذا خطاب للرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بأن يؤتي أقاربه  
الحقوق التي وجبت لهم في الفيء والغنيمة ، وإخراج حق المساكين وأبناء  
السبيل من هذين المثالين .  
وقال الأكثرون : إنه عام ، لأنه عطف على قوله تعالى : { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا  
تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ } [ الإسراء : 23 ] والمعنى أنك بعد فراغك من برِّ الوالدين  
يجب عليك أن تشتغل ببرِّ سائر الأقارب ، الأقرب فالأقرب ، ثم بإصلاح أحوال  
المساكين ، وأبناء السبيل ، واعلم أن قوله تعالى : { وَأَتِ دَا الْقُرْبَى حَقَّهُ }  
مجمل ، ليس فيه بيان أن ذلك الحق ما هو ، فذهب الشافعي - رضي الله عنه -  
إلى أنه لا يجب الإنفاق إلا على الولد والوالدين ، وقال غيره : يجب الإنفاق  
على المحارم بقدر الحاجة ، وانفقوا على أن من لم يكن من المحارم كأبناء  
العم ، فلا حق لهم إلا الموائدة والمؤالفة في السراء والضراء ، وأما المسكين  
وابن السبيل ، فتقدّم وصفهما في سورة التوبة في آية الزكاة .  
قوله تعالى : { وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا } : التبذير : التفريق ومنه « التبذُّر » لأنه يفرق  
في الأرض للزراعة ، قال : [ الوافر ]  
3408- تَرَائِبُ يَسْتَضِيءُ الحَلِي فِيهَا ... كَجَمْرِ النَّارِ بُدِّرَ بِالظَّلَامِ  
ثم غلب في الإسراف في النفقة .  
قال مجاهد : لو أنفق الإنسان ماله كله في الحق ، ما كان تبذيراً .  
وسئل ابن مسعود عن التبذير ، فقال : إنفاق المال في غير حقه وأنشد بعضهم  
[ الوافر ]

3409- دَهَابُ المَالِ فِي حَمْدٍ وَأَجْرٍ ... دَهَابٌ لَا يُقَالُ لَهُ دَهَابٌ  
وقال عثمان بن الأسود : كنت أطوفُ مع مجاهد حول الكعبة ، فرفع رأسه إلى  
أبي قبيس ، وقال : لو أن رجلاً أنفق مثل هذا في طاعة الله ، لم يكن من  
المسرفين ، ولو أنفق درهماً واحداً في معصية الله ، كان من المسرفين .

وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - مرَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعيد - رضي الله عنه - وهو يتوصَّأ ، فقال : مَا هَذَا السَّرْفُ يَا سَعْدُ؟ فقال : أَفِي الْوَصْوَاءِ سَرْفٌ؟ قال : « نعم ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَى تَهْرُجٍ جَارٍ » .  
ثم نبه تعالى على قبح التبذير بإضافته إِيَّاهُ إلى أفعال الشياطين ، فقال - جلَّ ذكره - : { إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ } والمراد من هذه الأَخوة التشبيه بهم في هذا الفعل القبيح؛ لأنَّ العرب يسمُّون الملازم للشيء أَخًا له ، فيقولون : فلانُ أخو الكرم والجود ، وأخو السَّفَر ، إذا كان مواظباً على هذه الأفعال .

وقيل : قوله : { إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ } أي : قرناءهم في الدنيا والآخرة كقوله تعالى { وَمَنْ يَعْمُرْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ تُقْبِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ } [ الزخرف : 36 ] .

وقال تعالى : { احشروا الذين ظَلَمُوا وَأَرْوَاهُمْ } [ الصافات : 22 ] أي : قرناءهم من الشياطين ، ثم قال تعالى : { وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا } أي : جحوداً للتَّعَمَّة؛ لأنه يستعمل بدنه في المعاصي والإفساد في الأرض ، والإضرار للنَّاسِ ، وكذلك من رزقه الله مالاً أو جاهاً ، فصرفه إلى غير مرضاة الله ، كان كفوراً لنعمة الله؛ لأنَّه موافق للشياطين في الصِّفَّة والفعل ، ثم إن الشياطين كَفُورُونَ بربهم ، فكذلك المبدِّر أيضاً كفورٌ بربه .

قال بعض العلماء : خرجت هذه الآية على وفق عادة العرب؛ لأنَّهم كانوا يجمعون الأموال بالتهب والغارة ، ثم ينفقونها في طلب الخيلاء والتفاخر ، وكان المشركون من قريش وغيرهم ينفقون أموالهم ليصدُّوا عن الإسلام وتوهين أهله وإعانة أعدائه ، فنزلت هذه الآية تنبيهاً على قبح أفعالهم .

(10/282)

وَأَمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا (28)

نزلت في مهجع ، وبلال ، وصهيب ، وسالم ، وخبَّاب ، وكانوا يسألون النبيَّ صلى الله عليه وسلم في الأحايين ما يحتاجون إليه ، ولا يجد ، فيعرض عنهم حياءً منهم ، ويمسك ن القول ، فنزلت : { وَأَمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ } أي : وإن أعرضت عنهم عن هؤلاء الذين أمرتك أن تؤتيهم { ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا } انتظار رزق من الله ترجوه ، أي : ياتيك { فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا } ليئناً ، وهو العدة ، أي : عدهم وعداً جميلاً .

قوله تعالى : { ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ } : يجوز أن يكون مفعولاً من أجله ، ناصبه « تُعْرِضَنَّ » وهو من وضع المسبَّب موضع السبب ، وذلك أنَّ الأصل : وَأَمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ لإعسارك ، وجعله الزمخشريُّ منصوباً بجواب الشرط ، أي : فقل لهم قولاً سهلاً؛ ابتغاء رحمة ، وردَّ عليه أبو حنَّان : بأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؛ نحو : « إنَّ يَظْمُ زَيْدٌ عَمراً فَاضْرِبْ » فإن حذفت الفاء جاز عند سيوبه والكسائيُّ؛ نحو : « إنَّ يَظْمُ زَيْدٌ عَمراً يَضْرِبُ » فإن كان الاسم مرفوعاً؛ نحو « إنَّ تَقْمُ زَيْدٌ يَظْمُ » جاز ذلك عند سيوبه على أنَّه مرفوع بفعل مقدَّر يفسِّره الظاهر بعده ، أي : إن تقم ، يَظْمُ زَيْدٌ يَظْمُ . ومنع من ذلك الفراء وشيخه .

وفي الرَّدِّ نظر؛ لأنَّه قد ثبت ذلك؛ لقوله تعالى : { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ }



[ الضحى : 9 ] الآية؛ لأنَّ « اليَتِيمَ » وما بعده منصوبان با بعد فاءِ الجوابِ .  
وقيل : إنه في موضع الحال من فاعل « تُعْرِضَنَّ » .  
قوله تعالى : { مَنْ رَّيَكُمُ } يجوز أن يكون صفة ل « رحمة » ، وأن يكون متعلقاً ب « تَرْجُوهَا » أي : ترجوها « يجوز أن يكون حالاً من فاعل « تُعْرِضَنَّ » ، وأن يكون صفة ل « رحمة » .

(10/283)

وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا  
(29) إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا (30)

قوله تعالى : { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً } الآية .  
لَمَّا أمره بالإنفاق في الآية المتقدمة ، علمه في هذه الآية أدب الإنفاق .  
واعلم أنه تعالى وصف عباده المؤمنين ، فقال تعالى { والذين إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا } [ الفرقان : 67 ] .  
فها هنا أمر رسوله بمثل ذلك الوصف ، فقال تعالى : { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ } أي لا تمسك عن الإنفاق ، بحيث تضيف على نفسك وأهلك في وجوه صلة الرِّحْمِ ، أي : لا تجعل يدك في انقباضها كالمغلولة الممنوعة من الانبساط ، { وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ } أي : ولا تتوسّع في الإنفاق توسّعاً مفرطاً بحيث لا يبقى في يدك شيء .  
والحكماء ذكروا في كتب الأخلاق أنَّ لكلِّ خلق طرفي إفراطٍ وتفریطٍ ، وهما مذمومان ، والخلق الفاضل هو العدل والوسط ، فالبخل إفراطٌ في الإمساك ، والتبذير إفراطٌ في الإنفاق ، وهما مذمومان ، والمعتدل الوسط .  
روى جابرٌ - رضي الله عنه - قال : « أتى صبي فقال : يا رسول الله ، إنَّ أُمَّي تَسْتَكْسِيكَ دِرْعًا ، ولم يكنُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قميصه ، فقال للصبي : من ساعةٍ إلى ساعةٍ يظهرُ كذا فعدّ وقتاً آخر ، فعاد إلى أمّه فقالت : قل له : إنَّ أُمَّي تَسْتَكْسِيكَ الدَّرْعَ الذي عليك ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم داره ، ونزعَ قميصه ، فأعطاه ، فقعد عُرياناً ، فأذنَ بلالٌ بالصَّلَاةِ ، فانتظره ، فلم يخرج ، فشغل قلوبَ أصحابه ، فدخل عليه بعضهم قرأه عُرياناً » ، فأنزل الله تعالى { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ } يعني لا تمسك يدك عن النفقة في الحقِّ كالمغلولة يده ، ولا يقدر على مدّها ، « ولا تَبْسُطْهَا » بالعطاء « كُلَّ الْبَسْطِ » فتعطي جميع ما عندك .  
و { كُلَّ الْبَسْطِ } : نصب على المصدر؛ لإضافتها إليه ، و « فَتَقْعُدَ » نصب على جواب النهي وتقدّم الكلام عليه ، و « مَلُومًا » إمّا حالٌ ، وإمّا خبر كما تقدّم؛ ومعنى كونه ملوماً أنه يلوم نفسه ، وأصحابه أيضاً يلومونه على تضييع المال وإبقاء الأهل في الصَّيرِ والمحنة ، أو يلومونه بالإمساك إذا سألوه ولم يعطهم ، وأمّا كونه محسوراً ، فقال الفراء : العرب تقول للبعير : محسورٌ ، إذا انقطع سيره ، وحسرت الدابة ، إذا سيرتها حتى ينقطع سيرها ، ومنه قوله تعالى : { يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ } [ الملك : 4 ] .  
وقال قتادة - رحمه الله - : محسوراً نادماً على ما فرط منك ويجمع الحسيئر على حَسْرَى ، مثل : قَتَلَى وَصَرَعى .  
قال الشاعر [ الطويل ]

3410- بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى ، فَأَمَّا عِظَامُهَا ... فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ  
وحسر عن كذا ، كشف عنه كقوله [ الطويل ]

3411- . . . . . يَحْسُرُ الْمَاءَ تَارَةً . . . . .  
والمحسور : المنقطع السَّير ، ومنه حسرت الدَّابة ، قطعت سيرها ، وحسير أي  
: كال : تعبان بمعنى : محسور .

قال القفال : شَبَّهَ حال من أنفق كلَّ ماله بمن انقطع في سفره بسبب انقطاع  
مطيته؛ لأنَّ ذلك المقدار من المال ، كأنَّه مطيَّة تحمل الإنسان إلى آخر السَّفر  
، كما أن ذلك البعير يحمله إلى آخر منزله ، فإذا انقطع ذلك البعير بقي في  
وسط الطريق عاجزاً متحيراً ، فكذلك إذا أنفق الإنسان مقدار ما يحتاج إليه  
في مدَّةٍ شهر ، بقي في وسط ذلك الشهر عاجزاً متحيراً ، ومن فعل هذا ،  
لحقه اللوم من أهله والمحتاجين إلى إنفاقه عليهم بسبب سوء تدبيره ، وترك  
الحزم في مهمَّات معاشه .

(10/284)

ثم قال تعالى : { إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ } أي يوسِّعه على البعض « وَيَقْدِرُ » ،  
أي : يضيق على البعض بحسب ما يعلم من المصالح .  
قال تعالى : { وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا  
يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ } [ الشورى : 27 ] والقدر في اللغة التضييق . قال  
تعالى : { وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ } [ الطلاق : 7 ] . { وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ  
عَلَيْهِ رِزْقَهُ } [ الفجر : 16 ] أي : ضيق .

(10/285)

وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَسْبَةَ إِمْلَاقٍ تَحْنُ تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا )  
(31)

قوله تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَسْبَةَ إِمْلَاقٍ } الآية في تقرير النظم وجوه :  
الأول : أنه لما بيَّن في الآية الأولى : أَنَّهُ الْمَتَكْفَلُ بِأَرْزَاقِ الْعِبَادِ؛ حيث قال :  
{ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ } [ الإسراء : 30 ] قال عزَّ وجلَّ :  
{ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَسْبَةَ إِمْلَاقٍ تَحْنُ تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ } .  
الثاني : أنه تعالى ، لما علم كيفية البرِّ بالوالدين في الآية المتقدمة ، علم في  
هذه الآية كيفية البرِّ بالأولاد ، ولهذا قيل : إِنَّ الْأَبْرَارَ إِنَّمَا سَمُّوا بِذَلِكَ؛ لأنهم برُّوا  
الآباء والأبناء؛ فوجب برُّ الآباء مكافأة على ما صدر منهم من أنواع البرِّ؛ ووجب  
برُّ الأولاد ، لأنَّهم في غاية الضعف والاحتياج ولا كافل لهم غير الوالدين .  
الثالث : أن امتناع الأولاد من برِّ الآباء يوجب خراب العالم؛ لأنَّ الآباء ، إذا علموا  
ذلك ، قلت رغبتهم في تربية الأولاد؛ فيلزم خراب العالم ، وامتناع الآباء من البرِّ  
أيضاً كذلك .

الرابع : أن قتل الأولاد ، إن كان لخوف الفقر ، فهو سوء الظنِّ بالله تعالى ،  
وإن كان لأجل الغيرة على البنات فهو سعيٌّ في تخريب العالم ، فالأول ضدُّ  
التعظيم لأمر الله تعالى ، والثاني ضدُّ الشفقة على خلق الله ، وكلاهما

مذمومان .  
الخامس : أنَّ قرابة الأولاد قرابةً الجزئية والبعضية ، وهي من أعظم الموجبات للمحبة ، فلو لم تحصل المحبة دل ذلك على غلطٍ شديد في الروح ، وقسوة في القلب ، وذلك من أعظم الأخلاق الذميمة ، فرغب الله في الإحسان إلى الأولاد؛ إزالة لهذه الخصلة الذميمة .

فصل

قرأ العامة « تَفْتُلُوا » بالتخفيف ، وقرأ ابن وثاب والأعمش « تُقْتُلُوا » بالتشديد و « خِشْيَةٌ » بكسر الخاء .

قال المفسرون : إنَّ العرب كانوا يقتلون البنات؛ لعجز البنات عن الكسب ، وقدرة البنين عليه؛ بسبب إقدامهم على التَّهَب والغارة ، وأيضاً : كانوا يخافون أن ينفر الأكفاء عنها ، وعن الرغبة فيها ، فيحتاجون إلى إنكاحها من غير الأكفاء ، وفي ذلك عارٌ شديدٌ .

واعلم أن قوله تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ } عامٌّ في الذكور والإناث ، أي : أنَّ الموجب للشفقة والرحمة هو كونه ولداً ، وهذا الوصف يشترك فيه الذكور والإناث ، وأما ما يخاف من الفقر في البنات ، فقد يخاف أيضاً في العاجز من البنين ، ثم قال تعالى : { تُخْرِنُ تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ } أي أنَّ الأرزاق بيد الله ، فكما يفتح أبواب الرزق على الرجال ، فكذلك يفتح أبواب الرزق على النساء . قوله تعالى : { إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا } .

قرأ ابن ذكوان : « خَطَا » بفتح الخاء والطاء من غير مدٍّ ، وابن كثير بكسر الخاء والمدِّ ، ويلزم منه فتح الطاء ، والباقون بكسر الخاء وسكون آطاء .

فأمَّا قراءة ابن ذكوان ، فخرَّجها الزجاج على وجهين : أحدهما : أن يكون اسم مصدر؛ من أخطأ يخطئ خطأً ، أي : إخطاءً ، إذا لم يصب .

والثاني : أن يكون مصدر خطئ يخطأ خطأً ، إذا لم يصب أيضاً ، وأنشد :  
[ الكامل ]

(10/286)

3412- والنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ ... خَطُّوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْشِدُ والمعنى على هذين الوجهين : أنَّ قتلهم كان غير صوابٍ ، واستبعد قوم هذه القراءة قالوا : لأنَّ الخطأ ما لم يتعمَّد ، فلا يصحُّ معناه .  
وخفي عنهم : أنه يكون بمعنى أخطأ ، أو أنه يقال : « خَطِيءٌ » إذا لم يصب .  
وأما قراءة ابن كثير ، فهي مصدر : خَاطَأَ يُخَاطِئُ خِطَاءً ؛ مثل : قَاتِلٌ يُقَاتِلُ قِتَالًا ، قال أبو عليٍّ : « هي مصدر خَاطَأَ يُخَاطِئُ ، وإنَّ كِتَابًا لَمْ نَجِدْ « خَاطَأَ » وَلَكِنْ وَجَدْنَا تَخَاطَأَ ، وَهُوَ مَطَاوَعٌ « خَاطَأَ » فَدَلَّنَا عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :  
[ المتقارب ]

3413- تَخَاطَأَتِ النَّبِيلُ أَحْشَاءَهُ ... وَأَخَّرَ يَوْمِي فَلَمْ يَعْجَلْ  
وقال الآخر : [ الطويل ]

3414- تَخَاطَأَهُ الْقَنَاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ ... وَخُرْطُومُهُ فِي مَنْفَعِ الْمَاءِ رَاسِبٌ  
فكان هؤلاء الذين يقتلون أولادهم يخاطئون الحقَّ والعدل .  
وقد طعن قومٌ عليَّ هذه القراءة حتَّى قال أبو جعفرٍ - رحمه الله - : « لا أعرفُ لهذه القراءة وجهًا » ولذلك جعلها أبو حاتمٍ غلطًا .

قال شهاب الدين : قد عرفه غيرهما ، ولله الحمد .  
وأما قراءة الباقيين فواضحة؛ لأنها من قولهم : حَطِيئَ يَخْطَأُ خِطْأً ، كَأَيْمَ يَأْتُمُ  
إِثْمًا ، إِذَا تَعَمَّدَ الكَذِبَ .  
وقرأ الحسن : « حَطَاءً » بفتح الخاء والمدِّ ، وهو اسم مصدر « أَحْطَأَ »  
كالعطاءِ اسم للإعطاءِ .  
وقرأ أيضاً « خَطَأَ » بالقصر ، وأصله « حَطَأَ » كقراءة ابن ذكوان ، إلا أنه  
سهّل الهمزة بإبدالها ألفاً ، فجذفت كعصا .  
وأبو رجاءٍ والزهرِيُّ كذلك ، إلا أنهما كسرا الخاء ك « زَتَى » وكلاهما من حَطِيئِ  
في الدين ، وأخطأ في الرَّأْيِ ، وقد يقام كل منهما مقام الآخر .  
وقرأ ابن عامر في رواية « حَطْأً » بالفتح والسكون والهمز ، مصدر « حَطِيئِ  
« بالكسر . قال المفسِّرون : معنى الكلِّ واحدٌ ، أي : إثماً كبيراً .

(10/287)

وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَاتِ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا (32)

لَمَّا أمره بالأشياء الخمسة المتقدِّم ذكرها ، وحاصلها يرجع إلى شيئين :  
التعظيم لأمر الله تعالى ، والشَّفَقَة على خلق الله سبحانه - جلَّ ذكره - لا إله  
إلا هو ، أتبعها بالتهني عن أشياء آخر .  
أولها : أنه تعالى نهى عن الزَّنا .  
والعامة على قصره ، وهي اللغة الفاشية ، وقرئ بالمدِّ ، وفيه وجهان :  
أحدهما : أنه لغة في المقصور .  
والثاني : أنه مصدر زانى يُزاني؛ كقاتل يقاتل قتالاً؛ لأنه يكون بين اثنين ، وعلى  
المدِّ قول الفرزدق : [ الطويل ]  
3415- أبا خالدٍ من يَزْنُ يُعَرَفُ زِئَاؤُهُ ... وَمَنْ يَشْرَبِ الخُرْطُومَ يُصَبِّكُ مُسَكَّرًا  
وقول الآخر : [ الكامل ]  
3416- كَانَتْ قَرِيضَةٌ ما تَقُولُ كَمَا ... كَانِ الزَّناؤُ قَرِيضَةَ الرَّجْمِ  
وليس ذلك على باب الضرورة ، فثبوته قراءة في الجملة .  
وقوله تعالى : { وَسَاءَ سَبِيلًا } . قال ابن عطية : « وسبيلًا : نصبٌ على  
التمييز ، أي : وسَاءَ سَبِيلًا سَبِيلُهُ » . وردَّ أبو حيان هذا : بأنَّ قوله نصبٌ على  
التمييز يقتضي أن يكون الفاعل ضميراً مفسِّراً بما بعده من التمييز؛ فلا  
يصح تقديره : سَاءَ سَبِيلُهُ سَبِيلًا؛ لأنه ليس بمضمَّرٍ لاسم الجنس .

فصل

قال الإقفال : إذا قيل للإنسان : لا تقرب هذا ، فهو أكد من أن تقول : لا تفعله ،  
ثم علل هذا التَّهْيِ بكنه { فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا } .  
واعلم أنَّ الزَّنا اشتمل على أنواع من المفاسد .  
أولها : اختلاط الأنساب واشتباهاها ، فلا يعرف الإنسان أنَّ الولد الذي أتت به  
الزانية منه أو من غيره ، فلا يقوم بتربيته ، وذلك يوجب ضياع الأولاد ، وانقطاع  
النَّسْلِ ، وخراب العالم .  
وثانيها : أنه إذا لم يوجد سبب شرعيُّ يوجب اختصاص هذا الرجل بهذه المرأة ،  
لم يبق إلا التوائب والتقاتل ، وقد وجد وقوع القتل الذريع بسبب زنا المرأة  
الواحدة .

وثالثها : أنَّ المرأة ، إذا زنت وتمرّنت عليه ، يستقذرها كل ذي عقل سليم ،  
 وحينئذٍ : لا تحصل الألفة والمحبة ، ولا يتم السكن والازدواج ، وينفر طباعُ أكثر  
 الخلق عن مقاربتها .  
 ورابعها : أنَّه إذا انفتح باب الزنا ، لا يبقى لرجل اختصاص بامرأة ، بل كل رجل  
 يمكنه التوائب على أي امرأة أرادت ، وحينئذٍ : لا يبقى بين نوع الإنسان وسائر  
 البهائم فرقٌ في هذا .  
 وخامسها : أنه ليس المقصود من المرأة مجرد قضاء الشهوة ، بل أن تصير  
 شريكة للرجل في ترتيب المنزل وإعداد مهمّاته من المطعوم والمشروب  
 والملبوس ، وحفظ البيت ، والقيام بأُمور الأولاد والخدم ، وهذه المهماتُ لا تتم  
 إلا إذا كانت المرأة مقصورة الهمة على هذا الرجل الواحد ، منقطعة الطمع  
 عن سائر الرجال ، وذلك لا يحصل إلا بتحريم الزنا ، وسدّ هذا الباب .  
 وسادسها : أنَّ الوطس يوجب الذلَّ الشديد ، ويدلُّ على ذلك وجوهٌ :  
 الأول : أن أعظم أنواع الشتم عند النَّاس ذكر الفاظ الوقاع ، ولولا أن الوطاء  
 يوجبُ الذلَّ وإلا لما كان الأمر كذلك .  
 الثاني : أنَّ جميع العقلاء يستنكفون من ذكر أزواج بناتهم وأخواتهم وأمهاتهم ،  
 ولولا أن الوطاء ذلٌّ ، وإلا لما كان كذلك .

(10/288)

الثالث : أن جميع العقلاء لا يقدمون على الوطاء إلا خفية في الأوقات التي لا  
 يطلع عليهم أحدٌ ، ولولا أنه موجبٌ للذلِّ ، وإلا لما كان الأمر كذلك ، فلما كان  
 الوطاء ذلاً ، كان السَّعي في تقليله موافقاً للعقول ، فاقتصر المرأة الواحدة  
 على الرجل الواحد سعيً في تقليل ذلك العمل ، وما فيه ن الذلِّ يجبر بالمنافع  
 الحاصلة .  
 وأمّا الزَّنا ، فإنه فتح لباب العمل القبيح ، ولا يجبر بشيءٍ من المنافع ، فيبقى  
 على أصل المنع .  
 وإذا ثبت ذلك ، فنقول : إنه تعالى وصف الزَّنا بصفات ثلاثة : كونه { فَاحِشَةً  
 وَمَقْتًا } [ النساء : 22 ] في آية أخرى { وَسَاءَ سَبِيلًا } أما كونه فاحشة ؛  
 فلاشتماله على الأمور المذكورة ، وأمّا المقت فلأنَّ الزانية تصير ممقوتة  
 مكروهة؛ لما ذكرنا .  
 وأمّا كونه ساء سبيلاً : فهو ما ذكرنا من أنَّه لا يبقى فرقٌ بين الإنسان وبين  
 البهائن في عدم اختصاص الذكران بالإناث ، وبقاء الذلِّ والعيب والعارِ على  
 المرأة من غير أن يجبر بشيءٍ من المنافع .

(10/289)

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ  
 سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا (33)

فقوله جلَّ ذكره : { إِلَّا بِالْحَقِّ } أي : إلا بسبب الحقِّ ، فيتعلق ب « لا تقتلوا »  
 ويجوز أن يكون حالاً من فاعل « لا تقتلوا » أو من مفعوله ، أي : لا تقتلوا إلا

ملتبسين بالحقِّ أو إلّا ملتبسة بالحقِّ ، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ ،  
أي : إلّا قتلاً ملتبساً بالحقِّ .

فصل

والحقُّ المبيح للقتل هو قوله - صلوات الله وسلامه عليه- : « لا يحلُّ دُمُّ امرئٍ  
مسلمٍ إلّا بإحدى ثلاثٍ : رجلٌ كفر بالله بعد إيمانه ، أو زنى بعد أحصانه ، أو قتلَ  
نفساً بغيرِ نفسٍ » .

فإن قيل : إنَّ أكبرَ الكبائرِ بعد الكفر بالله سبحانه وتعالى هو القتل ، فما  
السبب في أنه تعالى بدأ بالتهني عن الزنا ، ثم نهى بعده عن القتل .  
فالجواب : أنَّ بيننا أن فتح باب الزنا يمنع دخول الإنسان في الوجود ، والقتل  
يدلُّ على إعدامه ، ودخوله ف بالوجود مقدّم على إعدامه بعد وجوده؛ فلهذا  
ذكر الزنا أولاً ، ثم ذكر بعده القتل .  
واعلم أنَّ الأصل في القتل هو التحريم ، والحلُّ إنما ثبت بسبب عارض؛ فذلك  
نهى عن القتل بناء على حكم الأصل ، ثم استثنى منه الحالة التي يباح فيها  
القتل ، وهو عند حصول الأسباب العرضية ، فقال : { إلّا بالحق } وبدل على  
أنَّ الأصل في القتل التحريم وجوهٌ :  
أحدها : أن القتل ضررٌ ، والأصل في المضارِّ الحرمة ، قال - صلوات الله وسلم  
عليه- : « لا ضرر ، ولا ضرار » .

وثانيها : قوله صلى الله عليه وسلم : « الآدميُّ بُنيانُ الربِّ ، ملعونٌ من هدمَ  
بُنيانَ الربِّ » .  
وثالثها : أن الآدميَّ خلق للعبادة ، لقوله تعالى : { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا  
لِيَعْبُدُونِ } [ الذاريات : 56 ] والعبادة لا تتمُّ إلّا بعدم القتل .  
ورابعها : أن القتل إفساد ، فحرم؛ لقوله تعالى : { وَلَا تُفْسِدُوا } [ الأعراف :  
56 ] .

وخامسها : إذا تعارض دليل تحريم القتل ، ودليل إباحته ، فالإجماع على أنَّ  
جانب الحرمة راجح ، ولولا أنَّ مقتضى الأصل هو التحريم ، وإلّا لكان ذلك  
ترجيحاً لا لمرجح ، وهو محالٌ .  
وإذا علم أنَّ الأصل في القتل هو التحريم ، فقوله : « ولا تقتلوا » نهى وتحريمٌ  
. وقوله : « حرّم الله » إعادة لذكر التحريم على سبيل التأكيد ، ثم استثنى  
عنه الأسباب العرضية ، فقال : إلّا بالحقِّ ، وها هنا طريقان :  
الطريق الأول : أن قوله « إلّا بالحقِّ » مجمل ليس فيه بيان أن ذلك الحقُّ ما  
هو ، ثم قال تعالى : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَاناً } أي : في  
حقِّ استيفاء القصاص؛ فوجب أن يكون المراد من الحقِّ هذه الصورة فقط ،  
فتكون الآية نصّاً صريحاً في تحريم القتل ، إلّا بهذا السبب الواحد .  
الطريق الثاني : أن نقول : دلت السنة على أنَّ ذلك الحقُّ هو أحد الأمور الثلاثة  
المتقدّمة في الخبر .

(10/290)

واعلم أن الخبر من باب الآحاد ، فإن قلنا : إنَّ قوله تعالى : { وَمَنْ قُتِلَ  
مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَاناً } بيان لذلك الحقِّ ، كانت الآية صريحة في  
أنه لا يحلُّ القتل إلّا بهذا السبب الواحد ، وحينئذٍ : يصير الخبر مخصّصاً للآية ،  
ويصير فرعاً لقولنا بصحّة تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ، وإن قلنا بأن



قوله تعالى : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } ليس بياناً لذلك الحق ، فحينئذ يصير الخبر مفسراً للحق المذكور في الآية ، وعلى هذا لا يصير فرعاً على جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ، وهو تنبيه حسن .

فصل في ظاهر الآية

ظاهر الآية يقتضي أنه لا سبيل لحلّ القتل إلا قتل المظلوم ، وظاهر الخبر يقتضي ضمّ شيئين آخرين إليه ، وهو الكفر بعد الإيمان ، والزنا بعد الإحصان ، ودلت آية أخرى على حصول سبب رابع ، وهو قوله تعالى : { إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ } [ المائدة : 33 ] ودلت آية أخرى على سبب خامس ، وهو الكفر الأصلي ، قال الله تعالى : { قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ } [ التوبة : 29 ] .

وقال تعالى : { واقتلوهم حيث وجدتموهم } [ النساء : 89 ] .

واختلف الفقهاء في أشياء أخرى :

منها : تارك الصلاة ، فعند أبي حنيفة - رضي الله عنه - لا يقتل ، وعند الشافعي وأحمد - رضي الله عنهما - يقتل .

وثانيها : اللأط : فعند الشافعي يقتل ، وعند بعضهم : لا يقتل .

وثالثها : السّاحر ، إذا قال : قتلْتُ بسحري فلاناً ، فعند أبي حنيفة : لا يقتل ،

وعند بعضهم : يقتل .

ورابعها : القتل بالمثل عند الشافعي : يوجب القصاص ، وعند أبي حنيفة : لا

يوجب .

وخامسها : الانتماع من أداء الزكاة ، اختلفوا فيه في زمان أبي بكر - رضي الله عنه - .

وسادسها : إتيان البهيمة أوجب فيه بعضهم القتل ، ولم يوجبها الباقر ، وحنة القائلين بعدم وجوب القتل في هذه الصورة هو أنّ هذه الآية صريحة في تحريم القتل على الإطلاق إلا لسبب واحد ، وهو قتل المظلوم ، ففيما عداه يجب البقاء على أصل التحريم .

وأيضاً : فالخبر المذكور يوجب حصر أسباب الحلّ في تلك الثلاثة ، ففيما عداها يجب البقاء على أصل الحرمة ، ثم قالوا : وبهذا النصّ قد تأكد بالدلائل الكثيرة الموجبة لحرمة الدّم على الإطلاق ، فترك العمل بهذه الدلائل لا يكون إلا لمعارض ، وذلك المعارض : إمّا أن يكون نصّاً متواتراً أو نصّاً من باب الأحاد ، أو قياساً ، والنص المتواتر مفقود ، وإلا لما بقي الخلاف .

وأما النصّ من باب الأحاد ، فهو مرجوح بالنسبة على هذه النصوص الكثيرة ؛ لأنّ الظنّ المستفاد من النصوص الكثيرة أعظم من الظنّ المستفاد من خير واحد .

وأما القياس : فلا يعارض النصّ ، فثبت بمقتضى هذا الأصل القويّ : أنّ الأصل في الدماء الحرمة إلا في الصور المعذّوبة .

قوله سبحانه وتعالى : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } فيه بحثان :

البحث الأول : هذه الآية تدلّ على أنه أثبت لوليّ الدم سلطاناً .

فأما بيان هذه السلطنة فيماذا ، فليس في قوله : { فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } فلا ينبغي أن يسرف ذلك القاتل الظالم في ذلك القتل؛ لأن ذلك المقتول منصور؛ لثبوت السلطنة لوليه .

والطريق الثاني : أن تلك السلطنة مجملة ، ثم فسرت بالآية والخبر . أما الآية : فقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ } [ البقرة : 178 ] إلى قوله : { فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ } [ البقرة : 178 ] .

وقد بينا على أنها تدل على أن الواجب تخيير الولي بين القصاص والدية . وأما الخبر : فقوله - صلوات الله وسلامه عليه - يوم الفتح « مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ : إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى » .

فعلى هذا : فمعنى قوله : { فَلَا يُسْرَفُ فِي الْقَتْلِ } أنه لما حصلت له سلطنة استيفاء القصاص ، وسلطنة استيفاء الدية ، إن شاء ، قال بعده { فَلَا يُسْرَفُ فِي الْقَتْلِ } أي أن الأولى ألا يقتص ، ويكتفي بأخذ الدية أو يعفو ، كقوله تعالى : { وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى } [ البقرة : 237 ] .

والبحث الثاني : ذكر كونه مظلوماً بصيغة التنكير ، والتنكير يدل على الكمال ، فما لم يكن المقتول كاملاً في وصف المظلومية لم يدخل تحت هذا النص ، فالمسلم إذا قتل الذمي ، لم يدخل تحت هذه الآية؛ لأن الذمي مشرك ، والمشرك يحل دمه .

ويدل على أن الذمي مشرك قوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ صَلَّى صَلًّا بَعِيدًا } [ النساء : 116 ] .

حكم بأن ما سوى الشرك يغفر في حق البعض ، فلو كان كفر اليهودي والنصراني مغايراص للشرك ، وجب أن يغفر في حق بعض الناس لهذه الآية ، فلما لم يغفر في حق أحد ، دل على أن كفرهم شرك ، ولأنه تعالى قال : { لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ تَلَاتِيَةٍ } [ المائدة : 73 ] فهذا التثليث الذي قال به هؤلاء : إما أن يكون تثليثاً في الصفات ، وهو باطل؛ لأن ذلك هو الحق ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، فلا يمكن جعله سبباص للكفر ، وإما أن يكون تثليثاً في الدوات ، وذلك هو الشرك ، فثبت أن الذمي مشرك ، والمشرك يجب قتله؛ لقوله تعالى : { وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ } [ التوبة : 36 ] فاقتضى هذا الدليل إباحة دم الذمي ، فإن لم تثبت الإباحة ، فلا أقل من حصول شبهة الإباحة .

وإذا ثبت هذا ، ثبت أنه ليس كاملاً في المظلومية ، فلم يندرج تحت قوله : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } . وأما الحر ، إذا قتل عبداً ، فيدخل تحت هذا ، إلا أننا بينا أن قوله تعالى : { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدَ بِالْعَبْدِ } [ البقرة : 178 ] يدل على المنع من قتل الحر بالعبد ، وتلك الآية أخص من قوله تعالى : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } والخاص مقدم على العام؛ فثبت أن هذه الآية لا يجوز التمسك بها في مسألة أن موج بالعمد هو القصاص ، ولا في وجوب قتل المسلم بالذمي ، ولا في وجوب قتل الحر بالعبد .

فصل في المراد بالإسراف

في معنى الإسراف وجوه :

الأول : أن يقتل القاتل وغير القاتل ، وذلك أن أولياء المقتول كانوا إذا قتل واحد من قبيلة شريفة ، قتلوا خلقاً من القبيلة الدنيئة ، فنهى الله عنه وحكم بقتل القاتل وحده .

الثاني : أن الإسراف هو ألا يرضى بقتل القاتل؛ فإن أهل الجاهلية كانوا يقصدون أشرف القبائل ، ثم يقتلون منه قوماً معينين ، ويتركون القاتل .  
والثالث : الإسراف هو ألا يكتفي بقتل القاتل ، بل يقتله ثم يمثل به ، ويقطع أعضائه .

قال الفقهاء - رحمه الله - : ولا يبعد حمله على الكل ، لأن جملة هذه المعاني مشتركة في كونها إسرافاً .

فصل

قرأ حمزة والكسائي : « تُسْرِفُ » بالخطاب ، وهي تحتمل وجهين : أحدهما : الخطاب للولي ، أي : لا تقتل الجماعة بالواحد ، أو السلطان ، رجع إلى مخاطبته بعد أن أتى به عاماً .

والثاني : أن يكون الخطاب للمبتدئ القتل ، أي : لا تسرف أيها الإنسان؛ لأن إقدامه على ذلك القتل ظلم محض ، وهو إسراف .  
والباقيون بالغيبة ، وهي تحتمل ما تقدم في قراءة الخطاب .

وقرأ أبو مسلم برفع الفعل على أنه خبر في معنى النهي؛ كقوله تعالى : { فَلَا رَقَّتْ } [ البقرة : 197 ] . وقيل : « في » بمعنى الباء ، أي : بسبب القتل . قوله تعالى : { إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا } .

قال مجاهد : الهاء راجعة إلى المقتول في قوله : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا } أي : أن المقتول منصور في الدنيا بإيجاب القود على قاتله ، وفي الآخرة بتكفير خطايه ، وإيجاب النار لقاتله .

وقال قتادة : الهاء راجعة إلى ولي المقتول ، أو إلى السلطان ، أي أنه منصور على القاتل باستيفاء القصاص ، أو الدية ، فلكيف بهذا القدر ، ولا يطمع في الزيادة .

وقيل : الهاء راجعة إلى القاتل الظالم ، أي أن القاتل يكتفى منه باستيفاء القصاص ، ولا يطلب منه زيادة؛ لأنه منصور من الله تعالى في تحريم طلب الزيادة منه ، أو أنه إذا عوقب في الدنيا ، نُصِرَ في الآخرة .

وقيل : الهاء راجعة إلى الدم ، أو قيل : إلى الحق ، روى ابن عباس - رضي الله عنه - قال : قلت لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : وَأَيُّمُ اللَّهُ لِيَظْهَرَ عَلَيْنَا مِنْ أَبِي سَفِيَانَ؛ لأن الله تعالى يقول : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } فقال الحسين : والله ، ما نُصِرَ معاوية على علي إلا بقول الله تعالى : { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا } .

(10/293)

وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (34) وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (35)

قوله تعالى : { وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } الآية .  
اعلم أنه تعالى نهى عن الرِّبَا ، وقد ذكرنا أنه يوجب اختلاط الأنساب ، وذلك  
يوجب منع تربية الأولاد ، ويوجب انقطاع النَّسْلِ ، وذلك مانع من دخول الناس  
في الوجود ، فالنَّهْيُ عن الرِّبَا وعن القتل يرجع حاصله إلى النَّهْيِ عن إتلاف  
النفوس ، فلمَّا ذكره تعالى أتبعه بالنَّهْيِ عن إتلاف الأموال ؛ لأنَّ أعزَّ الأشياء بعد  
النفوس الأموال ، وأحق الناس بالنَّهْيِ عن إتلاف أموالهم هو اليتيم ؛ لأنَّه لصغره  
، وضعفه ، وكمال عجزه يعظم ضرره بغتلاف ماله ؛ فلهذا خصَّهم الله تعالى  
بالنَّهْيِ عن إتلاف أموالهم ، فقال تعالى : { وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ  
أَحْسَنُ } نظيره قوله تعالى : { وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ  
غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ }  
[ النساء : 6 ] .

المراد بالأشدَّ ها هنا بلوغه إلى حيث يمكنه بسبب عقله ورشده القيام بمصالح  
ماله ، فحينئذ تزول ولاية غيره عنه ، فإن بلغ غير كامل العقل ، لم تزل الولاية  
عنه .

قوله تعالى : { وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ } الآية .  
اعلم أنه تعالى أمر بخمسة أشياء أوَّلًا ، ثم نهى عن ثلاثة أشياء ، وهي الرِّبَا ،  
وإلقتل ، وأكل مال اليتيم ، ثم أتبعه بهذه الأوامر الثلاثة ، فالأول قوله تعالى : {  
وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ } .  
واعلم أنَّ كلَّ عقدٍ يعقد لتوثيق أمرٍ وتوكيده ، فهو عهدٌ ؛ كعقد البيع والشَّرْكَةِ ،  
وعقد اليمين والتَّذْر ، وعقد الصلح ، وعقد النِّكاح ، فمقتضى هذه الآية أنَّ كلَّ  
عهدٍ وعقدٍ يجري بين إنسانين ، فإنَّه يجبُ عليهما الوفاءُ بذلك العقد والعهد ، إلاَّ  
إذا دلَّ دليل منفصلٌ عليَّ أنه لا يجب الوفاء به ، فمقتضاه الحكم بصحة كل بيع  
وقع التراضي عليه ، وتأكد هذا النصُّ بسائر الآيات الدالة على الوفاء بالعهد  
والعقود ؛ كقوله عزَّ وجلَّ : { وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا } [ البقرة : 177 ]  
{ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ } [ المؤمنون : 8 ] { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ  
} [ البقرة : 275 ] { لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ  
تَرَاضٍ مِّنْكُمْ } [ النساء : 29 ] { وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ } [ البقرة : 282 ] .  
{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ } [ المائدة : 1 ] .  
وقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : « لا يحلُّ مالُ امرئٍ مسلمٍ إلاَّ بطيبِ  
نَفْسٍ مِنْهُ » .

وقوله : « إِذَا اختلفَ الجَنَسَانِ ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ » .  
وقوله : « مَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ ، فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَهُ » .  
فجميع هذه الآيات والأخبار دالة على أنَّ الأصل في البياعات والعهود والعقود  
الصحة ووجوب الالتزام .

فإذا وجدنا نصًّا أخصَّ من هذه النصوص يدلُّ على البطلان والفساد ، قضينا به ؛  
تقديمًا للخاصِّ على العام ، وإلا قضينا بالصحة على الكلِّ ، وأما تخصيص النصِّ  
بالقياس ، فباطلٌ ، وبهذا الطريق تصير أبواب المعاملات جميعها مضبوطة  
معلومة بهذه الية الواحدة ؛ ويكون المكلف مطمئن القلب والنفس في  
العمل ؛ لأنَّ هذه النصوص دلت على الصحة ، وليس بعد بيان الله تعالى بيانٌ .

قوله تعالى : { إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا } عن الوفاء بعهده؛ كقوله عز وجل :  
 { واسأل القرية } [ يوسف : 82 ] .  
 والثاني : أن الضمير يعود على العهد ، ونسب السؤال إليه مجازاً؛ كقوله تعالى  
 : { وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ } [ التكويد : 8 ، 9 ] .  
 أي : يقال للعهد عن صاحب العهد : لم نقضت ، وهلا وقى بك؛ تكيئاً للتأكد  
 كقوله : { أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي } [ المائدة : 116 ] ، فالمخاطبة  
 لعيسى - صلوات الله وسلامه عليه - والإنكار على غيره .  
 وقال السدي : { كَانَ مَسْئُولًا } ، أي مطلوباً يطلب من المعاهد ألا يضيئه  
 ويفي به .  
 وقيل : المراد بوفاء العهد : الإتيان بما أمر الله - تعالى - به ، والانتهاؤ عمّا نهى  
 الله عنه .

قوله تعالى : { وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ } الآية ، لما أمر تعالى بإتمام الكيل ،  
 ذكر الوعيد الشديد في نقصانه كما في قوله تعالى : { وَيَلُ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا  
 اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ } [ المطففين :  
 1-3 ] .

ثم قال تعالى : { وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ } .  
 وهذا هو النوع الثالث من الأوامر المذكورة ها هنا ، فالآية المتقدمة في إتمام  
 الكيل ، وهذه في إتمام الوزن ، ونظيره قوله عز وجل : { وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ  
 بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ } [ الرحمن : 9 ] { وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ  
 أَشْيَاءَهُمْ } [ هود : 85 ] .  
 قرأ الأخوان وحفص بكسر القاف ها هنا وفي سورة الشعراء ، والباقون بضمها  
 فيهما ، وهما لغتان مشهورتان ، فقيل : القسطاس في معنى الميزان ، إلا أنه  
 في العرف أكبر منه ، ولهذا اشتهر في السنة العامة أنه القبان ، وقيل : إنه  
 بلسان الروم أو السرياني ، والأصح أنه لغة العرب ، وقيل أيضاً القرسطون .  
 وقيل : هو كل ميزان ، صغر أم كبر ، أي : بميزان العدل .  
 قال ابن عطية - رحمه الله - : هو عربي مأخوذ من القسط ، وهو العدل ، أي :  
 زنوا بالعدل المستقيم ، واللفظة للمبالغة من القسط ، وردّه أبو حيان باختلاف  
 المادتين ، ثم قال : « إلا أن يدعى زيادة السنين آخراً كقدموس ، وليس من  
 مواضع زيادتها » ويقال بالسنين والصداد .

فصل

اعلم أن التفاوت الحاصل بنقصان الكيل والوزن قليل ، والوعيد عليه شديد  
 عظيم ، فيجب على العاقل الاحتراز منه ، وإنما عظم الوعيد فيه؛ لأن جميع  
 الناس محتاجون إلى المعاولات والبيع والشراء ، فبالغ الشرع في المنع من  
 التطفيف والنقصان؛ لأجل إبقاء الأموال؛ ومنعاً من تلطيخ النفس بسرقة ذلك  
 المقدر الحقيق ، ثم قال : « ذلك خير » ، أي الإيفاء بالتتمام والكمال خير من  
 التطفيف بالقليل؛ لأن الإنسان يتخلص بالإيفاء عن ذكر القبيح في الدنيا ،  
 والعقاب الشديد في الآخرة .

{ وَأَحْسِنُ تَأْوِيلًا } منصوب على التفسير ، والتأويل ما يتوّل عليه الأمر؛ كقوله  
 تعالى : { وَخَيْرٌ مَّرَدًّا } [ مريم : 76 ] ، { وَخَيْرٌ أَمَلًا } [ الكهف : 46 ]  
 { وَخَيْرٌ عُقْبًا } [ الكهف : 44 ] ، وإنما حكم الله تعالى بأن عاقبة هذا الأمر  
 أحسن العواقب؛ لأنه إذا اشتهر في الدنيا بالاحتراز عن التطفيف ، أحبه الناس ،  
 ومالت القلوب إليه ، واستغنى في الزمن القليل .  
 وأمّا في الآخرة : فيفور بالجنة والثواب العظيم ، والخلاص من العقاب الأليم .

وَلَا تَفْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (36)

لَمَّا شرح الأوامر الثلاثة ، عاد بعده إلى ذكر التَّوَاهِي ، فنهى عن ثلاثة أشياء ، أولها : { وَلَا تَفْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } العَامَّة على هذه القراءة ، أي : لا تَتَّبِعْ ، من قفاه يقفوه إذا تَتَّبَعَ أثره ، قال النابغة : [ الطويل ]  
3417- ومثلُ الدُّمى شمُّ العرائنِ ساكنٌ ... يهنُّ الحياءُ لا يُشِعْنَ النَّقَابِيَا  
وقال الكميث : [ الوافر ]  
3418- فَلَا أُرْمِي الْبَرِيَّةَ بِغَيْرِ ذَنْبٍ ... وَلَا أَقْفُو الْحَوَاصِنَ إِنْ قُفِينَا  
وقرأ زيد بن علي : « وَلَا تَقْفُو » بآثبات الواو ، وقد تقدَّم في قراءة قبل في قوله تعالى : { إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ } [ يوسف : 90 ] أن إثبات حرف العلة جزماً لغة قوم ، وضرورة عند غيرهم ، كقوله :  
3419- ... مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ  
وقرأ معاذ القارئ « وَلَا تَقْفُ » بزنة تقل ، من قاف يقوف ، أي : تتبع أيضاً ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه مقلوبٌ؛ من قفا يقفو .  
والثاني : وهو الأظهر- : أنه لغة مستقلة جيدة؛ كجذب وجذب؛ لكثرة الاستعمالين؛ ومثله : قعا الفحل الناقعة وقاعها .  
والباء في « به » متعلقة بما تعلق به « لَكَ » ولا تتعلق ب « عِلْمٌ » لأنه مصدر ، إلا عند من يتوسَّع في الجار .  
قوله تعالى : { وَالْفُؤَادِ } قرأ الجَرَّاحُ العقيلي بفتح الفاء واو خالصة ، وتوجيهها : أنه أبدل الهمزة واوا بعد الضمة في القراءة المشهورة ، ثم فتح فاء الكلمة بعد البدل ، لأنها لغة في الفؤاد ، يقال : فؤاد وفأد ، وأنكر أبو حاتم هذه القراءة ، وهو معذور .

فصل  
يقال : قَفَوْتُ أثر فلان أَقْفُو قَفْوًا ، إذا تَتَّبَعْتَ أثره ، وَسُمِّيَتْ قافية الشِّعْرِ قافية؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ يَقْفُو الْبَيْتَ ، وَسُمِّيَتْ الْقَبِيلَةُ الْمَشْهُورَةُ بِالْقَافَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ آثَارَ أَقْدَامِ النَّاسِ ، وَيَسْتَدْلُونَ بِهَا عَلَى أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ .  
وقال تعالى : { تَمَّ قَفِينَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا } [ الحديد : 27 ] .  
وسمِّي القفا قفا؛ لأنه مؤخر بدن الإنسان ووراءه ، كأنه شيء يتبعه ويقفوه .  
فقوله : « وَلَا تَقْفُ » أي : لا تَتَّبِعْ ما لا علم لك به ، من قول أو فعل ، فهو نهْيٌ عن الحكم بما لا يكون معلوماً ، وهذه قضية كلية يندرج تحتها أنواع كثيرة ، وكل واحد من المفسرين حمله على واحد من تلك الأنواع ، فقليل : المراد نهْيُ المشركين عن اعتقاداتهم وتقليد أسلافهم؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى نَسَبُهُمْ فِي تِلْكَ الْعُقَائِدِ إِلَى اتِّبَاعِ الْهَوَى ، فَقَالَ تَعَالَى : { إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أَتَرَلَهُ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ } [ النجم : 23 ] .  
وقال في إنكارهم البعث { بَلْ إِدَارِكْ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ } [ النمل : 66 ] .  
وحكى عنهم أنهم قالوا : { إِنْ تَطَّلُّوا إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُحْسِنِينَ } [ الجاثية : 32 ] .



وقال : { وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بغيرِ هُدَىٰ مِّنَ اللَّهِ } [ القصص : 50 ] .  
وقال عز وجل : { وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ }  
[ النحل : 116 ] .

(10/296)

وقال : { قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَوْلَا أَن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظن } [ الأنعام  
: 148 ] .

وقال محمد ابن الحنفية : المراد منه شهادة الزور .  
وقال ابن عباس - رضي الله عنه - : لا تشهد إلا بما رأته عينك ، وسمعته أذناك  
، ووعاه قلبك .

وقيل : المراد النهي عن الكذب .  
قال قتادة : لا تقل : سمعت ، ولم تسمع ، ورأيت ، ولم تر ، وعلمت ، ولم تعلم .

وقيل : القفؤ : هو البهت ، وأصله من القفا؛ كأنه يقال : خلفه ، وهو في معنى  
الغيبة . واللفظ عامٌ يتناول الكل ، فلا معنى للتقييد .

فصل في الرد على نفاة القياس  
احتج نفاة القياس بهذه الآية ، قالوا : القياس لا يفيد إلا الظن ، والظن مغاير  
للعلم ، فالحكم في دين الله تعالى بالقياس حكمٌ بغير العلم؛ فوجب ألا يجوز  
لقوله تعالى { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } .

وأجيب عنه بوجوه :

الأول : أن الحكم في الدين بمجرد الظن جائز بإجماع الأمة في صور كثيرة :

منها : العمل بالفتوى عملٌ بالظن .

ومنها : العمل بالشهادة عملٌ بالظن .

ومنها : الاجتهاد في القبلة عملٌ بالظن .

ومنها : قيم المتلفات ، وأروش الجنایات عملٌ بالظن .

ومنها : الفصد ، والحجامة ، وسائر المعالجات؛ بناءً على الظن .

ومنها : كون هذه الذبيحة ذبيحة مسلم مظنون .

ومنها : الحكم على الشخص المعين بكونه مؤمناً مظنوناً ، ثم يبنى على هذا

الظن أحكام كثيرة ، كالتوارث والدفن في مقابر المسلمين وغيرهما .

ومنها : الأعمال المخصوصة ، والاعتماد على صداقة الأصدقاء ، وعداوة الأعداء كلها

مظنونة ، وبناء الأمر على هذه الظنون جائز ، وقال - صلوات الله وسلامه

عليه - : « تَحْنُ تَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ »

وذلك تصريح بأن الظن معتبر في هذه الأنواع ، فبطل القول بأنه لا يجوز العمل

بالظن .

الثاني : أن الظن قد يسمي بالعلم؛ قال تعالى : { إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ  
مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ  
إِلَى الْكُفَّارِ } [ الممتحنة : 10 ] .

ومن المعلوم أنه إنما يمكن العلم بإيمانهن؛ بناءً على إقرارهن ، وهذا لا يفيد إلا

الظن ، وقد سمى الله تعالى الظن ها هنا علماً .

الثالث : أن الدليل القاطع ، لما دل على وجوب العمل بالقياس ، كان ذلك

الدليل دليلاً على أنه متى حصل ظنُّ أن حكم الله في هذه الصورة يساوي حكمه في محلِّ النصِّ ، فأنتم مكلّفون بالعمل على وفق ذلك الظنِّ ، فهذا هنا الظن وقع في طريق الحكم ، فأما الحكم ، فهو معلومٌ متيقنٌ .  
أجاب نفاةُ القياس عن الأول؛ فقالوا :  
قوله عزّ وعلا : { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } دخله التخصيصُ في الصُّور العشرة المذكورة ، فيبقى العموم حجة فيما وراءها ، ثم نقول : الفرق بين هذه الصور وبين محلِّ النزاع أن هذه الصور العشر مشتركة في أن تلك الأحكام مختصة بأشخاص معينين في أوقات معينة؛ فإن الواقعة التي يرجع فيها الإنسان المعين إلى الفتى المعين واقعة متعلقة بذلك الشخص المعين ، وكذا القول في الشهادة وفي طلب القبلة ، وفي سائر الصور؛ والتنصيص على وقائع الأشخاص المعينين في الأوقات المعينة يجري مجرى التخصيص على ما لا نهاية له ، فهذه الضرورة؛ اكتفينا بالظنِّ ، أما الأحكام المثبتة ، فهي أحكامٌ كليةٌ معتبرة في وقائع كلية ، وهي مضبوطة ، والتنصيص عليها ممكنٌ ، ولذلك فإن الفقهاء الذين استخرجوا تلك الأحكام بطريق القياس ضبطوها ، وذكروها في كتبهم .

(10/297)

إذا عرف هذا ، فنقول : التخصيصُ على الأحكام في الصُّور العشر التي ذكرتموها غير ممكن ، فلا جرم : اكتفى الشارع فيها بالظنِّ ، أما المسائل المثبتة بالطرق القياسية فالتخصيصُ عليها ممكنٌ ، فلا يجوز الاكتفاء فيها بالظنِّ ، فظهر الفرق .  
وقولهم : الظنُّ قد يسمّى علماً ، فهذا باطلٌ؛ فإنه يصحُّ أن يقال : هذا مظنونٌ ، وغير معلوم ، وهذا معلومٌ ، وغير مظنونٍ ، فدلَّ على حصول المغايرة ، فيدلُّ عليه قوله تعالى : { هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَبّاً إِنَّ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظنَّ } [ الأنعام : 148 ] نفى العلم ، وأثبت الظنِّ ، وذلك يدلُّ على المغايرة .  
وأما قوله تعالى : { فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ } [ الممتحنة : 10 ] فالمؤمن هو المقر ، وذلك الإقرار معلوم .  
وأما الجوابُ عن الثالث ، فنقول : الكلام إنما يتمُّ لو ثبت أن القياس حجةٌ بدليل قاطع ، وذلك باطلٌ؛ لأنَّ القياس وهو الذي يفيد الظنِّ لا يجب عقلاً أن يكون حجة؛ لأنه لا نزاع أنَّه يصحُّ من الشرع أن يقول : نهيتكم عن الرجوع إلى القياس ، ولو كان كونه حجةً أمراً عقلياً ، لامتنع ذلك .  
والثاني أيضاً باطلٌ؛ لأنَّ الدليل النقلية في كون القياس حجةً ، إنما يكون قطعياً؛ إذ لو كان منقولاً نقلاً متواتراً ، كانت دلالته على ثبوت هذا المطلوب دلالة قطعية غير مجتملة للتخصيص ، ولو حصل مثل هذا الدليل ، لوصل إلى الكلِّ ، ولعرفه الكلِّ ، ولارتفع الخلاف ، وحيث لم يكن كذلك ، علمنا أنَّه لم يحصل في هذه المسألة دليلٌ سمعيٌّ قاطعٌ ، فثبت أنَّه لم يوجد في إثبات كون القياس حجة دليل قاطعٌ ألبتة ، فبطل قولكم : كون الحكم المثبت بالقياس حجةً معلومٌ لا مظنونٌ .  
قال ابن الخطيب : وأحسن ما يمكن أن يجاب عنه أن يقال : التمسكُ بهذه الآية التي عولتم عليها تمسكٌ بعامٍ مخصوص ، والتمسكُ بالعامِّ المخصوص لا يفيد إلا الظنِّ ، فلو دلت هذه الآية على أن التمسكُ بالظنِّ غير جائز ، لدلت

على أن التمسُّك بهذه الآية غير جائز ، فالقول بكون هذه الآية حجة يفضي ثبوته إلى نفيه ، فكان تناقضاً ، فسقط الاستدلال به .  
وللمجيب أن يجيب عنه ، فيقول : نعلم بالتواتر الظاهر من دين محمد - صلوات الله وسلامه عليه - أن التمسُّك بآيات القرآن حجة في الشريعة ، ويمكن أن يجاب عن هذا الجواب بأن كون العامِّ المخصوص حجة غير معلوم بالتواتر .  
قوله تعالى : { إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا } .

(10/298)

قوله تعالى : « أولئك » إشارة إلى ما تقدّم من السمع ، والبصر ، والفؤاد؛ كقوله : [ الكامل ]  
3420- دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللَّوَى ... وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْآيَّامِ  
ف « أولئك » يشارُّ به إلى العقلاء وغيرهم من الجموع ، واعتذر ابن عطية عن الإشارة به لغير العقلاء ، فقال : وعبر عن السَّمْعِ ، وَالْبَصْرِ ، وَالْفُؤَادِ ب « أولئك » لأنها حواسُّ لها إدراكٌ ، وجعلها في هذه الآية مسئولة؛ فهي حالة من يعقل؛ ولذلك عبّر عنها بكناية من يعقل ، وقد قال سيبويه - رحمه الله - في قوله تعالى : { رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ } [ يوسف : 4 ] إنما قال « رَأَيْتُهُمْ » في نجوم؛ لأن لَمَّا وصفها بالسجود - وهو فعلٌ من يعقلٌ - عبّر عنها بكناية من يعقل ، وحكى الزجاج أن العرب تُعبّرُ عَمَّنْ يعقلُ وَعَمَّنْ لا يعقلُ ب « أولئك » وأنشد هو والطبري : [ الكامل ]  
3421- دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللَّوَى ... وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْآيَّامِ  
وأما حكاية أبي إسحاق عن اللغة فأمر يوقف عنده ، وأما البيت فالرواية فيه « الأقسام » ولا حاجة إلى هذا الاعتذار لما عرفت ، وأما قوله : « إِنَّ الرِّوَايَةَ : الأقسام » فغير معروفة والمعروف إنما هو « الأقسام » .  
قوله : « كُلُّ أَوْلِيكَ » مبتدأ ، و الجملة من « كَانَ » خبره ، وفي اسم « كان » وجهان :  
أحدهما : أنه ضمير عائد على « كُلُّ » باعتبار لفظها ، وكذا الضمير في « عَنْهُ » و « عَنْهُ » متعلق ب « مَسْئُولًا » و « مَسْئُولًا » خبرها .  
والثاني : أن اسمها ضمير يعود على القافي ، وفي « عَنْهُ » يعود على « كُلُّ » وهو من الالتفات؛ إذ لو جرى على ما تقدّم ، ل قيل : كُنْتُ عنه مسئولاً ، وقال الزمخشري : و « عَنْهُ » في موضع الرفع بالفاعلية ، أي : كل واحدٍ كان مسئولاً عنه ، فمسئول مسند إلى الجار والمجرور؛ كالمغضوب في قوله { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ } [ الفاتحة : 7 ] انتهى . وفي تسميته مفعول ما لم يسمَّ فاعله فاعلاً خلافاً للاصطلاح .  
وقد ردَّ أبو حيَّان عليه قوله : بأنَّ القائم مقام الفاعل حكمه حكمه ، فلا يتقدّم على رافعه كأصله ، وليس لقائل أن يقول : يجوز على رأي الكوفيِّين؛ فإنهم يجيزون تقديم الفاعل؛ لأن النحَّاس حكى الإجماع على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل ، إذا كان جاراً أو مجروراً ، فليس هو نظير وله { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ } فحينئذٍ يكون القائم مقام الفاعل الضمير المستكنَّ العائد على « كُلُّ » أو على القافي .  
فصل في ظاهر الآية

ظاهر الآية يدلُّ على أنَّ الجوارح مسئولةٌ ، وفيه وجوهٌ :  
الأول : معناه أنَّ صاحب السَّمع ، والبصر ، والفؤاد هو المسئول ؛ لأنَّ السؤال لا  
يصحُّ إلاَّ من العاقل ، وهذه الجوارح ليست كذلك ، بل العاقل الفاهم هو  
الإنسان : لم سمعت ما لا يحلُّ سماعه ، ولم نظرت إلى ما لا يحلُّ لك نظره ،  
ولم عزمت على م الا يحلُّ لك العزم عليه .

(10/299)

والثاني : أن أولئك الأقوام كلهم مسئولون عن السمع ، والبصر ، والفؤاد ،  
فيقال لهم : استعملتم السمع فيماذا ، أفي الطاعة ، أو في المعصية؟ وكذلك  
القولُ في بقية الأعضاء ، وذلك ؛ لأنَّ الحواسَّ آلاتُ النَّفس ، والنَّفْسُ كالأمير لها ،  
والمستعمل لها في مصالحها ، فإن استعملها في الخيرات ، استوجب الثواب ،  
وإذا استعملها في المعاصي ، استحقَّ العقاب .  
والثالث : أنه تعالى يخلقُ الحياةَ في الأعضاء ، ثمَّ إنها تسألُ؛ لقوله تعالى :  
{ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [ النور : 24  
[ فكذلك لا يبعد أن يخلق العقل ، والحياة ، والنطق في هذه الأعضاء ، ثمَّ إنها  
تسال .

رُوي عن شكل بن حميدٍ - رحمه الله - قال : « أُتيتُ النبي صلى الله عليه  
وسلم فقلت : يا رسول الله ، علمني تعويداً ، أتعوِّذُ به ، فأخذ بيدي ، ثم قال :  
« قُلِ اللَّهُمَّ! أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ سَمْعِي ، وَشَرِّ بَصَرِي ، وَشَرِّ لِسَانِي ، وَشَرِّ قَلْبِي ،  
وَشَرِّ مَنِّي » قال فحفظتها .  
قال سعيد : والمنِّي ماؤه .

(10/300)

وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا (37)

وهذا هو النهي الثاني .  
قوله تعالى : « مَرَحًا » : العامة على فتح الراء ، وفيه أوجه :  
أحدها : أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال ، أي : مرحاً بكسر الراء ، ويدل عليه قراءة  
بعضهم فمياً حكاة يعقوب « مَرِحًا » بالكسر .  
قال الزجاج : « مَرِحًا » مصدر ، ومرحاً : اسم الفاعل ، وكلاهما جائز ، إلا أن  
المصدر هنا أحسن وأوكد ، تقول : جاء زيد ركضاً وراكضاً ، وأكد ؛ لأنه يدل على  
توكيد الفعل .  
الثاني : أنه على حذف مضافٍ ، أي : ذا مرحٍ .  
الثالث : أنه مفعولٌ من أجله .  
والمَرِحُ : شدة السرور والفرح؛ مَرِحَ يَمْرِحُ مرحاً ، فهو مَرِحٌ؛ كقَرِحَ يَقْرِحُ فرحاً ،  
فهو قَرِحٌ .  
قوله : { إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا } الآية .  
قرأ أبو الجراح « لَنْ تَخْرِقَ » بضم الراء ، وأنكرها أبو حاتم وقال : لا نعرفها  
لغة البتة .

والمراد من الخرق ها هنا نقب الأرض ، وذكروا فيه وجوهاً :  
الأول : أنَّ الشيء إنما يتمُّ بالارتفاع والانخفاض ، فكأنه قال إنَّك حال الانخفاض لا تقدر على خرق الأرض ونقبها ، وحال الارتفاع لا تقدر على أن تصل إلى رءوس الجبال ، والمعنى : أن الإنسان لا ينال بكبره وبطره شيئاً ، كمن يريد خرق الأرض ، ومطاوله الجبال لا يحصل على شيء .  
والمراد التنبيه على كونه ضعيفاً عاجزاً ، فلا يليقُ به التكبر .  
الثاني : أنَّ تحتك الأرض التي لا تقدر على خرقها ، وفوقك الجبال التي لا تقدر على الوصول إليها ، فأنت محاط بك من فوقك ، ومن تحتك بنوعين من الجماد ، وأنت أضعف منهما بكثير ، والضعيف المحصور لا يليقُ به التكبر ، فكأنه قيل له : تواضع ، ولا تتكبر؛ فإنَّك خلقٌ ضعيفٌ من خلق الله ، محصورٌ بين حجارةٍ وترابٍ ، فلا تفعل فعل القويِّ المقتدر .  
الثالث : أنَّ من يمشي مختالاً يمشي مرّة على عقبيه ، ومرّة على صدور قدميه ، فقيل له : إنَّك لن تنقب الأرض ، إن مشيت على عقبيك ، ولن تبلغ الجبال طولاً ، إن مشيت على صدور قدميك .  
قال عليٌّ - كرم الله وجهه - : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مَشَى تَكْفَأُ تَكْفُؤًا؛ كأنما ينحط من صَبَبٍ .  
وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : « ما رأيتُ شيئاً أحسنَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنَّ الشمسَ تجري في وجهه ، وما رأيتُ أحداً أسرعَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنَّما الأرضُ تطوى له ، إنَّما لتجهدُ أنفسنا وهو عَيْرٌ مُكْتَرِثٌ » .  
قوله تعالى : « طولاً » يجوز أن يكون حالاً من فاعل « تَبْلُغُ » أو من مفعوله ، أو مصدرًا من معنى « تبلغ » أو تمييزاً ، أو مفعولاً له ، وهذا ضعيفان جدًّا ؛ لعدم المعنى .

(10/301)

كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا (38)

قرأ ابن عامر والكوفيون بضمِّ الهمزة والهاء ، والتذكير ، وترك التنوين ، والباقون بفتح الهمزة ، وتاء التانيث منصوبة منونة ، فالقراءة الأولى أشير فيها بذلك على جميع ما تقدم ، ومنه السيئ والحسن ، فأضاف السيئ إلى ضمير ما تقدّم ، ويؤيدها ما قرأ به عبد الله : « كلُّ ذلك كان سيئانه » بالجمع ، مضافاً للضمير ، وقراءة أبيي « حَيْبُهُ » والمعنى : كل ما تقدم ذكره ممّا أمرتُ به ونهيتم عنه كان سيئته - وهو ما نهيتم عنه خاصة - أمراً مكروهاً ، هذا أحسن ما يقدر في هذا المكان .

وأما ما استشكله بعضهم من أنَّه يصير المعنى : كل ما ذكر كان سيئته ، ومن جملة كلِّ ما ذكر : المأمور به ، فيلزم أن يكون فيه سيئاً ، فهو استشكال واهٍ ؛ لما تقدم من تقرير معناه .

و « مَكْرُوهًا » خبر « كان » وحمل الكلام كله على لفظ « كلُّ » فلذلك ذكر الضمير في « سَيِّئُهُ » والخبر ، وهو : مكروه .

وأما قراءة الباقيين : فيحتمل أن تقع الإشارة فيها ب « ذَلِكَ » إلى مصدرى التَّهْيِينِ المتقدِّمين قريباً ، وهما :

قَفُوْ ما ليس به علمٌ ، والمشيُّ في الأرضِ مرحاً .  
والثاني : أنه أشير به إلى جميع ما تقدّم من المناهي .  
و « سَيِّئَةٌ » خبر « كان » وأنت؛ حملاً على معنى « كلُّ » ثم قال « مَكْرُوهًا »  
حملاً على لفظها .

وقال الزمخشريُّ كلاماً حسناً ، وهو : أنَّ « السَّيِّئَةُ فِي حِكْمِ الْأَسْمَاءِ : بِمَنْزِلَةِ  
الذَّنْبِ وَالْإِثْمِ ، زَالَ عَنْهُ حِكْمُ الصِّفَاتِ ، فَلَا اعْتِرَابَ بِتَأْنِيثِهِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَرَأَ  
« سَيِّئَةٌ » وَمَنْ قَرَأَ « سَيِّئًا » أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : الرَّئِي سَيِّئَةٌ ، كَمَا تَقُولُ :  
السَّرْقَةُ سَيِّئَةٌ ، فَلَا تَفْرِقُ بَيْنَ إِسْنَادِهَا إِلَى مَذْكَرٍ وَمَوْثٍ » .  
وفي نصب « مكروهاً » أربعة أوجه :

أحدها : أنه خبر ثانٍ ل « كان » وتعدادُ خبرها جائز على الصَّحِيح .  
الثاني : أنه بدلٌ من « سَيِّئَةٌ » وضعف هذا؛ بأنَّ البَدَلَ بِالمَشْتَقِّ قَلِيلٌ .  
الثالث : أنه حالٌ من الضمير المستتر في « عند ربك » لوقوعه صفة ل «  
سَيِّئَةٌ » .

الرابع : أنه نعتٌ ل « سَيِّئَةٌ » ، وإنما ذكر لأن « سَيِّئَةٌ » تأنيث موصوفه  
مجازي؛ وقد ردَّ هذا؛ بأن ذلك إنما يجوز حيث أسند إلى المؤنث المجازي ، أمَّا  
إذا أسند إلى ضميره ، فلا؛ نحو : « السَّمْسُ طَالَعَةٌ » لا يجوز : « طَالَعٌ » إلا  
في ضرورة كقوله :

3422- ..... وَلَا أَرْضَ أُبْقَلِ إِنْقَالَهَا  
وهذا عند غير ابن كيسان ، وأمَّا ابن كيسان فيجيز في الكلام : « السَّمْسُ طَلَعٌ  
، وَطَالَعٌ » .

وقيل : إنما ذكر سَيِّئَةٌ وهي الذنب ، وهو مذكر [ لأن التقدير : كل ذلك كان  
مكروهاً وسَيِّئَةٌ عند ربك ] وقيل فيه تقديمٌ وتأخيرٌ ، أي كل ذلك كان مكروهاً  
سَيِّئَةٌ .

(10/302)

فصل  
وأما قراءة عبد الله فهي ممَّا أخبر فيها عن الجمع إخبار الواحد؛ لسدِّ الواحد  
مسدِّه؛ كقوله :

3423- فَإِمَّا تَرَيَّنِي وِلِي لَمَّةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا  
لو قال : فَإِنَّ الْحَدِيثَانَ ، لَصَحَّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، فَعَدَلَ عَنْهُ ؛ لِيَصِحَّ الْوِزْنُ .  
وقرأ عبد الله أيضاً « أَنْ سَيِّئَاتٍ » بالجمع من غير إضافةٍ ، وهو خبر « كان »  
وهي تؤبِّد قراءة الحرمين ، وأبي عمرو .

فصل  
قال القاضي - رحمه الله - : دلَّت هذه الآية على أنَّ هذه الأعمال مكروهة عند  
الله تعالى ، والمكروهة لا يكون مراداً ، فهذه الأعمال غير مرادٍ الله ، فبطل  
قول من يقول : كل ما دخل في الوجود ، فهو مراد الله تعالى ، وإذا ثبت أنها  
ليست بإرادة الله تعالى ، وجب ألا تكون مخلوقة - لله تعالى - ؛ لأنها لو كانت  
مخلوقة لله تعالى ، لكانت مرادة ، لا يقال : المراد من كونها مكروهة : أنَّ الله  
تعالى نهى عنها .

وأيضاً : معني كونها مكروهة أن الله تعالى كره وقوعها ، وعلى هذا التقدير :  
فهذا لا يمنع أنَّ الله تعالى أراد وجودها ، لأنَّ الجواب أنه عدولٌ عن الظاهر .



وأيضاً : فكونها سيئة عند ربك يدلُّ على كونها منهيّاً عنها ، فلو حملت المكروه على النهي ، لزم التكرار .

والجواب عن الثاني أنه تعالى إنما ذكر هذه الآية في معرض الزجر عن هذه الأفعال ، ولا يليق بهذا الموضع أن يقال : إنه تعالى يكره وقوعها . وأجيب بأن المراد من المكروه المنهي عنه ، ولا بأس بالتكرير ، لأجل التأكيد .

فصل

قال القاضي دلّت هذه الآية على أنه تعالى كما أنه موصوف بكونه مريداً ، فكذلك أيضاً موصوف بكونه كارهاً .

وأجيب بأن الكراهية في حقه تعالى محمولة إمّا على النهي ، [ وإمّا هي ] إرادة العدم .

(10/303)

ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا (39)

قوله تعالى : { ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ } : [ مبتدأ أو خبر ] ، اعلم أن قوله « ذلك » إشارة إلى ما تقدّم من التكاليف ، وهي خمسة وعشرون نوعاً ، أولها قوله تعالى : { لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ } [ الإسراء : 22 ] .

وقوله : { وَقُضِيَ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ } [ الإسراء : 23 ] . وهذا مشتمل على تكليفين :

الأمر بعبادة الله تعالى ، والنهي عن عبادة غير الله ، فكان المجموع [ ثلاثة ] . والرابع : قوله تعالى : { وبالوالدين إحساناً } [ الإسراء : 23 ] وقوله : { فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ } [ الإسراء : 23 ] وقوله { وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } [ الإسراء : 23 ، 24 ] { وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا } [ الإسراء : 26 ] وقوله : { فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا } [ الإسراء : 28 ] { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا } [ الإسراء : 29 ] { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ } [ الإسراء : 31 ] { وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ فِي الْإِسْرَاءِ : 33 } { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَبْسُفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا } [ الإسراء : 33 ] { وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ } [ الإسراء : 34 ] وقوله : { وَأَوْفُوا الْكَيْلَ } [ الإسراء : 35 ] { وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ } [ الإسراء : 35 ] وقوله : { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } [ الإسراء : 36 ] { وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا } [ الإسراء : 37 ] { وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ } فهذه خمسة وعشرون تكليفاً ، بعضها أوامر وبعضها نواهٍ ، جمعها الله تعالى في هذه الآيات ، وجعل فاتحتها قوله : { لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُومًا } [ الإسراء : 22 ] ، وخاتمتها قوله : { وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا } وإمّا سمّاها حكمة؛ لوجوه :

الأول : أن حاصلها يرجع إلى الأمر بالتوحيد ، وأنواع الطّاعات والخيرات والإعراض عن الدنيا ، والإقبال على الآخرة ، والعقول تدلُّ على صحتها ، فالآتي يمثل هذه الشريعة لا يكون داعياً إلى دين الشيطان ، بل الفطرة الأصلية تشهد

بأنه يكون داعياً إلى دين الرحمن .  
الثاني : أن هذه الأحكام المذكورة في هذه الآيات شرائع واجبة الرعاية في جميع الأديان والملل ، ولا تقبل التسخ والإبطال ، فكانت محكمة وحكمة من هذه الاعتبارات .

الثالث : أن الحكمة عبارة عن معرفة الحق لذاته ، والخير لأجل العمل به ؛ فالأمر بالتوحيد عبارة عن القسم الأول ، وسائر التكاليف عبارة عن تعلم الخيرات ؛ لأجل العمل بها .

روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن هذه التكاليف المذكورة كانت في ألواح موسى - صلوات الله عليه - أولها « لا تجعل مع الله إلهاً آخر » .  
قال تعالى : { وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً } [ الأعراف : 145 ] .

فكل ما أمر الله به أو نهى عنه ، فهو حكمة .  
قوله تعالى : « مِنَ الْحِكْمَةِ » يجوز فيه ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن يكون حالاً من عائد الموصول المحذوف ، تقديره : من الذي أوحاه حاك كونه من الحكمة ، أو حال من نفس الموصول .  
الثاني : أنه متعلق ب « أَوْحَى » ، و « مِنْ » إمّا تبعيضية ؛ لأن ذلك بعض الحكمة ، وإمّا للابتداء ، وإمّا للبيان .

(10/304)

وحينئذٍ تتعلق بمحذوف .  
الثالث : أنها مع مجرورها بدل من « مِمَّا أَوْحَى » .  
فصل  
ذكر في الآية أن المشرك يكون مذموماً مخذولاً .  
وذكرها هنا أن المشرك يلقي في جهنم ملوماً مدحوراً ، فاللوم والخذلان يحصل في الدنيا ، وإلقاءه في جهنم يحصل يوم القيامة ، والفرق بين الملموم والمدحور ، وبين المذموم والمخذول : أن معنى كونه مذموماً : أن يذكر له أن الفعل الذي أقدم عليه قبيح ومنكر ، وإذا ذكر له ذلك ، فعند ذلك يقال له : لم فعلت هذا الفعل؟ وما الذي حملك عليه؟ وما استفدت من هذا العمل ، إلا إلحاق الضرر بنفسك؟ وهذا هو اللوم .  
وأما الفرق بين المخذول وبين المدحور ، فهو أن المخذول هو الضعيف ، يقال : تخاذلت أعضاؤه ، أي : ضعفت ، والمدحور هو المطرود ، والطرود عبارة عن الاستخفاف والإهانة ، فكونه مخذولاً عبارة عن ترك إعانتته ، وتفويضه إلى نفسه ، وكونه مدحوراً عبارة عن إهانتته ، فيصير أول الأمر مخذولاً وآخره يصير مدحوراً .

(10/305)

أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاتًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا (40)

قوله تعالى : { أَفَأَصْفَاكُمْ } : أَلْفُ « أَصَفَى » عو واو؛ لأنه من « صَفَا يَصْفُو » وهو استفهام إنكار وتوبيخ .  
ويقال : أَصْفَاهُ بِالشَّيْءِ ، إذا أثره به ، ويقال للصَّيَاعِ التي يستخضُّها السلطان لخاصَّته الصَّوْافِي .  
قال أبو عبيدة - رحمه الله - في قوله تعالى : { أَفَأَصْفَاكُمْ } : أفخصكم وقال المفضل : أخلصكم .  
قال النحويون : هذه الهمزة همزة تدلُّ على الإنكار على صيغة السؤال عن مذهب ظاهر الفساد ، لا جواب لصاحبه ، إلا بما فيه أعظم الفضيحة .  
واعلم أنَّه تعالى ، لما نبَّه على فساد طريقة من أثبت لله شريكاً ، أتبعه بفساد طريقة من أثبت الولد لله تعالى ، ثم نبه على كمال جهل هذه الفرقة وهو أنَّ الولد على قسمين ، فأشرف القسمين : البنون ، وأخسُّها : البنات ، ثمَّ إنَّهم أثبتوا البنين لأنفسهم ، مع علمهم بنهاية عجزهم ، وأثبتوا البنات لله تعالى مع علمهم بأنَّ الله تعالى هو الموصوف بالكمال الذي لا نهاية له ، وذلك يدلُّ على نهاية جهل القائلين بهذا القول؛ ونظيره قوله تعالى : { أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ } [ الطور : 39 ] وقوله جلَّ ذكره : { وَلَهُ الْأُنثَى } [ النجم : 21 ] .  
ومعنى الآية أنه اختاركم ، فجعل لكم الصَّفوة ، ولنفسه ما ليس بصفوة ، يعني اختاركم { بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً } ؛ لأنَّهم كانوا يقولون : إنَّ الملائكة بنات الله تعالى .  
قوله تعالى : « وَأَنحَدَّ » يجوز أن تكون المتعدية لاثنين ، فقال أبو البقاء : « إنَّ ثانيهما محذوف ، أي : أولاداً ، والمفعول الأوَّل هو إناثاً » وهذا ليس بشيء ، بل المفعول الثاني هو « مِنَ الْمَلَائِكَةِ » قَدِّم على الأوَّل ، ولولا ذلك لزم أن يبدأ بالثَّكْرَةِ من غير مسوغ؛ لأنَّ ما صلح أن يكون مبتدأ صلح أن يكون مفعولاً أوَّل في هذا الباب ، وما لا ، فلا ، ويجوز أن تكون متعدية لواحد ، كقوله : { وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا } [ البقرة : 116 ] ، و « مِنَ الْمَلَائِكَةِ » متعلق ب « اتَّخَذَ » أو بمحذوف على أنه حال من الثَّكْرَةِ بعده .  
ثم قال تعالى : { إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا } وهذا خطابٌ لمشركي « مَكَّة » وبيان كون هذا القول عظيماً : أنَّ إثبات الولد يقتضي كونه تعالى مركباً من الأجزاء والأبعاض ، وذلك يقدر في كونه قديماً واجب الوجود لذاته ، وذلك عظيم من القول ، وأيضاً : فبتقدير ثبوت الولد ، فقد جعلوا أشرف القسمين لأنفسهم ، وأخسَّ القسمين لله تعالى ، وهذا جهلٌ عظيمٌ .

(10/306)

وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا (41)

قوله تعالى : { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا } : العامة على تشديد الراء ، وفي مفعول صَرَّفْنَا « وجهان : أحدهما : أنه مذكورٌ ، و « في » مزيدة فيه ، أي : ولقد صرفنا هذا القرآن؛ كقوله : { وَلَقَدْ صَرَّفْنَاَهُ بَيْنَهُمْ } [ الفرقان : 50 ] ، ومثله : [ الطويل ] 3424- يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيبِهَا بَصْلِي  
وقوله تعالى : { وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي } [ الأحقاف : 15 ] أي : يجرح عراقيبها ، وأصلح لي ذرئتي ، وردَّ هذا بأنَّ « في » لا تزداد ، وما ذكر متأوَّل ، وسيأتي إنَّ

شاء الله تعالى في الأحقاف .

الثاني : أنه محذوفٌ تقديره : ولقد صرّفنا أمثاله ، ومواعظه ، وقصصه ، وأخباره ، وأوامره .

وقال الزمخشري في تقدير ذلك : « ويجوز أن يراد ب « هَذَا الْقُرْآن » إبطال إضافتهم إلى الله البنات؛ لأنه ممّا صرفه ، وكثّر ذكره ، والمعنى : ولقد صرّفنا القول في هذا المعنى ، وأوقعنا التصريف فيه ، وجعلناه مكاناً للتكرير ، ويجوز أن يريد ب « هَذَا الْقُرْآن » التنزيل ، ويريد : ولقد صرّفناه ، يعني هذا المعنى في مواضع من التنزيل ، فترك الضمير؛ لأنّه معلوم » ، وهذا التقدير الذي قدّره الزمخشري أحسن؛ لأنه مناسب لما دلت عليه الآية وسيقت لأجله ، فقدّر المفعول خاصّاً ، وهو : إمّا القول ، وإمّا المعنى ، وهو الضمير الذي قدّره في « صرّفناه » بخلاف تقدير غيره ، فإنه جعله عامّاً .

وقيل : المعنى : لم تُنزلْ مرةً واحدةً ، بل نجومّاً ، والمعنى : أكثرنا صرف جبريل إليك ، فالمفعول جبريل - عليه السلام - .

وقرأ الحسن بتخفيف الرّاء ، فقيل : هي بمعنى القراءة الأولى ، وفعل وفعل قد يشتركان ، وقال ابن عطية : « أي : صرفنا الناس فيه إلى الهدى » .

والصّرفُ في اللغة : عبارة عن صرف الشيء من جهة إلى جهة؛ نحو : تصريف الرياح ، وتصريف الأمور ، هذا هو الأصل في اللغة ، ثم جعل لفظ التصريف كناية عن التبيين؛ لأنّ من حاول بيان شيءٍ ، فإنه يصرف كلامه من نوع إلى نوع آخر ، ومن مثال إلى مثال آخر؛ ليكمل الإيضاح ، ويقوي البيان ، فقوله تعالى : { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا } أي : بيّنا .

قوله : « لِيَذْكُرُوا » متعلق ب « صرّفنا » وقرأ الأخوان هنا ، وفي الفرقان بسكون الدال ، وضّم الكاف مخففة مضارع « ذكر » من الذكر أو الذّكر ، والياقون بفتح الدال ، والكاف مشددة ، والأصل : يتذكروا ، فأدغم التاء في الدال لقرب المخرج وهو من الاعتبار والتدبير .

قال الواحدي : والتذكر هنا أشبه من الذكر؛ لأنّ المراد منه التدبير والتفكير ، وليس المراد منه الذكر الذي يحصل بعد النسيان ، ثم قال : وأمّا قراءة حمزة والكسائي ، ففيها وجهان :

الأول : أنّ الذكر قد جاء بمعنى التأمل والتدبير؛ كقوله سبحانه جلّ ذكره : { حُدُوا مَا آتَيْتَكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ } [ البقرة : 63 ] . والمعنى : وافهموا ما فيه .

والثاني : أن يكون المعنى : صرفنا هذه الدلائل في هذا القرآن؛ لتذكروه بالسنتكم؛ فإنّ الذكر بالسنتكم قد يؤدي إلى تأثر القلب بمعناه .

(10/307)

فصل

قال الجبائي - رحمه الله تعالى - : قوله عزّ وجلّ : { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآن لِيَذْكُرُوا } يدل على أنّه تعالى يفعل أفعاله لأغراض حكمية ، ويدل على أنّه تعالى أراد الإيمان من الناس ، سواء آمنوا ، أو كفروا .

قوله : { وَمَا يَزِيدُهُمْ } ، أي : التصريف ، و « نُفُوراً » مفعول ثانٍ وهذه الآية تدل على أنّه تعالى ما أراد الإيمان من الكفار؛ لأنّه تعالى عالمٌ بأنّ تصريف القرآن لا يزيدهم إلا نفوراً ، فلو أراد الإيمان منهم ، لما أنزل عليهم ما يزيدهم

نفرة عنه؛ لأنَّ الحكيم ، إذا أراد تحصيل أمرٍ من الأمور ، وعلم أنَّ الفعل تفلاميَّ يصير سبباً للعسر والتعذر والنفرة؛ فإنه عند محاولة تحصيل ذلك المقصود يحترزُ عما يوجب النفرة ، فلَمَّا أخبر تعالى أنَّ هذا التصرف يزيدهم نفوراً ، علمنا أنه ما أراد الإيمان منهم .

(10/308)

قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَعَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا (42) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا (43)

قوله تعالى : { كَمَا يَقُولُونَ } : الكافُ في موضع نصب ، وفيها وجهان : أحدهما : أنها متعلقة بما تعلقت به « مع » من الاستقرار ، قاله الحوفي . والثاني : أنها نعتٌ لمصدر محذوف ، أي : كونا كقولكم؛ قاله أبو البقاء . وقرأ ابن كثير وحفص « يقولون » بالياء من تحت ، والباقون بالتاء من فوق ، وكذا قوله تعد هذا { سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ } [ الإسراء : 43 ] ، قرأه بالخطاب الأخوان ، والباقون بالغيبة فتحصَّل من مجموع الأمر؛ أنَّ ابن كثير وحفصاً يقرآنهما بالغيبة ، وأن الأخوين قرءوا بالخطاب فيهما ، وأن الباقيين قرءوا بالغيبة في الأول ، وبالخطاب في الثاني . فوجه قراءة الغيب فيهما أنه : حمل الأول على قوله : { وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا } [ الإسراء : 41 ] ، وحمل الثاني عليه ، ووجه الخطاب فيهما : أنه حمل الأول على معنى : قل لهم يا محمد لو كان معه آلهة كما تقولون ، وحمل الثاني عليه .

وجه الغيب في الأول : أنه حمله على قوله « وَمَا يَزِيدُهُمْ » والثاني التفت فيه إلى خطابهم .

قوله : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء ، قال الزمخشريُّ : وإذن دالة على أنَّ ما بعدها ، وهو « لَابْتَعَوْا » جواب لمقالة المشركين ، وجزاء ل « لَوْ » . وأدغم أبو عمرو الشين في السين ، واستضعفها النحاة؛ لقوَّة الشين . فصل في معنى الآية

المعنى : قل يا محمد لهؤلاء المشركين : { لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَعَوْا } لطلبوا - يعني الآلهة - { إلى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا } بالمغالبة والقهر؛ ليزيلوا ملكه؛ كفعل ملوك الدنيا بعضهم ببعض ، وهذا يرجع إلى دليل التمانع ، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - عند قوله - عَزَّ وَجَلَّ - في سورة الأنبياء - صلوات الله عليهم - { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } [ الأنبياء : 22 ] وقيل : المعنى : لطلبوا - يعني الآلهة - { إلى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا } بالتقرب إليه ، لأنَّ الكفار كانوا يقولون : { مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى } [ الزمر : 3 ] .

فقال تعالى : لو كانت هذه الأصنام تقربكم إلى الله زلفى ، لطلبت لأنفسها أيضاً القرب على الله تعالى ، فكيف يعقل أن تقربكم إلى الله ، ثم نرّه نفسه فقال : { سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا } .

قوله تعالى : { وَتَعَالَىٰ } : عطف على ما تضمنه المصدر ، تقديره : تنزّه وتعالى . و « عن » متعلقة به ، أو ب « سبحان » على الأعمال لأنَّ « عَن » تعلقت به في قوله { سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ } [ الصافات :

[ 180 ] و « عُلُوًّا » مصدر واقع موقع التعالي؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : تَعَالَى كَبِيرًا ، فَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِ : { أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا } [ نوح : 17 ] [ فِي كَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ ] . وَالتَّسْبِيحُ عِبَارَةٌ عَنِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ .

والفائدة في وصف ذلك العلوُّ بالكبير : أن المنافاة بين ذاته وصفاته سبحانه وبين ثبوت الصَّاحِبَةِ ، والولد ، والشركاء ، والأضداد ، والأنداد ، منافاة بلغت في القوَّة والكمال على حيث لا تعقل الزيادة عليها؛ لِأَنَّ الْمُنَافَاةَ بَيْنَ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ ، وَالْمُمْكِنِ لِذَاتِهِ ، وَبَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ ، وَبَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْمُحْتَاجِ مُنَافَاةٌ لَا يَعْقِلُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا ، فَلِهَذَا السَّبَبِ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْعُلُوَّ بِالْكَبْرِ .

(10/309)

تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ  
وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ خَلِيمًا غَفُورًا (44)

قوله تعالى : { تُسَبِّحُ } قرأ أبو عمرو والأخوان ، وحفص « تُسَبِّحُ » بالتاء ، والباقيون بالياء من تحت ، وهما واضحتان؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مُجَازِيًّا ، وَلِوُجُودِ الْفِعْلِ أَيْضًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّأْنِيثِ .

وقال ابن عطية : « ثم أعاد على السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ضَمِيرًا مِنْ يَعْقِلُ ، لَمَّا أَسْنَدَ إِلَيْهَا فِعْلَ الْعَاقِلِ ، وَهُوَ التَّسْبِيحُ » وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ « هُنَّ » مُخْتَصَّاتٌ بِالْعَاقِلَاتِ ، وَليْسَ كَمَا زَعَمَ ، وَهَذَا نَظِيرٌ اعْتِذَارِهِ عَنِ الْإِشَارَةِ بِأَوْلَيْكَ « فِي قَوْلِهِ » كُلُّ أَوْلَيْكَ « وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَالْأَعْمَشُ « سَبَّضَحَتْ » مَا ضِيَاعُ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ .

فصل

قال ابن عطية : يقال : قَفَعَهُ ، وَقَفَعَهُ ، وَقَفَعَهُ ؛ بِكَسْرِ الْقَافِ ، وَفَتْحِهَا ، وَضَمِّهَا ، فَالْكَسْرُ إِذَا فَهَمَ ، وَبِالْفَتْحِ إِذَا سَبَقَ غَيْرَهُ لِلْفَهْمِ ، وَبِالضَّمِّ إِذَا صَارَ الْفَقْهُ لَهُ سَجِيَّةً ، فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ « قَعَلَ » بِالضَّمِّ ؛ لِأَنَّهُ شَأْنُ أَفْعَالِ السَّجَايَا الْمَاضِيَةِ نَحْوِ : ظَرَفَ فَوْ ظَرِيفٌ ، وَشَرَفَ فَهُوَ شَرِيفٌ ، وَكَرَّمَهُ فَهُوَ كَرِيمٌ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْأَوْلِيِّينَ فَاعِلٌ ؛ نَحْوِ : سَمِعَ ، فَهُوَ سَمَاعٌ ، وَغَلَبَ فَهُوَ غَالِبٌ ، وَمِنَ الثَّلَاثِ : فَعِيلٌ ؛ فَلِذَلِكَ تَقُولُ قَفَعَهُ فَهُوَ قَفِيئُهُ .

فصل

روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال : وإن من شيءٍ حيٍّ إلا يسبح بحمده

وقال قتادة - رضي الله عنه - يعني الحيوانات والنَّامِيَاتِ .

وقال عكرمة : الشجرة تسبح ، والأسطوانة تسبح .  
وعن المقدم بن معدي كرب ، قال : « إِنَّ التُّرَابَ يُسَبِّحُ مَا لَمْ يَبْتَلْ ، فَإِذَا ابْتَلَّ تَرَكَ التَّسْبِيحَ ، وَإِنَّ الْخَرْزَةَ تُسَبِّحُ ، مَا لَمْ تُرْفَعْ مِنْ مَوْضِعِهَا ، فَإِذَا رَفَعَتْ تَرَكَ التَّسْبِيحَ ، وَإِنَّ الْوَرْقَةَ تُسَبِّحُ مَا دَامَتْ عَلَى الشَّجَرَةِ ، فَإِذَا سَقَطَتْ ، تَرَكَ التَّسْبِيحَ ، وَإِنَّ الْمَاءَ يُسَبِّحُ مَا دَامَ جَارِيًا ، فَإِذَا أُرْكَدَ ، تَرَكَ التَّسْبِيحَ ، وَإِنَّ الثُّوبَ يُسَبِّحُ مَا دَامَ جَدِيدًا ، فَإِذَا وَسَخَ ، تَرَكَ التَّسْبِيحَ ، وَإِنَّ الطَّيْرَ وَالْوَحْشَ يُسَبِّحُ ، إِذَا صَاحَتْ ، فَإِذَا سَكَتَتْ ، تَرَكَ التَّسْبِيحَ .

وقال إبراهيم النخعي : وإن من شيءٍ جمادٍ حيٍّ إلا يسبح بحمده ، حتَّى صرير



الباب ، ونقيض السقف .  
وقال مجاهدٌ : كل الأشياء تسبِّح لله ، حيًّا كان أو ميتاً ، أو جماداً ، وتسبيحها :  
سبحان الله وبحمده .  
قال أهل المعاني: تسبيح الحيِّ المكلف بالقول ، كقول اللسان : سبحان الله ،  
وتسبيح غير المكلف كالبهائم ، ومن لا يكون حيًّا ، كالجمادات ما دلت بلطف  
تركيبها ، وعجي هيئتها على خالقها؛ لأنَّ التسبيح باللسان لا يحصل إلا مع الفهم  
، والعلم ، والإدراك ، والتُّطق ، وكل ذلك في الجهاديات محال .  
قالوا : فلو جُوزنا في الجماد أن يكون عالماً متكلماً ، لعجزنا عن الاستدلال  
بكونه تعالى قادراً عالماً على كونه حيًّا ، وحينئذٍ : يفسد علينا باب العلم بكونه  
حيًّا ، وذلك كفر؛ فإنَّه إذا جاز للجمادات أن تكون عالمة بذات الله وصفاته ،  
وتسبيحه ، مع أنَّها ليست بأحياء؛ فحينئذٍ : لا يلزم من كون الشيء عالماً قادراً  
متكلماً أن يكون حيًّا ، وذلك كفر؛ فإنَّه إذا جاز للجمادات أن تكون عالمة بذات  
الله وصفاته ، وتسبيحه ، مع أنَّها ليست بأحياء؛ فحينئذٍ : لا يلزم من كون  
الشيء عالماً قادراً متكلماً أن يكون حيًّا ، فلم يلزم من كونه تعالى عالماً  
قادراً كونه حيًّا ، وذلك جهلٌ وكفر ، ومن المعلوم بالضرورة أنَّ من ليس بحيِّ  
لم يكن عالماً قادراً متكلماً .

(10/310)

واحتج القائلون بأنَّ الجمادات وأنواع النبات والحيوان كلُّها تسبِّح لله تعالى بهذه  
الآية ، ولا يمكن تفسير هذا التسبيح بكونها دلالة على كمال قدرة الله تعالى  
وحكمته؛ لأنَّه تعالى قال : { وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ } وهذا يقتضي أن  
تسبيح هذه الأشياء غير معلوم لنا ، ودلالاتها على وجود قدرة الله تعالى وحكمته  
معلومة لنا ، فوجب أن يكون التسبيح المذكور في هذه الآية مغايراً لكونها دالة  
على وجود قدرة الله تعالى وحكمته سبحانه .  
فأجاب أهل المعاني بوجوه :  
أولها : أنَّك إذا أخذت تفاحة واحدة ، فتلك التفاحة مركبة من أشياء كثيرة ، لا  
تتجزأ ، وكل واحدٍ من تلك الأجزاء دليلٌ تامٌ مستقلٌ على وجود الإله ، ولكل  
واحد من تلك الأجزاء صفات مخصوصة من الطبع ، والطعم ، واللون ، و  
الرائحة ، واختصاص ذلك الجوهر الفرد بتلك الصفة المعينة من الجائزات ، ولا  
يحصل ذلك إلا بتخصيص مخصَّص قادر حكيم .  
إذا عرف هذا ظهر أنَّ كلَّ واحدٍ من أجزاء تلك التفاحة دليلٌ تامٌ على وجود الإله  
، وكل صفة من تلك الصفات القائمة بذلك الجزء الواحد أيضاً دليلٌ تامٌ على  
وجود الإله ، ثم عدد تلك الأجزاء غير معلوم ، وأحوال تلك الصفات غير  
معلومة ، فهذا قال تعالى : { وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ } .  
وثانيها : أن الكفار ، وإن كانوا يقرُّون بإثبات إله العالم إلا أنهم ما كانوا  
يتفكرون في أنواع الدلائل ، كما قال تعالى : { وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ  
وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ } [ يوسف : 105 ] .  
فكان المراد من قوله : { وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ } هذا المعنى :  
وثالثها : أن القوم ، وإن كانوا مقرِّين بالسنتهم بإثبات إله العالم ، إلا أنَّهم ما  
كانوا عالمين بكمال قدرته ، ولذلك استبعدوا كونه قادراً على الحشر والنشر ،  
فكان المراد ذلك

ورابعها : قوله لمحمدٍ : « قُلْ » لهم : { لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَاتَّبَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا } [ الإسراء : 42 ] ، فهم ما كانوا عالمين بهذه الدلائل ، فلما قال : { تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ } بصحّة هذا الدليل وقوّته ، وأنتم لا تفقهون هذا الدليل ، ولا تعرفونه ، بل القوم كانوا غافلين عن أكثر دلائل التوحيد والنبوّة والمعاد ، فقال تعالى : { ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنّه كان حليماً عفّوراً } ، فذكر الحليم الغفور ها هنا يدلُّ على كونهم لا يفقهون ذلك التسبيح ، وذلك جرم عظيم صدر عنهم ، وهذا إنما يكن جرماً ، إذا كان المراد من ذلك التسبيح كونها دالة على كمال قدرة الله وحكمته ، ثم إنهم لغفلتهم وجهلهم ، ما عرفوا وجه تلك الدلائل ، ولو حملنا هذا التسبيح على تسبيح الجمادات بأنواعها ، لم يكن عدم الفقه لذلك التسبيح جرماً ، ولا ذنباً ، وإذا لم يكن جرماً ، ولا ذنباً ، لم يكن قوله : { إنّه كان حليماً عفّوراً } لائقاً بهذا الموضوع .

(10/311)

واعلم أنّ القائلين بأن الجمادات والحيوانات غير الناطقة تسبّح بألفاظها ، أضافوا إلى كلّ حيوان نوعاً من التسبيح ، وقالوا : إنّها غذا ذبحت لم تسبّح ، مع قولهم بأن الجمادات تسبّح ، فإذا كان كونه جماداً لا يمنع من كونه مسبّحاً ، فكيف صار ذبح الحيوان مانعاً له من التسبيح؟! . وقالوا : إن عصا الشجرة إذا كسرت ، لم تسبّح ، وإذا كان كونه جماداً ، لم يمتنع من كونه مسبّحاً ، فكيف يمنع ذلك من تسبيحها بعد الكسر؟ وهذه كلمات ضعيفة .

فصل في تسبيح السماوات والأرض  
دلت هذه الآية على أنّ السماوات والأرض ومن فيهن يسبّح الله تعالى ، فتسبيح السماوات والأرض ليس إلا بمعنى تنزيه الله ، وإطلاق لفظ التسبيح على هذا المعنى مجاز ، وأما تسبيح المكلفين فهو قول : « سُبْحَانَ اللَّهِ » ، وهذا حقيقة ، فيلزم أن يكون قوله « تُسَبِّحُ » لفظاً واحداً قد استعمل في الحقيقة والمجاز معاً ، وهو باطل لم يثبت في أصول الفقه ، فالأولى أن يحمل هذا التسبيح على المجاز في حقّ العقلاء وغيرهم؛ لئلا يلزم هذا المحدور .

(10/312)

وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَجَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا (45)  
وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آدَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوَّا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا (46)

لمّا تكلم في الآية المتقدمة في إثبات الإلهيّة ، تكلم في هذه الآية في تقرير النبوّة ، وفيها قولان :

الأول : أنّ هذه الآية نزلت في قوم كانوا يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ القرآن على الناس . روي أنه - عليه السلام - كان كلما قرأ القرآن قام عن يمينه وعن يساره أحزاب من ولد قصي يصفقون ، ويصفقون ،

ويخلطون عليه بالأشعار .  
وروى سعيد بن جبير عن أسيماء رضي الله عنها قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، فَنَزَلَتْ سُورَةُ { تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ } [ الْمَسَدُ : 1 ] فَجَاءَتْ امْرَأَةُ أَبِي لَهَبٍ ، وَمَعَهَا حَجْرٌ ، تَرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ تَقُولُ : [ الرَّجْزُ ] 3425 @ - مُذَمَّمًا أَبِيْنَا @ \_ وَدَيْتَهُ قَلِيْنَا @ \_ @ \_ وَأَمْرَهُ عَصِيْنَا @ \_ وَلَمْ تَرَهُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ مَعَهَا حَجْرٌ ، أَخْشَى عَلَيْكَ ، فَتَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ ، فَقَالَتْ لِأَبِي بَكْرٍ : قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ ابْنَةَ سَيِّدِ قَرِيْشٍ ، وَأَنَّ صَاحِبَكَ هَجَانِي ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : وَاللَّهِ ، مَا يَنْطِقُ بِالشَّعْرِ ، وَلَا يَقُولُهُ ، فَرَجَعْتُ ، وَهِيَ تَقُولُ : قَدْ كُنْتُ جِئْتُ بِهَذَا الْحَجَرِ لِأَرْضِخَ رَأْسِهِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : مَا رَأَيْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، لَمْ يَزَلْ مَلِكٌ بَيْنِي وَبَيْنَهَا يَسْتَرِنِي » .  
وروى ابن عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ وَالنُّضْرَ بْنَ الْحَارِثِ وَأَبَا جَهْلٍ وَغَيْرَهُمْ ، كَانُوا يَجَالِسُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَسْتَمْعُونَ إِلَى حَدِيثِهِ ، فَقَالَ النَّضْرُ يَوْمًا : مَا أَدْرِي مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ ، غَيْرَ أَنِّي أَرَى شَقِيَّتِيهِ تَتَحَرَّكُنَّ بِشَيْءٍ ، فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ : إِنِّي أَرَى بَعْضَ مَا يَقُولُهُ حَقًّا .  
وقال أبو جهل : هو مجنونٌ .  
وقال أبو لهب : كاهنٌ ، وقال حويط بن عبد العزى : هو شاعرٌ ، فنزلت هذه الآية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد تلاوة القرآن ، قرأ قبلها ثلاث آيات ، وهي قوله في سورة الكهف { وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ } [ الْأَنْعَامُ : 25 ] .  
وفي النحل : { أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ } [ النحل : 108 ] .  
وفي الجاثية : { أَقْرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ } [ الجاثية : 23 ] .  
فكان الله تعالى يحجبه ببركات هذه الآيات ، عن عيون المشركين ، فكانوا يَمُرُّونَ بِهِ ، وَلَا يَرُونَهُ .  
قوله تعالى : { مَسْتُورًا } أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ حِجَابًا فِي عَيُونِهِمْ يَمْنَعُهُمْ ذَلِكَ الْحِجَابَ عَنْ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَرَى ، فَكَانَ مَسْتُورًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .  
واحتجوا بهذه الآية على أنه يجوز أن تكون الحاسنة سليمة ، ويكون المرثي حاضراً ، مع أنه لا يراه الإنسان؛ لأن الله تعالى يخلق في عينه مانعاً يمنعه عن رؤيته ، قالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان حاضراً ، وكانت حواس الكفار سليمة ، ثم إنهم كانوا لا يرونه ، وأخبر الله تعالى أن ذلك إنما كان لأجل أن جعل بينه وبينهم حجاباً مستوراً ، ولا معنى للحجاب المستور إلا ما يخلقه الله في عيونهم بمنعهم من رؤيته .  
وقيل : مستور على النسب ، أي : ذو ستر ، كقولهم : مكانٌ مهولٌ ، وجارية مغنوجة ، أي : ذو هولٍ ، وذات غنج ، ولا يقال فيهما : هلت المكان ، ولا غنجت الجارية .

(10/313)

وقيل : وكذلك قولهم : رَجُلٌ مَرطوبٌ : أي ذو رطوبةٍ ، ولا يقال : رطبة ، هو وصف على جهة المبالغة؛ كقولهم : « شعرٌ شاعرٌ » ورد هذا : بأن ذلك إنما

يكون في اسم الفاعل ، ومن لفظ الأول .  
وقال الأخفش وآخرون : المستورُ ها هنا بمعنى السَّاتر والمفعول قد يرد  
بمعنى الفاعل؛ كقولهم : مشئوم وميمون بمعنى : شائم ويامن ، وهذا كما جاء  
اسم الفاعل بمعنى مفعول كما في دافق .  
القول الثاني : أنَّ الحجاب هو الطبع الذي على قلوبهم والطبع المنع الذي  
منعهم عن أن يدركوا لطائف القرآن ومحاسنه وفوائده ، فالمراد من الحجاب  
المستور ذلك الطبع الذي خلقه في قلوبهم .  
ثم قال تعالى : { وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا }  
وهذه الآية مذكورة بعيناه في سورة الأنعام .

قوله : « وَحَدَّ » فيه وجهان :  
أحدهما : أنه منصوب على الحال ، وإن كان معرفة لفظاً ، لأنه في قوة النكرة  
غذ هو ف بمعنى منفرداً ، وهل هو مصدر ، أو اسم موضوع موضع المصدر  
الموضوع موضع الحال ، فوحده وضع مَوْضِعٍ إِيحَادٍ ، وإِحَادٌ وضع مَوْضِعٍ مَوْحِدٍ .  
وهو مذهب سيبويه ، أو هو مصدر على حذف الزوائد ، إذ يقال : أَوْحَدَهُ يُوَحِّدُهُ  
إِيحَادًا ، أو هو مصدر بنفسه ل « وَحَدَّ » ثلاثياً .  
قال الزمخشري : « وَحَدَّ يَحْدُ وَحْدًا وَحِدَةً ، نحو : وَعَدَّ يَعْدُ وَعُدًّا وَعِدَّةً ، و  
وَحْدَةً » من باب « رَجَعَ عودُهُ على بَدْنِهِ » ، و « افعله جهدك وطاقتك » في  
أنه مصدر سادُّ مسدِّ الحال ، أصله : يَحْدُ وَحْدَةً ، بمعنى واجداً . قلت : وقد  
عرفت أنَّ هذا ليس مذهب سيبويه .

والثاني : أنه منصوب على الظرف وهو قول يونس ، واعلم أن هذه الحال  
بخصوصها ، أعني لفظة « وَحْدَهُ » ، إذا وقعت بعد فاعل ومفعول ، نحو : «  
صَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَحْدَهُ » ، فمذهب سيبويه أنه حال من الفاعل ، أي : موحداً  
له بالضرب ، ومذهب المبرد أنه يجوز أن يكون حالاً من المفعول . قال أبو  
حيان : « فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير : وإذا ذكرت ربك موحداً لله تعالى

قال المفسرون : معناه : إذا قلت : لا إله إلا الله في القرآن وأنت تتلوه .  
وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكون التقدير : موحداً بالذكر » .  
ثم قال : « ولوا على أديبارهم نفوراً » وفي « نفوراً » وجهان :  
أحدهما : أنه مصدر على غير المصدر ، لأن التولي والنفور بمعنى .

(10/314)

قال الزجاج رحمه الله : بمعنى ولوا كافرين نفوراً .  
والثاني : أنه حال من فاعل « ولوا » وهو حينئذ جمع نافر ، ك « قَاعِدٍ » ،  
وقعودٍ ، وجالسي ، وجُلوسٍ . والضمير في « ولوا » الظاهر عوده على الكفار ،  
وقيل : يعود على الشياطين ، وإن لم يجز لهم ذكرٌ .  
قال المفسرون : إن القوم كانوا في استماع القرآن على حالتين ، سمعوا من  
القرآن ما ليس فيه ذكر لله تعالى فبقوا مبهوتين متحيرين؛ لا يفهمون منه  
شيئاً وإذا سمعوا آيات فيها ذكر لله تعالى ، وذم المشركين ولوا نفوراً  
وتركوا ذلك المجلس .

(10/315)

تَحْنُ أَعْلَمُ بِهَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ  
إِنْ تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا (47) أَنْظِرْ كَيْفَ صَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَصَلُوا فَلَا  
يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا (48)

قوله تعالى : { بِمَا يَسْتَمِعُونَ } : الباء في « بما » متعلق ب « أَعْلَمُ » . وما  
كان من باب العلم والجهل في أفعال التفضيل ، وأفعال في التعجب تعدي بالباء ؛  
نحو : أنت أعلم به ، وما أعلمك به !! وهو أجهل به ، وما أجهله به !! ومن  
غيرهما يتعدى في البابين باللام ؛ نحو : أنت أكسى للفقراء ، و « مَا » بمعنى  
الذي ، وهي عبارة عن الاستخفاف والإعراض ، فكأنه قال : نحن أعلم  
بالاستخفاف ، والاستهزاء الذي يستمعون به ، قاله ابن عطية .

قوله : « به » فيه أوجه :  
أحدها : أنه حال ، فيتعلق بمحذوف .  
قال الزمخشري : « وبه في موضع الحال ، كما تقول : يستمعون بالهزة ، أي :

هازيين » .  
الثاني : أنها بمعنى اللام ، أي : بما يستمعون له .  
الثالث : أنها على بابها ، أي : يستمعون بقلوبهم أو بظاهر أسماعهم ، قالهما  
أبو البقاء .

الرابع : قال الحوفي : « لم يقل يستمعونه ، ولا يستمعونك ؛ لما كان الغرض  
ليس الإخبار عن الاستماع فقط ، وكان مضمناً أن الاستماع كان على طريق  
الهزة بأن يقولوا : مجنون أو مسحور ، جاء الاستماع بالباء وإلى ، ليعلم أن  
الاستماع ليس المراد به تفهم المسموع دون هذا المقصد » فعلى هذا أيضاً  
تتعلق الباء ب « يَسْتَمِعُونَ » .

قوله تعالى : { إِذْ يَسْتَمِعُونَ } فيه وجهان :  
أحدهما : أنه معمول ل « أَعْلَمُ » . قال الزمخشري : « إذ يستمعون نصب ب  
« أَعْلَمُ » أي : أعلم وقت استماعهم بما به يستمعون ، وبما يتناجون ؛ إذ هم  
ذوو نجوى » .

والثاني : أنه منصوب ب « يَسْتَمِعُونَ » الأولى .  
قال ابن عطية - رحمه الله - : « والعامل في « إذ » الأولى ، وفي المعطوف  
« يَسْتَمِعُونَ » الأولى » .

وقال الحوفي : و « إذ » الأولى تتعلق ب « يَسْتَمِعُونَ » وكذا « وَإِذْ هُمْ نَجْوَى  
« لأن المعنى : نحن أعلم بالذي يستمعون إليك ، وإلى قراءتك وكلامك ، إنما  
يستمعون لسقطك ، وتتبع عيبك ، والتماس ما يطعنون به عليك ، يعني في  
زعمهم ؛ ولهذا ذكر تعدية الباء و « إلى » . قوله - عز وجل - : « نَجْوَى »  
يجوز أن يكون مصدرًا ، فيكون من إطلاق المصدر على العين مبالغة ، أو على  
حذف مضاف ، أي : ذوو نجوى ، كما قاله الزمخشري ، ويجوز أن يكون جمع  
نجي ، كقتيل وقتلى ، قاله أبو البقاء .

قوله تعالى : { إِذْ يَقُولُ } بدل من « إذ » الأولى في أحد القولين ، والقول  
لآخر : أنها معمولة ل « ادُّكَّرَ » مقدرًا .

قوله تعالى : « مَسْحُورًا » الظاهر أنه اسم مفعول من « السَّحَرِ » بكسر  
السين ، أي : مخبول العقل ، أو مخدوعه ، وقال أبو عبيدة : معناه أن له سحرًا  
، أي : رئة بمعنى أنه لا يستغني عن الطعام والشراب ، فهو بشرٌ مثلكم ،

وتقول العرب للجبان : « قد انتفخ سحره » بفتح السين ، ولكل من أكل وشرب : مسحورٌ ، ومسحورٌ ، فمن الأول قول امرئ القيس : [ الوافر ]

(10/316)

3426- أَرَاتَا مُوَصَّعِينَ لِأَمْرِ عَيْبٍ ... وَنُسَجِرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ  
أي : نُغَدَى وَنُعَلِّقُ ، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُ لَبِيدٍ : [ الطويل ]  
3427- فَإِنْ تَسْأَلِينَا فِيمَ نَحْنُ فَإِنَّا ... عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الْأَتَامِ الْمُسْحَرِ  
وردت الناس على أبي عبيدة قوله؛ لبعده لفظاً ومعنى . قال ابن قتيبة : « لا أدري ما الذي حمل أبا عبيدة على هذا التفسير المستكره مع ما فسره السلف بالوجه الواضحة » .

قال شهاب الدين : وأيضاً فإن « السحر » الذي هو الرثة لم يضرب له فيه مثل؛ بخلاف « السحر » فإنهم ضربوا له فيه المثل ، فما بعد الآية من قوله { انظر كيف صرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ } [ الإسراء : 48 ] لا يناسب إلا « السحر » بالكسر .

فصل في معنى قوله : { نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ } .  
قال المفسرون : معنى الآية { نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ } أي يطلبون سماعه ، { إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ } وأنت تقرأ القرآن ، { وَإِذْ هُمْ نَجْوَى } يتناجون في أمرك ، فبعضهم يقول : هذا مجنونٌ ، وبعضهم يقول : شاعرٌ { إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ } يعني الوليد بن المغيرة وأصحابه : { إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا } مطبوعاً .

وقال مجاهد - رحمه الله - : مخدوعاً؛ لأنَّ السحر حيلة وخديعةٌ ، وذلك لأنَّ المشركين حانوا يقولون : إنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم يتعلم من بعض النَّاسِ هذه الكلمات ، وأولئك النَّاسِ يخدعونهم بهذه الكلمات ، فلذلك قالوا : « مَسْحُورًا » أي : مخدوعاً .

وأيضاً : كانوا يقولون : إنَّ الشيطان يتخيَّل له ، فيظنُّ أنه ملكٌ ، فقالوا : إنه مخدوع من قبل الشيطان .

وقيل : مصروفاً عن الحقِّ ، يقال : ما سحرك عن كذا ، أي : ما صرفك ، وقيل : المسحور هو الشيء المفسود ، يقال : طعام مسحور ، إذا فسد ، وأرض مسحورة ، إذا أصابها من المطر أكثر ممَّا ينبغي فأفسدها .

فإن قيل : إنهم لم يتبعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يصحُّ أن يقولوا : { إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا } .

فالجواب أنَّ معناه : إِنْ اتَّبَعْتُمُوهُ ، فقد اتَّبَعْتُمُ رَجُلًا مَّسْحُورًا . ثم قال تعالى : { انظر كيف صرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ } ، أي : كلُّي أَحَدٌ شَبَّهَكَ بِشَيْءٍ ، فقالوا : كَاهِنٌ ، وساحرٌ ، وشاعرٌ ، ومعلمٌ ، ومجنونٌ ، فضلوا عن الحقِّ ، فلا يستطيعون سبيلاً ، أي : وصولاً إلى طريق الحقِّ .

(10/317)

وَقَالُوا أَيْدَا كُتَّيَا عِظَامًا وَرُقَاتَا أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا (49) قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا (50) أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْتُمُونَ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي



فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ يَا سَيِّدَنَا مَنْ بَدَّلَ قَوْلَ لَبِيبٍ أَنْ  
يَكُونَ قَرِيبًا (51) يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُونَ إِنَّ لَبِيبًا إِلَّا قَلِيلًا )  
(52)

قوله تعالى : { إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا } الآيات .  
لما تكلم أولاً في الإلهيات ، ثم أتبعه بذكر شبهاتهم في النبوات ، ذكر في هذه  
الآيات شبهاتهم في إنكار المعاد ، والبعث ، والقيامة ، وقد تقدّم أن مدار  
القرآن على هذه الأربعة ، وهي الإلهيات ، والنبوات ، والمعاد ، والقضاء والقدر ،  
وأيضاً فالقوم وصفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكونه مسحوراً فاسد  
العقل ، فذكروا أن من جملة ما يدل على فساد عقله : أن يدعي أن الإنسان  
بعدما يصير عظاماً ورفاتاً يعود حياً ، كما كان .  
قوله تعالى : { إِذَا كُنَّا } : قد تقدم خلاف القراء في مثل هذين الاستفهامين  
في سورة الرعد ، والعامل في « إِذَا » محذوف [ تقديره : ] أنبعث أو أنحشر ،  
إذا كُنَّا ، دل عليه « الْمَبْعُوثُونَ » ولا يعمل فيها « مَبْعُوثُونَ » هذا ؛ لأن ما بعد «  
إِنَّ » لا يعمل فيما قبلها ، وكذا ما بعد الاستفهام ، لا يعمل فيما قبله ، وقد  
اجتمعا هنا ، وعلى هذا التقدير : تكون « إِذَا » متمحّضة للظرفية ، ويجوز أن  
تكون شرطية ، فيقدّر العامل فيها جوابها ، تقديره : إذا كُنَّا عظاماً ورفاتاً  
نبعث أو نعاد ، ونحو ذلك ، فهذا المحذوف جواب الشرط عند سيوبه ، والذي  
انصبّ عليه الاستفهام عند يونس .

والرُّفَات : ما بولغ في دقّه ، وتفقيته ، وهو اسمٌ لأجزاء ذلك الشيء المفتت ،  
وقال الفراء : « هو التُّرَابُ » وهو قول مجاهد ويؤيده أنه قد تكرّر في القرآن  
« تراباً وعظاماً » . يقال : رَفَّتَهُ بِرَفَّتِهِ بالكسر [ أي : كسره ] .  
وقيل : حطاماً قال الواحدي : الرفت : كسر الشيء بيدك ؛ كما يرفت المدر  
والعظم البالي ، يقال : رفت عظام الجرور رفتاً ، إذا كسرها ، ويقال للتبن :  
الرفت ؛ لأنه دقاق الرُّزَع .  
قال الأخفش : رفت رفتاً ، فهو مَرْفُوثٌ ، نحو حطم حطماً ، فهو مَحْطُومٌ .  
والفعال يغلب في التفريق كالرُّفَات والحطام والعظام والدقاق والفتات ،  
والجذاد والرضاضي .  
قوله تعالى : « خَلَقًا » يجوز فيه وجهان :  
أحدهما : أنه مصدرٌ من معنى الفعل ، لا من لفظه ، أي : نبعثُ بعثاً جديداً .  
والثاني : أنه في موضع الحال ، أي : مخلوقين .  
فصل

تقرير شبهة القوم : هو أن الإنسان ، إذا جفّت أعضاؤه ، وتناثرت وتفرّقت في  
جوانب العالم ، واختلطت تلك الأجزاء بسائر أجزاء العالم ، فالأجزاء المائية  
تختلط بمياه العالم ، والأجزاء الترابية تختلط بالتراب ، والأجزاء الهوائية تختلط  
بالهواء ، وإذا كان كذلك ، فكيف يعقل اجتماعها بأعيانها مرّة أخرى ، وكيف  
يعقل عود الحياة إليها بأعيانها مرة أخرى؟! هذا تقرير شبهتهم .  
والجواب عنها : أن هذا الإشكال لا يتم إلا بالقدح في كمال علم الله تعالى ،  
وفي كمال قدرته .

أمّا إذا سلمنا كونه تعالى عالماً بجميع الجزئيات ، فحينئذٍ ، هذه الأجزاء ، وإن  
اختلطت بأجزاء العالم ، إلا أنها متميِّزة في علم الله تعالى ، ولما سلم كونه -  
تعالى - قادراً على كلِّ الممكنات ، كان قادراً على إعادة التآليف والتركيب ،  
والحياة ، والعقل ، إلى تلك الأجزاء بأعيانها ، فمتى سلم كمال علم الله تعالى ،  
وكمال قدرته ، زالت هذه الشبهة بالكلية .

ثم قال تعالى : { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا } وذلك أَنَّهُم استبعدوا أَن يرَدَّهم  
أحياءً بعد أَن صاروا عظاماً ورفاتاً ، فَإِنَّهَا صفة منافية لقبول الحياة بحسب  
الظاهر ، فقال : ولقد قدرتم أَن هذه الأجسام بعد الموت تصير إلى صفة أخرى  
أشدَّ منفاة لقبول الحياة من كونها عظاماً ورفاتاً؛ مثل أَن تصير حجارة أو  
حديداً؛ فَإِنَّ المنفاة بين الحجرية والحديدية وبين قبول الحياة أشدَّ من المنفاة  
بين العظمية وبين قبول الحياة؛ لَأَنَّ العظم كان جزءاً من بدن الحيِّ ، وأمَّا  
الحجارة والحديد ، فما كانا ألبنة موصوفين بالحياة ، فيتقدير أَن تصير أبدان  
الناس حجارة أو حديداً بعد الموت ، فَإِنَّ الله تعالى يعيد الحياة إليها ، ويجعلها  
حية عاقلة ، كما كان ، والجليل عليَّ صَحَّةٌ ذلك أَن تلك الأجسام قابلة للحياة  
والعقل؛ إذ لو لم يكن القبول حاصلًا ، لما حصل العقل والحياة لها في أوَّل  
الأمر ، وإله العالم عالمٌ بجميع الجزئيات ، فلا يشتبه عليه أجزاء بدن زيد  
المطبع بأجزاء بدن عمرو العاصي ، وقادرٌ على كلِّ الممكنات .  
وإذا ثبت أَنَّ عود الحياة إلى تلك الأجزاء ممكنٌ في نفسه ، وثبت أَنَّ إله العالم  
عالمٌ بجميع المعلومات ، قادرٌ على كلِّ الممكنات ، كان عود الحياة إلى تلك  
الأجزاء ممكنًا قطعاً سواءً صارت عظاماً ورفاتاً أو أشياء أبعد من العظم في  
قبول الحياة ، مثل أَن تصير حجارة أو حديدًا ، وهذا ليس المراد منه الأمر ، بل  
المراد أَنكم لو كنتم كذلك ، لما أعجزتم الله تعالى عن الإعادة؛ كقول القائل  
للرجل : أتطمع فيِّي ، وأنا ابنُ فلان؟! فيقول : كُنْ من شئت كن ابن الخليفة  
فسأطلب منك حقي . ثم قال تعالى : { أَوْ خَلَقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ } أي :  
لو فرضتم شيئاً آخر أبعد من قبول الحجر والحديد للحياة ، بحيث يستبعد  
عقلكم قبوله للحياة ، ولا حاجة إليَّ تعيين ذلك الشيء؛ لَأَنَّ المراد أَنَّ أبدان  
النَّاس ، وإن انتهت بعد موتها إلى أيِّ صفة فرضت ، وإن كانت في غاية البعد  
عن قبول الحياة ، فَإِنَّ الله قادرٌ على إعادة الحياة إليها .  
قال ابن عَبَّاس ، ومجاهد ، وعكرمة ، وأكثر المفسرين - رضي الله عنهم - : إِنَّه  
الموت؛ فَإِنَّه ليس في نفس ابن آدم شيء أكبر من الموت ، أي : لو كنتم  
الموت بعينه ، لأميتنكم ، ولأبعثنكم ، وهذا إِنَّمَا يحسنُ ذكره على سبيل المبالغة  
، أما نفس الأمر بهذا ، فهو محالٌ؛ لَأَنَّ أبدان النَّاس أجسامٌ ، والموت عرضٌ ،  
والجسم لا ينقلب عرضاً ، وبتقدير أَن ينقلب عرضاً ، فالموت لا يقبل الحياة؛  
لأنَّ أحد الضدين يمتنع اتصافه بالضد الآخر .  
وقال بعضهم : يعني السَّمَاء والأرض .  
ثم قال تعالى : { فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا } ، أي : من الذي يقدر على إعادة  
الحياة ، فقال تعالى : { قُلْ } يا محمد : { الذي فَطَرَكُمُ أَوَّلَ مَرَّةٍ } أي :  
خلقكم أوَّل مرة ، ومن قدر على الإنشاء قدر على الإعادة .

قوله تعالى : { الذي فَطَرَكُمُ } : فيه ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، أي : الذي فطركم يعيدكم ، وهذا التقدير

فيه مطابقة بين السؤال والجواب .  
والثاني : أنه خير مبتدأ محذوف ، أي : معبدكم الذي فطركم .  
الثالث : أنه فاعل بفعل مقدر ، أي : يعيدكم الذي فطركم ، ولهذا صرح بالفعل  
في نظيره عند قوله : { لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ } [ الزخرف : 9 ] .  
و « أَوَّلَ مَرَّةٍ » ظرف زمان ناصبه « قَطَرَكُم » .  
قوله تعالى : { فَسَيُغَضُّونَ إِلَيْكَ رُؤُوسَهُمْ } ، أي : يحركونها استهزاء ، يقال :  
أنغض رأسه ينغضها ، أي : يحركها إلى فوق ، وإلى أسفل إنغاضاً ، فهو منغض ،  
قال : [ الرجز ]  
3428- أَنْغَضَ نَحْوِي رَأْسَهُ وَأَقْتَعَا ... كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئًا أُطْمَعَا  
وقال آخر : [ الرجز ]  
3429- لَمَّا رَأَيْتَنِي أَنْغَضْتَ لِي الرَّأْسَا ... وَسَمِي الظُّلِيمُ نَغَضًا لِأَنَّهُ يَحْرُكُ رَأْسَهُ  
وقال أبو الهيثم : « إذا أخبر الرجل بشيء ، فحرَّك رأسه ؛ إنكاراً له ، فقد أنغضَ  
» .

قال ذو الرِّمَّة :  
3430- طَعَائِنُ لَمْ يَسْكُنْ أَكْنَافَ قَرْيَةٍ ... بِسِيفٍ وَلَمْ تَنْغُضْ بَهَنَ الْقَنَاطِرُ  
أي : لم تحرك ، وأما نغض ثلاثياً ، ينغض وينغض بالفتح والضم ، فيمعى تحرك ،  
لا يتعدى يقال : نغضت سنه ، أي : تحركت ، تنغض نغضاً ، ونغوضاً . قال :  
[ الرجز ]

3431- وَتَغَضَّتْ مِنْ هَرَمِ أَسْنَانِهَا ... ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : { وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ } ،  
أي : البعث والقيامة ، وهذا سؤال فاسد ؛ لأنهم منعوا الحشر والنشر كما تقدّم ؛  
ثم بين تعالى بالبرهان القاطع كونه ممكناً في نفسه ، فقولهم « مَتَى هُوَ »  
كلام لا يتعلق بالبعث ؛ فإنه لما ثبت بالدليل العقلي كونه ممكن الوجود في  
نفسه ، وجب الاعتراف بإمكانه ، فإنه متى يوجد ، فذاك لا يمكن إثباته بالعقل ،  
بل إنما يمكن إثباته بالدليل السمعي ، فإن أخبر الله تعالى عن ذلك الوقت  
المعين ، عرف ، وإلا فلا سبيل إلى معرفته .  
وقد بين الله تبارك وتعالى في القرآن ؛ أنه لا يطلع أحداً من الخلق على وقته  
المعين ، فقال جل ذكره : { إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ } [ لقمان : 34 ]  
وقال : { إِنَّمَا عَلِمُهَا عِنْدَ رَبِّي } [ الأعراف : 187 ] وقال تعالى : { إِنَّ  
السَّاعَةَ آيَةٌ أَكَادُ أَحْفِيهَا } [ طه : 15 ] فلا جرم قال تعالى : { عَسَى أَنْ يَكُونَ  
قَرِيبًا } .

قال المفسرون : « عَسَى » من الله واجب ، معناه : أنه قريب ، فإن قيل :  
كيف يكون قريباً ، وقد انقرض سبعمائة سنة ، ولم يظهر .  
فالجواب : قال ابن الخطيب : إن كان معني : « أَكْثَرُ مَا بَقِيَ » كان الباقي  
قليلاً ، ويحتمل أن يريد بالقرب أن إتيان الساعة متناه ، وكل ما كان متناهياً من  
الزَّمان فهو قليل ، بل أقل من القليل بالنسبة إلى الزَّمان الذي بعده ؛ لأنه غير  
متناه ؛ كنسبة العدد المتناهي إلى العدد المطلق ؛ فإنه لا ينسب إليه بجزء من  
الأجزاء ، ولو قل .  
ويقال في المثل « كل آت قريب » .

قوله تعالى : { عسى أن يكونَ } يجوز أن تكون الناقصة ، واسمها مستتر فيها يعود على البعث والجشر المدلول عليهما بقوة الكلام ، أو لتضمُّنه في قوله « مَبْعُوثُونَ » و « أن يكونَ » خبرها ، ويجوز أن تكون التامة مسندة إلى « أن » وما في حيزها ، واسم « يكون » ضمير البعث؛ كما تقدّم . وفي « قريباً » وجهان :

أحدهما : أنه خبر « كانَ » وهو وصفٌ على يابه .  
والثاني : أنه ظرف ، أي : زماناً قريباً ، و « أن يكونَ » على هذا تامة ، أي : عسى أن يقع العود في زمانٍ قريبٍ .  
قوله تعالى : { يَوْمَ يَدْعُوكُمْ } : فيه أوجه :  
أحدها : أنه بدل من « قريباً » ، إذا أعربنا « قريباً » ظرف زمان ، كما تقدّم .  
والمعنى : عسى أن يكون يوم البعث يوم يدعوكم ، أي بالنداء الذي يسمعكم وهو النفخة الأخيرة ، كقوله تعالى : { يَوْمَ يُنَادِ الْمَنَادُ مَن مَّكَّانٍ قَرِيبٍ } [ ق : 41 ] .

الثاني : أنه منصوب ب « يكونَ » قاله أبو البقاء . وهذا عند من يجيز إعمال الناقصة في الظرف ، وإذا جعلناها تامة ، فهو معمولٌ لها عند الجميع .  
الثالث : أنه منصوب بضمير المصدر الذي هو اسم « يكون » أي : عسى أن يكون العود يوم يدعوكم ، وقد منعه أبو البقاء قال : « لأنَّ الضمير لا يعملُ » يعني عند البصريين ، وأمَّا الكوفيون ، فيعملون ضمير المصدر ، كمظهره ، فيقولون : « مُرُورِي بزيِّدٍ حسنٌ ، وهو بعمرٍ و قبيحٌ » ف « بعمرٍ » عندهم متعلق ب « هُوَ » لأنه ضمير المرور ، وأنشدوا قول زهير على ذلك : [ الطويل ]

3432- وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَدُقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنَّا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ  
ف « هُوَ » ضمير المصدر ، وقد تعلق به الجار بعده ، والبصريون يؤوِّلونه .  
الرابع : أنه منصوب بفعل مقدر ، أي : اذكر يوم يدعوكم .  
الخامس : أنه منصوب بالبعث المقدر ، قالهما أبو البقاء .  
قوله تعالى : « يَحْمَدُهُ » فيه قولان :  
أحدهما : أنها حالٌ ، أي : تستجيبون حامدين ، أي : منقادين طائعين .  
وهذا مبالغة في انقيادهم للبعث؛ كقولك لمن تأمره بعمل يشقُّ عليه : ستأتي به ، وأنت حامدٌ شاكرٌ ، أي : ستأتي إلى حالة تحمدُ الله وتشكر على أن اكتفى منك بذلك العمل ، وهذا يذكر في معرض التهديد .  
والثاني : أنها متعلقة ب « يَدْعُوكُمْ » قاله أبو البقاء ، وفيه قلقٌ .  
قوله تعالى : { إِنْ لَبِثْتُمْ } « إِنْ » نافية ، وهي معلقة للظنِّ عن العمل ، وقلَّ من يذكر « إِنْ » النافية ، في أدوات تعليق هذا الياب ، و « قليلاً » يجوز أن يكون نعت زمانٍ أو مصدر محذوفٍ ، أي : إلا زماناً قليلاً ، أو لبثاً قليلاً .  
فصل في معنى النداء والإجابة  
المعنى : « يَوْمَ يَدْعُوكُمْ » بالنداء من قبوركم إلى موقف القيامة ، « فَنَسْتَجِيبُ » أي : تجيبون ، والاستجابة موافقة الداعي فيما دعا إليه ، وهي الإجابة ، إلا أنَّ الاستجابة تقتضي طلب الموافقة ، فهي أوكد من الإجابة .

وقوله « يَحْمَدُهُ » قال ابن عباس : بأمره .  
وقال قتادة : بطاعته؛ لأنهم لما أجابوه بالتسبيح والتحميد ، كان ذلك معرفة  
منهم وطاعة ، ولكنهم لا ينفعنم ذلك في ذلك اليوم .  
وقيل : يُقَرُّونَ بالله خالقهم وباعثهم ، ويحمدونه حين لا ينفعهم الحمد ، وهذا  
خطاب للكفار .

وقيل : هذا خطابٌ للمؤمنين .  
قال سعيد بن جبير : يخرجون من قبورهم ، وينفضون التُّرابَ عن رؤوسهم ،  
ويقولون : سبحانك وحمدك ، وهو قوله : { فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ } .  
وقال أهل المعاني : أي تستجيبون حامدين؛ كما تقول : جاء بغضبه ، أي : جاء  
غضبان ، وركب الأمير بسيفه ، أي : وسيفه معه ، ثم قال : { وَتَطْمِئِنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ  
إِلَّا قَلِيلًا } أي : إن لبثتم في الدنيا ، أو في القبور { إِلَّا قَلِيلًا } لأنَّ الإنسان لو  
مكث أوفياً من السنين في الدنيا أو في القبور ، عُذَّ ذلك قليلاً في مدَّة القيامة  
والخلود .

وقال ابن عباس : يريد بين النفختين الأولى والثانية ، فإنه يزال عنهم العذاب  
في هذا الوقت ، ويدلُّ عليه قوله تعالى في سورة يس { مَن بَعَثْنَا مِن مَّرْقَدَاتِنَا  
{ يس : 52 } وذلك ظنهم بأنَّ هذا اللبث قليل ، أي : لبثهم فيما بين النفختين

وقيل : المراد استقلال لبثهم في عرصة القيامة؛ لأنَّه لما كان عاقبة أمرهم  
الدُّخول في النَّار ، استقصروا مدة لبثهم في برزخ القيامة .

(10/322)

وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ  
لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا (53)

تقدم إعراب قوله تعالى { وَقُلْ لِعِبَادِي } في سورة إبراهيم [ 31 ] . وفي  
العباد ها هنا قولان :

الأول : المراد به المؤمنون؛ لأنَّ لفظ العباد في أكثر آيات القرآن مختصُّ  
بالمؤمنين . قال تعالى : { قَبَشْرُ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ } [ الزمر : 17 ،  
18 ] { فادخلي في عبادي } [ الفجر : 29 ] { عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ }  
[ الإنسان : 6 ] .

وإذا عرف هذا ، فإنه تعالى لَمَّا ذكر الحجج القطعية في صحَّة المعاد ، وهو قوله  
تعالى : { قُلِ الَّذِي قَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ } [ الإسراء : 51 ] قال ها هنا : قل ، يا  
محمد لعبادي : إذا أردتم الاستدلال على المخالفين ، فاذكروا تلك الدلائل  
بطريق الأحسن من غير شتم ، ولا سبِّ ، ونظيره قوله تعالى : { ادع إلى  
سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسِينَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } [ النحل :  
125 ] وقوله تعالى : { وَلَا تَجَادَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ }  
[ العنكبوت : 46 ] وذلك لأنَّ ذكر الحجَّة ، إذا اختلط به سبُّ أو شتم ، لِقَابِلُوكُمْ  
بمثلِه ، كما قال تعالى : { وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ  
عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ } [ الأنعام : 108 ] ويزداد الغضب ، وتكمل النَّفْرة ، ويمتنع  
المقصود ، وإذا ذكرت الحجَّة بالطريق الأحسن ، أثير في القلب تأثيراً شديداً ،  
ثم نبه تعالى على وجه المنفعة ، فقال تعالى : { إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ } أي

: يفسد بينهم ، وبغري بينهم .  
قال الكلبي : كان المشركون يؤذون المسلمين ، فشكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى : { وَقُلْ لِعِبَادِي { الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُوا لِّلْمُشْرِكِينَ التي هي أحسن ، ولا يكافئوهم بسفهمهم .  
قال الحسن : يقول له : يهديك الله ، وكان هذا قبل الإذن في الجهاد .  
وقيل : نزلت في عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - شتمة بعض الكفار ، فأمره الله تعالى بالعتف .  
وقيل : أمر المؤمنين بأن يقولوا ، ويفعلوا الخلة التي هي أحسن .  
وقيل : الأحسن قول : لا إله إلا الله .  
قوله تعالى : { إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ } يجوز أن تكون هذه الجملة اعتراضاً بين المفسر والمفسر؛ وذلك أن قوله تعالى : { رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَاءُ يَرْحَمَكُم } [ الإسراء : 54 ] وقع تفسيراً لقوله { بالتي هي أحسن } [ الإسراء : 34 ] وبياناً لها ، ويجوز ألا تكون معترضة ، بل مستأنفة .  
وقرأ طلحة « يَنْزِعُ » بكسر الزاي ، وهما لغتان ، كَيَعْرِشُونَ وَيَعْرِشُونَ ، قاله الزمخشري . قال أبو حيان : ولو مثل ب « يَنْطَحُ » و « يَنْطَحُ » كأنه يعني من حيث إن لام كل منهما حرف حلق ، وليس بطائل .  
والمعنى : أن الشيطان يلقي العداوة بينهم { إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا } ظاهر العداوة .

(10/323)

رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَاءُ يَرْحَمَكُم أَوْ إِنْ يَشَاءُ يُعَذِّبِكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا )  
(54)

قوله تعالى : { رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَاءُ يَرْحَمَكُم } يوقِّكُم ، فتؤمنوا { أَوْ إِنْ يَشَاءُ يُعَذِّبِكُمْ } يميئكم على الكفر ، فيعذبكم ، قاله ابن جريح .  
وقال الكلبي : إن يشأ يرحمكم ، فينجيكم من أهل مكة ، وإن يشأ يعذبكم بتسليطهم عليكم .  
{ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا } حفيظاً ، وكفيلاً ، والمقصود إظهار اللين والترفق لهم عند الدعوة؛ فإن ذلك هو المؤثر في القلب قيل : نسختها آية القتال .

(10/324)

وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ رِبُورًا (55) قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا (56) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْدُورًا (57)

قوله تعالى : { وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } : في هذه الباء قولان :



أشهرهما : أنها تتعلق ب « أَعْلَمُ » كما تَعَلَّقَت الباء ب « أَعْلَمُ » قبلها ، ولا يلزم من ذلك تخصيص علمه بمن في السماوات والأرض فقط .  
والثاني : أنها متعلقة ب « يَعْلَمُ » مقدَّراً ، قاله الفارسي ، محتجاً بأنَّه يلزم من ذلك تخصيص علمه بمن في السماوات والأرض ، وهو وهم ؛ لأنَّه لا يلزم من ذكر الشيء نفي الحكم عمَّا عداه ، وهذا هو الذي يقول الأصوليون : إنه مفهوم اللقب ، ولم يقل به إلا أبو بكر الدقاق في طائفة قليلة .

فصل

معنى الآية أنَّ علمه غير مقصور عليكم ، ولا على أحوالكم ، بل علمه متعلِّق بجميع الموجودات والمعدودات ، وبجميع ذرَّات الأرضين ، والسَّمَوَات ، فيعلم حال كلِّ أحد ، ويعلم ما يليقُ به من المصالح والمفاسد ، ولهذا جعلهم مختلفين في صورهم ، وأحوالهم ، وأخلاقهم ، وفصل بعض النبيين على بعض ، وأتى موسى التوراة ، وداود الرُّبُور ، وعيسى الإنجيل ، ولم يبعد أيضاً أن يؤتي محمداً صلى الله عليه وسلم القرآن مع تفضيله على الخلق .  
فإن قيل : ما السَّبب في تخصيص داود بالذكر هاهنا ؟ .

فالجواب من وجوه :

الأول : أنَّه تعالى ذكر أنَّه فضَّل بعض النَّبِيِّينَ على بعض ، ثم قال : { وَآتَيْنَا دَاوُودَ رُبُوراً } يعني أنَّ داود آتاه ملكاً عظيماً ، ثم إنَّه تعالى لم يذكر ما آتاه من الملك ، وذكر ما آتاه من الكتب ؛ تنبيهاً على أنَّ التفضيل الذي ذكره قبل ذلك المراد منه التفضيل بالعلم والدين ، لا بالمال .

والثاني : أنَّ تخصيصه بالذكر أنَّه تعالى كتب في الرُّبُور أن محمداً خاتم الأنبياء ، وأنَّ أمَّة محمد خير الأمم - صلوات الله وسلامه عليه - .

قال تعالى : { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الرُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ } [ الأنبياء : 105 ] وهم محمد وأُمَّته .

فإن قيل : هلا عرفه كقوله : { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الرُّبُورِ } .

فالجواب أن التنكير هاهنا يدل على تعظيم حاله ؛ لأن الزبور عبارة عن المزبور ، فكان معناه الكتاب ، وكان معنى التنكير أنه كامل في كونه كتاباً .

ويجوز أن يكون « زبور » علماً ، فإذا دخلت عليه « أل » كقوله : { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الرُّبُورِ } كانت للمجَّح الأصل كعبَّاس والعباس ، وفضل والفضل .

وقيل : نكره هنا دلالة على التبعية ، أي : زبوراً من الرُّبُور ، أو زبوراً فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطلق على القطعة منه زبور ، كما يطلق

على بعض القرآن ، قرآن .

الثالث : أنَّ السَّبب في تخصيص داود - صلوات الله عليه - أنَّ كفار قريش ما كانوا أهل نظر وجدل ، بل كانوا يرجعون إلى اليهود في استخراج الشبهات ، واليهود كانوا يقولون : لا نبي بعد موسى ، ولا كتاب بعد التوراة ، فنقض الله عليهم كلامهم بإنزال الرُّبُور على داود ، وتقدَّم خلافُ القراء في الزبور في آخر سورة النساء .

(10/325)

قوله تعالى : { الَّذِينَ رَعَمْتُمْ } : مفعولاً للرَّعم محذوفان ؛ لفهم المعنى ، أي : زعمتموهم بلهة ، وحذفهما اختصاراً جائزاً ، واقتصاراً فيه خلاف .

فصل في سبب نزول الآية

قال المفسرون : إن المشركين أصابهم قحطٌ شديدٌ؛ حتَّى أكلوا الكلاب والجيفَ واستغاثوا بالنبِيِّ صلى الله عليه وسلم ليدعوا لهم ، قال الله تعالى { قُلْ { للمشركين { ادعوا الذين رَعَمْتُمْ } أنها آلهة من دونه .  
واعلم أنه ليس المراد الأصنام؛ لأنَّه تعالى قال في صفتهم :  
{ أولئك الذين يَدْعُونَ يَتَّبِعُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الوسيلةَ أَيْهِمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا } [ الإسراء : 57 ]  
وإبتغاء الوسيلة إلى الله تعالى لا يليق بالأصنام البتَّة ، وإذا ثبت هذا ، فنقول :  
إنَّ قوماً عبدوا الملائكة ، فنزلت هذه الآية فيهم .  
وقال ابن عباس رضي الله عنه ومجاهدٌ : إنَّها نزلت في الذين عبدوا المسيح ، وعزيراً ، والملائكة ، و الشمس ، والقمر ، والنجوم .  
وقيل : إنَّ قوماً عبدوا نفرًا من الجنِّ ، فأسلم النَّفر ، وبقي أولئك الناس متمسكين بعبادتهم ، فنزلت فيهم الآية .  
قال ابن عباس : كل موضع في كتاب الله ورد فيه لفظ الزعم ، فهو كذبٌ . ثم إنَّه تعالى احتجَّ على فساد مذهب هؤلاء بأنَّ الإله المعبود هو القادر على إزالة الضرر ، وإيصال النفع وهذه الأشياء التي يعبدونها ، وهي الملائكة ، والجنِّ ، والمسيح ، وعزيرٌ لا يقدرُونَ على كشف الضرِّ ، ولا على تحصيل النفع ، فما الدليل على أنَّ الأمر كذلك؟ فإن قلتم : لأنَّ نرى أولئك الكفار يتضرَّعون إليها ، ولا تحصل الإجابة . قلنا : ونرى أيضاً المسلمين يتضرَّعون إلى الله تعالى ، ولا تحصل الإجابة والمسلمون يقولون بأجمعهم : إنَّ القدرة على كشف الضرِّ ، وتحصيل النفع ليست إلا لله تعالى ، وعلى هذا التقدير ، فالدليل غير تامٍّ .  
فالجواب : أنَّ الدليل تامٌّ كاملٌ؛ لأنَّ الكفار كانوا مقرِّين بأنَّ الملائكة عباد الله تعالى ، وخالق الملائكة ، وخالق العالم لا بدَّ وأن يكون أقدر من الملائكة ، وأقوى منهم ، وأكمل حالاً منهم .  
وإذا ثبت هذا ، فنقول : كمال قدرة الله معلوم متفقٌ عليه ، وكمال قدرة غير الله غير معلوم ، ولا متفقٌ عليه ، بل المتفق عليه أنَّ قدرتهم بالنسبة إلى قدرة الله تعالى قليلة حقيرةٌ ، وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون الاشتغال بعبادة الله أولى من الاشتغال بعبادة الملائكة؛ لأنَّ استحقاق الله العبادة معلومٌ ، وكون الملك كذلك مجهولٌ؛ والأخذ بالمعلوم أولى ، وسلك المتكلمون من أهل السنة طريقة أخرى ، وهو أنَّهم أقاموا الحجة العقلية على أنه لا موجد إلا الله تعالى ، ولا يخرج الشيء من العدم إلى الوجود إلا الله ، وإذا ثبت ذلك ثبت أنه لا ضارٌّ ولا نافع إلا الله تعالى ، فوجب القطع بأنه لا معبود إلا الله تعالى ، وهذه الطريقة لا تتم للمعتزلة ، لأنهم لما جوزوا كون العبد موجداً لأفعاله امتنع عليهم الاستدلال على أن الملائكة - عليهم السلام - لا قدرة لها على الإحياء والإماتة ، وخلق الجسم ، وإذا عجزوا عن ذلك ، لا يتمُّ لهم هذا الدليل ، فهذا هو الدليل القاطع على صحَّة قوله : { فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا } ، والتحويلُ عبارة عن الثقل من حالٍ إلى حالٍ ، ومن مكانٍ إلى مكانٍ ، يقال : حوَّله ، فتحوَّل .

(10/326)

قوله تعالى : { أولئك الذين يَدْعُونَ } : « أولئك » مبتدأ ، وفي خبره وجهان : أظهرهما : أنَّه الجملة من « يَتَّبِعُونَ » ويكون الموصولُ نعتاً ، أو بياناً أو بدلاً ،

والمراد باسم الإشارة الأنبياء أو الملائكة الذين عبدوا من دون الله ، والمراد بالواو العباد لهم ، ويكون العائدُ على « الذين » محذوفاً ، والمعنى : أولئك الأنبياء الذين يدعونهم المشركون ، لكشف صرهم - أو يدعونهم آلهة ، فمفعولها أو مفعولها محذوفان - يبتغون . ويجوز أن يكون المراد بالواو ما أريد بأولئك ، أي : أولئك الأنبياء الذين يدعون ربهم أو الناس إلى الهدى يبتغون ، فمفعول « يَدْعُونَ » محذوف . والثاني : أن الخبر نفسُ الموصول ، و « يَبْتَغُونَ » على هذا حالٌ من فاعل « يَدْعُونَ » أو بدلٌ منه . وقرأ العامة « يَدْعُونَ » بالغيب ، وقد تقدّم الخلاف في الواو؛ هل تعود على الأنبياء أو على عابديهم ، وزيد بن عليّ بالغيبة أيضاً ، إلا أنه بناه للمفعول ، وقتادة ، وابن مسعود بناء الخطاب ، وهاتان القراءتان تقويان أنّ الواو للمشركين ، لا للأنبياء في قراءة العامة .

فسل

إذا أعدنا « يَدْعُونَ » للعابدين ، و « يَبْتَغُونَ » للمعبودين ، فالمعنى : أولئك المعبودون يبتغون إلى ربهم الوسيلة؛ لأنّ الملائكة يرجعون على الله في طلب المنافع ، ودفَع المضارّ ، يرجون رحمته ، ويخافون عذابه ، وإذا كانوا كذلك ، كانوا عاجزين محتاجين ، والله - تعالى أغنى الأغنياء ، فكان الاشتغال [ بعبادته ] أولى .

فإن قيل : لا نسلم أنّ الملائكة محتاجون إلى رحمة الله تعالى ، وخائفون من عذابه .

فالجواب : أنّ الملائكة : إمّا أن يقال : إنّها واجبة الوجود لذواتها ، أو يقال : إنّها ممكنة الوجود لذواتها ، والأول باطل؛ لأن جميع الكفار كانوا معترفين بأنّ الملائكة عبادُ الله ، ومحتاجون إليه . وأما الثاني : فهو يوجب القول بأنّ الملائكة محتاجون في ذواتها ، وفي كمالاتها إلى الله تعالى ، فكان الاشتغال بعبادة الله تعالى أولى من الاشتغال بعبادة الملائكة .

وإن أعدنا « يَدْعُونَ » إلى الأنبياء - عليهم السلام - المذكورين في قوله تعالى : { وَلَقَدْ فَصَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ } فالمعنى هو أنّ الذي عظمت منزلتهم - وهم الأنبياء - لا يعبدون إلا الله تعالى ، ولا يبتغون الوسيلة إلا إليه ، فأنتم بالافتدائِ بهم أحق ، فلا تعبدوا غير الله - عزّ وجلّ - والمراد بالوسيلة : الدّرجة العليا .

وقيل : كل ما يتقرّب إلى الله تعالى .

واحتجّوا على صحّة هذا القول بأنّ الملائكة لا يعصون الله ما أمرهم ، فلا يخافون عذابه ، فثبت أنّ هذا غير لائقٍ بالملائكة ، وإنما هو لائقٌ بالأنبياء - صلوات الله عليهم - .

(10/327)

وأجيب بأنّ الملائكة يخافون من عذاب الله ، لو اقدموا على الذنب ، قال تعالى : { وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّن دُونِهِ فَذَلِك نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ } [ الأنبياء : 29 ] وقال تعالى : { يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّن قَوْفِهِمْ } [ النحل : 50 ] ثم قال عزّ وجلّ : { إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا } أي من حقه أن يحذر ، فإن لم يحذره بعض الناس لجهله ، فإنّه لا يخرج عن كونه يجب الحذر عنه .

قوله تعالى : { أَيُّهُمْ أَقْرَبُ } في « أَيُّ » هذه وجها :  
أحدهما : أنها التفهامية .

والثاني : أنها موصولة بمعنى « الَّذِي » وإنما كثر كلام المعربين فيها من حيث  
التقدير ، فقال الزمخشري : « وَأَيُّهُمْ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ » يَبْتَعُونَ « و » أَيُّ «  
موصولة ، أي : يبتغي من هو أقرب منهم وأزلف ، أو ضَمَّنَّ « يَبْتَعُونَ الوسيلة »  
معنى يحرصون ، فكانه قيل : يحرصون أيهم يكون أقرب . فجعلها في الوجه  
الأول موصولة ، وصلتها جملة من مبتدأ وخبر ، حذف المبتدأ ، وهو عائدها ، و «  
أَقْرَبُ » خبر . واحتملت « أَيُّ » حينئذ أن تكون مبنية ، وهو الأكثر فيها ، وأن  
تكون معربة ، وسيأتي موضعه في مريم : [ 69 ] إن شاء الله تعالى وفي  
الثاني جعلها استفهامية ؛ بدليل أنه ضَمَّنَّ الابتغاء معنى شيء تعلق ، وهو  
يحرصون ، فيكون « أَيُّهُمْ » مبتدأ و « أَقْرَبُ » خبره ، والجملة في محل نصب  
على إسقاط الخافض ؛ لأنَّ « تَحْرِصُ » يتعدَّى ب « على » قال تعالى : { إِنْ  
تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ } [ النحل : 37 ] ، { أَحْرَصَ النَّاسُ عَلَى حَيَاتِهِ } [ البقرة :  
96 ] .

وقال أبو البقاء : « أَيُّهُمْ » مبتدأ ، و « أَقْرَبُ » خبره ، وهو استفهام في موضع  
نصب ب « يَدْعُونَ » ، ويجوز أن يكون « أَيُّهُمْ » بمعنى الذي ، وهو بدل من  
الضمير في « يَدْعُونَ » .

قال أبو حيان : « علق » يَدْعُونَ « وهو ليس فعلاً قليلاً ، وفي الثاني فصل بين  
الصلة ومعمولها بالجملة الحالية ، ولا يضرب ذلك ، لأنها معمولة للصلة » . قال  
شهاب الدين : أمَّا كون « يَدْعُونَ » لا يعلق ، هو مذهب الجمهور ، وقال يونس  
: يجوز تعليق الأفعال مطلقاً ، القلبية وغيرها ، وأمَّا قوله « فصل بالجملة  
الحالية » يعني بها « يَبْتَعُونَ » فصل بها بين « يَدْعُونَ » الذي هو صلة « الَّذِينَ  
» وبين معموله ، وهو « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » لأنه معلق عنه ، كما عرفته ، إلا أنَّ  
الشيخ لم يتقدّم في كلامه إعراب « يَبْتَعُونَ » حالاً ، بل لم يعربها إلا خبراً  
للموصول ، وهذا قريب .

وجعل أبو البقاء إِيَّهَا الموصولة بدلاً من واو « يَدْعُونَ » ، ولم أرَ أحداً وافقه  
على ذلك ، بل كلهم يجعلونها من واو « يَبْتَعُونَ » وهو الظاهر .

(10/328)

وقال الحوفي - رحمه الله - : « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » ابتداء وخبر ، والمعنى : ينظرون  
أيهم أقرب ، فيتوسّلون به ، ويجوز أن يكون « أيهم أقرب » بدلاً من واو «  
يَبْتَعُونَ » .

قال شهاب الدين : فقد أضمر فعلاً معلقاً ، وهو ينظرون فإن كان من نظر  
البصر ، تعدّى ب « إلى » وإن كان من نظر الفكر ، تعدّى ب « في » فعلى  
التقديرين : الجملة الاستفهامية في موضع نصبٍ بإسقاط الخافض ، وهذا  
إضمارٌ ما لا حاجة إليه .

وقال ابن عطية : « وَأَيُّهُمْ ابْتِدَاءٌ ، و « أَقْرَبُ » خبره ، والتقدير : نظرهم  
ووكدهم أيهم أقرب ، ومنه قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : « فبات  
الناس يدوكون أيهم يعطاهما » ، أي : يتبارون في القرب » . قال أبو حيان : «  
فَجَعَلَ المحذوف » نظرهم ووكدهم » وهذا مبتدأ ، فإن جعلت « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ »  
في موضع نصب ب « تَطَرُّهُمْ » بقي المبتدأ بلا خبر ، فيحتاج إلى إضمار خبر ،

وإن جعلت « أيُّهم أقربُ » الخبر ، لم يصحَّ؛ لأنَّ نظرهم ليس هو « أيُّهم أقربُ » وإن جعلت التقدير : « تَظَرُّهُمُ فِي أَيُّهِمْ أَقْرَبُ » أي : كائنٌ أو حاصلٌ ، لم يصحَّ ذلك؛ لأنَّ كائناً وحاصلاً ليس ممَّا يعلق .  
 فقد تحصَّل في الآية الكريمة سنَّة أوجه :  
 أربعة حال جعلٍ « أيُّ » استفهاماً :  
 الأول : أنها معلقة للوسيلة ، كما قرَّره الزمخشريُّ .  
 الثاني : أنها معلقة لـ « يَدْعُونَ » كما قاله أبو البقاء .  
 الثالث : أنها معلقة لـ « يَنْظُرُونَ » مقدرًا ، كما قاله الحوفيُّ .  
 الرابع : أنها معلقة لـ « تَظَرُّهُمْ » كما قدره ابن عطية .  
 وإثان حال جعلها موصولة :  
 الأول : البدل من واو « يَدْعُونَ » كما قاله أبو البقاء .  
 الثاني : أنها بدلٌ من واو « يَتَّبِعُونَ » كما قاله الجمهور .

(10/329)

وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا (58)

قوله تعالى : { وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ } الآية .  
 فلَمَّا قال : { إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا } [ الإسراء : 57 ] بَيَّنَّ أَنَّ كُلَّ قَرْيَةٍ مع أهلها ، فلا بدَّ وأن يرجع حالها إلى أحد أمرين : إمَّا الإهلاك ، وإمَّا التَّعْذِيبُ .  
 قال مقاتلٌ : أما الصالحة فبالموت ، وأما الطالحة ، فبالعذاب .  
 وقيل : المعنى : وإن من قريةٍ من قرى الكفار ، فلا بدَّ وأن يكون عاقبتها إمَّا بالاستئصال بالكلية ، وهو الهلاك ، أو بعذاب شديدٍ من قتل كبرائهم ، وتسليط المسلمين عليهم بالسَّبيِّ ، واغتنام الأموال ، وأخذ الجزية { كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا } في اللوح المحفوظ .  
 قال صلوات الله وسلامه عليه : « أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ قَالَ : أَكْتُبُ ، قَالَ : مَا أَكْتُبُ ؟ قَالَ : الْقَدْرُ ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ » .  
 و « إِنَّ » نافية و « مِنْ » مزيدة في المبتدأ ، لاستغراق الجنس . وقال ابن عطية : هي لبيان الجنس ، وفيه نظر من وجهين :  
 أحدهما : قال أبو حيان : « لِأَنَّ التِّي لِلْبَيَانِ ، لَا بَدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَبْهُمٌ مَا ، تَفْسِيرُهُ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { مَا يَفْتَحُ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ } [ فاطر : 2 ] ، وَهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ شَيْءٌ مَبْهُمٌ » ثم قال « وَلَعَلَّ قَوْلَهُ » لِبَيَانِ الْجِنْسِ « مِنْ النَّاسِ ، وَيَكُونُ هُوَ قَدْ قَالَ : لاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : « وَقِيلَ : الْمُرَادُ الْخُصُوصُ » .  
 وخبر المبتدأ الجملة المحصورة من قوله : { إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا } .  
 والثاني : أنَّ شرط ذلك أن يسبقها محلي بالجنسية ، وأن يقع موقعها « الذي » كقوله : { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } [ الحج : 30 ] .

(10/330)

وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا (59)

لما استدللَّ علي فساد قول المشركين ، وأتبعه بالوعيد ، أتبعه بذكر مسألة النبوة ، واعلم أنَّ الكفار كانوا يقترحون على رسول الله صلى الله عليه وسلم إظهار المعجزات ، كما حكى الله تعالى عنهم ذلك في قولهم : { قَلِيَاتَا يَايَةَ كَمَا أُرْسِلَ الْأُولُونَ } [ الأنبياء : 5 ] .  
وقال آخرون : { لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا } [ الإسراء : 90 ] الآيات .

وقال سعيد بن جبير : إنَّهم قالوا إنَّك تزعمُ أنَّه كان قبلك أنبياءٌ منهم من سخَّرت له الريحُ ، ومنهم من أحيا الموتى ، فأتنا بشيءٍ من هذه المعجزات ، فأجابهم الله تعالى بهذه الآية .

وفي تفسير هذا الجواب وجوهٌ :  
الأول : أن المعنى أنَّي إن أظهرتُ تلك المعجزات ، ثم لم يؤمنوا بها ، بل بقوا مصرِّين على الكفر ، فحينئذٍ : يصيرون مستحقين لعذاب الاستئصال ، لكنَّ إنزال عذاب الاستئصال على هذه الأمة غير جائزٍ ؛ لأن الله تعالى علم [ أن ] فيهم من سيؤمن أو يؤمن من أولادهم ، فلهذا لم يظهر تلك المعجزات .  
قال ابن عباس - رضي الله عنهما - إنَّ أهل مكة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهم الصفا ذهاباً ، وأن يزيل عنهم الجبال ، حتَّى يزرعوا تلك الأرض ، فطلب الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ذلك من الله تعالى ، فقال سبحانه جلَّ ذكره : إن شئت أن أستأنبي فعلت وإن شئت أن أوتيهم ما شاءوا فعلت لكن بشرط ؛ أنهم إن لم يؤمنوا ، أهلكتهم ، قال : لا أريد ذلك ، فنزلت هذه الآية .

الثاني في تفسير هذا الجواب : أنَّ لا يظهر المعجزات ؛ لأن آباءكم رأوها ، ولم يؤمنوا بها ، وأنتم مقتدون بهم ، فلو رأيتموها ، لم تؤمنوا بها أيضاً .  
الثالث : أنَّ الأولين رأوا هذه المعجزات ، وكذبوا بها ، فعلم الله منكم أيضاً : أنَّكم لو شاهدتموها ، لكذبتُم بها ، فكأن إظهارها عبثاً ، والحكيم لا يفعل العبث .  
قوله تعالى : { وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ } : « أن » الأولى وما في حيزها في محلِّ نصب أو جرٍّ على اختلاف القولين ؛ لأنها على حذف الجارِّ ، أي : من أن نرسل ، والثانية وما في حيزها في محلِّ رفع بالفاعلية ، أي : وما منعنا من إرسال الرسل بالآيات إلا تكذيب الأولين ، أي : لو أرسلنا الآيات المقترحة لقريش ، لأهلكوا عند تكذيبهم ؛ كعادة من قبلهم ، لكن علم الله سبحانه أنَّه يؤمن بعضهم ، ويكذب بعضهم من يؤمن ، فلذلك لم يرسل الآيات لهذه المصلحة .

وقدَّروا أبو البقاء رحمة الله مضافاً قبل الفاعل ، فقال : « تقديره : إلا إهلاكُ التكذيب » . كأنه يعني أنَّ التكذيب نفسه لم يمنع من ذلك ، وإنما منع منه ما يترتب على التكذيب ، وهو الإهلاك ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ لاستقلال المعنى بدونه .

قوله تعالى : { وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً } .



قرأ العامة بنصب « مُبْصِرَةً » على الحال ، وزيد بن عليّ يرفعها على إضمار مبتدأ ، أي : هي ، وهو إسناد مجازي ، إذ المراد إبصار أهلها ، ولكنها لما كانت سبباً في الإبصار ، نسب إليها ، وقرأ قومُ بفتح الصّاد ، مفعولٌ على الإسناد الحقيقيّ ، وقتادة بفتح الميم والصّاد ، أي : محل إبصار ، كقوله - عليه السلام- : « الْوَلَدُ مَبْحَلُهُ مَحْبَنَةٌ » ، وكقوله : [ الكامل ]  
 3433- ..... وَالْكَفْرُ مَحْبَنَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ  
 أجرى هذه الأشياء مجرى الأمكنة؛ نحو : أرضٌ مسيعةٌ ومذابحةٌ .  
 قوله تعالى : { إِلَّا تَخْوِيفًا } يجوز أن يكون مفعولاً له ، وأن يكون مصدرًا في موضع الحال : إمّا من الفاعل ، أي : مخوفين أو من المفعول ، أي : مخوفًا . [ بها ] .

فصل  
 المعنى أن الآية التي التمسوها مثل آية ثمود ، وقد آتينا ثمود الثّاقة مبصرة ، أي : واضحة بيّنة ، ثم كفروا بها ، فاستحقوا بها عذاب الاستئصال ، فكيف يتمناها هؤلاء على سبيل الاقتراح والتّحكّم .

قال الفراء : مبصرة : مضيئة .  
 قال تعالى : { وَالنَّهَارُ مُبْصِرًا } [ يونس : 67 ] أي : مضيئاً ، وقيل : مبصرة أي : ذات إبصار ، أي : فيها إبصارٌ لمن تأملها ببصرها رشده ، ويستدلُّ بها على صدق ذلك الرسول - صلوات الله عليه - .  
 { فَظَلَمُوا بِهَا } أي : ظلموا أنفسهم بتكذيبها ، أي : فعاجلناهم بالعقوبة .  
 وقال ابن قتيبة : ظلموا بها ، أي : جحدوا بأنّها من الله تعالى ، ثم قال تعالى { وَمَا تُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا } قيل : لأنه لا آية إلا وتتضمّن التخويف عند التكذيب ، إمّا من العذاب المعجلّ ، أو من العذاب المؤجلّ عذاب الآخرة .  
 فإن قيل : المقصود الأعظم من إظهار الآيات أن يستدلُّ بها على صدق المدّعى؛ فكيف حصر المقصود من إظهارها في التّخويف؟ .  
 فالجواب : أن مدّعي النبوة ، إذا أظهر الآية ، فإذا سمع الخلق منه ذلك ، فهم لا يعلمون أنّ تلك الآية معجزة ، أو غير معجزة ، إلا أنّهم يجوزون كونها معجزة ، وبتقدير أن تكون معجزة ، فلو لم يتفكروا فيها ، ولم يستدلوا على الصدق ، لاستحقوا العذاب الشديد ، فهذا الخوف هو الذي يحملهم على التّفكر والتّأمل في تلك المعجزات ، فهذا هو المراد من قوله : { وَمَا تُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا } .

(10/332)

وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَبْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنَخَوْفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا (60)

قوله تعالى : { وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ } الآية .  
 اعلم أنّ القوم ، لما طالبا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعجزات القاهرة ، وأجاب الله بأنّ إظهارها ليس بمصلحة ، صار ذلك سبباً لجرأة أولئك الكفار بالطعن فيه ، وأن يقولوا له : لو كنت رسولاً حقاً من عند الله تعالى ، لأتيت بهذه المعجزات التي اقترحتها ، كما أتى به موسى وغيره من الأنبياء - صلوات الله عليهم - ، فعند هذا قوى الله قلبه ، وبيّن له أنّه ينصره ، وبؤيده ،

فقال تعالى : { وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ } أي : هم في قبضته لا يقدرون على الخروج عن مشيئته ، فهو حافظك منهم ، فلا تهيبهم ، وامض لما أمرك به من تبليغ الرِّسالة ، كقوله تعالى : { وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ } [ المائدة : 67 ] .

وقيل : المراد بالنَّاس أهلُ مَكَّةَ ، وإحاطة الله بهم هو أنَّه تعالى يفتحها للمؤمنين؛ فيكون المعنى : وإذ بشرناك بأنَّ الله أحاط بأهل مَكَّةَ ؛ بمعنى أنَّه ينصرُك ، ويظهر دولتك عليهم؛ كقوله تعالى : { سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدِّبْرَ } [ القمر : 45 ] وقوله : { قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْلَبُونَ وَنُحْشِرُونَ } [ آل عمران : 12 ] ، ولما كان كلُّ ما أخبر الله عنه وقوعه ، فهو واجب الوقوع ، فكان من هذا الاعتبار كالواقع ، فلا جرم قال : { أَحَاطَ بِالنَّاسِ } .

وروي أنَّه لما تزاحف الفريقان يوم بدرٍ ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في العريش ، مع أبي بكر - رضي الله عنه - كان يدعُو ، ويقول : اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَسْأَلُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ لِي ، ثُمَّ خَرَجَ ، وعليه الدَّرْعُ يحرضُ النَّاسَ ويقول :

{ سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدِّبْرَ } [ القمر : 45 ] .

ثم قال تعالى : { وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَبْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ } .  
والأكثر على أنَّ المراد منه ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج من العجائب والآيات .

قال ابن عباس : هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قولُ سعيد بن جبيرة ، والحسن ، ومسروق ، وقتادة ، ومجاهد ، وعكرمة ، وابن جريح والأكثرين .

ولا فرق بين الرُّؤية والرُّؤيا في اللغة ، يقال : رأيتُ بعيني رؤية ورؤيا .  
وقال بعضهم : هذا يدلُّ على أنَّ قصة الإسراء إنما حصلت في المنام ، وتقدَّم بيان ضعف هذا في أوَّل السورة ، وقيل : إنَّه تعالى أراه في المنام مصارع قريش ، فحين ورد ماء بدر ، قال : والله ، لكأني أنظر على مصارع القوم ، ثمَّ أخذ يقول : هذا مصرعُ فلان ، هذا مصرعُ فلان ، فلما سمعوا قريش ذلك ، جعلوا رؤياه سخرية ، وكانوا يستعجلون بما وعدَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقيل : المراد رؤياه التي رآها؛ أنَّه يدخل مَكَّةَ ، وأخبر بذلك أصحابه ، وعجل السَّير قبل الأجل إلى مكة فصده المشركون ، فرجع إلى المدينة ، فلما منع عن البيت الحرام عام الحديبية ، ورجع ، كان ذلك فتنة لبعض القوم ، وق لعمر لأبي بكر - رضي الله عنهما - : أليس قد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّنا ندخلُ البيت ونطوف به؟ فقال أبو بكر - رضي الله عنهما - : أليس قد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّنا ندخلُ البيت ونطوف به؟ فقال أبو بكر - رضي الله عنهما - : أليس قد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّنا ندخلُ البيت ونطوف به؟ فقال أبو بكر - رضي الله عنه - : إنَّه لم يخبر بأنا نفع ذلك في هذه السنَّة ، فسنفعل ذلك في سنَّةٍ أخرى ، فلمَّا جاء العام المقبل ، دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنزل الله تعالى :

(10/333)

{ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ } [ الفتح : 27 ] واعترضوا على هذين القولين بأنَّ هذه السورة مكِّيَّة ، وهاتان الواقعتان مدينتان ، وهو اعتراضٌ

ضعيفُ؛ لأن هاتين الواقعتين ، وإن كانتا مدينتين ، فرؤيتهما في المنام لا تبعد أن تكون مكِّيَّة .

وقال سعيد بن المسيَّب : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني أميَّة ينزون على منبره ، [ تَرَوُ القردة ] ، فسأه ذلك ، وهو قول ابن عبَّاس في رواية عطاء ، وفيه الاعتراض المذكور؛ لأنَّ هذه الآية مكِّيَّة ، وما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة منبرٌ .  
ويمكن أن يجاب عنه بأنَّه لا يبعد أن يرى بمكة أنَّ له بالمدينة منبراً يتداوله بُنو أميَّة .

قوله : « والشَّجرة » : العامة على نصبها نسقاً على « الرُّؤيا » و « المَلْعُونَة » نعتٌ ، قيل هو مجازٌ؛ إذ المراد : الملعون طاعموها؛ لأن الشجرة لا ذنب لها ، وهي شجرة الزُّقوم ، وقيل : بل على الحقيقة ، ولعنها : إبعادها من رحمة الله؛ لأنَّها تخرج في أصل الجحيم ، وقرأ زيد بن عليٍّ برفعها على الابتداء ، وفي الخبر احتمالان :

أحدهما : هو محذوفٌ ، أي : فتنة .  
والثاني : - قاله أبو البقاء - أنه قوله « في القرآن » وليس بذاك .

فصل

قال المفسِّرون : هذا على التَّقديم والتَّأخير ، والتقدير : وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشَّجرة الملعونة في القرآن إلا فتنة للنَّاس .

وقيل : المعنى : والشجرة الملعونة في القرآن كذلك وهي شجرة الزُّقوم ، والفتنة في الشجرة الملعونة من وجهين :

الأول : أن ابا جهل ، قال : زعم صاحبكم أنَّ نار جهنم تحرق الحجر ، حيث قال تعالى : { وَفُودَهَا النَّاسِ وَالْحِجَارَةَ } [ البقرة : 24 ] ثم يقول : إنَّ في النَّار شجراً ، والنَّار تأكلُ الشَّجر ، فكيف تولد فيها الشَّجر .

والثاني : قال ابنُ الزبيرى : إنَّ محمداً يخوفنا بالزُّقوم ، وما نعلم الزُّقوم إلاَّ التَّمْر والرُّيد ، فتزقوموا منه ؛ فأنزل الله تعالى حين عجبوا أن يكون في النار شجر { إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ } [ الصافات : 63 ] .

فإن قيل : ليس في القرآن لعن هذه الشجرة .

فالجواب من وجوه :

الأول : المراد لعن الكفَّار الذين يأكلونها .

الثاني : أنَّ العُرب تقول لكلِّ طعام ضارٌّ : إنَّه ملعونٌ .

الثالث : أنَّ اللعن في اللغة : هو الإبعاد ، فلما كُنت هذه الشجرة مبعدة عن صفات الخير ، سميت ملعونة .

(10/334)

وقال ابن عبَّاس - رضي الله عنه - : الشجرة الملعونة في القرآن : بنو أميَّة ، يعني : الحكم بن أبي العاص ، قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام أنَّ ولد مروان يتداولون منبره ، فقصَّ رؤياه على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في خلوة من مجلسه ، فلما تفرَّقا ، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم يخبر برؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتدَّ ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم واتَّهم عمر في إفشاء سرِّه ، ثم ظهر له أنَّ الحكم كان يستمع إليهم ، فنفاه صلى الله عليه وسلم .

قال الواحدي - رحمه الله- : هذه القصة كانت في المدينة ، والسورة [ مكية ] ، فيبعد هذا التفسير ، إلا أن يقال : هذه الآية مدنية ، ولم يقل به أح ، ويؤكد هذا التأويل قول عائشة - رضي الله تعالى عنها - لمروان : لعن الله أباك ، وأنت في صلبه ، فأنت بعض من لعنة الله .  
وقيل : الشجرة الملعونة في القرآن هم اليهود؛ لقوله تعالى : { لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا } [ المائدة : 78 ] .  
وقيل : الشجرة الملعونة هي التي تلتوي على الشجر ، فتخنقه ، يعني « الكشوث » .

فإن قيل : إن القوم طلبوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الإتيان بالمعجزات القاهرة ، فأجاب بأنه لا مصلحة في إظهارها؛ لأنها لو ظهرت ، ولم يؤمنوا ، نزل عليهم عذاب الاستئصال ، وذلك غير جائز ، فأى تعلق لهذا الكلام بذكر الرؤيا التي صارت فتنة للناس وبذكر الشجرة [ آلتها صارت فتنة للناس ] .

فالجواب : أن التقدير كأنه قيل : إنهم لما طلبوا هذه المعجزات ، ثم إنك لم تظهرها ، صار عدم ظهورها شبهة لهم في أنك لست بصادق في دعوى النبوة ، إلا أن وقوع هذه الشبهة لا يضيق صدرك ، ولا يوهن أمرك ، ولا يصير سبباً لضعف حالك؛ ألا ترى أن تلك الرؤيا صارت سبباً لوقوع الشبهة العظيمة عندهم ، ثم إن قوة تلك الشبهات ما أوجبت ضعفاً في أمرك ، فكذلك هذه الشبهة الحاصلة بسبب عدم ظهور هذه المعجزات لا يوجب فتوراً في حالك ، ولا ضعفاً في أمرك .

ثم قال تعالى : { وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ } أي التخويف { إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا } ، أي : تمرّداً وعتواً عظيماً ، والمقصود من ذلك وجه آخر في أنه ما أظهر المعجزات التي اقترحوها؛ لأن هؤلاء خوفوا بأشياء كثيرة من الدنيا والآخرة ، وبشجرة الرقوم ، فما زادهم هذا التخويف إلا طغياناً كبيراً؛ وذلك يدل على قسوة قلوبهم ، وتماديهم في الغي والطغيان .  
وإذا كان كذلك فبتقدير أن يظهر الله لهم تلك المعجزات التي اقترحوها ، لم ينتفعوا بها ، ولم يزدادوا إلا تمادياً فبالجهل والعناد ، وإذا كان كذلك ، وجب في الحكمة ألا يظهر الله لهم ما اقترحوه من الآيات والمعجزات .  
قرأ العامة « وَنُحَوِّفُهُمْ » بنون العظمة ، والأعمش بياء الغيبة .

(10/335)

وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ) (61)

في النظم وجوه :  
أولها : أنه تعالى ، لما ذكر أن الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - كان في محنة عظيمة من قومه ، بين أن حال جميع الأنبياء مع أهل زمانهم كذلك؛ ألا ترى أن الأول منهم آدم - صلوات الله وسلامه عليه - ثم إنه كان في محنة من إبليس .

وثانيها : أن القوم ، إنما نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاندوه ، واقترحوا عليه الاقتراحات الباطلة لأمرين : الكبر والحسد ، فبين سبحانه

وتعالى أن هذا الكبر والحسد هما اللذان حملا إبليس على الكفر ، و الخروج من الإيمان ، فهذه بليّة عظيمة قديمة .  
وتألتها : أنهم لما وصفهم الله تعالى بقوله : { قَمًا يَرِيدُهُمْ إِلَّا طُعِينًا كَبِيرًا } [ الإسراء : 60 ] بين ما هو السبب لحصول هذا الطغيان ، وهو قول إبليس « لأحتكن ذريته إلا قليلاً » فلهذا المقصود ذكر الله تعالى قصّة آدم وإبليس .  
واعلم أن هذه القصّة ذكرها الله تعالى في سبع سور؛ البقرة ، والأعراف ، والحجر ، وهذه السورة ، والكهف ، وطيه ، وص ، وقد تقدم الاستقصاء عليها في البقرة ، فليلتفت إليه . وقوله : { أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا } استفهام بمعنى الإنكار ، معناه : أن أصلي أشرف من أصله؛ فوجب أن أكون أشرف منه ، والأشرف لا يخدم الأدنى .  
قوله تعالى : « طِينًا » : فيه أوجه :  
أحدها : أنه حال من « لِمَنْ » فالعامل فيها « أَسْجُدْ » أو من عائد هذا الموصول ، أي : خلقتُه طِينًا ، فالعامل فيها « خَلَقْتَ » وجاز وقوع طينٍ حالاً ، وإن كان جامداً ، لدلالته على الأصالة؛ كأنه قال : متصلاً من طين .  
الثاني : أنه منصوبٌ على إسقاط الخافض ، أي : من طينٍ ، كما صرح به في الآية الأخرى : { وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ } [ الأعراف : 12 ] .  
الثالث : أنه منتصبٌ على التمييز ، قاله الرَّجَّاحُ ، وتبعه ابن عطية ، ولا يظهر ذلك؛ إذ لم يتقدّم إبهامٌ ذاتٍ ولا نسبةٍ .

(10/336)

قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا (62)

قوله تعالى : { أَرَأَيْتَكَ } : قد تقدم مستوفى في الأنعام [ الآية : 40 ] . وقال الزمخشري : « الكافُ للخطاب ، و « هذا » مفعولٌ به ، والمعنى : أخبرني عن هذا الذي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ ، أي : فضّلته ، لِمَ كَرَّمْتَهُ ، وأنا خيرٌ منه؟ فاختصر الكلام » . وهذا قريبٌ من كلام الجوفي - رحمه الله - .  
قال ابن عطية : « والكاف في « أَرَأَيْتَكَ » حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، ومعنى « أَرَأَيْتَ » أتأملت ونحوه ، كأنَّ المخاطب يُنبّه المخاطب؛ ليستجمع لما ينصُّ عليه بعد . وقال سيبويه : « هي بمعنى أخبرني » ، ومثل بقوله : « أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ، أبو من هُوَ؟ » وقول سيبويه صحيح؛ حيث يكون بعدها استفهام كمثاله ، وأمّا في الآية فهو كما قلت ، وليست التي ذكر سيبويه « قلت : وهذا الذي ذكره ليس بمسلم ، بل الآية كمثاله ، غاية ما في الباب : أن المفعول الثاني محذوفٌ ، وهو الجملة الاستفهامية المقدّرة؛ لانعقاد الكلام من مبتدأ وخبر ، لو قلت : هذا الذي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ ، لم كَرَّمْتَهُ؟ .  
وقال الفراء : « الكاف في محلّ نصب ، أي : أَرَأَيْتَ نفسك؛ كقولك : أتدبّرت آخر أمرك ، فإني صانعٌ فيه كذا ، ثم ابتدأ : هذا الذي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ » .  
وقال ابن الخطيب : يمكن أن يقال : « هذا » مبتدأ محذوف عنه حرف الاستفهام ، و « الذي » مع صلته خبره ، تقديره : أخبرني ، أهذا الذي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ؛ وهذا على وجه الاستصغار ، والاستحقار ، وإمّا حذف حرف الاستفهام؛ لأنّه حصل في قوله : « أَرَأَيْتَكَ » . فأغنى عن تكريره .

وقال أبو البقاء : « والمفعول الثاني محذوف ، تقديره : تفضيله أو تكريمه » .  
قال شهاب الدين : وهذا لا يجوز؛ لأنَّ المفعول الثاني في هذا الباب لا يكون إلا  
جملة مشتملة على استفهام .

قال أبو حيان : « ولو ذهب ذاهبٌ على أنَّ الجملة القسميَّة هي المفعول الثاني  
، لكان حسناً » . قال شهاب الدين : يردُّ ذلك التزامُ كون المفعول الثاني جملة  
مشتملة على استفهامٍ ، وقد تقرَّر جميع ذلك في الأنعام ، فعليك بأعباره ههنا

قوله : { لَئِنْ أَخَّرْتَنِ { قرأ ابن كثيرٍ بإثبات ياء المتكلم وصلّاً ووقفاً ، ونافعٌ وأبو  
عمرو بإثباتها وصلّاً ، وحذفها وقفاً ، وهذه قاعدةٌ من ذكر في الياءات الزائدة  
على الرّسم ، والباقون بحذفها وصلّاً ووقفاً ، وكل هذا في حرف هذه السورة ،  
أمّا الذي في المنافقين [ الآية : 10 ] في قوله { لولا أخرتينا { فأثبتته الكلُّ ؛  
لثبوتها في الرّسم الكريم .

قوله « لأَحْتَنِكَنَّ » جواب القسم الموصلاً له باللام ، ومعنى « لأَحْتَنِكَنَّ »  
لأستولينَّ عليهم استيلاءً من جعل في حنك الدّابة حبلاً يقودها به ، فلا تأبى ولا [  
تشمسُ] عليه ، يقال : حنك فلان الدّابة ، واحتنكها ، أي : فعل بها ذلك ،  
واحتنك الجرادُ الأرض : أكل نباتها ، قال : [ الرجز ]

(10/337)

3434- نَشِكُو إِلَيْكَ يَسَنَةً قَدْ أَجَحَفْتُ ... جَهْدًا إِلَى جَهْدٍ بِنَا فَأَصْعَفْتُ  
وَاحْتَنَكْتُ أَمْوَالَنَا وَجَلَعْتُ  
وَجَكَ سَيبُوبَهُ - رحمه الله- : « أَحْتَنُكُ الشَّاتِينَ » ، أي : أكلهما ، أي : أكثرهما [  
أكلًا] .

وذكر المفسرون في الاحتناك قولين :  
أحدهما : أنه عبارةٌ عن الأخذ بالكلية ، يقال : احتنك فلان مال فلان : إذا  
استقصاه ، فأخذهُ الكلّيَّة ، واحتنك الجراد الرّرع : إذا أكلهُ بالكلّيَّة .  
والثاني : أنه من قول العرب : حنك الدّابة يحنكها ، إذا جعل في حنكها الأسفل  
حبلاً يقودها به .

فعلى الأوّل معناه : لأستأصلنهم بالإغواء .  
وعلى الثاني : لأفودنّهم إلى المعاصي ، كما تقادُ الدّابة بحبلها .  
ثم قال : « إلا قليلاً » وهم المعصومون الذين استثناهم الله تعالى في قوله  
تعالى : { إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ } [ الحجر : 42 ] .  
فإن قيل : كيف ظنَّ إبليسُ اللعين هذا الظنَّ الصّادق بذريّة آدم - صلوات الله  
عليه- ؟ .

قيل : فيه وجهان :  
الأول : أنه سمع الملائكة يقولون : { أَتَجَعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ  
{ [ البقرة : 30 ] فعرف ذلك .

والثاني : أنه وسوس إلى آدم - صلوات الله عليه - فلم يجد له عزمًا ، فقال :  
الظاهر أنَّ أولاده يكونون مثله في ضعف العزم .  
وقيل : لأنه عرف أنه مركب من قوّة بهيمية شهوانية ، وقوّة وهميّة شيطانية ،  
وقوّة عقليّة ملكيّة ، وقوّة سبعية غضبيّة ، وعرف أنَّ بعض تلك القوى تكون هي



المستولية في أوّل الخلقه ، ثم غنّ القوّة العقلية إنما تكمل في بحر الأمر ،  
ومتى كان الأمر كذلك ، كان ما ذكره إبليس لازماً .

(10/338)

قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا (63)

قوله تعالى : { اذهب فَمَنْ } : تقدّم أن الباء تدغم في الفاء في ألفاظ منها  
هذه ، عند أبي عمرو ، والكسائي ، وحمزة في رواية خلاص عنه ؛ بخلاف في قوله  
تعالى : { وَمَنْ لَمْ يَبْتَ فَأُولَئِكَ } [ الحجرات : 11 ] .  
وهذا ليس من الذهاب الذي هو ضدّ المجيء ، وإنما معناه : امض لشأنك الذي  
اخترته ، و المقصود التخلية ، وتفويض المر إليه ، كقول موسى - صلوات الله  
عليه - : { فاذهب فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ } [ طه : 97 ] ثم  
قال عزّ وجلّ : { فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا } .  
فإن قيل : الأولى أن يقال : فإن جهنم جزاؤهم ؛ ليعود الضمير إلى قوله :  
{ فَمَنْ تَبِعَكَ } ؟ فالجواب من وجوه :  
الأول : تقديره : جزاؤهم وجزاؤكم ؛ لأنه تقدّم غائب ومخاطب في قوله :  
{ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ } فغلب المخاطب على الغائب ، فقيل : جزاؤكم .  
والثاني : يجوز أن يكون الخطاب مراداً به « مَنْ » خاصة ، ويكون ذلك على  
طريق الالتفات .

والثالث : أنه - صلوات الله وسلامه عليه - قال : « مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ  
وِزْرُهَا وَوِزْرٌ مِنْ عَمَلِ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » فكل معصية توجد فيحصل لإبليس  
مثل وِزْرٍ ذلك العامل ، فلما كان إبليس هو الأصل في كل المعاصي ، صار  
المخاطب بالوعيد هو إبليس .

قوله تعالى : « جَزَاءً » في نصبه أوجه :  
أحدها : أنه منصوب على المصدر ، الناصب له المصدر قبله ، وهو مصدر مبين  
لنوع المصدر الأول .

الثاني : أنه منصوب على المصدر ايضاً ، لكن بمضمّر ، أي : يجازون جزاء .  
الثالث : أنه حالٌ موطئة كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا صَالِحًا » .  
الرابع : أنه تمييزٌ ، وهو غير متعقل .

و « مَوْفُورًا » اسم مفعولٍ ، من وفرته ، ووفر يستعمل متعدّياً ، ومنه قول  
زهير : [ الطويل ]

3435- وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ ... يَفِرُّهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ  
يُشْتَمُ

والآية الكريمة من هذا ، ويستعمل لازماً ، يقال : وفرّ المالُ يَفِرُّ وفُوراً ، فهو  
وَافِرٌ ، فعليّ الأول : يكون المعني جزاء موقراً ، وعلى الثاني : يكون المعني  
جزاء وافرًا مكملًا يقال : وفرتُهُ أفرهُ وفراً .

(10/339)

وَاسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبُ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ وَشَارِكُهُمْ  
فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَّهُمْ وَمَا يَعْدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا عُرُورًا (64) إِنَّ عِبَادِي  
لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا (65)

قوله تعالى : { واستفزر } : جملة أمرية عطفت على مثلها من قوله « اذهب »  
« . و « من استطعت » يجوز فيه وجهان :  
أحدهما : أنها موصولة في محل نصب مفعولاً للاستفزاز ، أي : استفزر الذي  
استطعت استفزازه منهم .

والثاني : أنها استفهامية منصوبة المحل ب « استطعت » قاله أبو البقاء ،  
وليس بظاهر؛ لأن « استفزر » يطلبه مفعولاً به ، فلا يقطع عنه ، ولو جعلناه  
استفهاماً ، لكان معلقاً له ، وليس هو بفعل قلبي [ فيعلق ] .  
والاستفزاز : الاستخفاف ، واستفزني فلان : استخفني حتى خدعني لما يريد .  
قال : [ الطويل ]

3436- يُطِيعُ سَفِيَةَ الْقَوْمِ إِذْ يَسْتَفْزِرُهُ ... وَيَعْصِي حَلِيمًا سَبَبَتْهُ الْهَزَاهِرُ  
ومنه سمِّي ولد البقرة « فزاً » . قال الشاعر : [ البسيط ]

3437- كَمَا اسْتَعَاتَ بَسِيءٍ قَرَّ عَيْطَلِيَّةٍ ... خَافَ الْعَيْوُونَ وَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشَكُ  
وأصل الفز : القطع ، يقال : تفزرت الثوب ، أي : تقطع .  
ويقال : أفزه الخوف ، واستفزه ، أي : أزعه ، واستخفه .

واعلم أن إبليس ، لما طلب من الله تعالى الإمهال إلى يوم القيامة؛ لأجل أن  
يحتك ذرية آدم - صلوات الله وسلامه عليه - ذكر الله تعالى أشياء :  
أولها : قوله عز وجل : { اذهب } أي : أمهلتك هذه المدة .  
وثانيها : قوله تعالى : { واستفزر من استطعت منهم } .  
وتقدم أن الاستفزاز : الاستخفاف ، وقيل : استنزله واستجهد .  
وقوله : « بصوتك » .

قال ابن عباس - رضي الله عنه - وقتادة : بدعائك على معصية الله .  
وقال الأزهري : ادعهم دعاء تستخفهم به إلى إجابتك .

وقال مجاهد : بصوتك ، أي : بالغناء واللهو .  
وهذا أمر تهديد ، كما يقال : اجتهد جهدك؛ فستري ما ينزل به :  
وثالثها : قوله : { وأجلب عليهم } أي : اجمع عليهم الجموع من جندك ، يقال  
أجلب عليه وجلب ، أي : جمع عليه الجموع .

قال الفرّاء : هو من الجلبة ، وهو الصّياح .  
وقال أبو عبيدة : أجلبوا وجلبوا : من الصّياح .  
وقال الزجاج في « فَعَلَ ، وَأَفْعَلَ » : أجلب على العدو وجلب ، إذا جمع عليه  
الخيال .

وقال ابن السكيت : يقال : هم يجلبون عليه؛ لمعنى أنهم يعينون عليه .  
وروى ثعلب عن ابن الأعرابي : أجلب الرجل على الرجل ، إذا توعدده بالشر ،  
وجمع عليه الجمع ، فعلى قول الفرّاء معنى الآية : صح عليهم بخيلك ورجلك ،  
وعلى قول الزجاج : اجمع عليهم كل ما تقدر عليه من مكائده ، وعلى هذا  
تكون الباء في قوله : « بخيلك » زائدة .

وعلى قول ابن السكيت : معناه : أعن عليهم بخيلك ورجلك ومفعول الإجلاب  
على هذا القول محذوف ، تقديره : استعن على إغوائهم بخيلك ورجلك ، وهو  
يقرب من قول ابن الأعرابي .  
والمراد بالخيال والرجل : قال ابن عباس : كلُّ راكبٍ أو راجلٍ في معصية الله ،  
فهو من خيل إبليس وجنوده .

وقال مجاهدٌ وقتادة : إن لإبليس جنداً من الشياطين بعضهم راكبٌ ، وبعضهم راجلٌ .  
وقيل : المراد ضرب المثل؛ كما يقال للرجل المجدُّ في الأمر : جئت بالخيـل والرجل ، وهذا الوجه أقرب ، والخيـل يقع على الفرسان ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(10/340)

« يا خَيْلَ الله ، اركبي » .  
وقد يقع على الأفراس خاصة .  
قوله : « ورجلك » قرأ حفص بكسر الجيم والباقون بسكونها ، فقراءة حفص « رَجَلٌ » فيها بمعنى « رَجُلٌ » بالضم بمعنى : راجل ، يقال : رَجَلٌ يَرَجُلُ : إذا صار راجلاً ، مثل : حَذِرَ وَحَذُرَ ، وَتَدَسَّ وَتَدَسَّ ، وهو مفرد أريد به الجمع .  
وقال ابن عطية : هي صفة ، يقال : فلان يمشي راجلاً ، إذا كان غير راكب ، ومنه قول الشاعر :

3438- . . . . . رجلاً إلا بأصحاب

يشير إلى البيت المشهور ، وهو : [ البسيط ]  
أما أقاتل عن ديني على فرس ... ولا كذا رجلاً إلا بأصحاب  
أراد فارساً ولا راجلاً .  
وقال الزمخشري : إن « فَعِلاً » بمعنى « فاعل » ، نحو : تَعِبَ وتاعب ، ومعناه : جمعك الرجل ، وبضم جيمه أيضاً فيكون مثل : حَذِرَ وَحَذُرَ وَتَدَسَّ وَتَدَسَّ ، وأخوات لهما .  
وأما قراءة الباقيـن ، فتحتمل أن تكون تخفيفاً من « رَجُلٌ » بكسر الجيم أو ضمها ، والمشهور : أنه اسم جمع لراجلٍ ، كَرَكِبٍ وَصَحْبٍ في راكبٍ وصاحبٍ ، والأخفش يجعل هذا النحو جمعاً صريحاً .  
وقرأ عكرمة « وَرَجَالِكُ » جمع رجلٍ بمعنى راجل ، أو جمع راجل كقائم وقيام .  
وقرئ « وَرَجَالِكُ » بضم الراء وتشديد الجيم ، وهو جمع راجل ، كضاربٍ وَصُرَابٍ .  
وقال ابن الأنباري - رحمه الله - : أخبرنا ثعلبٌ عن الفراء ، قال : يقال : راجلٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلَانٌ بمعنى واحد .  
والباء في « بِخَيْلِكَ » يجوز أن تكون الحالية ، أي : مصاحباص بخيلك ، وأن تكون مزيدة كما تقدم ، قال :

3439- . . . . . لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ

ورابعها : قوله تعالى : { وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ } والمشاركة في الأنوال ، قال مجاهدٌ ، والحسن ، وسعيد بن جبيرٍ : كل ما أصيب من حرامٍ ، أو أنفق في حرامٍ .  
وقال قتادة : هو جعلهم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام .  
وقال الضحاك : هو ما يذبحونه لألهتهم .  
وقال عكرمة : هو تبيكيتهم أذان الأنعام .  
وقيل : هو جعلهم من أموالهم شيئاً لغير الله ، كقولهم : { هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ } وهذا لِشُرَكَائِنَا { [ الأنعام : 136 ] والأوّل أظهر ، قاله القاضي .  
وأما المشاركة في الأولاد ، فقال عطاء عن ابن عباسٍ : هو تسمية الأولاد ب « عَبْدٍ

شمس ، وَعَبْدِ الْعُرَى ، وَعَبْدِ الْحَارِثِ ، وَعَبْدِ الدَّارِ ونحوها .  
 وقال الحسن وقتادة : هو أنهم هَوُّدُوا أولادهم ، ونَصَرُوهم ومَجَّسُوهم .  
 وقيل : هو إقدامهم على قتل الأولاد .  
 وروي عن جعفر بن محمد ، أن الشيطان يقعد على ذكر الرَّجُل فإذا لم يقل :  
 بسم الله ، أصاب معه امرأته ، وأنزل في فرجها كما ينزل الرَّجُل وروي في  
 بعض الأخبار « إِنَّ فِيكُمْ مُغْرِبِينَ ، قيل : وما الْمُغْرِبُونَ؟ قال : الذين يشارك  
 فيهم الجنَّ » . وروي أَنَّ رجلاً قال لابن عَبَّاسٍ : إِنَّ امرأتي استيقظت وفي  
 فرجها شعلهٌ تَارٍ ، اقل : ذَلِكَ من وطءِ الجنِّ .

(10/341)

وفي الآثار : إِنَّ إبليسَ ، لَمَّا أخرج إلى الأرض ، قال : يَا رَبِّ ، أخرجتني من  
 الجنة؛ لأجل آدم فسَلطتني عليه ، وعلى ذُرِّيته ، قال : أنت مسلطٌ ، قال : لا  
 أستطيعه إلا بكا فزدني ، قال : استفز من استطعت منهم بصوتك .  
 قال آجَم : يَا رَبِّ ، اسلطت إبليس عليّ ، وعلى ذُرِّيتي ، وإني لا أستطيعه إلا  
 بك ، قال : لا يُؤلِّدُ لك ولدٌ إلا وكلتُ به مَنْ يَحْفَظُونَهُ .  
 قال : زِدْنِي! قال : الحسنَةُ بعشر أمثالها ، والسَّيِّئَةُ بمثلها ، قال : زِدْنِي ، قال :  
 التَّوْبَةُ معروضةٌ ما دَامَ الرُّوحُ في الجسدِ ، قال : زِدْنِي ، فقال : { قُلْ يَا عِبَادِي

& 1649; لَّذِينَ أَسْرَفُوا } [ الزمر : 53 ] .

وخامسها : قوله تعالى { وَعَدُّهُمْ } .

قيل : معناه : قل لهم : لا جنة ، ولا نار ، ولا بعث .

وقيل : [ خذ ] منهم الجميل في طاعتك ، أي بالأمانِي الباطليّة؛ كقوله لآدم -  
 صلوات الله عليه- : { مَا تَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ  
 تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ } [ الأعراف : 20 ] .

وقيل : عدّهم بشفاعَةِ الأصنامِ عند الله ، والأنسابِ الشريفة ، وإيثارِ العاجلِ  
 على الآجلِ .

واعلم أَنَّ مقصودَ الشيطانِ الترغيبِ في اعتقادِ الباطلِ ، وعمله ، والتَّنْفِيرِ عَنِ  
 اعتقادِ الحقِّ ، ومعلومٌ أَنَّ الترغيبِ في الشيءِ لا يمكنُ إلا بأن يقررَ عندهُ أولاً  
 بأن يقرّرَ عندهُ أنه لا فائدة في فعله ، ومع ذلك يفيد المضايرَ العظيمة ، وإذا ثبت  
 هذا ، فالشيطانُ إذا دعا إلى معصيةٍ ، فلا بدَّ وأن يتقرّرَ أولاً : أَنَّهُ لا مضرةٌ في  
 فعله البتّة ، وذلك لا يمكنُ إلا إذا قال : لا معاد ، ولا جنةٌ ولا نار ، ولا حياةٌ غير  
 هذه الحياةِ الدُّنيا ، فإذا فرغ من هذا المقام ، قرّرَ عندهُ أَنَّ هذا الفعلَ يفيد  
 أنواعاً من اللذةِ والسُّرورِ ، ولا حياةً للإنسانِ في هذه الحياةِ الدُّنيا إلا به ،  
 فتقويتها غيبٌ وخسرانٌ؛ كقوله : [ الطوبى ]

3440- خُذُوا بِتَصِيبٍ مِنْ نَعِيمِ وَلَدَّةٍ ... فَكُلُّوا وَإِنْ طَالَ الْمَدَى يَبْصَرَمُ

فهذا هو طريقُ الدَّعوةِ إلى المعصية ، وأمّا طريقُ التَّنْفِيرِ من الطاعات ، فهو  
 أن يقرّرَ عندهُ أولاً أنه لا فائدة فيها للعبادِ والمعبود ، فكانت عبثاً ، وأنها توجبُ  
 التَّعبَ والمحنة ، وذلك أعظم المضايرِ .

فقوله : { وَعَدُّهُمْ } يتناول جميع هذه الأقسام .

قوله تعالى : { وَمَا يَعْدُهُمُ الشَّيْطَانُ } من باب الالتفات ، وإقامة الظاهر مقام  
 المضمّر؛ إذ لو جرى على سننِ الكلامِ الأوّل ، لقال : وما تعدّهم ، بالتاء من

فوق .  
 قوله تعالى : { إِلَّا غُرُورًا } فيه أوجهٌ :  
 أحدها : أنه نعت مصدر محذوف وهو نفسه [ مصدر ] ، الأصل : إلا وعداً غروراً ،  
 فيجيء فيه ما في « رجلٌ عدلٌ » [ أي ] : إلا وعداً ذا غرورٍ ، أو على المبالغة  
 ، أو على : وعداً غائراً ، ونسب الغرور إليه مجازاً .  
 الثاني : أنه مفعول من أجله ، أي : ما يعدهم ممّا يعدهم من الأمانى الكاذبة إلا  
 لأجل الغرور .  
 الثالث : أنه مفعولٌ به على الاتّساع ، أي : ما يعدهم إلا الغرور نفسه .  
 والغرورُ : تزيينُ الباطل مما يظنُّ أنه حقٌّ .

(10/342)

فإن قيل : كيف ذكر الله هذه الأشياء ، وهو يقول : إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ .  
 قيل : هذا على طريق التهديد؛ كقوله : { اْعْمَلُوا مَا تَشْتُمُّ } [ فصلت : 40 ]  
 وكقول القائل : اعمل ما شئت؛ فستري .  
 ولما قال تعالى له : اعمل ما تقدر عليه ، قال سبحانه : { إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ  
 عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ } .  
 قال الجبائي - رحمه الله تعالى - : المراد كلُّ عباد الله تعالى من المكلفين ؛  
 [ لأن الله ] تعالى استثنى منه في آيات كثيرة من تبعه بقوله : { إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ  
 { [ الحجر : 42 ] ثم استدلل بهذا على أنه لا سبيل لإبليس و جنوده على تصرع  
 النَّاسِ ، وتخييط عقولهم ، وأنه لا قدرة له إلا على الوسوسة ، وأكد ذلك بقوله  
 : { وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلْمُزُونِي  
 وَلُومًا } .  
 1764؛ أُنْفُسِكُمْ } [ إبراهيم : 22 ] .  
 وأيضاً : لو قدر على هذه الأفعال ، لكان يجب أن يخبط أهل الفضل والعلم ،  
 دون سائر النَّاسِ ؛ ليكون ضرره أتم ، ثم قال : وَإِنَّمَا يَزُولُ عَقْلُهُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ  
 يقدم عليه ، فيغلب الخوف عليه ، فيحدث ذلك المرض .  
 وقيل : المراد بقوله تعالى : { إِنَّ عِبَادِي } أهل الفضل والإيمان ؛ لما تقدّم من  
 أنّ لفظة العباد في القرآن مخصوصة بالمؤمنين ؛ لقوله تعالى : { إِنَّمَا سُلْطَانُ  
 عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ } [ النحل : 100 ] .  
 ثم قال : { وَكُفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا } أي : حافظاً ، ومن توكل الأمور إليه ، وذلك أنّه  
 تعالى ، لَمَّا وكل إبليس بأن يأتي بأقصى ما يقدر عليه من الوسوسة ، وكان  
 ذلك سبباً لحصول الخوف الشديد في قلب الإنسان ، قال : { وَكُفَى بِرَبِّكَ  
 وَكِيلًا } ، أي أنّ الشيطان ، وإن كان قادراً ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقْدَرُ مِنْهُ ، وأرحم  
 بعباده ، فهو يدفع عنهم كيد الشيطان .  
 وهذه الآية تدلُّ على أنّ المعصوم من عصمه الله تعالى ، وأنّ الإنسان لا يمكنه  
 أن يحترز بنفسه عن مواقع الإضلال لأنّه لو كان الإقدام على الحقِّ ، والإحجام  
 عن الباطل إنما يحصل للإنسان من نفسه ، لوجب أن يقال : وكفى للإنسان  
 بنفسه في الاحتراز عن الشيطان ، فلمّا لم يقل ذلك ، بل قال : { وَكُفَى بِرَبِّكَ  
 { علمنا أنّ الكل من الله تعالى ، ولهذا قال المحققون : لا حول عن معصية  
 الله إلا بعصمته ، ولا قوة على طاعة الله إلا بتوفيقه .  
 فصل

قال ابن الخطيب : في الآية سؤالان :  
الأول : أن إبليس ، هل كان عالماً بأن الذي تكلم معه بقوله : { واستفز من استطعت منهم } هو إله العالم ، أو لم يعلم ذلك؟ فإن علم ذلك ، ثم إنه تعالى قال : { قَانْ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا } [ الإسراء : 63 ] فكيف لم يصر هذا الوعيد الشديد مانعاً له من المعصية ، مع أنه سمعه من الله تعالى من غير واسطة؟ وإن لم يعلم أن هذا القائل هو إله العالم ، فكيف قال : « رأيتك هذا الذي كرمت علي »؟!  
والجواب : لعله كان شاكاً في الكل أو كان يقول في كل قسم ما يخطر بباله على سبيل الظن .

(10/343)

والسؤال الثاني : ما الحكمة في كونه أنظره إلى يوم القيامة ، ومكّنه من الوسوسة ، والحكيم إذا أراد أمراً ، وعلم أن شيئاً من الأشياء يمنع من حصوله ، فإنه لا يسعى في تحصيل ذلك المانع؟ .  
والجواب : أمّا مذهبنا ، فظاهر في هذا الباب ، وأمّا المعتزلة ، فقال الجبائي : علم الله أن الذين كفروا عند وسوسته يكفرون ، بتقدير ألا يوجد إبليس ، وإذا كان كذلك ، لم يكن في وجوده مزيد مفسدة .  
وقال أبو هاشم : لا يبعد أن يحصل من وجوده مزيد مفسدة ، إلا أنه تعالى أبغاه تشديداً للتكليف على الخلق؛ ليستحقوا بسبب ذلك التشديد مزيد الثواب ، وقد تقدّم الكلام على ذلك في الأعراف والحجر .

(10/344)

رَبُّكُمْ الَّذِي يُرْجِي لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (66)  
وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ صَلَّ مِنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهُ فَلَمَّا تَجَاكُمُ إِلَى الْبَرِّ  
أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا (67) أَفَأَمِنتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ  
عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا (68)

قوله : تعالى : { رَبُّكُمْ الَّذِي يُرْجِي لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ } الآية .  
اعلم أنه تعالى عاد إلى ذكر الدلائل الدالة على قدرته وحكمته ورحمته ، وقد تقدم أن المقصود في هذا الكتاب الكريم تقرير دلائل التوحيد ، فإذا امتدّ الكلام في فصل من الفصول عاد الكلام بعده إلى ذكر دلائل التوحيد ، فذكرها هنا وجوه الإنعامات في أحوال ركوب البحر ، فأول كيفية حركة الفلك على وجه البحر ، فقال جلّ ذكره : { رَبُّكُمْ الَّذِي يُرْجِي لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ } والأجزاء سوق الشيء حالاً بعد حال ، وقد تقدّم في تفسير قوله تعالى : { بِيضَاعَةً مُرْجَاةً } [ يوسف : 88 ] أي : ربكم الذي يسير لكم الفلك على وجه البحر؛ { لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ } في طلب التجارة { إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا } ، و الخطاب في قوله : « رَبُّكُمْ » وفي قوله « بِكُمْ » للكل ، والمراد من الرحمة : منافع الدنيا ومصالحها .  
والثاني : قوله : { وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ } أي : خوف الغرق « صَلَّ » ،



بطل { مَن تَدْعُونَ } من الآلهة { إِلَّا إِلَاهُ } إلا الله ، فلم تجدوا مغيثاً سواه ، { قَلَمَّا تَجَاكُمُ } من الغرق ، والشدة ، وأهوال البحر ، وأخرجكم { إِلَى الْبِرِّ } أَعْرَضْتُمْ { عن الإيمان ، والإخلاص ، والطاعة؛ كفراً منكم لنعمه ، { وَكَانَ } الإنسان كُفُوراً { قوله تعالى : { إِلَّا إِلَاهُ } : فيه وجهان : أحدهما : أنه استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنه لم يندرج فيما ذكر ، إذ المراد به آلهتهم من دون الله .

والثاني : متصلٌ؛ لأنهم كانوا يُلَجُّونَ إِلَى آلهتهم ، وإلى الله تعالى .  
والثالث : { أَقَامْتُمْ } بعد ذلك { أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ } رَبُّكُمْ يَغُورُ بِكُمْ [ جانب ] البرِّ .

قال الليث - رحمه الله - : الخسفُ والخسوفُ دُخُولُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ ، يقال عَيْنٌ خَاسَفَتْ الَّتِي غَابَتْ حِدْقَتُهَا فِي الرَّأْسِ ، وَعَيْنٌ مِنَ الْمَاسِ خَاسِفَةٌ ، أَي : غَائِرَةُ الْمَاءِ ، وَخَسَفَتِ الشَّمْسُ أَي : اجْتَجَبَتْ ، وَكَأَنَّهَا وَقَعَتْ تَحْتَ حِجَابٍ ، أَوْ دَخَلَتْ فِي جحر ، فقوله : { يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبِرِّ } أي : يغيبكم في جانب البرِّ ، وهو الأرض ، وإنما قال : جانب البرِّ؛ لأنَّه ذكر البحر أولاً ، فهو جانب ، والبر جانبٌ ، فأخبر الله سبحانه وتعالى؛ أنه كما كان قادراً على أن يغيبهم في الماء ، فهو قادر على أن يغيبهم في الأرض ، فالغرق تغييبٌ تحت الماء ، كما أن الخسف تغييبٌ تحت التراب .

وتقرير الكلام أنه تعالى ذكر أولاً أنَّهم كانوا خائفين من هول البحر ، فلَمَّا نَجَّاهُمْ مِنْهُ آمَنُوا ، فقال : هَبْ أَنْتُمْ نَجْوَتِمْ مِنْ هَوْلِ الْبَحْرِ ، فكيف أمنتُم من هو البرِّ؛ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَسْلُطَ عَلَيْكُمْ أَفَاتِ الْبِرِّ مِنْ جَانِبِ النَّحْتِ ، أَوْ مِنْ جَانِبِ الْفَوْقِ ، فَأَمَّا مِنْ جَانِبِ النَّحْتِ ، فَالْخَسْفُ ، وَأَمَّا مِنْ جَانِبِ الْفَوْقِ ، فإِمطاركم الْحِجَارَةَ ، وهو المراد من قوله { أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا } فكما يتضرعون إلى الله تعالى عند ركوب البحر فكذا يتضرعون إليه في كل الأحوال ، وَالْحَصْبُ فِي اللُّغَةِ : المرمى ، يقال : خصبته أحصبه ، إذا رميته والحَصْبُ : الرَّمْيُ ومنه قوله تعالى :

(10/345)

{ حَصْبٌ جَهَنَّمَ } [ الأنبياء : 98 ] ، أي : يُلْقَوْنَ فِيهَا ، ومعنى قوله « حَاصِبًا » أي عذاباً يحصبهم ، أي : يرميهم بحجارةٍ .  
قال أبو عبيدة والقشيري : الحاصبُ : الرِّيحُ التي ترمي بالحصباء ، وهي الحصى الصَّغَارُ؛ قال الفرزدق :

3441- مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَصْرُبُهُمْ ... حَصْبَاءُ مِثْلُ تَدِيفِ القُطْنِ مَشُورٍ  
ويسمى السَّحَابُ الَّذِي يرمي بِالْبَرْدِ وَالتَّلْجِ حَاصِبًا ، لأنه يرمي بهما رمياً ، ولم يؤنثه : إِمَّا لِأَنَّهُ مجازيٌّ ، أَوْ عَلَى النِّسْبِ ، أَي : ذات حصب .  
وقال الزجاج : الحاصبُ التُّرابُ الَّذِي فِيهِ الحِصْبَاءُ ، فَالْحَاصِبُ عَلَى هَذَا هُوَ دُو الحِصْبَاءِ ، مِثْلُ اللَّابِنِ وَالتَّامِرِ .

{ تُمْ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكَيْلًا } قال قتادة : مَانِعًا .  
قوله تعالى : { أَقَامْتُمْ } : استفهام توبيخ وتقريع ، وَقَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى قَاعِدَتِهِ معطوفاً عَلَيْهِ ، أَي : أنجوتهم ، فأمنتهم .  
وقوله تعالى جلَّ ذِكْرُهُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ : { جَانِبَ الْبِرِّ } فيه وجهان :

أظهرهما : أنه منصوبٌ على الظرف . و « يَكُمُّ » [ يجوز ] أن [ تكون ] حالية ، أي مصحوباً بكم ، وأن تكون للسببية .  
 قيل : ولا يلزم من خسفه بسببهم أن يهلكوا .  
 وأجيب بأنَّ المعنى : جانب البرِّ الذي أنتم فيه ، فيلزم بخسفه هلاكهم ، ولولا هذا التقدير ، لم يكن في التوعّد به فائدة .  
 قوله : « أن نخسف » « أو تُرْسِلَ » « أو نُعيدكم » « فَنُرْسِلَ » [ « فَنُغْرِقكم » « ] قرأها بنون العظمة ابن كثير ، وأبو عمرو ، والباقون بالياء فيها على الغيبة ، فالقراءة الأولى على سبيل الالتفات من الغائب في قوله « ربُّكم » إلى آخره ، والقراءة الثانية على سني ما تقدّم من الغيبة .

(10/346)

أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا (69)

قوله تعالى : { أَمْ أَمِنْتُمْ } : يجوز أن تكون المتصلة ، أي : أيُّ الأمرين كائن؟ ويجوز أن تكون المنقطعة ، و « أن يعيدكم » مفعول به .  
 قوله « تَارَةً » بمعنى مرّة ، وكثرة ، فهي مصدرٌ ، وجمع على تيرٍ وتاراتٍ ، قال الشاعر : [ الطويل ]  
 3442- وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرُقُ  
 وألفها تحتمل أن تكون عن واوٍ أو ياءٍ ، وقال الراغب : « وهو فيما قيل : [ مِنْ ] تَارِ الْجَرْحِ : التَّامُّ » .  
 قوله تعالى : « قَاصِفًا » القاصِفُ يحتمل أن يكون من « قَصَفَ » متعدّياً ، يقال : قصفت الرِّيحُ الشجرَ تقصفها قصفاً؛ قال أبو تَمَّام : [ البسيط ]  
 3443- إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَا أَغْصَفَتْ قَصَفَتْ ... عَيْدَانَ تَجِدِ وَلَمْ يَعْبَانَ بِالرَّثَمِ  
 فالمعنى : أنها لا تلفي شيئاً إلا قصفته ، وكسرتة .  
 والثاني : أن يكون من « قَصِفَ » قاصراً ، أي : صار له قصيفٌ ، ياقل : قَصِفَتِ الرِّيحُ ، تقصفُ ، أي : صَوَّتَتْ ، و « مِنَ الرِّيحِ » نعتٌ .  
 قوله تعالى : « قَاصِفًا » القاصِفُ يحتمل أن يكون من « قَصَفَ » متعدّياً ، ياقل : قصفت الرِّيحُ الشجرَ تقصفها قصفاً؛ قال أبو تَمَّام : [ البسيط ]  
 3443- إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَا أَغْصَفَتْ قَصَفَتْ ... عَيْدَانَ تَجِدِ وَلَمْ يَعْبَانَ بِالرَّثَمِ  
 فالمعنى : أنها لا تلفي شيئاً إلا قصفته ، وكسرتة .  
 والثاني : أن يكون من « قَصِفَ » قاصراً ، أي : صار له قصيفٌ ، يقال : قَصِفَتِ الرِّيحُ ، تقصفُ ، أي : صَوَّتَتْ ، و « مِنَ الرِّيحِ » نعتٌ .  
 قوله تعالى : { بِمَا كَفَرْتُمْ } يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون بمعنى « الذي » والباء للسببية ، أي : بسبب كفركم ، أو بسبب الذي كفرتم به ، ثم اتَّسع فيه ، فحذفت الباءُ ، فوصل الفعل إلى الضمير ، وإنما احتيج إلى ذلك؛ لاختلاف المتعلق .

وقرأ أبو جعفر ، ومجاهدٌ : « فَنُغْرِقَكُم » بالتاء من فوق أسند الفعل لضمير الرِّيحِ ، وفي كتاب أبي حَيَّان : « فَنُغْرِقَكُم » بتاء الخطاب مسنداً إلى « الرِّيحِ » والحسن وأبو رجاء بياء الغيبة ، وفتح الغين ، وتشديد الراء ، عدّاه بالتضعيف ، والمقرئ لأبي جعفر كذلك إلا أنه بتاء الخطاب . قال شهاب الدين : هو إمَّا

سهو ، وإمّا تصحيفٌ من النساخ عليه؛ كيف يستقيم أن يقول بتاء الخطاب ، وهو مسندٌ إلى ضمير الرّيح ، وكأنه أراد بتاء التانيث ، فسبقه قلمه أو صحّف عليه غيره .

وقرأ العامة « الرّيح » بالإفراد ، وأبو جعفر: « الرّيح » بالجمع .  
قوله : « به تبيعا » يجوز في « به » أن يتعلّق ب « تَجِدُوا » وأن يتعلّق ب « تَبِعًا » ، وأن يتعلّق بمحذوف؛ لانه حالٌ من « تَبِعًا » والتَّبِيعُ : المطالب بحقّ الملازم ، قال السّماخ : [ الوافر ]

3444- ..... كَمَا لَدَّ ... الْعَرِيمُ مِنَ التَّبِيعِ

وقال آخر : [ الطويل ]

3445- عَدَّوْا وَعَدَتْ غِزْلَانُهُمْ فَكَأَنَّهُا ... صَوَامِئُ مِنْ عُرْمٍ لُهُنَّ تَبِيعُ

فصل

ومعنى الآية { أَمْ أَمِئْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ } ، يعني في البحر { تَارَةً أُخْرَى قَيْرَسِيلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا } .

قال ابن عباس - رضي الله عنه- : أي عاصفًا ، وهي الرّيح الشديدة وقال أبو عبيدة : هي الرّيح التي تقصف كلّ شيءٍ ، أي : تدفه وتحطمه { قَيْرَقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا } ناصراً ولا نائراً ، وتبع بمعنى تابع ، أن تابعا مطالباً بالتأر .

وقال الزجاج - رضي الله عنه - : من يتبعنا بإنكار ما نزل بكم ، ولا من يتبعنا بأن نصره عنكم .

(10/347)

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (70)

وهذه نعمة أخرى عظيمة من نعم الله - تعالى - على الإنسان ، وهي تفضيل الإنسان على غيره .

واعلم أنه ليس المراد من الكرم في المال . وعدّاه بالتضعيف ، وهو من كرم بالصّمك « شَرَفَ » ، قال ابن عباس - رضي الله عنهما- : كلّ شيءٍ يأكل فيه إلا ابن آدم يأكل بيديه .

وروي عنه أنه قال : بالعقل .

وقال الضحاك : بالنطق والتّمييز .

وقال عطاء : بتعديل القامة ، وإمتدادها .

وينبغي أن يشترط مع هذا شرط ، وهو طول العمر ، مع استكمال القوّة العقلية والحسية والحركية ، وإلا فالأشجار أطول قامة من الإنسان ، والدواب منكبّة على وجوهها .

وقيل : بحسن الصورة؛ كقوله تعالى : { فَأَحْسِبَنَّ صُورَكُمْ } [ غافر : 64 ]  
ولما ذكر خلقه للإنسان ، قال : { فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } [ المؤمنون : 14 ] وقال جلّ ذكره { صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً } [ البقرة : 138 ] .

وتأمّل عضواً واحداً من أعضاء الإنسان ، وهو العين ، فخلق الحدقة سوداء ، ثم أحاط بذلك السّواد بياض العين ، ثم أحاط بذلك البياض سواد الأشْفار ، ثم

أحاط بذلك السواد بياض الأجفان ، ثم خلق فوق بياض الجفن سواد الحاجبين ، ثم خلق فوق سواد الحاجبين بياض الجبهة ، ثم خلق فوق بياض الجبهة سواد الشعر .

وقيل : الرّجال باللحى ، والنّساء بالدّوائب .

وقيل : بأن سخر لهم سائر الأشياء .

وقال بعضهم : من كرامات آدمي أن آناه الله الخطّ .

وتحقيق الكلام : أن العلم الذي يقدر الإنسان على استنباطه يكون قليلاً ، فإذا أودعه في كتاب ، جاء الإنسان الثاني ، واستعان بذلك الكتاب ، ضمّ إليه من عند نفسه آخر ، ثم لا يزالون يتعاقبون ، ويضمّ كلُّ متأخر مباحث كثيرة إلى علم المتقدّمين ، فكثرت العلوم ، وانتهدت المباحث العقليّة ، والمطالب الشرعيّة إلى أقصى الغايات ، وأكمل النهايات ، وهذا لا يتأتّى إلا بواسطة الخطّ ، ولهذا الفضيلة؛ قال تعالى : { اقرأ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمَ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ } [ العلق : 3-5 ] .

وقال بعضهم : إنّ المخلوقات أربعة أقسام :

قسم حصلت له القوّة العقليّة الحكميّة ، ولم تحصل له القوّة الشهوانيّة ، وهم الملائكة - صلوات الله عليهم - وقسم بالعكس ، وهم البهائم ، وقسم خلا عن القسمين ، وهم النبات والجمادات ، وقسم حصل النوعان فيه ، وهو الإنسان ، ولا شك أن الإنسان؛ لكونه مستجمعاً للقوّة العقلية ، والقوى الشهوانيّة ، والبهيميّة والنفسية والسبعيّة يكون أفضل من البهيمة والسبع ، وهو أيضاً أفضل من الخالي عن القوتين؛ كالنبات والجمادات ، وإذا ثبت ذلك ، ظهر أن الله تعالى فضّل الإنسان على أكثر أقسام المخلوقات .

وأيضاً : الموجود : إمّا أن يكون أزليّاً وأبديّاً معاً ، وهو الله تبارك وتعالى .

وإمّا ألا يكون أزليّاً ولا أبديّاً ، وهم عالم الدنيا مع ما فيه من المعادن ، والنبات ، والحيوان ، وهذا أخسّ الأقسام ، وإمّا أن يكون أزليّاً ، ولا يكون أبديّاً ، وهو الممتنع الوجود؛ لأنّ ما ثبت قدمه ، امتنع عدمه ، وإمّا ألا يكون أزليّاً ، ولكنه يكون أبديّاً ، وهو الإنسان ، والملك ، وهذا القسم أشرف من الثاني والثالث ، وذلك يقتضي كون الإنسان أشرف من أكثر المخلوقات .

(10/348)

ثمّ قال تعالى : { وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ } .

قال ابن عبّاس - رضي الله عنه - : في البرّ على الخيل والبغال والحمير والإبل ، وفي البحر على السفن .

{ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ } يعني لذيذ الطّعام والمشارب ، { وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً } .

وأعلم أنّ الله قال في أوّل الآية { وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ } .

وقال في آخرها : { وَفَضَّلْنَاهُمْ } ولا بدّ من الفرق بين التّكريم والتّفضيل ، وإلا لزم التّكرار ، والأقرب أن يقال : إنه تعالى فضّل الإنسان على سائر الحيوانات بأمر خلقية طبيعيّة ذاتية؛ كالعقل ، والنطق ، والخط ، والصورة الحسنة ، والقامة المديدة ، ثم إنه تعالى عرضه بواسطة العقل والفهم لاكتساب العقائد الحقّة ، والأخلاق الفاضلة ، فالأول : هو التّكريم ، والثاني : هو التّفضيل .

فصل

ظاهر الآية يدل على أنه فصلهم على كثير من خلقه ، لا على الكل ، فقال قوم : فصلوا على جميع الخلق ، لا على الملائكة ، وهذا قول ابن عباس ، واختيار الزجاج على ما رواه الواحد في « البسيط » . وقال الكلبي : فصلوا على جميع الخلائف كلهم ، إلا على طائفة من الملائكة : جبريل ، ميكائيل ، وإسرافيل ، وملك الموت - صلوات الله عليهم أجمعين - وأشباههم .

وقال قوم : فصلوا على جميع الخلق ، وعلى الملائكة كلهم ، وقد يوضع الأكثر موضع الكل ؛ كقوله سبحانه { هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَتَرَلُّ الشَّيَاطِينُ } [الشعراء : 221] إلى قوله : { وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ } [الشعراء : 223] أي : كلهم .

وروى جابر يرفعه : قال « لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - آدَمَ ، وَذَرَبَتْهُ ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : يَا رَبُّ ، خَلَقْتَهُمْ يَأْكُلُونَ ، وَيَشْرَبُونَ ، وَيَنْكِحُونَ ، فَاجْعَلْ لَهُمُ الدُّنْيَا ، وَلَنَا الْآخِرَةَ ، فَقَالَ تَعَالَى : لَا أَجْعَلُ مِنْ خَلْقِهِ بِيَدِي ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ، كَمَنْ قُلْتُ لَهُ : كُنْ فَكَانَ » .  
والأولى أن يقال : عوام الملائكة أفضل من عوام المؤمنين ، وخواص المؤمنين أفضل من خواص الملائكة ، قال تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَوْلَىٰ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ } [البينة : 7] .  
وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : « الْمُؤْمِنُ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ عِنْدَهُ » رواه البغوي وأورده الواحد في « البسيط » .  
 واحتج القائلون بتفضيل الملائكة على البشر على الإطلاق بهذه الآية .  
قال ابن الخطيب : وهو في الحقيقة تمسك بدليل الخطاب ، وتقريره أن يقال : تخصيص الكثير بالذكر يدل على أن الحال في القليل بالصد ، وذلك تمسك بدليل الخطاب .

(10/349)

يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا (71)

لما ذكر كرامات الإنسان في الدنيا ، شرح درجات أحواله في الآخرة .  
قوله تعالى : { يَوْمَ نَدْعُوا } : فيه أوجه :  
أحدها : أنه منصوب على الظرفية ، والعامل « فَضَّلْنَاَهُمْ » أي : فضلناهم بالثواب يوم ندعو ، قال ابن عطية في تقريره : وذلك أن فضل البشر على سائر الحيوان يوم القيامة بين ، إذ هم المكلفون المنعمون المحاسبون الذين لهم القدر ؛ إلا أن هذا يرده أن الكفار [ يومئذ ] أخسر من كل حيوان ؛ لقولهم : { يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا } [النبا : 40] .  
الثاني : أنه منصوب على الظرف ، والعامل فيه « اذْكُرْ » قاله الحوفي وابن عطية ، وهذا سهو ؛ كيف يعمل فيه ظرفاً ؟ بل هو مفعول .  
الثالث : أنه مرفوع المحل على الابتداء ، وإنما بني لإضافته إلى الجملة الفعلية ، والخير الجملة بعده ، قال ابن عطية في تقريره : ويصح أن يكون « يوم » منصوباً على البناء ، لما أضيف إلى غير متمكن ، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء ، وخبره في التقسيم الذي أتى بعده في قوله « فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ » إلى قوله «

وَمَنْ كَانَ « قال أبو حيان : قوله « منصوبٌ على البناء » كان ينبغي أن يقول :  
مبنياً على الفتح ، وقوله « لَمَّا أُضِيفَ إِلَى غير متمكن » ليس بجيدٍ؛ لأنَّ  
المتمكن وغير المتمكن ، إنما يكون في الأسماءِ ، لا في الأفعالِ ، وهذا أُضِيفَ  
إلى فعلٍ مضارعٍ ، ومذهبُ البصريين فيه أنه معرَّبٌ ، والكوفيون يجيزون بناءه  
، وقوله : « [ والخبر ] في التقسيم » إلى آخره ، التقسيم عارٍ من رابطٍ يربط  
جملة التقسيم بالابتداء . قال شهاب الدين : الرابط محذوفٌ للعلم به ، أي :  
فمن أوتي كتابه فيه .

الرابع : أنه منصوب بقوله « ثُمَّ لَا تَجِدُوا » قاله الزجاج .  
الخامس : أنه منصوب ب « يُعِيدُكُمْ » مضمرة ، أي : يعيدكم يوم ندعو .  
السادس : أنه منصوب بما دلَّ عليه « وَلَا يُظْلَمُونَ » بعده ، أي : لا يظلمون  
يوم ندعو ، قاله ابن عطية وأبو البقاء .  
السابع : أنه منصوب بما دلَّ عليه « متى هو » .  
الثامن : أنه منصوب بما تقدّمه من قوله تعالى : { فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ }  
[ الإسراء : 52 ] .

التاسع : أنه بدلٌ من « يَوْمَ يَدْعُوكُمْ » . وهذان القولان ضعيفان جدًّا؛ لكثرة  
الفواصل .

العاشر : أنه مفعول به بإضمار « اذكر » وهذا - وإن كان أسهل التقادير -  
أظهر ممَّا تقدّم؛ إذ لا بعد فيه ولا إضمار كثيرٌ .  
وقرأ العامة « تَدْعُو » بنون العظمة ، ومجاهدٌ « يَدْعُو » بياء الغيبة ، أي : الله  
تعالى أو الملك ، و « كُلُّ » نصبٌ مفعولاً به على القراءتين .  
وقرأ الحسن فميا نقله الدّانيُّ عنه « يُدْعَى » مبنياً للمفعول « كُلُّ » مرفوعٌ؛  
لقيامه مقام الفاعل ، وفيما نقله عنه غيره « يُدْعَوُ » بضم الياء ، وفتح العين ،  
بعدها واوٌ ، وخرجت على وجهين :  
أحدهما : أن الأصل : « يُدْعَوْنَ » فحذفت نون الرفع ، كما حذفت في قوله -  
صلوات الله وسلامه عليه- :

(10/350)

« لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا » وقوله : [ الرجز ]  
3446- أَيْبُتْ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي ... وَجَهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الدَّكِي  
و « كُلُّ » مرفوع بالبدل من الواو التي هي ضميرٌ ، أو بالفاعلية ، والواو علامة  
على لغة « يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ » .  
والتخريج الثاني : أن الأصل « يُدْعَى » كما نقله عنه الدّاني ، إلا أنه قلب الألف  
واوًا وقفًا ، وهي لغة قوم ، يقولون : هَذِهِ أَفْعَوُ وَعَصَوُ ، يريدون : أفعى وعَصَا ،  
ثم أجري الوصل مجرى الوقف . و « كُلُّ » مرفوعٌ لقيامه مقام الفاعل على  
هذا ، ليس إلا .

قوله تعالى : { يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ آمَنُوا } يجوز أن تكون الباء متعلقة بالدعاء ، أي : باسم  
إمامهم ، قال مجاهدٌ : بِنَبِيِّهِمْ .

ورواه أبو هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً ، فيقال : يا أُمَّة فلانٍ ، وقال أبو  
صالح والضحاك : يَكْتَابُهُمْ .

وقال الحسنُ وأبو العالِيَةِ : بِأَعْمَالِهِمْ .

وقال قتادة : بكتابهم الذي فيه أعمالهم؛ بدليل سياق الآية . وقوله تعالى :



{ أَحْصَيْتَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ } [ يس : 12 ] .  
وعن ابن عباس - رضي الله عنه - وسعيد بن جبيرة : بإمام زمانهم الذي دعاهم  
في الدنيا إلى ضلال أو هدى .

قال تعالى : { وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا } [ الأنبياء : 73 ] وقال تعالى :  
{ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النّارِ } [ القصص : 41 ] .

وقيل : بمعبودهم .  
وأن تكون للحال ، فيتعلق بمحذوفٍ ، أي : ندعوهم مصاحبين لكتابهم ، والإمامُ  
: من يقتدى به ، وقال الزمخشريُّ : « ومن بدع التفاسير : أن الإمام جمع » أم  
« وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم ، وأن الحكمة فيه رعاية  
حق عيسى - صلوات الله عليه- ، وإظهار شرف الحسن والحسين ، وألا يفضح  
أولاد الزنى » قال : وليت شعري أيهما أبدعُ : أصحّ لفظه ، أم بهاء حكمته ؟  
» .

وهو معذور لأنَّ « أم » لا يجمع على « إمام » هذا قول من لا يعرف الصناعة ،  
ولا لغة العرب ، وأما ما ذكره من المعنى ، فإنَّ الله تعالى نادى عيسى -  
صلوات الله عليه - باسمه مضافاً لأمّه في عدّة مواضع من قوله { يا عيسى  
ابن مَرْيَمَ } [ المائدة : 110 ] ، وأخبر عنه عليّ رضي الله عنه وكرّم وجهه .  
قوله تعالى : { فَمَنْ أوتِيَ كِتَابَهُ } يجوز أن تكون شرطية ، ولأن تكون موصولة  
، وإفاءً لشبهه بالشرط ، وحمل على اللفظ أولاً في قوله { أوتِيَ كِتَابَهُ يَمِينِهِ  
{ فأفرد ، وعلى المعنى ثانياً في قوله : « فأولئك » فجمع . لأن من أوتي  
كتابه في معنى الجمع .

ثم قال : { وَلَا يُظْلَمُونَ قَتِيلًا } .  
القَتِيلُ : القشرة التي في شقِّ النَّوَاةِ ، وسُمِّي بذلك ؛ لأنّه إذا رام الإنسان  
إخراجهُ انفتل ، وهذا مثل يضرب للشّيء الحقيقير الثّاقف ، ومثله : القطميرُ  
والثّقير .

والمعنى : لا ينقصون من الثواب بمقدار فتيلٍ ونظيره { وَلَا يُظْلَمُونَ سَبِيًّا } [  
مريم : 60 ] وروى مجاهدٌ عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال : القَتِيلُ هو  
الوسخُ الذي يفتله الإنسانُ بين سبّابته وإبهامه .  
وهو فعيلٌ بمعنى مفعول .

فإن قيل : لم خص أصحاب اليمين بقراءة كتابهم ، مع أنّ أهل الشمال  
يقرءونه؟! فالجواب : الفرق بينهما أنّ أهل الشمال ، إذا طالعوا كتابهم ،  
وجدوه مشتملاً على المهلكات العظيمة ، والقبايح الكاملة ، والمخازي  
الشديدة ، فيستولي الخوف والدهشة على قلبهم ، ويثقل لسانهم ، فيعجزوا  
عن القراءة الكاملة ، وأما أصحاب اليمين ، فعلى العكس ، فلا جرم أنّهم  
يقرءون كتابهم على أحسن الوجوه ، ثم لا يكتفون بقراءتهم وحدهم ، بل  
يقولون لأهل المحشر : { هَآؤُمْ اقْرؤُوا كِتَابِيَهُ } [ الحاقة : 19 ] فظهر الفرق .

(10/351)

وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَصْلٌ سَبِيًّا (72)

قوله تعالى : { وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ } : يجوز في « مَنْ » ما جاز في « مَنْ »  
قبلها ، وأمال الأخوان وأبو بكر « أَعْمَى » في الموضوعين من هذه السورة ،

وأبو عمرو أمال الأول ، دون الثاني ، والباقون فتحوهما ، فالإمالة؛ لكونهما من ذوات الياء ، والتفخيم؛ لأنه الأصل ، وأما أبو عمرو ، فأمال الأول؛ لأنه ليس أفعل تفضيل ، فألفه متطرفة لفظاً وتقديراً ، والأطرافُ محل التغيير غالباً ، وأما الثاني ، فإنه للتفضيل ، ولذلك عطف عليه « وأصل » فألفه في حكم المتوسطة؛ لأن « من » الجارة للمفضول ، كالمفوض بها ، وهي شديدة الاتصال بأفعل التفضيل ، فكان الألف وقعت حشواً ، فتحصنت عن التغيير .

كذا قرره الفارسي والزمخشري ، وقد ردّ هذا بأنهم أمالوا { وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ } [ المجادلة : 7 ] مع التصريح ب « مِنْ » فلأن يميلوا « أَعْمَى » مقدرًا معه « مِنْ » أولى وأحرى .

وأما « أَعْمَى » في طه [ الآية : 124 ] فأماله الأخوان ، وأبو عمرو ، ولم يمله أبو بكر ، وإن كان يميله هنا ، وكأنه جمع بين الأمرين ، وهو مقيد باتباع الأثر ، وقد فرّق بعضهم : بأن « أَعْمَى » في طه من عمى البصر ، وفي الإسراء من عمى البصيرة؛ ولذلك فسّروه هنا بالجهل فأميل هنا ، ولم يمل هناك؛ للفرق بين المعنيين ، والسؤال باق؛ إذ لقائل أن يقول : قَلِمَ حُصِّصَتْ هذه بالإمالة ، ولو عكس الأمر ، لكان الفارق قائماً .

ونقل ابن الخطيب - رحمه الله - عن أبي عليّ الفارسيّ ، قال : الوجه في تصحيح قراءة أبي عمرو أنّ المراد بالأعمى في الكلمة الأولى كونه في نفسه أعمى ، وبهذا التفسير تكون هذه الكلمة تامة ، فتقبل الإمالة ، وأما في الكلمة الثانية ، فالمراد من الأعمى أفعل التفضيل ، وبهذا التقدير : لا تكون تامة؛ فلم تقبل الإمالة .

#### فصل

قال عكرمة : جاء نفرٌ من أهل اليمن إلى ابن عباس ، فسأله رجلٌ عن هذه الآية ، فقال : اقرأ ما قبلها ، فقرأ { رَبُّكُمْ الَّذِي يُرْجِي لَكُمْ } [ الإسراء : 66 ] إلى قوله { تَفْضِيلًا } [ الإسراء : 70 ] .

فقال ابن عباس : من كان أعمى في هذه النعم المذكورة في الآيات المتقدمة

روى الضحاك عن ابن عباس : من كان في الدنيا أعمى عما يرى من قدرة الله تعالى ، وعن رؤية الحق ، فهو في الآخرة أعمى أشدّ عمى { وَأَصْلُ سَبِيلًا } ، أي : أخطأ طريقاً وعلى هذا؛ فالإشارة ب « هذه » إلى الدنيا .

وعلى هذين القولين : فالمراد من كان أعمى عن معرفة الدلائل ، والنعم ، فبأن يكون في الآخرة أعمى القلب عن معرفة أحوال الآخرة أولى .

وقال الحسن : من كان في الدنيا ضالاً كافراً ، فهو في الآخرة أعمى ، وأصل سبيلاً؛ لأنّه في الدنيا؛ تقبل توبته ، وفي الآخرة ، لا تقبل توبته ، وحمل بعضهم العمى الثاني على عمى العين والبصر ، ويكون التقدير : فمن كان في هذه الدنيا أعمى القلب حشر يوم القيامة أعمى العين و البصر ، كما قال تعالى : { وَتَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا كَذَلِكَ الْيَوْمِ تَنسَى } [ طه : 124-126 ] .

وقال جل ذكره : { وَتَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَنُكْمًا وَصُمًّا } [ الإسراء : 97 ] .

وهذا العمى زيادة في عقوبتهم .

وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَجِدُكَ خَلِيلاً  
(73) وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً (74) إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ  
الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا (75)

لما عدد في الآيات المتقدمة أقسام نعمه على خلقه ، وأتبعها بذكر درجات الخلق في الآخرة ، أردفه بما يجري مجرى تحذير الناس عن الاعتزاز بوساوس أرباب الضلال والانخداع بكلماتهم المشتملة على المكر والتلبيس ، فقال عز وجل : { وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ } .

روى عطاء عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية في وفد ثقيف أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : نبايعك على أن تعطينا ثلاث خصال ، قال : وما هنَّ؟ قالوا : ألا تحني في الصلاة أي لا تتخني ولا تكسر أصنامنا بأيدينا ، وأن نمتنعنا باللات سنة ، من غير أن نعبدها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا خير في دين لا ركوع فيه ولا سجود ، وأما أن تكسروا أصنامكم بأيديكم فذلك لكم ، وأما الطاغية يعني اللات فاتني غير ممتعكم بها » وفي رواية : « وحرم وادينا ، كما حرمت مكة شجرها ، وطيرها ، ووحشها ، فابى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحبهم ، فقالوا : يا رسول الله إنا نحب أن نسمع العرب أنك أعطيتنا ما لم نعط غيرنا ، وإني خشيت أن تقول العرب : أعطيتهم ما لم نعطنا ، فقل : الله أمرني بذلك ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فطمع القوم في سكوتهم أن يعطيهم ، فصاح عليهم علي وعمر - رضي الله عنهما - وقالوا : أما ترون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمس عن الكلام؛ كراهية لما تذكروته ، فأنزل الله تعالى هذه الآية » . وقال سعيد بن جبير : كان النبي صلى الله عليه وسلم يستلم الحجر الأسود ، فمنعته قريش ، وقالوا : لا تدعك ، حتى تلم بالهتنا وتمسها ، فحدث نفسه ؛ ما علي إذا فعلت ذلك ، والله يعلم أي لها كاره ، بعد أن يدعوني ، حتى أستلم الحجر ، فأنزل الله هذه .

وروى الزمخشري أنهم جاءوا بكتابهم ، فكتب : بسم الله الرحمن الرحيم : هذا كتاب من محمد رسول الله إلى ثقيف : لا يعشرون ، ولا يحشرون ، فسكت رسول الله ، ثم قالوا للكاتب : اكثب ولا ينجون والكاتب ينظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وسل سيفه ، وقال : أسعرتم قلب تبتنا يا ثقيف ، أسعر الله قلوبكم نارا ، فقالوا : لستنا نكلمك ، إنما نكلم محمدا ، فنزلت الآية ، وهذه القصة إنما وقعت بالمدينة ؛ فلهذا قيل : إن هذه الآيات مدنية .

وروي أن قريشا قالت : اجعل آية رحمة آية عذاب ، وآية عذاب بية رحمة ؛ حتى تؤمن بك ، فنزلت الآية .

قال القفال : ويمكن تأويل الآية من غير تقييد بسبب يضاف إلى نزولها فيه ؛ لأن من المعلوم أن المشركين كانوا يسعون في إبطال أمر الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - بأقصى ما يقدرون عليه ، فتارة كانوا يقولون : إن عبدت الهتنا عبدنا إلهك ، فأنزل الله تعالى :

{ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ } [ الكافرون : 1 ، 2 ] . { وَدُّوا لَوْ  
تُذْهِبَ قُيُودَهُمْ } [ القلم : 9 ] .  
وعرضوا عليه الأموال الكثيرة ، والتسوان الجميلة؛ ليرتك غدعاء النبوة ، فأنزل  
الله - تعالى - : { وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ { [ طه : 131 ] .  
ودعوه إلى طرد المؤمنين عن نفسه ، فأنزل الله تعالى : { وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ  
يَدْعُونَ رَبَّهُمْ } [ الأنعام : 52 ] .  
ودعوه إلى طرد الذين يدعون ربهم ، فيجوز أن تكون هذه الآيات نزلت في هذا  
الباب ، وذلك أنهم قصدوا أن يفتنوه عن دينه ، وأن يزيلوه عن منهجه ، فبين  
الله - تعالى - أنه يثبت على الدين القويم ، والمنهج المستقيم ، وعلى هذا  
الطريق ، فلا حاجة في تفسير هذه الآيات إلى شيء من تلك الروايات .  
قوله تعالى : { وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ } : « إِنْ » هذه فيها لمذهبان المشهوران  
: مذهب البصريين : أنها مخففة ، واللام فارقة بينها وبين طان « النافية ، ولهذا  
دخلت على فعل ناسخ ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى « ما » النافية ، واللام  
بمعنى « إلا » وضمين « يَفْتِنُوكَ » معنى « يَصْرَفُونَكَ » فهذا عدِّي ب « عَن  
» تقديره : ليصرفونك بفتنتهم ، و « لَتَفْتِرِي » متعلق بالفتنة .  
قوله : { وَإِذَا لَاتَّخَذُوكَ } « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء؛ ولهذا تقع أداة الشرط  
موقعها ، و « لَاتَّخَذُوكَ » جواب قسم محذوف ، تقديره : إذن ، والله لاتخذوك  
، وهو مستقبل في المعنى ؛ لأن « إِذَنْ » تقتضي الاستقبال؛ إذ معناها المجازاة  
، وهو كقوله : { وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا قَرَأُوهُ مُضْفَرًا لَّطَلَّوْا } [ الروم : 51 ] أي :  
ليظللن ، وقول الزمخشري : « أي : ولو اتبعت مرادهم ، لاتخذوك » تفسير  
معنى ، لا إعراب ، لا يريد بذلك أن « لَاتَّخَذُوكَ » جواب ل « لو » محذوفة؛ إذ لا  
حاجة إليه .

فصل في معنى الآية

قال الزجاج : معنى الكلام : كادوا يفتنونك ، ودخلت « إِنْ » و « اللام » للتأكيد  
، و « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية .  
والمعنى : الشأن أنهم قاربوا أن يفتنوك ، أي : يخدعوك فاتنين ، وأصل الفتنة :  
الاختبار .

يقال : فتن الصائغ الذهب ، إذا أدخله النار ، وأدابه؛ ليميز جيده من ردييه ، ثم  
استعمل في كل ما أزال الشيء عن حده وجهته ، فقالوا : فتنة ، فقوله تعالى :  
{ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ } . أي : يزيلونك ، ويصرفونك عن  
الذي أوحينا إليك ، وهو القرآن ، أي : عن حكمه؛ وذلك لأن في إعطائهم ما  
سألوا مخالفة لحكم القرآن .

وقوله : { لَتَفْتِرِي عَلَيْنَا غَيْرَهُ } أي غير ما أوحينا إليك ، وقوله : { وَإِذَا  
لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا } أي لو فعلت ذلك ما أرادوا لاتخذوك خليلا ، وأظهروا للناس  
أنك موافق لهم على كفرهم وراض بشركهم ، ثم قال : { وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَكَ }  
يعني على الحق ، بعصمتنا إياك { لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ } أي تميل إليهم شيئا  
قليلًا .

(10/354)

قرأ العامة بفتح كاد تركن مضارع ركن بالكسر ، وقتادة ، وابن مصرف ، وابن  
أبي إسحاق « تَرْكُنْ » بالضم مضارع « رَكَنَ » بالفتح ، وهذا من التداخل ، وقد

تقدم تحقيقه في أواخر « هود » و « شيناً » منصوب على المصدر ، وصفته محذوفة ، أي شيئاً قليلاً من الركون ، أو ركوناً قليلاً .  
قال ابن عباس : يريد حيث سكوتك عن جوابهم .  
قال قتادة : لما نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم لا تكلني إلى نفسي طرفة عين » .  
ثم توعد في ذلك أشد التوعد ، فقال : { إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ } أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ، يريد عذاب الدنيا وعذاب الآخرة .  
قال الرمخشري : فإن قلت : كيف حقيقة هذا الكلام؟ قلت : أصله لأذقناك عذاب الحياة ، وعذاب الممات ، لأن العذاب عذابان عذاب في الممات ، وهو عذاب القبر وعذاب في الحياة الآخرة ، وهو عذاب النار ، والضعف يوصف به نحو قوله تعالى : { فَأَتَاهُمُ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ } [ الأعراف : 38 ] يعني عذاباً مضاعفاً ، فكان أصل الكلام : لأذقناك عذاباً ضعفاً عذاباً ضعفاً في الحياة ، وعذاباً ضعفاً في الممات ثم حذف الموصوف ، فأثبت الصفة مقامه وو الضعف ، ثم أضيفت الصفة إضافة الموصوف ، ف قيل : ضعف الحياة ، وضعف الممات ، لما تقدم في القرآن من وصف العذاب بالضعف في قوله : { مَن قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ } [ ص : 61 ] وحاصل الكلام أنك لو مكنت خواطر الشيطان من قلبك ، وعقدت على الركون إليه لاستحققت تضعيف العذاب عليك في الدنيا وفي الآخرة ، وصار عذابك مثلي عذاب المشترك في الدنيا ومثلي عذابه في الآخرة ، والسبب في تضعيف هذا العذاب أن أقسام نعم الله في حق الأنبياء عليهم السلام أكثر فكانت ذنوبهم أعظم ، وكانت العقوبة المستحقة عليها أكثر ، ونظيره قوله تعالى : { يَأْتِيَنَّكَ مِنَ اللَّهِ نَجَاتٌ مِّنْ ذُنُوبِهِمْ } [ الأعراف : 30 ] .  
فإن قيل : قال عليه السلام : « من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » فموجب هذا الحديث أنه عليه السلام لو عمل بما قالوه ، لكان وزره مثل وزر كل واحد من أولئك الكفار ، وعلى هذا التقدير فكان عقابه زائداً على الضعف .  
فالجواب : إثبات الضعف لا يدل على نفي الزائد عليه إلا بالبناء على دليل الخطاب ، وهو دليل ضعيف ، ثم قال تعالى : { ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَائِدًا تَصِيرًا } يعني : إذا أذقناك العذاب المضاعف لم تجد أحداً يخلصك من عذابنا .  
فإن قيل : كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً ، فكيف يجوز أن يقرب مما طلبوه ، وما طلبوه كفر؟ .  
قيل : كان ذلك خاطر قلب لم يكن عزمياً ، وقد عفا الله عز وجل عن حديث النفس .  
والجواب الصحيح هو أن الله تعالى قال : { وَلَوْ لَا أَن تَبْتَئَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ } .

(10/355)

وقد ثبتته الله ، فلم يركن إليهم ، وهذا مثل قوله تعالى : { وَلَوْ لَا قَصَلُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ } [ النساء : 83 ] وقد تفضل فلم يتبعوا .  
فصل  
احتج الطاعنون في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - بهذه الآية ، فقالوا : هذه

الآية تدل على صدور الذنب العظيم منهم من وجوه :  
الأول : أن الآية دلت على أنه - عليه السلام - قرب من أن يفترى على الله  
الكذب ، وذلك من أعظم الذنوب .  
الثاني : تدل على أنه لولا أن الله - تعالى - تثبته وعمه ؛ لقرب من أن يركن إلى  
دينهم .

الثالث : لولا أنه سبق جرم وجناية ، وإلا فلا حاجة إلى ذكر هذا الوعيد الشديد .  
والجواب عن الأول : أن « كَادَ » معناه المقاربة ، أي : أنه قرب وقوعه في  
الفتنة ، وهذا لا يدل على الوقوع في تلك الفتنة ، بل يدل على عدم الوقوع ؛  
كقولك : « كَادَ الْأَمِيرُ أَنْ يَضْرِبَ فُلَانًا » لا يدل على أنه ضربه .  
والجواب عن الثاني : أن « لَوْلَا » تفيد انتفاء الشيء ؛ لثبوت غيره ؛ تقول : لولا  
علي ، لهلك مَرُوءٌ ؛ إذ وجود علي منع من حصول الهلاك لعمره ، فكذلك ها هنا .  
فقوله : { وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتُمْ تَرَكُّنُ إِلَيْهِمْ } .  
معناه : أنه لولا حصل تثبُّتُ الله لمحمد صلى الله عليه وسلم فكان حصول  
ذلك التثبُّت معاناً من حصول ذلك الركون .

والجواب عن الثالث : أن التهديد على المعصية لا يدل على الإقدام عليها ؛  
لقوله - تعالى - { وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقْوَابِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا  
مِنْهُ الْوَتِينَ } [ الحاقة : 44-46 ] .

وقوله تعالى : { لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ } [ الزمر : 65 ] .  
وقوله : { وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ } [ الأحزاب : 1 ] .

فصل في ألا عصمة من المعاصي إلا بتوفيق الله تعالى  
احتج أهل السنة على أنه لا عصمة من المعاصي إلا بتوفيق الله تعالى ؛ بقوله  
تعالى : { وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ } الآية ، فبين أنه لولا تثبُّت الله تعالى له ، لمال إلى  
طريقة الكفار ، ولا شك أن محمداً - صلوات الله وسلامه عليه - كان أقوى من  
غيره في قوة الدين ، وصفاء القلب واليقين ، فلما بين الله تعالى له أن بقاءه  
معصوماً عن الكفر والضلال ، لم يحصل إلا بإعانة الله تعالى وتوفيقه ، كان  
حصول هذا المعنى في حق غيره أولى .

قالت المعتزلة : المراد بهذا التثبُّت : الألفاظ الصَّارفة عن ذلك ، وهي ما  
أخطر الله بباله من ذكر وعده ووعيده ، ومن ذكر أن كونه نبياً من عند الله يمنع  
من ذلك .

والجواب : لا شك أن التثبُّت عبارة عن فعل فعله الله تعالى ، يمنع الرسول -  
صلوات الله وسلامه عليه - من ذلك الوقوع في ذلك المحذور ، فنقول : لم  
يوجد المقتضي للإقدام على ذلك العمل المحذور في حق الرسول - صلوات  
الله وسلامه عليه - ملا كان لإيجاد هذا المنع حاجة ، وحيث وقعت الحاجة إلى  
تحصيل هذا المنع علمنا أن ذلك المقتضي قد حصل في حق الرسول - صلوات  
الله وسلامه عليه - وأن هذا المنع الذي فعله الله تعالى لمنع ذلك المقتضي  
من العمل ، وهذا لا يتم إلا إذا قلنا : إن القدرة مع الداعي توجب الفعل ، فإذا  
حصلت داعية أخرى معارضة للداعي الأول ، اختل المؤثر ، فامتنع الفعل ،  
ونحن لا نريد إلا إثبات هذا المعنى .



وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا (76)

قال مجاهد ، وقتادة : الأرض : أرض مكة ، والآية مكيّة . هَمَّ المشركون في أن يخرجوه منها ، فكفّهم الله عنه ؛ حتّى أمره بالهجرة ، فخرج بنفسه ، وهذا أليق بالآية ؛ لأنّ ما قبلها خبر عن أهل مكة ، وهذا اختيار الزجاج .  
وقال ابن عباس - رضي الله عنه - : لمّا هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة حسدته اليهود ، وكرهوا قربه منهم ، ومقامه بالمدينة ، فأتوه ، وقالوا : يا أبا القاسم ، لقد علمت ما هذه بدار الأنبياء ، وأنّ أرض الأنبياء بالشّام ، وهي الأرض المقدّسة ، وبها كان إبراهيم والأنبياء - صلوات الله عليهم - فإن كنت نبياً مثلهم ، فأنت الشّام ، وإنما يمنعك من الخروج إليها مخافتك الروم ، وإنّ الله يمنعك من الروم ، إن كنت نبياً ، فعسكر النبي صلى الله عليه وسلم على ثلاثة أميال من المدينة ، وقيل : بذى الحليفة ؛ حتّى يجتمع إليه أصحابه ، ويراه النَّاسُ عازماً على الخروج إلى الشّام ، فيدخلون في دين الله - سبحانه وتعالى - فأنزلت هذه الآية ، وهذا قول الكلبيّ ، وعلى هذا ، فالآية مدنية ، والمراد بالأرض : أرض المدينة ، وكثير في التنزيل ذكر الأرض ، والمراد منها مكانٌ مخصوصٌ ؛ كقوله تعالى : { أَوْ يُقَوِّا مِنَ الْأَرْضِ } [ المائدة : 33 ] أي : من مواضعهم .

وقوله تعالى : { قُلْنَا أَبْرَحَ الْأَرْضِ } [ يوسف : 80 ] .

يعني : التي كان يقصدها ؛ لطلب الميرة .

فإن قيل : قال الله تعالى : { وَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ } [ محمد : 13 ] . يعني : « مكة » ؟ ! .

فالجواب : أنّهم همُّوا بإخراجه ، وهو - صلوات الله وسلامه عليه - ما خرج بسبب إخراجهم ، وإنّما خرج بأمر الله تعالى ؛ فزال التناقض ، والاستفزاز : هو الإزعاج يسيرة .

{ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ } : قرأ العامة برفع الفعل بعد « إِذَنْ » ثابت النون ، وهي مرسومة في مصاحف العامة ، ورفعها وعدم إعمال « إِذَنْ » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها توسّطت بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، قال الزمخشريّ : « فإن قلت : ما وجه القراءتين ؟ قلت : أمّا الشائعة - يعني برفع الفعل - فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خير « كاد » وخبر « كاد » واقع موقع الاسم « قلت : فيكون « لا يَلْبَثُونَ » عطفاً على قوله « لَيَسْتَفْرِزُونَكَ » .

الثاني : أنها متوسطة بين قسم محذوف وجوابه ، فألغيت لذلك ، والتقدير : ووالله ، إذن لا يلبثون .

الثالث : أنها متوسطة بين مبتدأ محذوف وخبره ، فألغيت لذلك ، والتقدير : وهم إذن لا يلبثون .

وقرأ أبيّ بحذف النون ، فنصبه ب « إِذَنْ » عند الجمهور ، وب « أَنْ » مضمرة بعدها عند غيرهم ، وفي مصحف عبد الله « لا يَلْبَثُوا » بحذفها ، ووجه النصب : أنه لم يجعل الفعل معطوفاً على ما تقدّم ، ولا جواباً ، ولا خبراً ، قال الزمخشريّ : وأمّا قراءة أبيّ ، ففيها الجملة برأسها التي هي : إذن لا يلبثوا ، عطّفت على جملة قوله « وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ » .

وقرأ عطاء « لا يُلَبِّثُونَ » بضم الياء ، وفتح اللام والياء ، مشددة مبنياً للمفعول ، من « لَبَّثَهُ » بالتشديد ، وقرأها يعقوب كذلك ، إلا أنه كسر الباء ، جعله مبنياً للفاعل .

قوله تعالى : « خِلافَكَ » قرأ الأخوان ، وابن عامر ، وخفص : « خِلافَكَ » بكسر الخاء ، وألف بعد اللام ، والباقون بفتح الخاء ، وسكون اللام ، والقراءتان بمعنى واحد .

قال الأخفش : خلافك : بمعنى : خلفك .

وروى ذلك يونس عن عيسى ، وهذا كقوله : { يَمَقِّدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ } [ التوبة : 81 ] .

وأنشدوا في ذلك : [ الكامل ]

3447- عَفَّتِ الدِّيَارُ خِلافَهُمْ فَكأنَّما ... بَسَطَ الشَّوْاطِبُ بَيْنَهُنَّ حَصِيْرًا  
والمعنى : بعد خروجك ، وكثر إضافة « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ونحوهما إلى أسماء الأعيان ؛ على حذف مضاف ، فيقدِّرُ من قولك : جاء زيدٌ قبل عمرو ، أي : قبل مجيئه .

قوله تعالى : { إِلَّا قَلِيْلًا } يجوز أن تكون صفة لمصدر ، أو لزمان محذوف ، أي : إلا لبثاً قليلاً ، أو إلا زماناً قليلاً ؛ أي : حتى يهلكوا ، فالمراد بالقليل : إما مدَّة حياتهم ، وإما ما بين خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة إلى حين قتلهم بدرٍ .

(10/358)

سُنَّةٌ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيْلًا (77)

قوله تعالى : { سُنَّةٌ } : فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن ينتصب على المصدر المؤكَّد ، أي : سنَّ الله ذلك سنة ، أو سنَّنا ذلك سُنَّةً .

الثاني : - قاله الفراء - رحمه الله - أنه على إسقاط الخافض ، أي : كسُنَّةِ اللَّهِ تعالى ، وعلى هذا لا يوقف على قوله « إِلَّا قَلِيْلًا » .

الثالث : أن ينتصب على المفعول به ، أي : اتَّبِعْ سُنَّةً .

فصل في سنة الله في رسله

سنة الله في الرُّسل ، إذا كذَّبْتَهُمُ الأُممُ : ألا يعذبهم ، ما دام نبيُّهم بين أظهرهم ، فإذا خرج نبيهم من بين أظهرهم ، عذبهم { وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيْلًا } أي : إما ما أجرى الله به العادة ، لم يتهيأ لأحدٍ أن يقلب تلك العادة ؛ لأنَّ اختصاص كلِّ

حادثٍ بوقته المعين ، وصفته المعينة ليس أمراً ثابتاً له لذاته ، وإلا لزم أن يدوم أبداً على تلك الحالة ، وألاً يتميَّز الشيء عمَّا يماثلُه في تلك الصِّفات ، بل إنَّما يحصل ذلك التخصيص بتخصيص المخصَّص ، وهو الله تعالى يريد تحصيله في

ذلك الوقت ، ثم تتعلق قدرته بتحصيله في ذلك الوقت ، فنقول : هذه الصفات الثلاث المؤثرة في حصول ذلك الاختصاص ، إن كانت حادثة ، افتقر حدوثها إلى مخصَّصٍ آخر ، وتسلسل ؛ وهو محالٌ ، وإن كانت قديمة ، فالقديم يمنع تغييره ؛ لأنَّ ما ثبت قدمه ، امتنع عدمه ، ولَمَّا كان التغيير على تلك الصفات المؤثرة في

ذلك الاختصاص ممتنعاً ، كان التغيير في تلك الأشياء المقدره ممتنعاً ، فثبت بهذا البرهان صحّة قوله تعالى : { وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا } .

(10/359)

أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا (78) وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا (79)

في النظم وجوه :  
أولها : أنه تعالى لما قرّر الإلهيات والمعاد ، والنبوة ، أردفها بذكر الآية بالطاعات ، وأشرف الطاعات بعد الإيمان الصلاة ، فلهذا أمر بها .  
وثانيها : أنه تعالى ، لما قال : { وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُوا مِنْكَ مِنَ الْأَرْضِ } [ الإسراء : 76 ] .

أمره تعالى بالإقبال على عبادته؛ لكي ينصره الله ، فكأنه قيل : لا تبال بسعيهم في إخراجك من بلدك ، ولا تلتفت إليهم ، واشتغل بعبادة الله ، والدوام على الصلاة؛ فإنه تعالى يدفع مكرهم وشترهم عنك ، ويجعل يدك فوق أيديهم ، ودينك عالياً على أديانهم .

نظيره قوله تعالى : { فاصبر على ما يقولون وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى } [ طه : 130 ] .

وقال تعالى : { وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ } [ الحجر : 97-99 ] .  
وثالثها : أن اليهود ، لما قالوا له : اذهب إلى النيام ، فإنه مسكن الأنبياء ، وعزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذهاب إليه ، فكأنه قيل له : المعبود واحد في كل البلاد ، وما النصر والقوة والدولة إلا بتأييده ونصرته ، فدوام على الصلوات ، وارجع إلى مقرّك ومسكنك ، فقل : { رَبِّ ادْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ } [ الإسراء : 80 ] في تقرير دينك ، وإظهار شريعتك .

قوله تعالى : { لِدُلُوكِ } : في هذه اللام وجهان :  
أحدهما : أنها بمعنى « بَعْدَ » أي : بعد دلوك الشمس ، ومثله قول متمم بن نويرة : [ الطويل ]

3448- قَلَمًا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبِتْ لَيْلَةٌ مَعَا

ومثله قولهم : « كَتَبْتَهُ لثَلَاثِ خَلُوقٍ » .  
والثاني : أنها على بابها ، أي : لأجل دلوك ، قال الواحدي : « لَأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ » .

والدلوك : مصدر دلكت الشمس ، وفيه ثلاثة أقوال :  
أشهرها : أنه الزوال ، وهو نصف النهار . وهو قول ابن عباس - رضي الله عنه - وابن عمر ، وجابر ، وعطاء ، وقتادة ، ومجاهد ، والحسن ، وأكثر التابعين - رضي الله عنهم - .

روى الواحدي في « البسيط » عن جابر - رضي الله عنه - قال : طعم عندي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ثم خرجوا حين زالت الشمس؛

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هذا حين دلت الشمس » .  
 ورؤي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتاني جبريل صلوات الله  
 عليه لدلوك الشمس ، حين زالت الشمس ؛ فصلى بي الظهر » .  
 وقال أهل اللغة : الدلوك في كلام العرب : الزوال ، ولذلك قيل للشمس ، إذا  
 زالت نصف النهار : دالكة ، وقيل لها ، إذا أفلت : دالكة ؛ لأنها في الحالتين زائلة  
 ، قاله الأزهري .  
 وقال القفال : أصل الدلوك : الميل ؛ يقال : مالت الشمس للزوال ، ويقال :  
 مالت للغروب .  
 وإذا ثبت ذلك ، وجب أن يكون المراد من الدلوك ها هنا الزوال عن كبد السماء  
 ، لأنه تعالى علق إقامة الصلاة بالدلوك ، والدلوك عبارة عن الميل والزوال ؛  
 فوجب أن يقال : إنه أول ما حصل الميل والزوال ، تعلق به هذا الحكم .

(10/360)

وقال الأزهري : الأولى حمل الدلوك على الزوال في نصف النهار ؛ لأننا إذا  
 حملناه عليه كانت الآية جامعة لمواقيت الصلاة كلها ؛ فدلوك الشمس يتناول  
 صلاة الظهر والعصر إلى غسق الليل ، ثم قال : « وقُرآن القجر » وعلى هذا  
 التقدير : يتناول المغرب والعشاء ، وقُرآن الفجر صلاة الفجر إذا حملناه على  
 الغروب لم يدخل فيه إلا ثلاث صلوات ، وهي المغرب والعشاء والفجر ، وحمل  
 كلام الله - تعالى - على ما يكون أكثر فائدة أولى ، وأيضاً ، فالقائلون به أكثر .  
 القول الثاني : أن الدلوك : هو الغروب ، وهو قول ابن مسعود ، وبه قال  
 إبراهيم النخعي ، ومقاتل بن حيان ، والضحاك والسدي ، وهو اختيار الفراء  
 واحتج له بقول الشاعر : [ الرجز ]  
 3449- هَذَا مُقَامٌ قَدَمِي رِبَاحٍ ... ذَبَبَ حَتَّى دَلَكْتُ بِرَاحٍ  
 أي : غربت براح ، وهي الشمس ، وأنشد ابن قتيبة على ذلك قول ذي الرمة : [   
 الطويل ]  
 3450- مَصَابِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي تَقُودُهَا ... نُجُومٌ وَلَا بِالْأَفَلَاتِ الدَّوَالِكُ  
 أي : الغاربات .

وهذا استدلال ضعيف ؛ لأن الدلوك عبارة عن الميل والتغير ، وهو حاصل في  
 الغروب ، فكان الغروب نوعاً من أنواع الدلوك ، فكان وقوع لفظ الدلوك على  
 الغروب لا ينافي وقوعه على الزوال ، كما أن وقوع لفظ الحيوان على الإنسان  
 لا ينافي وقوعه على الفرس .  
 القول الثالث : أنه من الزوال إلى الغروب ، قال الزمخشري : « واشتقاقه من  
 الدلوك » لأن الإنسان يدلك عينه عند النظر إليها « وهذا يفهم أنه ليس بمصدر ؛  
 لأنه جعله مشتقاً من المصدر ؛ واستدلوا بهذا على أن الدلوك هو الغروب ، قالوا  
 : وهذا إنما يصح في الوقت الذي يمكن النظر إليها ، أما عند كونها في وسط  
 السماء ، ففي ذلك الوقت لا يمكن النظر إليها ، فثبت أن الدلوك هو الغروب .  
 والجواب : أن الحاجة إلى ذلك التبيين عند كونها في وسط السماء أتم ، فالذي  
 ذكرتم يدل على أن الدلوك عبارة عن الزوال من وسط السماء ؛ بطريق الأولى .

وقال الراغب : « دلوك الشمس : ميلها للغروب ، وهو من قولهم : دلكت  
 الشمس : دفعتها بالراح ، ومنه : دلكت الشيء في الراحة ، ودلكت الرجل :

ماطلته ، والدَّلُوكُ : ما دلكته من طيب ، والدَّلِيكُ : طعامٌ يَتَّخَذُ من زبدٍ وتمرٍ » .  
 قوله : { إلى عَسَقِ الليلِ } في هذا الجَرْجِ وجهان :  
 أحدهما : أنه متعلقٌ بـ « أقم » فهي لانتهاء غاية الإقامة ، وكذلك اللام في «  
 لدلوكٍ » متعلقة به أيضاً .  
 والثاني : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من « الصَّلَاةِ » أي : أقمها ممدودة  
 إلى عَسَقِ الليلِ ، قاله أبو البقاء ، وفيه نظر : من حيث إنه قدّر المتعلق كوناً  
 مقيداً ، إلا أن يريد تفسير المعنى ، لا الإعراب .  
 والغسقُ : دخول أوّل الليل ، قاله ابن شميلٍ ، وأنشد : [ الرجز ]

(10/361)

3451- إِنَّ هَذَا اللَّيْلَ قَدْ عَسَقَا ... وَاسْتَكَيْتُ الْهَمَّ وَالْأَرْقَا  
 وقيل : هو سواد الليل ، وظلمته ، وأصله من السَّيلان : عَسَقَتِ العَيْنُ ، أي :  
 سال دمعها ، فكانت الظلمة تنصبُّ على العالم ، وتسيلُ عليهم؛ قال : [ البسيط ]

34352- ظَلَّتْ تَجُودُ يَدَاهَا وَهِيَ لَاهِيَةٌ ... حَتَّى إِذَا هَجَمَ الْإِظْلَامُ وَالْعَسَقُ  
 ويقال : عَسَقَتِ العَيْنُ : امتلأت دمعاً ، وغسق الجرحُ : امتلأ دماً؛ فكانت الظلمة  
 ملأت الوجود .

وقال ابن عباس - رضي الله عنه - : العَسَقُ : بُدُو اللَّيْلِ  
 وقال قتادة : وقت صلاة المغرب .  
 وقال مجاهدٌ : غروب الشمس .  
 والغاسقُ في قوله : { وَمِنْ شَرِّ عَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ } [ الفلق : 3 ] قيل : المراد  
 به : القمر ، إذا كسف ، واسودَّ .  
 قال - صلوات الله وسلامه عليه - لعائشة - رضي الله عنها - حين رأته كسوف  
 القمر : « اسْتَعِيزِي مِنْ شَرِّ الْعَاسِقِ إِذَا وَقَبَ » .  
 وقيل : الليل ، والغساقُ ، بالتخفيف ، والتشديد : ما يسيلُ من صديد أهل النار ،  
 ويقال : عَسَقَ اللَّيْلُ ، وأغسق ، وظلم ، وأظلم ، ودجى ، وعَبَشَ ، وأغْبَشَ ،  
 نقله الفراء .

فصل في معنى الغسق  
 قال الأزهرِيُّ : غسق الليل عندي : غيبوبة الشفق عند تراكم الظلمة ،  
 واشتدادها ، يقال : غسقت العين ، إذا امتلأت دمعاً ، وغسقت الجراحة : إذا  
 امتلأت دماً .

قال : لأنَّ إذا حملنا الشَّفَقَ على هذا المعنى ، دخلت الصَّلوات الأربعة فيه ،  
 وهي الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، ولو حملنا الغسق على ظهور أوّل  
 الظلمة ، لم يدخل فيه الظهر والعصر؛ فوجب أن يكون الأولى أولى .  
 وإعلم أنَّه يتفرَّع على هذين الوجهين بحثٌ حسنٌ؛ فإن فسّرنا الغسق بظهور  
 أوّل الظلمة ، كان الغسق عبارة عن أوّل المغرب ، وعلى هذا : يكون المذكور  
 في الآية ثلاثة أوقاتٍ : وقت الزوال ، ووقت أوّل المغرب ، ووقت الفجر ، وهذا  
 يقتضي أن يكون الزوال : وقتاً للظهر والعصر ، فيكون هذا الوقت مشتركاً بين  
 هاتين الصلاتين ، وأن يكون أوّل وقت المغرب وقتاً للمغرب والعشاء ، فيكون  
 هذا الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين ، فهذا يقتضي جواز الجمع بين  
 الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء مطلقاً ، إلا أنَّه دلَّ الدليل على أن

الجمع في الحضر من غير عذرٍ لا يجوز؛ فوجب أن يكون الجمع جائزاً مع العذر

وإذا فسّرنا الغسق بالتراكم ، فنقول : الظلمة المتراكمة ، إنّما تحصل عند غيبوبة الشفق الأبيض ، وكلمة « إلى » لانتهاء الغاية ، والحكم الممدود إلى غاية يكون مشروعاً قبل حصول تلك الغاية؛ فوجب إقامة الصلوات كلها قبل غيبوبة الشفق الأبيض ، وهذا إنّما يصحّ إذا قلنا : إنّها تجب عند غيبوبة الشفق الأحمر .

قوله تعالى : { وَفُزَّانَ الْفَجْرِ } فيه أوجه :  
أحدها : أنه عطف على « الصلاة » أي : وأقم قرآن الفجر ، والمراد به صلاة الصبح ، عيّرها ببعض أركانها  
والثاني : أنه منصوب على الإغراء ، أي : وعليك قرآن الفجر ، كذا قدره الأفش وتبعه أبو البقاء ، وأصول البصريين تأبى هذا؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة .  
الثالث : أنه منصوب بإضمار فعلٍ ، أي : كثر قرآن ، أو الزم قرآن الفجر .

(10/362)

فصل في دلالة الآية

دلّت هذه الآية على أمور :

منها : أنّ الصلاة لا تكون إلا بقراءة؛ لقوله تعالى : { أقم الصلاة } .  
ومنها : أنه تعالى أضاف القرآن إلى الفجر ، و التقدير : وأقم الفجر .  
ومنها : أنه علق القراءة بحصول الفجر ، وفي أول طلوعه ، إلا أنّ الإجماع على أنّ هذا الوجور غير حاصل؛ فوجب أن يبقى على الهدب؛ لأنّ الوجوب عبارة عن رجحان مانع من الترك ، فإذا منع مانع من تحقق الوجوب ، وجب أن يرتفع المنع من الترك ، وأن يبقى أصل الرجحان؛ حتى تنقل مخالفة الدليل؛ فثبت أنّ هذه الآية تقتضي أنّ إقامة الفجر في أول الوقت أفضل؛ وهذا يدلّ على أن التغليس أفضل من التنوير .

ومنها أن القراءة تكون في هذه الصلاة أطول من القراءة في سائر الصلوات؛ لأنّ المقصود من قوله تعالى : { وَفُزَّانَ الْفَجْرِ إِنَّ فُزَّانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً } الحثّ على طول القراءة في هذه الصلاة؛ لأنّ التخصيص بالذكر يدلّ على أنه أكمل من غيره .

ومنها : قوله تعالى : { إِنَّ فُزَّانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً } .  
ومعناه : أنّ ملائكة الليل وملائكة النهار يجتمعون في صلاة الصبح خلف الإمام ، تنزل ملائكة النهار عليهم ، وهم في الصلاة؛ قبل أن تعرج ملائكة الليل ، وإذا فرغ الإمام من الصلاة ، عرجت ملائكة الليل ، ومكثت ملائكة النهار ، ثمّ إن ملائكة الليل إذا سعدت ، قالت : يا ربّ ، إنّنا تركنا عبادك يصلون لك ، وتقول ملائكة النهار : ربّنا ، أتينا عبادك يصلون لك ، فيقول الله تعالى لملائكته : اشهدوا أنّي قد غفرت لهم .

وهذا يدلّ على أنّ التغليس أفضل من التنوير ، لأنّ الإنسان ، إذا شرع فيها من [ أول ] الصبح ، ففي ذلك الوقت : الظلمة باقية ، فتكون ملائكة الليل حاضرين ، ثمّ إذا امتدّت الصلاة بسبب ترتيل القراءة ، وتكثيرها ، زالت الظلمة ، وظهر الضوء ، وحضرت ملائكة النهار ، وأمّا إذا ابتداء هذه الصلاة في وقت



التنوير ، فهناك لم يبق أحدٌ من ملائكة الليل؛ فلا يحصل المعنى المذكور ،  
 فقوله جل ذكره : { كَانَ مَشْهُودًا } . يدلُّ على أنَّ التعليل أفضلُ .  
 قوله تعالى : { وَمِنَ اللَّيْلِ } : في « مِنْ » هذه وجهان :  
 أحدهما : أنها متعلقة بـ « تَهَجَّد » أي : تهجَّد بالقرآن بعض الليل .  
 والثاني : أنها متعلقة بمحذوفٍ ، تقديره : وقم قومة من الليل ، أو : واسهر من  
 الليل ، ذكرهما الحوفيُّ ، وقال الزمخشريُّ : « وعليك بعض الليل ، فتهجَّد به »  
 فإن كان أراد تفسير المعنى ، فقريبٌ ، وإن أراد تفسير الإعراب ، فلا يصحُّ؛ لأنَّ  
 المغرَّب به لا يكون حرفاً ، وعلهُ « مِنْ » بمعنى « بعض » لا يقتضي اسميتها؛  
 بدليل أنَّ واو « مَ » ليست اسماً بإجماع ، وإن كانت بمعنى اسمٍ صريحٍ وهو «  
 مَعَ » .  
 والضمير في « به » :  
 الظاهر : عوده على القرآن؛ من حيث هو ، لا بقيد إضافته إلى الفجر .

(10/363)

والثاني : أنها تعود على الوقت المقدر ، أي : وقم وقتاً من الليل ، فتهجَّد بذلك  
 الوقت ، فتكونُ الباء بمعنى « في » .  
 قوله « تَافِلَةٌ » فيها أوجه :  
 أحدها : أنها مصدرٌ ، أي : تنقلُ نافلة لك على الصَّلوات المفروضة .  
 والثاني : أنها منصوبة بـ « تَهَجَّد » لأنه في معنى « تنقلُ » فكأنه قيل : تنقلُ  
 نافلة ، والتَّافِلَةُ ، مصدر؛ كالعاقبة ، والعافية .  
 الثالث : أنها منصوبة على الحال ، أي : صلاة نافلة ، قاله أبو البقاء ، وتكون  
 حالاً من الهاء في « به » إذا جعلتها عائدة على القرآن ، لا على وقتٍ مقدر .  
 الرابع : أنها منصوبة على المفعول بها ، وهو ظاهر قول الحوفيِّ ، فإنه قال : «  
 ويجوز أن ينتصب « تَافِلَةٌ » بتَهَجَّد ، إذا ذهب ذلك إلى معنى : صلَّ به نافلة ،  
 أي : صلَّ نافلة لك » .  
 والتَهَجَّدُ : ترك الهجود ، وهو النَّوْمُ ، « وتَفَعَّلَ » يأتي للسُّلْب ، نحو : تحرَّج ،  
 وتأم ، وفي الحديث : « كان يتحنَّثُ بغارٍ حراءٍ » وفي الهجود خلافٌ بين أهل  
 اللغة ، فقيل : هو النَّوْمُ؛ قال : [ الطويل ]  
 3453- وبَرَكَ هُجُودٍ قَدْ أَتَارَتْ مَخَافَتِي .....  
 وقال الآخر : [ الطويل ]  
 3454- أَلَا طَرَقْتَنَا وَالرِّفَاقُ هُجُودٌ .....  
 وقال آخر : [ الوافر ]  
 3455- أَلَا زَارَتْ وَأَهْلُ مَنَى هُجُودٌ ... وَلَيْتَ خَيَالَهَا يَمَنَى يَعُودُ  
 فَهَجُودٌ : نيامٌ ، جمع « هاجدٍ » كساجد ، وسجودٍ ، وقيل : الهجود : مشتركٌ بين  
 النَّائم والمصلي ، قال ابن الأعرابي : « تَهَجَّد : صلى من الليل ، وتهجد : نام »  
 وهو قول أبي عبيدة والليث - رحمهما الله تعالى - .  
 قال الواحديُّ : الهُجُودُ في اللغة : النوم ، وهو كثيرٌ في الشعر .  
 يقال : أهجدته وهجدته ، أي : أتمته ومنه قول لبيد [ الرمل ]  
 3456- قَالَ : هَجَّدْنَا فَقَدْ طَالَ السَّرَى .....  
 كأنه قال : نؤمنا؛ فقد طال السرى؛ حتى غلب علينا النوم ، وقال الأزهري :  
 المعروف في كلام العرب : أنَّ الهاجد هو النَّائم ، ثم رأينا في الشعر أنَّ من

قام إلى الصلوة من النوم يسميها هاجداً أي متهجداً؛ فيحمل هذا على أنه سمي متهجداً؛ لإلقائه الهجود عن نفسه؛ كما ياقل للعايد : « مُتَحَتُّ » ؛ لإلقائه الحنت عن نفسه ، وروي أن الحجاج بن عمرو المازني قال : أبحسب أحدكم ، إذا قام من الليل ، فصلى حتى يصبح أنه قد تهجد ، إنما التهجد الصلاة بعد الرقاد ، ثم صلاة أخرى بعد رقدة ، ثم صلاة أخرى بعد رقدة ، هكذا كتبت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم دائماً عليه .

والنافلة في اللغة : الزيادة على الأصل ، وقد تقدّم في الأنفال ، وفي تفسير كونها زيادة ها هنا قولان مبنيان على أن صلاة الليل ، هل كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ؟ .

فقيل : إنها واجبة عليه؛ لقوله سبحانه وتعالى : { يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمْ لِلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا } [ المزمّل : 1 ، 2 ] ثم نسخت ، فصارت نافلة ، أي : تطوعاً وزيادة على الفرائض .

وذكر مجاهد والسدي في تفسير كونها نافلة وجهاً حسناً ، قالوا : إن الله قد غفر للنبي صلى الله عليه وسلم ما تقدّم من ذنبه ، وما تأخر ، فكل طاعة يأتي بها صلى الله عليه وسلم سوى المكتوبة لا تؤثر في كفارة الذنب ، بل تؤثر في زيادة الدرجات ، وكثرة الثواب؛ فكان المقصود من تلك العبادة زيادة الثواب ، فلهذا سمي نافلة؛ بخلاف الأمة؛ فإن لهم ذنوباً محتاجة إلى التكفير ، فهذه الطاعة يحتاجون إليها؛ لتكفير السيئات عنهم؛ فثبت أن هذه الطاعات إنما تكون زوائد ونوافل في حق النبي صلى الله عليه وسلم لا في حق غيره ، فلهذا قال : « نافلة لك » ، فهذا معنى يخصه .

(10/364)

وأما من قال : إن صلاة الليل كانت واجبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : معنى كونها نافلة له على التخصيص ، يعني : أنها فريضة لك ، زائدة على الصلوات الخمس ، خصّصت بها من دون أمّتك؛ وبدل على هذا القول قوله تعالى : { فَتَهَجَّدْ } والأمر للوجوب ، ويرد هنا قوله : { نَافِلَةٌ لَكَ } ، لأنه لو كان المراد الوجوب ، لاقل : « نَافِلَةٌ عَلَيْكَ » .

واعلم أن قوله تعالى : { أقيم الصلاة لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ } وإن كان ظاهر الأمر فيه مختصاً بالرسول - صلوات الله عليه وسلامه - إلا أنه في المعنى عام في حق الأمة؛ وبدل عليه قوله تعالى : { وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ } بين أن الأمر بالتهجد يختص بالرسول - صلوات الله وسلامه عليه - والأمر بالصلوات الخمس غير مخصوص بالرسول - صلوات الله عليه - وإلا لم يكن لتقييد المر بالتهجد بهذا القيد فائدة .

قوله تعالى : { عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً } في نصب « مقاماً » أربعة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الظرف ، أي : يبعثك في مقام .

الثاني : أن ينتصب بمعنى « يبعثك » ؛ لأنه في معنى « يُقيمك » ؛ يقال : أقيم من قبره ، وبعث منه ، بمعنى ، فهو نحو : قعد جلوساً .

الثالث : أنه منصوب على الحال ، أي : يبعثك ذا مقام محمود .

الرابع : أنه مصدر مؤكد ، وناصبه مقدر ، أي : فيقوم مقاماً .

و « عسى » على الأوجه الثلاثة دون الرابع يتعيّن فيها أن تكون التامة؛ فتكون

مسندة إلى « أَنْ » وما في حيزها؛ إذ لو كانت ناقصة على أن يكون « أَنْ يَبْعَثَكَ » خبراً مقدّماً ، و « رَبُّكَ » اسماً مؤخراً؛ لزم من ذلك محذورٌ : وهو الفصل بأجنبي بين صلة الموصول ومعمولها ، فإنَّ « مَقَاماً » على الأوجه الثلاثة الأول : منصوبٌ ب « يَبْعَثَكَ » ، وهو صلة ل « أَنْ » ، فإذا جعلت « رَبُّكَ » اسمها ، كان أجنبيّاً من الصلة ، فلا يفصل به ، وإذا جعلته فاعلاً ، لم يكن أجنبيّاً ، فلا يبالى بالفصل به .

(10/365)

وأما على الوجه الرابع : فيجوز أن تكون التامة والناقصة بالتقديم والتأخير؛ لعدم المحذور؛ لأنَّ « مَقَاماً » معمولٌ لغير الصلة .

وقوله : « محموداً » في انتصابه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على الحال من قوله : يَبْعَثَكَ ، أي : يبعثك محموداً .  
والثاني : أن يكون نعتاً للمقام .

فصل في معنى « عسى » من الله

اتفق المفسرون على أنَّ كلمة « عسى » من الله واجبٌ .

قال أهل المعاني : لأنه لفظ يفيد الإطماع ، ومن أطمع إنساناً في شيء ، ثم حرمه ، كان عاراً ، والله تعالى أكرم من أن يطمع واحداً في شيء ، ثم لا يعطيه .

وفي تفسير المقام المحمود أربعة أقوالٍ :  
الأول : أنه الشفاعة .

قال الواحدي : أجمع المفسرون على أنه مقام الشفاعة؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الآية : « هو المقام الذي أشفع لأمتي فيه » .  
قال ابن الخطيب : واللفظ مشعر به؛ لأنَّ الإنسان إنما يصير محموداً إذا حمده حامدٌ ، والحمد ، إنما يكون على الإنعام ، فهذا المقام المحموج يجب أن يكون مقاماً أنعم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم ، فحمدوه على ذلك الإنعام ، وذلك الإنعام لا يجوز أن يكون تبليغ الدين ، وتعليم الشرائع؛ لأنَّ ذلك كان حاصلًا في الحال ، وقوله : { عسى أن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ } تطمیعٌ ، وتطمیع الإنسان في الشيء الذي حصل له وعده محالٌ؛ فوجب أن يكون ذلك الإنعام الذي لأجله يصير محموداً إنعاماً يصل منه بعد ذلك إلى الناس ، وما ذاك إلا شفاعته عند الله تعالى .

وأيضاً : التنكير في قوله : { مَقَاماً مَّحْمُوداً } يدل على أنه يحصل للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك المقام حمداً بالغاً عظيماً كاملاً ، ومن المعلوم أنَّ حمد الإنسان على سعيه في التخليص من العذاب أعظم من حمده في السعي في زيادة الثواب؛ لأنه لا حاجة به إليها؛ لأنَّ حاجة الإنسان في رفع الآلام العظيمة عن النفس فوق احتياجه إلى تحصيل المنافع الزائدة التي لا حاجة به إلى تحصيلها ، وإذا ثبت هذا ، وجب أن يكون المراد من قوله تعالى : { عسى أن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً } هو الشفاعة في إسقاط العقاب؛ على ما هو مذهب أهل السنة .

ولمَّا ثبت أن لفظ الآية مشعرٌ بهذا المعنى إشعاراً قوياً ، ثم وردت الأخبار الصحيحة في تقرير هذا المعنى ، وجب حمل اللفظ عليه ، ومما يؤكد ذلك الدعاء المشهور عنه في إجابة المؤدّن : « وابعثه المقام المحمود الذي وعدته

« .  
 وَاتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الشَّفَاعَةِ .  
 والقول الثاني : قال حذيفة : يجمع الناس في صعيد ، فلا تتكلم نفس ، فأول  
 من يتكلم محمدٌ - صلوات الله وسلامه عليه - فيقول : لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ،  
 والشُّرُّ ليس إليك ، والمهديُّ من هَدَيْتَ ، وَالْعَبْدُ بَيْنَ يَدَيْكَ ، وَبِكَ وَإِلَيْكَ ، لا  
 مَنْجَى وَلا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلا إِلَيْكَ ، تَبَارَكَتْ ، وَتَعَالَيْتَ ، سُبْحَانَكَ رَبِّ الْبَيْتِ » .

(10/366)

قال : فهذا هو المراد من قوله عز وجل : { عسى أن يبعثك ربك مقاماً  
 مَّحْمُوداً } .  
 والقول الأول أولى؛ لأنَّ سعيه في الشَّفَاعَةِ يفيد إقدام الناس على حمده ،  
 فيصير محموداً ، وأمَّا ذكر هذا الدعاء ، فلا يفيد إلا الثواب ، أمَّا الحمد ، فلا .  
 فإن قالوا : لم لا يجوز أن يقال : إنَّه تعالى يحمده على هذا القول ؟ .  
 فالجواب : أنَّ الحمد في اللغة : مختصٌّ بالثناء المذكور ف يُمقابلة الإنعام بلفظٍ  
 ، فإن ورد لفظ « الحمد » في غير هذا المعنى ، فعلى سبيل المجاز .  
 القول الثالث : المراد مقامٌ تحمد عاقبته ، وهذا ضعيفٌ؛ لما ذكرنا .  
 القول الرابع : قال الواحديُّ - رحمه الله - : روي عن ابن عباس - رضي الله  
 عنه - أنه قال : يقعدُ الله محمداً على العرشِ ، وعن مجاهد أنه قال : يجلسه  
 معه على العرشِ .  
 قال الواحدي : وهذا قولٌ رذلٌ موحشٌ فظيغٌ ، ونص الكتاب يفسد هذا التفسير  
 من وجوه :  
 الأول : أن البعث ضدُّ الإِجلاس ، يقال : بعثتُ النَّاقَةَ ، وبعث الله الميت ، أي :  
 أقامه من قبله ، فتفسير البعث بالإِجلاس تفسير الضدِّ بالضدِّ؛ وهو فاسدٌ .  
 والثاني : أنه تعالى ، لو كان جالساً على العرشِ ، بحيث يجلس عنده محمد -  
 صلوات الله وسلامه عليه - لكان محدوداً متناهياً ، ومن كان كذلك ، فهو  
 محدثٌ .  
 الثالث : أنه تعالى قال : { مَقَاماً مَّحْمُوداً } ولم يقل : مقعداً ، والمقام :  
 موضع القيام ، لا موضع القعود .  
 الرابع : أن جلوسه مع الله على العرش ليس فيه كثير إغزاز؛ لأن هؤلاء  
 الحمقاء يقولون : إنَّ أهل الجنة كلهم يجلسون معه ويرونه ، وإنَّه تعالى  
 يسألهم عن أحوالهم التي كانوا عليها في الدنيا ، وإذا كانت هذه الحالة حاصلة  
 عندهم لكل المؤمنين ، لم يكن في تخصيص محمد صلى الله عليه وسلم بذلك  
 مزيد شرف ومرتبة .  
 الخامس : أنه إذا قيل : السلطان بعث فلاناً ، فهم منه أنه أرسله لإصلاح  
 مهماتهم ، ولا يفهم أنه أجلسه مع نفسه؛ فثبت أن هذا القول كلام رذلٌ ، لا  
 يميل إليه إلا قليل العقل ، عديم الدِّين .

(10/367)

وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ  
 سُلْطَانًا نَصِيرًا (80) وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا (81)  
 وَتَنْزِيلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا )  
 (82) وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا )  
 (83) قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا (84)

قوله تعالى : { وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ } الآية .  
 يحتمل أن يكون « مدخل » مصدرًا ، وأن يكون ظرف مكان ، وهو الظاهر ،  
 والعامية على ضم الميم فيهما؛ لسبقهما بفعل رباعي ، وقرأ قتادة ، وأبو حيوه ،  
 وإبراهيم بن أبي عبلة ، وحمسّد بفتح الميم فيهما : إمّا لأنهما [ مصدران على  
 حذف الزوائد؛ ك { أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا } { نوح : 17 } ؛ وإمّا لأنهما [  
 منصوبان بمقدر موافق لهما ، تقديره : فادخل مدخل ، وأخرج مخرج ، وقد  
 تقدّم هذا مستوفى في قراءة نافع في سورة النساء [ الآية : 31 ] ، وأنه قرأ  
 كذلك في سورة الحجّ [ الآية : 59 ] .  
 و « مُدْخَلَ صِدْقٍ » ، و « مُخْرَجَ صِدْقٍ » من إضافة التبيين ، وعند الكوفيين من  
 إضافة الموصوف لصفته؛ لأنه يوصف به مبالغة .  
 و « سلطاناً » هو المفعول الأول للجعل ، والثاني أحد الجارّين المتقدمين ،  
 والآخر متعلّق باستقراره ، وقوله « نَصِيرًا » يجوز أن يكون محوّلًا من « فاعلٍ  
 » للمبالغة ، وأن يكون بمعنى مفعول .  
 فصل في معنى « مُدْخَلَ صِدْقٍ » و « مُخْرَجَ صِدْقٍ »  
 قد تقدّم في قوله : { وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ } [ الإسراء : 76 ]  
 قولان :

أحدهما : أن يكون المراد منه سعي كفّار مَكَّة في إخراجه منها .  
 والثاني : المراد منه اليهود؛ قالوا له : الأولى أن تخرج من المدينة إلى الشّام ،  
 ثم قال : « أقم الصّلاة » واشتغل بعبادة الله تعالى ، ولا تلتفت إلى هؤلاء  
 الجهّال ، فإنّ الله تعالى يعينك ، ثمّ عاد بعد هذا الكلام إلى شرح تلك الواقعة  
 من أن كفّار مَكَّة أرادوا إخراجه ، فأراد الله تعالى هجرته إلى المدينة ، وقال له  
 : { وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ } ، وهو المدينة ، { وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ  
 } ، وهو مَكَّة ، وهذا قول ابن عبّاس ، والحسن ، وقتادة .  
 وعلى التفسير الثاني ، وهو أنّ المراد منها أن اليهود حملوه على الخروج من  
 المدينة والذهاب إلى الشّام ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثمّ أمر  
 بأن يرجع إليها ، فلمّا عاد إلى المدينة ، قال : « رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ »  
 وهي المدينة ، « وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ » يعني : إلى مَكَّة؛ [ بالفتح ] ، أي :  
 افتحها .

وقال الضحاك : « أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ » ظاهرًا على مَكَّة بالفتح « وَأَخْرِجْنِي  
 مُخْرَجَ صِدْقٍ » من مَكَّة ، أمّا من المشركين .  
 وقال مجاهد : أدخلني في أمرك الذي أرسلتني به من النبوة ، والقيام بمهمات  
 أداء شريعتك ، « وَأَخْرِجْنِي » من الدنيا ، وقد قمت بما وجب عليّ من حقّها «  
 مُخْرَجَ صِدْقٍ » أي : إخراجًا لا يبقى عليّ منها تبعه .  
 وعن الحسن : « أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ » الجنة ، « وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ » أي  
 : إخراجًا لا يبقى عليّ منها تبعه من مَكَّة .  
 وقيل : أدخلني في طاعتك ، وأخرجني من المناهي .

وقيل : أدخلني القبر مدخل صدق ، وأخرجني منه مخرج صدق ، وقيل : أدخلني حيث ما أدخلتني بالصدق ، وأخرجني بالصدق ، أي : لا تجعلني ممن يدخل بوجه ، ويخرج بوجه ، فإنَّ ذا الوجهين لم يكن عند الله وجهاً .  
ووصف الإدخال والإخراج بالصدق؛ لما يتول عليه الدخول والخروج من النصر ، والعز ، ودولة الدين ، كما وصف القدم بالصدق؛ فقال : { أَنْ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ } [ المائدة : 67 ] .  
وقال : { أَلَا إِنَّ جِزْبَ اللَّهِ هُمْ الْمُفْلِحُونَ } [ المجادلة : 22 ] .  
وقال : { لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ } [ التوبة : 33 ] .  
ولما سأل الله تعالى النُّصرة ، بَيَّنَّ أَنَّهُ أَجَابَ دَعَاةَهُ؛ فقال : { وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ } وهو دينه وشرعه .

قوله : { وَرَهَقَ الْبَاطِلُ } . وهو كل ما سواه من الأديان ، والشرائع ، قاله السدي .

وقيل : جاء الحقُّ ، أي : القرآن . وزهق الباطل ، أي : ذهب الشيطان ، قاله قتادة .

وقيل : الحقُّ : عبادة الله تعالى ، والباطل عبادة الأصنام .  
وعن ابن مسعودٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، وَحَوْلَ الْبَيْتِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ صَنَمًا ، فَجَعَلَ يَضْرِبُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ ، وَجَعَلَ يَقُولُ :  
{ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ }

{ أي : ذهب الشيطان } كان الصنم ينكبُّ على وجهه .  
قوله : { إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ رَهُوقًا } . أي : إنَّ الباطل ، وإن كان له دولة ، لا يبقى ، بل يزول بسرعة .

والرَّهوقُ : الذَّهاب ، والاضمحلال؛ قال : [ الكامل ]  
3457- وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأْتُ سِقْمَهَا ... إِقْدَامُهُ بِمِرَالَةٍ لَمْ يَرْهَقِ  
يقال : زهقت نفسي زهوقاً زهوقاً بالضم ، وأمَّا الرَّهوقُ ، بالفتح ، فمثال مبالغة؛ كقوله : [ الطويل ]

3458- صَرُوبٌ يَنْضِلُ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ...  
قوله تعالى : { وَتَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ } : في « مِنْ » هذه ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنها لبيان الجنس ، قاله الزمخشري ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، وردَّ عليهم أبو حيان : بأنَّ التي للبيان ، لا بد وأن يتقدَّما ما تبينه ، لا أن تتقدم هي عليه ، وهنا قد وجد تقدُّمها عليه .

الثاني : أنها للتبعيض ، وأنكره الحوفي؛ قال : « لأنه يلزم ألا يكون بعضه شفاء » وأجيب عنه : بأنَّ إنزاله إنما هو مبعوضٌ ، وهذا الجواب ليس بظاهر ، وأجاب أبو البقاء بأنَّ منه ما يشفي من المرض . وهذا يؤيده الدليل المتقدم ، وأجاز الكسائيُّ : « وَرَحْمَةً » بالنصب عطفاً على ما تظاهر وهذا قد وجد بدليل رقية بعض الصحابة سيِّد الحي الذي لدغ ، بالفاتحة؛ فشفى .  
الثالث : أنها لايتداء الغاية ، وهو واضح .

والجمهور على رفع « شفاء ورحمة » خبرين ل « هُوَ » ، والجملة صلة ل « مَا » « وزيد بن علي بنصبيها ، وخرَّجت قراءته على نصبيها على الحال ، والخبر حينئذٍ « لِلْمُؤْمِنِينَ » وقدَّمت الحال على عاملها المعنوي ، كقوله تعالى :  
{ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ } [ الزمر : 67 ] في قراءة من نصب « مَطْوِيَّاتٍ » ، وقول النابغة :

3459- رَهَطُ ابْنِ كُوَيْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ ... فِيهِمْ وَرَهَطُ رَبِيعَةَ بْنِ خُذَارٍ



وقيل : منصوبان بإضمار فعل ، وهذا عند من يمنع تقديمها على عاملها المعنوي ، وقال أبو البقاء : وأجاز الكسائي : « وَرَحْمَةً » بالنصب عطفاً على « مَا » فظاهر هذا أن الكسائي [ بقى ] « شِفَاءً » على رفعه ، ونصب « رَحْمَةً » فقط عطفاً على « مَا » الموصولة؛ كَأَه قِيلَ : وَنُزِّلَ [ من القرآن رحمة ، وليس في نقله ما يؤذن بأنه تلاها قرآناً ، وتقدّم الخلاف في ] « وَنُزِّلَ » تخفيفاً وتشديداً ، والعامّة على نون العظمة .

(10/369)

ومجاهد « وَنُزِّلَ » بياء الغيبة ، أي : الله .  
فصل في المراد ب « مِنْ » في الآية  
قال المفسّرون : إنّ « من » هنا للجنس؛ كقوله تعالى : { فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } [ الحج : 30 ] .  
أي : وَنُزِّلَ من هذا الجنس الذي هو قرآنٌ ما هو شفاءٌ ، فجميع القرآن شفاء للمؤمنين ، أي : بيانٌ من الضلالة والجهالة يتبيّن به المختلف ، ويتّضح به المشكل ، ويستشفى به من الشبهة ، ويهتدى به من الحيرة ، وهو شفاء للقلوب بزوال الجهل عنها .  
واعلم أنّ القرآن شفاء من الأمراض الرُّوحانيّة ، والأمراض الجسمانية .  
أما كونه شفاء من الأمراض الروحانية؛ لأنّ المرض الروحانيّ قسمان : أحدهما : الاعتقادات الباطلة ، وأشدها فساداً الاعتقادات الفاسدة في الإلهيات ، والنبوّات ، والمعاد ، والقضاء ، والقدر؛ والقرآن كله مشتملٌ على دلائل الحقّ في هذه المطالب .  
والثاني : الأخلاق المذمومة؛ والقرآن مشتمل على تفاصيلها ، وتعريف ما فيها من المفاسد ، والإرشاد إلى الأخلاق الفاضلة ، وكان القرآن شفاء من الأمراض الروحانيّة .  
وأما كونه شفاء من الأمراض الجسمانية؛ فلأنّ التبرُّك بقراءته يدفع كثيراً من الأمراض؛ ويؤيده ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ لَمْ يَسْتَشْفِ بِالْقُرْآنِ ، فَلَا شِفَاءَ لَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى » .  
وما ورد في حديث الرقيّة بالفاتحة .  
ثم قال : { وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا } المراد بالظالمين ها هنا : المشركون؛ لأنّ سماع القرآن يزيدهم غضباً ، وغيظاً ، وحقداً ، وكلما نزلت آية يتجدّد تكذيبٌ؛ فتزداد خسارتهم .  
قال مجاهد وقتادة : لم يجالس هذا القرآن أحدٌ إلا قام عنه زيادةٌ أو نقصانٌ : قضاء الله الذي قضاه شفاءً ورحمةً للمؤمنين ، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً .  
ثم إنه تعالى ذكر السبب الأصلي في وقوع هؤلاء الجهال في أودية الضلال ، وهو حبُّ الدنيا ، والرغبة في المال والجاه ، واعتقادهم أنّ ذلك إنّما يحصل بجدهم واجتهادهم ، فقال : { وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَتَأَيَّ بِجَانِبِهِ } .  
قال ابن عباس : الإنسان ها هنا هو الوليد بن المغيرة .  
والأولى أنّ كل إنسان من شأنه إذا فاز بمقصوده ، غترّ وصار غافلاً عن عبادة الله - تعالى - وتمرّد على طاعته؛ كما قال : { كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ } [ العلق : 6 ، 7 ] .  
قوله تعالى : { وَتَأَيَّ } : قرأ العامة بتقديم الهمزة على حرف العلة؛ من التأيّ

، وهو البعدُ ، وابن ذكوان - ونقلها أبو حيان وابن الخطيب عن ابن عامر وأبو جعفر : « تَاءٌ » مثل « جَاءٌ » بتقديم الألف على الهمزة ، وفيها تخريجان : أحدهما : أنها من : تَاءٌ ، يَتَوَّءُ ، أي : تَهَضُّ ؛ قال : [ الرجز ]

(10/370)

3460- حَتَّى إِذَا مَا التَّامَتْ مَفَاصِلُهُ ... وَتَاءٌ فِي شِقِّ الشِّمَالِ كَاهِلُهُ والثاني : أنه مقلوبٌ من « تَأَى » ، ووزنه « قَلَعَ » كقولهم في « رَأَى » : « رَاءٌ » إلى غير ذلك فيكونان بمعنى ، ولكن متى أمكن عدم القلب ، فهو أولى ، وهذا الخلافُ أيضاً في حم السجدة [ فصلت : 51 ] .  
وأمال الألف إمالة محضة الأخوان ، وأبو بكر ، عن عاصم ، وبين بين ؛ بخلاف عنه ، السوسيُّ ، وكذلك في فَضَّلْتُ ، إلا أبا بكر ؛ فإنه لم يمله .  
وأمال فتحة النون في السورتين خلفُ ، وأبو الحارث والدَّورِي عن الكسائيِّ .  
ثم قال : { وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ } ، أي : الشدة ، والضر { كَانَ يَتَوَّسَا } أيضاً قنوطاً .

وقيل : معناه : أنه يتضرَّع ، ويدعو عند الضَّرِّ والشدة ، فإذا تأخَّرت الإجابة ، أيس ، ولا ينبغي للمؤمن أن يبتسّر من الإجابة ، وإن تأخَّرت ، فيدع الدعاء .  
قوله تعالى : { عَلَى شَاكِلِيهِ } : متعلق ب « يَعْمَلُ » ، والشاكلةُ : أحسنُ ما قيل فيها ما قاله الزمخشريُّ والزجاج : أنها مذهبه الذي يشاكلُ حاله في الهدى والضلالة ؛ من قولهم : « طَرِيقُ ذُو شَبَاكَلٍ » ، وهي الطرقُ التي تشعبتُ منه ؛ والدليل عليه قوله تعالى : { قَرَّبَكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا } ، وقيل : على دينه ، وقيل : خلقه ، وقال ابن عباس : « جانبه » وقال الحسن ، وقاتدة : على نبيته . وقال الفراء : « على طريقته ، والمذهب الذي جبل عليه » .  
[ وهو ] من « الشَّكَل » وهو المثل ؛ يقال : لست على شكلي ، ولا شاكلي ، وأما « الشَّكَلُ » بالكسر فهو الهيئة ؛ يقال : جاريةٌ حسنة الشَّكَلِ ، وقال امرؤ القيس [ في « الشَّكَل » بالفتح : [ الكامل ]  
3461- حَيِّ الحُمُولِ بِجَانِبِ العَزْلِ ... إِذْ لَا يُلَائِمُ شَكْلَهَا شَكْلِي أَي : لا يلائم مثلها مثلي .

قال ابن الخطيب : والذي يقوى عندي : أن المراد من المشاكلة ما قاله الزجاج ، والزمخشريُّ ؛ لقوله بعد ذلك : { قَرَّبَكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا } [ الإسراء : 84 ] .

وفيه وجه آخر : وهو أن المراد : أن كلَّ أحد يفعل على وفق ما يشاكله جوهر نفسه ، ومقتضى روجه ، فإن كانت مشرقة ، ظاهرة ، علوية ، صدرت منه أفعالٌ فاضلةٌ ، وإن كانت نفسه كدرة خبيثة [ مضلةٌ ظلمانيةٌ ، صدرت عنه أفعالٌ خسيصةٌ ] فاسدةٌ .

وأقول : اختلف العقلاء في أن النفوس الناطقة البشرية ، هل هي مختلفةٌ بالماهية ، أم لا ؟ .

منهم من قال : إنها مختلفةٌ بالماهية ، وإن اختلف أحواله وأفعالها لاختلاف امرجتها .

والمختار عندي : هو القسم الأول ، والقرآن يشعر به ؛ لأنه تعالى بين في الآية المتقدمة : أن القرآن بالتسبة إلى البعض يفيد الشفاء ، والرحمة ، وبالتسبة إلى الآخرين يفيد الخسار ، والخزي ، ثم أتبعه بقوله : { قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى

شَاكِلِيهِ { .  
 ومعناه : أن اللائق بتلك النفوس أن يظهر فيها القرآن الخير وآثار لذكاء  
 والكمال وبتلك النفوس الكدرة أن يظهر فيها من القرآن آثار الخزي والضلال  
 كما أن الشمس تعقد الملح وتلين الدهن وتبيض ثوب القصار ، وتسوّد وجهه ،  
 وهذا الكلام لا يتم المقصود به ، إلا إذا كانت الأرواح والنفوس مختلفة  
 ماهياتها فبعضها مشرقة صافية يظهر فيها من القرآن آثار الخزي والضلال  
 كما أن الشمس تعقد الملح وتلين الدهن وتبيض ثوب القصار ، وتسوّد وجهه ،  
 وهذا الكلام لا يتم المقصود به ، إلا إذا كانت الأرواح والنفوس مختلفة ماهياتها ،  
 فبعضها مشرقة صافية يظهر فيها من القرآن نورٌ على نور ، وبعضها كدرةٌ  
 ظلمانية ، ويظهر فيها من القرآن ضلال عل ضلال ، ونكال على نكال . قوله :  
 « أَهْدَى » يجوز أن يكون من « اهْتَدَى » ؛ على حذف الزوائد ، وأن يكون من  
 « هَدَى » المتعدّي ، وأن يكون من « هَدَى » القاصر ، بمعنى « اهتدى » .  
 وقوله « سَبِيلًا » تمييزٌ .  
 [ والمعنى : ] فرُبُّكُمْ أعلم بمن هو أوضح طريقاً .

(10/371)

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (85)  
 وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَتَدَّهِنَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلِيًّا وَكَيْلًا (86) إِلَّا رَحْمَةً  
 مِنْ رَبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا (87) قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ  
 يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا (88)

قوله تعالى : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ } الآية .  
 رُوِيَ أن اليهود قالوا لقريش : اسألوا محمداً عن ثلاثة أشياء ، فإن أجاب عن  
 كلها ، أو لم يجب عن شيءٍ ، فليس نبيٌّ ، وإن أجاب عن اثنين ، وأمسك عن  
 الثالث ، فهو نبيٌّ ؛ فاسألوا عن فتيةٍ فقدوا في الرَّمَنِ الأوَّلِ ، فما كان أمرهم ؛  
 فإنهم كان لهم حديثٌ عجيبٌ ؟ وعن رجلٍ بلغ مشرق الشمس ، ومغربها ، ما  
 خبره ؟ وعن الرُّوحِ ؛ فسأله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « غداً أخبركم  
 » ولم يقل : إن شاء الله ، فانقطع عنه الوحي .  
 قال مجاهدٌ : اثنتي عشرة ليلة ، وقيل : خمسة عشر يوماً ، وقال عكرمة :  
 أربعين يوماً ، وأهل مكة يقولون : وعدنا محمد غداً ، وقد أصبحنا لا يخبرنا  
 بشيءٍ ؛ حتّى حزن النبي صلى الله عليه وسلم من مكث الوحي ، وشقّ عليه  
 ما يقول أهل مكة ، ثم نزل الوحي بقوله : { وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ  
 غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } [ الكهف : 23 ، 24 ] .  
 ونزل في الفتية : { أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا  
 } [ الكهف : 9 ] .  
 ونزل فيمن بلغ المشرق والمغرب : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ } [ الكهف :  
 83 ] .  
 ونزل في الرُّوحِ : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ  
 الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا } .

قال ابن الخطيب : ومن الناس من [ طعن ] في هذه الرواية ؛ من وجوه :  
 أولها : قالوا : ليس الروح أعظم شأنًا ، ولا أعلى درجة من الله تعالى ، فإن

كانت معرفة الله تعالى حاصلة ممكنة ، فأني مانع يمنع من معرفة الروح؟! .  
 وثانيها : أن اليهود قالوا : إن أجاب عن قصة أهل الكهف ، وقصة ذي القرنين ،  
 ولم يجب عن الروح ، فهو نبيٌّ ، وهذا كلامٌ بعيد عن العقلاء؛ لأن قصة أصحاب  
 الكهف ، وقصة ذي القرنين ليست إلا حكاية ، والحكاية لا تكون دليلاً على  
 النبوة .  
 وأيضاً : فالحكاية التي يذكرها : إما أن تعتبر قبل العلم بنبوته ، أو بعد العلم  
 بنبوته .  
 فإن كانت قبل العلم بنبوته ، كدّبوه فيها ، وإن كانت بعد العلم بنبوته ، فحينئذٍ :  
 نبوته معلومة؛ فلا فائدة في ذكر هذه الحكاية وأما عدم الجواب عن حقيقة  
 الروح ، فهذا يبعد جعله دليلاً على صحة النبوة .  
 وثالثها : أن مسألة الروح يعرفها أصاغر الفلاسفة ، وأراذل المتكلمين ، فلو قال  
 الرسول صلى الله عليه وسلم : « إني لا أعرفها » لأورث ذلك ما يوجب  
 التثقيب ، والتثقيب؛ فإن الجهل بمثل هذه المسألة يفيد تحقير أي إنسان كان ،  
 فكيف الرسول الذي هو أعلم العلماء ، وأفضل الفضلاء؟! .  
 رابعها : أنه تعالى قال في حقه { الرحمن عَلَّمَ الْقُرْآنَ } [ الرحمن : 1 ، 2 ] .  
 وقال : { وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ } [ النساء : 113 ] .  
 وقال : { وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا } [ طه : 114 ] .  
 وقال في [ حقه ، أي القرآن ، وصفته ] : { وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ  
 مُّبِينٍ } [ الأنعام : 59 ] .  
 وكان صلى الله عليه وسلم يقول :

(10/372)

« أرني الأشياء كما هي » .  
 فمن هذا حاله وصفته ، أيليق به أن يقول : أنا لا أعرف هذه المسألة ، مع أنها  
 من المسائل المشهورة المذكورة عند جمهور الخلق؟! .  
 بل المختار عندنا : أنهم سألوه عن الروح ، وأنه - صلوات الله عليه - أجابهم  
 على أحسن الوجوه ، وتقريره أن المذكور في الآية ، أنهم سألوه عن الروح ،  
 والسؤال عن الروح يقع على وجوه كثيرة .  
 أولها : أن يقال : ماهية الروح ، هل هي متحيز أو حال في المتحيز .  
 وثانيها : أن يقال : الروح قديمة ، أو حادثة؟ .  
 وثالثها : أن يقال الروح ، هل تبقى بعد الأجسام ، أو تفتنى؟ .  
 ورابعها : أن يقال : ما حقيقة سعادة الأرواح ، وشقاوتها؟ .  
 وبالجملة : فالمباحث المتعلقة بالروح كثيرة .  
 وقوله تعالى : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ } ليس فيه ما يدلُّ على أنهم سألوه عن  
 أيِّ المسائل ، إلا أنه تعالى ذكر في الجواب عن هذا السؤال : { قُلِ الرُّوحُ مِنْ  
 أَمْرِ رَبِّي } وهذا الجواب لا يليق إلا بمسألتين من هذه المسائل التي ذكرناها :  
 إحداها : السؤال عن ماهية الروح .  
 والأخرى : عن قدمها ، أو حدوثها .  
 أما البحث الأول : فهم قالوا : ما حقيقة الروح وماهيته؟! أهو أجسامٌ موجودة  
 داخله في البدن مولدٌ من امتزاج الطبائع والأخلاق؟ أو هو عبارة عن نفس  
 هذا المزاج والتركيب؟ أو هو عبارة عن عرض قائم بهذه الأجسام؟ أو هو عبارة

عن موجودٍ يغير هذه الأجسام ، والأعراض؟ فأجاب الله عنه بأنه موجودٌ مغايرٌ لهذه الأجسام ، ولهذه الأعراض؛ وذلك لأن لهذه الأجسام ، ولهذه الأعراض أشياءً تحدث عن امتزاج الأخلط والعناصر .  
وأما الروح ، فإنه ليس كذلك ، بل هو جوهرٌ ، بسيطٌ ، مجردٌ ، ولا يحدث إلا بمحدثٍ يقول له : « كن فيكون » ، فأجاب الله عنه بأنه موجودٌ محدثٌ بأمر الله وتكوينه ، وتأثيره في إفادة الحياة بهذا الجسد ، ولا يلزم من عدم العلم بحقيقته المخصوصة نفيه؛ فإن أكثر حقائق الأشياء ، وماهياتها مجهولة؛ فإننا نعلم أن السكنجيين له خاصيةٌ في قطع الصفراء؛ فأما إذا أردنا أن نعرف ماهية تلك الخاصية ، وحقيقتها المخصوصة ، فذلك غير معلوم؛ فثبت أن أكثر الحقائق مجهولةٌ ، ولم يلزم من كونها مجهولة بعينها عدم العلم بخاصيتها ، فكذا ها هنا؛ وهذا المراد بقوله : { وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا } .  
وأما البحث الثاني : فهو أن لفظ الأمر قد جاء بمعنى الفعل؛ قال تعالى : { وَمَا أُمِرَ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ } [ هود : 97 ] .  
وقال تعالى : { فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا } [ هود : 82 ] أي : فعلنا .  
فقوله تعالى : { قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي } . أي : من فعل ربِّي .  
وهذا الجواب يدل على أنهم سألوه عن الروح ، قديمة أو حادثة ، فقال : بل حادثة ، وإنما حصلت بفعل الله وتكوينه .  
ثم احتج على حدوث الروح بقوله : { وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا } .  
ثم استدلل بحدوث الأرواح بتغيرها من حال إلى حال ، وهو المراد بقوله : { وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا } .

(10/373)

وأما أقوال المفسرين في الروح المذكورة ها هنا :  
فقيل : الروح : القرآن؛ لأن الله تعالى سَمَّى القرآن في هذه الآية ، وفي كثير من الآيات روحًا؛ قال تعالى : { أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا } [ الشورى : 52 ] .  
{ يُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ } [ النحل : 2 ] .  
ولأن القرآن تحصل به حياة الأرواح والعقول؛ لأن به تحصل معرفة الله تعالى ، ومعرفة ملائكته ، وكتبه ، ورسله ، والأرواح إنما يحصل إحياءها بهذه المعارف ، وتقدم قوله : { وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ } [ الإسراء : 82 ] .  
وقال بعده : { وَلَئِن شِئْنَا لَنُدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ } [ الإسراء : 86 ] .  
إلى قوله : { قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا } [ الإسراء : 88 ] .  
فلما كان ما قبل هذه الآية في وصف القرآن ، وما بعدها كذلك ، وجب أن يكون المراد بالروح القرآن؛ حتى تكون آيات القرآن كلها متناسبة؛ لأن القوم استعظموا أمر القرآن ، فسألوا : هل هو من جنس الشعر ، أو من جنس الكهانة؟ فأجابهم الله تعالى بأنه ليس من جنس كلام البشر ، وإنما هو كلامٌ ظهر بأمر الله ، ووحيه ، وتنزيله ، فقال : { قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي } ، أي : القرآن إنما ظهر بأمر الله ربِّي ، وليس من جنس كلام البشر .  
وروي عن ابن عباس : أنه جبريل ، وهو قول الحسن وقتادة؛ لقوله تعالى :

{ تَزَلَّ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ } [ الشعراء : 193 ، 194 ] ؛ وقوله :  
 { فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا } [ مريم : 17 ] .  
 ويؤكدده : { قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي } .  
 وقال جبريل : { وَمَا تَنْزَلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ } [ مريم : 64 ] .  
 فسألوا الرسول صلى الله عليه وسلم : كيف جبريل في نفسه؟ وكيف يأتيه؟  
 وكيف يبلغ الوحي إليه؟ .  
 وقال مجاهد : الرُّوحُ : خلق ليسوا من الملائكة ، على صور بني آدم يأكلون ،  
 ولهم أيدٍ ، وأرجلٌ ، ورءوسٌ .  
 وقال أبو صالحٍ : يشبهون الناس ، وليسوا من النَّاسِ .  
 فصل

قال ابن الخطيب : ولم أجد في القرآن ، ولا في الأخبار الصحيحة شيئاً يمكنُ  
 التمسُّكُ به بهذا القول .  
 ورُوِيَ عن عليٍّ : أنَّه ملكٌ له سبعون ألفَ وجهٍ ، لكلِّ وجهٍ سبعون ألفَ لسانٍ ،  
 لكلِّ لسانٍ سبعون ألفَ لغةٍ ، يسبِّحُ الله تعالى بتلك اللغات ، ويخلقُ الله تعالى  
 من كلِّ تسبيحةٍ ملكاً يطير مع الملائكة ، قالوا : ولم يخلق الله خلقاً أعظم من  
 الروح غير العرش ، ولو شاء أن يبتلع السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ، والأرضين السبع ، وما  
 فيها بلقمةٍ واحدةٍ لفعله ، صورة خلقه على صورة الملائكة ، وصورة وجهه على  
 صورة الأدميين ، يقوم يوم القيامة عن يمين العرش ، وهو أقرب الخلق إلى  
 الله عزَّ وجلَّ اليوم عند الحجب السَّبْعين ، ويقرب إلى الله يوم القيامة ، وهو  
 يشفع لأهل التوحيد ، ولولا أنَّ بينه وبين الملائكة ستراً من نورٍ ، لاحترق أهل  
 السموات من نوره .

فصل في ضعف هذا القول  
 قال ابن الخطيب : ولقائل أن يقول : هذا القول ضعيفٌ؛ لوجوه :  
 الأول : أنَّ هذا التفصيل ، إذا عرفه عليٌّ ، فالنبي أولى بأن يعرفه ، ويخبر به ،  
 وأيضاً : فإنَّ الوحي لم يكن ينزل على عليٍّ؛ فهذا التفصيل ما عرفه إلا من  
 النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فليَمَّ ذكر النبي هذا الشرح لعليٍّ ، ولم يذكره  
 لغيره؟! .

(10/374)

الثاني : أنَّ ذلك الملك ، إن كان حيواناً واحداً ، وعاقلاً واحداً ، فلا فائدة في  
 تكثير تلك اللغات ، وإن كان المتكلم بكلِّ لغةٍ ملكاً؛ فهذا مجموعُ ملائكة .  
 الثالث : أنَّ هذا شيء مجهول الوجود ، فكيف يسأل عنه؟ أما الروح الذي هو  
 سبب الحياة ، فهو شيء تتوفر دواعي العقلاء على معرفته؛ فصرف هذا  
 السؤال إليه أولى .  
 وقيل : الرُّوحُ : عيسى؛ فإنَّه روح الله ، وكلمته ، والمعنى : أنَّه ليس كما يقوله  
 اليهود ، ولا كما يقوله النصارى .  
 وقال قومٌ : هو الرُّوحُ المركب في الخلق الذي يحيى به الإنسان ، وهو الأصحُّ .  
 واختلفوا فيه؛ فقال بعضهم : هو الدم؛ ألا ترى [ أنَّ الإنسان ] ، إذا مات لا  
 يفوت منه إلا الدَّمُ .  
 وقال قومٌ : هو نفس الحيوان؛ بدليل أنَّه يموت باحتباس النفس .  
 وقال قومٌ : هو عرضٌ .



وقال قومٌ : هو جسم لطيف .  
وقال بعضهم : الروح معنى اجتمع فيه النُّور ، والطَّيب ، والعلوُّ ، والعلم ،  
والبقاء؛ ألا ترى أنه إذا كان موجوداً ، يكون الإنسان موصوفاً بهذه الصفات  
[ جميعها ] ، وإذا خرج ذهب الكلُّ؟! .

فصل

في شرح مذاهب القائلين بأنَّ الإنسان جسم موجود ، روح في داخل البدن .  
قال ابن الخطيب : اعلم أن الأجسام الموجودة في هذا العالم السفليِّ : إما أن  
تكون أحد العناصر الأربعة ، أو ما يكون متولداً من امتزاجها ، ويمتنع أن يحصل  
في البدن الإنسانيِّ جسمٌ عنصريٌّ خالصٌ ، بل لا بدَّ وأن يكون الحاصل جسماً  
متولداً من امتزاجات هذه الأربعة .

فنقول : أمَّا الجسم الذي تغلب عليه الأرضية : فهو الأعضاء الصُّلبة الكثيفة؛  
كالعظم ، و العروق ، والغضروف ، والعصب ، والوتر ، والرباطات لهذا الجسم ،  
واللحم والجلد ، ولم يقل أحد من العقلاء الذين قالوا : إنَّ الإنسان بمعنى :  
روح مغاير لهذا الجسد ، بأنَّه عبارة عن عضو معيَّن من هذه الأعضاء؛ وذلك لأنَّ  
هذه الأعضاء ثقيلة ، كثيفة ، ظلمانيَّة ، لم يقل أحد من العقلاء بأنَّ الإنسان  
عبارة عن أحد هذه الأعضاء .

وأما الجسم الذي تغلب عليه المائية؛ فهو الأخلاط الأربعة ولم يُقل في شيءٍ  
منها : إنَّه الإنسان إلا في الدَّم؛ فإنَّ فيهم من قال : هو الرُّوح؛ بدليل أنَّه ، إذا  
خرج ، لزم الموت .

وأما الجسم الذي تغلب عليه الهوائية ، والنارية؛ فهو الأرواح : وهي نوعان :  
أجسامٌ هوائية مخلوطة بالحرارة الغريزيَّة ، متولدة : إمَّا في القلب ، أو في  
الدِّماغ ، وقالوا : إنما هي الروح الإنسانيِّ ، ثمَّ اختلفوا .  
فمنهم من يقول : هو الرُّوح الذي في القلب .  
ومنهم من يقول : إنَّه جزءٌ لا يتجزأ في الدِّماغ .  
ومنهم من يقول : الرُّوحُ عبارة عن أجزاءٍ ناريَّة مختلطة بهذه الأرواح القلبيَّة ،  
والدِّمائيَّة ، وتلك الأجزاء النارية : هي المسمَّاة بالحرارة الغريزيَّة ، وهي  
الإنسان .

(10/375)

ومن النَّاس من يقول : الروح عبارة عن أجسام نورانيَّة ، سماوية ، لطيفة  
الجوهر ، على طبيعة ضوءِ الشَّمس ، وهي لا تقبلُ التحلل ، والتبدُّل ، ولا  
التفرُّق ، والتمزُّق؛ وهو المراد بقوله : { فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي } [ الحجر : 29 ]  
نفذت تلك الأجسام الشَّريفة السماوية الإلهيَّة في داخل أعضاء  
البدن نفاذ النَّار في الفحم ، ونفاذ دهن السَّمسم في السَّمسم ، ونفاذ دهن  
الورد في جسم الورد؛ وهو المراد من قوله : { وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي }  
[ الحجر : 29 ] .

ثم إنَّ البدن ما دام سليماً ، قابلاً لنفاذ تلك الأجسام الشريفة ، بقي حيّاً ، فإذا  
تولد في البدن أخلاطٌ غليظة ، منعت من سريان تلك الأجسام الشريفة فيها ،  
فانفصلت عن هذا البدن؛ فحينئذ : يعرض الموت .

قال : فأما أنَّ الإنسان جنسٌ موجودٌ خارج البدن ، فلا أعرف أحداً ذهب إلى  
هذا القول .

فصل في الاحتجاج على أن الروح ليست بجسم ولا عرض  
احتجَّ ابن الخطيب لمسمَّى الروح بأنها ليست بجسمٍ ، ولا عرضٍ ، وأنها غير  
البدن؛ بوجوه كثيرة عقلية ونقلية .  
قال ابن الخطيب : منها أنَّ العلم البديهيَّ حاصل بأن أجزاء هذه الجثة متبدلة  
بالزيادة والتقصان ، والمتبدل مغاير للثابت .  
ومنها : أنَّ الإنسان حال كونه مشغلاً بفكره في شيءٍ معيَّن ، فإنه في تلك  
الحالة يكونُ غافلاً عن جميع أجزاء بدنه ، وغير غافل عن نفسه؛ فوجب أن  
يكون الإنسان مغايراً لبدنه .  
ومنها : قول الإنسان : رأسي ، وبدني ، وعيني ، ويضيف كل عضو إلى نفسه ،  
والمضاف غير المضاف إليهم  
فإن قيل : قد يقول : نفسي وذاتي فيضيف الذات والنفس إلى [ نفسه ] ؛  
فيلزم أن يكون الشيء وذاته مغايرة لنفسه ، وهو محالٌ ، قلنا : قد يريد بنفس  
الشيء وذاته الحقيقة المخصوصة التي يشير إليها كلُّ أحدٍ بقوله : أنا فلانٌ ،  
فغذا قال : نفسي ، وذاتي ، كان المراد البدن ، وهو مغاير للإنسان ، أمّا إذا أُريد  
بالنفس والذات الحقيقة المخصوصة المشار إليها بقوله : أنا فلانٌ ، ثم إنَّ  
الإنسان بكنه أن يضيف ذلك إلى نفسه بقوله : إنَّه لي .  
ومنها : أنَّ الإنسان قد يكون حيّاً ، حال موت البدن؛ لقوله تعالى : { وَلَا  
تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحيَاءُ } [ آل عمران : 169 ] .  
والجسد يرى الجسد ميتاً .  
وقال تعالى : { النار يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا } [ غافر : 46 ] .  
وقال - عليه الصلاة والسلام - : « [ « أنبياء الله لا يموتون » ] » .  
وقال - عليه السلام - : « إِذَا حُمِلَ الميِّتُ على نعشِهِ ، [ رفرِف ] روحه فوق  
النَّعشِ ، ويقول : يا أهلي ، ويا وليدي » .  
وقال تعالى : { يا أَيُّهَا النفسِ المطمئنة ارجعي إلى رَبِّكِ راضِيَةً مَرْضِيَّةً }  
[ الفجر ، 27 ، 28 ] .  
ومنها : أن الإنسان ، إذا قطعت يداه ورجلاه ، لم ينقص من عقله ، وفهمه  
شيء .  
ومنها : الذين مسخهم الله قرده وخنزير؛ فإن لم يكن ذلك الإنسان حيّاً ، وإلَّا  
لكان ذلك المسخُ إماتة لذلك الإنسان ، وخلقاً لذلك الخنزير .  
ومنها : أن النبي صلي الله عليه وسلم كان يرى جبريل في صورة دحية ، ويرى  
إبليس في صورة الشيخ النجدي .

(10/376)

ومنها : العضو ، وهذا يدل على أن الإنسان شيء غير الجسد ، وأنَّ الزَّاني يزني  
بفرجه؛ فيضرب على ظهره؛ فيلزم أن يكون الإنسان شيئاً آخر ، سوى الفرج ،  
وسوى الظهر ، وهو شيء يستعمل الظهر في عمل ، والفرج في عمل؛ فيكون  
المتلذذ المتألم هو ذلك الشيء بواسطة ذلك العضو ، وكل هذا يدل على أن  
الإنسان شيء غير الجسد .  
ثم قال : واحتج المنكر بثلاثة أوجه :  
الأول : لو كانت مساوية لذات الله في كونه ليس بجسم ولا عرض لكانت  
مساوية له في تمام الماهية ، وذلك محال .

الثاني : قوله تعالى : { قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ مِنْ نُطْقَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ } [ عبس : 17-22 ] .

وهذا تصريحٌ بأنَّ الإنسان شيءٌ مخلوقٌ من النُّطفة ، وأنه يموت ، ويدخل القبر ، ثم إنَّه تعالى يخرجُه من القبر ، ولو لم يكن الإنسان عبارة عن هذه الجثة ، وإلا لم تكن الأحوال المذكورة في هذه الآية صحيحة .

الثالث : { وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا } [ آل عمران : 169 ] إلى قوله : { قَرِيبِينَ } [ آل عمران : 170 ] .

وهذا يدلُّ على أنَّ الروحَ جسمٌ؛ لأنَّ الارتزاق والفرح من صفات الأجسام . والجواب عن الأول : أنَّ المساواة في الله ليس بمتحيز ، ولا حالٌّ في المتحيز مساواةً في صفةٍ سلبية ، والمساواة في الصِّفة السلبية لا توجبُ المماثلة . واعلم : أنَّ جماعة من الجهَّال يظنون أنَّه لما كان الروح موجوداً ليس بمتحيز ، ولا حالٌّ في المتحيز ، وجب أن يكون مثلاً للإله ، أو جزءاً له ، وذلك جهلٌ فاحشٌ ، وغلطٌ قبيحٌ .

وتحقيق القولك ما ذكرناه من أنَّ المساواة في السُّلوب ، لو أوجبت المماثلة ، لوجب القول باستواء كلِّ المخالفات؛ فإنَّ كلَّ ماهيتين مختلفتين ، لا بدَّ وأن يشتركا في سلب ما عداهما عنهما ، فليتفكر في هذه الدقيقة؛ فإنَّها مغلطةٌ عظيمةٌ للجهَّال .

والجوابُ عن الثاني : أنه لما كان الاتِّصافُ في العرف والظاهر عبارة عن هذه الجثة أطلق عليه اسم الإنسان .

وأيضاً : ليقائل أن يقول : هَبْ أَنَا نجعلُ اسم الإنسان عبارة عن هذه الجثة ، إلاَّ أنَّ قد دللنا أنَّ محلَّ العلم والقدرة ليس هو الجثة .

والجواب عن الثالث : أنَّ الرُّزُقَ المذكور في الآية محمولٌ على ما يقوِّي حالهم ويكمل كمالهم ، وهو معرفةُ الله ومحَبَّته .

بلي نقول : هذا من أدلِّ الدلائل على صحَّة قولنا؛ لأنَّ أبدانهم قد بليت في التراب ، والله يقول : « إِنَّ أرواحهم تأوي في قناديل معلقة تحت العرش »

وهذا يدلُّ على أنَّ الروح غير البدن .

قوله : { وَمَا أوتيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً } .

أي : في جنب علم الله تعالى .

قال المفسِّرون : هذا خطابٌ لليهود ، وذلك أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لهم ذلك ، قالوا : نحن مختصُّون بهذا الخطاب ، أم أنت معنا؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - :

(10/377)

« بل نحن وأنتم لم نؤت من العلم إلا قليلاً » ، فقالوا ما أعجب شأنك ، يا محمد؛ ساعة تقول : { وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا } [ البقرة : 269 ] . وساعة تقول هذا ، فنزل قوله : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ } [ لقمان : 27 ] .

وما ذكره ليس بلازم؛ لأنَّ الشيء قد يكون قليلاً بالنسبة إلى علم الله تعالى ، وبالنسبة على حقائق الأشياء ، ولكنها كثيرة بالنسبة إلى الشهوات الجسمانية ، واللذات الجسدانية .

وقيل : هذا خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم .  
وقيل : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم معنى الرُّوح ، ولم يخبر به أحداً ؛  
لأنَّ ترك إخباره كان علماً لثبوتِهِ ، وقد تقدّم الكلام على ذلك ، قال البغوي :  
الأصحُّ : أن الله تعالى استأثر بعلمه .  
قوله : { مِّنَ الْعِلْمِ } : متعلق بـ « أوتيتم » ، ولا يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ على  
أنه ح ال من « قَلِيلاً » ؛ لأنَّه لو تأخَّر ، لكان صفةً ؛ لأنَّ ما في حيزٍ « إلا » لا  
يتقدّم عليها .  
وقرأ عبد الله ، والأعمش « وَمَا أوتُوا » بضمير الغيبة .  
قوله تعالى : { وَلَئِن شِئْنَا لَنُدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ } الآية .  
لما ذكر أنَّه ما أتاهم من العلم إلا قليلاً ، قال هاهنا : إنه لو شاء أن يأخذ منهم  
ذلك القليل ، لقدّر عليه ، وذلك بأن يمحو حفظه من القلوب ، وكتابته من  
الكتب ، والمراد بالذي أوحينا إليك القرآن .  
واحتم الكعبي بهذه الآية الكريمة بأنَّ القرآن مخلوقٌ ؛ فقال : الذي يقدر على  
إزالته والذهاب به يستحيل أن يكون قديماً ، بل يجب أن يكون محدثاً .  
وأجيب بأن يكون المراد بهذا الإذهاب إزالة العلم به عن القلوب ، وإزالة التَّقِيشِ  
الدَّال عليه من المصحف ؛ وذلك لا يوجبُ كون ذلك المصكوك المدلول محدثاً .  
فصل في كيفية رفع القرآن آخر الزمان  
قال عبد الله بن مسعود : اقرءوا القرآن قبل أن يرفع ؛ فإنَّه لا تقوم الساعة  
حتى يرفع ، قيل : هذه المصاحف ترفع ، فكيف بما في صدور النَّاسِ ؟ قال :  
يسري عليه ليلاً ، فيرفع ما في صدورهم ، فيصبحون لا يحفظون شيئاً ، ولا  
يجدون ف بالمصاحف شيئاً ، ثم يفيضون في الشُّعر .  
وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : لا تقوم الساعة حتى يرفع القرآن  
من حيثُ نزل ، له دويٌّ حول العرشِ ، كدويِّ النَّحلِ ؛ فيقول الربُّ : ما لك ؟  
فيقول : يا ربِّ ، أتلى ، ولا يعمل بي .  
ثم قال : { ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عِلْمًا وَكَيْلًا } أي : لا تجدُ من تتوكَّل عليه في ردِّ  
شيءٍ منه .  
قوله تعالى : { إِلَّا رَحْمَةً } : قيل : استثناء متصل ؛ لأنها تدرج في قوله «  
وَكَيلاً » والمعنى : إلا أن يرحمك ربُّك ؛ فيردِّه عليك . وقيل : إنه استثناء منقطع  
، فتتقدّر بـ « لَكِنْ » عند البصريين ، و « بَلَّ » عند الكوفيين .  
والمعنى : إلا رحمة من ربِّك ؛ إذ كل رحمة من ربِّك تركته غير مذهب به ، أي :  
لكن لا يشاء ذلك رحمة من ربِّك ، وهذا امتنانٌ من الله ؛ وهو نوعان :  
الأول : تسهيل ذلك العلم عليه .

(10/378)

والثاني : إبقاء حفظه عليه .  
قوله « مِنْ رَبِّكَ » يجوز أن يتعلّق بـ « رَحْمَةً » وأن يتعلّق بمحذوفٍ ، صفة لها .  
ثم قال : { إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا } .  
بسبب إبقاء العلم والقرآن عليك ، وقيل : بسبب أنَّه جعلك سيِّد ولد آدم ، وختم  
بك التَّيْبِينَ ، وأعطاك المقام المحمود ، فلما كان كذلك ، لا جرم أنعم عليك  
بإبقاء العلم والقرآن عليك .

قوله : { قُل لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ { الْآيَاتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ .

فصل

قال بعضهم : هب أنه ظهر عجز الإنسان عن معارضته؛ فكيف عرفتم عجز الجن؟ وأيضا : فلم لا يجوز أن يقال : إن هذا الكلام نظم الجن ، القوة على محمد صلى الله عليه وسلم وخصوه به على سبيل السعي في إضلال الخلق؟ فعلى هذا : إنما تعرفون صدق محمد صلى الله عليه وسلم إذا عرفتم أن محمداً صادق في قوله : إنه ليس من كلام الجن ، بل من كلام الله تعالى؛ وحينئذ : يلزم الدور ، وليس لأحد أن يقول : كيف يعقل أن يكون هذا من قول الجن؛ لأنا نقول : إن هذه الآية دلت على وقوع التحدي من الجن ، وإنما يحسن وقوع هذا التحدي ، لو كانوا فصحاء بلغاء ، ومتى كان الأمر كذلك ، كان الاحتمال المذكور قائماً .

فالجواب عن الأول : بأن عجز البشر عن معارضته يكون في إثبات كونه معجزاً .

وعن الثاني : أن ذلك ، لو وقع ، لوجب في حكمة الله : أن يظهر ذلك لليليس ، وحيث لم يظهر ذلك ، دل على عدمه ، وعلى أن الله تعالى أجاب عن هذه الأسئلة بالأجوبة الشافية في آخر سورة الشعراء؛ في قوله : { هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ { [ الشعراء : 221-222 ] وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - .

قالت المعتزلة : هذه الآية تدل على أن القرآن مخلوق؛ لأن التحدي بالقديم محال ، وقد تقدمت هذه الآية في سورة البقرة .

قوله : { لَا يَأْتُونَ } : فيه وجهان : أظهرهما : أنه جواب للقسم الموطأ له باللام . والثاني : أنه جواب الشرط ، واعتذروا به عن رفعه بأن الشرط ماضٍ؛ فهو كقوله : [ البسيط ]

3462- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لَا عَائِبٌ مَّالِي وَلَا حَرِمٌ

واستشهدوا عليه بقول الأعشى : [ البسيط ]

3463- لِّئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لَا تُلْفِتْنَا مِنْ دِمَائِ الْقَوْمِ تَنَفُّلٌ فأجاب الشرط مع تقدم لام التوطئة ، وهو دليل للفراء ، ومن تبعه على ذلك ، وفيه رد على البصريين ، حيث يحتّمون جواب القسم عند عدم تقدم ذي خير . وأجاب بعضهم أن اللام في البيت ليست للتوطئة ، بل مزيدة؛ وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا دليل عليه ، وقال الزمخشري : « لولا اللام الموطئة؛ لجاز أن يكون جواباً للشرط؛ كقوله : [ البسيط ]

(10/379)

3464- ..... يَقُولُ لَا عَائِبٌ ..... .

لأن الشرط وقع ماضياً » . وناقشه أبو حيان : بأن هذا ليس مذهب سيبويه ، ولا الكوفيين والمبرد؛ لأن مذهب سيبويه في مثله : أن النية به التقديم ، ومذهب الكوفيين ، والمبرد : أنه على حذف الفاء ، وهذا مذهب ثالث ، قال به بعض الناس .

قوله : « وَلَوْ كَانَ » جملةٌ حاليةٌ ، وتقدّم تحقيق هذا ، وأنه كقوله - عليه السلام - : « أعطوا السائل ، ولو جاء على قرسٍ » ، و « لَبَعْضٍ » متعلقٌ ب « طهيراً » .

فصل في معنى الآية

والمعنى : لو كان بعضهم لبعض عوناً ، ومظاهراً ، نزلت حين قال الكفار : ولو شئنا لقلنا مثل هذا ، فكذبهم الله - عز وجل - فالقرآن معجزٌ في النظم ، والتأليف ، والإخبار عن الغيوب ، وهو كلام في أعلى طبقات البلاغة ، لا يشبه كلام الخلق؛ لأنه غير مخلوقٍ ، ولو كان مخلوقاً ، لأتوا بمثله .

(10/380)

وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا (89) وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا (90) أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَعَنْبٍ فَتَقْجِرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا (91) أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَنَا بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا (92) أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ رُحْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا (93)

قوله : { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ } الآية .  
{ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا } : مفعول محذوف ، وقيل : « مِنْ » « زائدة في » مِنْ كُلِّ مَثَلٍ « وهو المفعول ، قاله ابن عطية ، وهو مذهب الكوفيين والأخفش .  
وقرأ الحسن : « صَرَّفْنَا » بتخفيف الراء ، وتقدّم نظيره .  
فصل في ذكر الوجوه المحتملة في هذا الكلام  
هذا الكلام يحتمل وجوهاً :

أحدها : أنه وقع التحدي بكلِّ القرآن؛ كما في هذه الآية ، ووقع التحدي بسورة واحدة؛ كما في قوله : { فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ } [ الطور : 34 ] فقوله :  
{ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ } يحتمل أن يكون المراد منه التحدي؛ كما شرحناه ، ثم إنهم مع ظهور عجزهم عن جميع هذه المراتب ، صاروا مصرّين على كفرهم .

وثانيها : أن يكون المراد من « مِنْ كُلِّ مَثَلٍ » : أنّا أخبرناهم بأنّ الذين بقوا مصرّين على الكفر؛ مثل قوم نوح ، وعاد ، وثمود - ابتلاهم الله بأنواع البلاء - وشرحنا هذه الطريقة مناراً - ثم إنّ هؤلاء الأقوام - يعني أهل مكة - لم ينتفعوا بهذا البيان ، بل اصروا على الكفر .

وثالثها : أن يكون المراد من « مِنْ كُلِّ مَثَلٍ » : مِنْ كُلِّ وَجْهِ مِنَ الْعَبَرِ ، والأحكام والوعد ، والوعيد ، وغيرها .

ورابعها : أن يكون المراد ذكر دلائل التوحيد ، ونفي الشركاء في هذا لقرآن مراراً كثيرة ، وذكر شبهات منكري النبوة ، والمعاد؛ وأجاب عنها ، ثم أردفها بذكر الدلائل القاطعة على صحّة النبوة ، والمعاد ، ثم إنّ هؤلاء الكفار لم ينتفعوا بسماعها ، بل بقوا مصرّين على الشرك ، وإنكار النبوة .

قوله : « إِلَّا كُفُورًا » مفعول به ، وهو استثناء مفرّغ؛ لأنه في قوة : لم يفعلوا إلا الكفور .

والمعنى : { فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ } يعني : أهل مكة ، { إِلَّا كُفُورًا } أي : جحوداً



للحق .  
 فإن قيل : كيف جاز : { فأبى أكثر الناس إلا كفوراً } ولا يجوز أن يقال :  
 ضربتُ إلا زيداً؟ .  
 فالجواب : إِبْرَ لِفظة : « أبى » تفيد التّفي؛ كأنه قيل : فلم يؤمنوا إلا كفوراً .  
 قوله : { وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ } الآية .  
 قرأ الكوفيون [ « تُفَجِّر » ] بفتح التّاء ، وسكون الفاء ، وضم الجيم خفيفة ،  
 مضارع « فَجَّر » واختاره أبو حاتم؛ قالوا : لأنّ النبيوع واحدٌ ، والباقون ، بضمّ  
 التّاء ، وفتح الفاء ، وكسر الجيم شديدة ، مضارع « فَجَّر » ، للتكثير ، ولم  
 يختلفوا في الثانية : أنّها بالثقل للتصريح بمصدرها ، وقرأ الأعمش « تُفَجِّر »  
 بضمّ التّاء ، وسكون الفاء ، وكسر الجيم خفيفة ، مضارع « أَفَجَّر » بمعنى «  
 فَجَّر » فليس التضعيفُ ، ولا الهمزة معدّيين .  
 فمن ثقل ، أراد كثيرة الانفجار من النبيوع ، وهو وإن كان واحداً ، فلكثرة  
 الانفجار فيه سحين أن يثقل؛ كما تقول : ضربتُ زيداً ، إذا كثر الضربُ منه؛  
 لكثرة فعله ، وإن كان الفاعل واحداً ، ومن خفف؛ فلأن النبيوع واحدٌ .

(10/381)

و « يَبُوعاً » مفعول به ، ووزنه « يَفْعُولُ » ؛ لأنه من التّبيع ، والتّنبُوعُ : العين  
 تفور من الأرض .  
 فصل فيما يثبت صدق النبوة  
 اعلم أنّه تعالى لمّا بين بالدليل كون القرآن معجزاً ، وظهر هذا المعجز على  
 وفق دعوى محمد صلى الله عليه وسلم ، فحينئذ : تمّ الدليل على كونه نبياً  
 صدقاً؛ لأنّنا نقول : إن محمداً صلى الله عليه وسلم ادّعى النبوة ، وأظهر  
 المعجزة على وفق دعواه ، وكلٌّ من كان كذلك ، كان نبياً صادقاً؛ فهذا يدلُّ  
 على أنّ محمداً صلى الله عليه وسلم صادقٌ ، وليس من شرط كونه نبياً صادقاً  
 تواتر المعجزات الكثيرة ، وتواليها؛ لأنّنا لو فتحنا هذا الباب ، للزم ألا ينقطع فيه  
 ، وكلما أتى الرّسول - عليه الصلاة والسلام - بمعجز ، اقترحوا عليه معجزاً آخر  
 ، ولا ينتهي الأمر فيه إلى حدّ ينقطع عنده عناد المعاندين؛ لأنّه تعالى حكى عن  
 الكفّار : أنهم بعد أن ظهر كون القرآن معجزاً ، التمسوا من الرّسول - عليه  
 الصلاة والسلام - سنّة أنواع من المعجزات الباهرات ، كما روى عكرمة ، عن  
 ابن عبّاس - رضي الله عنهما - « أنّ رؤساء أهل مكة ، سألوا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وهم جلوسٌ عند الكعبة ، فقالوا : يا محمد ، إنّ أرض مكة  
 ضيقة ، فسير جبالها؛ لنتفع فيها ، وفجّر لنا ينبوعاً ، أي : نهراً ، وعيوناً نزرع  
 فيها ، فقال : « لا أقدر عليه » .  
 فقال قائلٌ منهم : أو يكون لك جنةٌ من نخيل وعنّبٍ فتفجّر الأنهار خلالها تفجيراً  
 ، فقال : « لا أقدرُ عليهِ » فقيل : أو يكون لك بيتٌ من زخرف ، أي : من ذهب  
 ، فبُعنيكُ عتّاً ، فقال : « لا أقدرُ عليهِ » فقيل له : أما تستطيعُ أن تأتي قومكُ  
 بما يسألونك؟ فقال : لا أستطيعُ ، فقالوا : فإذا كنت لا تستطيعُ الخير ، فاستطيعُ  
 الشّر ، فأرسل السّماء؛ كما رَعَمَتْ ، عَلَيَّتَا كِسْفاً » .  
 قرأ العامة « تُسْقِطُ » بإسناد الفعل للمخاطب ، و « السّماء » مفعول بها ،  
 ومجاهد على إسناده إلى « السّماء » فرفعها به .  
 وقرأ نافع ، و ابن عامر ، وعاصم « كِسْفاً » هنا ، بفتح السّين ، وفعل ذلك

حفصُ في الشعراء [ الآية : 187 ] وفي سبأ [ الآية : 9 ] ، والباقون يسكنونها في المواضع الثلاثة ، وقرأ ابن ذكوان بسكونها في الروم [ الآية : 48 ] ؛ بلا خلافٍ ، وهشام عنه الوجهان ، والباقون بفتحها .  
فمن فتح السين ، جعله جمع كسفة؛ نحو : قِطَعَةٍ وَقِطَعٍ ، وَكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ ، ومن سكن ، جعله جمع كسفة أيضاً على حدِّ : سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ ، وَفِمْحَةٍ وَفِمْحٍ .  
وجوّز أبو البقاء فيه وجهين آخرين :  
أحدهما : أنه جمعٌ على « قَعَلَ » بفتح العين ، وإنما سَكَنَ تخفيفاً ، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الفتحة خفيفة يحتملها حرف العلة ، حيث يقدر فيه غيرها ، فكيف بالحرف الصحيح ؟ .

(10/382)

قال : والثاني : أنه « قَعَلَ » بمعنى « مَفْعُولٍ » ؛ كـ « الطَّخَنَ » بمعنى « مَطْخُونٌ » ؛ فصار في السكون ثلاثة أوجه .  
وأصل الكسفِ : القطع ، يقال : كَسَفْتُ التَّوْبَ قَطَعْتَهُ ؛ وفي الحديث في قصّة سليمان مع الصّافناتِ الجياد : أنه « كَسَفَ عَرِاقِيهَا » ، أي : قطعها .  
فصل في معنى الكسف  
قال الليثُ : الكسف : قطع العرقوب ، قال الفرّاء : وسمعتُ أعرابياً يقول لبرّاز : أعطني كسفةً ، وقال الزجاج : « كَسَفَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى عَطَاهُ » ، قيل : ولا يعرف هذا لغيره .  
وانتصابه على الحال في القراءتين فإن جعلناه جمعاً ، كان على حذف مضاف ، أي : ذات كسفٍ ، وإن جعلناه « فِعْلاً » بمعنى « مَفْعُولٍ » لم يحتج إلى تقدير ، وحينئذٍ : فإن قيل لِمَ لم يُؤنَّثْ ؟ فالجواب : لأنَّ تأنيثه أعني : السَّمَاءَ غير حقيقيٍّ ، أو بأنها في معنى السَّقْفِ .  
قوله : « كَمَا زَعَمْتَ » : نعت لمصدر محذوف ، أي : إسقاطاً مثل مزعومك ؛ كذا قدره أبو البقاء .  
فصل في المراد بالآية  
قال عكرمة : { كَمَا زَعَمْتَ } ، يا محمد : أتُك نبيُّ ، « فَأَسْقِطُ » السماء علينا كسفاً .  
وقيل : كما زعمت أن ربّك إن شاء فعل ، وقيل : المراد قوله : { أَقَامْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا } [ الإسراء : 68 ] .  
فقيل : أجعل السماء قطعاً متفرقة؛ كالحاصب ، وأسقطها علينا .  
قوله : { أَوْ تَأْتِيَّ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ قَبِيلاً } .  
القبيلُ : بمعنى : المقابل؛ كالعشير ، بمعنى : المُعَايِشِرُ .  
وقال ابن عباس : فوجاً بعد فوج . وقال الليث : كل جنديٍّ من الجنِّ والإنسِ قبيلٌ ، وقيل : كقبلاً ، أي ضامناً .  
قال الزجاج : يقال : قبلتُ به أقبل؛ كما يقال : كفلت به أكفل ، وعلى هذا : فهو واحدٌ أريد به الجمعُ؛ كقوله : { وَحَسْبُنَا أَوْلَانَا رَفِيقًا } [ النساء : 69 ] ، وقال أبو عليٍّ : معناه المعاينة؛ كقوله تعالى : { لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ نُورِي رَبِّنَا } [ الفرقان : 21 ] .  
قوله : « قَبِيلاً » [ حالٌ من « الله ، وَالْمَلَائِكَةُ » أو من أحدهما ، والآخر محذوفة حاله ، أي : بالله قبيلاً ، وَالْمَلَائِكَةُ قَبِيلاً ] ؛ كقوله : [ الطويل ]

3465- ..... كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي ... بَرِيئاً

وكقوله : [ الطويل ]

3466- ..... قَائِي وَقِيَّارُ بِهَا لَعْرِيئُ  
ذكره الزمخشريُّ ، هذا إذا جعلنا « قَبِيلاً » بمعنى كقبيلاً ، أي : « صَامِنًا » أو  
بمعنى « معاينة » كما قاله الفارسي ، وإن جعلناه بمعنى « جَمَاعَةٌ » كان حالاً  
من « المَلَائِكَةِ » .

وقرأ الأعرج « قَبِيلاً » من المقابلة .  
قوله { تَرْقَى } : فعل مضارع [ منصوبٌ ] تقديرًا ؛ لأنه معطوفٌ على « تَفْجُرُ »  
« ، أي : أو حَتَّى تَرْقَى فِي السَّمَاءِ ، [ أي : ] فِي مَعَارِجِهَا ، وَالرَّقِيُّ : الصُّعُودُ ،  
يُقَالُ : رَقِيَ ، بِالْكَسْرِ ، يَرْقَى ، بِالْفَتْحِ ، رَقِيًّا عَلَى فِعُولٍ ، وَالْأَصْلُ : « رُقُوي »  
فأدغم بعد قلب الواو ياءً ، ورقياً بزنة ضرب ، قال الراجز : [ الرجز ]  
3467- أَنْتَ الَّذِي كَلَّفْتَنِي رَقِيَّ الدَّرَجِ ... عَلَى الْكَلَالِ وَالْمَشِيْبِ وَالْعَرَجِ

(10/383)

قوله تعالى : { تَفَرُّوهُ } يجوز فيه وجهان :  
أحدهما : أن يكون نعتاً ل « كتاباً » .  
والثاني : أن يكون حالاً مِنْ « تَا » في « عَلَيْنَا » ؛ قاله أبو البقاء ، وهي حال  
مقدرة ؛ لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزاله ، لا في حال إنزاله .  
فصل في سبب نزول الآية  
قال المفسرون : لَمَّا قَالَ الْمُشْرِكُونَ : { لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا } الْآيَاتِ ،  
قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَامَ مَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّيَّةَ ، وَهُوَ ابْنُ  
عَمَّتِهِ عَاتِكَةَ بِنْتَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، عَرَضَ عَلَيْكَ قَوْمُكَ مَا عَرَضُوا  
، فَلَمْ تَقْبَلَهُ مِنْهُمْ ، ثُمَّ سَأَلُوكَ لِأَنْفُسِهِمْ أُمُورًا يَعْرِفُونَ بِهَا مَنْزِلَتَكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
، فَلَمْ تَفْعَلْ ، ثُمَّ سَأَلُوكَ أَنْ تَعْجَلَ مَا تُخَوِّفُهُمْ بِهِ ، فَلَمْ تَفْعَلْ ، فَوَاللَّهِ لَا أَوْمَنَ بِكَ  
حَتَّى تَتَّخِذَ إِلَى السَّمَاءِ سُلْمًا تَرْقَى فِيهِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ حَتَّى تَأْتِيهَا ، وَتَنْزِلَ بُنْسَخَةٌ  
مَنْشُورَةٌ ، وَمَعَكَ نَفْرٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَشْهَدُونَ لَكَ بِمَا تَقُولُ . وَأَيْمَ اللَّهِ ، لَوْ فَعَلْتَ  
ذَلِكَ ، لَطَنَنْتُ أَتْيَ لَا أَصَدِّقُكَ ، فَانصرف رسول الله صلى الله عليه وسل حزينا  
لما يرى من مباعدهم .

ثم قال تعالى : قل ، يا محمد : { سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا }  
أمره بتنزيهه ، وتمجيده ، أي : أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْزَلَ مَا طَلَبُوا ، فَلَعَلَّ ، وَلَكِنْ لَا  
يَنْزِلُ الْآيَاتِ عَلَى مَا يَقْتَرِحُهُ الْبَشَرُ .  
واعلم أَنَّهُ تَعَالَى قَدِ اعْطَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْمُعْجَزَاتِ  
مَا يَغْنِي عَنْ هَذَا كُلِّهِ مِثْلَ الْقُرْآنِ ، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ ، وَتَفْجِيرِ الْعَيُونِ مِنْ بَيْنِ  
الْأَصَابِعِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا ، وَالْقَوْمِ عَامَّتِهِمْ كَانُوا مُتَعَتِّتِينَ ، لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُمْ طَلَبُ  
الدَّلِيلِ ؛ لِيُؤْمِنُوا ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ سَوْأَلَهُمْ .  
قوله : { قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي } قرأ ابن كثير ، وابن عامر « قال » فعلاً ماضياً ؛  
إخباراً عن الرسول - عليه الصلاة والسلام - بذلك ، وَالْبَاقُونَ « قُلْ » عَلَى  
الأمر أمراً منه تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم بذلك ، وهي مرسومة في  
مصاحف المكيين والشاميين : « قال » بألف ، وفي مصاحف غيرهم « قل »  
بدونها ، فكل وافق مصحفه .

قوله : { إِلَّا بَشْرًا رَّسُولًا } يجوز أن يكون « بَشْرًا » خبر « كُنْتُ » و « رَّسُولًا » صفة ، ويجوز أن يكون « رَّسُولًا » هو الخبر ، و « بَشْرًا » حال مقدمة عليه .

فصل في استدلالهم بهذه الآية  
استدلوا بهذه الآية على أن المجيء على الله والذهاب محال؛ لأن كلمة « سبحان » للتنزيه عما لا ينبغي .

فقوله : { سُبْحَانَ رَبِّي } : تنزيه لله تعالى عن شيء لا يليق به ، وذلك تنزيه الله عما نسب إليه مما تقدم ذكره ، وليس فيما تقدم ذكره شيء مما لا يليق بالله إلا قولهم : أو تأتي بالله ، فدل على أن قوله : « سُبْحَانَ رَبِّي » تنزيه لله تعالى أن يتحكم عليه المتحكمون في الإتيان ، والمجيء؛ فدل ذلك على فساد قول المشبهة .

(10/384)

فإن قالوا : لم لا يجوز أن يكون المراد تنزيه الله تعالى أن يتحكم عليه المتحكمون في اقتراح الأشياء؟ .  
فالجواب : أن القوم لم يتحكموا على الله ، وإنما قالوا للرسول : إن كنت نبياً صادقاً ، فاطلب من الله أن يشرفك بهذه المعجزات ، فالقوم إنما تحكموا على الرسول صلى الله عليه وسلم لا على الله ، فلا يليق جملة قوله : { سُبْحَانَ رَبِّي } على هذا المعنى ، فيجب حمله على قولهم { أَوْ تَأْتِيَّ بِاللَّهِ } .  
فصل في تقرير هذا الجواب  
اعلم أن تقرير هذا الجواب : أن يقال : إما أن يكون مرادكم من هذا الاقتراح أنكم طلبتم الإتيان من عند نفسي بهذه الأشياء ، أو طلبتم مني أن أطلب من الله إظهارها على يدي؛ لتدل لكم على كوني رسولا حقا من عند الله .  
والأول باطل؛ لأنني بشر ، والبشر لا قدرة له على هذه الأشياء .  
والثاني أيضاً : باطل؛ لأنني قد أتيتكم بمعجزة واحدة ، وهي القرآن ، فطلب هذه المعجزات طلب لما لا حاجة إليه ، وكان طلبها يجري مجرى التعتت والتحكم ، وأنا عبد مأمور ليس لي أن أتحكم على الله؛ فسقط هذا السؤال؛ فثبت كون قوله : { سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشْرًا رَّسُولًا } جواباً كافياً في هذا الباب .

(10/385)

وَمَا مَعَب النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشْرًا رَسُولًا (94)  
قُلْ لَوْ كَانِ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا (95) قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا (96)  
وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِهِ  
وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيًَّا وَنُكَمَا وَصُمًّا مَا وَاهُمْ جَهَنَّمَ كَلِمًا حَبِثَ  
زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا (97) ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا أَنَا كُنَّا عِظَامًا  
وَرِقَابًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا (98) أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُمْ وَيَجْعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ  
إِلَّا كُفُورًا (99)

قوله : { وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا } الآية .  
لَمَّا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى شِبْهَةَ الْقَوْمِ فِي اقْتِرَاحِ الْمَعْجَزَاتِ الزَّائِدَةِ ، وَأَجَابَ عَنْهَا  
حَكَى شِبْهَةَ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ لِلْخَلْقِ رَسُولًا مِنَ الْبَشَرِ ،  
بَلْ اعْتَقَدُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ، لَوْ أَرْسَلَ رَسُولًا إِلَى الْخَلْقِ ، لَكَانَ ذَلِكَ الرَّسُولُ مِنَ  
الْمَلَائِكَةِ ، وَأَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الشِّبْهَةِ بِوَجْهِهِ :  
أَحَدُهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى } .  
وَتَقْرِيرُ هَذَا الْجَوَابِ : أَنَّ بِنَقْدِ الرَّسُولِ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مَلَكًا رَسُولًا إِلَى الْخَلْقِ ، فَالْخَلْقُ  
إِنَّمَا يُؤْمِنُونَ بِكَوْنِهِ رَسُولًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ؛ لِأَجْلِ قِيَامِ الْمَعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى  
صِدْقِهِ ؛ وَذَلِكَ الْمَعْجَزُ هُوَ الَّذِي يَهْدِيهِمْ إِلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِ ذَلِكَ الْمَلِكِ فِي ادِّعَاءِ  
رِسَالَتِهِ ، فَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : { إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى } هُوَ الْمَعْجَزُ ، [ وَإِذَا كَانَ  
كَذَلِكَ ، فَنَقُولُ : لَمَّا كَانَ الدَّلِيلُ عَلَى الصِّدْقِ هُوَ الْمَعْجَزُ ] فَقَطْ فَهَذَا الْمَعْجُزُ  
سِوَاءُ ظَهَرَ عَلَى الْمَلِكِ ، أَوْ عَلَى الْبَشَرِ ، وَجِبَ الإِقْرَارُ بِرِسَالَتِهِ ، فَقَوْلُهُمْ : « لَا  
بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ » : تَحْكُمُ فَاسِدًا بِاطِلِ .  
وَالجَوَابُ الثَّانِي عَنْ شِبْهَتِهِمْ ، وَهِيَ أَنَّ أَهْلَ الْأَرْضِ لَوْ كَانُوا مَلَائِكَةً ، لَوَجِبَ أَنْ  
يَكُونَ رَسُولُهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ إِلَى الْجِنْسِ أَمِيلٌ ، فَلَمَّا كَانَ [ أَهْلُ  
الْأَرْضِ ] مِنَ الْبَشَرِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ رَسُولُهُمْ مِنَ الْبَشَرِ ؛ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ  
قَوْلِهِ تَعَالَى : { لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ  
السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا } [ الإِسْرَاءُ : 95 ] .  
الجَوَابُ الثَّلَاثُ : قَوْلُهُ تَعَالَى : { قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ } .  
وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ، لَمَّا أَظْهَرَ الْمَعْجَزَةَ عَلَى وَفْقِ دَعْوَايَ ، كَانَ ذَلِكَ شَهَادَةً  
مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كَوْنِي صَادِقًا ، وَمِنْ شَهَادَةِ اللَّهِ عَلَيَّ صِدْقَهُ ، فَهُوَ صَادِقٌ ،  
فَقَوْلُكُمْ بَأَنَّ الرَّسُولَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا ، فَذَلِكَ تَحْكُمُ فَاسِدًا ؛ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ .  
وَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأَجْوِبَةَ الثَّلَاثَةَ ، أَرْدَفَهَا بِمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّهْدِيدِ ،  
وَالْوَعِيدِ ؛ فَقَالَ : { إِنَّهُ كَانَ بَعِيَادِهِ حَبِيرًا بَصِيرًا } [ الإِسْرَاءُ : 96 ] . أَي : يَعْلَمُ  
ظَوَاهِرَهُمْ وَبِوَاطِنِهِمْ ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَذْكُرُونَ هَذِهِ الشِّبْهَاتِ إِلَّا لِمَحْضِ الْحَسَدِ ،  
وَحُبِّ الرِّيَاسَةِ .  
قَوْلُهُ : { أَنْ يُؤْمِنُوا } : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِ « مَنَعَ » ، أَي : مَا مَنَعَهُمْ إِيمَانَهُمْ ؛ وَ « أَنْ  
قَالُوا » هُوَ الْفَاعِلُ ، وَ « إِذْ » طَرْفٌ لِ « مَنَعَ » ، وَالتَّقْدِيرُ : وَمَا مَنَعَ النَّاسَ مِنْ  
الْإِيمَانِ وَقَدْ مَجِيءُ الْهُدَى إِلَيْهِمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ : أَبْعَثَ اللَّهُ .  
وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ ، فَتَكُونُ مُسْتَأْنَفَةً ، وَأَنْ  
تَكُونَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلُّ ؛ لِأَنْدِرَاجِهَا تَحْتَ الْقَوْلِ فِي كِلْتَا  
الْقِرَاءَتَيْنِ .  
قَوْلُهُ : { يَنْشُرًا رَسُولًا } تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ وَجْهَانِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ { لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ  
مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا } .  
قَوْلُهُ تَعَالَى : { قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ } : يَجُوزُ فِي « كَانَ » هَذِهِ التَّمَامُ ، أَي :  
لَوْ وَجَدَ ، وَحَصَلَ ، وَ « يَمْشُونَ » صِفَةٌ لِ « مَلَائِكَةٍ » وَ « فِي الْأَرْضِ » مُتَعَلِّقٌ  
بِهِ ، « مُطْمَئِنِّينَ » حَالٌ مِنْ فَاعِلِ « يَمْشُونَ » ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاqِصَةُ ،  
وَفِي خَبَرِهَا أَوْجَهُ ، أَظْهَرُهَا : أَنَّهُ الْجَارُ ، وَ « يَمْشُونَ » وَ « مُطْمَئِنِّينَ » عَلَى مَا  
تَقَدَّمَ .

وقيل : الخبر « يَمْشُونَ » و « في الأرض » متعلق به .  
وقيل : الخبر « مُطْمَئِنِّينَ » و « يَمْشُونَ » صفة ، وهذان الوجهان ضعيفان ؛  
لأنَّ المعنى على الأول .  
فإن قيل : إنَّه تعالى لو قال : قل لو كان في الأرض ملائكة ، لنزلنا عليهم من  
السَّماء ملكاً رسولاً كان كافياً في هذا المعنى . فما الحكمة في قوله :  
{ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ } ؟ ! .  
فالجواب : أن المراد بقوله : { يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ } أي : مستوفين مقيمين .  
قوله : { وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ } الآية .  
لما أجاب عن شبهات القوم في إنكار النبوة ، وأردفها بالوعيد بقوله : { إِنَّهُ  
كَانَ بَعْدَ إِهْوَائِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا } على الإجمال ، ذكر بعده الوعيد الشديد على  
التفصيل ، فقال : { وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ  
مِن دُونِهِ } .  
المراد تسليئة الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أن الذين حكم لهم بالإسلام  
والهداية سابقاً ، وجب أن يصيروا مؤمنين ، ومن سبق لهم حكم الله بالضلال  
والجهل ، استحال أن ينقلبوا عن ذلك .  
واحتج أهل السنة بهذه الآية على صحة مذهبهم في الهدى والضلال ، والمعتزلة  
حملوا هذا الضلال تارة على طريق الجنة ؛ وتارة على منع الألفاظ ، وتارة على  
التخلية ، وعدم التعرض لهم بالمنع . والواو مندرجة تحت القول ، فيكون محلها  
نصباً ، وأن يكون من كلام الله ، فلا محل لها ؛ لاستئنافها ، ويكون في الكلام  
التفأؤ ؛ إذ فيه خروج من غيبة إلى تكلم في قوله : { وَتَحْشُرُهُمْ } .  
وحمل على لفظ « مَنْ » في قوله « فَهُوَ الْمُهْتَدِ » فأفرد ، وحمل على معنى  
« من » الثانية في قوله « وَمَنْ يُضِلِّ ، فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ » ، [ فجمع ] .  
ووجه المناسبة في ذلك - والله أعلم - : أنه لما كان الهدى شيئاً واحداً غير  
متشعب السبل ، ناسبه التوحيد ، ولما كان الضلال له طرقٌ متشعبة ؛ نحو :  
{ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّبَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ } [ الأنعام 153 ] ناسب الجمع  
الجمع ، وهذا الحمل الثاني مما حمل فيه على المعنى ، وإن لم يتقدمه حمل  
على اللفظ ، قال أبو حيان : « وهو قليل في القرآن » ، يعني : بالنسبة إلى  
غيره ، ومثله : { وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ } [ يونس : 42 ] ويمكن أن يكون  
المحسن لهذا هنا كونه تقدّم حمل على اللفظ ، وإن كان في جملة أخرى غير  
جملته .  
وقرأ نافع ، وأبو عمرو بإثبات ياء « المهتدي » وصلأ ، وحذفها وقفأ ، وكذلك  
في التي تحت هذه السورة ، وحذفها الباقون في الحالتين .

(10/387)

قوله : { وَتَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمِيَآ وَبُكْمًا وَصُمًّا } يجوز أن  
يتعلق الجار في قوله { عَلَى وُجُوهِهِمْ } بالحشر ، وأن يتعلق بمحذوف على  
أنه حال من المفعول ، أي : كائنين ومسحوبين على وجوههم .  
فإن قيل : كيف يمكنهم المشي على وجوههم ؟ .  
فالجواب من وجهين :



الأول : أَنَّهُمْ يَسْحَبُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ، قَالَ تَعَالَى : { يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ } [ القمر : 48 ] .  
 والثاني : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَمشُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ؟  
 قَالَ : « الَّذِي يُمَشِّيهِمْ عَلَىٰ أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ أَنْ يُمَشِّيَهُمْ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ » .  
 قوله : « عُمِيًّا » يجوز أن تكون حالاً ثانية من الضمير ، أو بدلاً من الأولى ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يظهر فيه أنواع البدل ، وهي : كل من كل ، ولا بعض من كل ، ولا اشتغال ، وأن تكون حالاً من الضمير المرفوع [ في الجار ] لوقوعه حالاً ، وأن تكون حالاً من الضمير المجرور في « وُجُوهِهِمْ » .  
 فصل في توهم الاضطراب بين بعض الآيات والجواب عنه  
 قال رجل لابن عباس : أليس أنه تعالى يقول : { وَرَأَى الْمَجْرَمُونَ النَّارَ } [ الكهف : 53 ] .

وقال : { سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَرَفِيرًا } [ الفرقان : 12 ] .  
 وقال : { دَعَا هُنَالِكَ ثُبُورًا } [ الفرقان : 13 ] .  
 وقال : { يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا } [ النحل : 111 ] .  
 وقال حكاية عن الكفار : { وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } [ الأنعام : 23 ] .  
 وأثبت لهم الرؤية ، والكلام ، والسمع ، فكيف قال ههنا : « عُمِيًّا وَبُكْمًا وَضُمًّا » ؟

فأجاب ابن عباس وتلامذته من وجوه :  
 الأول : قال ابن عباس : « عُمِيًّا » : لا يرون شيئاً يسرهم ، و « ضُمًّا » : لا يسمعون شيئاً يسرهم ، و « بُكْمًا » لا ينطقون بحجة .  
 والثاني : في رواية عطاء : « عُمِيًّا » عن النظر إلى ما جعله الله إلى أوليائه ، و « بُكْمًا » عن مخاطبة الله تعالى ، ومخاطبة الملائكة المقربين .  
 الثالث : قال مقاتل : حين قال لهم : { اخسئوا فيها وَلَا تِكَلِّمُونِ } [ المؤمنون : 108 ] يصيرون صُمًّا بكماً ، أما قبل ذلك ، فهم يرون ، ويسمعون ، وينطقون

الرابع : أَنَّهُمْ يَكُونُونَ رَائِينَ ، سَامِعِينَ ، نَاطِقِينَ فِي الْمَوْقِفِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ ، لَمَا قَدَرُوا عَلَىٰ مَطَالَعَةِ كِتَابِهِمْ ، وَلَا سَمِعُوا إِزَامَ حِجَّةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ ، إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا ذَهَبُوا مِنَ الْمَوْقِفِ إِلَى النَّارِ ، صَارُوا صُمًّا ، وَبُكْمًا ، وَعُمِيًّا .  
 وقيل : يحسرون على هذه الصفة .

قوله : { مَا وَاهُمْ جَهَنَّمُ } يجوز في هذه الجملة الاستئناف ، والحالية إمّا من الضمير المنصوب أو المجرور .  
 قوله : طَلَكَمَا حَبَّتْ « يجوز فيها الاستئناف ، والحالية من « جهنم » ، والعامل فيها معنى المأوى .

وَحَبَّتِ النَّارُ تَحَبُّوا « إذا سكن لهيها ؛ قال الواحدي : خبت سكنت ، فإذا ضعف حمورها ، قيل : خمدت ، فإذا طفتت بالجملة ، قيل : همدت ؛ قال :  
 3468- وَسَطَةُ كَالْتِرَاعِ أَوْ سُجِّحِ الْمِخِّ ... دَلِ طَوْرًا يَحْبُو وَطَوْرًا يُبِيرُ  
 وقال آخر : [ الهزج ]

3469- لَمَنْ تَارَ قُبَيْلَ الصُّبِّ ... حِ عِنْدَ الْبَيْتِ مَا تَحْبُو  
 إِذَا مَا أَحْمَدَتْ أَلْفِي عَلَيَّهَا الْمَنْدَلُ الرَّطْبُ

وأدغم التاء في زاي « زِدَتْهُمْ » أبو عمرو ، والأخوان ، وورش ، وأظهرها الباقون .

قوله : { زِدْتَاهُمْ سَعِيرًا } .  
قال ابن قتيبة : زدناهم تلهاً .  
فإن قيل : إنه تعالى لا يخفف عنهم العذاب . وقوله : { كَلَّمَا حَبَّتْ } يدلُّ على  
أنَّ العذاب محققٌ في ذلك الوقت .  
فالجواب : أن قوله « كَلَّمَا حَبَّتْ » يقتضي سكون لهب النار ، أما أنه يدل على  
تخفيف العذاب ، فلا؛ لأنَّ الله تعالى قال : { لَا يُعْتَرِ عَنْهُمْ } [ الزخرف :  
75 ] .

وقيل : معناه : « كَلَّمَا حَبَّتْ » [ أي : ] كلما أرادت أن تخبو { زِدْتَاهُمْ سَعِيرًا }  
أي : وقوداً .

وقيل : المراد من قوله : { كَلَّمَا حَبَّتْ } أي : نضجت جلودهم ، واحترقت ،  
أعيدوا إلى ما كانوا عليه .  
قوله تعالى : { دَلِكْ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ } يجوز أن يكون مبتدأ وخيراً ، و « بأنهم »  
متعلق بالجزاء ، أي : « ذلك العذاب المتقدم جزاؤهم بسبب أنهم » ويجوز أن  
يكون « جَزَاؤُهُمْ » مبتدأ ثانياً ، والجار خبره ، والجملة خبر « ذلك » ، ويجوز  
أن يكون « جَزَاؤُهُمْ » بدلاً ، أو بياناً ، و « بِأَنَّهُمْ » الخبر .

وهذه الآية تدلُّ على أنَّ العمل علة الجزاء .  
قوله : { وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا } .  
لَمَّا أَجَابَ عَنْ شَبَهَاتِ مَنْكَرِي النَّبُوَّةِ ، عَادَ إِلَى حِكَايَةِ شَبَهَةِ مَنْكَرِي الْمَعَادِ .  
وتلك الشبهة : هي أنَّ الإنسان بعد أن يصير رفاتاً ، ورميماً ، يبعد أن يعود هو  
بعينه ، فأجاب الله عنه : بَأَنَّ مَنْ بَدَرَ عَلَى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي عَظْمَتِهَا  
وَشِدَّتِهَا قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ فِي سِغَرِهِمْ ، وَضَعْفِهِمْ ؛ نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

{ لَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرَ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ } [ غافر : 75 ] .  
وفي قوله : { قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ } قولان :  
الأول : [ معناه ] قادر على أن يخلقهم ثانياً ، فعبر عن خلقهم بلفظ « المثل  
» ؛ كقوله المتكلمين : إنَّ الإعادة مثل الابتداء .

والثاني : قادر على أن يخلق عبيداً آخرين يوحدونه ، ويقرؤون بكمال حكمته  
وقدرته ، ويتركون هذه الشبهات الفاسدة؛ وعلى هذا ، فهو كقوله تعالى :  
{ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ } [ إبراهيم : 19 ] وقوله : { وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ }  
[ التوبة : 39 ] .

قال الواحديُّ : والأول أشبه بما قبله .  
ولمَّا بَيَّنَّ اللهُ تَعَالَى بِالذَّلِيلِ الْمَذْكُورِ : أَنَّ الْبِعْثَ يَمَكِّنُ الْوُجُودَ فِي نَفْسِهِ ،  
أَرَدَفَهُ بَأَنَّ لَوْقُوعَهُ وَدُخُولَهُ فِي الْوُجُودِ وَقْتًا مَعْلُومًا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ :

{ وَجَعَلْ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ } أي : جعل لهم وقتاً لا ريب فيه ، { فآبَى  
الظالمون إلا كفوراً } أي : الظالمون إلا الكفر والجحود .  
قوله : { وَجَعَلَ لَهُمْ } : معطوف على قوله « أَوْ لَمْ يَرَوْا » ؛ لأنه في قوة : قد  
رأوا ، فليس داخلًا في حيز الإنكار ، بل معطوفًا على جملته برأسها .  
وقوله : { لَا رَيْبَ فِيهِ } صفة ل « أَجَلًا » ، أي : أجلًا غير مرتاب فيه ، فإن  
أريد به يوم القيامة ، فالإفراد واضح ، وإن أريد به الموت ، فهو اسم جنس ؛ إذ  
لكلِّ إنسان أجلٌ يخصه .  
وقوله : { إِلَّا كُفُورًا } قد تقدّم .

قُلْ لَوْ أَنُّم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَثُورًا (100)

أعلم أَنَّ الكفار ، لما قالوا : لن نُؤْمِن لك؛ حَتَّى تَفْجُر لنا من الأَرْض يَنْبوعاً وطلبوا إجراء الأنهار ، والعيون في بلدهم لتكثر أموالهم؛ بين أَنَّهُم لو ملكوا خزائن رحمة الله ، لَبَقُوا على بخلهم وشحهم ، ولا أقدموا على إيصال النفع إلى أحدٍ ، وعلى هذا التقدير : فلا فائدة في إسعافهم لما طلبوه .

قوله : { لَوْ أَنُّم تَمْلِكُونَ } : فيه ثلاثة أوجه :  
أحدها : - وإليه ذهب الزمخشري ، والحوافي ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، ومكي - : أن المسألة من باب الاشتغال ، ف « أَنُّم » مرفوع بفعل مقدر يفسره هذا الظاهر ، لأنَّ « لَوْ » لا يليها إلا الفعل ، ظاهراً أو مضمراً ، فهي كـ « إِنْ » في قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ } [ التوبة : 6 ] ، وفي قوله : 3470- وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ صَيِّمَهَا ... فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ النَّتَاءِ سَبِيلٌ والأصل : لو تملكون ، فحذف الفعل؛ لدلالة ما بعده عليه ، فانفصل الضمير ، وهو الواو؛ إذ لا يمكن بقاءه متصلاً بعد حذف رافعه ، ومثله : « وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ » : الأصل : وإن لم يحمل ، فلما حذف الفعل ، انفصل ذلك الضمير المستتر ، وبرز ، ومثله فيما نحن فيه قول الشاعر :  
3471- « لَوْ دَاتُ سِوَارٍ لَطَمْنِي » ... برفع « دَاتُ » وقول المتلمس :  
3472- وَلَوْ غَيْرُ أَحْوَالِي أَرَادُوا تَقِيصَتِي

.....  
ف « دَاتُ سِوَارٍ » مرفوعة بفعل مفسر بالظاهر بعده .  
الثاني : أنه مرفوع بـ « كَانُ » وقد كثر حذفها بعد « لَوْ » والتقدير : لو كنتم تملكون ، فحذف « كَانُ » ، فانفصل الضمير ، و « تَمْلِكُونَ » في محل نصب بـ « كَانُ » المحذوفة ، وهو قول ابن الصائغ؛ وقريب منه قوله : [ البسيط ]  
3473- أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ دَا تَفِرُ .....  
فإنَّ الأصل : لأن كنت ، فحذفت « كَانُ » ، فانفصل الضمير ، إلا أنَّ هنا عوض من « كَانُ » « ما » ، وفي [ « لَوْ » ] لم يعوّض منها .  
الثالث : أنَّ « أنتم » توكيدٌ لاسم « كَانُ » المقدر معها ، والأصل « لَوْ كُنْتُمْ أَنُّم تَمْلِكُونَ » فحذفت « كَانُ » واسمها ، وبقي المؤكّد ، وهو قول ابن فضال المجاشعي ، وفيه نظر؛ من حيث إنّنا نحذف ما في التوكيد ، وإن كان سبويه يجيزه .

وإنما أوج هذين القائلين إلى ذلك : كون مذهب البصريين في « لَوْ » أَنَّهُ لا يليها إلا الفعل ظاهراً ، ولا يجوز عندهم أن يليها مضمراً مفسراً إلا في ضرورة ، أو ندور ، كقوله : « لَوْ دَاتُ سِوَارٍ لَطَمْنِي » ، فإن قيل : هذان الوجهان أيضاً فيهما إضمار فعل ، قيل : ليس هو الإضمار المعنوي؛ فإنَّ الإضمار الذي أبوه هو على شريطة التفسير في غير « كان » ، وأما « كان » فقد كثر حذفها بعد [ « لو » ] في مواضع كثيرة ، وقد وقع الاسم الصريح بعد « لَوْ » غير المذكور بعده فعلاً؛ وأنشد الفارسي : [ الرمل ]

3474- لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ ... كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اِغْتِصَارِي  
إلا أنه أخرج على أنه مرفوع بفعل مقدر يفسره الوصف من قوله « شَرِقٌ » ،  
وقد تقدّم الكلام في « لَوْ » . قال أهل المعاني : إن التقديم بالذكر يدل على  
التخصيص ، فقوله : { لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ } دليل على أنهم هم المختصون بهذه  
الحالة الخسيسة ، والشخ الكامل .  
واعلم أنّ خزائن رحمة الله غير متناهية؛ فكان المعنى أنكم لو ملكتم من النعم  
خزائن لا نهاية لها ، لتقيمن على الشخ ، وهذه مبالغة عظيمة في وصفهم بهذه  
الصفة .  
قوله : « لَأَمْسَكُنَّكُمْ » يجوز أن يكون لازماً؛ لتضمنه معنى « بخلتم » وأن يكون  
متعدّياً ، ومفعوله محذوف ، أي : لأمسكنكم المال ، ويجوز أن يكون كقوله  
{ يُحْيِي وَيُمِيتُ } [ البقرة : 258 ] .  
قوله : { حَسْبِيَ الْإِنْفَاقُ } فيه وجهان :  
أظهرهما : أنه مفعول من أجله .  
والثاني : أنه مصدر في موضع الحال ، قاله أبو البقاء ، أي : خاشين الإنفاق ،  
وفيه نظر؛ إذ لا يقع المصدر المعرفة موقع الحال ، إلا سماعاً؛ نحو : « جَهْدَكَ »  
و « طَاقَتَكَ » ، وكقوله :  
3475- وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ

ولا يقاس عليه ، والإنفاق مصدر « أنفق » ، أي : أخرج المال ، وقال أبو عبيدة  
: « هو بمعنى الافتقار ، والإقتار » .  
قوله : { خَرَّائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي } ، أي : نعمة ربّي .  
{ إِذَا لَأَمْسَكُنَّكُمْ } لبخلتم .  
{ حَسْبِيَ الْإِنْفَاقُ } : الفاقة .  
وقيل : خشية النفاق يقال : أنفق الرجل ، أي : أملك ، وذهب ماله ، ونفق  
الشخ ، أي : ذهب .  
وقيل : لأمسكنكم عن الإنفاق؛ خشية الفقر ، ومعنى « قُتُوراً » : قال قتادة :  
بخيلاً ممسكاً .  
يقال : أَقْتَرُ يُقْتَرُ إِقْتَاراً ، وَقْتَرُ تَقْتِيرًا : إذا قَصَرَ في الإنفاق .  
فإن قيل : قد حصل في الإنسان الجواد ، والكريم .  
فالجواب من وجوه :  
الأول : أن الأصل في الإنسان البخل؛ لأنّه خلق محتاجاً ، والمحتاج لا بد وأن  
يحب ما به يدفع الحاجة ، وأن يمسكه لنفسه ، إلا أنّه قد يوجد به [ لأسباب ]  
من خارج ، فثبت أنّ الأصل في الإنسان البخل .  
الثاني : أنّ الإنسان إنّما يبذل؛ لطلب الحمد ، وليخرج من عهدة الواجب ، ثم  
للتقرب إلى الله تعالى ، فهو في الحقيقة إنّما أنفق ليأخذ العوضي ، فهو بخيل ،  
والمراد بهذا الإنسان المعهود السابق ، وهم الذين قالوا : { لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى  
تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا } [ الإسراء : 90 ] .

(10/391)

وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاَسْأَلُ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ  
فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا (101) قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا

رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا (102) فَأَرَادَ أَنْ  
يَسْتَفِرَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا (103) وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ لِنَبِيِّ  
إِسْرَائِيلَ اسْكُنُوا الْأَرْضَ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا (104)

قوله تعالى : { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ { الآيات } اعلم أنَّ المقصود  
من هذا الكلام هو الجواب عن قولهم : لن نؤمن لك؛ حتى تأتينا بهذه المعجزات  
الباهرة؛ فقال تعالى : ولقد آتينا موسى معجزات مساويات لهذه الأشياء التي  
طلبتموها ، بل أقوى ، وأعظم ، فلو حصل في علمنا أن جعلها في زمانكم ؛  
لعلمنا بأنها لا مصلحة في فعلها .

واعلم : أنه [ أزال ] القعدة في لسانه .

قال المفسرون : أذهب الأعجمية منه ، وبقي فصيحاً .  
ومنها : انقلاب العصا حية .

ومنها : تلقف الحية حبالهم وعصيتهم ، مع كثرتها .

ومنها : اليم البيضاء من غير سوء .

ومنها : الطوفان والجراد ، والقمل ، والضفادع ، والدم .  
ومنها : شق البحر .

ومنها : ضربه الحجر بالعصا ، فانفجر .

ومنها : إطلال الجبل .

ومنها : إنزال المن والسلوى عليه وعلى قومه .

ومنها : قوله تعالى : { وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصِ مِّنَ الثَّمَرَاتِ {  
[ الأعراف : 130 ] لأهل القرى؛ فهذه آيتان .

ومنها : الطمس على أموالهم ، فجعلها حجارة من التَّخِيلِ ، والدَّقِيقِ ،  
والأطعمة ، والدَّراهم والدَّنانير .

روي أن عمر بن عبد العزيز سأل محمد بن كعب ، عن قوله : { تِسْعَ آيَاتٍ  
بَيِّنَاتٍ { ، فذكر محمد بن كعب في جملة التسعة؛ حل عقدة اللسان ،

والطمس ، فقال عمر بن العزيز : هكذا يجب أن يكون الفقيه ، ثم قال : يا  
غلام ، أخرج ذلك الجراب ، فأخرجه ، فإذا فيه بيضٌ مكسورٌ؛ نصفين ، وجوز  
مكسور ، وفول ، وحمص ، وعدس ، كلها حجارة .

وإذا كان كذلك ، فإنه تعالى ذكر في القرآن أنَّ هذه المعجزات لموسى صلى  
الله عليه وسلم وقال في هذه الآية : { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ {

وتخصيص التسعة بالذكر لا يقدر فيه ثبوت الزائد عليه؛ لأنه ثبت في أصول  
الفقه أن تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد؛ وهذه الآية دليل على

هذه المسألة .

واعلم : أن هذه التسعة قد اتَّفَقوا على سبعة منها؛ وهي : العصا ، واليد ،

والطوفان ، والجراد ، والقمل ، والضفادع ، والدم ، وبقي اثنتان اختلفت أقوال  
المفسرين فيهما ، ولمَّا لم تكن تلك الأقوال مستندة إلى حجة ظنيَّة؛ فضلاً عن

حجة يقينيَّة ، لا جرم تركت تلك الروايات .

فصل في أجود ما قيل في تفسير التسع آيات

في تفسير قوله : { تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ { قول هو أجود ما قيل ، وهو ما روي عن  
صفوان بن عسال المرادي : أن يهودياً قال لصاحبه : اذهب بنا إلى هذا النبي

نسأله عن تسع الآيات ، فقال الآخر : لا تقل : نبي؛ فإنه لو سمع ، لصارت له

أربعة أعين فأتياه ، فسألاه عن هذه الآية { وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ {

فقال : هِيَ أَلَّا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ،

ولا تَزُنُوا ، ولا تَأْكُلُوا الرِّبَا ، ولا تَسْحُرُوا ، ولا تَمْشُوا بالبريِّ للسلطان؛ ليقتله ، ولا تسرقوا ، ولا تقذفوا المحصنة ، ولا تَقْرُوا من الرِّحْف ، وعليكم - خاصة اليهود - ألا تعدوا في السَّبْت ، فقام اليهوديَّان يقبلان يده ، ويقولون : نشهدُ أنَّكَ نبيُّ ، قال : فما يمنعكم أن تتبعوني؟ قال اليهودي : إنَّ داود دعا ربَّه ألاَّ يزال في دُرَيْتِه نبيُّ ، وإنا نخافُ إنَّ ائبَعَكَ أن تُقْتَلتَا يَهُودُ .

(10/392)

قوله تعالى : { تَسْعَ آيَاتِ بَيِّنَاتٍ } : [ يجوز في « بَيِّنَاتٍ » ] النصب صفة للعدد ، والجر صفة للمعدود .  
قوله : « إِذْ جَاءَهُمْ » فيه أوجهٌ :  
أحدها : أن يكون معمولاً لـ « آتينا » ويكون قول ÷ « فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ » اعتراضاً ، وتقديره : ولقد آتينا موسى تسع آياتٍ بَيِّنَاتٍ؛ إذ جاء بني إسرائيل ، فسألهم ، وعلى هذا التقدير : فليس المطلوبُ من سؤال بني إسرائيل أن يستفيد هذا العلم منهم ، بل المقصود أن يظهر لعامة اليهود بقول علمائهم صدق ما ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم فيكون هذا السؤال سؤال استنهاد .  
والثاني : أنه منصوب بإضمار اذكر .  
والثالث : أنه منصوبٌ بـ « يُخْبِرُونَكَ » مقدراً .  
الرابع : أنه منصوب بقول مضمرة؛ إذ التقدير : فقلنا له : سل بني إسرائيل حين جاءهم ، ذكر هذه الأوجه الزمخشري مرتبة على مقدمة ذكرها قبل [ قال : ] فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، أي : فقلنا له : اسأل بني إسرائيل ، أي : اسألهم عن فرعون ، وقل له : أرسل معي بني إسرائيل ، أو اسألهم عن إيمانهم ، وحال دينهم ، أو اسألهم أن يعاضدوك . وبدل عليه قراءة رسول الله « فَسَأَلَ » على لفظ الماضي ، بغير همز ، وهي لغة قريش .  
وقيل : قَسَلَ ، يا رسولَ الله ، الْمُؤْمِنَ من بني إسرائيل؛ كعبد إله بن سلام وأصحابه عن الآيات؛ ليزدادوا يقيناً وطمأنينة؛ كقوله : { وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنَّ قَلْبِي } [ البقرة : 260 ] [ ثم قال : ] فإن قيل بم تعلق « إِذْ جَاءَهُمْ » ؟ فالجواب : أمَّا على الوجه الأول : فبالقول المحذوف ، [ أي ] : فقلنا له ، سلهم حين جاءهم ، أو بـ « سَبَّالَ » في القراءة الثانية ، وأمَّا على الآخر فبـ « آتَيْنَا » أو بإضمار « اذكر » أو بـ « يُخْبِرُونَكَ » ومعنى « إِذْ جَاءَهُمْ » « إِذْ جَاءَ آبَاءَهُمْ » ، انتهى .  
قال أبو حيان : « لا يتأتى تعلقه بـ « اذْكَر » ولا بـ « يُخْبِرُونَكَ » ؛ لأنه ظرف ماضٍ » .  
قال شهاب الدين : إذا جعله معمولاً لـ « اذْكَر » ، أو لـ « يُخْبِرُونَكَ » لم يجعله ظرفاً ، بل مفعولاً به ، كما تقرَّر مراراً .  
الوجه الخامس : أنه مفعول به ، والعامل فيه « قَسَلَ » .  
قال أبو البقاء : « فيه وجهان :  
أحدهما : هو مفعول به بـ « اسأَلْ » على المعنى إذ التقدير : اذكر ليني إسرائيل؛ إذ جاءهم ، وقيل : التقدير : اذكر إذا جاءهم وهي غير « اذكر » الذي قدَّرت به « اسأَلْ » ، يعني : أن « اذكر » المقدره غير « اذكر » التي



فَسَّرت « اسأَلْ » بها؛ وهذا يؤيِّد ما تقدَّم من أنهم ، إذا قدرُوا « اذْكُر » جعلوا  
« إِذْ » مفعولاً به ، لا ظرفاً .

(10/393)

إلا أنَّ أبا البقاء ذكر [ حال ] كونه ظرفاً ، ما يقتضي أن يعمل فيه فعلٌ مستقبل  
، فقال : « والثاني : أن يكون ظرفاً ، وفي العامل وجوه :  
أحدها : « آتينا » .

والثاني : « قلنا » مضمرة .

والثالث : [ « قُلْ » ] ، تقديره : قل لخصمك : سل؛ والمراد به فرعون ، أي :  
قل ، يا موسى ، وكان الوجه أن يقال : إذ جئتهم بالفتح ، فخرج من الخطاب ،  
إلى الغيبة » .

فظاهر الوجه الثالث : أن العامل فيه « قُلْ » وهو ظرف ماض ، على أن هذا  
المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء؛ إذ يرجع إلى : يا موسى ، قل لفرعون : يا  
فرعون سل بني إسرائيل ، فيعود فرعون هو السائل لبني إسرائيل ، وليس  
المراد ذلك قطعاً ، وعلى التقدير الذي تقدم عن الزمخشري - وهو أن المعنى :  
يا موسى ، سل بني إسرائيل ، [ أي : اطلبهم من فرعون - يكون المفعول  
الأول للسؤال محذوفاً ، والثاني هو « بني إسرائيل » ] ، والتقدير : سَلْ  
فرعون بني إسرائيل ، وعلى هذا : فيجوز أن تكون المسألة من التنازع ،  
وأعمل الثاني؛ إذ التقدير : سل فرعون ، فقال فرعون ، فأعمل الثاني ، فرفع  
به الفاعل ، وحذف المفعول من الأول ، وهو المختار من المذهبين .  
والظاهر غير ذلك كله ، وأن المأمور بالسؤال سيدنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وبنو إسرائيل كانوا معاصريه .  
والضمير [ في ] « إِذْ جَاءَهُمْ » : إمَّا للآباء ، وإمَّا لهم على حذف مضاف ، أي :

فصل في معنى « واسأل بني إسرائيل »

المعنى : فسَلْ ، يا محمد ، بني إسرائيل؛ إذ جاءهم موسى ، يجوز أن يكون  
الخطاب معه ، والمراد غيره ، ويجوز أن يكون خاطبه - عليه الصلاة والسلام -  
وأمره بالسؤال؛ ليتبين كذبهم مع قومهم ، فقال له فرعون : { إِنِّي لَأَظُنُّكَ  
يَا مُوسَى مَسْخُورًا } .

وقوله « مَسْخُورًا » : وفيه وجهان :

أظهرهما : أنه بمعناه الأصلي ، أي : إنك سحرت ، فمن ثم؛ اختل كلامك ، قال  
ذلك حين جاءه بما لا تهوي نفسه الخبيثة ، قاله الكلبي .  
وقال ابن عباس : مخدوعاً ، وقال : مصروفاً عن الحق .  
والثاني : أنه بمعنى « فاعل » كميمون ومَسْخُوم ، أي : أنت ساحر؛ كقوله :  
{ جَبَابًا مَسْخُورًا } [ الإسراء : 45 ] . فوضع المفعول موضع الفاعل ، قاله  
الفراء ، وأبو عبيدة ، وقال ابن جرير : يعطى علم السحر؛ فلذلك تأتي  
بالأعاجيب ، يشير لانقلاب عصاه حيَّة ونحو ذلك .

قوله : { لَقَدْ عَلِمْتُمْ } : قرأ الكسائي بضمَّ التاء أسند الفعل لضمير موسى -  
عليه السلام - أي : إنِّي متحققٌ أن ما جئتُ به هو منزلٌ من عند الله تعالى ،  
والباقون بالفتح على إسناده لضمير فرعون ، أي : أنت متحققٌ أن ما جئتُ به  
هو منزلٌ من عند الله ، وإمَّا كفركَ عنادُ ، وعن عليٍّ - رضي الله عنه - أنه أنكر

الفتح ، وقال : « ما عَلِمَ عَدُوُّ اللَّهِ قَطُّ ، وَإِنَّمَا عَلِمَ مُوسَى » ، [ وَلَوْ عَلِمَ ،  
لَأَمَنَ ] [ فبلغ ذلك ابن عباس ، فاحتجَّ بقوله تعالى :

(10/394)

{ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ } [ النمل : 14 ] على أَنَّ فرعون وقومه  
علموا بصحَّة أمر موسى .

فصل في الخلاف في أجود القراءتين  
قال الزجاج : الأجودُ في القراءة الفتحُ ؛ لأنَّ علم فرعون بأنَّها آياتٌ نازلةٌ من  
عند الله أوكد في الاحتجاج ، واحتجاج موسى على فرعون بعلم فرعون أوكد  
من الاحتجاج عليه بعلم نفسه .

وأجاب من نصر قراءة عليٍّ عن دليل ابن عباس ، فقال قوله : { وَجَحَدُوا بِهَا  
وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ } يدلُّ على أنهم استيقنوا أشياء ، فأما أنهم استيقنوا كون  
هذه الأشياء نازلة من عند الله ، فليس في الآية ما يدل عليه ؛ وبدلُ بأنَّ فرعون  
قال : { إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ } [ الشعراء : 27 ] .  
قال موسى : « لَقَدْ عَلِمْت » .

والمعنى : « اعلم أنني لستُ بمجنون » ، ولم يثبت عن عليٍّ رفعُ التاء ؛ لأنه  
يروى عن رجلٍ من مرادٍ عن عليٍّ ، وذلك الرجل مجهول .  
واعلم : أن هذه الآيات من عند الله ، ولا تشكُّ في ذلك بسبب سفاهتك  
والجملة المنفيَّة في محلِّ نصب ؛ لأنها معلقة للعلم قبلها وتقدير الآية : ما أنزل  
هؤلاء « الآيات » ؛ ونظيره قوله : [ الكامل ]

3476- ..... والعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْآيَامِ

أي : للأمام . قوله : « بَصَائِرَ » حالٌ ، وفي عاملها قولان :  
أحدهما : أنه « أنزل » هذا الملفوظ به ، وصاحبُ الحال « هؤلاء » وإليه ذهب  
الحوافي ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، وهؤلاء يجيزون أن يعمل ما قبل « إلا »  
فيما بعدها ، وإن لم يكن مستثنى ، ولا مستثنى منه ، ولا تابعاً له .  
والثاني : - وهو مذهب الجمهور - : أنَّ ما بعد « إلا » لا يكون معمولاً لما قبله ،  
فيقدر لها عامل ، تقديره : أنزلها بصائر ، وقد تقدَّم نظير هذه في « هود » عند  
قوله { إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِآدِي الرَّأْيِ } [ هود : 27 ] .

ومعنى « بَصَائِرَ » أي : حججاً بيِّنة ؛ كأنها بصائر العقول ، والمراد : الآيات  
التَّسْع ، ثم قال موسى : { وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنَ مَكْتُورًا } .  
قوله : « مَكْتُورًا » مفعول ثانٍ ، واغترض بين المفعولين بالتداء ، و المَكْتُورُ :  
المهلك ؛ يقال : ثبره الله ، أي : أهلكه ، قال ابن الزبيري : [ الخفيف ]  
3477- إِذْ أَجَارِيَ الشَّيْطَانَ فِي بَيْنِ الْعَيِّ ... ي وَمِنْ مَالٍ مَيْلُهُ مَكْتُور  
والمَكْتُورُ : الهلاك ؛ قال تعالى : { لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاجِدًا } [ الفرقان : 14 ]

وقال ابن عباس : مَكْتُورًا ، أي : ملعوناً ، وقال الفراء : مصروفاً ممنوعاً عن  
الخير ، والعرب تقول : ما تبرك عن هذا؟ أي : ما منعك عن هذا ، وما صرفك  
عنه؟ .

قال أبو زيدٍ : يقال تبرت فلاناً عن الشيء ، أثبره ، أي رددته عنه .

(10/395)

فصل في جواب موسى لفرعون بكونه مثبوراً  
واعلم أنَّ فرعون لمَّا وصف موسى - عليه السلام - بكونه مسحوراً ، أجابه  
موسى بأنك مثبورٌ ، أي : أنَّ هذه الآيات ظاهرةٌ ، ومعجزاتٌ ظاهرةٌ ؛ لا يرتاب  
العاقل في أنها من عند الله ؛ وأنه أظهرها لأجل تصديقي ، وأنت تنكرها حسداً ،  
وعناداً ، ومن كان كذلك ، كان عاقبته الدمار والهلاك .  
ثم قال تعالى : { فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفِرَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ } .  
أي : أراد فرعون أن يخرج موسى - عليه السلام - وبني إسرائيل من الأرض  
أي : أرض مصر .

قال الزجاج : لا يبعد أن يكون المراد من استفزازهم إخراجهم منها بالقتل ، أو  
بالتنحية ، وتقدّم الكلام على الاستفزاز ، ثم قال : { فَأَعْرِفْتَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعاً } .

وهو معنى ما ذكره الله في قوله : { وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ }  
[ فاطر : 43 ] ، أي : إنَّ فرعون أراد إخراج موسى من أرض مصر ؛ لتخلص له  
تلك البلاد ، فأهلك الله فرعون ، وجعل تلك الأرض خالصة لموسى ولقومه ،  
وقال من بعد هلاك فرعون لبني إسرائيل : اسكنوا الأرض خالصة لكم ، خالية  
من عدوكم ، يعني : أرض مصر والشام ، { قَدِيدًا جَاءَ وَعَدُّ الْآخِرَةِ } . يعني :  
القيامة { جِنًّا بِكُمْ لَفِيْفًا } من ههنا وههنا .

وفي { لَفِيْفًا } : وجهان :  
أحدهما : أنه حال ، وأن أصله مصدر لَفَّ يَلْفُ لَفِيْفًا ؛ نحو : التَّذِيرُ والتَّكْبِيرُ ، أي :  
جئنا بكم منضمًا بعضكم إلى بعض ، من لَفَّ الشَّيْءُ يَلْفُهُ لَفًّا ، والألف :  
المتداني الفخذين ، وقيل : العظيم البطن .  
والثاني : أنه اسم جمع ، لا واحج له من لفظه ، والمعنى : جئنا بكم جميعاً ، فهو  
في قوة التأكيد .

واللَفِيْفُ : الجمع العظيم من أخلط شئى من الشريف ، والدنيء ، والمطيع ،  
والعاصي ، والقوي ، والضعيف ، وكل شئى خلطته بشئى آخر ، فقد لفته ،  
ومنه قيل : لفتت الجيوش : إذا ضرب بعضها ببعض .

(10/396)

وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (105) وَقُرْآنًا  
فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا (106) قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا  
تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا )  
(107) وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (108) وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ  
يَسْكُبُونَ وَيَبْزِدُهُمْ خُشُوعًا (109) قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَبَا مَا تَدْعُوا قُلْهُ  
الْأَسْمَاءُ الْحُسَيْنَى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (110)  
وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ  
وَلِيٌّ مِنَ الدَّلِّ وَكَثْرَهُ تَكْبِيرًا (111)

قوله : { وبالحق أنزلناه } الآية .  
لما بين أن القرآن معجز قاهر دالُّ على الصدق في قوله تعالى : { قُلْ لئن

اجتمعت الإنس والجن { [ الإسراء : 88 ] .  
ثم حكى عن الكفار أنهم لم يكتفوا بهذا المعجز ، بل طلبوا أشياءً آخر ، ثم  
أجاب تعالى بأنه لا حاجة إلى إظهار معجزاتٍ آخر ، وبين ذلك بوجوه كثيرة :  
منها : أن قوم موسى أتاهم تسع آيات بيّنات ، فلما جحدوا بها أهلكتهم الله ،  
فكذا ههنا ، أي : أن المعجزات التي اقترحها قوم محمد صلى الله عليه وسلم  
ثم كفروا بها ؛ فوجب إنزال عذاب الاستئصال بهم ، وذلك غير جائز في الحكمة ؛  
لعلمه تعالى أن فيهم من يؤمن ، أو من يظهر من نسله مؤمن . لما تم هذا  
الجواب ، عاد إلى حال تعظيم القرآن ؛ فقال : { وبالحق أنزلناه وبالحق نزل  
} ، أي : ما أردنا بإنزاله إلا إظهار الحق .  
قوله : { وبالحق أنزلناه } : في هذا الجار ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنه متعلق بـ « أنزلناه » ، و الباء سببية ، أي : أنزلناه بسبب الحق .  
والثاني : أنه حال من مفعول « أنزلناه » ، أي : ومعه الحق .  
فتكون الباء بمعنى « مع » قاله الفارسي ؛ كما تقول : نزل بعدته ، وخرج  
بسلاحه .

والثالث : أنه حال من فاعله ، أي : ملتبس بالحق ، وعلى هذين الوجهين  
يتعلق بمحذوف .

والضمير في « أنزلناه » الظاهر عوده للقرآن : إمّا الملفوظ به في قوله قيل  
ذلك { على أن يأتوا بمثل هذا القرآن } [ الإسراء : 88 ] ؛ ويكون ذلك جرياً  
على قاعدة أساليب كلامهم ، وهو أن يستطرد المتكلم في ذكر شيء لم يسبق  
له كلامه أولاً ، ثم يعود إلى كلامه الأول . وإمّا للقرآن غير الملفوظ أولاً ؛ لدلالة  
الحال عليه ؛ كقوله تعالى : { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ } [ الدخان : 3 ] وقيل  
: يعود على موسى ؛ كقوله : { وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ } [ الحديد : 25 ] ، وقيل : على  
الوعد ، وقيل : على الآيات التسع ، وذكر الضمير ، وأفرده ؛ حملاً على معنى  
الدليل والبرهان .

قوله : « وبالحق نزل » فيه الوجهان الأولان ، دون الثالث ؛ لعدم ضمير آخر  
غير ضمير القرآن لاحتمال أن يكون التقدير : نزل بالحق ؛ كما تقول : نزلت  
بزيد ، وعلى هذا التقدير : فالحق محمد صلى الله عليه وسلم . وفي هذه  
الجملة وجهان :

أحدهما : أنها للتأكيد ؛ وذلك أنه يقال : أنزلته ، فنزل ، وأنزلته فلم ينزل ؛ فجيء  
بقوله « وبالحق نزل » ؛ دفعاً لهذا الوهم ، وقيل : لست للتأكيد ، والمغايرة  
تحصل بالتغاير بين الحقيين ، فالحق الأول التوحيد ، والثاني الوعد والوعيد ،  
والمر والنهي ، وقال الزمخشري : « وما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية  
لإنزاله ، وما نزل إلا ملتبساً بالحق والحكمة ؛ لاشتماله على الهداية إلى كل خير  
، أو ما أنزلناه من المسماء إلا بالحق محفوظاً بالرصد من الملائكة ، وما نزل  
على الرسول إلا محفوظاً بهم من تخليط الشياطين » ، و « مبشراً ونذيراً » :  
حالان من مفعول « أرسلناك » مبشراً للمطيعين ، ونذيراً للعاصين ، فإن قبلوا  
الدين الحق ، انتفعوا به ، وإلا فليس عليك من كفرهم [ شيء ] .

(10/397)

قوله تعالى : { وَفُرْآنًا فَرَقْنَاهُ } الآية : في نصب « فُرْآنًا » أوجه :  
أظهرها : أنه منصوب بفعل مقدر ، أي : « وَأَتَيْنَاكَ فُرْآنًا » يدل عليه قوله

{ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى } [ الإسراء : 101 ] .  
الثاني : أنه منصوب؛ عطفاً على الكاف في « أَرْسَلْنَاكَ » ؛ قال ابن عطية : «  
من حيث كان إرسالُ هذا ، وإنزال هذا بمعنى واحد » .  
الثالث : أنه منصوب؛ عطفاً على « مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا » قال الفراء : « هو  
منصوبٌ بـ « أَرْسَلْنَاكَ » ، أي : ما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَقِرَانًا؛ كما تقول  
: ورحمة يعني : لأن القرآن رحمةٌ » ، بمعنى أنه جعل نفس القرآن مراداً به  
الرحمة؛ مبالغة ، ولو ادَّعى ذلك على حذفٍ مضافٍ ، كان أقرب ، أي : « وذا  
قرآنٌ » وهذان الوجهان متكلفان .  
الرابع : أن ينتصب على الاشتغال ، أي : وفرقنا قُرْآنًا فرقناه ، واعتذر أبو حيان  
عن ذلك ، أي : عن كونه لا يصحُّ الابتداء به ، لو جعلناه مبتدأ؛ لعدم مسوغ؛ لأنه  
لا يجوز الاشتغال إلا حيث يجوز في ذلك الاسم الابتداء ، بأنَّ ثَمَّ صفة محدوفة ،  
تقديره : وقرآنًا أي قرآن ، بمعنى عظيم ، و « قَرَفْنَاهُ » على هذا : لا محل له؛  
بخلاف الأوجه المتقدمة؛ فإن محله النصب؛ لأنَّه نعتٌ لـ « قُرْآنًا » .  
وقرأ العامة « قَرَفْنَاهُ » بالتخفيف ، أي : بينا حلاله وحرامه ، أو فرقنا فيه بين  
الحق والباطل ، وقرأ عليُّ بن أبي طالب - كَرَّمَ اللهُ وجهه - وأبيُّ ، وعبد الله ،  
وابن عباس والشعبي ، وقتادة ، وحميدٌ في آخرين بالتشديد ، وفيه وجهان :  
أحدهما : أنَّ التضعيف فيه للتكثير ، أي : فرَّقنا آياته بين أمرٍ ونهيٍّ ، وحكمٍ  
وأحكامٍ ، ومواعظٍ وأمثالٍ ، وقصصٍ وأخبارٍ ماضيةٍ ومستقبليةٍ .  
والثاني : أنه دالٌّ على التفريق والتنجيم .  
قال الزمخشريُّ : « وعن ابن عباس : أنه قرأ مشدداً ، وقال : لم ينزل في  
يومين ، ولا في ثلاثة ، بل كان بين أوله وآخره عشرون سنة ، يعني أنَّ « فرق  
» بالتخفيف يدل على فصل متقارب » .  
قال أبو حيان : « وقال بعضٌ من أختار ذلك - يعني التنجيم - لم ينزل في يوم ،  
ولا يومين ، ولا شهرٍ ، ولا شهرين ، ولا سنة ، ولا سنتين؛ قال ابن عباس : كان  
بين أوله ، وآخره عشرون سنة ، كذا قال الزمخشريُّ ، عن ابن عباس » .  
قال شهاب الدين : ظاهر هذا : أنَّ القول بالتنجيم : ليس مروياً عن ابن عباس  
، ولا سيما وقد فصل قوله « قَالَ ابن عَبَّاسٍ » من قوله « وَقَالَ بعضٌ من  
أختار ذلك » ، ومقصوده أنه لم يسنده لابن عباس؛ لئتمَّ له الردُّ على  
الزمخشري في أنَّ « فَعَلَ » بالتشديد لا يدلُّ على التفريق ، وقد تقدم له معه  
هذا المبحث أوَّل هذا الموضوع .

(10/398)

قال ابن الخطيب : والاختيار عند الأئمة : « قَرَفْنَاهُ » بالتخفيف ، وفسَّره أبو  
عمرو : بيَّناه .  
قال أبو عبيدة : التخفيف أعجبٌ عليَّ؛ لأنَّ معناه : بيَّناه ، ومن قرأ بالتشديد ،  
لم يكن له معنى إلا أنه أنزل متفرِّقاً ، [ فالتفرُّق ] يتضمَّن التبيين ، ويؤكد ما  
رواه ثعلبٌ عن ابن الأعرابيِّ أنه قال : قَرَفْتُ ، أو أَفَرَقْتُ بين الكلام ، وفَرَّقْتُ  
بين الأجسام؛ وبدلَّ عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « البَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ ، مَا لَمْ  
يَتَفَرَّقَا » ولم يقل : « يَفْتَرِقَا » .  
فصل في نزول القرآن مفترقاً  
قال ابن الخطيب : إنَّ القوم قالوا : هَبْ أَنَّ هذا القرآن معجز ، إلا أنه بتقدير

أن يكون الأمر كذلك ، فكان من الواجب أن ينزله الله عليك دفعة واحدة؛  
ليظهر فيه وجه الإعجاز؛ فجعلوا إتيان الرسول به مفترقاً شبيهاً في أنه يتفكر  
في فصل فصل ، ويقرؤه عليهم ، فأجاب الله عن ذلك أنه إنما فرقه ليكون  
حفظه أسهل؛ ولتكون الإحاطة والوقوف على دلائله ، وحقائقه ، ودقائقه أكمل

قال سعيد بن جبير : نزل القرآن كله في ليلة القدر من السماء العليا إلي  
السماء السفلى ، ثم فصل في السنين التي نزل فيها ، ومعنى الآية : قطعناه  
آية آية ، وسورة وسورة .

قوله : « لَتَقْرَأَهُ » متعلق ب « قَرَفْنَاهُ » ، وقوله « عَلَى مُكِّثٍ » فيه ثلاثة  
أوجه :

الأول : أنه متعلق بمحذوف ، على أنه حالٌ من الفاعل ، أو المفعول في «  
لَتَقْرَأَهُ » ، أي : متمهلاً مترسلاً .

الثاني : أنه بدلٌ من « عَلَى النَّاسِ » قاله الحوفيُّ ، وهو وهمٌ؛ لأنَّ قوله « عَلَى  
مُكِّثٍ » من صفات القارئ ، أو المقرؤ من وجهة المعنى ، لا من صفات  
الناس؛ حتى يكون بدلاً منهم .

الثالث : أنه متعلق ب « قَرَفْنَاهُ » .

قال ابو حيان : « والظاهر تعلق « عَلَى مُكِّثٍ » بقوله « لَتَقْرَأَهُ » ، ولا يبالى  
بكون الفعل يتعلق به حرفاً جر من جنس واحد؛ لأنه اختلف معنى الحرفين؛ لأنَّ  
الأول في موضع المفعول به ، والثاني في موضع الحال ، أي : متمهلاً مترسلاً  
» .

قال شهاب الدين : قوله أولاً : إنه متعلق بقوله « لَتَقْرَأَهُ » : ينافي قوله في  
موضع الحال ، لأنه متى كان حالاً ، تعلق بمحذوف ، لا يقال : أراد التعلق  
المعنوي ، لا الصناعي؛ لأنه قال : ولا يبالى بكون الفعل يتعلق به حرفاً جر من  
جنس واحد ، وهذا تفسير إعراب ، لا تفسير معنى .

والمُتَّ : التَّطاولُ في المدة ، وفيه ثلاثة لغات : الضمُّ ، والفتح - ونقل القراءة  
بهما الحوفيُّ ، وأبو البقاء - والكسر ، ولم يقرأ به فيما علمتُ ، وفي فعله الفتح  
والضمُّ وسيأتي بيانه ، إن شاء الله تعالى في التَّمَلِّ [ الآية : 22 ] ومعنى «  
عَلَى مُكِّثٍ » أي على تَوَدِّةٍ ، وترسُّل في ثلاثٍ وعشرين سنة { وَتَرَلَّئَهُ تَرْزِيلاً  
{ على الحدِّ المذكور .

(10/399)

قوله : { قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا } : يخاطب الذين اقترحوا تلك المعجزات  
العظيمة؛ على وجه التهديد والإنكار ، أي : الله تعالى ، أوضح البيئات والدلائل ،  
وأزاح الأعداء ، فاختاروا ما تريدون .

{ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ } أي : من قبل نزول القرآن ، قال مجاهد :  
هم ناسٌ من أهل الكتاب ، كانوا يطلبون الدين قبل مبعث النبي صلى الله عليه  
وسلم ثمَّ أسلموا بعد مبعثه؛ كزيد بن عمرو بن نفيل ، وسلمان الفارسي ، وأبي  
ذرٍّ ، وورقة بن نوفل ، وغيرهم .

{ إِذَا يَتْلَى عَلَيْهِمْ } يعني القرآن .

{ يَخْرُورُونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّداً } . يعني : يسقطون للأذقان ، قال ابن عباس : أراد  
به الوجوه .



قوله : { لِلأَذْقَانِ } : في اللام ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنها بمعنى « على » ، أي : على الأذقان؛ كقولهم : خَرَّ على وجهه .  
والثاني : أنها للاختصاص ، قال الزمخشري : فإن قيل : حرف الاستعلاء ظاهر  
المعنى ، إذا قلت : خَرَّ على وجهه ، وعلى ذقنه ، فما معنى اللام في « خَرَّ  
لذقنه ، ولو وجهه » ؟ قال : [ الطويل ]

3478- ... فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِّ  
قلت : معناه : جعل ذقنه ، ووجهه [ للخرور ] ، قال الزجاج : الذَّقْنُ : مجمع  
اللحيين ، وكلما ابتدئ الإنسان بالخرور إلى السجود ، فأقرب الأشياء من  
الجهة إلى الأرض الذَّقْنُ .  
وقيل : الأذقان اللحي؛ فإن الإنسان ، إذا بالغ في السجود ، والخضوع ، ربَّما  
مسح لحيته على التراب؛ فإنَّ اللحية يبالغ في تنظيفها ، فإذا عفرها بالتراب ،  
فقد أتى بغاية التعظيم [ للخرور ] .

واختصَّ به؛ لأنَّ اللام للاختصاص ، وقال أبو البقاء : « والثاني : هي متعلقة ب  
« يَخْرُونَ » ، واللام على بابها ، أي : مذنون للأذقان » .  
والأذقانُ : جمعُ ذقن ، وهو مجمعُ اللحيين؛ قال الشاعر : [ الطويل ]  
3479- فَخَرُّوا لِأَذْقَانِ الوُجُوهِ تَتَوَشَّهْمُ ... سِبَاعُ مِنَ الطَّيْرِ العَوَادِي وَتَنَيْفُ  
و « سُجِّدًا » حال ، وجَوَّزَ أبو البقاء في « لِلأَذْقَانِ » أن يكون حالاً ، قال : «  
أي : ساجدين للأذقان » وكأنه يعني به « لِلأَذْقَانِ » الثانية؛ لأنَّه يصير المعنى :  
ساجدين للأذقان سجداً؛ ولذلك قال : « والثالث : أنها - يعني اللام - [ بمعنى ]  
« على » ؛ فعلى هذا يكون حالاً من « يَبْكُونَ » ، و « يَبْكُونَ » حال » .  
فإن قيل : لم قيل : يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ سجداً ، ولم يقل يسجدون؟  
والجواب : أن المقصود من هذا اللفظ مسارعتهم إلى ذلك؛ حتى أنهم  
يسقطون .

ثم قال : { وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا } ، أي : كان قولهم  
في سجودهم : « سبحان ربنا » ، أي : ينزهونه ، ويعظمونه { إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا  
لَمَفْعُولًا } أي : بإنزال القرآن ، وبعث محمد - عليه الصلاة والسلام - وهذا يدل  
على أن هؤلاء كانوا من أهل الكتاب ، لأنَّ الوعد ببعثة محمد سبق في كتابهم ،  
وهم كانوا ينتظرون إنجاز ذلك الوعد ، ثم قال : { وَيَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ } .

(10/400)

والفائدة في هذا التكرير اختلاف الحالين ، وهما :  
خُرُورُهُمْ في حال كونهم باكين ، في حال استماع القرآن ، ويدلُّ عليه قوله :  
{ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا } .

وجاءت الحال الأولى اسماً؛ لدلالته على الاستقرار ، والثانية فعلاً؛ لدلالته على  
التجدد والحدوث .

ويجوز أن يكون القول دلالة على تكرر الفعل منهم .  
وقوله : « يَبْكُونَ » ، معناه : الحال ، { وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا } ، أي : تواضعاً .  
قوله : { وَيَزِيدُهُمْ } : فاعل « يزيدُ » : إِمَّا القرآن ، أو البكاء ، أو السُّجُودُ ، أو  
المتلُّو ، لدلالة قوله : « إِذَا يُتْلَى » .

قوله تعالى : { قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ } الآية .  
قال ابن عباس : سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ذات ليلة ،

فجعل يبكي ، ويقول في سجوده : ( يا الله ، يا رحمن ) . فقال أبو جهل : إن محمداً ينهانا عن آلهتنا ، وهو يدعو إلهين ، فأنزل الله هذه الآية ، ومعناه : أنهما اسمان لواحد ، [ أي : أي هذين الاسمين سميتم ، فله الأسماء الحسنی . قوله : { أَيَا مَا تَدْعُوا } : [ « أَيَّ » ] منصوب [ ب « تَدْعُوا » ] على المفعول به ، والمضاف إليه محذوف ، أي : أيَّ الاسمين ، و « تَدْعُوا » مجزوم بها ، فهي عاملة معمولة ، وكذلك الفعل ، والجواب الجملة الاسمية من قوله « فله الأسماء الحُسنى » . وقيل : هو محذوف ، تقديره : جاز ، ثم استأنف ، فقال : فله الأسماء الحسنی ، وليس بشيء .

والتنوين في « أَيَا » عوض من المضاف إليه ، وفي « ما » قولان : أحدهما : أنها مزبدة للتأكيد .

والثاني : أنها شرطية جمع بينهما؛ تأكيداً كما جمع بين حرفي الجر؛ للتأكيد ، وحسنه اختلاف اللفظ؛ كثوله : [ الطويل ]

3480- فَأُصْبِحَنَّ لَا يَسْأَلُنِي ... عَنْ مِمَّا بِهِ .....

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف « أَيَا مِنْ تَدْعُوا » ف قيل : « مَنْ » تحتمل الزيادة على رأي الكسائي؛ كقوله : [ الكامل ]

3481- يَا شَاهَ مِنْ قَنْصٍ لَمَنْ خَلَّتْ لَهُ .....

واحتمل أن تكون شرطية ، وجمع بينهما؛ تأكيداً لما تقدم ، و « تَدْعُوا » هنا يحتمل أن يكون من الدعاء ، وهو النداء ، فيتعدى لواحد ، وأن يكون بمعنى التسمية ، فيتعدى لاثنين ، إلى الأول بنفسه ، وإلى الثاني بحرف الجر ، ثم يتسع في الجر فيحذف؛ كثوله : [ الطويل ]

3482- دَعْنِي أَحَاهَا أُمَّ عَمْرٍو .....

والتقدير : قل : ادعوا معبودكم بالله ، أو بالرحمن ، بأيَّ الاسمين سميتموه ، وممن ذهب على كونها بمعنى « سَمَى » الزمخشريز ووقف الأخوان على طأياً « بإبدال التنوين ألفاً ، ولم يقفا على « مَا » ؛ تبيناً لانفصال « أَيَا » من « مَا » ، ووقف غيرهما على « مَا » ؛ لامتزاجها ب « أَيَّ » ؛ ولهذا فصل بها بين « أَيَّ » ، وبين ما أضيفت إليه في قوله تعالى { أَيَّمَا الأَجْلِينَ } [ القصص : 28 ] ، وقيل : « مَا » شرطية عند من وقف على « أَيَا » ، وجعل المعنى : أي الاسمين دعوتموه به ، جاز ، ثم استأنف « مَا تَدْعُوا » ، فله الأسماء الحسنی « ، يعني أن » ما « شرط ثان ، و « قَلَهُ الأَسْمَاءُ » جوابه ، وجواب الأول مقدر ، وهذا مردودٌ بأن « مَا » لا تطلق على آحاد أولي العلم ، وبأن الشرط يقتضي عموماً ، ولا يصح هنا ، وبأن فيه حذف الشرط والجزاء معاً .

(10/401)

فصل

والمعنى : أَيَا ما تدعوا ، فهو حسن؛ لأنه إذا حسنت أسماؤه ، فقد حسن هذان الاسمان؛ لأنهما منها ، ومعنى حسن أسماء الله كونها مفيدة لمعاني التمجيد والتقدیس .

واحتج الجبائي بهذه الآية ، فقال : لو كان تعالى خالقاً للظلم ، والجور ، لصح أن يقال : يا ظالم ، حينئذٍ : يبطل ما ثبت بهذه الآية من كون أسمائه بأسرها حسنة .

والجواب : أتأ لا نسلّم أنه لو كان خالقاً لأفعال العباد ، لصحّ وصفه بأنّه ظالمٌ ،  
 وجائرٌ ، كما لا يلزم من كونه خالقاً للحركة والسكون ، والسواد ، والبياض أن  
 يقال : ما متحركٌ ، ويا ساكنٌ ، ويا أبيضٌ ، ويا أسودٌ .  
 فإن قيل : فيلزم أن يقال : يا خالق الظلم والجور .  
 تقولون : ذلك حقٌّ في نفس الأمر ، وإلّا الأدب أن يقال : يا خالق السموات  
 والأرض ، فكذا قولنا ها هنا .  
 ثمّ قال تعالى : { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا } .  
 وروى سعيد بن جبير ، عن ابن عبّاس في هذه الآية ، قال : كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلّم يرفعُ صوته بالقراءة ، فإذا سمعه المشركون سبّوا  
 القرآن ومن أنزله ، ومن جاء به ، فأنزل الله تعالى : { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ } ،  
 أي : بقراءتك ، أي : فيسمعك المشركون ؛ ليسبّوا القرآن ، ويسبّوا الله عدواً  
 بغير علم .  
 قوله : { وَلَا تُخَافِتْ بِهَا } فلا يسمعك أصحابك .  
 قوله : { وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا } .  
 روى أبو قتادة « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ بِاللَّيْلِ عَلَى دُورِ أَصْحَابِهِ ؛  
 فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَخْفِي صَوْتَهُ بِالْقِرَاءَةِ ، وَكَانَ عُمَرُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ ، فَلَمَّا جَاءَ النَّهَارُ ،  
 وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هِيَ لَكَ ، مَرَرْتُ بِكَ ،  
 وَأَنْتَ تَقْرَأُ ، وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ تَاجِيتٍ ، قَالَ :  
 قَارِعٌ قَلِيلًا ، وَقَالَ لِعُمَرَ : مَرَرْتُ بِكَ ، وَأَنْتَ تَقْرَأُ ، وَأَنْتَ تَرْفَعُ مِنْ صَوْتِكَ ،  
 فَقَالَ : إِنِّي أَوْقَطُ الْوَسْنَانَ ، وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ ، فَقَالَ : أَحْفِضْ قَلِيلًا » .  
 وقيل : المراد ( ولا تجهر بصلاتك كلها ) ، ولا تخافت بها كلها ( وابتغ بين ذلك  
 سبيلاً ) بأن تجهر بصلاة الليل ، وتخافت بصلاة النهار .  
 وقيل : الآية في الدعاء ، وهو قول أبي هريرة ، وعائشة ، والنخعي ، ومجاهد ،  
 ومكحول ، وروي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذه الآية ،  
 قال : إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ وَالْمَسَالَةِ .  
 قال عبد الله بن شدّادٍ : كان أعرابٌ من بني تميم ، إذا سلّم النبي صلى الله  
 عليه وسلم قالوا : اللهم ارزقنا مالاً وولداً يجهرون ، فأنزل الله هذه الآية :  
 { وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ } .

(10/402)

أي : لا ترفع صوتك بقراءتك ، ودعائك ، ولا تخافت بها .  
 والمُخَافِتَةُ : خفض الصوت والسكوت .  
 يقل : خفت صوته يخفته خفوتاً ، إذا ضعف وسكن ، وصوتٌ خفيٌّ ، أي :  
 خفيضٌ .  
 ومنه يقال للرجل ، إذا مات : قد خفت كلامه ، أي : انقطع كلامه ، وخفت  
 الرُّعُ ، إذا ذبل ، وخفت الرّجل بقراءته ، يتخافتُ بها ، إذا لم يبيّن قراءته برفع  
 الصوت ، وقد تخافت القوم ، إذا تساوروا بينهم .  
 فصل في المستحب في الدعاء  
 واعلم أن الجهر بالدعاء منهيٌّ عنه ، والمبالغة في الإسرار غير مطلوبة ،  
 والمستحب التوسط ، وهو أن يسمع نفسه ؛ كما روي عن ابن مسعود : أنه قال  
 : لم يتخافت من يسمع أذنيه .

واعلم أن العدل هو رعاية الوسط؛ كما مدح الله هذه الأمة بقوله : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا } [ البقرة : 143 ] .  
ومدح المؤمنين بقوله : { وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا } [ الفرقان : 67 ] .  
وأمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم فقال : { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ } [ الإسراء : 29 ] فكذا ههنا : نهى عن الطرفين ، وهما الجهر والمخافتة ، وأمر بالتوسط بينهما ، فقال : { وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا } .  
وقال بعضهم : الآية منسوخة بقوله - تعالى - : { ادعوا رَبَّكُمُ تَصَرُّعًا وَخُفْيَةً } [ الأعراف : 55 ] .  
وهو بعيد .  
واعلم أنه تعالى ، لما أمر بأن لا يذكر ، ولا ينادى ، إلا بأسمائه الحسنى ، علم كيفية التمجيد؛ فقال :  
{ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الذَّلِّ } .  
فذكر ثلاثة أنواع من صفات التنزيه والجلال :  
الأول : أنه لم يتخذ ولداً ، والسبب فيه وجوه :  
أولها : أن الولد هو الشيء المتولد من أجزاء ذلك الشيء ، فكل من له ولد ، فهو مركب من الأجزاء ، والمركب محدث ، والمحدث محتاج ؛ لا يقدر على كمال الإنعام ؛ فلا يستحق كمال الحمد .  
وثانيها : أن كل من له ولد ، فهو يمسك جميع النعم لولده ، فإذا يكن له ولد ، أفاض كل النعم على عبده .  
وثالثها : أن الولد هو الذي يقوم مقام الوالد بعد انقضائه ، فلو كان له ولد ، لكان منقضيأ فانياً ، ومن كان كذلك ، لم يقدر على كمال الإنعام في جميع الأوقات ؛ فوجب ألا يستحق الحمد على الإطلاق .  
وهذه الآية رد على اليهود في قولهم { عَزَّيْبُ ابن الله } [ التوبة : 30 ] ، ورد على النصارى في قولهم { المسيح ابن الله } [ التوبة : 30 ] وعلى مشركي العرب في قولهم : « الملائكة بنات الله » .  
والنوع الثاني من الصفات السلبية قوله : { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ } .  
والسبب في اعتبار هذه الصفة : أنه لو كان له شريك ، فلا يعرف كونه مستحقاً للحمد والشكر .  
والنوع الثالث : قوله : { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الذَّلِّ } .  
والسبب في اعتباره : أنه لو جاز عليه ولي من الذل ، لم يجب شكره ؛ لتجويز أن يكون غيره حمله على ذلك الإنعام .

(10/403)

أما إذا كان منزهاً عن الولد ، وعن الشريك ، وعن أن يكون له ولي يلي أمره ، كان مستوجباً لأعظم أنواع الحمد والشكر .  
قوله : { مِّنَ الذَّلِّ } : فيه ثلاثة أوجه :  
أحدها : أنها صفة لـ « ولي » ، والتقدير : ولي من أهل الذل ، والمراد بهم : اليهود والنصارى ؛ لأنهم أدل الناس .

والثاني : أنها تبعية .  
 الثالث : أنها للتعليل ، أي : من أجل الدَّلِّ ، وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشريُّ  
 فإنه قال : « وَلِيٌّ مِنَ الدَّلِّ : ناصر من الدَّلِّ ، ومانع له منه ؛ لاعتزازه به ، أو لم  
 يوالِ أحداً لأجل مذلة بي ؛ ليدفعها بموالاته » .  
 وقد تقدّم الفرق بين الدَّلِّ والدَّلِّ في أول هذه السورة [ الآية : 24 ] .  
 فصل في معنى قوله : { وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا }  
 معنى قوله : { وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا } ، أي : أن التمجيد يكون مقروناً بالتكبير ،  
 والمعنى : عظمه عن أن يكون له شريك ، أو وليُّ ؛ قال - عليه الصلاة والسلام -  
 « أَحَبُّ الكَلَامِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَرْبَعٌ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ،  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ » .

فصل  
 روى أبي بن كعب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ  
 سُورَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَفَرَّقَ قَلْبُهُ عِنْدَ ذِكْرِ الْوَالِدَيْنِ أُعْطِيَ فِي الْجَنَّةِ قِنْطَارَيْنِ  
 مِنَ الْأَجْرِ ، وَالْقِنْطَارُ أَلْفُ أَوْقِيَّةٍ ، وَمِائَتَا أَوْقِيَّةٍ ، كُلُّ أَوْقِيَّةٍ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا  
 . »

وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : قول العبد : « اللَّهُ أَكْبَرُ خَيْرٌ مِنَ  
 الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » وهذه الآية خاتمة التَّوراة .  
 وروى مطرفٌ ، عن عبد الله بن كعب ، قال : « افْتُتِحَتِ التَّورَةُ بِفَاتِحَةِ سُورَةِ  
 الْأَنْعَامِ ، وَخُتِمَتْ بِخَاتِمَةِ هَذِهِ السُّورَةِ » .  
 وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : كان النبيُّ صلى الله عليه  
 وسلم إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب ، علمه : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ  
 وَلِداً الْآيَةَ .  
 وقال عبد الحميد بن واصل : سَمِعْتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :  
 مَنْ قَرَأَ : { وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ } الْآيَةَ ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ الْأَرْضِ  
 وَالْجِبَالِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِيمَنْ رَعِمَ أَنْ لَهُ وَلِداً : { تَكَادُ السَّمَاوَاتُ  
 يَتَّقَطِرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا } [ مريم : 90 ] .

(10/404)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيَّ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا  
 شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا (2)  
 (2) مَا كُنَّ فِيهِ أَبَدًا (3)

قال ابن الخطيب : تقدم الكلام في الحمد ، والذي أقوله ها هنا : إن التسبيح  
 أينما جاء وإنما جاء مقدماً على التحميد؛ ألا ترى أنه يقال : « سبحان الله  
 والحمد لله » .  
 وإذا عرف هذا ، فنقول : إنه تعالى - جلَّ جلاله - ذكر التسبيح عندما أخبر أنه  
 أسرى بمحمد صلى الله عليه وسلم فقال : { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ }  
 [ الإسراء : 1 ] وذكر التحميد عندما ذكر إنزال الكتاب عليه فقال : { الْحَمْدُ  
 لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيَّ عَبْدِهِ الْكِتَابَ } .  
 ثم قال : والمشبهة استدلوا بلفظ الإسراء في السورة المتقدمة ولفظ الإنزال  
 في هذه السورة على أنه تعالى مختص بجهة فوق .

والجواب عنه مذكور في سورة الأعراف في تفسير قوله { ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ } [ الأعراف : 54 ] .  
واعلم : أنه تعالى أثني على نفسه بإنعامه على خلقه ، وخصَّ رسوله صلى الله عليه وسلم بالذكر؛ لأنَّ إنزال الكتاب القرآن عليه كان نعمةً عليه على الخصوص وعلى سائر الناس على العموم .  
أما كونه نعمة عليه؛ فلأنه تعالى أطلعه بواسطة هذا الكتاب الكريم على أسرار علم التوحيد والتَّزْيِيبِ وصفات الجلال وأحوال الملائكة وأحوال الأنبياء وأحوال القضاء والقدر ، وتعلق أحوال العالم السفليِّ بأحوال العالم العلوي ، وتعلق أحوال عالم الآخرة بعالم الدنيا ، وكيفية نزول القضاء من عالم الغيب ، وذلك من أعظم النعم ، وأمَّا كونه نعمة علينا؛ فلأنه مشتملٌ على التكليف والأحكام والوعد [ والوعيد ] والثواب والعقاب ، فكلُّ واحدٍ ينتفعُ به بمقدار طاقته وفهمه

قوله : { وَلَمْ يَجْعَلْ } : في هذه الجملة أوجهٌ ، أحدها : أنها معطوفة على الصلة قبلها . والثاني : أنها اعتراضية بين الحال وهي « قِيِّمًا » وبين صاحبها وهو « الكتاب » . والثالث : أنها حالٌ من « الكتاب » ، ويترتب على هذه الأوجه القول في « قِيِّمًا » .  
قوله : { قِيِّمًا } : فيه أوجه : الأول : أنه حال من « الكتاب » . والجملة من قوله « ولم يجعل » اعتراض بينهما . وقد منع الزمخشري ذلك فقال : « فإن قلت : بم انتصب « قِيِّمًا » ؟ قلت : الأحسن أن ينتصب بمضمَر ، ولم يجعل حالاً من « الكتاب » لأن قوله « ولم يجعل » معطوف على « أنزل » فهو داخلٌ في حيز الصلة ، فجاعله حالاً فاصلاً بين الحالِ وذِي الحالِ ببعض الصلة » ، وكذلك قال أبو البقاء . وجواب هذا ما تقدّم من أن الجملة اعتراضٌ لا معطوفة على الصلة .  
الثاني : أنه حالٌ من الهاءِ في « لهُ » . قال أبو البقاء : « والحالُ مؤكدة . وقيل : منتقلة » . قال شهاب الدين : القول بالانتقال لا يصحُّ .  
الثالث : أنه منصوب بفعلٍ مقدرٍ ، تقديره : جعله قِيِّمًا . قال الزمخشري : « تقديره : ولم يجعل له عوجاً ، جعله قِيِّمًا ، لأنه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة » .

(10/405)

قال : « فإن قلت : ما فائدة الجمع بين نفي العوج وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنى عن الآخر؟ . قلت : فائدته التأكيد فُرْبٌ هَسْتَقِيمٌ مشهودٌ له بالاستقامة ، ولا يخلو من أدنى عوج عند السَّيرِ والتَّصْفِيحِ » .  
الرابع : أنه حالٌ ثانية ، والجملة المنفِية قبله حالٌ أيضاً ، وتعدد الحال لذي حال واحد جائزٌ . والتقدير : أنزله غير جاعلٍ له عوجاً قِيِّمًا .  
والخامس : أنه حالٌ أيضاً ، ولكنه بدلٌ من الجملة قبله لأنها حال ، وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقديرٍ مفردٍ جائزٌ ، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قوله : « عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ » .  
والضمير في « لهُ » فيه وجهان ، أحدهما : أنه للكتاب ، وعليه التخارج المتقدمة . والثاني : أنه يعود على « عضبده » ، وليس بواضح .  
وقرأ العامة بتشديد الياء ، وأبانُ بن تغلب بفتحها خفيفة . وقد تقدّم القول فيها



ووقف حفص على تنوين « عَوْجًا » يبدله ألفاً ، ويسكت سكتة لطيفة من غير قطع نفس ، إشعاراً بأن « قِيَمًا » ليس متصلاً ب « عَوْجًا » ، وإنما هو من صفة الكتاب . وغيره لم يعبأ بهذا الوهم فلم يسكت اتكالا على فهم المعنى . قلت : قد يتأيد ما فعله حفص بما في بعض مصاحف الصحابة : « ولم يجعل له عَوْجًا ، لكن جعله قِيَمًا » . وبعض القراء يطلق فيقول : يقف على « عَوْجًا » ، ولم يقولوا : يبدل التنوين ألفاً ، فيحتمل ذلك ، وهو أقرب لغرضه فيما ذكرت . ونقل أبو شامة عن ابن غلبون وأبي علي الأهوازي ، يعني الإطلاق . ثم قال : « وفي ذلك نظرٌ - أي في إبدال التنوين ألفاً - فإنه لو وقف على التنوين لكان أدل على غرضه ، وهو أنه واقف بنية الوصل » . انتهى . وقال الأهوازي : « ليس هو وقفاً مختاراً ، لأن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، معناه : أنزل على عبده الكتاب قِيَمًا ولم يجعل له عَوْجًا » . قال شهاب الدين : دعوى التقديم والتأخير وإن كان قال به غيره كالبعوي والواحدي وغيرهما إلا أنها مردودة لأنها على خلاف الأصل ، وقد تقدم تحقيقه . وفعل حفص في مواضع من القرآن مثل فعله هنا من سكتة لطيفة نافية لوهم محل . فمنها : أنه كان يقف على « مَرْقِدْنَا » ، ويبتدئ : { هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ } [ يس : 52 ] . قال : لئلا يتوهم أن « هذا » صفة ل « مَرْقِدْنَا » فالوقف يبين أن كلام الكفار انقضى ، ثم ابتدئ بكلام غيرهم . قيل : هم الملائكة . وقيل : المؤمنون . وسيأتي في يس ما يقتضي أن يكون « هذا » صفة ل « مَرْقِدْنَا » فيفوئ ذلك . ومنها : { وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ } [ القيامة : 27 ] . كان يقف على نون « مَنْ » ويبتدئ « راقٍ » قال : « لئلا يتوهم أنها كلمة واحدة على فعال اسم فاعل للمبالغة من مَرَّقَ يَمَرِّقُ فهو مَرَّاقٍ » .

(10/406)

ومنها : { بَلْ رَانَ } [ المطففين : 14 ] كان يقف على لام بل ، ويبتدئ « ران » لما تقدم . قال المهدوي : « وكان يلزم حفصاً مثل ذلك ، فيما شاكل هذه المواضع ، وهو لا يفعله ، فلم يكن لقراءته وجهٌ من الاحتجاج إلا اتباع الأثر في الرواية » . قال أبو شامة : « أولي من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليها : { وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا } [ يونس : 65 ] ، ينبغي الوقف على « قَوْلُهُمْ » لئلا يتوهم أن ما بعده هو المقول » ، وكذا { أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ } [ غافر : 6 ، 7 ] ينبغي أن يعتنى بالوقف على « النَّارِ » لئلا تتوهم الصفة . قال شهاب الدين : وتوهم هذه الأشياء من أبعد البعيد . وقال أبو شامة أيضاً : ولو لزم الوقف على اللام والنون ليطهرا للزم ذلك في كل مدغم . يعني في « بل ران » وفي « مَنْ راقٍ » .

فصل

المعنى : ولم يجعل له عَوْجًا [ قِيَمًا ] ، أي مختلفاً . قال تعالى : { وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا } [ النساء : 82 ] .

قال أهل اللغة : العوج في المعاني كالعوج في الأعيان ، فالمراد منه نفى التناقض .

وقيل : معناه لم يجعله مخلوقاً .

روي عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : { قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ } [ الزمر : 28 ] أي غير مخلوق .

وقوله : « قيماً » فيما نقل عن ابن عباس أنه قال : يريد مستقيماً [ قال ابن الخطيب : ] وهذا عندي مشكل ؛ لأنه لا معنى لنفي الاعوجاج إلا حصول الاستقامة ، فتفسير القِيم بالمستقيم يوجب التكرار ، بل الحق أن يقال : المراد من كونه قيماً سبباً لهداية الخلق ، وأنه يجري بحذو من يكون قيماً للأطفال ، فالأرواح البشرية كالأطفال ، والقرآن كالقِيم المشفق القيم بمصالحهم .

قوله : « لِيُنذِرَ » في هذه اللام وجهان ، أظهرهما : أنها متعلقة ب « قيماً » قاله الحوفي . والثاني : - وهو الظاهر - أنها تتعلق ب « أنزل » . وفاعل « لِيُنذِرَ » يجوز أن يكون « الكتاب » وأن يكون الله ، وأن يكون الرسول . و « أَنْذَرَ » يتعدى لاثنتين : { إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا } [ النبا : 40 ] { قُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً } [ فصلت : 13 ] . ومفعوله الأول محذوف ، يقدره الزمخشري : « لِيُنذِرَ الذين كفروا » ، وغيره : « لِيُنذِرَ العباد » ، أو « لِيُنذِرَكم » ، أو لينذر العالم . وتقديره أحسن لأنه مقابل لقوله « وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ » ، وهم ضدُّهم .

وكما حذف المنذر وأتى بالمنذر به هنا ، حذف المنذر به وأتى بالمنذر في قوله { وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا } [ الكهف : 4 ] فحذف الأول من الأول لدلالة ما في الثاني عليه ، وحذف الثاني من الثاني لدلالة ما في الأول عليه ، وهو في غاية البلاغة ، ولما لم تتكرر البشارة ذكر مفعولها فقال : { وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا } .

(10/407)

قوله : { مِّن لَّدُنْهُ } قرأ أبو بكر عن عاصم بسكون الدال مشممة الضم وكسر النون والهاء موصلة بياء ، فيقرأ « مِنْ لَّدُنْهِ » والباقون يضمون الدال ، ويسكنون النون و يضمون الهاء ، وهم على قواعدهم فيها : فابن كثير يصلها بواو نحو : منهو وعنهو ، وغيره لا يصلها بشيء . وجه أبي بكر : أنه سكن الدال تخفيفاً كتسكين عين « عَصْد » فالنون ساكنة ، فالتقى ساكنان فكسر النون لالتقاء الساكنين ، وكان حقه أن يكسر الأول على القاعدة المعروفة إلا أنه يلزم منه العود إلى ما فر منه ، وسيأتي لتحقيق هذا بيان في قوله تعالى : { وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَنْتَهِي } [ النور : 52 ] في سورة النور ، لما كسر النون إتباعاً على قاعدته ووصلها بياء . وأشم الدال إشارة إلى أصلها في الحركة .

والإشمام هنا عبارة عن ضم الشفتين من غير نطق ، ولهذا يختص به البصير دون الأعمى ، هكذا قرر القراءة وفيه نظر ؛ لأن الإشمام المشار إليه إنما يتحقق عند الوقف على آخر الكلمة فلا يليق إلا بأن يكون إشارة إلى حركة الحرف الآخر المرفوع إذا وقف عليه نحو : « جاء الرجل » ، وهكذا قدره النحويون . وأما كونه يؤتى به في وسط الكلمة فلا يتصور إلا أن يقفالمتكلم

على ذلك الساكن ثم ينطق ب « ياء » الكلمة . وإذا جرّبت نطقك في هذا الحرف الكريم وجدت الأمر كذلك ، لا ينطقُ به بالدال الساكنة مشيراً إلى ضمها إلا حتى يقف عليها ، ثم يأتي ب « ياء » في الكلمة .  
 فإن قلت : إنّما أتى بالإشارة إلى الضمة بعد فراغي من الكلمة بأسرها . قيل لك : فأتت الدلالة على تعيين ذلك الحرف المشار إلى حركته .  
 فالجواب عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يصلح أن يشار إلى حركته وهو الدال . وقد تقدّم في « يوسف » أن الإشمام في { لَا تَأْمَنَّا } [ يوسف : 11 ] إذا فسّرناه بالإشارة إلى الضمة : منهم من يفعله قبل كمال الإدغام ، ومنهم من يفعله بعده ، وهذا نظيره . وتقدّم أن الإشمام يقع بإزاء معانٍ أربعةٍ تقدّم تحقيقها .

و « مِنْ لُدْنِهِ » متعلق ب « لِيُنذِرَ » . ويجوز تعلقه بمحذوفٍ نعتاً ل « بَأْسًا » ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في « شديداً » .  
 والبأس مأخوذ من قوله : { بَعْدَابٍ بَيِّسٍ } [ الأعراف : 165 ] و { مِّن لَّدُنْهُ } أي : صادراً من عنده .

فصل

قال الزجاج : وفي « لُدْنِ » لغات يقال : لَدُ ، وَلُدْنُ ، وَلَدَى بمعنى واحد ، وهي لا تتمكن ممكن « عند » ؛ لأنك تقول هذا القول الصواب عندي ، ولا يقال : صوابٌ لدي ، ويقال : عندي مالٌ عظيمٌ ، [ والمال ] غائب عنك ، ولدي لما يليك لا غير .

(10/408)

وقرئ « وَيُبَشِّرُ » بالرفع على الاستئناف . والمراد بالأجر الحسن الجنة . قوله : { مَّا كَيْتِبَ } : حالٌ : إمّا من الضمير المجرور في « لَهُمْ » ، أو المرفوع المستتر فيه ، أو من « أَجْرًا » لتخصّصه بالصفة ، غلاً أن هذا لا يجيء إلا على رأي الكوفيين . فإنهم لا يشترطون بروز الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له إذا أمن اللبس ، ولو كان حالاً منه عند البصريين لقال : ما كتبتهم فيه . ويجوز على رأي الكوفيين أن يكون صفة ثانية ل « أَجْرًا » . قال أبو البقاء : وقيل : هو صفة ل « أَجْرًا » ، والعائد الهاء في « فيه » . ولم يتعرّض لبروز الضمير ولا لعدمه بالنسبة إلى المذهبيين .  
 و « أبدأ » منصوبٌ على الظرف ب « مَّا كَيْتِبَ » .

فصل

اعلم أنّ المقصود من إرسال الرسل إنذارُ المذنبين وبشارة المطيعين ، ولَمَّا كان دفع الضرر أهمّ عند ذوي العقول من إيصال النفع ، لا جرم قدّم الإنذار في اللفظ .

قال الزمخشريُّ : قرئ « وَيُبَشِّرُ » بالتخفيف والتثقيل و { مَّا كَيْتِبَ فِيهِ أَبَدًا } بمعنى خالدين .

فصل

قال القاضي : دلت الآية على صحّة قوله في مسائل :  
 أحدها : أنّ القرن مخلوقٌ وبيانه من وجوه :  
 الأول : أنه تعالى وصفه بالإنزال والنزول ، وذلك من صفات المحدثات ، فإنّ القديم لا يجوز عليه التغيير .

والثاني : أَنَّهُ وصفه بكونه كتاباً ، و الكتب هو الجمع ، وسمِّي كتاباً لكونه مجموعاً من الحروف والكلمات ، وما صحَّ فيه [ من ] التركيب والتأليف فهو محدثٌ .

الثالث : أَنَّهُ تعالى أثبت الحمد لنفسه ، على إنزال الكتاب ، والحمد إِنَّمَا يستحقُّ على النعمة ، والنعمة محدثة [ مخلوقة ] .  
الرابع : أَنَّهُ وصفهُ بأنه غير معوجِّ وبأنه مستقيمٌ ، والقديم لا يمكن وصفه بذلك ، فثبت أَنَّهُ محدثٌ مخلوقٌ .  
وثانيها : خلق الأعمال؛ فَإِنَّ هذه الآية تدلُّ على قولنا في هذه المسألة من وجوه :

الأول : نفس الأمر بالحمد؛ لأنَّه لو لم يكن للعبد فعلٌ لم ينتفع بالكتاب ، إذ الانتفاع به إِنَّمَا يحصل إذا قدر أن يفعل ما دلَّ الكتاب على أنه يجب فعله ، ويترك ما دلَّ الكتاب على أنه يجب تركه ، وهذا إِنَّمَا كان يعقل لو كان مستقلاً بنفسه .

أمَّا إذا لم يكن مستقلاً بنفسه لم يكن لعوج الكتاب أثرٌ في اعوجاج فعله ، ولم يكن لكون الكتاب « قِيَّماً » أمرٌ في استقامة فعله كان العبد قادراً على الفعل مختاراً فيه .

والثاني : أَنَّهُ تعالى لو أنزل بعض الكتاب ليكون سبباً لكفر البعض ، وأنزل الباقي ليؤمن البعض الآخر ، فمن أين أن ذلك الكتاب قيمٌ لا عوج فيه؟ لأنه لو كان فيه عوجٌ لما زاد على ذلك .

والثالث : قوله : « لِيُنذِرَ » وفيه دلالة على أَنَّهُ تعالى أراد منه صلى الله عليه وسلم إنذار الكلِّ وتبشير الكلِّ ، وبتقدير أن يكون خالق الكفر والإيمان هو الله تعالى لم يبق للإنذار والتبشير فائدة؛ لأنَّه تعالى إذا خلق الإيمان حصل شاء العبد أو لم يشأ ، وإذا خلق الكفر [ حصل ] شاء العبد أو لم يشأ ، فيصيِّر الإنذار والتبشير على الكفر والإيمان جارياً مجرى الإنذار والتبشير على كونه طوبلاً وقصيراً وأبيض وأسود ممَّا لا قدرة للعبد عليه .

(10/409)

---

الرابع : وصفه المفسرون بأنَّ المؤمنين يعملون الصالحاتِ فَإِنَّ كان خلقاً لله تعالى ، فلا علم لهم به البتة .

الخامس : إيجابه لهم الأجر الحسن على ما علموا؛ فَإِنَّ الله تعالى قادرٌ بخلق ذلك فيهم ، فلا إيجاب ولا استحقاق .

المسألة الثالثة : دلت الآية على أَنَّهُ تعالى يفعل أفعاله لأغراض صحيحة ، وذلك يبطل قول من يقول : إِنَّ فعله غيرٌ مُعلِّلٍ بالعرض .

فصل

واعلم أن هذه الكلمات قد تكررت في هذا الكتاب فلا فائدة في الإعادة .

(10/410)

---

وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا (4) مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (5)

اعلم أنّ قوله : { وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا } معطوف على قوله :  
 { لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّمَّنْ لَدُنْهُ } [ الكهف : 2 ] ، والمعطوف يجب كونه مغايراً  
 للمعطوف عليه ، فالأول عام في حقِّ كلِّ من استحقَّ العذاب ، والثاني خاصٌّ  
 بمن قال : إنّ الله اتَّخَذَ وَلَدًا ، والقرآن جارٍ بانه إذا ذكر الله قضية كلية عطف  
 عليها بعض جزئياتها؛ تنبيهاً على كون ذلك ألبعض المعطوف أعظم جزئيات  
 ذلك الكلي [ أيضاً ] ، كقوله تعالى : { وَمَلَأْنَاهُ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ }  
 [ البقرة : 98 ] فكذاها هنا يدل على أن أعظم أنواع الكفر والمعصية إثبات  
 الولد لله تعالى .

فصل

واعلم أنّ المثبتين لله تعالى الولد ثلاث طوائف :  
 الأولى : كفار العرب الذين قالوا : الملائكة بناتُ الله .  
 الثانية : النصارى قالوا : المسيحُ ابنُ الله .  
 الثالثة : اليهود ، [ حيث ] قالوا : العزيزُ ابنُ الله .  
 واعلم أنّ إثبات الولد لله كفرٌ عظيمٌ ، وتقدّم الكلام على ذلك في سورة الأنعام  
 في قوله : { وَحَرَّفُوا لَهٗ بَيِّنَاتٍ وَيَتَّبِعِ عِلْمَ } [ الأنعام : 100 ] وسيأتي  
 تمامه - إن شاء الله تعالى - في سورة مريم؛ لأنَّه تعالى أنكر على القائلين  
 بإثبات الولد من وجهين :

الأول : قوله : { مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ } .  
 فإن قيل : اتَّخَذَ اللهُ تعالى الولد محالٌ في نفسه ، فكيف قيل : { مَا لَهُمْ بِذَلِكَ  
 مِنْ عِلْمٍ } [ الزخرف : 20 ] ؟ .  
 فالجوابُ أنّ انتفاء العلم بالشيء قد يكون للجهل بالطريق الموصل إليه؛ وقد  
 يكون لأنَّه في نفسه محالٌ ، لا يمكن تعلق العلم به ، ونظيره قوله : { وَمَنْ  
 يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ } [ المؤمنون : 117 ] .

فصل

تمسك نفاة القياس بهذه الآية ، فقالوا : دلَّت هذه الآية على أن القول في  
 الدِّينِ بغير علمٍ باطلٌ ، والقول بالقياس الظنيِّ قول في الدِّينِ بغير علمٍ ،  
 فيكون باطلاً .  
 وجوابه تقدم عند قوله : { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } [ الإسراء : 36 ] .  
 وقوله : { وَلَا لِآبَائِهِمْ } أي أحداً من أسلافهم ، وهذه مبالغة في كون تلك  
 المقالة فاسدة باطلاً جدّاً .  
 قوله : { مَا لَهُمْ بِهِ } : أي : بالولد ، أو باتخاذهِ ، أو بالقول المدلول عليه ب «  
 اتَّخَذَ » وب « قَالُوا » ، وبالله .

وهذه الجملة المنفية فيها ثلاثة أوجه :  
 أظهرها : أنها مستأنفة ، سيقت للإخبار بذلك .  
 والثاني : أنها صفة للولد ، قاله المهدويُّ ، وردَّه ابن عطية : بأنه لا يصفه بذلك  
 إلا القائلون ، وهم لم يقصدوا وصفه بذلك .  
 الثالث : أنها حالٌ من فاعل « قَالُوا » ، أي : قالوه جاهلين .  
 و « مِنْ عِلْمٍ » يجوز أن يكون فاعلاً ، وأن يكون مبتدأ ، والجارُّ هو الرفع  
 لاعتماده أو الخبر ، و « مِنْ » مزيدة على كلا القولين .  
 قوله : « كَبُرَتْ كَلِمَةٌ » في فاعل « كَبُرَتْ » وجهان :  
 أحدهما : أنه مضمَّرٌ عائد على مقالتهم المفهومة من قوله : { قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ  
 } أي : كبر مقالهم ، و « كَلِمَةٌ » نصب على التمييز ، ومعنى الكلام على  
 التعجب ، أي : ما أكبرها كلمة ، و « تَخْرُجُ » الجملة صفة ل « كَلِمَةٌ » ويؤذنُّ

باستعظامها لأنَّ بعض ما يهجس في خاطر لا يجسر الإنسان على إظهاره باللفظ .

(10/411)

والثاني : أن الفاعل مضمَر مفسر بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز ، ومعناها الذمُّ؛ كـ « يَنْسَ رجلاً » فعلى هذا : المخصوصُ بالذمِّ محذوف ، تقديره : كبرت هي الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاء . وقرأ العامة « كلمة » بالنصب ، وفيها وجهان :  
النصبُ على التمييز تقديره كبرت الكلمة .  
قال الواحديُّ : ومعني التمييز : أتت إذا قلت : كبرت المقالة أو الكلمة ، جاز أن يتوهم أنَّها كبرت كذباً ، أو جهلاً ، أو افتراءً ، فلما قلت : « كَلِمَةٌ » فقد ميَّزتها من محتملاتها ، فانتصبت على التَّمييز ، والتقدير : كبرت الكلمة كلمة ، فحصل فيه الإضمار .

وأما من رفع « كلمة » فلا يضمَر شيئاً .  
قال النحويُّون : النصب أقوى وأبلغ .  
وقد تقدَّم تحقيقه في الوجهين السابقين .  
والثاني : النصب على الحال ، وليس بظاهر وقيل : نصباً على حذف حرف الجرِّ ، والتقدير : « مِنْ كَلِمَةٍ » فحذف « مِنْ » فانتصب .  
قوله : « تَخْرُجُ » في الجملة وجهان :  
أحدهما : هي صفة لكلمة .  
والثاني : أنها صفة للمخصوص بالذمِّ المقدر ، تقديره : كبرت كلمة خارجة كلمة .

وقرأ الحسن ، وابن محيَّصن ، وابن يعمر ، وابن كثير - في رواية القوَّاس عنه - « كَلِمَةٌ » بالرفع على الفاعلية ، و « تَخْرُجُ » صفة لها أيضاً ، وقرئ « كَبُرَتْ » بسكون الباء ، وهي لغة تميم .  
قوله : « كَذِباً » فيه وجهان :  
أحدهما : هو مفعولٌ به ؛ لأنه يتضمَّن معنى جملة .  
والثاني : هو نعت مصدر محذوف ، أي : قولاً كذباً .  
فصل في المراد من الكلمة

المراد من هذه الكلمة هو قولهم : { اتَّخَذَ اللهُ وَدّاً } فصارت مضمرة في « كَبُرَتْ » ، وسمَّيت : « كلمة » كما يسمُّون القصيدة كلمة .  
وقوله : { تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ } أي : هذا الذي يقولونه ، لا يحكم به عقلهم وفكرهم البتَّة ؛ لكنه في غاية الفساد والبطلان ، فكأنَّه يجري على لسانهم على سبيل التقليد { إن يَقُولُونَ } ، أي : ما يقولون إلا كذباً .  
واختلف النَّاسُ في حقيقة الكذب ، فقيل : هو الخبر الذي لا يطابقُ المخبر عنه .

وقيل : قال بعضهم : يشترط علم قائله بأنَّه غير مطابق .  
قال ابن الخطيب : وهذا القيد عندنا باطلٌ ؛ لأنَّه تعالى وَصَفَ قولهم بإثبات الولد لله بكونه كذباً مع أن الكثير منهم يقول ذلك ، ولا يعلم كونه كذباً باطلاً ، فعلمنا أن كلَّ خبر لا يطابقُ المخبر عنه ، فهو كذبٌ ، سواء علم القائل بكونه كذباً ، أو لم يعلم .



ويمكن أن يجاب بأنَّ الله تعالى ، إنما وصف علماءهم المحرِّفين للكلم عن مواضعه ، ودخل المقلِّدون على سبيل التَّبَع عليه .

فصل في الرد على النُّظام  
احتجَّ النُّظام على أنَّ الكلام جسمٌ بهذه الآية ، قال : لأنَّه تعالى وصف الكلمة بأنَّها تخرجُ من أفواههم ، والخروجُ عبارة عن الحركة ، والحركة لا تصحُّ إلاَّ على الأجسام ، وأجيب : بأنَّ الحروف والأصوات إنما تحدث بسبب خروج النفس من الحلق ، فلما كان خروج النَّفس سبباً لحدوث الكلمة ، أطلق لفظ الخروج على الكلمة .

(10/412)

فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِدَا الْحَدِيثِ آسَفًا (6)

والمقصود منه أنَّه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يعظم حزنك وأسفك؛ بسبب كفرهم ، فإنَّنا بعثناك منذراً ومبشِّراً ، فأما تحصيلُ الإيمان في قلوبهم ، فلا قدرة لك عليه ، والغرض منه تسلية الرَّسُول صلى الله عليه وسلم .

ومعنى : « بَاخِعٌ نَفْسِكَ » أي : قاتلٌ نفسك .  
قال اللَّيْثُ : بخع الرَّجُلُ نفيه إذا قتلها غيظاً من شدَّة وجده ، والفاء في قوله : ( فَلَعَلَّكَ ) قيل : جواب الشرط ، وهو قوله : { إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا } قدم عليه ، ومعناه التأخير .

وقال الجِّمهور : جواب الشرط محذوف لدلالة قوله : « فَلَعَلَّكَ » .  
و « لَعَلَّكَ » قيل : للإشفاق على بابها . وقيل : للاستفهام ، وهو رأيُ الكوفيِّين .  
وقيل : للنهي ، أي : لا تَبَخَّعْ .  
والبَخُّعُ : الإهلاك ، يقال : بَخَّعَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ يَبَخِّعُهَا بَخْعًا وَبُخُوعًا ، أهلكتها وجداً .  
قال ذو الرِّمَّة : [ الطويل ]

3483- ألا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسُهُ ... لِشَيْءٍ تَحْتَهُ عَن يَدِيهِ المَقَادِرُ  
يريد : نَحَّتْه بالتشديد ، فخفف ، قال الأصمعي : كان ينشده : « الوَجْدُ »  
بالنصب على المفعول له ، وأبو عبيدة رواه بالرَّفْع على الفاعلية ب « البَاخِعِ »

«  
وقيل : البَخُّعُ : أن تضعفَ الأرضَ بالزِّراعة ، قاله الكسائي ، وقيل : هو جهدُ الأرض وعلى هذا معنى « بَاخِعٌ نَفْسِكَ » أي ناهكها وجاهدها؛ حتَّى تهلكها ،  
وقيل : هو جهد الأرض في حديث عائشة - رضي اله عنها - عن عمر : « بَخَّعَ الأرض » تعني جهدها؛ حتَّى أخذ ما فيها من أموال ملوكها ، وهذا استعارة ، ولم يفسِّره الزمخشري هنا بغير القتل والإهلاك ، وقال في سورة الشعراء : «  
البَخُّعُ » : أن يبلِّغَ بالدَّيْحِ البِخَّاعَ بالبَاء وهو عرقٌ مستبطن الفقار ، وذلك أقصى حدِّ الذابح . قال شهاب الدين : وسمعت شيخنا علاء الدين القونِيَّ يقول : «  
تَبَّعْتُ كُتُبَ الطَّبِّ والتَّشْرِيحِ ، فلم أجد لهذا أصلاً » .

فصل

يحتمل أنه لما ذكروه ، سمَّوه باسم آخر؛ لكونه أشهر فميا بينهم .  
وقال الرَّاعِبُ : « البَخُّعُ : قتلُ النفسِ غمًّا » ثم قال : « وَبَخَّعَ فلانٌ بالطاعة ،  
وبما عليه من الحق : إذا أقَرَّ به ، وأذعن مع كراهةٍ شديدةٍ ، تجري مجرى بخعِ

نفسه في شدته .  
 قوله : « عَلَى آثَارِهِمْ » متعلق بـ « بَاخِعٌ » أي : من بعد هلاكهم .  
 يقال : مات فلانٌ على أثر فلانٍ ، أي بعده ، وأصل هذا أن الإنسان ، إذا مات ، بقيت علاماته ، وآثاره بعد موته مدّة ، ثمّ إنّها تنمحي وتبطل بالكلية ، فإذا كان موته قريباً من [ موت ] الأول ، كان موته حاصلًا حال بقاء آثار الأول ، فصحّ أن يقال : مات فلانٌ على أثر فلانٍ .  
 قوله : { إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ } يعني القرآن .  
 قال القاضي : وهذا يقتضي وصف القرآن بأنه حديثٌ ، وذلك يدلُّ على فساد قول من يقول : إنه قديمٌ .

(10/413)

وأجيب بأنه محمول على الألفاظ ، وهي حادثة .  
 قوله : { إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا } : قرأ العامة بكسر « إِنْ » على أنها شرطية ، والجواب محذوفٌ عند الجمهور؛ لدلالة قوله : « قَلْعَكَ » ، وعند غيرهم هو جوابٌ متقدّم ، وقرئ : « أَنْ لَمْ » بالفتح؛ على حذف الجار ، أي : لأنّ لم يؤمنوا .  
 وقرئ « بَاخِعٌ نَفْسِكَ » بالإضافة ، والأصل النصبُ ، وقال الزمخشري « وقرئ طَبَاخِعٌ نَفْسِكَ » على الأصل ، وعلى الإضافة . أي : قاتلها ومهلكها ، وهو للاستقبال فيمن قرأ « إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا » ، وللمضى فيمن قرأ « إِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا » بمعنى : لأنّ لم تؤمنوا « يعني أنّ باخعاً للاستقبال في قراءة كسر » إِنْ » فإنها شرطية ، وللمضى في قراءة فتحها ، وذلك لا يأتي إلا في قراءة الإضافة؛ إذ لا يتصوّر المضى مع النصب عند البصريين ، وعلى هذا يلزم ألا يقرأ بالفتح ، إلا من قرأ بإضافة « بَاخِعٌ » ، ويحتاج في ذلك إلى نقل وتوقيف .  
 قوله : « أَسْفًا » يجوز أن يكون مفعولاً من أجله ، والعامل فيه « بَاخِعٌ » وأن يكون مصدرًا في موضع الحال من الضمير في « بَاخِعٌ » .  
 والأسف : الحزن ، وقيل : الغضب ، وقد تقدّم في الأعراف عند قوله : { عَصَبَانَ أَسْفًا } [ الأعراف : 150 ] وفي يوسف عند قوله : { يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَتْ } [ يوسف : 84 ] .

(10/414)

إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِيَتَلَوْهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا (7) وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا (8)

قوله : { إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا } الآية .  
 قال القاضي : وجه التّظلم كأنه يقول : يا محمد ، إنّني خلقت الأرض ، وزينتها ، وأخرجت منها أنواع المنافع والمصالح ، وأيضاً ، فالمقصود من خلقها بما فيها من المصالح ابتلاء الخلق بهذه التكاليف ، ثمّ إنّهم يكفرون ويتمردون ، ومع ذلك ، فلا أقطع عنهم موادّ هذه النعم ، فأنت أيضاً يا محمد لا يهّمك الحزن؛ بسبب كفرهم إلى أن تترك الاشتغال بدعوتهم إلى الدّين .

قوله : { زِينَةً } : يجوز أن ينتصب على المفعول له ، وأن ينتصب على الحال ، إن جعلت « جَعَلْنَا » بمعنى « خَلَقْنَا » ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً ، إن ك انت « جَعَلَ » تصيرية ، و « لها » متعلق ب « زِينَةً » على العلة ، ويجوز أن تكون اللام زائدة في المفعول ، ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ صفة ل « زينة » .

وقوله : « لَتَبْلُوهُمْ » متعلق ب « جَعَلْنَا » بمعنييه .  
قوله : « أَيُّهُمْ أَحْسَنُ » يجوز في « أَيُّهُمْ » وجهان :

أحدهما : أن تكون استفهامية مرفوعة بالابتداء ، و « أَحْسَنُ » خبرها ، والجملة في محل نصب متعلقة ب « تَبْلُوهُمْ » لأنه سبب العلم ، والسؤال ، والنظر .

والثاني : أنها موصولة بمعنى الذي و « أَحْسَنُ » خبر مبتدأ مضمير ، والجملة صلة ل « أَيُّهُمْ » ويكون هذا الموصول في محل نصب بدلاً من مفعول «

لَتَبْلُوهُمْ » تقديره لَتَبْلُو الذي هو أحسن؛ وحينئذٍ تحتل الضمة في « أَيُّهُمْ » أن تكون للبناء ، كهي في قوله تعالى : { لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ }

[ مريم : 69 ] على أحد الأقوال ، وفي قوله : [ المتقارب ]

3484- إِذَا مَا أُتِيَتْ بِنِي مَالِكٍ ... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلَ

وشرط البناء موجودٌ ، وهو الإضافة لفظاً ، وحذف صدر الصلة ، وهذا مذهب

سيبويه ، وأن تكون للإعراب؛ لأنَّ البناء جائزٌ لا واجبٌ ، ومن الإعراب ما قرئ به شاذاً { أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ } [ مريم : 69 ] وسيأتي إن شاء الله تعالى

تحقيقه في مريم .

والضمير في « لَتَبْلُوهُمْ » و « أَيُّهُمْ » عائد على ما يفهم من السِّياق ، وهم

سكان الأرض . وقيل : يعود على ما على الأرض ، إذا أريد بها العقلاء ، وفي

التفسير : المراد بذلك الرُّعاة . وقيل : العلماء والصلحاء والخلفاء .

فصل في المقصود بالزينة

اختلفوا في تفسير هذه الزينة ، فقيل : النَّبات ، والشجر ، والأنهار .

كما قال تعالى : { حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَنَّتْ } [ يونس : 24 ]

وضمَّ بعضهم إليه الذهب ، والفضة ، والمعادن ، وضمَّ بعضهم إلى ذلك جميع

الحيوان ، فإن قيل : أي زينة في الحَيَّاتِ والعقارب [ والشياطين ] .

فالجواب : فيها زينة؛ بمعنى أنها تدلُّ على وحدانيَّة الله تعالى .

وقال مجاهد : أراد الرجال خاصة هم زينة الأرض .

وقيل : أراد به العلماء والصلحاء .

(10/415)

وقيل : أراد به الناس .

وبالجملة ، فليس في الأرض إلاَّ المواليد الثلاثة ، وهي المعادن ، والنبات ،

والحيوان ، وأشرف أنواع الحيوان الإنسان .

قال القاضي : الأولى ألا يدخل المكلف في هذه الزينة؛ لأنَّ الله تعالى قال : {

إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لَتَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ } فمن يبلوهم يجب ألا يدخل في ذلك .

وأجيب بأن قوله : { زِينَةً لَهَا } أي للأرض ، ولا يمتنع أن يكون ما تحسن به

الأرض زينة لها ، كما جعل الله السِّماء مزينة بالكواكب .

وقوله : { لَتَبْلُوهُمْ } لنختبرهم { أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا } ، أي : أصلح عملاً .

وقيل : أَيُّهُمْ أَتْرَكَ لِلدُّنْيَا .

## فصل

ذهب هشام بن الحكم إلى أنه تعالى لا يعلم الحوادث إلا عند دخولها في الوجود ، فعلى هذا : الابتلاء والامتحان على الله جائز؛ واحتجّ بأنه تعالى لو كان عالماً بالجزئيات قبل وقوعها ، لكان كل ما علم وقوعه واجب الوقوع ، وكل ما علم عدمه ممتنع الوقوع ، وإلا لزم انقلاب علمه جهلاً ، وذلك محال ، والمفضي إلى المحال محال ، ولو كان ذلك واجباً ، فالذي علم وقوعه يجب كونه فاعلاً له ، ولا قدرة له على الترك ، والذي علم عدمه يكون ممتنع الوقوع ، ولا قدرة له على الفعل ، وعلى هذا يلزم ألا يكون الله قادراً على شيء أصلاً بل يكون موجباً بالذات .

وأيضاً ، فيلزم ألا يكون للعبد قدرة على الفعل ، ولا على الترك ؛ لأن ما علم الله وقوعه ، امتنع من العبد تركه ، وما علم عدمه ، امتنع منه فعله ، فالقول بكونه تعالى عالماً بالأشياء قبل وقوعها ، يقدر في الربوبية ، وفي العبودية ، وذلك باطل؛ فثبت أنه تعالى إنما يعلم الأشياء عند وقوعها ، أي عند ذلك ، وعلى هذا التقدير ، فالابتلاء والامتحان والختبار غي رجائز عليه ، وعند هذا قال : يجرى قوله : { لَتَبْلُوَهُمْ اللَّهُمَّ أَحْسَنُ عَمَلًا } على ظاهره .  
وأما جمهور علماء الإسلام ، فقد استبعدوا هذا القول ، وقالوا : إنه تعالى من الأزل إلى الأبد عالم بجميع الجزئيات ، والابتلاء والامتحان عليه محال ، وأينما وردت هذه الألفاظ فالمراد أنه تعالى يعاملهم معاملة ، لو صدرت عن غيره ، لكانت على سبيل الابتلاء والامتحان .

فصل في تعليل أفعال الله تعالى

قالت المعتزلة : دلت هذه الآية ظاهراً على أن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض وقال أهل السنة : هذا محال ؛ لأن التعليل بالغرض إنما يصح في حق من لا يصح منه تحصيل ذلك الغرض ، إلا بتلك الوساطة ، وهذا يقتضي العجز ، وهو على الله تعالى محال .

قوله : { وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا } .

والمعنى أنه تعالى إنما زين الأرض ؛ لأجل الامتحان والابتلاء ، لا لأجل أن يبقى الإنسان فيها متنعماً بها لا زاهداً فيها أي : لجاعلون ما عليها من هذه الزينة { صَعِيدًا جُرُزًا } .

ونظيره : { كُلٌّ مِّنْ عَلَيْهَا قَانٍ } [ الرحمن : 26 ] .

وقوله : { قَيِّدْزَهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا } [ طه : 106 ] ، [ 107 ] .

وقوله : { وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ } .

(10/416)

[ الانشاق : 3 ، 4 ] .

والمعنى أنه لا بد من المجازاة بعد إفناء ما على الأرض ، وتخصيص الإهلاك بما على الأرض يوهم بقاء الأرض ، إلا أن سائر الآيات دلت أيضاً على أن الأرض لا تبقى ، وهو قوله : { يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ } [ إبراهيم : 48 ] .  
قوله : { صَعِيدًا } : مفعول ثانٍ ؛ لأن جعل هنا تصبير ليس إلا ، والصعيد : التراب .

وقال أبو عبيدة : الصعيد المستوي من الأرض .

وقال الزجاج : هو الطريق الذي لا طين له ، أو لا نبات فيهز وقد تقدّم في آية التيمم . والجُرْزُ : الذي لا نبات به ، يقال : سنّة جُرْز ، وسُنُونُ أجزارٍ : لا مطر فيها ، وأرضٌ جُرْزٌ ، وأرضونٌ أجزارٌ : لا نبات فيها قال الفراء : جرّرت الأرض ؛ فهي مجرورة إذا ذهب نباتها بقحطٍ أو جراز يقال جرّرها الجراد والشياة والإبل إذا أكل ما عليها وامرأة مجرور : إذا كانت أكلة . قال الشاعر : [ الرجز ]  
 3485- إِنَّ الْعَجُوزَ حَبَّةً جَرُوزًا ... تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْرًا  
 وسيف جراز ، إذا كان مستاصلاً .

(10/417)

أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا (9) إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا (10)  
 فَصَرَّفْنَا عَلَى آدَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا (11) ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا (12)

قوله : { أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا } الآية . معناها : أظننت ، يا محمد ، أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجباً . وقيل : معناه أنهم ليسوا بأعجب من آياتنا؛ فإن ما خلقت من السموات والأرض وما فيهن من العجائب أعجب منهم ، فكيف يستبعد من قدرته ورحمته حفظ طائفة مدة ثلاثمائة سنة وأكثر؟ هذا وجه النظم . وقد تقدّم سبب نزول قصّة أصحاب الكهف عند قوله : { وَبَسَّالُوتِكَ عَنِ الرُّوحِ } [ الإسراء : 85 ] .

والكهف هو الغار في الجبل وقيل : مطلق الغار ، وقيل : هو ما يتسع ف بالجبل ، فإن لم يتسع ، فهو غارٌ ، والجمع « كهوف » في الكثرة ، و « أكهف » في القلة .

والرقيم : قيل : بمعنى مرقوم .

وعلى هذا قال أهل المعاني : الرقيم الكتاب .

ومنه قوله : { كِتَابٌ مَرْقُومٌ } [ المطففين : 9 ] أي : مكتوب .

قال الفراء : الرقيم لوحٌ كان فيه أسماءهم وصفاتهم ، وسُمّي رقيماً؛ لأن أسماءهم كانت مرقومة فيه .

قال سعيد بن جبير ، ومجاهدٌ : كان لوحاً من حجارة ، وقيل : من رصاص ، كتبنا فيه أسماءهم وصفاتهم ، وشدّد ذلك اللوح على باب الكهف ، وهو أظهر الأقوال .

وقيل : بمعنى راقم ، وقيل : هو اسم الكلب الذي لأصحاب الكهف ، وأنشدوا  
 لامية بن أبي الصلت : [ الطويل ]

3486- وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الرَّقِيمُ مُجَاوِرًا ... وَوَصَيْدَهُمْ ، وَالْقَوْمُ بِالْكَهْفِ هُمُّدٌ

وروي عكرمة عن ابن عباس أنه قال : كل القرآن معلومٌ إلا أربعة : غسلين ، وحناناً ، والأواه ، والرقيم .

وروي عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الرقيم فقال : زعم كعبٌ أنّها القرية التي خرجوا منها ، وهو قول السدي .

وحكي عن ابن عباس : أنّه اسمٌ للوادي الذي فيه أصحاب الكهف ، وعلى هذا هو من رقمة الوادي ، وهو جانبه .

وقيل : اسم للجبل الذي فيه الكهف .  
 قوله : { أَمْ حَسِبْتُمْ } : « أم » هذه منقطعة ، فتقدَّر ب « بل » التي للانتقال ، لا للإبطال ، وبهمزة الاستفهام عند جمهور النحاة ، و « بل » وحدها أو بالهمزة وحدها عند غيرهم ، وتقدَّم تحقيق القول فيها .  
 و « أن » وما في حيزها سادَّة مسدِّ المفعولين ، أو أحدهما ، على الخلاف المشهور .  
 قوله : « عَجَبًا » يجوز أن تكون خبراً ، و « مِنْ آيَاتِنَا » حالٌ منه ، وأن يكون خبراً ثانياً ، و « مِنْ آيَاتِنَا » خبراً أوَّل ، وأن يكون « عَجَبًا » حالاً من الضمير المستتر في « مِنْ آيَاتِنَا » لوقوعه خبراً ، ووحد ، وإن كان صفة في المعنى لجماعة؛ لأن أصله المصدر قال ابن الخطيب : عَجَبًا ، و « العجب » ها هنا مصدر ، سَمِّي المفعول به ، والتقدير : « كانوا معجوباً منهم » فسمُّوا بالمصدر . وقالوا : « عَجَبًا » في الأصل صفة لمحذوفٍ ، تقديره : آية عَجَبًا ، وقيل : على حذف مضافٍ ، أي : آية ذات عجبٍ .

(10/418)

قوله : { إِذْ أَوْى } : يجوز أن ينتصب ب « عَجَبًا » وأن ينتصب ب « اذْكُرْ » ؛ لأنه لا يجوز أن يكون « إِذْ » ههنا متعلقاً بما قبله على تقدير « أَمْ حَسِبْتُمْ » ؛ لأنه كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم مدة طويلة ، فلم يتعلق الحسبان بذلك الوقت الذي أووا فيه إلى الكهف ، بل يتعلق بمحذوفٍ .  
 والتقدير : اذكر إذ أوى الفتيَّة إلى الكهف ، والمعنى صاروا إليه ، وجعلوه مأواهم ، فقالوا : { رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً } أي من خزائن رحمتك .  
 قوله : « وَهَيَّئْ » : العامة على همزة بعد الياء المشددة ، وأبو جعفر وشيبة والزهرِيُّ بياءين : الثانية خفيفة ، وكأَنه أبدل الهمزة ياء ، وإن كان سكونها عارضاً ، ورُوِيَ عن عاصم « وهيَّئْ » بياءٍ مشددة فقط ، فيحتمل أن يكون حذف الهمزة من أول وهلةٍ تخفيفاً ، وأن يكون أبدلها؛ كما فعل أبو جعفر ، ثم أجرى الياء مجرى حرفِ العلة الأصليِّ ، فحذفه ، وإن كان الكثير خلافه ، ومنه : 3487- جَرِيٌّ مَتَّى يُظْلَمَ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيْعًا وَإِلَّا يُبَدِّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ معنى « هيَّئْ لنا » أصلخ من قولك « هيَّأت الأمر ، فتهيَّأ » .  
 وقرأ أبو رجاء « رُشِدًا » ها هنا بضم الراء وسكون الشين ، وتقدم تحقيق ذلك في الأعراف ، وقراءة العامة هنا أليق؛ لتوافق الفواصل .  
 والتقدير : هيَّئْ لنا أمراً ذا رُشيدٍ؛ حتَّى نكون بسببه راشدين مهتدين .  
 وقيل : اجعل أمرنا رشداً كله؛ كقولك : رَأَيْتُ مِنْهُ رُشْدًا .  
 قوله : { فَصَرَّيْنَا } : مفعوله محذوف ، أي : ضربنا الحجاب المانع ، و « عَلَى أذَانِهِمْ » استعارة للزوم النوم؛ كقول الأسود : [ الكامل ]  
 3488- صَرَيْتُ عَلَىكَ الْعَنْكَبُوتَ بِنَسْجِهَا ... وَقَصَى عَلَيَّ بِشِهِ الْكِتَابِ الْمُنْرَلُ  
 ونصَّ على الأذان؛ لأنَّ بالصَّرْبِ عليها خصوصاً يحصل النَّوْمُ . وأمال « أذَانِهِمْ »

قوله : { فِي الْكَهْفِ } وهو ظرف المكان ، ومعنى الكلام : إنَّما هم في الكهف ، واسمه خيرم ، واسم الجبل الذي هو فيه [ مخلوس ] .  
 وقوله : « سِنِينَ » ظرف « زمان » ل « صَرَّيْنَا » و « عَدَدًا » يجوز فيه أن يكون مصدرًا ، وأن يكون « فعلاً » بمعنى مفعول ، أي من باب تسمية



المفعول باسم المصدر ، كالقبض والتقص .  
فعلى الأول : يجوز نصبه من وجهين :  
أحدهما : النعت ل « سنين » على حذف مضافٍ ، أي : ذوات عدد ، أو على  
المبالغة على سبيل التأكيد والنصب بفعلٍ مقدرٍ ، أي : تعدد عدداً .  
وعلى الثاني : نعتٌ ليس إلا ، أي : معدودة .

فصل

[ اذكر العدد هنا على سبيل التأكيد ] قال الزجاج : ذكر العدد هنا يفيد كثرة  
السنين ، وكذلك كل شيءٍ مما يعدُّ إذا ذكر فيه العدد ، ووصف به ، أريد كثرته ؛  
لأنه إذا قلَّ ، فهم مقداره بدون التعديد ، أمّا إذا ذكر فيه العدد ، ووصف به ،  
أريد كثرته ؛ لأنه إذا قلَّ ، فهم مقداره بدون التعديد ، أمّا إذا كثر فهناك يحتاج  
إلى التعديد ، فإذا قلت : أقمْتُ أياماً عدداً ، أردتُ به الكثرة .

(10/419)

قوله : { ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَعْلَمَ } .  
اللام لامُ الغرض ؛ فيدل على أن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض ، وقد تقدم  
الكلام فيه ، ونظير هذه الآية في القرآن كثير ، منها ما سبق في هذه السورة ،  
وفي سورة البقرة : { إِلَّا لِيَتَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ } [ البقرة :  
143 ] وفي آل عمران : { وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ } [ آل عمران :  
142 ] وقوله : { وَلِتَبْلُوكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ } [ محمد : 31 ] .

فصل

وقال بعض العلماء : « لِنَعْلَمَ » أي : علم المشاهدة .  
وقوله : { لِيَتَعْلَمَ } : متعلق بالبعث ، والعامّة على نون العظمة ؛ جرياً على ما  
تقدم وقرأ الزهريُّ « لِيَعْلَمَ » بياء الغيبة ، والفاعل الله تعالى ، وفيه التثاقُ  
من التكلم إلى الغيبة ، ويجوز أن يكون الفاعل « أَيُّ الْحَزْبَيْنِ » إذا جعلناها  
موصولة ، كما سيأتي .  
وقرئ « لِيُعْلَمَ » مبنياً للمفعول ، والقائم مقام الفاعل ، قال الزمخشريُّ : «  
مضمون الجملة ، كما أنه مفعول العلم » . وردّه أبو حيان بأنه ليس مذهب  
البرصيين ، وتقدم تحقيق هذا أول البقرة .  
وللكوفيين في قيام الجملة مقام الفاعل أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله :  
الجواز مطلقاً ، و التفصيل بين ما تعلق به ؛ كهذه الآية فيجوز ، فالزمخشريُّ نحاً  
نحوهم على قولهم ، وإذا جعلنا « أَيُّ الْحَزْبَيْنِ » موصولة ، جاز أن يكون الفعل  
مسنداً إليه في هذه القراءة أيضاً ؛ كما جاز إسناده إليه في القراءة قبلها .  
وقرئ « لِيُعْلَمَ » بضم الياء ، والفاعل الله تعالى ، و المفعول الأول محذوف ،  
تقديره : ليعلم الله الناس ، و « أَيُّ الْحَزْبَيْنِ » في موضع الثاني فقط ، إن  
كانت عرفانية ، وفي موضع المفعولين إن كانت يقينية .

وفي هذه القراءة فائدتان :

أحدهما : أن على هذا التقدير : لا يلزم إثبات العلم المتجدد لله ، بل المقصود  
أنّا بعثناهم ؛ ليحصل هذا العلم لبعض الخالق .

والثانية : أن على هذا التقدير : يجب ظهور النصب في قوله « أَيُّ » لكن لقائلٍ  
أن يقول الإشكال باقٍ ؛ لأن ارتفاع لفظة « أَيُّ » بالابتداء لا بإسناده « لِيُعْلَمَ »  
إليه .

ولمجيب بأن يجيب؛ فيقول : لا يمتنع اجتماع عاملين على معمول واحد؛ لأنَّ  
العوامل النحوية علاماتٌ ومعرفةً ، ولا يمتنع اجتماع معرفاتٍ كثيرة على  
شيءٍ واحد .

قوله : « أَحْصَى » يجوز فيه وجهان :  
أحدهما : أنه أفعلٌ تفضيلٌ ، وهو خبر لـ « أَتَيْتُمُ » و « أَتَيْتُمُ » استفهامية ، وهذه  
الجملة معلقة للعلم قبلها ، و « لِمَا لَبِثُوا » حال من « أَمَدًا » ، لأنه لو تأخر عنه  
، لكان نعتاً له ، ويجوز أن تكون اللامُ على بابها من العلة ، أي : لأجل ، قاله أبو  
البقاء ، ويجوز أن تكون زائدة ، و « ما » مفعولة : إمَّا بـ « أَحْصَى » على رأي  
من يعمل أفعل التفضيل في المفعول به ، وإما بإدماز فعلٍ ، و « أَمَدًا » مفعول  
« لَبِثُوا » أو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه أفعل عند الجمهور ، أو منصوب  
بنفس أفعل عند من يرى ذلك .

(10/420)

والوجه الثاني : أن يكون « أَحْصَى » فعلاً ماضياً [ أي : أيهم ضبط أمداً  
لأوقات لبثهم ] و « أَمَدًا » مفعولة ، و « لِمَا لَبِثُوا » متعلق به ، أو حال من «  
أَمَدًا » أو اللام فيه مزبدة ، وعلى هذا : ف طامدًا « منصوب بـ « لَبِثُوا » و  
« ما » مصدرية ، أو بمعنى « الذي » واختار الأول - أعني كون « أَحْصَى »  
للتفضيل - الزجاج والتبريزي ، واختار الثاني أبو عليٍّ والزمخشري وابن عطية ،  
قال الزمخشري : « فإن قلت : فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل ؟  
قلت : ليس بالوجه السديد ، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي ليس بقياس ، ونحو  
« أَعْدَى مِنَ الْجَرْبِ » و « أَفْلَسُ مِنَ ابْنِ الْمُذَلِّقِ » شاذٌّ ، و القياس على  
الشاذِّ في غير القرآن ممتنعٌ ، فكيف به ؟ ولأنَّ « أَمَدًا » : إمَّا أن ينتصب بأفعل  
، وأفعلٌ لا يعمل ، وإمَّا أن ينتصب بـ « لَبِثُوا » فلا يسدُّ عليه المعنى ، فإن  
زعمت أنني أنصبه بفعلٍ مضميرٍ ، كما أضمر في قوله :

3490- ..... وَأَصْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

فقد أبعثت المتناول؛ حيث أُبَيَّت أن يكون « أَحْصَى » فعلاً ، ثم رجعت مضطراً  
إلى تقديره » .

وناقشه أبو حيان فقال : « أمَّا دعواه أنه شاذٌّ ، فمذهب سيبويه خلافه ، وذلك  
أن أفعل فيه ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً ، وبعزى لسبويه ، والمنع مطلقاً ،  
وهو مذهب الفارسي ، والتفصيل : بين أن يكون همزته للتعدية ، فيمتنع ، وبين  
الآ تكون ، فيجوز ، وهذا ليست الهمزة فيه للتعدية ، وأمَّا قوله : « أَفْعَلٌ لَا  
يَعْمَلُ » فليس بصحيح؛ لأنه يعمل في التمييز ، و « أَمَدًا » تمييزٌ لا مفعولٌ به ،  
كما تقول : زيدٌ أقطع الناس سيفاً ، وزيدٌ أقطع للهام سيفاً » .

فصل

قال شهاب الدين : الذي أحوج الزمخشري إلى عدم جعله تمييزاً ، مع ظهوره  
في بادئ الرأي عدم صحته معناه ، وذلك : أن التمييز شرطه في هذا الباب : أن  
تصح نسبة ذلك الوصف الذي قبله إليه ، ويَنصَفُ به؛ ألا ترى إلى مثاله في قوله  
: زَيْدٌ أقطع النَّاسِ سَيْفًا « كيف يصح أن يسند إليه ، فيقال : زيدٌ قطع سيفه ،  
وسيفه قاطعٌ ، إلى غير ذلك ، وهنا ليس الإحصاء من صفة الأمد ، ولا تصحَّ

نسبته إليه ، وإمَّا هو من صفات الحزبين ، وهو دقيق .  
وكان أبو حيان نقل عن أبي البقاء نصبه على التمييز ، وأبو البقاء لم يذكر نصبه

على التمييز حال جعله « أَحْصَى » أفعل تفضيل ، وإنما ذكر ذلك حين ذكر أنه فعل ماضٍ ، قال أبو البقاء : في أَحْصَى وجهان : أحدهما : هو فعلٌ ماضٍ ، و « أَمَدًا » مفعوله .

(10/421)

و « لما لَبِئُوا » نعتٌ له ، قَدَّمَ ، فصار حالاً ، أو مفعولاً له ، أي : لأجل لبئهم ، وقيل : اللام زائدة و « ما » بمعنى « الذي » و « أَمَدًا » مفعول « لَبِئُوا » وهو خطأ ، وإنما الوجه أن يكون تمييزاً ، والتقدير : لما لبئوه . والوجه الثاني : هو اسمٌ ، و « أَمَدًا » منصوب بفعلٍ دلَّ عليه الاسم انتهى ، فهذا تصريح بأن « أَمَدًا » حال جعله « أَحْصَى » اسماً ، ليس بتمييز بل مفعول به بفعل مقدر ، وأنه جعله تمييزاً عن طلبئوا « كما رأيت . ثم قال أبو حيان : « وَأَمَّا قَوْلُهُ « وَإِنَّمَا أَنْ يَنْصَبُ بَ » لَبِئُوا » فلا يسدُّ عليه المعنى ، أي : لا يكون معناه سديداً ، فقد ذهب الطبريُّ إلى أنه منصوب ب « لَبِئُوا » قال ابن عطية : « وهو غير منجِّه » انتهى ، وقد يتجه : وذلك أن الأمد هو الغاية ، ويكون عبارة عن المدة من حيث إنَّ المدة غاية هي أمد المدة على الحقيقة ، و « ما » بمعنى « الذي » و « أَمَدًا » منصوب على إسقاط الحرف ، وتقديره : لما لبئوا من أمدٍ ، أي : من مدة ، وبصير « مِنْ أَمَدٍ » تفسيراً لما أهدم من لفظ « ما » كقوله : { مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ } [ البقرة : 106 ] { مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ } [ فاطر : 2 ] ولما سقط الحرف ، وصل إليه الفعل .

قال شهاب الدين : يكفيه أن مثل ابن عطية جعله غير منجِّه ، وعلى تقدير ذلك ، فلا نسلم أن الطبري عنى نصبه ب « لَبِئُوا » مفعولاً به ، بل يجوز أن يكون عنى نصبه تمييزاً؛ كما قاله أبو البقاء .

ثم قال : وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَإِنْ رَعَمْتَ إِلَى آخِرِهِ ، فنقول : لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنَّ لِقَائِلِ ذَلِكَ أَنْ يَذْهَبَ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ فِي أَنَّهُ يَنْصَبُ « الْقَوَائِسَ » بِنَفْسِ « أَضْرَبُ » وَلِذَلِكَ جَعَلَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّ « أَعْلَمُ » نَاصِبٌ ل « مَنْ » فِي قَوْلِهِ : { أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ } [ الأنعام : 117 ] ، وذلك لأنَّ أفعل مضمَّن لمعنى المصدر؛ إذ التقدير : « يَزِيدُ صَرَبًا الْقَوَائِسَ عَلَى صَرَبِ غَيْرِنَا » .

قال شهاب الدين : هذا مذهبٌ مرجوحٌ ، وأفعل التفضيل ضعيفٌ ، ولذلك قصر عن الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ حيث لم يؤنَّث ، ولم يثنَّ ، ولم يجمع . وإذا جعلنا « أَحْصَى » اسماً فجوز أبو حيان في « اي » أن تكون الموصولة ، و « أَحْصَى » خبر لمبتدأ محذوف ، هو عائدها ، وإنَّ الضمة للبناء على مذهب سيبويه لوجود شرط البناء ، وهو إضافتها لفظاً ، وحذف صدر صلتها ، وهذا إنما يكون على جعل العلم بمعنى العرفان؛ لأنَّه ليس في الكلام إلا مفعولٌ واحدٌ ، وتقدير آخر لا حاجة إليه ، إلا أنَّ في إسناد « عِلْمٌ » بمعنى عرف إلى الله تعالى إشكالاً تقدَّم تحريره في الأنفال وغيرها ، وإذا جعلناه فعلاً ، امتنع أن تكون موصولة؛ إذ لا وجه لبنائها حينئذٍ ، وهو حسن .

(10/422)

فصل في المراد بالحزبين  
روي عطاء عن ابن عباس أَنَّ المراد بالحزبين الملوك الذين تداولوا المدينة ملكاً بعد ملك ، فأصحاب الكهف حزبٌ ، والملوك حزبٌ .  
وقال مجاهدٌ : « الحزبين » من قوم الفتية ؛ لأنهم لما انتبهوا ، اختلفوا في أنهم كم ناموا ؛ لقوله تعالى : { قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ } [ الكهف : 19 ] .  
وكان الذين قالوا : « رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ » هم الذين علموا بطول مكثهم .  
وقال الفراء : هم طائفتان من المسلمين في زمان أصحاب الكهف اختلفوا في مدة لبثهم .  
وقولهم : { أَحْصَى لِمَا لَبِئْتُوا } أي : أفض لما مكثوا في كهفهم نياماً { أَمَدًا } أي : غاية .  
وقال مجاهد : عددًا .

(10/423)

تَحْنُ تَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاَهُمْ هُدًى (13) وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا سَطَطْنَا (14) هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمِمَّا أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا (15) وَإِذْ اغْتَرَبْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا (16)

قوله : { تَحْنُ تَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ } [ أي : نقص عليك نبأهم ] على وجه الصدق .  
قوله : { إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ } شبَّان { آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاَهُمْ هُدًى } إيماناً وبصيرة .  
وقوله : { آمَنُوا بِرَبِّهِمْ } : فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة ؛ إذ لو جاء على نسق الكلام ، ل قيل : إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِنَا ، وقوله : « وَزِدْنَاَهُمْ » التفاتٌ من هذه الغيبة إلى التكلم أيضاً .  
ومعنى قوله : « وَرَبَطْنَا » وشددنا « عَلَى قُلُوبِهِمْ » بالصَّبْرِ والتَّثَبُّتِ ، وقوَّبناهم بنور الإيمان ، حتَّى صبروا على هجران ديار قومهم ، ومفارقة ما كانوا فيه من خفض العيش ، وفرُّوا بدينهم إلى الكهف ، والرَّبطُ : استعارةٌ لتقوية كلمة في ذلك المكان الدَّحِضِ .  
قوله : { إِذْ قَامُوا } : منصوبٌ ب « رَبَطْنَا » . وفي هذا لقيام أقوال : أحدها : قال مجاهدٌ : كانوا عظماء مدينتهم ، فخرجوا ، فاجتمعوا وراء المدينة من غير ميعاد ، فقال أكبرهم : إني لأجد في نفسي شيئاً ، إنَّ رَبِّي رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، فقالوا : نحن كذلك نجد في أنفسنا ، فقاموا جميعاً ، فقالوا : { رَبَّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } .  
والثاني : أنهم قاموا بين يدي ملكهم دقيانوس ، حين عاتبهم على ترك عبادة الصَّنَمِ ، { فَقَالُوا رَبَّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا } فثبت الله هؤلاء الفتية وعصمهم ، حتَّى عصوا ذلك الجبار ، وأقروا بربوبية الله تعالى .  
الثالث : قال عطاء ومقاتلٌ : إنهم قالوا ذلك عند قيامهم من النوم ، وهذا بعيدٌ ؛

لأنَّ الله تعالى إستأنف قضنتهم فقال : { نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ } .  
قوله : { لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا } .

« إذن » جواب وجزاء ، أي : لقد قلنا قولاً يشططاً ، إن دعونا من دونه إلهاً ، و  
« شططاً » في الأصل مصدر ، يقال : شطَّ يشططاً وشطوطاً ، أي : جار  
وتجاوز حدّه ، ومنه : شطَّ في السَّوم ، وأشط ، أي : جاوز القدر حكاة الزجاج  
وغيره ، ومن قوله : « ولا تشطط » وشطَّ المنزل : أي بعد ، [ من ذلك ]  
وشطت الجارية شطاطاً أي : طالت ، من ذلك .

فصل

قال الفراء : ولم أسمع إلا « أشطَّ يُشطُّ إشطاطاً » فالشطُّ البعد عن الحقِّ .  
قال ابن عباس : « شَطَطًا » أي : جوراً .  
وقال قتادة : كذباً . وفي انتصابه ثلاثة أوجه :

الأول : مذهب سيبويه النصب على الحال ، من ضمير مصدر « قُلْنَا » .  
الثاني : نعت لمصدر ، أي : قولاً ذا شططٍ ، أو هو الشطط نفسه ؛ مبالغة .  
الثالث : أنه مفعول ب « قُلْنَا » لتضمُّنه معنى الجملة .  
قوله : { هَؤُلَاءِ قَوْمٌ اتَّخَذُوا } : يجوز في « قَوْمًا » أن يكون بدلاً ، أو بياناً ، و  
« اتَّخَذُوا » هو خبر « هَؤُلَاءِ » ويجوز أن يكون « قَوْمًا » هو الخبر ، و « اتَّخَذُوا »  
« حالاً » ، و « اتَّخَذَ » يجوز أن يتعدى لواحد ؛ بمعنى « عملوا » لأنهم نحتوها  
بأيديهم ، ويجوز أن تكون متعدية لاثنتين ؛ بمعنى « صيَّروا » و « من دونه » هو  
الثاني قدّم ، و « آلهة » هو الأول ، وعلى الوجه الأول يجوز في « من دونه »  
أن يتعلق ب « اتَّخَذُوا » وأن يتعلق بمحذوفٍ حالاً من « بلهة » إذ لو تأخر ،  
لجاز أن يكون صفة ل « آلهة » .

(10/424)

قوله : « لَوْلَا يَأْتُونَ » تحضيض فيه معنى الإنكار ، و « عَلَيْهِمْ » أي : على  
عبادتهم ، أو على اتخاذهم ، فحذف المضاف للعلم به ، ولا يجوز أن تكون هذه  
الجملة التحضيضية صفة ل « آلهة » لفساده ؛ معنى وصناعة ؛ لأنها جملة طلبية

فإن قلت : أضمِر قولاً كقوله : [ الرجز ]  
3491- جَاءُوا بِمَدَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّثْبَ قَط ... هذا قول أصحاب الكهف يعنون  
أهل بلدهم هم الذين كانوا في زمن دقيانوس ، عبدوا الأصنام { لَوْلَا يَأْتُونَ }  
هلا يأتون « عَلَيْهِمْ » على عبادتهم « ببسُلْطَانٍ » بحجة بينة واضحة ، ومعنى  
الكلام أن عدم البينة بعدم الدليل لا يدلُّ على عدم المدلول ، وهذه الآية تدلُّ  
على صحّة هذه الطريقة ؛ لأنَّه تعالى استدلَّ على عدم الشركاء والأضداد ؛ لعدم  
الدليل عليه ، ثم قال : { فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا } فزعم أ ، له  
شريكاً ، وولداً ، يعني أن الحكم بثبوت الشيء مع عدم الدليل عليه ظلّم  
وافترأ على الله وكذب ، وهذا من أعظم الدلائل على فساد القول بالتقليد .  
قوله : { وَإِذِ اعْتزَلْتُمُوهُمْ } : « إِذٌ » منصوب بمحذوف ، أي : وقال بعضهم  
لبعض وقت اعتزالهم ، وجوّز بعضهم أن تكون « إِذٌ » للتعليل ، أي : فأووا إلى  
الكهف ؛ لاعتزالكم إياهم ، ولا يصحُّ .

قوله : « وَمَا يَعْبُدُونَ » يجوز في « مَا » ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن تكون بمعنى « الذي » والعائد مقدر ، أي : واعتزلتم الذي يعبدونه

وهذا واضح . و « إِلَّا اللَّه » يجوز فيه أن يكون استثناءً متصلًا ، فقد روي أَنَّهُمْ كانوا يعبدون الله ويشركون به غيره ، ومنقطعاً؛ فقد روي أَنَّهُمْ كانوا يعبدون الأصنام فقط ، والمستثنى منه يجوز أن يكون الموصول ، وأن يكون عائدةً ، والمعنى واحد .

والثاني : أن تكون مصدرية ، أي : واعتزلتم عبادتهم ، أي : تركتموها ، و « إِلَّا اللَّه » على حذف مضافٍ ، أي : إِلَّا عِبَادَةَ اللَّه ، وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان .

الثالث : أنها نافية ، وأنه من كلام الله تعالى ، وعلى هذا ، فهذه الجملة معترضة بين أثناء القصة ، وإليه ذهب الزمخشريُّ ، و « إِلَّا اللَّه » استثناءٌ مفرغٌ ، أخبر الله عن الفتية أَنَّهُمْ لا يعبدون غيره ، وقال أبو البقاء : « والثالث : أنها حرف نفي ، فيخرج في الاستثناء وجهان : أحدهما : هو منقطعٌ ، والثاني : هو متصل ، والمعنى : وإذ اعتزلتموهم إِلَّا اللَّه وما يعبدون إِلَّا اللَّه » . فظاهر هذا الكلام : أن الانقطاع والاتصال في الاستثناء مترتبان على القول يكون « ما » نافية ، وليس الأمر كذلك .

(10/425)

فصل في كلام أهل الكهف  
قال المفسرون : إِنَّ أَهْلَ الْكَهْفِ قال بعضهم لبعض : { وَإِذِ اعْتزَلْتُمُوهُمْ } يعني قومكم { وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّه } ، أي : اعتزلتموهم ، وجميع ما يعبدون إِلَّا اللَّه ، فَإِنَّكُمْ لم تعتزلوا عبادته ، فَإِنَّهُمْ كانوا يعبدون اللَّه ويعبدون معه الأوثان . وقرأ أبو مسعود : « وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّه ، فَأُوُوا إِلَى الْكَهْفِ » . قال الفراء : هو جواب « إِذْ » كما تقول : إِذِ فَعَلْتَ كَذَا فافعل كذا ، والمعنى اذهبوا إليه ، واجعلوه مأواكم . { يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ } أي يبسطها عليكم ، { وَنُهِىَءُ لَكُمْ } يسهل لكم { مَنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا } ما يعود إليه رفقكم . قوله : « مرفقاً » قرأ الجمهور بكسر الميم ، وفتح الفاء . وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية البرجمي وأبو جعفر بالعكس ، وفيها خلاف عند أهل اللغة؛ فقليل : هما بمعنى واحد ، وهو ما يرتفق به ، وليس بمصدر ، وقيل : هو بكسر الميم لليد ، ويفتحها للأمر ، وقد يستعمل كل واحدٍ منهما موضع الآخر ، حكاه الأزهرِيُّ عن ثعلب ، وأنشد الفراء جمعاً بين اللغتين في الجارحة : [ الرجز ]  
3492- يَتُّ أَحَافِي مَرْفَقًا عَنْ مَرْفِقِي ... و [ قد ] يستعملان معاً في الأمر ، وفي الجارحة ، حكاه الزجاج .  
وحكى مكِّيُّ ، عن الفراء أنه قال : « لا أعرفُ في الأمر ، ولا في اليد ، ولا في كلِّ شيءٍ إِلَّا كسر الميم » . قلت : وتواتر قراءة نافع والشاميين يردُّ عليه ، وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة ، وقال : لا أعرفُ فيه إِلَّا الفتح ، وهو عكس قول تلميذه ، ولكن خالفه أبو حاتم ، وقال : « هو بفتح الميم : الموضع كالمسجد ، وقال أبو زيد : هو بفتح الميم مصدر جاء على مفعول » وقال بعضهم : هما لغتان فيما يرتفق به ، فأما الجارحةُ ، فبكسر الميم فقط ، وحكى عن الفراء أنه قال : « أهل الحجاز



يقولون : « مرفقاً » بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفعت به ، ويكسرون مرفق الإنسان ، والعرب بعد يكسرون الميم منهما جميعاً « وأجاز معاداً فتح الميم والفاء ، وهو مصدر كالمضرب والمقتل .  
و « مِنْ أَمْرِكُمْ » متعلق بالفعل قبله ، و « مِنْ » لابتداء الغاية ، أو للتبويض .  
وقيل : هي بمعنى بدل ، قاله ابن الأنباري ، وأنشد : [ الطويل ]  
3493- فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَّاءٍ رَمَزَمَ شَرْبَةً ... مُبَرَّدَةً بَانَتْ عَلَى طَهْيَانِ  
أي : بدلاً . ويجوز أن يكون حالاً من « مِرْفَقاً » فيتعلق بمحذوف .

(10/426)

وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوُرٌ عَنِ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا عَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ  
ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ  
وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا (17)

قوله : { وَتَرَى الشمس } أي : أنت أيها المخاطب ، وليس المراد أن من خوطب بهذا يرى هذا المعنى ، ولكن العادة في المخاطبة تكون على هذا النحو

قوله : { إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوُرٌ عَنِ كَهْفِهِمْ } .  
قرأ ابن عامر ويعقوب « تَرَوُرٌ » بسكون الزاي بزنة تَحْمُرُّ .  
والكوفيون « تَرَاوُرٌ » بتخفيف الزاي ، والباقون بتثقيلها ، ف « تَرَوُرٌ » بمعنى « تميلُ » من الرُّورِ ، وهو الميل ، و « زاره » بمعنى « مال إليه » وقول الرُّورِ :  
ميل عن الحق ، ومنه الأزورُ ، وهو المائلُ بعينه وبغيرها ، قال عمر بن أبي ربيعة : [ الطويل ]

3494- ..... وَجَنِّي خَيْفَةَ الْقَوْمِ أَرَوُرٌ  
وقيل : تَرَوُرٌ بمعنى تنقبضُ من « أَرَوُرٌ » أي : انقبض ، ومنه قول عنتره :  
[ الكامل ]

3495- فَارَوُرٌ مِنْ وَقَعِ الْقَنَا بِلْبَانِهِ ... وَسَكَ إِلَيَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحْمُحُمِ  
وقيل : مالٍ ، ومثله قول بشر بن أبي خازم : [ الوافر ]

3496- يُؤْمُ بِهَا الْخُدَاةُ مِيَاةً تَحْلِي ... وَفِيهَا عَنْ أَبَانِيْنِ أَرَوْرَاُ  
أي : ميل .

وأما « تَرَاوُرٌ » و « تَرَاوُرٌ » فأصلهما « تَرَاوُرٌ » بتاءين ، فالكوفيون حذفوا إحدى التاءين ، وبعضهم أدغم ، وقد تقدّم نظائر هذا في { تَطَاهَرُونَ } [ الآية : 85 من البقرة ] و { تَسَاءَلُونَ } [ النساء : 1 ] ونحوهما ، ومعنى ذلك الميل أيضاً .

وقرأ أبو رجاء ، والجحدريُّ ، وابن أبي عبلة ، وأيوبُ السَّخْتِيَانِيُّ « تَرَوَاُرٌ » بزنة « تَحْمَاُرٌ » وعبد الله ، وأبو المتوكل « تَرَوِيُرٌ » بهمزة مكسورة قبل راء مشددة ، وأصلها « تَرَوَاُرٌ » كقراءة أبي رجاء ، ومن معه ، وإنما كره الجمع بين الساكنين ، فأبدل الألف همزة على حدِّ إبدالها في { الْجَانِ } [ الرحمن : 15 ] و { الضالين } [ الفاتحة : 7 ] . وقد تقدم تحقيقه آخر الفاتحة .

و « إذا طلعت » معمول ل « ترى » أول « تَرَاوُرٌ » وكذا « إذا عَرَبَتْ » معمولٌ للأول ، أو للثاني ، وهو « تَقْرِضُهُمْ » والظاهر تمحُّضه للظرفية ، ويجوز أن تكون شرطية .

ومعنى « تَقْرُضُهُمْ » : تقطعهم ، لا تقربهم؛ إذ القرص القطع؛ من القطيعة والصَّرم ، قال ذو الرِّمَّة : [ الطويل ]  
3497- إلى طَعْنٍ يَفْرُضُنْ أَقْوَارَ مُشْرِفٍ ... شِمَالاً ، وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْقَوَارِسُ  
والقَرْضُ : القطعُ ، وتقدم تحقيقه في البقرة ، وق لالفارسي : « معني  
تقرضهم : تعطيتهم من ضوئها شيئاً ، ثم تزول سريعاً ، كالقرض يستردُّ » وقد  
ضَعَّفَ قوله؛ بأنه كان ينبغي أن يقرأ « تُقْرَضُهُمْ » بضمِّ التاء ، لأنه من أقرضَ .  
وقرئ « يَفْرُضُهُمْ » بالياء من تحت ، أي : الكهف ، وفيه مخالفةٌ بين الفعلين  
وفاعلهما ، فالأولى أن يعود على الشمس ، ويكون كقوله : [ المتقارب ]  
3498- ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وهو قول ابن كيسان .

و « ذات اليمين » و « ذات الشمال » طرفا مكانٍ بمعنى جهة اليمين ، وجهة  
الشَّمال .

فصل

قال المفسرون : « تَزَاوُرٌ » بمعنى « تَمِيلُ » وتعدل عن كهفهم { دَاتِ اليمين  
{ ، أي : جهة ذات اليمين ، وأصله أنَّ ذات اليمين صفة أقيمت مقام  
الموصوف؛ لآنها تأنيث « ذو » في قولهم : « رَجُلٌ ذُو مَالٍ ، وامرأةٌ ذات مال »  
؛ فكأنه قال : تَزَاوُرٌ عن كهفهم جهة ذات اليمين ، { وَإِذَا عَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ دَاتِ  
الشَّمال } .

(10/427)

قال الكسائيُّ : قرضت المكان ، أي : عدلتُ عنه .  
وقال أبو عبيدة : القرص في أشياء ، منها القطع ، وكذلك السَّير في البلاد ، إذا  
قطعتها؛ تقول لصاحبك : هل وردت [ موضع ] كذا؟ فيقول المجيب : إنما  
قرضتُه .

فقوله : { تَقْرِضُهُمْ دَاتِ الشَّمال } ، أي : تعدل عن رؤوسهم إلى جهة  
الشَّمال .

ثم ها هنا قولان :

الأول : قال ابن قتيبة وغيره : كان كهفهم مستقبل بنات نعش ، لا تقع فيه  
الشمس عند الطلوع ، ولا عند الغروب ، ولا فيما بين ذلك وكان الهواء الطيب  
والنَّسيم الموافق يصل إليهم ، فلا جرم بقيت أجسادهم مصونة عن العفونة  
والفساد .

والثاني : أن الله تعالى منع ضوء الشمس من الوقوع عليهم عند طلوعها ،  
وكذا عند غروبها ، وكان ذلك فعلاً خارقاً للعادة ، وكرامة عظيمة ، خصَّ الله بها  
أصحاب الكهف ، قاله الزجاج ، واحتجَّ على صحَّته بقوله : { ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ  
{ ولو كان الأمر كما ذكره أصحاب القول الأول ، لكان ذلك أمراض معتاداً  
مألوفاً ، ولم يكن من آيات الله تعالى .

ثم قال تعالى : { وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ } أي مَنَسِعٍ من الكهف ، وجمعها فجواتٌ

قال أبو عبيدة : ومنه الحديث : فإذا وجد فجوة نصَّ .

وقال غيره : الفجوة المَنَسِع من الفجاء ، وهو تباعد ما بين الفخذين ، يقال :  
رجل أفجأ ، وامرأةٌ فجواء ، وجمع الفجوة فجاء كقصعة وقصاع .

وقوله : { وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ } جملة حالية ، أي : نفعل هذا مع اتساع مكانهم ، وهو أعجب لحالهم؛ إذ كان ينبغي أن تصيبهم الشمس لاتساع مكانهم .  
فصل

قال المفسرون : اختار الله تعالى لهم مضجعاً في مقناة لا تدخل عليهم الشمس ، فتؤذيهم بحرّها ، وتغيّر ألوانهم ، وهم في متسع ينالهم بردُ الرّيح ، ويدفع عنهم كرب الغار .  
قوله : « ذَلِكَ » مبتدأ أشار به إلى جميع ما تقدم من قصّتهم .  
وقيل : « ذَلِكَ » إشارة إلى الحفظ الذي حفظهم الله تعالى في ذلك الغار تلك المدّة الطويلة .

قوله : { مِنْ آيَاتِ اللَّهِ } العجبية الدّالة على قدرته ، وبدائع حكمته ، و { مِنْ آيَاتِ اللَّهِ } الخير ، ويجوز أن يكون « ذلك » خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذلك ، و { مِنْ آيَاتِ اللَّهِ } حال . ثم بين تعالى أنه كما أبّاهم هذه المدّة الطويلة مصونين عن الموت والهلاك من لطفه وكرمه ، فكذلك رجوعهم أوّلاً عن الكفر ، ورغبتهم في الإيمان كان بإعانة الله ولطفه؛ فقال : { مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ } مثل أصحاب الكهف « ومن يُضِلُّ » ، أي : يضلله الله ، ولم يرشده؛ ك « دقيانوس » وأصحابه { فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا } معنا « مُرْشِدًا » .

(10/428)

وَتَحَسَّبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ  
ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمَلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا (18)

قوله : { وَتَحَسَّبُهُمْ أَيْقَاطًا } أي : لو رأيتهم ، لحسبتهم .  
وقال شهاب الدّين : لا حاجة إلى هذا التقدير .  
{ أَيْقَاطًا } : جمع « يَقِطٌ » بضم القاف ، وجمع على يقاطٍ ، ويقط وأيقاط ، كعضدٍ وأعضادٍ ، ويقط ويقاط ، كرجلٍ ورجالٍ ، وظاهرُ كلام الزمخشريّ أنه يقال : « يقط » بالكسر؛ لأنه قال : وأيقاط جمع « يقط » كأنكاد في « نكدٍ » .

وقال الخفش ، وأبو عبيدة ، والزجاج : أيقاط جمع يقطٍ ويقطان .  
وأنشدوا [ لرؤية ] : [ الرجز ]

3499- وَوَجِدُوا إِخْوَانَهُمْ أَيْقَاطًا .....

وقال البغوي : أيقاطاً جمع يقيظ ويقط ، واليقظة : الانتباه عند النّوم .  
قال الواحديّ : وإنما يحسون أيقاطاً؛ لأنّ أعينهم مفتحةٌ ، وهم نيامٌ .  
وقال الزجاج : لكثرة تقلبهم يظنُّ أنهم أيقاط؛ لقوله تعالى : { وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ } والرقود جمع راقِدٍ ، كقاعِدٍ وقعود .

فصل في مدة تقلبهم

اختلفوا في مقدار مدّة التّقلّب :

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - : « أنّ لهم في كلّ عامٍ تَقْلِيْبَيْنِ » وعن مجاهدٍ : يمكثون رقوداً على أيمانهم تسع سنين ، ثم ينقلبون على شمائلهم ، فيمكثون رقوداً تسع سنين .

وقيل : لهم تقلبية واحدة في يوم عاشوراء .

وقال ابن الخطيب : وهذه التقديرات لا سبيل للعقل إليها ، والقرآن لا يدل

عليها ، وما جاء فيه خبر صحيح ، فكيف يعرف؟ وقال ابن عباس : فائدة تقليبهم؛ لئلا تأكل الأرض لحومهم وتبليهم .  
قال ابن الخطيب : عجت من ذلك؛ لأن الله تعالى قدر على أن يمسك حياتهم ثلاثمائة سنة وأكثر ، فلم لا يقدر على حفظ أجسامهم من غير تقليب؟! .  
قوله : « وَتُقَلِّبُهُمْ » قرأ العامة « تُقَلِّبُهُمْ » مضارعاً مسنداً للمعظم نفسه .  
وقرئ أيضاً بالياء من تحت ، أي : الله أو الملك ، وقرأ الحسن : « يُقَلِّبُهُمْ » بالياء من تحت بماكن القاف ، مخفف اللام ، وفاعله ، إِمَّا اللهُ أَوْ الْمَلِكُ .  
وقرأ أيضاً « وَتَقَلِّبُهُمْ » بفتح التاء ، وضم اللام مشددة مصدر تقلب كقوله : { وَتَقَلِّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ } [ الشعراء : 219 ] ونصب الباء ، وخرجه أبو الفتح على إضمار فعل ، أي : ونرى تقلبهم ، أو نشاهد تقلبهم ، وروي عنه أيضاً رفع الباء على الابتداء ، والخبر الظرف بعده ، ويجوز أن يكون محذوفاً ، أي : آية عظيمة . وقرأ عكرمة « وَتَقَلِّبُهُمْ » بتاء التانيث مضارع « قَلَبَ » مخففاً ، وفاعله ضمير الملائكة المدلول عليهم بالسِّيَاق .  
وقوله : « دَاتَ » منصوب على الظرف ، لأنَّ المعنى : وَتُقَلِّبُهُمْ مِنْ نَاحِيَةِ الْيَمِينِ أَوْ عَلَى نَاحِيَةِ « الْيَمِينِ » كما تقدّم في قوله : { تَرَاوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ دَاتَ الْيَمِينِ } [ الكهف : 17 ] .  
وقوله : { وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ } .  
قرأ العامة « وَكَلْبُهُمْ » وقرأ جعفر الصادق « كَالْبُهُمْ » أي : صاحب كلبهم كلابن وتامر ، ونقل أبو عمر الزاهد غلامٌ ثعلبٌ « وَكَالْبُهُمْ » بهمزة مضمومة اسم فاعل من كَلَبَ أَي : حفظ يحفظ .

(10/429)

و « باسطٌ » اسم فاعل ماض ، وإنما عمل على حكاية الحال ، الكسائي يعمله ، ويستشهد بالآية .  
والوَصِيدُ : الباب؛ قاله ابن عباس والسدي . وقيل : العَتَبَةُ .  
والكهفُ لا يكون له بابٌ ، ولا عتبة ، وإنما أراد موضع الباب .  
وقال الزجاج : الوصيد فناء البيت ، وفناء الدَّارِ .  
وقيل : الصَّعِيدُ والتراب .  
قال الشاعر : [ الطويل ]  
3500- بَارِضٌ قِضَاءٍ لَا يَسُدُّ وَصِيدُهَا ... عَلَيَّ وَمَعْرُوفِي بِهَا عَيْرٌ مُنْكَرٌ  
وجمعه : وصائد ووصدٌ .  
وقيل : الوصيدُ : الصَّعِيدُ والتراب .  
قال يونس ، والأخفش ، والفراء : الأصيدُ والوصيدُ لغتان؛ مثل : الوكاف والإكاف .  
وقال مجاهدٌ ، والضحاكُ : « الوَصِيدُ » : الكهف .  
وأكثر المفسرين على أنَّ الكلبَ كان من جنس الكلاب .  
وروي عن ابن جريج : أنه كان أسداً ، وسمي الأسد كلباً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم دعا على عتبه بن أبي لهبٍ ، فقال : « اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْباً مِنْ كَلْبِكَ » فافترسه الأسدُ .  
قال ابن عباس : كان كلباً أغرَّ ، واسمه قطميئر ، وعن عليٍّ : اسمه « رَبَّان » .  
وقال الأوزاعي : يشور قال السدي : يور .

وقال كعبٌ : صهباً .  
 وقال مقاتل : كان كلباً أصفر .  
 وقال الكلبِيُّ : لونه كالحليج ، وقيل غير ذلك .  
 قال خالد بن معدان : ليس في الجنة من الدوابِّ إلا كلب أصحاب الكهف ،  
 وحمار بلعام .  
 قال ابن عباس وأكثر المفسرين : هربوا من ملكهم فمَرُّوا براعٍ ، معه كلبٌ ،  
 فتبعهم على دينهم ، ومعه كلبه .  
 وقال الكلبِيُّ : مَرُّوا بكلبٍ فنبح عليهم ، فطردوه ، فعاد ، ففعلوا ذلك مراراً ،  
 فقال لهم الكلب : لا تخشوا جانبي؛ فَإِنِّي أَحَبُّ أَحْبَاءِ اللَّهِ ، فناموا؛ حَتَّى  
 أحرسكم .

#### فصل

قال عبيد بن عمير : كان ذلك كلب صيدهم ، ومعنى { بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ } ، أي :  
 ألقاها على الأرض مبسوطتين ، غي رمقبوضتين .  
 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « اعتدلوا في السُّجودِ ، ولا يَبْسُطُ أحدكم  
 ذِرَاعِيهِ أَنْبِطَاطَ الْكَلْبِ » .  
 قال المفسرون : كان الكلب بسط ذراعيه ، وجعل وجهه عليهما .  
 قوله : { لَوِ اطَّلَعَتْ } العامَّة على كسر الواو من « لَوِ اطَّلَعَتْ » على أصل  
 التقاء الساكنين ، وقرأها مضمومة أبو جعفر ، وشيبة ، ونافع ، وابن وثاب ،  
 والأعمش؛ تشبيهاً بواو الضمير ، وتقدّم تحقيقه .  
 قوله : { لَوُلِّيتَ مِنْهُمُ فِرَاراً } لما ألبسهم الله من الهيبة؛ حَتَّى لا يصل إليهم  
 أحدٌ؛ حتى يبلغ الكتاب أجله ، فيوقظهم الله من رقدتهم .  
 « فِرَاراً » يجوز أن يكون منصوباً على المصدر من معنى الفعل قبله؛ لأنَّ  
 التولي والفِرَارَ من واٍ واحدٍ ، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال ، أي :  
 فِرَاراً ، ويكون جالاً مؤكدة ، ويجوز أن يكون مفعولاً له .  
 قوله : { وَلَمُلِّتْ مِنْهُمُ رُعباً } قرأ ابن كثير ، ونافع « لَمُلِّتْ » بالتشديد على  
 التكثر . وأبو جعفر ، وشيبة كذلك ، إلا أنه بإبدال الهمزة ياء ، والزهري بتخفيف  
 اللام والإبدال ، وهو إبدال قياسي والباقون بتخفيف اللام ، و « رُعباً » مفعول  
 ثانٍ ؛ وقيل : تمييزٌ .  
 قال الأخفش : الخفيفة أجود في كلام العرب .

(10/430)

يقولون : ملأني رعباً ، ولا يكادون يعرفون ملأني؛ ويدل على هذا أكثر  
 استعمالهم؛ كقوله : [ الوافر ]  
 3501- فَتَمَلَّأ بَيْنَنَا أَقِطاً وَسَمْتًا .....  
 وقول الآخر : [ الطويل ]  
 3502- وَمَنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ عَيْرِهِ ... إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ  
 كَالدُّمَى  
 وقال الآخر : [ الرجز ]  
 3502ب- لا تَمَلَّأ الدَّلَّءِو وعَرَّقُ فيها  
 وقال الآخر : [ الرجز ]  
 3503- اَمْتَلَأَ الحَوْضُ وَقَالَ قَطِينِي ... وقد جاء التثقيل أيضاً ، أنشدوا للمخبل

السعديّ : [ الطويل ]

3504- وإذ قتل النعمان بالناس محرماً .....  
وقرأ ابن عامر والكسائي « رُعباً » بضم العين في جميع القرآن ، والباقون بالإسكان .

فصل في سبب الرعب

اختلفوا في ذلك الرعب كان لماذا؟ ف قيل : من وجشة المكان ، وقال الكلبي : لأن أعينهم مفتحة ، كالمستيقظ الذي يريد أن يتكلم ، وهم نيام .  
وقيل : لكثرة شعورهم ، وطول أظفارهم ، وتقلبهم من غير حس ، كالمستيقظ .

وقيل : إن الله تعالى ، منعهم بالرعب؛ لئلا يراهم أحد .

وروي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : غزونا مع معاوية نحو الروم ، فمررتا بالكهف الذي فيه أصحاب الكهف ، فقال معاوية : لو كشف لنا عن هؤلاء ، ليطرنا إليهم ، فقال ابن عباس : قد منع الله ذلك من هو خير منك :  
{ لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً } ، فبعث معاوية ناساً ، فقال : اذهبوا ، فانظروا ، فلما دخلوا الكهف ، بعث الله عليهم ريحاً ، أخرجتهم .

(10/431)

وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاَهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا (19) إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا (20)

قوله : { وكذلك بعثناهم } : الكاف نعت لمصدر محذوف ، أي : كما أمنناهم تلك النومة ، كذلك بعثناهم؛ اذكراً بقدرته ، والإشارة ب « ذلك » إلى المصدر المفهوم من قوله « فصررتنا » ، أي : مثل جعلنا إنامتهم هذه المدة المتطاولة آية ، جعلنا بعثهم آية ، قاله الزجاج والزمخشري .

قوله : { ليتساءلوا بينهم } متعلقة بالبعث ، وقيل : هي للضرورة؛ لأن البعث لم يكن للتساؤل ، قاله ابن عطية ، والصحيح أنها على بابها من السببية .

قوله : { كم لبئتم } « كم » منصوبة على الظرف ، والمميز محذوف ، تقديره : كم يوماً؛ لدلالة الجواب عليه ، و « أو » في قوله : { أو بعض يوم } للشك منه ، وقيل : للتفصيل ، أي : قال بعضهم كذا ، وبعضهم كذا .

فصل

المعنى كما أمنناهم في الكهف ، وحفظنا أجسامهم من البلى ، طول الزمان ، فكذلك بعثناهم من النوم الذي يشبه الموت؛ { ليتساءلوا بينهم } ليسأل بعضهم بعضاً ، واللام لام العاقبة؛ لأنهم لم يبعثوا للسؤال .

فإن قيل : هل يجوز أن يكون الغرض من بعثهم أن يتساءلوا ويتنازعا؟  
فالجواب : لا يبعد ذلك؛ لأنهم إذا تساءلوا ، انكشف لهم من قدرة الله أمور عجيبة ، وذلك أمر مطلوب .

قاله ابن الخطيب .

ثم قال تعالى : { قال قائل من هم } وهو رئيسهم ، واسمه مكسليمينا : { كم لبئتم } في نومكم ، أي : كم مقدار لبئنا في هذا الكهف { قالوا لبئنا يوماً أو



بَعْضَ يَوْمٍ { .  
قال المفسرون : إنهم دخلوا الكهف غدوة وبعثهم الله في آخر النهار؛ فلذلك  
قالوا : يوماً ، فلما رأوا الشمس ، قالوا : أو بعض يوم ، فلما نظروا إلى  
شعورهم وأظفارهم « قَالُوا » أي : علموا أنهم لبثوا أكثر من يوم : { قَالُوا  
رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ } .  
قيل : إن رئيسهم مكسلينا ، لما [ رأى ] الاختلاف بينهم قال : دعوا الخلاف .  
قوله : { فابعثوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ } يعني يملئها ، قاله ابن عباس .  
قوله : « بَوْرِقِكُمْ » حال من « أَحَدَكُمْ » ، أي : مصاحباً لها ، وملتبساً بها ،  
وقرأ أبو عمرو ، وحمزة ، وأبو بكر يفتح الواو وسكون الراء والفاء ، وباقي  
السبعة بكسر الراء ، والكسر هو الأصل ، والتسكين [ تخفيف ] ك « تَبِق » في  
تَبِق ، وحكى الزجاج كسر الواو ، وسكون الراء ، وهو نقلٌ ، وهذا كما يقال :  
كَبِدٌ وَكَبْدٌ وَكَبْدٌ .  
وقرأ أبو رجاء ، وابن محيصن كذلك ، إلا أنه بإدغام الفاق ، واستضعفوها من  
حيث الجمع بين ساكنين على غير حدّيهما ، وقد تقدّم ذلك في المتواتر ما يشبهه  
هذه من نحو { تُسْأَلُونَ عَمَّا } [ في الآية : 134 من البقرة ] و { لَا تَعْدُوا فِي  
السَّيْتِ } [ النساء : 154 ] و { الْخُلْدِ جَزَاءً } [ فصلت : 38 ] و { فِي الْمَهْدِ  
صَبِيًّا } [ مريم : 29 ] وروي عن ابن محيصن : أَنَّهُ لَمَّا أَدْعَمَ كَسَرَ الرَّاءَ فَرَارًا  
مِمَّا ذَكَرْنَا .  
وقرأ أمير المؤمنين « بوارقكم » اسم فاعلٍ ، أي : صاحب ورقٍ ، ك « لابنٍ »  
وقيل : هو اسم جمع كجاملٍ وباقرٍ .

(10/432)

وَالْوَرِقُ : الفِصَّةُ المضروبة ، وقيل : الفِصَّةُ مطلقاً مضروبة كانت ، أو غير  
مضروبة؛ ويدل عليه ما رُوِيَ أَنَّ عَرْفَجَةَ اتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ .  
فصل في لغات « الْوَرِقِ »  
قال الفراء والزجاج : فيه ثلاثُ لغاتٍ : وَرِقٌ ، وَوَرِقٌ ، وَوَرِقٌ ، ك « كَبِدٍ وَكَبْدٍ  
وَكَبْدٍ » وكسر الواو أردوها يقال لها : « الرِّقَّةُ » بحذف الواو ، وفي الحديث :  
« فِي الرِّقَّةِ رِبْعُ الْعُشْرِ » وجمعت شذوذاً جمع المذكر السالم .  
فصل  
قال المفسرون : كان معهم دراهم عليها صورة الملك الذي كان في زمانهم ،  
ثم قال تعالى : { إِلَى الْمَدِينَةِ } وهي التي يقال لها اليوم ( طرسوس ) ، وكان  
اسمها في الجاهلية « أفسوس » ، وهذه الآية تدل على أَنَّ السَّعْيَ فِي إِمْسَاكِ  
الرَّادِ أَمْرٌ مَبْشُورٌ .  
قوله : { فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا } [ يجوز في « أي » أن تكون استفهامية ،  
وأن تكون موصولة . قال الزجاج : إنها رفع بالابتداء و « أزكى » خبرها ، وتقدم  
الكلام على نظيره في قوله : { أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا } [ الكهف : 7 ] ، ولا بد لها  
هنا من حذف « أَيُّ » أي : أي أهلها أزكى و « طعاماً » [ تمييزٌ ، أي : لا يكون  
من غصب ، أي : سبب حرام .  
وقيل : لا حذف ، والضميرُ عائِدٌ على الأطعمة المدلول عليها من السِّياق .  
قيل : أمرؤه أن يطلب ذبيحة مؤمن ، ولا يكون من ذبيحة من يذبح لغير الله ،  
وكان فيهم مؤمنون ينكرون إيمانهم .

فصل في معنى « أزكى »  
قال الضحاك : أزكى طعاماً ، أي : أطيب .  
وقال مقاتل : أجود .  
وقال عكرمة : أكثر .  
وأصل الزكاة التُّمُّم والزيادة .  
وقيل : أرخص طعاماً { فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ } أي : قوتٍ وطعامٍ تأكلونه .  
قوله : « وَلِيَتَلَطَّفْ » قرأ العامة بيسكون لام الأمر ، والحسن بكسرهما على الأصل ، [ وقتيبة الميال ] « وَلِيَتَلَطَّفْ » مبنياً للمفعول ، وأبو جعفر وأبو صالح ، وقتيبة « ولا يشعُرَنَّ » بفتح الياء وضم العين .  
فإن قيل : « بكم » « أحدٌ » فاعل به .  
فالجواب : معنى « وَلِيَتَلَطَّفْ » أي : يكون في سترة ، وكتمان في دخول المدينة ، قاله الزمخشريُّ ، ويجوز أن يعود على قومهم ؛ لدلالة السياق عليهم .  
وقرأ زيد بن عليٍّ « يُظهِرُوا » مبنياً للمفعول .

فصل  
{ يُظهِرُوا عَلَيْكُمْ } ، أي : يطلعوا عليكم ، ويعلموا مكانكم .  
وقيل : أو يشرفوا على مكانكم أو على أنفسكم من قولهم : ظهرت على فلان ، إذا علوته ، وظهرت على السطح ، إذا صرت فوقه ، ومنه قوله تعالى :  
{ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ } [ الصف : 14 ] أي عالين .  
وقوله : { لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ } [ التوبة : 33 ] أي : ليعليه .  
قوله : { يَرْجُمُوكُمْ } . قال ابن جريح : يَشْتُمُوكُمْ ، وَيُؤَدُّوكُمْ بالقول ، وقيل : يقتلوكم بالحجارة ، والرجم بمعنى القتل كثير . قال تعالى : { وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْتَاكَ } [ هود : 91 ] وقوله : { أَنْ تَرْجُمُونَ } [ الدخان : 20 ] والرجم أخبث القتل ، قاله الزجاج .  
{ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ } أي يردُّوكم إلى دينهم .  
قوله : { وَلَنْ تفلحوا إِذَا أَبَدَا } أي إن رجعتم إلى دينهم ، لم تسعدوا في الدنيا ، ولا في الآخرة ، ف « إذا » جوابٌ وجزاء ، أي : إن يظهروا ، فلن تفلحوا .  
وقال الزجاج : لن تُفْلِحُوا ، إذا رجعتم إلى ملتهم أبداً ، فإن قيل : أليس أنهم لو أكرهوا على الكفر ، حتى أظهروا الكفر ، لم يكن عليهم مضرة ، فكيف قالوا : { وَلَنْ تفلحوا إِذَا أَبَدَا } ؟  
فالجواب : يحتمل أن يكون المراد أنهم لو ردُّوا إلى الكفر ، ويقوا مظهرين له ، فقد يميل بهم ذلك على الكفر ، ويصيروا كافرين حقيقة ، فكان تخوُّفهم من هذا الاحتمال .

(10/433)

وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَزَّلُ عُنْوَنَ بَيْنَهُمْ أَمْرُهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَانًا رَبَّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا (21)

قوله : { وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا عَلَيْهِمْ } : أي : وكما أنماهم ، وبعثناهم ، لما فيه من الحكم الظاهرة ؛ أغترنا ، أي : أطلعنا . وتقدّم الكلام على مادّة « عثر » في المائدة .

يقال : عثرُ على كذا ، أي : علمته ، وأصله أن من كان غافلاً عن شيءٍ فعثر به ، نظر إليه ، فعرفه ، وكان العثارُ سبباً لحصول العلم ، فأطلق اسم السبب على المسبب « لِيَعْلَمُوا » متعلق ب « أُعْتَرْنَا » والضمير : قيل : يعود على مفعول « أُعْتَرْنَا » المحذوف ، تقديره : أعثرنا الناس ، وقيل : يعود على أهل الكهف .

فصل في سبب تعرف الناس عليهم  
اختلفوا في السبب الذي عرف الناس به واقعة أصحاب الكهف ، فقيل : لطول شعورهم ، وأظفارهم؛ بخلاف العادة ، وظهرت في بشرة وجوههم آثار عجيبة يستدل بها على أن مدتهم طالت طولاً بخلاف العادة .  
وقيل : لأن أحدهم لما ذهب إلى المدينة؛ ليشتري الطعام ، أخرج الدراهم لثمن الطعام ، فقال صاحب الطعام : هذه التُّقود غير موجودة في هذا الزمان ، وإنها كانت موجودة قبل هذا الوقت بمدةٍ مديدة؛ [ فلعلك ] وجدت كنزاً ، فحملوه إلى ملك تلك المدينة ، فقال له الملك : أين وجدت تلك الدراهم؟ فقال : بعث بها أمس تمراً ، وخرجنا فراراً من الملك دقيانوس ، فعرف الملك أنه ما وجد كنزاً ، وأن الله تعالى بعثه بعد موته .

ومعنى قوله : { لِيَعْلَمُوا أَنْ وَعَدَّ اللَّهُ حَقُّ } أي : إنما أطلعنا القوم على أحوالهم؛ ليعلم القوم أن وعد الله حقٌّ بالبعث والنشور؛ فإن ملك ذلك الزمان كان منكر البعث ، فجعل الله أمر الفتية دليلاً للملك .  
وقيل : اختلف أهل ذلك الزمان ، فقال بعضهم : الرُّوح والجسد يبعثان جميعاً . وقال آخرون : إنما يبعث الرُّوح فقط ، فكان الملك يتضرع إلى الله تعالى أن يظهر له آية يستدل بها على الحق في هذه المسألة ، فأطلعه الله تعالى على أصحاب الكهف ، فاستدل بهم على صحة بعث الأجساد؛ لأن انتباههم بعد ذلك النُّوم الطويل يشبه من يموت ، ثم يبعث .

قوله : « إِذِ يَتَنَازَعُونَ » يجوز أن يعمل فيه « أُعْتَرْنَا » أو « لِيَعْلَمُوا » أو لمعنى « حَقُّ » أول « وَعَدَّ » عند من يتسع في الظرف ، وأما من لا يتسع ، فلا يجوز عنده الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته .

واختلف في هذا التنازع ، فقيل : كانوا يتنازعون في صحة البعث ، فاستدل القائلون بصحة هذه الواقعة ، وقالوا : كما قدر الله على حفظ أجسادهم مدة ثلاثمائة وتسع سنين ، فكذلك يقدر على حشر الأجساد بعد موتها .  
وقيل : إن الملك وقومه ، لما رأوا أصحاب الكهف ، ووقفوا على أحوالهم ، عاد القوم إلى كهفهم ، فاماتهم الله ، فعند هذا اختلف الناس ، فقال قومٌ : إن بعضهم قال : إنهم نيامٌ ، كالكرة الأولى . وقال آخرون : بل الآن ماتوا .

(10/434)

وقيل : إن بعضهم ، قال : سدوا عليهم باب الكهف مسجداً ، وهذا القول يدل على أن هؤلاء القوم كانوا عارفين بالله تعالى ، ويعترفون بالعبادة والصلاة .  
وقيل : إن الكفار قالوا : إنهم على ديننا ، فنتخذ عليهم بنياناً ، وقال المسلمون [ إنهم ] على ديننا ، فنتخذ عليهم مسجداً .  
وقيل : تنازعوا في مقدار مكثهم .  
وقيل : تنازعوا في عددهم ، وأسمائهم .

قوله : « بُيَانًا » يجوز أن يكون مفعولاً به ، جمع بنيانٍ ، وأن يكون مصدرًا .  
 قوله : { رَبَّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ } يجوز أن يكون من كلام الله تعالى ، وأن يكون من  
 كلام المتنازعين فيهم ، ثم قال { قَالَ الَّذِينَ عَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ } قيل : هو  
 الملك المسلم ، واسمه بيدروس وقيل : رؤساء البلد .  
 قوله « غلبوا » قرأ عيسى الثقفي ، والحسن بضمّ الغين ، وكسر اللام .  
 قوله : { لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا } يعبد الله فيه ، ونستبقي آثار اصحاب الكهف  
 بسبب ذلك المسجد .

(10/435)

سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ  
 وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَتَامُنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ  
 فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا (22)

قوله : { سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً } : قيل : إِمَّا أَتَى بِالسِّينِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ طَيِّبًا  
 وَإِدْمَاجًا ، تَقْدِيرُهُ : فَإِذَا أَجْبَتَهُمْ عَنِ سَوْأَلِهِمْ عَنِ قِصَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ ، فَسَلِمَ عَنْ  
 عَدْدِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ . وَلَمْ يَأْتْ بِهَا فِي بَاقِيَةِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى  
 مَا فِيهِ السِّينِ ، فَأَعْطِيَتْ حِكْمَهُ مِنَ الْاسْتِقْبَالِ .

وقرأ ابن محيصن « ثلاثٌ » بإدغام التاء المثلثة في تاء التانيث؛ لقرب

مخرجيهما ، ولأنهما مهموسان ، ولأنهما بعد ساكن معتل .

{ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ } الجملة في محل رفع صفة ل « ثلاثٌ » .

قوله : { وَيَقُولُونَ خَمْسَةً } قرأ ابن كثير في رواية بفتح الميم ، وهي لغة  
 كعشرية ، وقرأ ابن محيصن بكسر الخاء والميم ، وإدغام التاء في السين ،  
 يعني تاء « خمسة » في سين « سادسهم » وهي قراءة ثقيلة جداً؛ لتوالي  
 كسرتين وثلاث سينات ، قال شهاب الدين ولا أظن مثل هذا إلا غلطاً على مثله  
 ، وروي عنه إدغام التنوين في السين من غير عتة .

و « ثلاثٌ » و « خمسة » و « سبعة » إخبار المبتدأ محذوف مضمير ، أي : هم

ثلاثة ، وهم خمسة ، وهم سبعة ، وما بعد « ثلاثة » و « خمسة » من الجملة

صفة لهما ، كما تقدّم ، ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً ، لعدم عامل فيها ، ولا

يجوز أن يكون التقدير : هؤلاء ثرثة ، وهؤلاء خمسة ، ويكون العامل اسم

الإشارة أو التنبيه ، قال أبو البقاء : لأنها إشارة إلى حاضر ، ولم يشيروا إلى

حاضر .

قوله : { رَجْمًا بِالْغَيْبِ } فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه مفعولٌ من أجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالغيب .

والثاني : أنه في موضع الحال ، أي : ظانين .

والثالث : أنه منصوب ب « يَقُولُونَ » لأنه بمعناه .

والرابع : أنه منصوب بمقدر من لفظه ، أي : يرحمون بذلك رجماً .

والرَّجْمُ فِي الْأَصْلِ : الرَّمْيُ بِالرَّجَامِ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الصَّغَارُ ، ثُمَّ عَبَّرَ بِهِ عَنِ

الظَّنِّ ، قَالَ زَهْرِبَر : [ الطويل ]

3505- وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَدُقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

أي : المظنون .

قوله : « وَتَامُنُهُمْ » في هذه الواو أوجهٌ :

أحدها : أنها عاطفة ، عطفت هذه الجملة على جملة قوله « هُمْ سَبْعَةٌ » فيكونون قد أخبروا بخبرين ، الأول : أنهم سبعة رجال على البيت . والثاني أن ثامنهم كلبهم ، وهذا يؤذن بأن جملة قوله { وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ } من كلام المتنازعين فيهم .

الثاني : أن الواو للاستئناف ، وأنه من كلام الله تعالى أخبر عنهم بذلك ، قال هذا القائل : وجيء بالواو؛ لتعطي انقطاع هذا ممّا قبله .  
الثالث : أنها الواو الداخلة على الصفة؛ تأكيداً ، ودلالة على لصق الصفة بالموصوف ، وإليه ذهب الزمخشري ، ونظره بقوله : { مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } [ الحجر : 4 ] .  
وردّ أبو حيان عليه : بأنّ أحداً من النحاة لم يقله ، وقد تقدّم الكلام عليه في ذلك .

(10/436)

الرابع : أنّ هذه تسمّى واو الثمانية ، وأنّ لغة قريش ، إذا عدّوا يقولون : خمسة سنة سبعة ، وثمانية تسعة ، فيدخلون الواو على عقد الثمانية خاصة ، ذكر ذلك ابن خالويه ، وأبو بكر راوي عاصم ، قلت : وقد قال ذلك بعضهم في قوله تعالى : { وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا } [ الزمر : 73 ] في الزمر ، فقال : دخلت في أبواب الجنة؛ لأنها ثمانية ، ولذلك لم يجأ بها في أبواب جهنم؛ لأنها سبعة ، وسيأتي هذا ، إن شاء الله .  
قال أصحاب هذا القول : إنّ السبعة عند العرب أمثل في المبالغة في العدد؛ قال تعالى : { إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً } [ التوبة : 80 ] .  
ولما كان كذلك ، فلما وصلوا إلى الثمانية ، ذكروا لفظاً يدل على الاستئناف فقالوا : وثمانية ، فجاء هذا الكلام على هذا القانون ، قالوا : وبدل عليه قوله تعالى : { والناهون عن المنكر } [ التوبة : 112 ] ؛ لأن هذا هو العدد الثامن من الأعداد المتقدمة .  
وقوله : { حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها } [ الزمر : 73 ] لأن أبواب الجنة ثمانية ، وأبواب النار سبعة ، فلم يأت بالواو فيها .  
وقوله : { تَبَيَّاتٍ وَأُبْكَارٍ } [ التحريم : 5 ] هو العدد الثامن مما تقدّم .  
قال القفال : وهذا ليس بشيء؛ لقوله تعالى : { هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقَدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ } [ الحشر : 23 ] ولم يذكر الواو في التبع الثامن .  
وقرئ : « كَالْبُهْمِ » أي : صاحب كلبهم ، ولهذه القراءة قدر بعضهم في قراءة العامة : وثامنهم صاحب كلبهم .

وثلاثة وخمسة وسبعة : مضافة لمعدودٍ محذوف ، فقدّره أبو حيان : ثلاثة اشخاص ، قال : « وإنّما قدّرتنا أشخاصاً؛ لأنّ رابعهم اسم فاعل أضيف إلى الضمير ، والمعنى : أنه رابعهم ، أي : جعلهم أربعة ، وصيرهم إلى هذا العدد ، فلو قدّرتناه رجالاً ، استحال أن يصير ثلاثة رجال أربعة؛ لاختلاف الجنس » وهو كلامٌ حسنٌ .

فصل  
وقال أبو البقاء : « ولا يعمل اسم الفاعل هنا؛ لأنه ماض » قلت : يعني أنّ رابعهم فيما مضى ، فلا يعمل النصب تقديرًا ، والإضافة محضة ، وليس كما

زعم ، فإنَّ المعنى على : يصير الكلب لهم أربعة ، فهو ناصبٌ تقديرًا ، وإنما عمل ، وهو ماضٍ؛ لحكاية الحال ك « بَاسِطٌ » .  
فصل

روي أن السيّد والعاقب وأصحابهما من نصارى نجران ، كانوا عند النبيّ صلى الله عليه وسلم فجرى ذكر أصحاب الكهف ، فقال السيّد - وكان يعقوبياً - : كانوا ثلاثة رابعهم كلبهم .  
وقال العاقبُ - وكان تُسطوريّاً- : كانوا خمسة سادسهم كلبهم .  
وقال المسلمون : ك انوا سبعة ، وثامنهم كلبهم ، فحقّق الله قول المسلمين بعدما حكى قول النصارى ، فقال : « سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ، وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ » .  
قوله : { رَجْمًا بِالْغَيْبِ } أي : ظنّاً وحدثاً من غير يقين ، ولم يقل هذا في السبعة ، فقال : { وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ } .  
فصل

قال أكثر المفسرين : هذا هو الحقُّ؛ ويدلُّ عليه وجوهٌ :  
الأول : أنَّ الواو في قوله : { وَثَامِنُهُمْ } هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفةً للتكررة ، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة في قولك : « جَاءَنِي رَجُلٌ ، وَمَعَهُ أَحْرٌ » ومررت بزبيدٍ ، ومعه سيفٌ ، ومنه قوله :

(10/437)

{ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } [ الحجر : 4 ] .  
وفائدتها : تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، والدلالة على أنَّ اتصافه به أمرٌ ثابتٌ مستقرٌّ ، فكانت هذه الواو دالة على أنَّ الذين كانوا في الكهف كانوا سبعة وثامنهم كلبهم .  
الثاني : أنه تعالى خصَّ هذا الموضع بهذا الحرف الزائد وهو الواو؛ فوجب أن يحصل به فائدة زائدة؛ صوتاً للفظ عن التعطيل ، وليس الفائدة إلا تخصيص هذا القول بالإثبات والتّصحيح .  
الثالث : أنه تعالى أتبع القولين بقوله : { رَجْمًا بِالْغَيْبِ } ولم يقله في السبعة ، وتخصيص الشيء بالوصف يدلُّ على أنَّ الحال في الباقي بخلافه ، وأنه مخالف لهما في كونه « رَجْمًا بِالْغَيْبِ » .  
الرابع : أنه قال بعده : { رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ } فدلَّ على أن هذا القول ممتازٌ عن القولين الأوّلين بمزيد القوّة والصّحة .  
الخامس : أنه تعالى قال : { مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ } فدلَّ على أنَّه حصل العلم بعدتهم لذلك القليل ، وكلٌّ من قال من المسلمين قولاً في هذا الباب ، قال : إنهم كانوا سبعة ، وثامنهم كلبهم؛ فوجب أن يكون المراد من ذلك القليل هؤلاء الذين قالوا هذا القول ، وكان عليٌّ - رضي الله عنه - يقول : كانوا سبعة ، وثامنهم كلبهم ، وأسماءُهم : ميليخا ، مكسلمينا ، مسلثينا وهؤلاء الثلاثة كانوا أصحاب يمين الملك ، وعن يساره : مرنوس ، ديرنوس ، سادنوس ، وكان الملكٌ يستشير هؤلاء السبعة ، يتصرّفون في مهمّاته ، والسابع هو الرَّاعي الذي وافقهم ، لمّا هربوا من ملكهم ، واسم كلبهم قطميّرٌ ، وروي عن ابن عباس أنه قال : مكسلمينا ، ويلمىخا ، ومرطوس وبينويس ، وسارينويس ، وذنونانس ، وكشفيطونونس وهو الراعي ، وكان ابن عباس يقول : أنا من أولئك العدد



القليل .  
السادس : أنه تعالى ، لما قال : { سَبَعَهُ وَتَامَتْهُمْ كَلْبُهُمْ } قال : { قُلْ رَبِّي  
أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ } .  
والظاهر أنه لما حكى الأقوال ، فقد حكى كلَّ ما قيل من الحقِّ والباطل ، ويبعد  
أنه تعالى ذكر الأقوال الباطلة ، ولم يذكر ما هو الحقُّ ، فثبت أن جملة الأقوال  
الحقَّة والباطلة ليست إلا هذه الثلاثة ، ثم خصَّ الأولين بأنه رجمٌ بالغيب ؛  
فوجب أن يكون الحق هو الثالث .  
السابع : أنه قال لرسوله - عليه الصلاة والسلام - : { فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً  
ظَاهِرًا ، وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا } فمنعه من المناظرة معهم في هذا  
الباب ، وهذا إنما يكون ، لو علم حكم هذه الواقعة ، ويبعد أن يحصل العلم  
بذلك لغير النبيِّ صلى الله عليه وسلم ولا يحصل للنبيِّ - عليه السلام - فعلمنا  
أنَّ العلم بهذه الواقعة حصل للنبيِّ صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه لم يحصل  
ذلك إلا بهذا الوحي؛ لأنَّ الأصل فيما سواه العدم ، فيكون الأمر كذلك ، ويكون  
الحقُّ قوله : { سَبَعَهُ وَتَامَتْهُمْ كَلْبُهُمْ } وهذه الوجوه ، وإن كان فيها بعض  
الضعف إلا أنه لما تقوى بعضها ببعض ، حصل فيها تمامٌ وكمالٌ .

(10/438)

#### فصل

في هذه الآية محذوفٌ ، وتقديره : سيقولون : هم ثلاثة ، فحذف المبتدأ؛ لدلالة  
الكلام عليه ، ثم قال تعالى : { قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ } أي : بعددهم { مَّا  
يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ } ، وهذا هو الحق؛ لأنَّ العلم بتفاصيل كائنات العالم ، وحوادثه  
في الماضي والمستقبل ، لا يحصل إلا عند الله ، أو عند من أخبره الله تعالى ،  
ثم لما ذكر تعالى هذه القصة ، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
المراءِ والاستفتاء ، فقال : { فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا } ، أي لا تجادل ،  
ولا تقل في عددهم وشأنهم إلا مراءً ظاهراً إلا بظاهر ما قصصنا عليك ، فقف  
عنده ، { وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا } أي من أهل الكتاب ، أي : لا ترجع إلى  
قولهم بعد أن أخبرناك؛ لأنه ليس عندهم علمٌ في هذا الباب إلا رجماً بالغيب .

#### فصل

واعلم أنَّ نفاة القياس تمسكوا بهذه الآية ، قالوا : لأن قوله : { رَجْمًا بِالْغَيْبِ }  
قيل : كان ظناً بالغيب؛ لأنهم أكثروا أن يقولوا رجماً بالظنِّ ، مكان قولهم : «  
ظنٌّ» حتى لم يبق عندهم فرقٌ بين العبارتين ، كما قال : [ الطويل ]  
3506- ..... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ  
أي : المظنون ، ثم إنه تعالى ، لما ذم هذه الطريقة ، رتب عليها المنع من  
استفتاء هؤلاء الطائفتين ، فدلَّ على أن الفتوى بالمظنون غير جائزٍ عند الله  
تعالى ، وتقدّم جوابهم .

(10/439)

وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدًّا (23) إِلَّا أَنْ يَسَاءَ اللَّهُ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا  
تَسَيَّتْ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا (24)

وذلك أن أهل مكة سألوه عن الروح ، وعن أصحاب الكهف ، وعن ذي القرنين ، فقال : أخبركم غداً ، ولم يقل : إن شاء الله ، فلبث الوحي أياماً ، ثم نزلت هذه الآية .

فصل

اعترض القاضي على هذا الكلام من وجهين : الأول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عالماً بأنه إذا أخبر أنه سيفعل الفعل فلانٍ غداً ، فربما جاءت الوفاة قبل الغد ، وربما عاقه عائقٌ عن ذلك الفعل غداً ، وإذا كانت هذه الأمور محتملة ، فلو لم يقل : إن شاء الله ، خرج الكلام مخالفاً لما عليه ، وذلك يوجب التنفير عنه .

أما إذا قال : « إن شاء الله تعالى » كان محترزاً عن هذا المحذور المذكور ، وإذا كان كذلك ، كان من البعيد أن يعد بشيءٍ ، ولم يقل : إن شاء الله . الثاني : أن هذه الآية مشتملة على قواعد كثيرة ، وأحكام جمّة ، فيبعد قصرها على هذا السبب ، إذ يمكن أن يجاب عن الأول بأنه لا يمتنع أن الأولى أن يقول : « إن شاء الله تعالى » ، إلا أنه ربّما اتفق له نسيان قول « إن شاء الله » لسبب من الأسباب ، وكان ذلك من باب ترك الأولى والأفضل ، وأنه يجاب عن الثاني بأن اشتماله على الفوائد الكثيرة لا يمتنع أن يكون نزوله بسببٍ واحدٍ منها .

قوله : { إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } : قال أبو البقاء : في المستثنى منه ثلاثة أوجه : أحدها : هو من النهي . والمعنى : لا تقولن : افعل غداً ، إلا أن يؤذن لك في القول .

الثاني : هو من « فاعلٌ » ، أي : لا تقولن إني فاعل غداً؛ حتى تقرن به قول « إن شاء الله » .

والثالث : أنه منقطع ، وموضع « أن يشاء الله » نصب على وجهين : أحدهما : على الاستثناء ، و التقدير : لا تقولن ذلك في وقتٍ إلا وقت أن يشاء الله ، أي : يأذن ، فحذف الوقت ، وهو المراد .

الثاني : هو حالٌ ، والتقدير : لا تقولن : أفعل غداً إلا قائلاً : « إن شاء الله » وحذف القول كثير ، وقيل : التقدير إلا بأن يشاء الله ، أي : إلا ملتبساً بقول : « إن شاء الله » .

وقد ردّ الزمخشريُّ الوجه الثاني ، فقال : « إلا أن يشاء » متعلقٌ بالنهي ، لا بقوله « إني فاعلٌ » لأنه لو قال : إني فاعل كذا إلا أن يشاء الله ، كان معناه : إلا أن تعترض مشيئة الله دون فعله ، وذلك ممّا لا مدخل فيه للنهي . معناه أن النهي عن مثل هذا المعنى ، لا يحسن .

ثم قال : « وتعلقه بالنهي من وجهين : أحدهما : ولا تقولن ذلك القول ، إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه . والثاني : ولا تقولن إلا بأن يشاء الله ، أي : إلا بمشيئته ، وهو في موضع الحال ، أي : ملتبساً بمشيئة الله ، قائلاً إن شاء الله .

(10/440)

وفيه وجه ثالثٌ : وهو أن يكون « إلا أن يشاء » في معنى كلمة تأييد ، كأنه قيل : ولا تقولن أبداً ، ونحوه : { وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا } [ الأعراف : 89 ] لأن عودهم في ملتهم ممّا لم يشأ الله .

وهذا الذي ذكره الزمخشري قد ردّه ابن عطية بعد أن حكاه عن الطبري وغيره ، ولم يوضح وجه الفساد .  
وقال أبو حيان : « وإلا أن يشاء الله ، استثناء لا يمكن حمله على ظاهره؛ لأنه يكون داخلاً تحت القول ، فيكون من المقول ، ولا ينهيه الله أن يقول : إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله؛ لأنه قول صحيح في نفسه ، لا يمكن أن ينهى عنه ، فاحتيج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير ، فقال ابن عطية : في الكلام حذف يقتضيه الظاهر ، ويحسنه الإيجاز ، تقديره : إلا أن يقول : إلا أن يشاء الله ، أو إلا أن تقول : إن شاء الله ، والمعنى : إلا أن تذكر مشيئة الله ، فليس « إلا أن يشاء الله » من القول الذي نهى عنه » .

فصل

قال كثير من الفقهاء : إذ قال الرجل لزوجته : « أنت طالق » ، إن شاء الله لم يقع الطلاق؛ لأنه لما علق وقوع الطلاق على مشيئة الله ، لم يقع الطلاق إلا إذا علمنا حصول المشيئة ، ومشية الله غيب لا سبيل لنا إلى العلم بحصولها ، إلا إذا علمنا أن متعلق المشيئة وقع وحصل ، وهو هذا الطلاق ، وعلى هذا لا يعرف حصول المشيئة ، إلا إذا وقع الطلاق ، ولا يعرف وقوع الطلاق ، إلا إذا عرفنا المشيئة ، فيوقف كل واحدٍ منهما على العلم بالآخر ، وهو دور؛ فهذا لم يقع الطلاق .

فصل

احتجوا بهذه الآية على أن المعدوم شيئاً ، قالوا : لأن الشيء الذي سيفعله غداً سمّاه الله تعالى في الحال شيئاً ، وهو معدوم في الحال .  
[ وأجيب ] بأن هذا الاستدلال لا يفيد إلا أن المعدوم مسمى بكونه شيئاً ، والسبب فيه أن الذي يصير شيئاً يجوز تسميته بكونه شيئاً في الحال تسمية للشيء بما يتولّى إليه؛ لقوله تعالى : { أتى أمر الله } [ النحل : 1 ] والمراد سيأتي أمر الله .  
ثم قال تعالى : { واذكر ربك إذا نسيت } قال ابن عباس ، ومجاهد ، والحسن : معناه : إذا نسيت الاستثناء ، ثم ذكرت ، فاستثنى .  
وقيد الحسن وطاوس بالمجلس .  
وعن سعيد بن جبير : بعد سنة ، أو شهر ، أو أسبوع ، أو يوم .  
وعن عطاء : بمقدار حلب ناقة غزيرة .  
وعند عامة الفقهاء : لا أثر له في الأحكام ما لم يكن موصولاً ، وقالوا : لأننا لو جوّزنا ذلك ، لزم ألا يستقرّ شيء من العهود والإيمان .  
[ يحكى ] أنه بلغ المنصور أن أبا حنيفة خالف ابن عباس في الاستثناء المنفصل ، فاستحضره؛ لينكر عليه ، فقال له أبو حنيفة : هذا يرجع عليك؛ فإنك تأخذ البيعة بالإيمان ، أترضى أن يخرجوا من عندك ، فيستثنوا ، فيخرجوا عليك ، فاستحسن المنصور كلامه ، ورضي عنه .

(10/441)

واعلم أن هذا تخصيص النصّ بالقياس ، وفيه ما فيه .  
وأيضاً فلو قال : « إن شاء الله » خفية؛ بحيث لا يسمع ، كان دافعاً للحنث بالإجماع ، مع أن المحذور باق ، فما عوّلوا عليه ليس بقوي ، [ والأولى ] أن يحتج في وجوب كون الاستثناء متصلاً بالآيات الكثيرة الدالة على وجوب

الوفىء بالعقد والعهد؛ كقوله : { أَوْفُوا بِالْعُقُودِ } [ المائدة : 1 ] { وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ } [ الإسراء : 34 ] ، فإذا أتى بعهدٍ ، وجب عليه الوفاء بمقتضاه بهذه الآيات .

خالفنا الدليل فيما إذا كان متصلاً؛ لأن الاستثناء مع المستثنى منه كالكلام الواحد؛ بدليل أن الاستثناء وحده لا يفيد شيئاً ، فهو جار مجرى بعض الكلمة الواحدة ، فجملة الكلام كالكلمة الواحدة المفيدة ، وإذا كان كذلك ، فإن لم يكن منفصلاً ، حصل الالتزام التام بالكلام؛ فوجب عليه الوفاء بذلك المتلزم . وقيل : إن قوله : { وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ } كلامٌ مستأنفٌ لا تعلق له بما قبله . فصل

قال عكرمة : واذكر ربك ، إذا غضبت . وقال وهبٌ : مكتوب في الإنجيل « ابن آدم ، اذكرني حين تغضبُ ، اذكرك حين أعصبُ » .

وقال الضحاك ، و السديُّ : هذا في الصلاة المنسيّة . قال ابن الخطيب : وتعلق هذا الكلام بما قبله يفيد إتمام الكلام في هذه القضية ، وجعله مستأنفاً يصير الكلام مبتدأ منقطعاً ، وذلك لا يجوز . ثم قال : { وَقُلْ عسى أَن يَهْدِيَنِّي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا } وفيه وجوهٌ : الأول : أن ترك قوله : « إِنَّ شَاءَ اللَّهُ » ليس بحسن ، وذكره أحسن من تركه ، وهو قوله : { لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا } المراد منه ذكر هذه الجملة . الثاني : أنه لما وعدهم بشيءٍ ، وقال معه ( إن شاء الله تعالى ) فيقول : عسى أن يهديني ربي لشيءٍ أحسن وأكمل مما وعدتكم به . الثالث : أن قوله : { عسى أَن يَهْدِيَنِّي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا } إشارة إلى قصة أصحاب الكهف ، أي : لعل الله يؤتيني من البيّنات والدلائل على صحّة نبوّتي وصدقي في ادّعاء النبوة ما هو أعظم في الدلالة ، وأقرب رشداً من قصة أصحاب الكهف ، وقد فعل الله ذلك حين أتاه من قصص الأنبياء ، والإخبار بالغيوب ما هو أعظم من ذلك .

(10/442)

وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا (25) قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا (26) وَأَنْزَلْنَا مِنْ أَوْجِي الثَّبَاكِ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا تُبَدِّلُ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا (27) وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنَّا ذِكْرًا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا (28) وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَعِينُوا يُعَانُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا (29)

قوله : { وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا } . قال قتادة : هذا من كلام القوم؛ لأنه تعالى قال : { سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ } [ الكهف : 22 ] إلى أن قال : { وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ } أي : إن أولئك الأقوام ، قالوا ذلك ، ويؤيده قوله تعالى بعده { قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا

لَيْتُوا { وهذا يشبه الردّ على الكلام المذكور قبله .  
ويؤيّدُه أيضاً ما ورد في مصحف عبد الله : ( وقالوا ولبتوا في كهفهم ) .  
وقال آخرون : هو كلام الله تعالى أخبر عن كمية هذه المدّة .  
وأما قوله : { سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ } فهو كلامٌ تقدّم ، وقد تخلّل بينه  
وبين هذه الآية ما يوجب انقطاع أحدهما عن الآخر ، وهو قوله : { فَلَا تَمَارِ  
فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِراً } [ الكهف : 22 ] .  
وقوله تعالى : { قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا } لا يوجب أنّ ما قبله حكاية؛ لأنّه  
تعالى أراد بل الله أعلم بما لبتوا ، فأرجعوا إلى خبر الله دون ما يقوله أهل  
الكتاب ، والمعنى أن الأمر في مدّة لبتهم ، كما ذكرنا ، فإن نازعوك فيها ،  
فأجبههم فقل : { اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا } أي : فهو أعلم منكم ، وقد أخبر بمدّة  
لبتهم .

وقيل : إنّ أهل الكتاب قالوا : إنّ المدّة من لدن دخلوا الكهف إلى يومنا  
ثلاثمائة وتسع سنين ، فردّ الله عليهم ، وقال : { قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا } يعني  
بعد قبض أرواحهم إلى يومنا هذا ، لا يعلمه إلا الله .  
قوله : { ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ } : قرأ الأخوان بإضافة « مِئَةٍ » إلى « سنين »  
والباقون بتنوين « مِئَةٍ » .

فأمّا الأولى : فأوقع فيها الجمع موقع المفرد؛ كقوله : { بالأخسرين أَعْمَالًا } [ الكهف : 103 ] .  
قاله الزمخشريّ يعني أنه أوقع « أَعْمَالًا » موقع « عملاً »  
وقد أنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يلتفت إليه ، وفي مصحف عبد الله «  
سنة » بالإفراد ، وبها قرأ أبيّ ، وقرأ الضحاك « سِنُونَ » بالواو على أنها خبر  
مبتدأ مضمّر ، أي : هي سِنُونَ .

وأما الباقون ، فلما لم يروا إضافة « مِئَةٍ » إلى جمعٍ ، تَوَوَّنُوا ، وجعلوا « سِنِينَ »  
بدلاً من « ثلاثمائة » أو عطف بيان .  
قال البغويّ : فإن قيل لِمَ قال : « ثلاثمائة سنين » ولم يقل سنة؟ فالجواب ،  
لَمَّا نزل قوله تعالى : { وَلَيْتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ } فقالوا : أَيَّاماً ، أو شهوراً  
، أو سنين ، فنزلت « سنين » .

وقال الفراء : من العرب من يضع « سنين » موضع سنة .  
ونقل أبو البقاء أنها بدل من « مِئَةٍ » لأنها في معنى الجمع . ولا يجوز أن يكون  
« سِنِينَ » في هذه القراءة تمييزاً؛ لأنّ ذلك إنما يجيء في ضرورة مع إفراد  
التمييز؛ كقوله :

13507- إِذَا عَاشَ الْقَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَادَةُ وَالْقَتَاءُ .

(10/443)

## فصل

قيل : المعنى : ولبتوا في كهفهم سنين ثلاثمائة { وازدادوا تسعاً } .  
قال الكلبيّ : قالت نصارى نجران : أما الثلاثمائة ، فقد عرفناها ، وأما التسع ،  
فلا علم لنا بها ، فنزلت : { قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا } .  
روي عن عليّ - رضي الله عنه - أنه قال : عند أهل الكتاب : أنّهم لبتوا ثلاثمائة  
شَمْسِيَّةً ، والله تعالى ذكر ثلاثمائة سنة قمرية ، والتفاوت بين الشمسية  
والقمرية في كل مائة سنة ثلاث سنين ، فيكون ثلاثمائة ، وتسع سنين ، فلذلك  
قال : « وازدادوا تسعاً » .

قال ابن الخطيب : وهذا مشكلٌ؛ لأنه لا يصحُّ بالحساب ، فإن قيل : لِمَ لا قيل : ثلاثمائة ، وتسع سنين ؟ .  
وما الفائدة في قوله : « وَاِزْدَادُوا تِسْعًا » ؟ .  
فالجواب : أن يقال : لعلهم لما استكمل لهم ثلاثمائة سنة ، قرب أمرهم من الانتباه ، ثم اتفق ما أوجب [ بقاءهم في النوم ] تسع سنين .  
قوله : « تِسْعًا » أي : تسع سنين ، حذف المميّز؛ لدلالة ما تقدّم عليه؛ إذ لا يقال : عندي ثلاثمائة درهم وتسعة ، إلا وأنت تعني : تسعة دراهم ، ولو أردت ثياباً ونحوها ، لم يجز؛ لأنه إلغازٌ ، و « تِسْعًا » مفعولٌ به ، وازداد : افتعل ، أبدلت التاء دالاً بعد الزاي ، وكان متعدّياً لاثنتين؛ نحو : { وَزِدْتَاهُم هُدًى [ الكهف : 13 ] ، فلما بني على الافتعال ، نقص واحداً .  
وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية « تسعاً » بفتح التاء كعشر .  
قوله : { قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا } أنه تعالى أعلم بمقدار هذه المدة من الناس الذين اختلفوا فيها؛ لأنّه إله السموات والأرض ومدبّر العالم له غيب السموات والأرض .  
والغيبُ : ما يغيب عن إدراكك ، والله - تعالى - لا يغيب عن إدراكه شيءٌ ، ومن كان عالماً بغيب السموات والأرض ، يكون عالماً بهذه الواقعة ، لا محالة .  
قوله : { أَبْصِرْ بِهِ } : صيغة تعجب بمعنى « مَا أَبْصَرَهُ » على سبيل المجاز ، والهاء لله تعالى ، وفي مثل هذا ثلاثة مذاهب : الأصح : أنه بلفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، والباء مزيدة في الفاعل؛ إصلاحاً للفظ أي ما أبصر الله بكلِّ موجودٍ ، وأسمعه بكلِّ مسموع .  
والثاني : أن الفاعل ضمير المصدر .  
والثالث : أنه ضمير المخاطب ، أي : أوقع أيّها المخاطب ، وقيل : هو أمر حقيقة لا تعجب ، وأن الهاء تعود على الهدى المفهوم من الكلام .  
وقرأ عيسى : « أَسْمِعْ » و « أَبْصِرْ » فعلاً ماضياً ، والفاعل الله تعالى ، وكذلك الهاء في « به » ، أي : أبصر عباده وأسمعهم .  
وتقدّم الكلام على هذه الكلمة عند قوله : { فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ } [ البقرة : 175 ] .  
قوله : { مَا لَهُمْ } أي : ما لأهل السموات والأرض .  
قوله : « مِنْ دُونِهِ » أي : من دون الله .  
قوله : « مِنْ وَلِيِّيَّ » أي من ناصر .  
و « مِنْ وَلِيِّيَّ » يجوز أن يكون فاعلاً ، وأن يكون مبتدأ .  
قوله : « وَلَا يُشْرِكْ » قرأ ابن عامر بالتاء والجزم [ عطفاً على قوله :

(10/444)

{ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ } [ الكهف : 23 ] وقوله : { وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا تَسَبَّحْتَ وَقُلْ عَسَى } [ أي : ولا تشرك أنت أيها الإنسان ، والباقون بالياء من تحت ، ورفع الفعل ، أي : ولا يشرك الله في حكمه أحداً ، فهو نفى محض .  
فصل في المراد بالحكم في الآية  
قيل : الحكم ها هنا علم الغيب ، أي : لا يشرك في علم غيبه أحداً .  
وقرأ مجاهد وقتادة : « وَلَا يُشْرِكْ » بالياء من تحت والجزم .  
قال يعقوب : « لا أعرف وجهه » . قال شهاب الدين : وجهه أن الفاعل ضمير



الإنسان ، أضرر للعلم به .  
والضمير في قوله « مَا لَهُمْ » يعود على معاصري رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، قال ابن عطية : « وتكون الآية اعتراضاً بتهديد » كأنه يعني بالاعتراض  
: أنهم ليسوا ممن سيق الكلام لأجلهم ، ولا يريد الاعتراض الصناعي .

فصل

قوله : { مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ } .  
قيل : ما لأصحاب الكهف من دون الله ولي؛ فإنه هو الذي يتولى حفظهم في  
ذلك النوم الطويل .

وقيل : ليس لهؤلاء القوم المختلفين في مدّة لبت أصحاب الكهف ولي من  
دون الله ، يتولى أمرهم ، ويقيم لهم تدبير أنفسهم ، فإذا كانوا محتاجين إلى  
تدبير الله وحفظه ، فكيف يعلمون هذه الواقعة من غير إعلامه؟! .

فصل

واختلفوا في زمن أصحاب الكهف وفي مكانهم ، فقيل : كانوا قبل موسى -  
عليه الصلاة والسلام - وأنّ موسى صلى الله عليه وسلم ذكرهم في التّوراة ،  
فلهذا سأل اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قصّتهم .  
وقيل : دخلوا الكهف قبل المسيح ، وأخبر المسيح بخبرهم ، ثم بعثوا في  
الوقت الذي بين عيسى ، وبين محمد صلى الله عليه وسلم .  
وقيل : إنهم دخلوا الكهف بعد المسيح ، حكى هذا القول القفال عن محمد بن  
إسحاق ، وذكر أنهم لم يموتوا ، ولا يموتون إلى يوم القيامة .  
وأما مكان الكهف ، فحكى القفال عن محمد بن موسى الخوارزمي المنجم :  
أن الواثق أنفذه؛ ليعرف حال أصحاب الكهف من ملك الروم ، قال : فوجّه  
ملك الروم معي أقواماً إلى الموضع الذي يقال إنهم فيه .  
وقيل : إن الرجل قال : إن الرجل الموكل بذلك الموضع فرّعني من الدّخول  
عليهم ، قال : فدخلت فرأيت الشّعور على صدورهم .  
قال : وعرفت أنّ ذلك تمويه واحتيال ، وأنّ الناس كانوا قد عالجوا تلك الجثث  
بالأدوية المجففة؛ لتصونها عن البلاء؛ كالتلطّيح بالصّبر وغيره .  
قال القفال : والذي عندنا أنّ موضع أصحاب الكهف لا يعرف ، ولا عبرة بقول  
أهل الروم ، وذكر الزمخشري عن معاوية « أنّه لما غزا الروم ، فمرّ بالكهف ،  
فقال : لو كشف عن هؤلاء ، ننظر إليهم ، فقال له ابن عباس : أيّ شيء لك  
في ذلك؟ قد منع الله من هو خير منك ، فقال : { لو اطلعت عليهم ، لوليت  
منهم فراراً ، ولملئت منهم رعباً } .  
فقال : لا أنتهي عن ذلك ، حتى أعلم حالهم ، فبعث أناساً ، فقال : اذهبوا ،  
فانظروا ، فلما دخلوا الكهف بعث الله عليهم ريحاً ، [ فأخرجتهم ] . » .

(10/445)

فصل

قال ابن الخطيب : والعلم بذلك الزّمان ، وذلك المكان ، ليس للعقل فيه مجالٌ  
، وإنما يستفاد ذلك من نصٍّ ، وهو مفقود؛ فثبت أنّه لا سبيل إليه .  
قال ابن الخطيب : هذه السورة الثلاث اشتملت كل واحدة منها على حصول  
حالة غريبة عجيبة نادرة في هذا العالم : سورة بني إسرائيل اشتملت على  
الإسراء بالجسد الشريف صلى الله عليه وسلم من مكة إلى الشام ، وهي

حالة عجيبة ، وهذه السورة اشتملت على بقاء القوم في النوم مدّة ثلاثمائة سنة ، وأزريد ، وهي أيضاً حالة عجيبة وسورة مريم اشتملت على حدوث الولد لا من الأب ، وهي أيضاً حاله غريبة والمعتمد في بيان هذه العجائب ، والغرائب المذكورة : أنّه تعالى قادر على كلّ الممكنات ، عالمٌ بجميع المعلومات من الجزئيات والكلّيات ، فإنّ كلّ ما كان ممكن الحصول في بعض الأوقات كان ممكن الحصول في سائر الأوقات .

وإذا ثبتت هذه الأصول الثلاثة ثبت القول بإمكان البعث ، ولما كان قادراً على الكل وثبت أن بقاء الإنسان حياً في النوم مدة يوم ممكن ، فكذلك بقاءه مدة ثلاثمائة سنة ، يوجب أن يكون ممكناً ، بمعنى : أن إله العالم يحفظه عن الآفة

وأما الفلاسفة فإنهم يقولون : لا يبعد وقوع أشكال فلكية غريبة توجب في عالم الكون والفساد حصول أحوال غريبة نادرة ، وذكر أبو علي بن سفيان في « باب الزّمان » من كتاب « الشّفا » أن أرسطاطاليس الحكيم ذكر أنه عرض لقوم من المباطيل حالةً شبيهة بأصحاب الكهف .

قال ابن سينا : وبدل التاريخ على أنهم قبل أصحاب الكهف . قوله تعالى : { واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك } الآية .

اعلم أن كفّار قريش اجتمعوا ، وقالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أردت أن نؤمن بك فاطرد هؤلاء الذين آمنوا بك ، فنهاه الله عن ذلك ، ويبيّن في هذه الآيات أنّ الذي اقترحوه والتمسوه مطلوب فاسد ، ثم إنه تعالى جعل الأصل في هذا الباب شيئاً واحداً ، وهو أن يواظب على تلاوة الكتاب الذي أوحاه الله إليه ، ولا يلتفت إلى اقتراح المقترحين وتعنتهم ، فقال : { واتل ما أوحى إليك } أي التزم قراءة الكتاب الذي أوحى إليك والزم العمل به { لا مُبدّل لكلماته } أي : لا مغيّر للقرآن ، وهذه آية تدل على أنه لا يجوز تخصيص النصّ بالقياس؛ لأن معنى الكلام : الزم العمل بمقتضى هذا الكتاب ، وذلك يقتضي وجوب العمل بمقتضى ظاهره .

فإن قيل : فيجب ألا يتطرّق النسخ إليه أيضاً .

فالجواب : أن هذا مذهب أبي مسلم الأصفهاني ، وليس ببعيد ، وأيضاً فالنسخ في الحقيقة ليس بتبديل؛ لأن المنسوخ ثابت في وقته إلى وقت طربان الناسخ ، فالناسخ كالمغاير ، فكيف يكون تبديلاً؟ ثم قال : { ولن تجد من دونه ملتحداً } أي : ملجأ ، قال أهل اللغة : هو من لحد وألحد : إذا مال ، ومنه قوله

(10/446)

{ الذين يُلجِدُونَ } [ فصلت : 40 ] والملحدُ : المائل عن الدّين .

قال ابن عباس : حرزاً .

وقال الحسن : مدخلاً .

وقال مجاهد : ملجأ .

وقيل : ولن تجد من دونه ملتحداً في البيان والإرشاد .

قوله : { واصبر نفسك } أي : احبسها وثبتها قال أبو ذؤيب : [ الكامل ]

3507ب- قَصَبْرْتُ نَفْسًا عِنْدَ ذَلِكَ حُرَّةً ... تَرُسُو إِذَا نَفَسُ الْجَبَانِ تَطَلُّعُ

وقوله : « بالعداة » تقدّم الكلام عليها في الأنعام .

فصل في نزول الآية

نزلت في عيينة بن حصن الفزاريّ ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يسلم ، وعنده جماعة من الفقراء فيهم سلمان ، وعليه شملة قد عرق فيها ، ويده خوصة يشقها ، ثم ينسجها؛ فقال عيينة للنبي صلى الله عليه وسلم : أما يؤذيك ريح هؤلاء؟ ونحن سادات مضر وأشرافها فإن أسلمنا ، أسلم الناس ، وما يمنعنا من اتّباعك إلا هؤلاء ، حتى نتبعك ، واجعل لنا مجلساً ، ولهم مجلساً ، فأنزل الله تعالى : { واصبر نفسك } ، أي : احبس يا محمد نفسك { مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي } طرفي النهار ، { يريدون وجهه } أي : يريدون الله ، لا يريدون به عرضاً من الدنيا .

وقال قتادة : نزلت في أصحاب الصفة ، وكانوا سبعمائة رجل فقراء في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرجعون إلى تجارة ، ولا إلى زرع ، يصلون صلاة ، وينتظرون أخرى ، فلما نزلت هذه الآية ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الحمد لله الذي جعل في أمّتي من أمرت أن أصبر نفسي معهم » . وهذه القصة منقطة عما قبلها ، وكلام مفيد مستقل ، وتقدم نظير هذه الآية في سورة الأنعام ، وهو قوله تعالى : { ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي } [ الأنعام : 52 ] ففي تلك الآية نهى الرسول - عليه السلام - عن طردهم ، وفي هذه الآية أمره بمجالستهم والمصاهرة معهم .

فصل في قراءات الآية

قرأ ابن عامر بالغداة والعشيّ ، بضمّ الغين ، والباقون بالغداة ، وهما لغتان ، فقيل : المراد كونهم مواظبين على هذا العمل في كل الأوقات كقول القائل : ليس لفلان عمل بالغداة والعشيّ إلا شتم الناس ، وقيل : المراد صلاة الفجر والعصر .

وقيل : المراد الغداة هي الوقت الذي ينتقل الإنسان فيه من النوم إلى اليقظة ، ومن اليقظة إلى النوم .

قوله : { وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ } فيه وجهان :

أحدهما : أن مفعوله محذوف ، تقديره : ولا تعد عينك النظر . والثاني : أ ، ه ضمّن معنى ما يتعدّى ب « عَنَ » قال الزمخشريّ : « يقال : عدّاه ، أي : جاوزه فإنما عدّي ب « عَنَ » لتضمين « عَدَا » معنى نبا وعلا في قولك : تبّث عنه عينه ، وعلت عنه عينه ، إذا اقتحمته ، ولم تعلق به ، فإن قيل : أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل : ولا تعدهم عينك ، أو : ولا تغل عينك عنهم؟ فالجواب : الغرض منه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى [ فد ] ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تقتحمهم عينك متجاوزتين إلى غيرهم ، ونحوه

(10/447)

{ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ } [ النساء : 2 ] ، أي : لا تضمّوها إليها آكلين لها » .

ورده أبو حيان : بأنّ مذهب البصريين أن التضمين لا ينقاس ، وإنما يصار إليه عند الضرورة ، فإذا أمكن الخروج عنه ، فلا يصار إليه .

وقرأ لحسن « ولا تُعدّ عَيْتِكَ » من أعدي رباعياً ، وقرأ هو ، وعيسى ، والأعمش « ولا تُعدّ » بالتشديد ، من عدّي يعدّي مضعفاً ، عدّاه في الأولى

بالهمزة ، وفي الثانية بالثقل؛ كقول النابغة : [ البسيط ]

3508- فَعَدُّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ ... وَإِنَّمِ الْقُتُودَ عَلَى عِبْرَانَةٍ أَجْدٍ  
 كَذَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ ، وَأَبُو الْفَضْلِ ، وَرَدَّ عَلَيْهِمَا أَبُو حَيَّانَ : بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَعَدِّيهِ  
 فِي هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ بِالْهَمْزَةِ ، أَوْ التَّضْعِيفِ ، لَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ مُتَعَدٍّ  
 لِوَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَقَدْ أَقَرَّ الزَّمْخَشَرِيُّ بِذَلِكَ ؛ حَيْثُ قَالَ : « يَقَالُ : عِدَاةُ إِذَا جَاوَزَهُ  
 ، وَإِنَّمَا عَدِّيُّ ب « عَنْ » لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى عَلَا ، وَبِنَا « فَحِينَئِذٍ يَكُونُ « أَفْعَلٌ » وَ « وَ  
 فَعَلٌ » مِمَّا وَافَقَا الْمَجْرَدَ وَهُوَ اعْتِرَاضٌ حَسَنٌ .

فصل

يُقَالُ : عَدَّاهُ ، إِذَا جَاوَزَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : عِدَا طُورُهُ ، وَجَاءَنِي الْقَوْمُ عِدَا زَيْدًا ؛  
 لِأَنَّهَا تَفِيدُ الْمَبَاعَدَةَ ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى نَهَى نَبِيَّهُ عَنِ مَبَاعَدَتِهِمْ ، وَالْمَعْنَى : لَا تَزِدْنِي  
 فَقَرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا تَشْنِي عَيْنِيكَ عَنْهُمْ ؛ لِأَجْلِ مَجَالَسَتِهِ الْأَغْنِيَاءَ .  
 ثُمَّ قَالَ : « تُرِيدُ » جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ « تُرِيدُ » الْمَخَاطَبُ ،  
 أَي : تُرِيدُ أَنْتَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْعَيْنِينَ ، وَإِنَّمَا وَجَّهْتُ لِأَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ  
 يَجُوزُ أَنْ يَخْبَرَ عَنْهُمَا خَبَرُ الْوَاحِدِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ : [ الْهَزَجُ ]  
 3509- لِمَنْ رُحْلُوقَةٌ رُلٌّ ... بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

وقول الآخر : [ الكامل ]

3510- وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَنْفُلٌ ... أَوْ سُئِبَلًا كُحْلٌ بِهِ فَانْهَلَتْ  
 وَفِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَنَسَبَةُ الْإِرَادَةِ إِلَى الْعَيْنَيْنِ مَجَازٌ ، وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : « الْجَمَلَةُ  
 فِي مَوْضِعِ الْحَالِ » قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَصَاحِبُ الْحَالِ ، إِنْ قَدَّرَ « عَيْنَاكَ » فَكَانَ  
 يَكُونُ التَّرْكِيْبُ : يَرِيدَانِ » . قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : غَفَلَ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ :  
 مِنْ أَنَّ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَخْبَرَ عَنْهُمَا إِخْبَارُ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَإِنْ  
 قَدَّرَ الْكَافَ ، فَمَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ نَحْوَ هَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ ؛ لِاخْتِلَافِ  
 الْعَامِلِ فِي الْحَالِ ، وَذِي الْحَالِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ ، إِذَا كَانَ الْمُضَافُ جِزْءًا  
 أَوْ كَالْجِزْءِ ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ نَهْيُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَإِنَّمَا  
 جِيءَ بِقَوْلِهِ « عَيْنَاكَ » وَالْمَقْصُودُ هُوَ ؛ لِأَنَّهُمَا تَكُونُ الْمُرَاعَاةَ لِلشَّخْصِ  
 وَالتَّلَقُّتُ لَهُ » .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : وَقَدْ ظَهَرَ لِي وَجْهُ حَسَنٌ ، لَمْ أَرْ غَيْرِي ذَكَرَهُ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ  
 « تَعَدُّ » مُسْتَدًا لَضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَ « عَيْنَا » بَدَلًا مِنْ  
 الضَّمِيرِ ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، وَ « تُرِيدُ » عَلَى وَجْهَيْهَا مِنْ كَوْنِهَا حَالًا مِنْ  
 « عَيْنَاكَ » أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي « تَعَدُّ » إِلَّا أَنْ فِي جَعْلِهَا حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي « وَلَا  
 تَعَدُّ » ضَعْفًا ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَرَاعَاةَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ يَعْزِزُ ذِكْرَ الْبَدَلِ قَلِيلًا جَدًّا ، تَقُولُ :  
 « الْجَارِيَةُ حَسَنًا فَاتْرُ » وَلَا يَجُوزُ « فَاتِرَةٌ » إِلَّا قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ :

(10/448)

3511- فَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ ... مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ  
 فَقَالَ : « مُعَيَّنٌ » مَرَاعَاةٌ لِلْهَاءِ فِي « كَأَنَّهُ » وَكَانَ الْفَصِيحُ أَنْ يَقُولَ : « مُعَيَّنَانِ  
 » مَرَاعَاةٌ لِحَاجِبِيهِ الَّذِي هُوَ الْبَدَلُ .

فصل

{ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } ، أَي تَطْلُبُ مَجَالِسَةَ الْأَغْنِيَاءِ ، وَالْأَشْرَافِ ، وَصَحْبَةَ  
 أَهْلِ الدُّنْيَا ، وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُهُ بِمَجَالِسَةِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، نَهَاهُ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ  
 إِلَى قَوْلِ الْأَغْنِيَاءِ وَالْمُتَكَبِّرِينَ ، فَقَالَ : { وَلَا تُطِغْ مَنْ أَعْقَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا }  
 يَعْنِي عَيْنَةَ بَنِ حَصِينٍ ، وَقِيلَ : أُمِّيَّةُ بَنِ خَلْفٍ ، { وَاتَّبِعْ هَوَاهُ } فِي طَلْبِ

السَّهْوَاتِ { وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا } قال قتادة ومجاهد : ضياعاً .  
وقيل : ندماً ، وقال مقاتل : سرفاً .  
وقال الفراء : متروكاً .  
وقيل : باطلاً .  
وقال الأخفش : مجاوزاً للحدِّ .  
قوله : « أَعْقَلْنَا قَلْبَهُ » العامة على إسناد الفعل ل « ن » و « قلبه » مفعول  
به .  
وقرأ عمرو بن عبيد ، وعمرو بن فائد ، وموسى الأسواري بفتح اللام ، ورفع «  
قَلْبَهُ » أسندوا الإغفال إلى القلب ، وفيه أوجهٌ ، قال ابن جنِّي : من طَنَّنَا  
غافلين عنه . وقال الزمخشريُّ : « من حَسَبْنَا قَلْبَهُ غَافِلِينَ ، من أَغْفَلْتَهُ ، إذا  
وجدته غافلاً » . وقال أبو البقاء : فيه وجهان :  
أحدهما : وجدها قلبه معرضين عنه .  
والثاني : أهمل أمرنا عن تذكرنا .  
قوله : « فرطاً » يحتمل أن يكون وصفاً على « فعل » كقولهم : « قَرَسُ  
فرط » ، أي : متقدِّمٌ على الخيل ، وكذلك هذا ، أي : متقدِّماً للحقِّ ، وأن يكون  
مصدرًا بمعنى التفريط ، أو الإفراط ، قال ابن عطية : الفرط : يحتمل أن  
يكون بمعنى التفريط والتضييع ، أي : أمره الذي يجب أن يلزم ، ويحتمل أن  
يكون بمعنى الإفراط والإسراف .  
قال الليث : الفرط : الأمر الذي يفرط فيه ، يقال : كلُّ أمر فلانٍ فرطٌ ، وأنشد  
[ الهزج ] :

3511ب- لَقَدْ كَلَّفْتَنِي شَطَطًا ... وَأَمْرًا خَائِبًا فُرْطًا

فصل

دلَّت هذه الآية على أنَّهُ تعالى هو الذي يخلق الجهل والغفلة في قلوب الجهَّال  
. قالت المعتزلة : المراد بقوله : { أَعْقَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا } : وجدنا قلبه غافلاً ،  
وليس المراد منه : خلق الغفلة .  
ويدلُّ عليه ما روي عن عمرو بن معدِي كَرِبَ الزبيديُّ أَنَّهُ قال ليني سليم : «  
قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ ، وَسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْحَلْنَاكُمْ ، وَهَجَرْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ » أي  
ما وجدناكم جنباء ، ولا بخلاء ، ولا مفحمين .  
وجمل اللفظ على هذا المعنى أولى ؛ لوجوه :  
الأول : لو كان كذلك ، لما استحقُّوا الذمَّ .  
الثاني : أنه قال بعد هذه الآية { فَمَنْ سَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَنْ سَاءَ فَلْيَكْفُرْ } ولو كان  
تعالى خلق الغفلة في قلبه ، لما صحَّ ذلك .

(10/449)

الثالث : أنه لو خلق الغفلة في قلبه ، لوجب أن يقال : ولا تطع من أغفلنا قلبه  
عن ذكرنا ، فاتبع هواه؛ لأن على هذا التقدير : يكون ذلك من أفعالش  
المطاوعة ، وهي إنما تعطف بالفاء ، لا بالواو ، يقال : كسرتُهُ ، فانكسر ،  
ودفعته فاندفع ، ولا يقال : وانكسر ، واندفع .  
الرابع : قوله : { واتبع هَوَاهُ } فلو أغفل قلبهم في الحقيقة ، لم يجز أن يضاف  
ذلك إلى { واتبع هَوَاهُ } .

والجواب عن الأول من وجهين :  
الأول : أن الاشتراك خلاف الأصل ، فوجب أن يكون حقيقة في أحدهما مجازاً  
في الآخر ، وجعله حقيقة ف يالتكوين ، مجازاً في الوجدان أولى من العكس ؛  
لوجوه :  
أحدها : مجيء بناء الأفعال بمعنى التكوين أكثر من مجيئه بمعنى الوجدان ،  
والكثرة دليل على الرجحان .  
وثانيها : أن مبادرة الفهم من هذا البناء إلى التكوين أكثر من مبادرته إلى  
الوجدان ، ومبادرة الفهم دليل الرجحان .  
وثالثها : إنَّ جَعَلْنَا إِيَّاهُ حَقِيقَةً فِي التَّكْوِينِ أَمَكْنَ مِنْ جَعَلَهُ مَجَازاً عَنِ الْوَجْدَانِ ؛  
لأنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ تَابِعٌ لِحَصُولِ الْمَعْلُومِ ، فَجَعَلَ اللَّفْظَ حَقِيقَةً فِي الْمَتْبُوعِ  
مَجَازاً فِي التَّبَعِ مُوَافِقٌ لِلْمَعْقُولِ ، أَمَّا لَوْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً فِي الْوَجْدَانِ ، مَجَازاً  
فِي الْإِبْجَادِ ، لَزِمَ جَعْلُهُ حَقِيقَةً فِي التَّبَعِ مَجَازاً فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ عَكْسُ الْمَعْقُولِ

والوجه الثاني من الجواب : سلّمنا كون اللفظ مشتركاً بالنسبة إلى الإيجاد  
وإلى الوجدان ، إلا أنّنا نقول : يجب حمل قوله : « أَعْقَلْنَا » على إيجاد الغفلة ؛  
لأنَّ الدليل دلٌّ على أنه يمتنع كون العبد موجداً للغفلة في نفسه ؛ لأنّه إذا حاول  
إيجاد الغفلة ، فإنّما أن يحاول إيجاد مطلق الغفلة ، أو يحاول إيجاد الغفلة عن  
شيء معيّن ، والأول باطلٌ ، وإلا لم يكن حصول الغفلة عن هذا الشيء أولى  
بأن يحصل له الغفلة عن شيءٍ آخر ؛ لأنَّ الطبيعة المشتركة فيها بين الأنواع  
الكثيرة تكون نسبتها إلى كلّ تلك [ الأنواع ] على السوئية .  
والثاني أيضاً باطلٌ ؛ لأنَّ الغفلة عبارة عن غفلة لا تمتاز عن سائر الأقسام ، إلاّ  
بكونها منتسبة على ذلك الشيء المعيّن بعينه ، فعلى هذا : لا يمكن أن يقصد  
إلى إيجاد الغفلة عن كذا ، إلا إذا تصوّر العلم أن كون تلك الغفلة غفلة عن كذا  
، ولا يمكنه أن يتصوّر تلك الغفلة غفلة عن كذا إلا إذا تصوّر كذا ؛ لأنَّ العلم  
بنسبة أمر إلى أمر آخر مشروطٌ بتصوّر كلّ واحد من المنتسبين ؛ فثبت أنّه لا  
يمكنه القصد إلى إيجاد الغفلة ، إلا عند الشعور بكذا ، لكن الغفلة عن كذا ضدّ  
الشعور بكذا ؛ فثبت أن العبد لا يمكنه إيجاد هذه الغفلة إلا عند اجتماع الضدين ،  
وذلك محالٌ ، والموقوف على المحال محالٌ ، فثبت أنّ العبد غير قادر على  
إيجاد الغفلة ؛ فوجب أن يكون خالق الغفلة وموجدتها في العباد هو الله تعالى ،  
وأما المدح والذم فمعارضٌ بالعلم والدّاعي ، وقد تقدّم .

(10/450)

وأما قوله : { فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ } [ الكهف : 29 ] فسيأتي  
الكلام عليه ، إن شاء الله تعالى .  
وأما قولهم : لو كان المراد إيجاد الغفلة ، لوجب ذكر الفاء ، فهذا إنّما يلزم لو  
كان خلق الغفلة في القلب من لوازمه حصول أتباع الشهوة والهوى ، كما أن  
الكسر من لوازمه حصول الانكسار ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنّه لا يلزم من حصول  
الغفلة عن الله حصول متابعية الهوى ؛ لاحتمال أن يصير غافلاً عن ذكر الله ، ولا  
يتبع الهوى ، بل يبقى متوقفاً حيراناً مدهوشاً خائفاً .  
وذكر القفال في تأويل الآية على مذهب المعتزلة وجوهاً :  
أحدها : أنه تعالى ، لما صبّ عليهم الدنيا صبّاً ، وأدّى ذلك إلى حصول الغفلة



في قلوبهم ، صحَّ أن يقال : إنه تعالى حصل الغفلة في قلوبهم ، كقوله تعالى : { قَلَمٌ يَزدَهُمُ دَعَائِي إِلا فَرَارًا } [ نوح : 6 ] .  
وثانيها : أن معنى { أَعَقَلْنَا قَلْبَهُ } أي : تركناه ، فلم نسمة بسمه أهل الطهارة والتقوى .  
وثالثها : { أَعَقَلْنَا قَلْبَهُ } أي خلَّاه مع الشيطان ، ولم يمنعه منه . والجواب عن الأول : أن فتح أبواب لذات الدنيا عليه ، هل يؤثر في حصول الغفلة في قلبه أو لا يؤثر؟ فإن أثر ، كان أثر إيصال اللذات إليه سبباً لحصول الغفلة في قلبه ، وذلك عين القول بأنه فعل الله ، أي : فعل ما يوجب الغفلة في قلبه ، وإن لم يؤثر في حصول الغفلة ، فبطل إسناده عليه ، وعلى الثاني وهو أنه بمعنى تركناه فهو لا يفيد إلا ما ذكرناه .  
وعن الثالث : إن كانت للتخلية؛ بمعنى حصول تلك الغفلة ، فهو قولنا ، وإلا بطل إسناد تلك الغفلة إلى الله تعالى .  
قوله تعالى : { وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ } الآية .  
في تقرير التَّطْمِ وجوه :  
الأول : أنه تعالى ، لما أمر رسوله ألا يلتفت إلى قول الأغنياء ، قال : { وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ } الآية أي : قل لهؤلاء : هذا الدِّين الحق من عند الله تعالى ، فإن قبلتموه ، عاد النَّفَع عليكم ، وإن لم تقبلوه ، عاد الصَّرر إليكم ، ولا تعلق لذلك بالفقر والغنى .  
والثاني : أن المراد أن الحق ما جاء من عند الله ، والحق الذي جاءنا من عنده أن أصبح نفسي مع هؤلاء الفقراء ، ولا أطردهم ، ولا ألتفت إلى الرؤساء ، [ ولا أنظر إلى ] أهل الدنيا .  
والثالث : أن يكون المراد هو أن الحق الذي جاء من عند الله { قَمَنَ شَاءَ قَلْبُومِنَ وَمَنَ شَاءَ قَلْبُكَفْرُ } وأن الله تعالى لم يأذن في طرد أحدٍ ممَّن آمن وعمل صالحاً؛ لأجل أن يدخل في الإيمان جمع من الكفار .  
فإن قيل : أليس أن العقل يقتضي ترجيح الأهم ، وطرد أولئك الفقراء لا يوجب إلا سقوط حرمتهم ، وهذا ضررٌ قليل .  
وأما عدم طردهم ، فإنه يوجب بقاء الكفار على الكفر [ ، لكن من ترك الإيمان؛ حذراً من مجالسة الفقراء ، فإن إيمانه ليس بإيمان ، بل هو نفاق؛ فيجب على العاقل ألا يلتفت إلى من هذا حاله .

(10/451)

الرابع : قل يا محمد للذين أغفلنا قلوبهم عن ذكرنا : يا أيها الناس ، من ربكم الحق ، وإليه التوفيق والخذلان ، وبيده الهدى والضلال ، ليس إلي من ذلك شيء ، وقد بعثت إلى الفقراء والأغنياء { قَمَنَ شَاءَ قَلْبُومِنَ وَمَنَ شَاءَ قَلْبُكَفْرُ } وهذا على طريق التهديد والوعيد ، كقوله { اعملوا ما شئتم } [ فصلت : 40 ] والمعنى : لست بطارد المؤمنين لهواكم ، فإن شئتم ، فامنوا ، وإن شئتم ، فاكفروا .

قال ابن عباس : معنى الآية : من شاء الله له الإيمان ، آمن ، ومن شاء له الكفر ، كفر .

فصل

قالت المعتزلة : هذه الآية صريحة في أن الإيمان والكفر والطاعة والمعصية

باختيار العبد .  
قال ابن الخطيب : وهذه الآية من أقوى الدلائل على صحة مذهب أهل السنة ؛  
لأن الآية صريحة في أن حصول الإيمان ، وحصول الكفر موقوفان على حصول  
مشيئة الإيمان وحصول مشيئة الكفر ، وصریح العقل يدل على أن الفعل  
الاختياري يمتنع حصوله بدون القصد إليه ، وبدون الاختيار .  
وإذا عرفت هذا ، فنقول ؛ حصول ذلك القصد والاختيار ، إن كان بقصد آخر  
يتقدمه ، لزم أن يكون كل قصد واختيار مسبوقة بقصد آخر ، واختيار آخر إلى  
غير نهاية ، وهو محال ؛ فوجب انتهاء ذلك القصد والاختيار إلى قصد واختيار  
يخلقه الله تعالى في العبد على سبيل الضرورة ، وعند حصول ذلك القصد  
الضروري ، والاختيار الضروري ، يجب الفعل ؛ فالإنسان شاء أو لم يشأ ، فإنه  
تحصل في قلبه تلك المشيئة الجازمة الخالية عن المعاصي ، وإذا حصلت تلك  
المشيئة الجازمة ، فشاء أو لم يشأ ، يجب حصول الفعل ، فالإنسان مضطر في  
صورة مختار .

فصل

دلت الآية على أن صدور الفعل عن الفاعل بدون القصد والداعي محال ،  
وعلى أن صيغة الأمر لا لمعنى الطلب في كتاب الله كثيرة .  
قال علي - رضي الله عنه - : هذه الصيغة تهديد ووعيد ، وليست تخييراً .  
ودلت أيضاً على أنه تعالى لا ينتفع بإيمان المؤمنين ، ولا يتضرر بكفر الكافرين  
، بل نفع الإيمان يعود عليهم ، وضهر الكفر يعود عليهم ؛ لقوله تعالى : { إِنَّ  
أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنَكُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا } [ الإسراء : 7 ] .  
قوله : { وَقُلِ الْحَقُّ } : يجوز فيه ثلاثة أوجه :  
الأول : أنه خبر لمبتدأ مضمرة ، أي : هذا ، [ أي ] القرآن ، أو ما سمعتم الحق .  
الثاني : أنه فاعل بفعل مقدر ، دل عليه السياق ، أي : جاء الحق ، كما صرح به  
في موضع آخر [ في الآية 81 من الإسراء ] ، إلا أن الفعل لا يضم إلا في  
مواضع تقدم التنبيه عليها ، منها : أن يجاب به استفهام ، أو يرد به نفي ، أو يقع  
بعد فعل مبني للمفعول ، لا يصلح إسناده لما بعده ؛ كقراءة : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا  
بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ } [ النور : 36 ] كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى .  
الثالث : أنه مبتدأ ، وخبره الجار بعده .  
وقرأ أبو السمال قعنب : « وَقُلِ الْحَقُّ » بضم اللام ؛ حيث وقع ، كأنه إبتاع  
لحركة القاف ، وقرأ أيضاً بنصب « الْحَقُّ » قال صاحب « اللوامح » : « هو  
على صفة المصدر المقدر ؛ لأن الفعل يدل على مصدره ، وإن لم يذكر ،  
فينصبه معرفة ، كما ينصبه نكرة ، وتقديره : « وقال القول الحق ، وتعلق من »  
بمضمرة على ذلك ، أي : جاء من ربكم » انتهى .

(10/452)

وقرأ الحسن والثقفى بكسر لامى الأمر ، في قوله : « فليؤمن » و « فليكفر »  
وهو الأصل .

قوله : { قَمَنْ شَاءَ فليؤمن } يجوز في « مَنْ » أن تكون شرطية ، وهو  
الظاهر ، وأن تكون موصولة ، والفاء لشبهه بالشرط ، وفاعل « شَاءَ » :  
الظاهر أنه ضمير يعود على « مَنْ » وقيل : ضمير يعود على الله ، وبه فسّر  
ابن عباس ، والجمهور على خلافه .

قوله : { إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ تَارًا } أعددنا وهيبًا ، من العناد ، ومن العدة  
{ لِلظَّالِمِينَ } للكافرين ، أي : لمن ظلم نفسه ، ووضع العبادة في غير  
موضعها .

واعلم الله تعالى ، لَمَّا وصف الكفر والإيمان ، والباطل والحق ، أتبعه بذكر  
الوعيد على الكفر ، وبذكر الوعد على الإيمان ، والعمل الصالح .  
قوله : { أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا } في محل نصب ، صفة ل « نارا » والسُّرَادِقُ :  
قيل : ما أحاط بشيءٍ ، كالمضرب والخباء ، وقيل للحائط المشتمل على شيء  
: سُرَادِقُ ، قاله الهوري ، وقيل : هو الحجرة تكون حول الفسطاط ، وقيل : هو  
ما يمدُّ على صحن الدار ، وقيل : كل بيتٍ من كرسفٍ ، فهو سرادق ، قال رؤبة  
: [ الرجز - السريع ]

3512- يَا حَكْمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ ... سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

ويقال : بيت مسردق ، قال الشاعِر : [ الطويل ]

3513- هُوَ الْمُدْخِلُ التُّعْمَانَ بَيْنًا سَمَاوُهُ ... صُدُورُ الْفُيُولِ بَعْدَ بَيْتِ مُسْرَدَقِ

وكان أبرويز ملك الفرس قد قتل النعمان بن المنذر تحت أرجل الفيلة ،

والفيول : جمع فيل ، وقيل : السُّرَادِقُ : الدَّهْلِيْزُ ، قال الفرزدق : [ الطويل ]

3514- تَمَنِّيْتَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا لَقَيْتَهُمْ ... تَرَكْتِ لَهُمْ قَبْلَ الصَّرَابِ السُّرَادِقَا

والسُّرَادِقُ : فارسي معرب ، أصله : سرادة ، قاله الجواليقي ، وقال الراغب :  
« السُّرَادِقُ فارسي معرب ، وليس في كلامهم اسم مفرد ، ثالث حروفه ألفٌ  
بعدها حرفان » .

فصل

أثبت تعالى للنَّارِ شيئاً شبيهاً بالسرادق تحيط بهم من سائر الجهات ، والمراد :  
أنهم لا مخلص لهم فيها ، ولا فُرْجَة ، بل هي محيطة بهم من كل الجوانب .  
وقيل : المراد بهذا السُّرَادِقِ الدخان الذي وصفه الله تعالى في قوله :  
{ انطلقوا إِلَى طِلِّ ذِي تَلَاثِ شُعَبٍ } [ المرسلات : 30 ] .  
وقالوا : هذه الإحاطة بهم إنما تكون قبل دخولهم ، فيحيط بهم هذا الدخان  
كالسرادق حول الفسطاط .

وروى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سُرَادِقُ النَّارِ  
أَرْبَعَةُ جُدُرٍ ، كَثْفُ كُلِّ جِدَارٍ مَسِيرَةٌ أَرْبَعِينَ سَنَةً » .

وقال ابن عَبَّاسٍ : السُّرَادِقُ حَائِطٌ .

قوله : { وَإِنْ يَسْتَعِينُوا } ، أي : يطلبوا الغوث ، والياء عن واوٍ ؛ إذ الأصل :  
يستغوثوا ، فقلبت الواو ياء كما تقدم في قوله :

(10/453)

{ نَسْتَعِينُ } [ الفاتحة : 2 ] وهذا الكلام من المشاكلة والتجانس ، وإلا فَأَيُّ

إِغَاثَةٍ لَهُمْ فِي ذَلِكَ؟ أَوْ مِنْ بَابِ التَّهَكُّمِ؛ كَقَوْلِهِ : [ الوافر ]

3515- ... تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجِيعٌ

وهو كثيرٌ .

وقوله : « كَالْمُهْلِ » صفة ل « ماء » والمهْلُ : دُرِّيُّ الزَّيْتِ ، وقيل : ما أذيب

من الجواهر كالتحاس والرصاص والذهب والفضة .

وعن ابن مسعود أنه دخل بيت المال ، وأخرج ذهباً وفضة كانت فيه ، وأوقد

عليها ، حَتَّى تَلَأَتْ ، وقال : هذا هو المهل .

وقيل : هو الصَّدِيد والقِيح .  
وقيل : ضرب من القَطْرَان ، والمَهْل بفتحتيْن : التُّودَةُ والوَقَارُ ، قال : { فَمَهْلِ  
الكَافِرِينَ } [ الطَّارِق : 17 ] .  
قوله : « يَشْوِي الوجوه » يجوز أن تكون الجملة صفة ثانية ، وأن تكون حالاً  
من « ماء » لأنه تَخَصَّص [ بالوصف ] ، ويجوز أن تكون حالاً من الجَارِّ ، وهو  
الكاف .  
والشَّيْءُ : الإِنْضَاجُ بالنار من غير مرقيةٍ ، تكون مع ذلك الشيء المشويِّ .  
فصل

روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يَمَاءٌ كَالْمُهْلِ »  
قال : كعكر الزَّيْتِ ، فإذا قَرَّبَ إليه ، سقطت فروة وجهه فيه .  
وسئل ابن مسعود عن المهل ، فدعا بذهب وفضة ، فأوقد عليهما النَّارَ ، حتَّى  
ذابا ، ثم قال : هذا أشبه شيءٍ بالمهل .  
قيل : إذا طلبوا ماءً للشَّربِ ، فيعطون هذا المهل .  
قال تعالى : { تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً تَسْقَى مِنْ عَيْنٍ آتِيَةٍ } [ الغاشية : 4 ، 5 ] .  
وقيل : إنَّهم يستغيثون من حرِّ جهنَّمَ ، فيطلبون ماءً يصبونه على وجوههم  
للتبريد ، فيعطون هذا الماء؛ كما حكى عنهم قولهم : { أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ  
{ الأعراف : 50 } .  
قوله : { يَنْسَنَ الشَّرَابِ } المخصوص محذوف ، تقديره : هو ، أي : ذلك الماء  
المستغاث به .  
قوله : { وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا } « ساءت » هنا متصرفة على بابها ، وفاعلها ضمير  
النار ، ومرتفعاً تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية ، أي : ساء ، وقبح مرتفعها .  
والمُرْتَفَقُ : المُتَّكَأُ ومنه سمي المرفق مرفقاً؛ لأنه يتكأ عليه ، وقيل : المنزل  
قاله ابن عباس .  
وقال مجاهد : مجتمعاً للرفقة؛ لأنَّ أهل النَّارِ يجتمعون رفقاءً ، كما يجتمع أهل  
الجنة رفقاءً .  
فأمَّا رفقاء أهل الجنة ، فهم الأنبياءُ والصَّديقُونَ والشُّهداءُ والصالحون  
{ وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا } [ النساء : 69 ] .  
وأما رفقاء النَّارِ ، فهم الكفَّارُ والشَّيَاطِينُ ، أي : ينسَنَ الرفقاءُ هؤلاءِ ، وينس  
موضعُ الترافق النَّارِ ، كما أنه نعم الرفقاءُ أهل الجنة ، ونعم موضع الرفقاء  
الجنة ، قاله ابن عباس وقيل : هو مصدر بمعنى الارتفاق ، وقيل : هو من باب  
المقابلة أيضاً؛ كقوله في وصف الجنة بعد : { وَحَسَنَتْ مُرْتَفَقًا } [ الكهف :  
31 ] ، وإلا فأيُّ ارتفاقٍ في النار؟ قال الزمخشري : إلا أن يكون من قوله :  
[ البسيط ]  
3516- إِنِّي أَرَفْتُ قَبِيئُ اللَّيْلِ مُرْتَفَقًا ... كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَدْبُوحٌ  
فهو يعني من باب التهكم .

(10/454)

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (30) أَوْلِيكَ  
لَهُمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ  
وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ  
وَحَسَنَتْ مُرْتَفَقًا (31)

قوله تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ } الآية .  
لما ذكر وعيد المبطلين ، أردفه بوعد المحققين ، وهذه الآية تدل على أن العمل  
الصالح مغاير للإيمان؛ لأنَّ العطف يوجب المغايرة .  
قوله : { إِنَّا لَا نُضِيعُ } : يجوز أن يكون خبر « إِنَّ الَّذِينَ » والرباط : إمَّا تكرر  
الظاهر بمعناه ، وهو قول الأخفش ، ومثله في الصلة جائز ، ويجوز أن يكون  
الرباط محذوفاً ، أي : منهم ، ويجوز أن يكون الرباط العموم ، ويجوز أن يكون  
الخبر قوله : { أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ } ويكون قوله : { إِنَّا لَا نُضِيعُ } اعتراضاً ،  
قال ابن عطية : ونحوه في الاعتراض قوله : [ البسيط ]  
3517- إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ ... بِيَرْبَالَ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ  
قال أبو حيان : ولا يتعين أن يكون « إِنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ » اعتراضاً؛ لجواز أن يكون  
خبراً عن « إِنَّ الْخَلِيفَةَ » . قال شهاب الدين : وابن عطية لم يجعل ذلك معيَّناً  
بل ذكر أحد الجائزين فيه ، ويجوز أن تكون الجملتان- أعني قوله : { إِنَّا لَا  
نُضِيعُ } وقوله { أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ } - خبرين ل « إِنَّ » عند من يرى جواز تعدد  
الخبر ، وإن لم يكونا في معنى خبر واحد .  
وقرأ الثقفى « لَا نُضِيعُ » بالتشديد ، عدَّاه بالتشديد ، كما عدَّاه الجمهور  
بالهمزة .

وقيل : ولك أن تجعل « أُولَئِكَ » كلاماً مستأنفاً بياناً للأجر المبهم .

فصل

قال ابن الخطيب : قوله : { إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا } ظاهره يقتضي  
أنَّه استوجب المؤمن على الله بحسن عمله أجراً ، وعندنا الاستيجاب حصل  
بحكم الوعد . وعند المعتزلة : بذات الفعل ، وهو باطل؛ لأنَّ نعم الله كثيرة ،  
وهي موجبة للشكر والعبودية ، فلا يصير الشكر والعبودية بموجبٍ لثوابٍ آخر؛  
لأنَّ أداء الواجب لا يوجب شيئاً آخر .  
واعلم أنَّه تعالى ، لمَّا أثبت الأجر المبهم ، أردفه بالتفصيل ، فبيَّن أولاً صفة  
مكانهم ، فقال : { أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ } والعدنُّ في اللغة عبارة عن الإقامة  
، يقال : عدن بالمكان ، إذا أقام به ، فيجوز أن يكون المعنى : أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَاتٌ  
إقامة [ كما يقال : دار إقامة ]

ويجوز أن يكون العدن اسماً [ الموضع ] معيَّناً في الجنة ، وهو وسطها .  
وقوله : « جَنَّاتٌ » اسم مع ، فيمكن أن يكون المراد ما قاله تعالى { وَلِمَنْ  
خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ } [ الرحمن : 46 ] ثم قال : { وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّاتٌ }  
[ الرحمن : 62 ] ويمكن أ ، يكون المراد نصيب كلِّ واحدٍ من المكلِّفين جنَّة  
على حدة ، ثم ذكر أنَّ من صفات تلك الجنات أنَّ الأنهار تجري من تحتها ، وذلك  
لأنَّ أحسن مساكن الدنيا البساتين التي تجري فيها الأنهار ، ثم ذكر ثانياً أنَّ  
لباسهم فيها ينقسم قسمين : لباسُ التستر ، ولباسُ التحلي .  
فأمَّا لباسُ التحلي فقال : { يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ } فقليل : على كلِّ  
واحد منهم ثلاثة أسورة : سوارٌ من ذهبٍ لهذه الآية ، وسوارٌ من فضة؛ لقوله :

(10/455)

{ وحلوا أساور من فضة } [ الإنسان : 21 ] ، وسوار من لؤلؤ؛ لقوله { وَلَوْلُؤًا  
وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ } [ الحج : 23 ] .  
وأمَّا لباسُ التستر ، فلقوله : { وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ } .

فالأول : هو الدِّبَاخُ الرَّقِيقُ .  
والثاني : هو الدِّبَاخُ الصَّفِيقُ .  
وقيل : أصله فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ ، وهو « إِسْتَبْرَه » : أي غليظٌ .  
قوله : { مِنْ أَسَاوِرَ } : في « مِنْ » هذه أربعة أوجه :  
الأول : أنها للابتداء .  
والثاني : أنها للتبعيض .  
والثالث : أنها لبيان الجنس ، أي : أشياء من أساور .  
والرابع : أنها زائدة عند الأخفش ؛ وبدلٌ عليه قوله : { وحلوا أَسَاوِرَ } [ الإنسان : 21 ] . [ ذكر هذه الثلاثة الأخيرة أبو البقاء ] .  
وأساور جمع أسورة ، [ وَأَسْوِرَةٌ ] جمع سوار ، كجِمار وأحْمرة ، فهو جمع الجمع .  
وقيل : جمع إسوار ، وأنشد : [ الرجز ]  
3518- وَاللَّهِ لَوْ لَا صَبِيئُهُ صَعَاؤُ ... كَأَنَّمَا وَجُوهُهُمْ أَقْمَاؤُ  
أَخَافُ أَنْ يُصِيبَهُمْ إِفْتَاؤُ ... أَوْ لَاطِمٌ لَيْسَ لَهُ إِسْوَاؤُ  
لَمَّا رَأَيْتُ مَلِكَ جَبَّارٍ ... يَبَابِهِ مَا طَلَعَ النَّهَارُ  
وقال أبو عبيدة : هو جمع « إسوار » على حذف الزيادة ، وأصله أساوِيرٌ .  
وقرأ أبان ، عن عاصم « أَسْوِرَةٌ » جمع سوار ، وستأتي إن شاء الله تعالى في الزخرف [ الزخرف : 30 ] هاتان القراءتان في المتواتر ، وهناك يذكر الفرق إن شاء الله تعالى .  
والسَّوَاوِرُ يجمع في القلَّة على « أَسْوِرَةٍ » وف بالكثرة على « سُورٍ » يسكون الواو ، وأصلها كُفْدَلٌ وَحُمْرٌ ، وإنما سكنت ؛ لأجل حرف العلة ، وقد يضمُّ في الضرورة ، قال : [ السريع ]  
3519- عَن مَبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ ... دُو فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ  
وقال أهل اللغة : السَّوَاوِرُ : ما جعل في الذراع من ذهبٍ ، أو فضةٍ ، أو نحاسٍ ، فإن كان من عاج ، فهو قلبٌ .  
قوله : « مِنْ ذَهَبٍ » يجوز أن تكون للبيان ، أو للتبعيض ، ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ ؛ صفة لأساور ، فموضعه جرٌّ ، وأن تتعلق بنفس « يُحْلَوْنَ » فموضعها نصبٌ .  
قوله : « وَيَلْبَسُونَ » عطف على « يُحْلَوْنَ » وبنى الفعل في التحلية للمفعول ؛ إيداناً بكرامتهم ، وأنَّ غيرهم يفعل بهم ذلك ويزيئهم به ، كقول امرئ القيس :  
[ الطويل ]  
3520- عَرَائِسُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَتَعَمَّةٍ ... يُحْلَيْنَ يَأْفُوتًا وَشَدْرًا مُفَقَّرًا  
اللبس ، فإنَّ الإنسان يتعاطاه بنفسه ، وقدم التحلي على اللباس ؛ لأنه أشهى للنفس .  
وقرأ أبان عن عاصم « وَيَلْبَسُونَ » بكسر الباء . { مِّنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ } « مِنْ » لبيان الجنس ، وهي نعتٌ لثياب .  
والسُّنْدُسُ : ما رُقِيَ من الدِّبَاخِ ، والإِسْتَبْرَقُ : ما غلظ منه وعن أبي عمران الجونيِّ اقل : السُّنْدُسُ : هو الدِّبَاخُ المنسوج بالذهب ، وهما جمعُ سندسية وإِسْتَبْرَقَةٍ ، وقيل : ليسا جمعين ، وهل « إِسْتَبْرَقُ » عربيُّ الأصل ، مشتقٌّ من البريق ، أو معرب أصله إِسْتَبْرَه ؟ خلاف بين اللغويين . وقيل : الإِسْتَبْرَقُ اسمٌ للحبر وأنشد للمرقش : [ الطويل ]  
3521- تَرَاهُنَّ يَلْبَسْنَ الْمَشَاعِرَ مَرَّةً ... وَإِسْتَبْرَقُ الدِّبَاخِ طَوْرًا لِيَاسَهَا  
وهو صالحٌ لما تقدَّم ، وقال ابن حجر : « الإِسْتَبْرَقُ : ما نسج بالذهب » .



ووزن سُندس : فُعْلُلٌ ، ونونه أصلية .  
وقرأ ابن محيَّصن « واستبرق » بوصل الهمزة وفتح القاف غير منونة ، فقال  
ابن جنِّي : « هذا سهوٌ ، أو كالتَّهْوُ » قال شهاب الدين : كأنه زعم أنه منعه  
الصَّرف ، ولا وجه لمنعه ؛ لأنَّ شرط منع الاسم الأعجمي : أن يكون علماً ، وهذا  
اسم جنس ، وقد وَجَّهها غيره على أنه جعلها فعلاً ماضياً من « البريق » و «  
استفعلَ » بمعنى « فعل » المجرد ؛ نحو : قرَّ ، واستقرَّ . وقال الأهوازيُّ في «  
الإقناع » : « واستبرقَ بالوصل وفتح القاف حيث كان لا يصرفه » وظاهر هذا  
أنه اسم ، وليس بفعل ، وليس لمنعه وجه ؛ كما تقدَّم عن ابن جنِّي ، وصاحب  
اللوامح « لمَّا ذكر وصل الهمزة ، لم يزد على ذلك ، بل نصَّ على بقائه منصرفاً  
، ولم يذكر فتح القاف أيضاً ، وقال ابن محيَّصن : « واستبرقَ » بوصل الهمزة  
في جميع القرآن ، فيجوز أنه حذف الهمزة تخفيفاً ؛ على غير قياس ، وبجوز أنه  
جعله عربياً من برق يبرق بريقاً ، ووزنه استفعل ، فلمَّا سُمِّي به ، عامله  
معاملة الفعل في وصل الهمزة ، ومعاملة التمكين من الأسماء في الصَّرف  
والتنوين ، وأكثر التفاسير على أنه عربية ، وليس بمستعربٍ ، دخل في كلامهم  
، فأعربوه » .

قوله : « مُتَّكِنٌ » حالٌ ، والأرائكُ : جمع أريكةٍ ، وهي الأسيِّرة ، بشرط أن  
تكون في الحجال ، فإن لم تكن لم تسمَّ أريكةً ، وقيل : الأرائكُ : الفرش في  
الحجال أيضاً ، وقال الراغب : « الأريكةُ : حجلة على سرير ، فتسميتها بذلك :  
إمَّا لكونها في الأرض متخذة من أراك ، أو من كونها مكاناً للإقامة ؛ من قولهم :  
أرَكَ بالمكان أروكاً ، وأصل الأروكِ الإقامة على رعي الأراكِ ، ثم تجوز به في  
غيره من الإقامات » .

وقرأ ابن محيَّصن « عَلائِكُ » وذلك : أنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ،  
فالتقى مثلان : لام « على » - فإنَّ ألفها حذفت ؛ لالتقاء الساكنين - ولام  
التعريف ، واعتدَّ بحركة النقل ، فأدغم اللام في اللام ؛ فصار اللفظ كما ترى ،  
ومثله قول الشاعر : [ الطويل ]

3522- فَمَا أَصْبَحْتُ عَلَّزْ نَفْسُ بَرِيئُهُ ... وَلَا عَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ تَالَهَا  
بِرِيْدٍ « عَلَى الْأَرْضِ » وَقَدْ تَقَدَّمَ قِرَاءَةُ قَرِيْبَةٍ مِنْ هَذِهِ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ : « بِمَا  
أَنْزَلَيْكَ » ، أَي : قَوْلُهُ : نَعِمَ الثَّوَابُ « أَي : نَعِمَ الْجَزَاءُ .  
قَوْلُهُ : { وَحَسْبَتْ مُرْتَفَقًا } مَجْلِسًا ، وَمَقْرَأً ، وَهَذَا فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ :  
{ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا } [ الكهف : 29 ] .

(10/457)

وَاصْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ  
وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا رِزْعًا (32) كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكَلَهَا وَلَمْ تَطْلِمْ مِنْهُ بَشِيئًا وَفَجَّرْنَا  
خِلَالَهُمَا نَهْرًا (33) وَكَانَ لَهُ تَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَيَّا أَكْثَرَ مِنْكَ يَا  
وَأَعْرَضْنَا نَهْرًا (34) وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا )  
(35) وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُيِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا (36)  
قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْقَةٍ ثُمَّ  
سَوَّاكَ رَجُلًا (37) لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا (38) وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ

جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا سَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (39)  
 فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ حَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَيُضْحِكُ  
 صَعِيدًا رَلَّهَا (40) أَوْ يُضْحِكُ مَاؤَهَا عَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا (41) وَأَحْيَا بَنَمْرِهِ  
 فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ عَلَىٰ مَا أَتَقَّ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي  
 لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا (42) وَلَيْمَ يَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ  
 مُنْتَصِرًا (43) هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ نَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا (44)

قوله تعالى : { واضرب لهم مثلاً رجُلَيْنِ } الآية .  
 وجه التَّظْم أن الكفار ، لَمَّا افتخروا بأموالهم وأنصارهم على فقراء المسلمين ،  
 بين الله تعالى أن ذلك ممَّا لا يوجب الافتخار ، لاحتمال أن يصير الغني فقيراً ،  
 والفقير غنياً ، وأما الذي تجبُ المفاخرهُ به فطاعة الله وعبادته ، وهي حاصله  
 لفقراء المسلمين ، وبين ذلك بضرب هذا المثل؛ فقال : { واضرب لهم مثلاً  
 رَجُلَيْنِ } أي : مثل حال الكافرين والمؤمنين كحال رجلين ، وكانا أخوين في  
 بني إسرائيل : أحدهما : كافرٌ ، واسمه [ براطوس ] ، والآخر : مؤمنٌ ، اسمه  
 يهوذا ، قاله ابن عباس .

وقال مقاتل : اسم المؤمن تملیخا ، واسم الكافر قطروس .  
 وقيل : قطفر ، وهما المذكوران في سورة « الصافات » في قوله تعالى :  
 { إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ يَقُولُ أَأِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ } [ الصافات : 51 ، 52 ]  
 على ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمرٍ عن عطاء الخراساني ، قال : كانا  
 رجلين شريكين ، لهما ثمانية آلاف دينار .

وقيل : كانا أخوين ، وورثا من أبيهما ثمانية آلاف دينار ، فأخذ كل واحدٍ منهما  
 أربعة آلاف دينار ، فاشترى الكافر أرضاً بألفٍ ، فقال المؤمن : اللهم ، إن أخي  
 اشترى أرضاً بألفٍ ، وإني اشتري منك أرضاً بألفٍ في الجنة ، فتصدَّق به .  
 ثم [ بني ] أخوه داراً بألفٍ ، فقال المؤمن : اللهم ، إني اشتري منك داراً بألفٍ  
 في الجنة ، فتصدَّق به .

ثم تزوج أخوه امرأة بألفٍ ، فقال المؤمن : اللهم ، إني جعلت ألفاً صداقاً  
 للهور العين ، وتصدَّق به .  
 ثم اشترى أخوه خدماً ومَتَاعاً بألفٍ دينار ، فقال المؤمن : اللهم ، إني اشتريتُ  
 منك الولدان بألفٍ ، فتصدَّق به ، ثم أحاجه ، أي : أصابه حاجةٌ ، فجلس لأخيه  
 على طريقه ، فمَرَّ به في خدمه وحشمه ، فتعرَّض له ، فقال : فلانُ؟! قال :  
 نعم ، قال : ما شأنك؟ قال : أصابتنِي حاجةٌ بعدك ، فأتيتك لتصيبنِي بخير ، قال  
 : ما فعل مالك ، وقد اقتسمنا المال [ سوِيَّة ] ، فأخذت شطره؟ فقصَّ عليه  
 قصَّتَهُ ، قال : إنَّك لمن المصدِّقين ، إذهب ، فلا أعطيك شيئاً .

وقيل : نزلت في أخوين من أهل مكة من بني مخزوم ، أحدهما : مؤمنٌ ، وهو  
 أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن عبد ياليل ، وكان زوج أمِّ سلمة قبل النبي  
 صلى الله عليه وسلم والآخر كافرٌ ، وهو الأسود بن عبد الأسد بن عبد ياليل .  
 قوله : { رَجُلَيْنِ } : قد تقدم أنَّ « ضرب » مع المثل ، يجوز أن يتعدى لِاثْنَيْنِ  
 في سورة البقرة ، وقال أبو البقاء : التقدير : مثلاً مثل رجلين ، و « جَعَلْنَا »  
 تفسير ل « مَثَلٌ » فلا موضع له ، ويجوز أن يكون موضعه نصباً نعتاً ل «  
 رَجُلَيْنِ » كقولك : مررتُ برجلين ، جعل لأحدهما جَنَّةً .  
 قوله : { وَخَفَقْنَا هُمَا بِتَحْلٍ } يقال : حَفَّ بالشيء : طاف به من جميع جوانبه ،  
 قال النابغة : [ البسيط ]

3523- يَحْفُهُ جَانِبًا نِيْقٍ وَتُبِعُهُ ... مِثْلُ الرَّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمِدِ

وحفَّ به القوم : صاروا طائفين بجوانبه وحافَّته ، وحففته به ، أي : جعلته مطيفاً به .

والجفاف : الجانب ، وجمعه أجفَّة ، والمعنى : جعلنا حول الأعناب النَّحْل . قال الزمخشري : وهذه الصفة ممَّا يؤثرها الدَّهَّاقين في كرومهم ، وهو أن يجعلوها محفوفة بالأشجار المثمرة ، وهو أيضاً حسناً في [ المنظر ] . قوله : { وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً } قيل : كان الزَّرْع في وسط الأعناب ، وقيل : كان الزَّرْع بين الجنَّتين ، أي : لم يكن بين الجنَّتين موضعُ خالٍ . والمقصود منه أمورق :

الأول : أن تكون تلك الأرض جامعة للأقوات والفواكه .

والثاني : أن تكون ممتسعة الأطراف ، متباعدة الأكناف ، ومع ذلك ، لم يتوسَّطها ما يقطع بعضها عن بعض .

والثالث : أن مثل هذه الأرض تأتي كلَّ [ يوم ] بمنفعةٍ أخرى ، وثمره أخرى فكانت منافعها دائرة متواصفة .

قوله : { كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ } : قد تقدَّم في السورة قبلها [ الإسراء : 23 ] حكم « كَلِمَاتُ » وهي مبتدأ ، و « آتَتْ » خبرها ، وجاء هنا على [ الكثير : وهو ] مراعاةً لفظها ، دون معناها .

وقرأ عبد الله - وكذلك في مصحفه - « كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ » بالتذكير؛ لأنَّ التانيث مجازي ، ثم قرأ « آتَتْ » بالتانيث؛ اعتباراً بلفظ « الْجَنَّتَيْنِ » فهو نظير « طَلَعَ الشَّمْسُ » ، وأُشْرِقَتْ » . وروى الفراء عنه قراءة أخرى : « كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ أُتِي أَكْلُهُ » أعاد الضمير على اللفظ « أكل » .

واعلم أنَّ لفظ « كل » اسمٌ مفردٌ معرفة يؤكد به مذكران معرفتان ، و « كَلِمَاتُ » اسمٌ مفردٌ معرفة يؤكد به مؤنثان معرفتان ، وإذا أضيفا إلي المظهر كانا بالألف في الأحوال الثلاثة؛ كقولك : « جَاءَنِي كَلِمَاتُ أَخِيكَ ، وَرَأَيْتُ كَلِمَاتُ أَخِيكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَلِمَاتُ أَخِيكَ » ، وإذا أضيفا إلى المضمرة ، كانا في الرَّفْع بالألف ، وفي الجر والنصب بالياء ، وبعضهم يقول مع المضمرة بالألف في الأحوال الثلاثة أيضاً .

فصل

ومعنى { آتَتْ أُكْلَهَا } أعطت كلُّ واحدةٍ من الجنَّتين { أُكْلَهَا } ثمرها تاماً ، { وَلَمْ تَظْلِمِ } لم تنقص ، { مِنْهُ شَيْئاً } والظلم : النقصان ، يقول الرَّجُلُ : ظلمني حقِّي ، أي : نقصني .

قوله : « وَفَجَّرْنَا » العامة على التشديد ، وإنما كان كذلك ، وهو نهزٌ واحدٌ مبالغة فيه ، وقرأ يعقوب ، وعيسى بن عمر بالتخفيف ، وهي قراءة الأعمش في سورة القمر [ القمر : 12 ] ، والتشديد هناك أظهر لقوله « عُنُوناً » .

والعامة على فتح هاء « نهر » وأبو السَّمال والفيَّاض بسكونها .

قوله : { وَكَانَ لَهُ } أي : لصاحب البستان .

قوله : { وَكَانَ لَهُ تَمْرٌ } : قد تقدَّم الكلام فيه في الأنعام [ الأنعام : 99 ] ، وتقدَّم أنَّ « التَّمْر » بالضمُّ المال ، فقال ابن عباس : جميع المال من ذهبٍ ، وفضةٍ ، وحيوانٍ ، وغير ذلك ، قليل النابغة : [ البسيط ]

3524- مَهْلًا فِدَاءً لِكَ الْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ ... وَمَا أَتَمَّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

وقال مجاهد : هو الذهبُ والفضةُ خاصة .

« فقال » يعني صاحب البستان « لصاحبه » أي المؤمن .  
 « وهو يُخاورُهُ » أي : يخاطبه وهذه جملة حالية مبيّنة؛ إذ لا يلزم من القول  
 المخاورَةُ؛ إذ لمخاورَة مراجعة الكلام من حار ، أي : رجع ، قال تعالى : { إِنَّهُ  
 ظَنَّ أَنْ لَنْ يَخُورَ } [ الإنشقاق : 14 ] . وقال امرؤ القيس : [ الطويل ]  
 3525- وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَصَوْنِهِ ... يَخُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ  
 ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل ، أو من المفعول .  
 قوله : { أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ تَقَرًّا } .  
 والتَّفَرُّ : العشيرة الذين يذُبُّون عن الرجل ، وينفرون معه ، وقال قتادة : حشماً  
 ، وخدمًا .  
 وقال مقاتلٌ : ولدًا تصديقه قوله : { أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا } [ الكهف :  
 39 ] .

قوله : { جَنَّتُهُ } : إنما أفرد بعد ذكر التثنية؛ اكتفاء بالواحد للعلم بالحال ، قال  
 أبو البقاء : كما اكتفى بالواحد عن الجمع في قول الهذليّ : [ الكامل ]  
 3526- قَالَعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ جِدَاقَهَا ... سُمِلْتُ بِشَوْكٍ فَهِيَ عُورٌ تَدْمَعُ  
 ولقائل أن يقول : إنما يجوز ذلك؛ لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المؤنثة ،  
 فالضمير في « سُمِلْتُ » وفي « فهي » يعود على الحداق ، لا على حدقة  
 واحدة ، كما يوهم .  
 وقال الزمخشري : « فإن قلت : لم أفرد الجنّة ، بعد التثنية؟ قلت : معناه :  
 ودخل ما هو جنّة ، ما له جنة غيرها ، بمعنى : أنه ليس له نصيب في الجنة التي  
 وعد المتّقون ، فما ملكه في الدنيا ، فهو جنّته ، لا غير ، ولم يقصد الجنّتين ، ولا  
 واحدة منهما » .

فصل  
 قال أبو حيان : « ولا يتصوّر ما قال؛ لأنّ قوله : { وَدَخَلَ جَنَّتُهُ } إخبار من الله  
 تعالى بأنّ هذا الكافر دخل جنّته ، فلا بدّ أن قصد في الإخبار : أنه دخل إحدى  
 جنّتيه؛ إذ لا يمكن أن يدخلهما معاً في وقتٍ واحدٍ » . قال شهاب الدين : من  
 ادّعى دخولهما في وقتٍ واحدٍ ، حتّى يلزمه بهذا المستحيل في البداية؟ وأمّا  
 قوله « ولم يقصد الجنّتين ، ولا واحدة » معناه : لم يقصد تعيين مفردٍ ، ولا  
 مثني ، لا أنه لم يقصد الإخبار بالدخول .  
 وقال أبو البقاء : « إنما أفرد؛ لأنّهما جميعاً ملكة ، فصارا كالشيء الواحد » .  
 قوله : « وَهُوَ ظَالِمٌ » حال من فاعل « دَخَلَ » ، وقوله « لِنَفْسِهِ » مفعول «  
 ظَالِمٌ » واللام مزيدة فيه؛ لكون العامل فرعاً .  
 قوله : « { مَا أَظُنُّ } فيه وجهان :  
 أحدهما : أن يكون مستأنفاً بياناً لسبب الظلم .  
 والثاني : أن يكون حالاً من الضمير في « ظَالِمٌ » ، أي : وهو ظالمٌ في حال  
 كونه قائلاً .

قوله : « أَنْ تَبِيدَ » أي : تهلك ، قال : [ المقتضب ]  
 3527- قَلْبِي بَادَ أَهْلُهُ ... لِيَمَا كَانَ يُوهَلُ  
 ويقال : بَادَ يَبِيدُ يَبُوداً وَيَبْدُودَةً ، مثل « كَيْتُونَةٌ » والعمل فيها معروفٌ ، وهو أنه  
 حذفت إحدى الياءين ، ووزنها فيعلولة .  
 قوله : { وَدَخَلَ جَنَّتُهُ } يعني الكافر أخذاً بيد صاحبه المسلم يطوف به فيها ،

ويريه بهجتها وحسنها ، وأخبره بصنوف ما يملكه من المال { وَهُوَ طَالِمٌ لِنَفْسِهِ } بكفره ، وهذا اعتراضٌ وقع في أثناء الكلام ، والمعنى أنه لما اغترت بتلك النعم ، وتوسل بها إلى الكفران والجحود؛ لقدرتة علي البعث ، كان واضعاً لتلك النعم في غير موضعها ، { قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا } .

(10/460)

قال أهل المعاني : لما أذاقه حسنها وزهوتها ، توهم أنها لا تفتنى أبداً مطلقاً ، { وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً } فجمع بين كافرين .  
الأول : قطعه بأن تلك الأشياء لا تبيد أبداً .

والثاني : إنكار البعث  
فإن قيل : هب أنه شك في القيامة ، فكيف قال : ما أظن أن تبيد هذه أبداً ، مع أن الحسن يدل على أن أحوال الدنيا بأسرها ذاهبة غير باقية؟  
فالجواب : مراده أنها لا تبيد مدة حياته ، ثم قال : { وَلَئِنْ رُدِدْتَ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِمَّنْهَا مُنْقَلَبًا } أي مرجعاً وعاقبة ، وانتصابه على التمييز ، ونظيره قوله تعالى : { وَلَئِنْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لِلْحَسَنَى } [ فصلت : 50 ] .

وقوله : { لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا } [ مريم : 77 ] .  
فإن قيل : كيف قال : ولئن رددت إلى ربي وهو ينكر البعث؟  
فالجواب : معناه : ولئن رددت إلى ربي على زعمك ، يعطيني هنالك خيراً منها .

والسبب في وقوعه في هذه الشبهة أنه تعالى لما أعطاه المال والجاه في الدنيا ، ظن أنه إنما أعطاه ذلك؛ لكونه مستحقاً له ، والاستحقاق باق بعد الموت؛ فوجب حصول الإعطاء ، والمقدمة الأولى كاذبة؛ فإن فتح باب الدنيا على الإنسان ، يكون في أكثر الأمر للاستدراج .

وقرأ أبو عمرو والكوفيون « مِنْهَا » بالإفراد؛ نظراً إلى أقرب مذكور ، وهو قوله : « جَنَّتُهُ » وهي في مصاحف العراق ، دون ميم ، والباقون « مِنْهُمَا » بالثنائية؛ نظراً إلى الأصل في قوله : « جَنَّتَيْنِ » و « كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ » وُرْسِمَتْ في مصاحف الحرمين والشام بالميم ، فكل قد وافق رسم مصحفه .  
قوله : { قَالَ لَهُ صَاحِبِيهِ } أي المسلم .

قوله : { وَهُوَ يُجَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ } أي : خلق أصلك من تراب ، وهذا يدل على أن الشاك في البعث كافر .  
ووجه الاستدلال أنه ، لما قدر على [ الابتداء ] ، وجب أن يقدر على الإعادة .  
وأيضاً : فإنه تعالى ، لما خلقك هكذا ، فلم يخلقك عبثاً ، وإنما خلقك لهذا المعنى ، وجب أن يحصل للمطيع ثواب ، وللمذنب عقاب؛ وبدل على هذا قوله : { تُمْ سَوَّاءُ رَجُلًا } أي : هيأك تهيئة تعقل وتصلح أنت للتكليف ، فهل يحصل للعاقل مع هذه الآية إهمال أمره؟! .

قوله : { مِنْ نُطْفَةٍ } النطفة في الأصل : القطرة من الماء الصافي ، يقال : تَطَفَ يَنْطَفُ ، أي : قطر يقطر ، وفي الحديث : « فَخَرَجَ ، وَرَأْسُهُ يَنْطَفُ »  
وفي رواية : يَقَطُرُ ، وهي مفسرة ، وأطلق على المنى « نُطْقَةٌ » تشبيهاً بذلك .

قوله : « رَجُلًا » فيه وجهان :

أحدهما : أنه حالٌ ، وجاز ذلك ، وإن كان غير منتقلٍ ، ولا مشتقٍّ؛ لأنه جاء بعد « سَوَاك » إذ كان من الجائز : أن يسوِّبه غير رجلٍ ، وهو كقولهم : « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا » وقول الآخر : [ الطويل ]

(10/461)

3528- فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا ... عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَأُءٍ  
والثاني : أنه مفعول ثانٍ ل « سَوَاك » لتضمُّنه معنى خلقك ، وصيرك وجعلك ، وهو ظاهر قول الحوفي .  
قوله : { لَكِنَّ هُوَ اللهُ رَبِّي } : قرأ ابن عامر ، ويعقوب ، ونافع في رواية بإثبات الألف وصلًا ووقفًا ، والباقون بحذفها وصلًا ، وإثباتها وقفًا وهي رواية عن نافع ، فالوقفُ وفاقٌ .  
والأصل في هذه الكلمة : « لكن أتا » فنقل حركة همزة « أتا » إلى نون « لكن » وحذف الهمزة ، فالتقى مثلان ، فأدغم ، وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذا ، وقيل : حذف همزة « أنا » [ اعتبارًا ] ، فالتقى مثلان ، فأدغم ، وليس بشيء؛ لجري الأول على القواعد ، فالجماعة جروا على مقتضى قواعدهم في حذف ألف « أتا » وصلًا ، وإثباتها وقفًا ، وقد تقدم لك : أن نافعاً ثبت ألفه وصلًا قبل همزة مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة؛ بتفصيل مذكور في البقرة ، وهنا لم يصادف همزة ، فهو على أصله أيضاً ، ولو أثبت الألف هنا ، لكان أقرب من إثبات غيره؛ لأنه أثبتتها في الوصل جملة .  
وأما ابن عامر ، فإنه خرج عن أصله في الجملة؛ إذ ليس من مذهبه إثبات هذه الألف وصلًا في موضع [ ما ] ، وإنما أتبع الرسم . وقد تقدّم أنها لغة تميمٍ أيضاً .

وإعراب ذلك : أن يكون « أتا » مبتدأ ، و « هو » مبتدأ ثانٍ ، و « هو » ضمير الشأن ، و « الله » مبتدأ ثالث و « ربِّي » خبر الثالث ، والثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، والرابط [ بين الأول ] وبين خبره الياء في « ربِّي » ويجوز أن تكون الجلالة بدلاً من « هُوَ » أو نعتاً ، أو بياناً ، إذا جعل « هو » عائداً على ما تقدّم من قوله « بالذي خلقك من تراب » لا على أنه ضمير الشأن ، وإن كان أبو البقاء أطلق ذلك ، وليس بالبين .  
وخرجه الفارسي على وجه غريب : وهو أن تكون « لِكِنَّا » « لكنَّ » واسمها وهو « ن » والأصل : « لِكِنَّا » فحذف إحدى النونات؛ نحو : { إِنَّا نَحْنُ } [ الحجر : 9 ] وكان حق التركيب أن يكون « رَبُّنَا » « ولا نُشْرِكُ بِرَبِّنَا » قال : « ولكنه اعتبر المعنى ، فأفرد » وهو غريبٌ جداً .  
قال الكسائي : فيه تقديمٌ وتأخيرٌ ، تقديره : « لكنَّ اللهُ هُوَ رَبِّي » .  
وقرأ أبو عمرو « لَكِنَّهُ » بهاء السكِّت وقفًا؛ لأنَّ القصد بيان حركة نون « أتا » فتارة تبين بالألف ، وتارة بهاء السكِّت ، وعن حاتم الطائي : [ الرمل المجزوء ]  
3529- هَكَذَا فَرَدِي أَتَهُ ...

(10/462)



وقال ابن عطية عن أبي عمرو : روى عنه هارون « لكنَّه هو الله » بضمير لحق « لكن » قال شهاب الدين : فظاهر هذا أنه ليس بهاء السكت ، بل تكون الهاء ضميراً اسماً ل « لكن » وما بعدها الخبر ويجوز أن يكون « هو » مبتدأ ، وما بعده خبره ، وهو وخبره خبر « لكن » ويجوز أن يكون تأكيداً للاسم ، وأن يكون فصلاً ، ولا يجوز أن يكون ضمير شأن ؛ لأنه حينئذ لا عائد على اسم « لكن » من هذه الجملة الواقعة خبراً .

وأما في قراءة العامة : فلا يجوز أن تكون « لكن » مشددة عاملة ؛ لوقوع الضمير بعدها بصيغة المرفوع .

وقرأ عبد الله « لكنُّ أتا هُو » على الأصل من غير نقل ، ولا إدغام ، وروى عنه ابنُ خالويه « لكنُّ هُو الله » بغير « أنا » . وقرئ أيضاً « لكننا » . وقال الرمخشري : « وحسن ذلك - يعني إثبات الألف في الوصل - وقوع الألف عوضاً عن حذف الهمزة » ونحوه - يعني إدغام نون « لكن » في نون « تا » بعد حذف الهمزة - قول القائل :

3530- وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذِيبٌ ... وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي  
الأصل : لكن أنا ، فنقل ، وحذف ، وأدغم ، قال أبو حيان : « ولا يتعين ما قاله في البيت ؛ لجواز أن يكون حذف اسم « لكن » [ وحذفه ] لدليل كثير ، وعليه قوله :

3531- فَلَوْ كُنْتَ صَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ... وَلَكِنَّ رَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ  
أي : ولكنتك ، وكذا ها هنا : ولكنتي إِيَّاكَ » قال شهاب الدين : لم يدع الرمخشري تعين ذلك في البيت ؛ حتى يرد عليه بما ذكره .

ويقرب من هذا ما خرَّجه البصريون في بيت استدلل به الكوفيون عليهم في جواز دخول لام الابتداء في خبر « لكن » وهو : [ الطويل ]

3533- ..... وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ  
فأدخل اللام في خبر « لكن » وخرَّجه البصريون على أن الأصل : « ولكن من حُبِّها » في قوله : « ولكنتي من حُبِّها لعميد » ، فأدغم اللام في خبر « لكن » ، وجوّزه البصريون ، وخرَّجه طائفة من البصريين على أن الأصل ولكن إِيَّي من حُبِّها ، ثم نقل حركة همزة « إِيَّي » إلى نون « لكن » بعد حذف الهمزة ، وأدغم على ما تقدّم ، فلم تدخل اللام إلا في خبر « إن » ، هذا على تقدير تسليم صحة الرواية ، وإلا فقالوا : إن البيت مصنوع ، ولا يعرف له قائل . والاستدراك من قوله « أكفرت » كأنه قال لأخيه : أنت كافر ؛ لأنه استفهام تقرير ، لكنتي أنا مؤمن ؛ نحو قولك : « رَيْحٌ عَائِبٌ ، لَكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ » لأنه قد يتوهم غيبه عمرو أيضاً .

فصل في المقصود بالشرك في الآية  
معنى { وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا } .

(10/463)

ذكر القفال فيه وجهين :  
الأول : أُنِّي لا أرى الفقر والغنى إلا منه ؛ فأحمده إذا أعطى ، وأصبر ، إذا ابتلى ، ولا أتكبر عندما ينعم عليّ ، ولا أرى كثرة [ المال ] ، والأعوان من نفسي ، وذلك لأن الكافر ، لمّا [ اعتر ] بكثرة المال والجاه ، فكانه قد أثبت لله شريكاً في إعطاء العزّ والغنى .

الثاني : أنَّ هذا الكافر ، لَمَّا أعجز الله عن البعث والحشر ، فقد جعله مساوياً للخلق في هذا العجز ، وإذا أثبت المساواة ، فقد أثبت الشريك .  
 قوله : { وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ } : « لولا » تحضيضاً داخله على « قلت » و « إِذْ دَخَلْتَ » منصوب ب « قُلْتَ » فصل به بين « لَوْلَا » وما دخلت عليه ، ولم يبال بذلك ؛ لأنه ليس بأجنبي ، وقد عرفت أنَّ حرف التحضيض ، إذا دخل على الماضي ، كان للتوبيخ .  
 ومعنى الكلام : هلاً إذا دخلت جنتك ، قلت : ما شاء الله ، أي : الأمر ما شاء الله ، وقيل : جوابه مضمراً ، أي : ما شاء الله كان .  
 { مَا شَاءَ اللَّهُ } يجوز في « مَا » وجهان :  
 الأول : أن تكون شرطية ؛ فتكون في محل نصب مفعولاً مقديماً وجوباً ب « شاء » أي : أي شيء شاء الله ، والجواب محذوف ، أي : ما شاء الله ، كان ووقع كما تقدم .  
 والثاني : أنها موصولة بمعنى « الذي » وفيها حينئذ وجهان : أحدهما : أن تكون مبتدأة ، وخبرها محذوف ، أي : الذي شاء الله كائنٌ وواقعٌ . والثاني : أنها موصولة بمعنى « الذي » وفيها حينئذ وجهان : أحدهما : أن تكون مبتدأة ، وخبرها محذوف ، أي : الذي شاءه الله ، وعلى كل تقدير : [ فهذه الجملة ] في محل نصب بالقول .  
 قوله : « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » خبر « لا » التبرئة ، والجملة أيضاً منصوبة بالقول ، أي : هلاً قلت هاتين الجملتين .  
 فإن قيل : معنى { لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ } أي : لا أقدر على حفظ مالي ، ولا دفع شيءٍ عنه إلا بالله .  
 روى هشام بن عروة عن أبيه : « أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَى مِنْ مَالِهِ شَيْئًا يُعْجَبُهُ ، أَوْ دَخَلَ حَائِطًا مِنْ حَيْطَانِهِ قَالَ : مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » .  
 فالجواب : احتج أهل السنة بقوله : { مَا شَاءَ اللَّهُ } على أن كل ما أراد الله واقعٌ ، وكل ما لم يقع ، لم يرد الله تعالى ؛ وهذا يدل على أن الله ما أراد الإيمان من الكافر ، وهو صريحٌ في إبطال قول المعتزلة .  
 فصل في الرد على استدلال المعتزلة بالآية  
 [ ذكر الجبائي ] والكعبي بأن تأويل قولهم : « مَا شَاءَ اللَّهُ » ممَّا تولى فعله ، لا ما هو فعل العباد ، كما قالوا : لا مرددٌ لأمر الله ، لم يرد ما أمر به العباد ، ثم قال : لا يمتنع أن يحصل في سلطانه ما لا يريد ، كما يحصل فيه ما ينهى عنه .

(10/464)

واعلم أنَّ الذي ذكره الكعبي ليس جواباً عن الاستدلال ، بل هو التزامٌ لمخالفة ظاهر النص ، وقياس الإرادة على الأمر باطل ؛ لأنَّ هذا النص دالٌّ على أنه لا يوجد إلا ما أراد الله ، وليس في النصوص ما يدل على أنه لا يدخل في الوجود إلا ما أمر به ، فظهر الفرق . وأجاب القفال عنه بأن قال : هلاً إذا دخلت [ جنتك ] ، قلت : ما شاء الله ، أي : هذه الأشياء الموجودة في هذا البستان : ما شاء الله ؛ كقول الإنسان ، إذا نظر على شيءٍ عمله زيدٌ : عمل زيد ، أي : هذا عمل زيد .  
 ومثله : { سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ رَبُّكُمْ كَلْبُهُمْ } [ الكهف : 22 ] ، أي : قالوا : ثلاثة ، وقوله : { وَقُولُوا حِطَّةٌ } [ الأعراف : 161 ] أي : وقولوا : هذه حطة ، وإذا

كان كذلك ، كان [ المراد أن ] هذا الشيء الموجود في البستان شيء شاء الله تكوينه ، وعلى هذا التقدير : لم يلزم أن يقال : وقع كل ما شاء الله؛ لأنَّ هذا الحكم غير عام في الكل ، بل يختصُّ بالأشياء المشاهدة في البستان ، وهذا التأويل الذي ذكره القفال أحسن مما ذكره الجبائي والكعبي .

فصل

قال ابن الخطيب : وأقول : إنَّه على جوابه لا يندفع الإشكال عن المعتزلة؛ لأنَّ عمارة ذلك البستان ، ربَّما حصلت بالغصوب ، وبالظلم الشديد؛ فلا يصحُّ أيضاً على قول المعتزلة أن يقال : هذا واقعٌ بمشيئة الله ، اللهم ، إلا أن يقال : المراد أنَّ هذه الثمار حصلت بمشيئة الله إلا أنَّ هذا تخصيصٌ لظاهر النصِّ من غير دليل .

وأما أمر المؤمن الكافر بأن يقول : لا قُوَّةَ إلاَّ بالله ، أي : لا قُوَّةَ لأحدٍ على أمر من الأمور إلاَّ بإعانة الله وإقداره .

ثمَّ إنَّ المؤمن ، لما علِمَ الكافر الإيمان ، أجابه عن الافتخار بالمال والتفَرُّ ، فقال : { إن تَرَنِ أَتَا أَقْلٌ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا } .

واعلم أنَّ ذكر الولد هنا يدلُّ على أنَّ المراد بالتفَرُّ المذكور في قوله : { وَأَعَزُّ تَفَرًّا } الأعدوان والأولاد .

وقوله : { إن تَرَنِ أَتَا أَقْلٌ } يجوز في « أنا » وجهان : أحدهما : أن يكون مؤكداً لياء المتكلم .

والثاني : أنه ضمير الفصل بين المفعولين ، و « أَقْلٌ » مفعول ثانٍ ، أو حال بحسب الوجهين في الرؤية ، هل هي بصرية أو علمية؟ إلا أنَّك إذا جعلتها بصرية ، تعيَّن في « أتَا » أن تكون توكيداً ، لا فصلاً؛ لأنَّ شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر .

وقرأ عيسى بن عمر « أَقْلٌ » بالرفع ، ويتعيَّن أن يكون « أنا » مبتدأ ، و « أَقْلٌ » خبره ، والجملة : إمَّا في موضع المفعول الثاني ، أو في موضع الحال على ما تقدَّم في الرؤية .

و « مَالًا وَوَلَدًا » تمييزٌ ، وجواب الشرط قوله « فَعَسَى رَبِّي » .

قوله : { حُسْبَانًا } : الحسبان مصدر حسب الشيء يحسبه ، أي : أحصاه ، قال الزجاج : « أي عذاب حسيبان ، أي : حساب ما كسبت يداك » وهو حسن .

(10/465)

فصل في معنى الحسبان

قال الراغب : « قيل : معناه ناراً ، وعذاباً ، وإنما هو في الحقيقة ما يحاسبُ عليه ، فيجازى بحسبه » وهذا موافق لما قاله أبو إسحاق ، والزمخشريُّ نحا إليه أيضاً ، فقال : « والحُسبان مصدر؛ كالغفران والبطلان بمعنى الحساب ، أي : مقداراً حسبه الله وقدره ، وهو الحكم بتخريبها » . وهو قول ابن عباس وقيل : جمع حسبانة ، وهي السَّهْمُ .

وقال ابن قتيبة : مرامي من السَّماء ، وهي مثل الصَّاعقة ، أي : قطع من النَّار

قوله : { أَوْ يُصَيِّحُ } : عطف على « يُرْسَلُ » قال أبو حيَّان : و « أَوْ يُصَيِّحُ » عطفٌ على قوله : « وَيُرْسَلُ » لأنَّ عُوُورَ المَاءِ لا يَتَسَبَّبُ عن الآفةِ السماويةِ ، إلا إن عنى بالحسبان القضاء [ الإلهيَّ ] ؛ فحينئذ يتسبَّب عنه إصباحُ الجنة

صعيداً زلقاً ، أو إصباح مائها غوراً .  
 والزلقُ والعورُ في الأصل : مصدران وصف بهما للمبالغة .  
 والعامّة على فتح الغين ، غَارَ المَاءُ يَغُورُ غَوْرًا : غَاصَ وذهب في الأرض ، وقرأ  
 البرجميُّ بضم الغين لغة في المصدر ، وقرأت طائفة « غُورًا » بضم الغين ،  
 والهمزة ، وواو ساكنة ، وهو مصدر أيضاً ، يقال : غار الماء غُوراً مثل : جلس  
 جلوساً .

فصل في معنى قوله : { فَتُصَيِّحُ صَعِيداً زَلَقاً }  
 معنى قوله : { فَتُصَيِّحُ صَعِيداً زَلَقاً } أرضاً جرداء ملساء لا نبات فيها ، وقيل :  
 تزلق فيها الأقدام .

وقال مجاهد : رملاً هائلاً ، والصعيد وجه الأرض .  
 { أَوْ يُصَيِّحُ مَاؤَهَا غَوْرًا } أي : غائراً منقطعاً ذاهباً لا تناله الأيدي ، ولا الدلاء ،  
 والغور : مصدر وقع موقع الاسم ، مثل زور وعدل .

قوله : { فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا } أي : فيصير بحيث لا تقدر على رده إلى  
 موضعه .

ثم أخبر الله تعالى أنه حقق ما قدره هذا المؤمن ، فقال : { وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ }  
 أي : أحاط العذاب بثمر جنته ، وهو عبارة عن إهلاكه بالكلية ، وأصله من إحاطة  
 العدو؛ لأنه إذا أحاط به ، فقد استولى عليه ، ثم استعمل في كل إهلاكٍ ، ومنه  
 قوله تعالى : { إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ } [ يوسف : 66 ] .

قوله : { يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ } : فُرئ « تَقَلَّبُ كَفَّاهُ » ، أي : تتقلب كفاه ، و « أَصْبَحَ »  
 : يجوز أن تكون على بابها ، وأن تكون بمعنى « صار » وهذا كناية عن الندم ؛  
 لأنَّ النادم يفعل ذلك .

قوله : { عَلَيَّ مَا أَنْفَقَ } يجوز أن يتعلق ب « يُقَلِّبُ » وإنما عدِّي ب « عَلَيَّ »  
 لأنه ضمَّن معنى « يَنْدِمُ » .

وقوله : « فيها » ، أي : في عمارتها ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال  
 من فاعل « يُقَلِّبُ » أي : متحسراً ، كذا قدره أبو البقاس ، وهو تفسير معنى ،  
 والتقدير الصناعي؛ إنما هو كونه مطلقاً .

قوله : « وَيَقُولُ » يجوز أن يكون معطوفاً على « يُقَلِّبُ » ويجوز أن يكون  
 حالاً .

(10/466)

فصل في كيفية الإحاطة

قال المفسرون : إنَّ الله تعالى أرسلَ عليها ناراً ، فأهلكتها وغار ماؤها ،  
 { فَاصْبَحَ } صاحبها الكافر { يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ } ، أي : يصفق بيديه ، إحداهما على  
 الأخرى ، ويلقب كفيه ظهراً لبطن؛ تأسفاً وتلهُفاً { عَلَيَّ مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ  
 حَاطِيَةٌ } ساقطة { على عُروشيها } سقوفها ، فتسقطت سقوفها ، ثم سقطت  
 الجدران عليها .

ويمكن أن يكون المراد بالعروش عروش الكرم ، فتسقط العروش ، ثم تسقط  
 الجدران عليها .

قوله : { وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا } .  
 والمعنى : أن المؤمن ، لما قال : { لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا }  
 قال الكافر : يا ليتني قلت كذلك .

فإن قيل : هذا الكلام يوهم أنه إنما هلكت جنته؛ لشؤم شركه ، وليس الأمر كذلك؛ لأن أنواع البلاء أكثرها إنما تقع للمؤمنين ، قال تعالى : { وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّنْ فِصَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ } [ الزخرف : 33 ] .

وقال صلى الله عليه وسلم : « حُصَّ الْبَلَاءُ بِالْأَنْبِيَاءِ ، ثُمَّ الْأَوْلِيَاءِ ، ثُمَّ الْأَمْثَلِ فَالْأَمْثَلِ » .

وأيضاً : فلما قال : { يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا } فقدم ندم على الشرك ، ورغب في التوحيد؛ فوجب أن يصير مؤمناً ، فلم قال بعده : { وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِتْنَةٌ يَنْصُرُوهُ مِنَ دُونِ اللَّهِ } ؟ .

فالجواب عن الأول : أنه لما عظمت حسراته لأجل أنه أنفق عمره في تحصيل الدنيا ، وكان معرضاً في عمره كله عن طلب الدين ، فلما ضاعت الدنيا بالكلية ، بقي محروماً عن الدنيا والدين .

والجواب عن الثاني : أنه إنما تدم على الشرك؛ لاعتقاده أنه لو كان موحداً غير مشرك ، لبقيت عليه جنته ، فهو إنما رغب في التوحيد والردة عن الشرك؛ لأجل [ طلب ] الدنيا؛ فلهذا لم يقبل الله توحيده .

قوله : { وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِتْنَةٌ } : قرأ الأخوان [ « يَكُنُّ » ] بالياء من تحت ، والباقون من فوق ، وهما واضحتان؛ إذ التأنيث مجازي ، وحسن التذكير للفصل .

قوله : « يَنْصُرُوهُ » يجوز أن تكون هذه الجملة خبراً ، وهو الظاهر ، وأن تكون حالية ، والخبر الجار المتقدم ، وسوغ مجيء الحال من التكرة تقدم النفي ، ويجوز أن تكون صفة ل « فِتْنَةٌ » إذا جعلنا الخبر الجار .

وقال : « يَنْصُرُوهُ » حملاً على معنى « فِتْنَةٌ » لأنهم في قوّة القوم والناس ، ولو حمل على لفظها ، لأفرد؛ كقوله تعالى : { فِتْنَةٌ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ } [ آل عمران : 13 ] .

وقرأ ابن أبي عبيدة : « تَنْصُرُهُ » على اللفظ ، قال أبو البقاء : « ولو كان » تَنْصُرُهُ « لكان على اللفظ » . قال شهاب الدين : قد قرئ بذلك ، كما عرفت . [ قال بعضهم ] : ومعنى « يَنْصُرُوهُ » يقدرون على نصرته ، ويمنعونه من عذاب الله { وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا } ممتنعاً متنعماً ، أي : لا يقدر على الانتصار لنفسه ، وقيل : لا يقدر على رد ما ذهب عنه .

قوله : { هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ } : يجوز أن يكون الكلام تم على قوله « مُنْتَصِرًا » وهذه جملة منقطعة عما قبلها ، وعلى هذا : فيجوز في الكلام أوجه :

الأول : أن يكون « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ » مقدرراً بجملة فعلية ، فالولاية فاعل بالظرف قبلها ، أي : استقرت الولاية لله ، و « لله » متعلق بالاستقرار ، أو بنفس الظرف؛ لقيامه مقام العامل ، أو بنفس الولاية ، أو بمحذوف على أنه حال من « الْوَلَايَةُ » وهذا إنما يتأتى على رأي الأخفش من حيث إن الظرف يرفع الفاعل من غير اعتماد .

(10/467)

والثاني : أن يكون « هُنَالِكَ » منصوباً على الظرف متعلقاً بخبر « الْوَلَايَةُ » وهو « لله » أو بما تعلق به « لله » أو بمحذوف على أنه حال منها ، والعامل الاستقرار في « لله » عند من يجيز تقدم الحال على عاملها المعنوي ، أو

يتعلق بنفس «الولاية» .  
 والثالث : أن يجعل «هُنَالِكَ» هو الخبر ، و «لله» فضلةً ، والعامل فيه ما تقدّم في الوجه الأول .  
 ويجوز أن يكون «هُنَالِكَ» من تتمة ما قبلها ، فلم يتمّ الكلام دونه ، وهو معمولٌ لـ «مُتَّصِرًا» ، أي : وما كان منتصراً في الدار الآخرة ، و «هُنَالِكَ» إشارةٌ عليها ، وإليه نحا أبو إسحاق . وعلى هذا فيكون الوقف على «هُنَالِكَ» تامًّا ، والابتداء بقوله «الْوَلَايَةُ لِلَّهِ» فتكون جملة من مبتدأ وخبر .  
 والظاهر في «هُنَالِكَ» : أنه على موضوعه من ظرفية المكان ، كما تقدّم ، وتقدّم أنّ الأخوين يقرآن بالكسر ، والفرق بينهما وبين قراءة الباقيين بالفتح في سورة الأنفال ، فلا معنى لإعادته .  
 وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحنٌ ، قالوا : لأنّ «فعالة» إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلداً ، وليس هنالك تولي أمورٍ .  
 فصل في لغات الولاية ومعانيها  
 قال الزمخشري : الولاية بالفتح : النصر ، والتولي ، وبالكسر : السلطان والملك .  
 وقيل : بالفتح : الربوبية ، وبالكسر : الإمارة .  
 قوله : «الْحَقُّ» قرأ أبو عمرو ، والكسائي برفع «الْحَقُّ» والباقون بجرّه ، فالرفع من ثلاثة أوجه :  
 الأول : أنه صفة للولاية وتصديقه قراءة أبيّ «هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلْحَقِّ لِلَّهِ» .  
 والثاني : أنه خبر مبتدأ مضمّر ، أي : هو ما أوحيناه إليك .  
 الثالث : أنه مبتدأ ، وخبره مضمّر ، أي : الحق ذلك ، وهو ما قلناه .  
 والجر على أنه صفة للجلالة الكريمة ؛ كقوله «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ» .  
 وقرأ زيد بن عليّ ، وأبو حيوة ، وعمرو بن عبيد ، ويعقوب «الْحَقُّ» نصباً على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة ؛ كقولك «هَذَا قَوْلُ اللَّهِ الْحَقِّ» وهذا عبد الله الحقّ ، لا الباطل .  
 قوله : «عُقْبًا» قرأ عاصم وحمزة يسكون القاف ، والباقون بضمّها ، فقيل : لغتان ؛ كالفُدُسِ والقُدُسِ ، وقيل : الأصل الضمّ ، والسكون تخفيف ، وقيل بالعكس ؛ كالعُسْرِ واليُسْرِ ، وهو عكس معهود اللغة ، ونصبها ونصب «تَوَابًا» و { أَمَلًا } [ الكهف : 46 ] على التمييز لأفعل التفضيل قبلها ، ونقل الزمخشريّ أنه قرئ «عُقْبَى» بالألف ، وهي مصدر أيضاً ؛ كبُشْرَى ، وتروى عن عاصم .

(10/468)

فصل في نظم الآية  
 اعلم أنّ الله تعالى لمّا ذكر من قصّة الرجلين ما ذكر علمنا أن النُّصرة والعاقبة المحمودة كانت للمؤمن على الكافر ، وعرفنا أن الأمر هكذا يكون في حقّ كل مؤمن وكافر ، فقال : { هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ } أي : في مثل ذلك الوقت وفي مثل ذلك المقام ، تكون الولاية لله يوالي أوليائه ؛ فيعليهم على أعدائه ، ويفوّض أمر الكفار إليهم .  
 فقوله : «هُنَالِكَ» إشارةٌ إلى الموضوع ، والوقت الذي يريد إظهار كرامة



أوليائه ، وإذلال أعدائه .  
وقيل : المعنى في مثل تلك الحالة الشديدة يتولَّى الله ، وبلتجئ إليه كلُّ محتاج مضطراً ، يعني أن قوله : { ياليتني لم أشرك بربِّي أحداً } فكانه ألج إليها ذلك الكافر ، فقالها جزعاً ممّا ساقه إليه شؤمُ كفره ، ولولا ذلك ، لم يقلها .  
وقيل : المعنى : هنالك الولاية لله ينصرُ فيها أوليائه المؤمنين على الكفرة ، وينتقم لهم ويشفي صدورهم من [ أعدائهم ] ، يعني أنه تعالى نصر المؤمنين على الكفرة ، وينتقم لهم ويشفي صدورهم من [ أعدائهم ] ، يعني أنه تعالى نصر المؤمن بما فعل [ باخيه الكافر و ] بصدق قوله : { فعسى ربِّي أن يُؤتينا خيراً من جنّتك ويُرسلَ عَلَيْنَا حُسباناً من السماء } .  
وبعضه قوله : { هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً } أي : لأوليائه ، وقيل : « هُنَالِكَ » إشارة إلى الدَّارِ الآخرة ، أي : في تلك الدَّارِ الآخرة الولاية لله كقوله : { لَمَن الملك اليوم لله الواحد القهار } [ غافر : 16 ] .  
وقوله : { هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً } أي : خيرٌ في الآخرة لمن آمن به ، و التَّجاء إليه ، { وَخَيْرٌ عُقْباً } أي : هو خيرٌ عاقبة لمن رجاه ، وعمل لوجهه .

(10/469)

وَإَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا (45) الْمَالِ وَالْبُنُوتِ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا (46) وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَسْرَتَاهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَجْدًا (47) وَعَرَضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ رَعَمْتُمْ أَلْنَ تَجَعَلْ لَكُمْ مَوْعِدًا (48) وَوَضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا (49)

قوله تعالى : { واضرب لهم مَثَلَ الحياة الدنيا } الآية .  
أي : واضرب ، يا محمد ، لهؤلاء الذين افتخروا بأموالهم ، وأنصارهم على فقراء المسلمين { مَثَلَ الحياة الدنيا } ثم ذكر المثل فقال : { كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السماء فاختلط به نَبَاتُ الأرض } .  
قوله : { كَمَا } : فيه ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن تكون خبر مبتدأ محذوف ، فقدَّره ابن عطية هي ، أي : الحياة الدنيا .  
والثاني : أنه متعلق بمعنى المصدر ، أي : ضرباً كماء ، قاله الحوفيُّ . وهذا بناء منهما على أن « ضرب » هذه متعدية لواحدٍ فقط .  
والثالث : أنه في موضع المفعول الثاني ل « اضْرِبْ » لأنها بمعنى طصَّيرٌ وقد تقدم .  
قال أبو حيان بعدما نقل قولي ابن عطية والحوفيُّ : « وأقول : إنَّ « كَمَا » في موضع المفعول الثاني لقوله « واضْرِبْ » ، أي : وصير لهم مثل الحياة ، أي : صفتها شبه ماء » . قال شهاب الدين : وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء .  
و « أَنْزَلْنَاهُ » صفة ل « مَا » .  
قوله : « فَاخْتَلَطَ بِهِ » يجوز في هذه الباء وجهان :

أحدهما : أن تكون سببية .  
 الثاني : أن تكون متعدية ، قال الزخشي : « فالتفَّ بسببه ، وتكاثف حتى خالط بعضه بعضاً ، وقيل : تجمع الماء في النبات؛ حتى روي ورفَّ رفيفاً ، وكان حق اللفظ على هذا التفسير : فاختلط بنبات الأرض ، ووجه صحته : أن كلَّ مختلطين موصوف كل واحدٍ منهما بصفة الآخر » .  
 قوله : { فَأَصْبَحَ هَشِيمًا } « أَصْبَحَ » يجوز أن تكون على بابها؛ فإنَّ أكثر ما يطرُق من الآفات صباحاً؛ كقوله : { فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَيْهِ } [ الكهف : 42 ] ويجوز أن تكون بمعنى « صار » من غير تقييدٍ بصباح؛ كقوله : [ المنسرح ] 3533- أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا ... أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ تَفَرَّأَ والهشيمُ : واحده هشيمة ، وهو اليابس ، وقال الزجاج وابن قتيبة : كل ما كان رطباً ، فيس ، ومنه { كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ } [ القمر : 31 ] ومنه : حشمتُ الفتِّ والهشيم : المتفتت المتكسر ، ومنه هشمت أنفه ، وهشمت الثريد : إذا فته

قال : [ الكامل ]

3534- عَمَّرُو الَّذِي هَشِمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ... وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتَثُونَ عَجَافٍ قوله : « تَذْرُوهُ » صفة ل « هَشِيمًا » والدَّرْوُ : التفريق ، وقيل : الرفع .  
 والعامَّة « تَذْرُوهُ » بالواو ، وقرأ عبد الله « تَذْرِيهِ » من الدَّري ، ففي لامة لغتان : الواو والياء ، وقرأ ابن عباس « تُذْرِيهِ » بضمِّ التاء من الإذراء ، وهذه تحتل أن تكون من الدَّرْوِ ، وأن تكون من الدَّري ، والعامَّة على « الرِّيح » جمعاً ، وزيد بن عليٍّ ، والحسنُ ، والنخعيُّ في آخرين « الرِّيحُ » بالإفراد .  
 فصل في معنى أَلْفَاظِ الْآيَةِ

و « مَثَلٌ » معنى المثل ، قال ابن عباس : يعني بالماء المطر ، نزل من السماء { فَاخْتَلَطَ بِهِ تَبَاتُ الْأَرْضِ } خرج من كلِّ لون وزهرة ، « فَأَصْبَحَ » عن قريب « هَشِيمًا » يابساً .

(10/470)

وقال الضحاك : كسيراً .

« تَذْرُوهُ الرِّيحُ » :

قال ابن عباس : تذريه .

وقال أبو عبيدة : تفرقه .

وقال القتيبي : تنسفه .

قوله : { وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا } قادراً بتكوينه أولاً ، وتنميته وسطاً ، وإبطاله آخراً ، فأحوال الدنيا كذلك تظهر أولاً في غاية الحسن والنضارة ، ثم تتزايد قليلاً قليلاً ، ثم تأخذ في الانحطاط إلى أن تنتهي إلى الفناء والذهاب ، ومثل هذا الشيء ليس للعاقل أن يبتهج به .

فصل في حسن ترتيب الآيات

قوله تعالى : { الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } الآية .

لما بين تعالى أنَّ الدنيا سريعة الانقراض والانقضاء مشرفة على الرِّوال والبوار والفناء ، بين تعالى أنَّ المال والبنين زينة الحياة الدنيا ، والمقصود منه إدخال هذا الجزئي تحت ذلك الكلِّي ، فينעד به قياسٌ بين الإنتاج ، وهو أنَّ المال والبنين زينة الحياة الدنيا ، وكل ما كان زينة الحياة الدنيا ، فهو سريع الانقضاء

والانقراض ، ومن اليقين البديهي ، أن ما كان كذلك ، فإنه يقبح بالعقل أن يفتخر به ، أو يقيم له في نظره وزناً ، فهذا برهان باهر على فساد قول المشركين الذين افتخروا بكثرة الأموال والولاد على فقراء [ المؤمنين ] . قوله : { زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } على التشنية ، وسقطت ألفها لفظاً لالتقاء الساكنين ، فيتوهم أنه قرئ بنصب « زينة الحياة » .

فصل في بيان رجحان فقراء المؤمنين على أغنياء الكفار لما أقام البرهان على فساد قول المشركين ، ذكر ما يدل على رجحان أولئك الفقراء على أغنياء الكفار ، فقال : { والباقيات الصالحات خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ } . وبيان هذا الدليل : أن خيرات الدنيا [ منقرضة ] ، وخيرات الآخرة باقية دائمة ، والدائم الباقي خيراً من المنقرض الزائل ، وهذا معلوم بالضرورة .

قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : المال والبنون حث الحياة الدنيا ، والأعمال الصالحة حث الآخرة ، وقد جمعها الله لأقوام وقال ابن عباس وعكرمة ومجاهد : الباقيات الصالحات هي قول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر .

وقال - عليه الصلاة والسلام - : « أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أَكْثَرُوا مِنَ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ قِيلٌ : وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْمَلَّةُ . قِيلَ : وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : التَّكْبِيرُ ، وَالتَّهْلِيلُ ، وَالتَّنْسِيخُ ، وَالتَّحْمِيدُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ » .

وقال سعيد بن جبير ومسروق وإبراهيم ويروى أيضاً عن ابن عباس : الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ .

وقال قتادة : ويروى أيضاً عن ابن عباس أنها الأعمال الصالحة { خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ تَوَابًا } جزاء { وَخَيْرٌ أَمَلًا } أي : ما يؤمله الإنسان .

قوله : { وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ } الآية .

لما بين خساسة الدنيا ، وشرف القيامة ، أراد أن يعين أحوال القيامة .

(10/471)

قوله : { وَيَوْمَ نُسَيِّرُ } : « يَوْمَ » منصوب بقول مضمرب بعده ، تقديره : نقول لهم يوم نسير الجبال لقد جئتمونا ، وقيل : بإضمار « أَذْكَرُ » وقيل : هو معطوف على « عِنْدَ رَبِّكَ » فيكون معمولاً لقوله « خَيْرٌ » .

وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر بضمّ التاء ، وفتح الياء مبنياً للمفعول ، « الْجِبَالُ » بالرفع ؛ لقيامه مقام الفاعل ، وحذف الفاعل ؛ للعلم به ، وهو الله ، أو من يأمره من الملائكة ، وهذه القراءة موافقة لما اتفق عليه في قوله { وَسَيَّرَتِ الْجِبَالَ } [ النبا : 20 ] ، ويؤيدها قراءة عبد الله هنا { وَسَيَّرَتِ الْجِبَالَ } فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول .

والباقون « نُسَيِّرُ » بنون العظمة ، والياء مكسورة من « سَيَّرَ » بالتشديد ؛ « الْجِبَالَ » بالنصب على المفعول به ، وهذه القراءة مناسبة لما بعدها من قوله { وَحَسَّرْنَا لَهُمْ قَلَمٌ نُّعَاذِرُ مِنْهُمْ أَحَدًا } .

وقرأ الحسن كقراءة ابن كثير ، ومن ذكر معه إلا أنه بالياء من تحت ؛ لأن التأنيت مجازي وقرأ ابن محيصة ، ورواها محبوب عن أبي عمرو : [ « تسير » ] بفتح التاء من فوق ساكن الياء ، من سارت تسير ، و « الْجِبَالَ » بالرفع على

الفاعلية .  
 قوله : { وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً } « بَارِزَةً » حال؛ إذ الرؤية بصرية ، وقرأ عيسى  
 { وَتَرَى الْأَرْضَ } مبنياً للمفعول ، و « الْأَرْضُ » قائمة مقام الفاعل .  
 قوله : { وَحَشَرْتَاهُمْ } فيه ثلاثة أوجه :  
 الأول : أنه ماض ، يراد به المستقبل ، أي : ونحشرهم ، وكذلك { وَغَرَضُوا }  
 [ الكهف : 48 ] و { وَوَضِعَ الْكِتَابَ } [ الكهف : 49 ] .  
 والثاني : أن تكون الواو للحال ، والجمله في محلِّ نصب ، أي : نفعل التسيير  
 في حال حشرهم؛ ليشاهدوا تلك الأهوال .  
 والثالث : قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ جِيءَ بِ « حَشَرْتَاهُمْ » ماضياً  
 بعد « تُسَيِّرُ » و « تَرَى » ؟ قُلْتَ : لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ حَشْرَهُمْ قَبْلَ التَّسْيِيرِ ،  
 وَقِيلَ الْبُرُوزُ ؛ لِيَعَانُوا تِلْكَ الْأَهْوَالَ الْعِظَامَ ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : وَحَشَرْتَاهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ » .  
 فصل

قال أبو البقاء ، وأبو حيان : « والأولى أن تكون الواو للحال » فذكر نحواً ممّا  
 قدّمته .  
 قوله : « قَلَمُ تُغَادِرُ » عطل على « حَشَرْتَاهُمْ » فإنه ماض معنى ، والمغادرة  
 هنا : بمعنى « العَدْر » وهو الترك ، أي : فلم نترك ، والمفَاعلة هنا ليس فيها  
 مشاركة ، وسمي الغدر غدرًا؛ لأنَّ به ترك الوفاء ، وغدير الماء من ذلك؛ لأنَّ  
 السيل غادره ، أي : تركه ، فلم يجئه أو ترك فيه الماء ، ويجمع على « غدر » و  
 « عُدْرَان » كرعيف ورغفان ، واستغدر العَدِيرُ : صار فيه الماء ، و الغديرة :  
 الشَّعْرُ الذي ترك حتى طال ، والجمع غدائرُ . قال امرؤ القيس : [ الطويل ]  
 3535- عَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَا .....

وقرأ قتادة « قَلَمُ تُغَادِرُ » بالتاء من فوق ، والفاعل ضمير الأرض ، أو الغدرة  
 المفهومة من السياق ، وأبان : « يُغَادِرُ » مبنياً للمفعول ، « أَحَدٌ » بالرفع ،  
 والضحاك : « تُعْدِرُ » بضم النون ، وسكون العين ، وكسر الدال ، من « أَعْدَرَ »  
 بمعنى « عَدَرَ » .

(10/472)

فصل في المراد بالتسيير  
 ليس في الآية ما يدلُّ على أنَّ الأرض إلى أين تسير ، فيحتمل أن الله يسيِّرُها  
 إلى موضع يريد ، ولم يبيِّن ذلك الموضع لخلقه .  
 والحقُّ أنَّ المراد أنَّه يسيِّرُها إلى العدم؛ لقوله تعالى : { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ  
 فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا }  
 [ طه : 105-107 ] { وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا فَكَأَنَّ هَبَاءً مُنْبِتًا } [ الواقعة : 5 ،  
 6 ] { وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً } [ الكهف : 47 ] ، أي : لم يبق عليها شيء من  
 الجبال ، والعمران ، والشجر « بَارِزَةً » ظاهرة ليس عليها ما يسترها؛ كما قال  
 : { فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا } [ طه : 106 ، 107 ] .  
 وقال عطاء : « بَارِزَةً » أبرزت ما في بطنها ، وقذفت الموتى المقبورين فيها ،  
 أي بارزة الپطن والجوف ، فحذف ذكر الجوف ، ودليله قوله تعالى : { وَالْقَتُّ  
 مَا فِيهَا وَتَحَلَّتْ } [ الإنشقاق : 4 ] { وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا } [ الزلزلة : 2 ]  
 وقال : { وَبَرُّوا لِلَّهِ جَمِيعًا } [ إبراهيم : 21 ] .

{ وَحَسْرَتَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا } أي : وحسرتناهم أي : وجمعناهم للحساب ، فلم نترك من الأولين والآخرين أحداً ، إلا وجمعناهم لذلك اليوم . قوله : { وَعَرَضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا } .

{ صَفًّا } : حال من مرفوع « عرضوا » وأصله المصدرية ، يقال منه : صَفَّ يصفُ صَفًّا ، ثم يطلق على الجماعة المصطفين ، واختلف هنا في « صَفًّا » : هل هو مفرد وقع موقع الجمع؛ إذ المراد صفوفاً؛ ويبدل عليه الحديث الصحيح : « يجمعُ الله الأولين والآخرينَ في صعيدٍ واحدٍ صفوفاً » وفي حديث آخر : « أهلُ الجنةِ مائةٌ وعشرون صَفًّا ، أنتم منها ثمانون » .

ويؤيده قوله تعالى : { يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً } [ غافر : 67 ] أي أطفالاً . وقيل : تَمَّ حذف ، أي : صَفًّا صَفًّا ، ونظيره قوله في موضع : { وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا } [ الفجر : 22 ] . وقال في آخر : { يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا } [ النبا : 38 ] يريد : صَفًّا صَفًّا ؛ بديل الآية الأخرى ، فكذلك هنا ، وقيل : بل كل الخلائق تكون صفاً [ واحداً ] ، وهو أبلغ في القدرة ، وأمَّا الحديثان فيحملان على اختلاف أحوال؛ لأنه يوم طويل ، كما شهد له يقوله { كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ } [ المعارج : 4 ] فتارة يكونون فيه صفاً واحداً ، وتارة صفوفاً . وقيل : صَفًّا أي : قياماً؛ لقوله تعالى : { فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ } [ الحج : 36 ] أي قياماً .

قوله : { لَقَدْ جِئْتُمُونَا } على إضمار قول ، أي : وقلنا لهم كيت وكيت . وتقدّم أن هذا القول هو العامل في قوله { وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ } [ الكهف : 47 ] . ويجوز أن يضم هذا القول حالاً من مرفوع « عَرَضُوا » ، أي : عرضوا مقولاً لهم كذا وكذا .

قوله : { كَمَا خَلَقْنَاكُمْ } : أي : مجيئاً مشبهاً لخلقكم الأول حفاة ، عراة غرلاً ، لا مال ، ولا ولد معكم ، وقال الزمخشري : « لَقَدْ بَعَثْنَاكُمْ كَمَا أَنْشَأْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ » فعلى هذين التقديرين ، يكون نعنا للمصدر المحذوف ، وعلى رأي سيبويه : يكون حالاً من ضميره .

(10/473)

قوله : { كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ } .

ليس المراد حصول المساواة من كل الوجوه؛ لأنهم خلقوا صغاراً ، ولا عقل لهم ، ولا تكليف عليهم ، بل المراد أنه قال للمشركين المنكرين للبعث المفتخرين على فقراء المؤمنين بالأموال والأنصار : { كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ } أي حفاة ، عراة ، بغير أموال ، ولا أعوان ، ونظيره قوله تعالى : { وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ } [ الأنعام : 94 ] .

ثم قال تعالى : { بَلْ رَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا } أي كنتم مع التعرُّز على المؤمنين بالأموال والأنصار ، تنكرون البعث ، فالآن قد تركتم الأموال والأنصار في الدنيا وشاهدتم أن البعث والقيامة حق .

قوله : { أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا } « أُنْ » هي المخففة ، وفصل بينها وبين خبرها؛ لكونه جملة فعلية متصرفة غير دعاءٍ بحرف النفي ، و « لكم » يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً للجعل بمعنى التصيير ، و « مَوْعِدًا » هو الأول ، ويجوز أن يكون معلقاً بالجعل ، أو يكون حالاً من « مَوْعِدًا » إذا لم يجعل الجعل تصييراً

، بل لمجرد الإيجاد .  
« بَلُّ » في قوله : « بَلِّ رَعْمُثُ » لمجرّد الانتقال ، من غير إبطال .  
قوله : { وَوَضِعَ الْكِتَابُ } : العامة على بنائه للمفعول ، وزيد بن عليّ على  
بنائه للفاعل ، وهو الله ، أو الملك ، و « الْكِتَابُ » منصوب مفعولاً به ، و «  
الْكِتَابُ » جنس للكتب ؛ إذ من المعلوم أنّ لكلّ إنسان كتاباً بخصّه ، وقد تقدّم  
الوقف على « مَا لِهَذَا الْكِتَابِ » وكيف فصلت لام الجرّ من مجرورها خطأ في  
سورة النساء عند { قَمًا لَهُؤَلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا } [ النساء :  
78 ] .

و « لَا يُعَادِرُ » جملة حالية من « الْكِتَابُ » . والعامل الجار والمجرور ؛ لقيامه  
مقام الفعل ، أو الاستقرار الذي تعلق به الحال .  
قوله : « إِلَّا أَحْصَاهَا » في محل نصب نعتاً لصغيرة وكبيرة ، ويجوز أن تكون  
الجملة في موضع المفعول الثاني ؛ لأنّ « يُعَادِرُ » بمعنى « يترك » و « يترك »  
قد يتعدّى لاثنتين ؛ كقوله : [ البسيط ]

3536- ..... فَقَدْ تَرَكْتُكَ دَا مَالٍ وَدَا تَشْبٍ

في أحد الوجهين .

روى أبو هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « يُحَشِّرُ النَّاسَ عَلَى  
ثَلَاثَ طَرَائِقَ رَاعِيْنَ رَاهِبِيْنَ ، فَأَتَانِ عَلَى بَعِيْرٍ ، وَثَلَاثَةُ عَلَى بَعِيْرٍ ، وَأَرْبَعَةٌ عَلَى  
بَعِيْرٍ ، وَعَشْرَةٌ عَلَى بَعِيْرٍ ، وَتَحَشِّرَ بِقِيَّتِهِمُ النَّارَ ، تَقِيْلُ مَعَهُمْ ، حَيْثُ قَالُوا ،  
وَتَبِيْتُ مَعَهُمْ ؛ حَيْثُ بَاتُوا ، وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ ، حَيْثُ أَصْبَحُوا ، وَتَمْسِي مَعَهُمْ ، حَيْثُ  
أَمَسُوا » .

وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : « قلت : يا رسول الله كيف يُحَشِّرُ النَّاسُ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قال : حُفَاةٌ عُرَاةٌ ، قالت : قلت : والنساء ؟ قال : والنساء ، قالت  
: قلت : يا رسول الله ، أستحي ، قال : يا عائشة ، الأمر أشدّ من ذلك ؛ أن  
يهمهم أن ينظر بعضهم لبعض » .

وقيل : توضع بين يدي الله عزّ وجلّ ، { فَتَرَى الْمَجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ } خائفين {  
مِمَّا فِيهِ } في الكتاب من الأعمال الخبيثة ، كيف تظهر لأهل الموقف ،  
فيفتضحون { وَيَقُولُونَ } إذا رأوها : { يا ويلتنا } يا هلاكنا ، والويل والويللة :  
الهلكة ، وكان كلّ من وقع في مهلكة ، دعا بالويل ، ومعنى التّداء تنبيه  
المخاطبين .

(10/474)

{ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً } من ذنوبنا .  
قال ابن عباس : الصّغيرة : التّبسّم ، والكبيرة : القهقهة .  
قال سعيد بن جبیر : الصغيرة : اللّم ، [ والمسّ ، والقبلة ] ، والكبيرة : الرّنا

{ إِلَّا أَحْصَاهَا } وهو عبارة عن الإحاطة ، أي : ضبطها وحصرها ، وإدخال تاء  
التأنيث في الصغيرة والكبيرة ، على تقدير أنّ المراد الفعلة الصغيرة والكبيرة .  
قال - عليه الصلاة والسلام - : « إِيَّاكُمْ وَمَحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ ؛ فَإِنَّمَا مِثْلُ مَحَقَّرَاتِ  
الذُّنُوبِ ؛ فَإِنَّمَا مِثْلُ مَحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مِثْلُ قَوْمٍ نَزَلُوا بِبَطْنِ وَاِدٍ ، فَجَاءَ هَذَا بَعُودٍ ،  
وَجَاءَ هَذَا بَعُودٍ ، وَجَاءَ هَذَا بَعُودٍ ، حَتَّى أَنْضَجُوا خَبزَتَهُمْ ، وَإِنَّ مَحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ  
لَمُوبِقَاتٌ » .



{ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا } مكتوباً في الصحيفة .  
{ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا } لا ينقص ثواب أحدٍ عمل خيراً .  
وقال الضحاك : لم يؤاخذ أحداً بجرم لم يعمله .

فصل في الرد على المجبرة  
قال الجبائي : هذه الآية تدل على فساد قول المجبرة في مسائل :  
أحدها : أنه لو عذب عباده من غير ذنب صدر منهم ، لكان ظالماً .  
وثانيها : أنه لا يعذب الأطفال بغير ذنب .  
وثالثها : بطلان قولهم : لله أن يفعل ما شاء ، ويعذب من غير جرم؛ لأنَّ الخلق خلقه ، إذ لو كان كذلك ، لما كان لنفي الظلم عنه معنى؛ لأنَّ بتقدير أنه إذا فعل أي شيء ، لم يكن ظالماً منه؛ لم يكن لقوله : « إنَّه لا يظلم » فائدة .  
فإن قيل : أي فائدة في ذلك ؟ .

فالجواب عن الأوَّل بمعارضة العلم والدَّاعي  
وعن الثاني : أنه تعالى ، قال : { مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ } [ مريم : 35 ]  
ولم يدل هذا على أن اتخاذه الولد يصح عليه ، فكذلك ها هنا .

(10/475)

وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا (50)  
مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ مُتَّخِذِي الْمُسْلِمِينَ عَصِيًّا (51) وَيَوْمَ يَقُولُ تَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا (52) وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عِنَّا مَصْرَفًا (53) وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا (54)

قوله : { وَإِذًا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ } الآية .  
اعلم أنَّ المقصود في الآيات المتقدمة الردُّ على الذين افتخروا بأموالهم ، وأعوانهم على فقراء المسلمين ، وهذه الآية المقصود من ذكرها عين هذا المعنى؛ وذلك : أنَّ إبليس ، إنما تكبر على آدم؛ لأنه افتخر بأصله ونسبه ، فقال : { خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ } [ الأعراف : 13 ] فأنا أشرف منه أصلاً ونسباً ، فكيف أسجد له ، وكيف أتواضع له؟ وهؤلاء المشركون عاملوا فقراء المؤمنين بهذه المعاملة ، فقالوا : كيف نجالس هؤلاء الفقراء ، مع أننا من أنساب شريفة ، وهم من أنساب نازلة ، ونحن أغنياء ، وهم فقراء؟ فذكر الله هذه القصة؛ تنبيهاً على أنَّ هذه الطريقة بعينها طريقة إبليس ، ثم إنه تعالى حذر عنها ، وعن الاقتضاء بها في قوله : { أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ } ، وهذا وجه النظم .

قوله : { وَإِذًا قُلْنَا } : أي : اذكر .

قوله : { كَانَ مِنَ الْجِنِّ } فيه وجهان :

أحدهما : أنه استئناف يفيد التعليل؛ جواباً لسؤال مقدر .

والثاني : أن الجملة حالية ، و « قَدْ » معها مرادة ، قاله أبو البقاء .

قوله : « فَفَسَقَ » السببية في الفاء ظاهرة ، تسبب عن كونه من الجنِّ الفسوق ، قال أبو البقاء : إنما أدخل الفاء هنا؛ لأنَّ المعنى : « إلا إبليس امتنع

ففسق . قال شهاب الدين . إن عنى أَنَّ قوله « كان من الجنِّ » وضع موضع قوله « ائْتَمَعَ » فيحتمل مع بُعده ، وإن عنى أنه حذف فعل عطف عليه هذا ، فليس بصحيح؛ للاتغناء عنه .

قوله : « عَنَّ أَمْرٌ » « عَنَّ » على بابها من المجاوزة ، وهذ متعلقة بـ « فَسَقَ » ، أي : خرج مجاوزاً أمر رَبِّهِ ، وقيل : هي بمعنى الباء ، أي : بسبب أمره ؛ فإنه فَعَّالٌ لما يريدُ .

قوله : « وَذُرِّيَّتُهُ » يجوز في الواو أن تكون عاطفة ، وهو الظاهر ، وأن تكون بمعنى « مع » و « مِنْ دُونِي » يجوز تعلقه بالاتخاذ ، وبمحوذوف على أنه صفة لأولياء .

قوله : { وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ } جملة حالية من مفعول الاتخاذ أو فاعله ، لأن فيها مصححاً لكلٍّ من الوجهين ، وهو الرابط .

قوله : « يَنْسَ » فاعلها مضمراً مفسراً بتمييزه ، والمخصوص بالذم محذوف ، تقديره : يَنْسَ البديل إبليس وذُرِّيَّتُهُ . وقوله « لِلظَّالِمِينَ » متعلق بمحذوفٍ حالاً من « بَدَلًا » وقيل : متعلق بفعل الذم .

فصل في الخلاف في أصل إبليس  
اعلم أنه تعالى بيّن في هذه الآية أَنَّ إبليس كان من الجنِّ ، ولللناس في الآية أقوال :

الأول : قال ابن عباس : كان من حيٍّ من الملائكة ، يقال لهم الجنُّ ، خلقوا من نار السموم ، وكونه من الملائكة لا ينافي كونه من الجنِّ ، لقوله : { وَجَعَلُوا بَيْتَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا } [ الصافات : 158 ] وقوله : { وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجَنِّ } [ الأنعام : 100 ] وسَمِّيَ الجن جنًّا؛ لاستتارهم ، والملائكة داخلون في ذلك .

(10/476)

وأيضاً : فإنه كان خازن الجنة ، فنسب إلى الجنة؛ كقولهم : كوفيٌّ ، وبصريٌّ . وعن سعيد بن جبير ، قال : كان من الجنَّان الذين يعملون في الجنان ، وهم حيٌّ من الملائكة ، يصوغون حلية أهل الجنة منذ خلقوا .

رواه القاضي في تفسيره عن هشام عن سعيد بن جبير . وقال الحسن : كان من الجنِّ ، ولم يكن من الملائكة ، فهو أصل الجنِّ ، كما أَنَّ آدم أصل الإنس .

وقيل : كان من الملائكة ، فمسخ وغيّر ، وكما يدلُّ على أنه ليس من الملائكة قوله تعالى : { أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي } والملائكة ليس لهم نسلٌ ، ولا ذُرِّيَّةٌ .

بقي أن يقال : لو لم يكن من الملائكة ، لما تناوله الأمر بالسجود ، فكيف يصحُّ استثناءه منهم ؟ .

تقدّم الكلام على ذلك في البقرة .

ثم قال تعالى : { فَفَسَقَ عَنِ أَمْرِ رَبِّهِ } .

قال الفراء : { فَفَسَقَ عَنِ أَمْرِ رَبِّهِ } ، أي : خرج من طاعته ، تقول العرب : فسقت الرطبة عن قشرها ، أي خرجت ، وسميت الفارة فويسقة؛ لخروجها من جحرها .

قال رؤبة : [ الرجز ]

3537- يَهُوَيْنَ فِي تَجْدٍ وَعَوْرًا غَائِرًا ... فَوَاسِقًا عَنِ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

وحكى الزجاج عن الخليل وسيبويه ، أنه قال : لما أمر فعصى ، كان سبب فسقه هو ذلك الأمر ، والمعنى : أنه لولا ذلك الأمر السابق ، لما حصل ذلك الفسق ، فلهذا حسن أن يقال : { فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ } كقوله : { واسأل القرية التي كُتِّبَ فِيهَا } [ يوسف : 82 ] .  
ثم قال : « أَفَتَتَّخِذُونَهُ » يعني : يا بني آدم { وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ } ، أي : أعداء .  
روى مجاهد عن الشعبي قال : إني قاعدٌ يوماً؛ إذ أقبل رجل فقال : أخبرني ، هل لإبليس زوجة؟ قال : إنه لعرسٌ ما شهده ، ثم ذكر قول الله عز وجل : { أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي } فعلمت أنه لا يكون ذرية إلا من زوجة ، فقلت ، نعم .

وقال قتادة : يتوالدون ، كما يتوالد بنو آدم .  
وقيل : إنه يدخل ذنبه في دبره ، فيبيض ، فتتفلق البيضة عن جماعة من الشياطين .

ثم قال : { يَنْسَوْنَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا } .  
قال قتادة : ينس ما استبدلوا طاعة إبليس ، وذريته بعبادة ربهم .  
قوله : { مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ } : أي : إبليس وذريته ، أو ما أشهدت الملائكة ، فكيف يعبدونهم؟ أو ما أشهدت الكفار ، فكيف ينسبون إلي ما لا يليق بجلالي؟ أو ما أشهدت جميع الخلق .  
وقرأ أبو جعفر ، [ وشيبة ] والسختياني في آخرين : « ما أشهدناهم » على التعظيم .

والمعنى : ما أحضرناهم { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ } أي : ولا أشهدت بعضهم خلق بعض ، يعني : ما أشهدتهم؛ لأعتصد بهم .  
قوله : { وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصُدًا } أي : ما كنت متخذهم ، فوضع الظاهر موضع المضمرة؛ بياناً لإضلالهم؛ وذمّاً لهم وقوله : « عَصُدًا » أي : ما كنت متخذهم ، فوضع الظاهر موضع المضمرة؛ بياناً لإضلالهم؛ وذمّاً لهم وقوله : « عَصُدًا » أي : أعواناً .

قال ابن الخطيب : والأقرب عندي أنه الضمير الرجاع على الكفار الذين قالوا للرسول صلى الله عليه وسلم : إن لم تطرد عن مجلسك هؤلاء الفقراء ، لم نؤمن بك ، فكانه - تعالى - قال : إن هؤلاء الذين أتوا بالافتراء الفاسد ، والتعنّت الباطل ، ما كانوا شركاء في تدبير العالم؛ لأنني ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ، ولا خلق أنفسهم ، ولا أعتدد بهم في تدبير الدنيا والآخرة ، بل هم كسائر الخلق ، فلم أقدموا على هذا الافتراء الفاسد؟ .

(10/477)

ويؤكد هذا أن الضمير يجب عوده على أقرب مذكور ، وهو هنا { يَنْسَوْنَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا } .

قوله : { وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصُدًا } وضع الظاهر موضع المضمرة؛ إذ المراد بـ « الْمُضِلِّينَ » من نفى عنهم إشهاد خلق السموات ، وإنما نبه بذلك على وصفهم القبيح .

وقرأ العامة « كُنْتُ » بضم التاء؛ إخباراً عنه تعالى وقرأ الحسن ، والجحدري ، وأبو جعفر بفتحها؛ خطاباً لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقرأ علي بن أبي

طالب - رضي الله عنه - { مُتَّخِذًا الْمَضْلِينَ } نَوْنُ اسمِ الفاعل ، ونصب به ، إذ المراد به الحال ، أو الاستقبال .

وقرأ عيسى « عَضُدًا » بفتح العين ، وسكون الضاد ، وهو تخفيف سائغ ، كقول تميم : سَعِ وَرَجُلٍ فِي : سَعِ وَرَجُلٍ وَقُرَأَ الْحَسَنُ « عَضُدًا » بِالضَّمِّ وَالسُّكُونِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ الضَّادِ إِلَى الْعَيْنِ بَعْدَ سَلْبِ الْعَيْنِ حَرَكَتَهَا ، وَعَنْهُ أَيْضًا « عَضُدًا » بَفَتْحَيْنِ ، وَ « عَضُدًا » بِضَمَّتَيْنِ ، وَالضَّحَاكُ « عَضُدًا » بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَفَتْحِ الضَّادِ ، وَهَذِهِ لُغَاتٌ فِي هَذَا الْحَرْفِ .  
والعضدُ من الإنسان وغيره معروف ، ويعبر به عن العون والنصير؛ يقال : فلان عضدي ، ومنه { سَنَسُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ } [ القصص : 35 ] أي : سنقوي نصرتك ومعونتك .

قوله : { وَيَوْمَ يَقُولُ } : معمول ل « اذْكُرْ » أي : ويوم نقول ، يجري كيت وكيت وقرأ حمزة « نَقُولُ » بنون العظمة؛ مراعاة للتكلم في قوله : « مَا أَشْهَدْتَهُمْ » إلى آخره ، والباقون بياء الغيبة؛ لتقدم اسمه الشريف العظيم الظاهر .

أي : يقول الله يوم القيامة : { تَادُوا شُرَكَائِيَ } يعني الأوثان .  
وقيل : للجنِّ ، ولم يذكر تعالى أنهم كيف دعوهم في هذه الآية الكريمة ، بين ذلك في آية أخرى ، وهو أنهم قالوا : { إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُعْتَبَرُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ } [ إبراهيم : 21 ] .

{ الَّذِينَ رَعَمْتُمْ } أنهم شركاء { فَدَعَوْهُمْ } فاستغاثوا بهم ، { فَلَمَّ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ } ، أي : لم يجيبوهم ، ولم ينصروهم ، ولم يدفعوا عنهم ضرراً ، ثم قال : { وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا } أي : مهلكاً . قاله عطاء والضحاك .

فصل في بيان الموبق

قال الزمخشري وغيره : والمَوْبِقُ : المهلك ، يقال : وَبِقَ يَوْبِقُ وَبِقًا ، أي : هَلَكَ وَوَبِقَ يَبِقُ وَوَبِقًا أَيْضًا : هَلَكَ وَأَوْبِقُهُ ذَنْبُهُ ، وَعَنْ الْفَرَاءِ : « جَعَلَ اللَّهُ تَوَابِعَهُمْ هَلَكَآ » فجعل البين بمعنى الوصل ، وليس بظرف؛ كقوله : { لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ } [ الأنعام : 94 ] على قراءة من قرأ بالرفع ، فعلى الأول يكون « موبقاً » مفعولاً أول للجعل ، والثاني الظرف المتقدم ، ويجوز أن تكون متعدية لواحد ، فيتعلق الظرف بالجعل أو بمحذوفٍ على الحال من « مَوْبِقًا » .

(10/478)

وعلى قول الفراء ليكون « بينهم » مفعولاً أول و « مَوْبِقًا » مفعولاً ثانياً ، والمَوْبِقُ هنا : يجوز أن يكون مصدرًا ، وهو الظاهر ، ويجوز أن يكون مكاناً . قال ابن عباس : وهو وادٍ في النَّارِ .

وقال ابن الأعربي : كل حازٍ بين الشيتين يكون الموبق .  
وقال الحسن : « مَوْبِقًا » أي : عداوة ، هي في شدتها هلاك؛ كقولهم : لا يكن حُبك كلفاً .

وقيل : الموبقُ : البَرَزُجُ البعيد .

وجعلنا بين هؤلاء الكفار وبين الملائكة وعيسى برزخاً بعيداً ، يهلك فيه النصارى؛ لفرط بعده؛ لأنهم في قاع جهنم ، وهو في أعلى الجنا .

قوله : رَوَرَأَى الْمَجْرَمُونَ النَّارَ { الآية .

{ وَرَأَى الْمَجْرَمُونَ النَّارَ فَظَنُوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا } ، في هذا الظن قولان :

الأول : أنه بمعنى العلم واليقين .  
والثاني : قال ابن الخطيب : الأقرب إلى المعنى : أن هؤلاء الكفار يرون الناس  
من مكان بعيد ، فيظنون أنهم مواقعوها في تلك الساعة ، من غير تأخير من  
شدة ما يسمعون من تغيطها وزفيرها ، كقوله : { إِذَا رَأَيْتَهُمْ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ  
سَمِعُوا لَهَا تَغِيْطًا وَزَفِيرًا } [ الفرقان : 12 ] .  
وقوله : { مُوَاقِعُوهَا } أي : مخالطوها؛ فإن مخالطة الشيء لغيره ، إذا كان  
تامة قوية ، يقال لها : واقعة .  
قوله : « مَصْرَفًا » المصرف المعدل ، اي : لم يجدوا عنها معدلاً .

قال الهذلي : [ الكامل ]  
3538- أُرْهِيرُ هَلْ عَن شَيْئٍ مِنْ مَصْرَفٍ ... أَمْ لَا خُلُودَ لِبَادِلٍ مُتَكَلِّفٍ  
والمصرف يجوز أن يكون اسم مكان ، أو زمان ، وقال أبو البقاء : « مَصْرَفًا :  
أي انصرافاً ، ويجوز أن يكون مكاناً » . قال شهاب الدين : وهذا سهو ، فإنه  
جعل المفعول بكسر العين مصدرًا لما مضارعه يفعل بالكسر من الصحيح ، وقد  
نصوا على أن اسم مصدر هذا النوع مفتوح العين ، واسم زمانه ومكانه  
مكسوراً ، نحو : المَصْرَبُ والمَصْرِبُ .  
وقرأ زيد بن علي « مَصْرَفًا » بفتح الراء جعله مصدرًا؛ لأنه مكسور العين في  
المضارع ، فهو كالمضرب بمعنى الصَّرب ، وليت أبا البقاء ذكر هذه القراءة  
ووجهه بما ذكره قبل .

قوله : { وَلَقَدْ صَرَّفْنَا } بيّنًا { فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ } .  
اعلم أن الكفار ، لما افتخروا على فقراء المسلمين بكثرة أموالهم وأتباعهم ،  
وأبطل الله أقوالهم الفاسدة ، وذكر المثليين المتقدمين ، ذكر بعده : { وَلَقَدْ  
صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ } وهو إشارة إلى ما سبق ،  
والتصريف يقتضي التكرير ، والأمر كذلك؛ لأنه تعالى أجاب عن شبهتهم التي  
ذكروها من وجوه كثيرة ، والكفار مع تلك الجوابات الضافية ، والأمثلة المطابقة  
لا يتركون المجادلة الباطلة؛ فقال : { وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا } .  
قوله : { مِنْ كُلِّ مَثَلٍ } : يجوز أن تكون « مِنْ كُلِّ » صفة لموصوف محذوف  
، وهو مفعول « صَرَّفْنَا » ، أي : صَرَّفْنَا مثلاً من كلِّ مثلٍ ، ويجوز أن تكون «  
مِنْ » مزيدة على رأي الأخفش والكوفيين .

(10/479)

قوله : « جَدَلًا » منصوب على التمييز ، وقوله : { أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا } أي : أكثر  
الأشياء التي يتأنى منها الجدالُ ، إن فصلتها واحداً واحداً ، يعني أن الإنسان  
أكثر جدلاً من كلِّ شيءٍ يجادلُ ، فوضع « شيءٍ » موضع الأشياء ، وهل يجوز  
أن يكون جدلاً منقولاً عن اسم كان؛ إذ الأصل : وكان جدلُ الإنسان أكثر  
شيءٍ؟ فيه نظر ، وكلام أبي البقاء يشعر بجوازه؛ فإنه قال : « فيه وجهان :  
أحدهما : أن شيئاً ههنا في معنى فجادلُ ، لأنَّ أفعال يضاف إلى ما هو بعضُ له ،  
وتمييزه ب « جدلاً » يقتضي أن يكون الأكثر مجادلاً ، وهذا من وضع العام  
موضع الخاص .

والثاني : أن في الكلام محذوفاً ، تقديره : وكان جدل الإنسان أكثر شيءٍ ، ثم  
ميّزه . فقوله : « تقديره : وكان جدل الإنسان » يفيد أن إسناد « كان » إلى  
الجدلِ جائز في الجملة ، إلا أنه لا بدُّ من تميم لذلك : وهو أن تتجوّز ، فتجعل

للجدل جدلاً؛ كقولهم : « شِعْرُ شَاعِرٍ » يعني أن لجدل الإنسان جدلاً هو أكثر من جدل سائر الأشياء .  
وهذه الآية دالة على أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - جادلوهم في الدين حتى صاروا مجادلين؛ لأنَّ المجادلة لا تحصل إلا من الطرفين .

(10/480)

وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأُولَىٰ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا (55) وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا (56) وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاؤُهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آدَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِلَّا أَيْدَا (57) وَرَبِّكَ الْعَفْوَُّرُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا (58)

قوله : { وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ } الآية .  
تقدم إعراب نظيرها في آخر السورة قبلها .  
فإن قلت : قالت المعتزلة : الآية دالة على أنه لم يوجد ما يمنع عن الإقدام على الإيمان ، وذلك يدل على فساد قول من يقول : إنه حصل المانع .  
[ فالجواب ] بأن العلم بأنه لا يؤمن مضاف لوجود الإيمان ، وإذا كان ذلك العلم قائماً ، كان المانع قائماً .

وأيضاً : قول الداعي إلى الكفر مانع من حصول الإيمان .  
وإذا ثبت هذا ، ظهر أن المراد مقدار الموانع المحسوسة .  
فصل في معنى الآية  
المعنى : { وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ } : القرآن والإسلام والبيان من الله عز وجل .

وقيل : إنه الرسول صلى الله عليه وسلم .  
قوله : { وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ } ويتوبوا .  
قوله : { إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأُولَىٰ } وهو عذاب الاستئصال وقيل : إلا طلب أن يأتيهم سنة الأولين من معاينة العذاب ، كما قالوا : { إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ } [ الأنفال : 32 ] .  
قوله : { أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا } .  
قال ابن عباس : أي عياناً من المقابلة .  
وقال مجاهد : فجأة .

قرأ حمزة ، والكسائي ، وعاصم ، وأبو جعفر بضم القاف والباء ، جمع قبيل : أي أصناف العذاب نوعاً نوعاً ، والباقون بكسر القاف ، وفتح الباء ، أي عياناً .  
وروى الزمخشري : « قُبُلًا » بفتحين ، أي : [ مستقبلاً ، والمعنى : ] أنهم لا يقدمون على الإيمان إلا عند نزول العذاب .  
واعلم أنهم لا يوقفون الإقدام على الإيمان على أحد هذين الشرطين؛ لأنَّ العاقل لا يرضى بحصول الأمرين إلا أنَّ حالهم بحال من وقف العمل على أحد هذين الشرطين .  
ثم بين تعالى أنه إنما أرسل الرُّسُلَ مبشِّرين ومُنذِرِينَ بالعقاب على المعصية؛ لكي يؤمنوا طوعاً ، ومع هذه الأحوال يوجد من الكفار المجادلة بالباطل؛



لغرض دحض الحق؛ وهذا يدلُّ على أنَّ الأنبياء ك انوا يجادلونهم ، كما تقدّم من أنَّ المجادلة إنّما تحصلُ من الجانبين ، ومجادلتهم قولهم : { أبعث الله نبياً رسّولاً } [ الإسراء : 94 ] ، وقوله : { لولا نزل هذا القرآن على رجلٍ من القريتين عظيم } [ الزخرف : 31 ] .  
 قوله : { ليُدحضوا } : متعلّق بـ « يُجادلُ » والإدحاض : الإزلاقُ ، يقال : أدحض قدمه ، أي : أزلقها ، وأزلقها من موضعها . والحجّة الداحضة التي لا ثبات لها لزلزلة قدمها ، والدّحضُ : الطينُ ؛ لأنه يُزلقُ فيه ، قال : [ الطويل ]  
 3539- أبا مُنذرٍ رُمّت الوفاءُ وهبتهُ ... وحِدّت كما حَدَّ البعيرُ عن الدّحضِ  
 وقال آخر : [ الطويل ]  
 3540- [ ورِدْتُ وتَجّى اليشكريّ حِدَارُهُ ... وحَادَ كما حَدَّ البعيرُ عن الدّحضِ ]  
 و « مكانٌ دَحَضُ » مِنْ هذا .  
 قوله : « وَمَا أَنْذَرُوا » يجوزُ في « مَا » هذه أَنْ تكونَ مصدريةً ، وَأَنْ تكونَ بمعنى « الذي » والعائدُ محذوفٌ ، وعلى التقديرين ، فهي عطْفٌ على « آياتي » .  
 و « هُزُوا » مفعولٌ ثانٍ أو جالٌ ، وتقدّم الخلافُ في « هُزُوا » في قوله { وَمَا أَنْذَرُوا هُزُوا } وفيه إضمارُ أي وما أنذروا به ، وهو القرآنُ « هُزُوا » أي استهزاء .

(10/481)

قوله تعالى : { وَمَنْ أَظْلَمُ } الآية .  
 تقدم إعراب نظيرها في الأنعام ، واعلم أنّه تعالى لمّا حكى عن الكفار جدالهم بالباطل ، وصفهم بالصفات الموجبة للخزي والخذلان ، فقال : { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ } .  
 أي : لا ظلم أعظم من كفر من ترد عليه الآيات ، فيعرض عنها ، ويتركها ، ولم يرم بها ونسي ما قدّمت يده ، أي : مع إعراضه عن التأمل في الدلائل والبيّنات يتناسى ما قدّمت يده من الأعمال المنكرة ، والمراد [ بالنسيان ] التّشاغل والتغافل عن كفره المتقدّم .  
 قوله : { إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً } أي : أغطية .  
 قوله : { أَنْ يَفْقَهُوهُ } لئلا يفقهوه .  
 قوله : { وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا } صمماً وثقلاً .  
 قوله : { وَإِنْ تَدْعُهُمْ } يا محمد { إلى الهدى } إلى الدين . قوله : { قَلَنْ يَهْتَدُوا إِذَا أَبَدَا } وهذا في أقوام ، علم الله منهم أنهم لا يؤمنون .  
 وتقدّم الكلام على هذه الآية في سورة الأنعام .  
 والعجب أنّ قوله : { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ } متمسكٌ القدرية .  
 وقوله : { إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ } متمسكٌ الجبرية ، وقلما تجد آية في القرآن لأحد هذين الفريقين إلا ومعها آية للفريق الآخر ، والتجربة تكشف عن صدق هذا ، وما ذاك إلا امتحانٌ من الله ألقاه على عباده ، لتمييز العلماء الراسخون عن المقلّدين . ثم قال : { وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ } .  
 « العَفُورُ » : البليغ المغفرة ، وهو إشارة على دفع المضارِّ { ذُو الرَّحْمَةِ } : الموصوف بالرحمة ، وإنّما ذكر لفظ المبالغة في المغفرة ، لا في الرحمة؛ لأنّ

[ المغفرة ] تترك [ الإضراب ] .  
 قوله : { بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ } : يجوز في « الموعِد » أن يكون مصدرًا أو زمانًا أو مكانًا .  
 والمَوْئِلُ : المرجعُ ، من وأل يئُلُ ، أي : رجع ، وهو من التأويل ، وقال الفراء : « المَوْئِلُ : المنجى ، وألَّتْ نفسه ، أي : تَحَتَّ » قال الأعشى : [ البسيط ] 3541- وَقَدْ أَحَالِسُ رَبَّ الْبَيْتِ عَقْلُهُ ... وَقَدْ يُحَاذِرُ مِنِّي ثُمَّ مَا يَيْلُ أَي : ما ينجو ، وقال ابن قتيبة : « المَوْئِلُ : الملجأ » . يقال : وأل فلانٌ إلى فلانٍ يئُلُ وألاً ، وؤؤولاً ، إذا لجأ إليه ، وهو هنا مصدر .  
 و « مِنْ دُونِهِ » متعلق بالوجدان ؛ لانه متعدُّ لواحدٍ ، أو بمحذوف على أنه حال من « مَوْئِلًا » .  
 وقرأ أبو جعفر « مَوْلًا » بواو مكسورة فقط ، والزهرى : بواو مشددة فقط ، والأولى أقيس تخفيفاً .

(10/482)

وَتِلْكَ الْقَرْىَ أَهْلَكْتَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا (59) وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا (60) فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا (61) فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِقَتَاهُ إِنِّي غَدَاةٌ تَأْتِي لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا (62) قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْتِنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا (63) قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ فَارْتَدَّ عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا (64) فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا اتَّبِعَهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنَ لَدُنَّا عِلْمًا (65) قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا (66) قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (67) وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا (68) قَالَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا (69) قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحَدِّثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا (70) فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا (71) قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (72) قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا (73) فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا رَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا (74) قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (75) قَالَ إِنْ سَأَلْتَكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا (76) فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلُهَا فَاتُّوهُ أَنْ يُصَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَبْقُضَ فَلَإِمَامَةٌ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا (77) قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَابِقْتُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا (78) أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (79) وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا (80) فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاءً وَأَقْرَبَ رُحْمًا (81) وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا (82)

قوله : { وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَاهُمْ } أي قرى الأولين : قوم نوح وعاد وغيرهم ، وتلك مبتدأ ، والقرى خبره .  
و « أَهْلَكْتَاهُمْ » حينئذ : إمَّا خبر ثانٍ ، أو حال ، ويجوز أن تكون « تِلْكَ » مبتدأ ، و « القرى » صفتها لأنَّ أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجنس أو بيان لها ، أو بدلٌ منها ، و « أَهْلَكْتَاهَا » الخبر ، ويجوز أن يكون « تِلْكَ » منصوب المحل بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال .  
والإضمار في « أَهْلَكْتَاهُمْ » عائد على « أَهْل » المضاف إلى القرى ، إذ التقدير : وأهل تلك القرى ، فراعى المحذوف ، فأعاد عليه الضمير ، وتقدّم ذلك في أول الأعراف [ الآية : 4 ] .

و « لَمَّا ظَلَمُوا » يجوز أن يكون حرفاً ، وأن يكون ظرفاً ، وقد تقدّم .  
قوله : « وجعلنا لمهلكهم موعداً » قرأ عاصم « مَهْلِكُ » بفتح الميم ، والباقون بضمها ، وحفص بكسر اللام ، والباقون بفتحها ، فتحصل من ذلك ثلاث قراءاتٍ ، لعاصم قراءتان ؛ فتح الميم مع فتح اللام ، وهي رواية أبي بكر عنه ، والثانية فتح الميم ، مع كسر اللام ، وهي رواية حفص عنه ، والثالثة : ضم الميم ، وفتح اللام ، وهي قراءة الباقيين .  
وأمَّا قراءة أبي بكر ، ف « مَهْلِكُ » فيها مصدرٌ مضاف لفاعله ، وجوّز أبو عليّ أن يكون مضافاً لمفعوله ، وقال : إنّ « هَلِكُ » يتعدّى دون همز ، وأنشد :

[ الرجز ]  
2542- وَمَهْمِهِ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا ... ف « مَنْ » معمول ل « هَالِكٍ » وقد منع النَّاسُ ذلك ، وقالوا : لا دليل في البيت ؛ لجواز أن يكون ذلك من باب الصفة المشبهة ، والأصل : هالك من تعرجا .

ف « مَنْ تَعَرَّجَ » فاعل الهالك ، ثم أضمر في « هَالِكٍ » ضمير « مهمه » ونصب « مَنْ تَعَرَّجَ » نصب « الوجه » في قولك : « مررتُ برجلٍ حسن الوجه » ثم أضاف الصفة ، وهي « هَالِكٍ » إلى معمولها ، فالإضافة من نصبٍ ، والنصب من رفعٍ ، فهو كقولك : « زيدٌ منطلقُ اللسان ، ومنبسطُ الكفِّ » ولولا تقدير النصب ، لامتنعت الإضافة ؛ إذ اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه ، وقد يقال : لا حاجة إلى تقدير النصب ؛ إذ هذا جار مجري الصفة المشبهة ، والصفة المشبهة تضاف إلى مرفوعها ، إلا أنّ هذا مبنيٌّ على خلافٍ آخر ، وهو : هل يفع الموصول في باب الصفة أم لا؟ والصحيح جوازه ، قال الشاعر :

[ البسيط ]  
3543- فَعَجَّئُهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْرَلَةً ... وَالطَّيْبِي كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُرُرُ  
وقال الهذلي : [ الطويل ]

3544- أَسِيلَاتُ أُبْدَانٍ دِقَاقٍ حُصُورُهَا ... وَثِيْرَاتُ مَا التَّقَّتْ عَلَيْهَا الْمَلَاحِفُ  
وقال أبو حيان في قراءة أبي بكر هذه : « إِنَّهُ زَمَانٌ » ولم يذكر غيره ، وجوّز غيره فيه الزمان و المصدر ، وهو عجيبٌ ؛ فإنَّ الفعل متى كسرت عينٌ مضارعه ، فتحت في المفعول مراداً به المصدر ، وكسرت فيه مراداً به الزمان والمكان ، وكأَنَّهُ اشتبهت عليه بقراءة حفص ؛ فإنَّه بكسر اللام ، كما تقدّم ، فالمفعول منه للزَّمان والمكان .

وجوّز أبو البقاء في قراءته أن يكون المفعول فيها مصدرًا ، قال : « وشدّ فيه الكسر كالمراجع » وإذا قلنا : إته مصدر ، فهل هو مضافٌ لفاعله ، أو مفعوله؟ يجيء ما تقدّم في قراءة رفيقه ، وتخرّيج أبي عليّ ، واستشهاده بالبيت ، والرّد عليه ، كل ذلك عائد هنا .

وأما قراءة الباقيين ، فواضحة ، و « مُهْلِكٌ » فيها يجوز أن يكون مصدرًا مضافًا لمفعوله أي لإهلاكهم ، وأن يكون زمانًا ، ويبعد أن يراد به المفعول ، أي : وجعلنا للشخص ، أو للفريق المهلك منهم .

والموعِدُ : مصدر ، أو زمان . قوله تعالى : { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ } الآية : « إِذٌ » منصوبٌ ب « اذْكُرْ » أو وقت قال لفتاه : جرى ما قصصنا عليك من خبره .

قال عامة أهل العلم : إته موسى بن عمران . وقال بعضهم : إته موسى بن ميشا من أولاد يوسف ، والأول أصحّ ، لما روى عمرو بن دينار ، قال : أخبرني سعيد بن جبير ، قال : قلت لابن عباس : إن نوحًا لابكاليّ يزعم أنّ موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بن إسرائيل ، فقال ابن عباس : كذب عدو الله ، حدّثنا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنّ موسى قام خطيبًا في بني إسرائيل ، فسئِلَ : أيُّ النَّاسِ أعلمُ؟ فقال : أنا ، فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، فَأَوْحَى إِلَيْهِ : إِنَّ لِي عَبْدًا بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ ، فقال موسى : يا ربّ ، فكيف لي به؟ قال : تأخذ معك حوتًا ، فتجعله في مكنل ، فحيثما فقدت الحوت ، فهو ثمّ؛ فأخذ حوتًا ، فجعله في مكنل ، ثمّ انطلق ، وانطلق معه فتاه يوشع بن نون ، حتّى أتيا الصّخرة ، ووضعًا زُؤوسَهُمَا ، فتأما ، واضطرب الحوت في المكنل ، فخرج منه ، فسقط في البحر ، فاتخذ سبيله في البحر سربًا ، وأمسك الله عن الحوت جربة الماء ، فصار عليه كالطاق ، فلما استيفظ ، تسيّ صاحبه أن يُخبره بالحوت ، فأنطلقا بقيّة يومهما وليّتهما ، حتّى إذا كان من العداة ، قال موسى لفتاه : أتيا عداةنا ، لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا ، قال : ولم يجد موسى النصب ، حتّى جاور المكان الذي أمره الله تعالى ، فقال له فتاه : أرأيت إذ أوّينا إلى الصّخرة ، فإني تسيّت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ، واتخذ سبيله في البحر عجبًا ، قال : وكان للحوت سربًا ولموسى وفتاه عجبًا ، قال موسى : ذلك ما كنّا نبغي فارتدّا على آثارهما قصصًا ، رجعا يقصّان آثارهما ، حتى [ انتهيا ] إلى الصّخرة ، فإذا رجلٌ مُسجّى ثوبًا ، فسلم عليه موسى ، فقال الخضرُ : وأنى بارئك السّلام؟ فقال : يَا مُوسَى ، قال : موسى بن إسرائيل؟ قال : نَعَمْ ، أتيتك ، لتُعلمني ممّا علمت رُشدًا [ وذكر باقي ] القصة . «

(10/484)

واعلم أنّه كان ليوسف - عليه السلام - ولدان : أفرائيم وميشا ، فولد أفرائيم نون وولد نون يوشع بن نون ، وهو فتى موسى ، ووليّ عهده بعد وفاته ، وأما ولد ميشا ، فقيل : إنه جاءته النبوة قبل موسى بن عمران ، وأهل التّوراة يزعمون أنّه هو الذي طلب هذا العالم ليتعلم منه ، وهو العالم الذي خرق السفينة ، وقتل الغلام ، وبنى الجدار ، وموسى بن ميشا معه ، هذا قول جمهور اليهود .

واحتجَّ القفال على صحَّة قول الجمهور بأنه موسى صاحب التَّوراة ، قال : إنَّ الله تعالى ما ذكر موسى في كتابه إلا وأراد به موسى صاحب التَّوراة ، وإطلاق هذا الاسم يوجب الانصراف إليه ، ولو كان المراد شخصاً آخر يسمُّ موسى غيره ، لعرفه بصفةٍ تميِّزه وتزيل الشبهة كما أنَّه لما كان المشهور في العرف أنَّ أبا حنيفة هو الرجل المفتي ، فلو ذكرنا هذا الاسم ، وأردنا به غيره ، لقيَّدناه ، كما نقول : أبو حنيفة الدِّينوري .

فصل في حجة القائلين بأنه موسى بن ميثا  
واحتجَّ القائلون بأنَّ موسى بن ميثا بأنَّ الله تعالى بعد أن أنزل عليه التَّوراة ، وكلّمه بلا واسطة ، وخصّه بالمعجزات الباهرة العظيمة التي لم يتفق مثلها لأكثر أكابر الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - يبعد أن يعثه بعد ذلك إلى التَّعليم والاستفادة .

[ فالجواب ] عنه : بأنَّه ليس ببعيدٍ أن يكون العالم العامل الكامل في أكثر العلوم يجهل بعض الأشياء؛ فيحتاج إلى تعلمها إلى من هو دونه ، وهو أمر متعارف .

فصل في اختلافهم في فتى موسى  
واختلفوا في فتى موسى ، فالصحيح أنه يوشع بن نون؛ كما روي في الحديث المتقدم ، وقيل : كان أخا يوشع .  
وروي عمرو بن عبيد عن الحسن أنَّه عبدٌ لموسى .  
قال القفال والكعبي : يحتمل ذلك .  
قال - عليه الصلاة والسلام - : « لا يقولنَّ أحدُكم : عبدي وأمّتي ، وليقلُّ : فتّاي وفتّاتي » .

وهذا يدلُّ على أنهم كانوا يسمُّون العبد فتّى ، والأمة فتاةً .  
قوله : « لا أبرحُ » يجوز فيها وجهان :  
أحدهما : أن تكون ناقصة ، فتحتاج إلى خبر .  
والثاني : أن تكون تامة ، فلا تحتاج إليه ، فإن كانت الناقصة ، ففيها تخريجان :  
أحدهما : أن يكون الخبر محذوفاً؛ للدلالة عليه تقديره : لا أبرحُ أسيرٌ حتّى أبلغ ، إلا أن حذف الخبر في هذا الباب نصٌّ بعض النحويين على أنه لا يجوز ولو بدليل ، إلا في ضرورة؛ كقوله : [ الكامل ]  
3545- لهفي عليك للهفة من حائفٍ ... يبغي جوارك حين ليس مجيرٌ  
أي : حين ليس في الدنيا مجيرٌ .

والثاني : أن في الكلام حذف مضافٍ ، تقديره : لا يبرحُ مسيري ، حتّى أبلغ ، ثم حذف « مسير » وأقيمت الياء مقامه ، فانقلبت مرفوعة مستترة بعد أن كانت مخفوضة المحلِّ بارزة ، وبقي « حتّى أبلغ » على حاله هو الخبر .  
وقد خلط الزمخشري هذين الوجهين ، فجعلهما وجهاً واحداً ، ولكن في عبارة حسنة جدّاً ، فقال : « فإن قلت : « لا أبرحُ » إن كان بمعنى « لا أزول » من برح المكان ، فقد دلَّ على الإقامة ، لا على السفر ، وإن كان بمعنى « لا أزالُ » فلا بدَّ من خبر ، قلت : هي بمعنى « لا أزالُ » وقد حذف الخبر؛ لأنَّ الحال والكلام معاً يدلان عليه؛ أمّا الحال ، فلأنها كانت حال سفر ، وأمّا الكلام ، فلأن قوله « حتّى أبلغ » غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له ، فلا بدَّ أن يكون المعنى : لا أبرحُ أسيرٌ حتّى أبلغ ، ووجه آخر : وهو أن يكون المعنى : لا يبرحُ مسيري ، حتّى أبلغ على أن « حتّى أبلغ » هو الخبر ، فلمّا حذف المضاف ، أقيم المضاف إليه مقامه ، وهو ضمير المتكلم ، فانقلب الفعل من ضمير الغائب إلى لفظ المتكلم ، وهو وجهٌ لطيفٌ .

قال شهاب الدين : وهذا على حسنه فيه نظرٌ لا يخفى ، وهو : خلُّو الجملة الواقعة خبراً عن « مسيري » في الأصل من رابطٍ يربطها به؛ ألا ترى أنه ليس في قوله « حتَّى أبلغ » ضمير يعود على « مسيري » إنما يعود على المضاف إليه المستتر ، ومثل ذلك لا يكتفى به .  
ويمكن أن يجاب عنه : بأن العائد محذوفٌ ، تقديره : حتى أبلغ به ، أي : بمسيري .

وإن كانت التامة ، كان المعنى : لا أبرح ما أنا عليه ، بمعنى : ألزم المسير والطلب ، ولا أفارقه ، ولا أتركه؛ حتَّى أبلغ؛ كما تقول : لا أبرح المكان ، فعلى هذا : يحتاج أيضاً إلى حذف مفعول به ، كما تقدّم تقريره فالحذف لا بد منه على تقدير التمام والنقصان [ في أحد وجهي النقصان ] .  
وقرأ العامة « مجمع » بفتح الميم ، وهو مكان الاجتماع ، وقيل : مصدر ، وقرأ الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار بكسرهما ، وهو شاذ؛ لفتح عين مضارعة . قوله : « حُقباً » منصوبٌ على الظرف ، وهو بمعنى الدَّهر . وقيل : ثمانون سنة ، وقيل : سنة واحدة بلغة قريش ، وقيل : سبعون ، وقرأ الحسن : « حُقباً » بإسكان القاف ، فيجوز أن يكون تخفيفاً ، وأن يكون لغة مستقلة ، ويجمع على « أحقابٍ » كعنقٍ وأعناقٍ ، وفي معناه : الحقبَةُ بالكسر ، قال امرؤ القيس :

3546- فَإِن تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَثْتَ بِالْمُجَرَّبِ  
والحقبه بالضم أيضاً ، وتجمع الأولى على حقبٍ ، بكسر الحاء كقربٍ ، والثانية على حقبٍ ، بضمها؛ كقربٍ .  
فإن قيل قوله : « أَوْ أَمْضِي » فيه وجهان :  
أظهرهما : أنه منسوق على « أبلغ » يعني بأحد أمرين : إمّا ببلوغه المجمع ، أو بمضيه حقباً .  
والثاني : أنه تغييبٌ لقوله « لا أبرح » فيكون منصوباً بإضمار « أن » بعد « أو » بمعنى « إلى نحو » لآلِزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » .

فالجواب قال أبو حيان : « فالمعنى : لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين ، إلى أن أمضي زماناً ، أتيقنُ معه فوات مجمع البحرين » قال شهاب الدين : فيكون الفعل المنفيُّ قد عيى بغائبتين مكاناً وزماناً؛ فلا بد من حصولهما معاً ، نحو : « لأسيرنَّ إلى بيتك إلى الظهر » فلا بد من حصول الغائبتين؛ والمعنى الذي ذكره الشيخ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقن فيه فوات مجمع البحرين .  
وجعل أبو البقاء « أو » هنا بمعنى « إلا » في أحد الوجهين :  
قال : « والثاني : أنها بمعنى : إلا أن أمضي زماناً؛ أتيقنُ معه فوات مجمع البحرين » وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنى صحيحٌ ، فأخذ الشيخ هذا المعنى ، ركبهُ مع القول بأنها بمعنى « إلى » المقتضية للغاية ، فمن ثمَّ جاء الإشكالُ .  
فصل في المراد بمجمع البحرين



قوله : « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ؛ الذي وعد فيه موسى لقاء الخضر - عليه السلام - : هو ملتقى بحرین فارس والرُّوم ممَّا يلي المشرق ، قاله قتادة ، [ وقال محمد بن كعب : طنجة ] وقال أبي بن كعب : إفريقية .  
وقيل : البحرين موسى والخضر؛ لأنَّهما كانا بحري علم . وليس في اللفظ ما يدل على تعيين هذين البحرين؛ فإن صحَّ بالخبر الصحيح شيء فذاك ، وإلا فالأولى السُّكوت عنه .  
ثم قال : « أَوْ أَمْضِي حُقْبًا » : أو أسير زماناً طويلاً .  
واعلم أنَّ الله تعالى كان أعلم موسى حال هذا العالم ، وما أعلمه بموضعه بعينه ، فقال موسى : لا أزال أمشي؛ حتَّى يجتمع البحرين ، فيصيراً بحراً واحداً ، أو أمضي دهرًا طويلاً؛ حتَّى أجد هذا العالم ، وهذا إخبارٌ من موسى أنَّه وطن نفسه على تحمُّل التعب الشَّديد ، والعناء العظيم في السَّفَر؛ لأجل طلب العلم ، وذلك تنبيهٌ على أنَّ المتعلِّم ، لو سار من المشرق إلى المغرب؛ لأجل مسألة واحدة ، حقَّ له ذلك .  
ثم قال : { فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا } .  
أي : انطلقا إلى أن بلغا مجمع بينهما ، والضمير في قوله : « بينهما » إلى ماذا يعود؟ .  
فقيل : لمجمع البحرين .  
وقيل : بلغا الموضع الذي وقع فيه نسيانُ الحوت ، وهذا الموضع الذي كان يسكنه الخضر - عليه السلام - أي : يسكن بقربه ، ولأجل هذا المعنى ، لمَّا رجع موسى وفتاه بعد أن ذكر الحوت ، صار إليه ، وهو معنى حسنٌ ، والمفسِّرون على القول الأوَّل .  
قوله : { تَسِيًّا حَوْثَهُمَا } : الظاهر نسبةُ التَّسيانِ إلى موسى وفتاه ، يعني نسياناً تفقُّد أمره ، فإنه كان علامة لهما على ما يطلبانه ، وقيل : نسي موسى أن يأمره بالإتيان به ، ونسي يوشعُ أن يفكره بأمره ، وقيل : التَّاسِي يوشعُ فقط ، وهو على حذف مضاف ، أي : نسي أحدهما؛ كقوله : { يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ } [ الرحمن : 22 ] .  
قوله : « فِي الْبَحْرِ سَرَبًا » مفعول ثانٍ ل « اتَّخَذَ » و « فِي الْبَحْرِ » يجوز أن يتعلق ب « اتَّخَذَ » وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه محالٌ من المفعول الأوَّل أو الثاني .

(10/487)

والهاء في « سبيلُهُ » تعود على الحوت ، وكذا المرفوع في « اتَّخَذَ » .  
قوله : { جَاوَرَا } : مفعوله محذوف ، أي : جاوزا الموعد ، وقيل : جاوزا مجمع البحرين .  
قوله : « هَذَا » إشارة إلى السَّفَر الذي وقع بعد تجاوزهما الموعد ، أو مجمع البحرين ، و « تَصَبًا » هو المفعول ب « لَلِيْنَا » والعامَّة على فتح النون والصاد ، وعبد الله بن عبيد بن عمير بضمَّهما ، وهما لغتان من لغاتٍ أربعٍ في هذه اللفظة ، كذا قال أبو الفضل الرازيُّ في « لَوَامِحِهِ » .  
قوله : { أَرَأَيْتَ } : تقدم الكلام عليها مشبعاً في الأنعام ، وقال أبو الحسن الأخفش هنا فيها كلاماً حسناً ، وهو : أنَّ العرب أخرجتها عن معناها بالكليَّة ، فقالوا : أَرَأَيْتَكَ ، وَأَرَيْتَكَ بحذف الهمزة ، إذا كانت بمعنى : أَحْيِرْنِي « وإذا كانت

بمعنى « أَبْصَرَتْ » لم تحذف همزتها ، وشدّت أيضاً ، فألزمها الخطاب على هذا المعنى ، ولا يقال فيها أيضاً : « أَرَانِي زَيْدًا عَمْرًا مَا صَنَعَ » ويقال على معنى « اَعْلَمُ » وشدّت أيضاً ، فأخرجتها عن موضعها بالكليّة؛ بدليل دخول الفاء؛ ألا ترى قوله : { أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي } فَمَا دَخَلَتِ الْفَاءُ إِلَّا وَقَدْ أُخْرِجْتَ إِلَى مَعْنَى : « أَمَّا » أو « تَنْبَهُ » ، والمعنى : أَمَّا إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ، فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ، وقد أخرجتها أيضاً إلى معنى « أَخْبِرْنِي » كما قَدَّمْنَا ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى « أَخْبِرْنِي » فَلَا بَدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَخِيرِ عَنْهُ ، وتلزم [ الجملة ] التي بعدها الاستفهام ، وقد تخرج لمعنى « أَمَّا » ويكون أبدأً بعدها الشرط ، وظروف الزمان ، فقولوه « فَإِنِّي نَسِيتُ » معناه : أَمَّا إِذْ أَوْيْنَا فَإِنَّ [ ] ، أو تَنْبَهُ إِذْ أَوْيْنَا ، وليست الفاء إلا جواباً ل « أَرَأَيْتَ » لَأَنَّ « إِذْ » لا يجوز أن يجازى بها إلا مقرونة ب « ما » بلا خلافٍ .

قال الزمخشري : « أَرَأَيْتَ » بمعنى « أَخْبِرْنِي » فإن قلت : ما وجه التثام هذا الكلام ، فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ « أَرَأَيْتَ » وَمِنْ « إِذْ أَوْيْنَا » وَمِنْ { فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ } لا متعلق له .

قلت : لَمَّا طَلَبَ مُوسَى الْحَوْتَ ، ذَكَرَ يَوْشَعَ مَا رَأَى مِنْهُ ، وَمَا اعْتَرَاهُ مِنْ نَسْيَانِهِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ ، وَدَهَشَ ، فَطَفِقَ يَسْأَلُ مُوسَى عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَرَأَيْتَ مَا دَهَانِي ، إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ، فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ، فَحَذَفَ ذَلِكَ . قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهَذَانِ مَفْقُودَانِ فِي تَقْدِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ : « أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي » يَعْنِي بِهِذَيْنِ مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْأَخْفَشِ مِنْ أَنَّهُ لَا بَدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَخِيرِ عَنْهُ ، وَلِزُومِ الْأَسْتِفْهَامِ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا .

قال النوويُّ في « التَّهْدِيبِ » يُقَالُ : أَوَى زَيْدٌ بِالْقَصْرِ : إِذَا كَانَ فِعْلًا لَازِمًا ، وَأَوَى غَيْرُهُ بِالْمَدِّ : إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا ، فَمِنْ الْأَوَّلِ هَذِهِ الْآيَةُ قَوْلُهُ :

(10/488)

{ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ } [ الكهف : 10 ] .

ومن المتعدّي قوله تعالى : { وَأَوْيْتُهُمْ إِلَى رَبْوَةٍ } [ المؤمنون : 50 ] .

وقوله : { أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى } [ الضحى : 6 ] .

هذا هو الفصح المشهور ، ويقال في كلِّ واحدٍ بالمدِّ والقصر ، لكن بالقصر في اللازم أفصح ، والمدُّ في المتعدّي أفصح وأكثر .

قوله : « وَمَا أُنْسَانِيَّةُ » قرأ حفص بضم الهاء ، وكذا في قوله : « عَلَيَّ اللَّهُ » في سورة الفتح [ آية : 10 ] ، قيل : لَأَنَّ الْيَاءَ هُنَا أَصْلُهَا الْفَتْحُ ، وَالْهَاءُ بَعْدَ الْفَتْحِ مَضْمُومَةٌ ، فَنَظَرْنَا إِلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا فِي سُورَةِ الْفَتْحِ ؛ فَلِأَنَّ الْيَاءَ عَارِضَةٌ ؛ إِذْ أَصْلُهَا الْأَلْفُ ، وَالْهَاءُ بَعْدَ الْأَلْفِ مَضْمُومَةٌ ، فَنَظَرْنَا إِلَى الْأَصْلِ أَيْضًا .

والباقون بالكسر نظراً إلى اللفظ ، فإنّها بعد ياءٍ ساكنة ، وقد جمع حفص في قراءته بين اللغات في هاء الكناية : فإنه ضمَّ الهاء في « أُنْسَانِيَّةُ » في غير صلة ، ووصلها بياءٍ في قوله : { فِيهِ مُهَانًا } [ الفرقان : 69 ] على ما سيأتي ، إن شاء الله تعالى ، وقرأ أكثر القراء فيما سوى ذلك .

وقرأ الكسائي « أُنْسَانِيَّةُ » بالإمالة .

قوله : « أَنْ أذْكَرُهُ » في محلِّ نصبٍ على البدل من هاء « أُنْسَانِيَّةُ » بدل

اشتمال ، أي : أُنْسَانِيَّةُ ذَكَرُهُ .

وقرأ عبد الله : « أَنْ أذْكَرْكَ » ، وقرأ أبو حيوة : « وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ » عطف هذا

المصدر على مفعول « أذكره » .  
 قوله : « عَجَبًا » فيه أوجهٌ :  
 أحدها : أنه مفعول ثانٍ لـ « اتَّخَذَ » و « في البَحْرِ » يجوز أن يتعلق بالاتخاذِ ،  
 أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول الأول أو الثاني .  
 وفي فاعلٍ « اتَّخَذَ » وجهان :  
 أحدهما : هو الحوتُ ، كما تقدَّم في « اتَّخَذَ » الأولى .  
 والثاني : هو موسى .  
 الوجه الثاني من وجهي « عَجَبًا » أنه مفعول به ، والفاعل فيه محذوف ، فقال  
 الزمخشريُّ : « أو قال : عَجَبًا في آخر كلامه تعجباً من حاله ، وقوله : { وما  
 أنسانيه إلا الشيطانُ } اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه » . فظاهر  
 هذا أنه مفعول بـ « قال » ، أي : قال هذا اللفظ ، والسبب في وقوع هذا  
 الاعتراض ما يجري مجرى القدر والعلة لوقوع ذلك النسيان .  
 الثالث : أنه مصدر ، والفاعل فيه مقدرٌ ، تقديره : فتعجَّب من ذلك عَجَبًا .  
 الرابع : أنه نعت لمصدر محذوف ، ناصبه « اتَّخَذَ » أي : اتخذ سبيله في البحر  
 اتَّخَذًا عَجَبًا ، وعلى هذه الأقوال الثلاثة : يكون « في البَحْرِ » مفعولاً ثانياً لـ «  
 اتَّخَذَ » إن عدَّيناها لمفعولين .

#### فصل

دلت الروايات على أنه تعالى بيَّن لموسى صلى الله عليه وسلم أن هذا العالم  
 موضعه مجمع البحرين ، إلا أنه ما عيَّن موضعاً ، إلا أنه جعل انقلاب الحوت حياً  
 علامة على مسكنه المعيَّن ، كمن يطلب إنساناً ، فيقال له : إنَّ موضعه محلُّة  
 كذا من كذا ، فإذا انتهيت إلى المحلَّة ، فسل فلاناً عن داره ، فأينما ذهب بك ،  
 فاتبعه ؛ فإنَّك تصل إليه ، فكذا هنا قيل له : إنَّ موضعه مجمع البحرين ، فإذا  
 وصلت إليه ، ورأيت انقلاب الحوت حياً وطفر إلى البحر ، فيحتمل أنه قيل له :  
 فهناك موضعه ، وباحتمل أنه قيل له : فاذهب على موافقة ذلك الحوت ؛ غفائك  
 تجده .

(10/489)

وإذا عرفت هذا فنقول : إن موسى وفتاه ، لمَّا بلغا مجمع بينهما ، طفرت  
 السمكة إلى البحر ، وسارت ، وفي كيفية طفرها روايات .  
 فقيل : إن الفتى غسل السمكة ، لأنها كانت مملحة ، فطفرت وسارت .  
 وقيل : إنَّ يوشع توضع في ذلك المكان من عين تسمى « ماء الحياة » لا  
 يصبُّ ذلك الماء شيئاً إلا حيي ، فانتضح الماء على الحوت المالح ، فعاش  
 ووثب في الماء .

وقيل : انفجر هناك عينٌ من الجنَّة ، ووصلت قطراتٌ من تلك العين إلى  
 السمكة ، وهي في المکتل ، فاضطربت ، وعاشت ، فوثبت في البحر .  
 ثم قال تعالى : { تَسِيًّا حُوَّتُهُمَا } أي : نسيا كيفية الاستدلال بهذه الحالة  
 المخصوصة على الوصول إلى المطلوب ، فإن قيل : انقلاب السمكة المألحة  
 حية [ حالة ] عجيبة [ فلما ] جعل الله تعالى حصول هذه الحالة العجيبة دليلاً  
 على الوصول إلى المطلوب ، فكيف يعقل حصول النسيان في هذا المعنى ؟ .  
 فالجواب أن يوشع كان قد شاهد المعجزات الباهرات من موسى - عليه الصلاة  
 والسلام - كثيراً ، فلم يبق لهذه المعجزات عنده وقعٌ عظيم ، فجاز حصول

التَّسْيَان .  
وهذا الجواب فيه نظر .  
قال ابن زيد : أي شيء أعجب من حوت يؤكل منه دهرًا ، ثم صار حيًّا بعدما أكل بعضه .  
فصل في ذكر جواب آخر لابن الخطيب  
قال ابن الخطيب : وعندي فيه جواب آخر ، وهو أنَّ موسى - عليه السلام - لما استعظم علم نفسه ، أزال الله عن قلب صاحبه هذا العلم الضروري؛ تنبيهًا لموسى عليه السلام - على أنَّ العلم لا يحصل البتة إلا بتعليم الله تعالى ، وحفظه على القلب .  
وقال البغويُّ : « تَسْيَا » تركا « حَوْتَهُمَا » ، وإنما كان الحوت مع يوشع ، وهو الذي نسيه ، وأضاف التَّسْيَان إليهما؛ لأنهما جميعاً لَمَّا تزوّدها لسفرهما ، كما يقال : خرج القوم إلى موضع كذا ، وحملوا من الرّاد كذا [ وإنما حملةً واحد منهم . ثم قال : « واتخذ سبيله في البحر سرباً » قيل : تقديره سرب في البحر سرباً » [ إلا أنه أقيم قوله : « فاتخذ » مقام قوله : « سرباً » ، والسَّرب هو الذهاب ومنه قوله تعالى : { وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ } [ الرعد : 10 ] . وقيل : إن الله تعالى أمسك الماء عن الجري ، وجعله كالطاق والكوة؛ حتى سرب الحوت فيه ، وذلك معجزةً لموسى أو الخضر - عليهما السلام - .  
روي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال : « انجاب الماء عن مسلك الحوت ، فصار كوةً ، لم يلتئم ، فدخل موسى الكوة على إثر الحوت ، فإذا هو بالخضر »

(10/490)

وقوله : { فَلَمَّا جَاوَرَا } أي : موسى وفتاه الموعود المعين ، وهو الوصول إلى الصخرة بسبب التَّسْيَان المذكور ، وذهبا كثيراً ، وتعباً ، وجاعاً .  
{ قَالَ لِقَتَاهُ آتِنَا غَدَاءًا } والغداء : ما يعدُّ للأكل غدوةً ، والعشاء : ما يعدُّ للأكل عشيةً { لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا } أي : تعباً وشدةً ، وذلك أنه ألقى على موسى الجوع بعد مجاوزة الصخرة؛ ليتذكر الحوت ، ويرجع إلى مطلبه ، فقال له فتاه وتذكر : { أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ } الهمزة في « أَرَأَيْتَ » همزة الاستفهام ، و « رَأَيْتَ » على معناه الأصليِّ ، وجاء الكلام هذا على المتعارفِ بين النَّاس؛ فإنه إذا حدث لأحدهم أمرٌ عجيبٌ ، قال لصاحبه : أَرَأَيْتَ ما حدث لي ، كذلك هنا ، كأنه قال : أَرَأَيْتَ ما وقع لي ، إذا أويينا إلى الصخرة ، فحذف مفعول « أَرَأَيْتَ » لأنَّه - أي لأنَّ قوله : « فَأَيُّ نَسِيْتُ الحوت » - يدل عليه ، أي : فقدته .

{ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ } أي أذكر لك أمر الحوت .  
{ واتخذ سبيله في البحر عَجَبًا } ووجه كونه عجباً انقلابه من المكمل ، وصيرورته حيًّا ، وإلقاء نفسه في البحر على غفلةٍ منهما ، ويكون المراد منه ما ذكرنا أنه تعالى جعل الماء عليه كالطاق والسَّرب ، وقيل : تمَّ الكلام عند قوله : { واتخذ سبيله في البحر } ، ثم قال : « عَجَبًا » أي أنه يعجب من رؤية تلك العجبية ، ومن نسيانه لها .

وقيل : إنَّ قوله « عَجَبًا » حكايةٌ لتعجب موسى .  
ثم قال موسى : { دَلَيْكَ مَا كُنَّا نَبِغُ } أي : نطلبه؛ لأنَّه أمارة الظفر بالمطلوب ،

وهو لقاء الخضر .  
 قوله : { تَبَغِي } : حذف نافع وأبو عمرو والكسائي ياء « تَبَغِي » وقفاً ،  
 وأثبتوها وصلًا ، وابن كثير أثبتها في الحاليين ، والباقون حذفوها في الحاليين ؛  
 أتباعاً للرسم ، وكان من حَقِّها الثبوت ، وإنما حذفتم تشبيهاً بالفواصل ، أو لأنَّ  
 الحذف يؤنس بالحذف ، فإن « ما » موصولة حذف عائدها ، وهذه بخلاف التي  
 في يوسف [ الآية : 65 ] ، فإنها ثابتة عند الجميع ، كما تقدّم .  
 قوله : « قصصاً » فيه ثلاثة أوجه :  
 الأول : أنه مصدر في موضع الحال ، أي : قاصِّين .  
 الثاني : أنه مصدر منصوب بفعل من لفظه مقدر ، أي : يقصِّان قصصاً .  
 الثالث : أنه منصوب ب « اِزْتَدَا » لأنه في معنى « فَقَصَّأ » .  
 قوله : { فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا } الآية .  
 قيل : كان ملكاً من الملائكة ، والصحيح ما ثبت في التواريخ ، وصحَّ عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنَّه الخضر ، واسمه بلياً بن ملكان .  
 وقيل : كان من نسل بني إسرائيل .  
 وقيل : كان من أبناء الملوك الذين زهدوا في الدنيا ، والخضر لقبٌ له ، سمِّي  
 بذلك ؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّمَا سَمِّي خَضْرًا ؛  
 لِأَنَّهُ جَلَسَ عَلَى قَرْوَةٍ بَيْضَاءَ ، فَإِذَا هِيَ تَهْتَرُ تَحْتَهُ خَضْرًا » .

(10/491)

وقال مجاهد : إنما سمِّي خضرًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى ، اخضَرَ ما حوله .  
 روي في الحديث أنَّ موسى - عليه السلام - لَمَّا رَأَى الخضر - عليه السلام -  
 سلم عليه ، فقال الخضر : وَأَنْتَ بَارِضُكَ السَّلَامُ ؟ قال : إِنَّا مُوسَى ، قال :  
 موسى بني إسرائيل ؟ قال : نعم ، أتيتك ؛ لتعلمني ممَّا علمت رشدًا .  
 فصل في بيان أن الخضر كان نبياً  
 قال أكثر المفسرين : إِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا ، واحتجوا بوجوه :  
 الأول : قوله : { أَتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا } والرحمة : هي النبوة ؛ لقوله تعال  
 { أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ } [ الزخرف : 32 ]  
 وقوله : { وَمَا كُنْتُمْ تَرْجَوْنَ أَن يُلْقَى إِلَيْكُمُ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكُمْ } [ القصص  
 : 86 ] .  
 والمراد من هذه الرحمة النبوة ، ولقائل أن يقول : سلَّمنا أن النبوة رحمة ،  
 ولكن لا يلزم بكلِّ رحمة نبوة .  
 الثاني : قوله تعالِي : { وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا } وهذا يدل على أنه علمه لا  
 بواسطة ، ومن علمه الله شيئاً ، لا بواسطة البشر ، يجب أن يكون نبياً ، وهذا  
 ضعيف ؛ لِأَنَّ العلوم الضرورية تحصل ابتداءً من عند الله ، وذلك لا يدل على  
 النبوة .  
 الثالث : قول موسى - عليه السلام - : « هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَن تَعْلَمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ  
 رُشْدًا » والنبي لا يتبع غير النبي في التعلم .  
 وهذا أيضاً ضعيف ؛ لِأَنَّ النبي لا يتبع غير النبي في العلوم التي باعتبارها صار نبياً  
 ، [ أما في غير تلك العلوم فلا ]  
 الرابع : أنَّ ذلك العبد أظهر الترفع على موسى ، فقال : { وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا  
 لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا } فأما موسى ، فإنه أظهر التواضع له ؛ حيث قال : { وَلَا

أَعْصِي لَكَ أَمْرًا { وذلك يدلُّ على أنَّ ذلك العالم كان فوق موسى ، ومن لا يكون نبياً ، لا يكون فوق النبيِّ ، وذلك أيضاً ضعيفٌ؛ لأنه يجوز أن يكون غير النبيِّ فوق النبي في علوم لا تتوقف نبوته عليها .  
فإن قيل : إنه يوجبُ تنفيراً .  
فالجواب : وتكليمه بغير واسطة يوجبُ التَّنْفِيرَ .  
فإن قالوا : هذا لا يوجبُ التنفير ، فكذلك فيما ذكروه .  
الخامس : احتجَّ لإصم بقوله : « وما فعلتهُ عن أَمْرِي » أي : فعلته بوحى الله تعالى ، وذلك يدلُّ على النبوة ، وهذا ضعيف أيضاً .  
روي أن موسى - عليه السلام - لَمَّا وصل عليه ، فقال : السلام عليك ، فقال :  
وعليك السلام ، يا نبيَّ بني إسرائيل ، فقال موسى : من عرَّفَكَ هذا؟ قال :  
الذي بعثك إليَّ؛ وهذا يدلُّ على أنه إنما عرف ذلك بالوحي ، والوحي لا يكون إلا إلى النبيِّ .  
ولقائل أن يوقل : لم لا يجوز أن يكون ذلك من باب الكرامات؟ .  
قال البغوي : ولم يكن الخضرُ نبياً عند أكثر أهل العلم .  
قوله : { اتَّيَّنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا } أي : علم الباطن إلهاماً .  
و « عِلْمًا » : مفعول ثانٍ ل « عَلَّمْنَاهُ » قال أبو البقاء : « ولو كان مصدراً ، لكان تعليماً » يعني : لأنَّ فعله على « فَعَّلَ » بالتشديد ، وقياس مصدره « التَّفْعِيلُ » .

(10/492)

---